

الجزء الأول

سلسلة  
الأحاديث الضعيفة  
المثبتة المشهورة  
التي لا يعتد عليها  
في الشريعة المطهرة

تأليف:

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأثري

حفظه الله ونفعه

الجزء الأول

سلسلة  
الأحاديث الضعيفة  
المسندة المشهورة  
التي لا يُعتدُّ عليها  
في الشريعة المطهرة

حُقوقُ الطبعِ محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٧ هـ - ٢٠٢٥



مكتبة

أَهْلُ الْحَدِيثِ

مملكة البحرين - قلالي

التويتر: ahel\_alhadeeth@

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

الجزء الأول

سلسلة  
الأحاديث الضعيفة  
المثبتة المشهورة  
التي لا يُعتدُّ عليها  
في الشريعة المطهرة

تأليف:

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأثري

حفظه الله وعاه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ يَسِّرْ وَلَا تُعَسِّرْ

المقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل

عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا

وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا \* يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ

وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠ -

[٧١].

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرُّ الْأُمُورِ

مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ.

\* لَا تَخْفَى أَهَمِّيَّةُ عِلْمِ الرِّجَالِ وَالْعِلَلِ فِي الْحِفَاطِ عَلَى السُّنَنِ النَّبَوِيَّةِ، وَحِمَايَتِهَا مِنْ أَنْ يُدْخَلَ فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا، فَهُوَ الْمِيزَانُ الَّذِي تُعْرَضُ عَلَيْهِ أَحْوَالُ النَّاقِلِينَ لِأَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَبِهِ يُمَيِّزُ الصَّادِقُ مِنَ الْكَاذِبِ، وَالثَّقَّةُ مِنَ الضَّعِيفِ، وَالضَّابِطُ مِنَ غَيْرِ الضَّابِطِ.<sup>(١)</sup>

قَالَ الْإِمَامُ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (التَّفَقُّهُ فِي مَعَانِي الْحَدِيثِ نِصْفُ الْعِلْمِ، وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ نِصْفُ الْعِلْمِ).<sup>(٢)</sup>

قُلْتُ: فَيَعُدُّ عِلْمُ عِلَلِ الْحَدِيثِ مِنْ أَهَمِّ أَنْوَاعِ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَشْرَفِهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ؛ ذَلِكَ لِمَا لَهُ مِنْ وَظِيفَةٍ غَايَةِ الدَّقَّةِ وَالْأَهَمِّيَّةِ، وَهِيَ الْكَشْفُ عَمَّا يَعْتَرِي الثَّقَاتِ مِنْ أَوْهَامٍ.

قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ٢٩٤): (مَعْرِفَةُ الْعِلَلِ أَجَلُّ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٢): (هَذَا النَّوعُ مِنْهُ مَعْرِفَةُ عِلَلِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ عِلْمٌ بِرَأْسِهِ غَيْرِ الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ، وَالْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ). اهـ.

(١) انظر: «الثَّقَاتُ الَّذِينَ ضَعُفُوا فِي بَعْضِ شُيُوخِهِمْ» لِلرَّفَاعِيِّ (ص ١٨).

(٢) أَكْثَرُ صَحِيحٍ.

أَخْرَجَهُ الرَّامَهُزْمِيُّ فِي «الْمُحَدَّثَاتِ الْفَاصِلِ» (ص ٣١٠)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّائِي» (١٦٣٤) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

قُلْتُ: وَهَذَا الْعِلْمُ يُعَدُّ مِنْ أَعْمَضِ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ وَأَدْقُهَا مَسَلَكًا، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ مَنَحَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَهَمًّا غَائِصًا، وَاطِّلَاعًا حَافِيًا، وَإِذْرَاكَ لِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ الثَّقَاتِ، وَمَعْرِفَةً ثَاقِبَةً فِي عِلَلِ الْحَدِيثِ.<sup>(١)</sup>

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٤ ص ٦٦٢):  
(اعْلَمْ أَنَّ مَعْرِفَةَ صِحَّةِ الْحَدِيثِ وَسَقِيمِهِ يَحْصُلُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَعْرِفَةُ رَجَالِهِ، وَثِقَتِهِمْ وَضَعْفِهِمْ، وَمَعْرِفَةُ هَذَا هَيْئًا: لِأَنَّ الثَّقَاتِ وَالضُّعَفَاءَ قَدْ دَوَّنُوا فِي كَثِيرٍ مِنَ التَّصَانِيفِ، وَقَدْ اسْتَهْرَتْ بِشَرْحِ أَحْوَالِهِمُ التَّالِيفُ.  
الْوَجْهُ الثَّانِي: مَعْرِفَةُ مَرَاتِبِ الثَّقَاتِ، وَتَرْجِيحِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ عِنْدَ الْإِخْتِلَافِ، إِمَّا فِي الْإِسْنَادِ، وَإِمَّا فِي الْوَصْلِ وَالْإِرْسَالِ، وَإِمَّا فِي الْوَقْفِ وَالرَّفْعِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

\* وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَحْصُلُ مِنْ مَعْرِفَتِهِ وَإِتْقَانِهِ، وَكَثْرَةِ مُمَارَسَتِهِ الْوُقُوفُ عَلَى دَقَائِقِ عِلَلِ الْحَدِيثِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَيْضًا فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٤ ص ٦٦٢): (وَلَا بُدَّ فِي هَذَا الْعِلْمِ مِنْ طُولِ الْمُمَارَسَةِ، وَكَثْرَةِ الْمَذَاكِرَةِ، فَإِذَا عَدِمَ

(١) انْظُرْ: «النُّكْتَةُ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٧١١)، وَ«الْوَهْمُ فِي رَوَايَاتِ مُخْتَلِفِي الْأَمْصَارِ» لِلْوَرَيْكَاتِ (ص ٨٣).

(٢) وَمَعْرِفَةُ مَنَاجِجِ النَّقَادِ، وَفَهْمُ عِبَارَاتِهِمْ فِي عِلَلِ الْحَدِيثِ.

الْمُذَاكَرَةِ بِهِ، فَلْيُكْثِرْ طَالِبُهُ الْمُطَالَعَةَ فِي كَلَامِ الْأَيْمَةِ الْعَارِفِينَ بِهِ؛ كَيْحَيَّ بْنَ سَعِيدٍ الْقُطَّانِ، وَمَنْ تَلَقَّى عَنْهُ؛ كَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَابْنَ مَعِينٍ، وَغَيْرِهِمَا. \* فَمَنْ رَزَقَ مُطَالَعَةَ ذَلِكَ وَفَهَمَهُ وَفَقَهَتْ نَفْسُهُ فِيهِ، وَصَارَتْ لَهُ فِيهِ قُوَّةُ نَفْسٍ وَمَلَكَهٗ، صَلَحَ لَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِيهِ). اهـ.

قُلْتُ: لِأَنَّ عِلْمَ الْعِلَلِ هُوَ أَدْقُ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَغْمَضُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ فَهَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا الْعِلْمَ الثَّاقِبَ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١١): (وَهَذَا الْفَنُّ أَغْمَضُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، وَأَدْقُهَا مَسْلَكًا، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ مَنَحَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَهْمًا غَائِصًا، وَاطَّلَاعًا حَافِيًا، وَإِدْرَاكًا لِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ، وَمَعْرِفَةً ثَاقِبَةً، وَلِهَذَا لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا أَفْرَادٌ مِنْ أَيْمَةِ هَذَا الشَّانِ وَحُذَّاقِهِمْ، وَإِلَيْهِمُ الْمَرْجِعُ فِي ذَلِكَ لِمَا جَعَلَ اللَّهُ فِيهِمْ مِنْ مَعْرِفَةِ ذَلِكَ، وَالِاطِّلَاعِ عَلَى عَوَامِضِهِ دُونَ غَيْرِهِمْ مِمَّنْ لَمْ يُمَارِسْ ذَلِكَ). اهـ.

قُلْتُ: وَلِأَنَّ هَذَا الْعِلْمَ بِحَاجَةٍ إِلَى إِحَاطَةٍ تَامَّةٍ بِالرُّوَاةِ وَالْأَسَانِيدِ، فَقَدْ قَلَّ الْمُتَكَلِّمُونَ فِيهِ فِي كُلِّ عَصْرِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ مَنْدَه رَحِمَهُ اللَّهُ: (إِنَّمَا خَصَّ اللَّهُ بِمَعْرِفَةِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ نَفَرًا يَسِيرًا مِنْ كَثِيرٍ مِمَّنْ يَدَّعِي عِلْمَ الْحَدِيثِ).<sup>(١)</sup> اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١١): (لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا أَفْرَادٌ مِنْ أَيْمَةِ هَذَا الشَّانِ وَحُذَّاقِهِمْ). اهـ.

(١) انظر: «شرح العِلَلِ الصَّغِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ١ ص ٣٣٩).

قُلْتُ: وَقَدْ اشْتَكَى الْعُلَمَاءُ قَدِيمًا مِنْ نُذْرَةِ الْمُؤَهَّلِينَ لِلنَّظَرِ فِي هَذَا الْعِلْمِ، بَلْ فِي وُجُودِهِمْ أَصْلًا فِي بَعْضِ الْعُصُورِ.

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ رحمته الله؛ لَمَّا مَاتَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ رحمته الله: (ذَهَبَ الَّذِي كَانَ يُحْسِنُ هَذَا الْمَعْنَى - أَيِ: التَّعْلِيلَ - يَعْنِي: أَبَا زُرْعَةَ، مَا بَقِيَ بِمُصَرٍّ، وَلَا بِالْعِرَاقِ أَحَدٌ يُحْسِنُ هَذَا).<sup>(١)</sup>

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ رحمته الله: (جَرَى بَيْنِي، وَبَيْنَ أَبِي زُرْعَةَ يَوْمًا تَمَيَّزُ الْحَدِيثَ وَمَعْرِفَتَهُ؛ فَجَعَلَ يَذْكُرُ أَحَادِيثَ، وَيَذْكُرُ عِلَلَهَا.

وَكَذَلِكَ كُنْتُ أَذْكُرُ أَحَادِيثَ خَطَأً وَعِلَلَهَا، وَخَطَأَ الشُّيُوخِ. فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ، لِي: يَا أَبَا حَاتِمٍ، قَلَّ مَنْ يَفْهَمُ هَذَا، مَا أَعَزَّ هَذَا، إِذَا رَفَعْتَ هَذَا مِنْ وَاحِدٍ وَاثْنَيْنِ؛ فَمَا أَقَلَّ مَنْ تَحَدُّ مَنْ يُحْسِنُ هَذَا، وَرُبَّمَا أَشْكُ فِي شَيْءٍ، أَوْ يَتَخَالَجُنِي شَيْءٌ فِي حَدِيثٍ، فَإِلَى أَنْ أَلْتَقِيَ مَعَكَ، لَا أَجِدُ مَنْ يُشْفِينِي مِنْهُ!).<sup>(٢)</sup>

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «مُقَدِّمَةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ص ٣٥٦). بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٢) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «مُقَدِّمَةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ص ٣٥٦)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٢ ص ٤١٧ و ٤١٨)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٥٢ ص ١١). بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ رحمته فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (ج ١ ص ٣١): وَهُوَ يَتَكَلَّمُ عَنْ نَقَادِ الْحَدِيثِ: (غَيْرَ أَنَّ هَذَا النَّسْلَ قَدْ قَلَّ فِي هَذَا الزَّمَانِ فَصَارَ أَعَزَّ مِنْ عَنَقَاءِ مَغْرِبٍ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ رحمته فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (ج ١ ص ٣١): (فَكَانَ الْأَمْرُ مُتَحَامِلًا إِلَى أَنْ آلَتِ الْحَالُ إِلَى خَلْفٍ لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ صَحِيحٍ وَسَقِيمٍ، وَلَا يَعْرِفُونَ نَسْرًا مِنْ ظَلِيمٍ). اهـ.

قُلْتُ: يَرْحَمُ اللَّهُ أئِمَّةَ الْحَدِيثِ، كَيْفَ لَوْ أَدْرَكُوا زَمَانَنَا؛ مَاذَا عَسَى هَؤُلَاءِ أَنْ يَقُولُوا؛ اللَّهُمَّ عَفِّرَا.

\* وَنَظَرًا لَوْظِيفَتِهِ فِي الْكَشْفِ عَنِ الْأَوْهَامِ نَجِدُ نَاقِدَ الْعِلَلِ يَفْرَحُ لِظَفَرِهِ بِعَلَّةٍ حَدِيثٍ عِنْدَهُ أَكْثَرَ مِنْ فَرْحِهِ بِأَحَادِيثَ جَدِيدَةٍ يُضِيفُهَا إِلَى رَصِيدِهِ.

قَالَ الْإِمَامُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ رحمته: (لِأَنَّ أَعْرِفَ عَلَّةَ حَدِيثٍ هُوَ عِنْدِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَكْتُبَ عَشْرِينَ حَدِيثًا لَيْسَتْ عِنْدِي).<sup>(١)</sup>

\* وَتَقْدِيرًا لِأَهَمِّيَّةِ هَذَا الْعِلْمِ لِكَشْفِ الْأَوْهَامِ فِي الْأَحَادِيثِ؛ فَإِنَّ كِبَارَ الْمُحَدِّثِينَ إِذَا شَكَّ أَحَدُهُمْ فِي رَوَايَةٍ جَمَعَ طُرُقَهَا، وَنَظَرَ فِي اخْتِلَافِهَا؛ لِيَعْرِفَ عِلَّتَهَا. قُلْتُ: لِأَنَّ هَذَا هُوَ السَّبِيلُ لِكَشْفِهَا.

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١ ص ٩)، وَالْحَاكِمُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٢)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاوي» (ج ٢ ص ٢٩٥)، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ٢٩٥): (وَالسَّبِيلُ إِلَى مَعْرِفَةِ عِلَّةِ الْحَدِيثِ<sup>(١)</sup> أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ طُرُقِهِ، وَيُنْظَرَ فِي اخْتِلَافِ رُوَاتِهِ، وَتُعْتَبَرُ بِمَكَانِهِمْ مِنَ الْحِفْظِ، وَمَنْزِلَتِهِمْ فِي الْإِتْقَانِ، وَالضَّبْطِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١١): (مَدَارُ التَّعْلِيلِ فِي الْحَقِيقَةِ عَلَى بَيَانِ الْإِخْتِلَافِ). اهـ.

قُلْتُ: وَنَصَّ نَقَادُ الْحَدِيثِ عَلَى مَبَادِي هَذَا الْعِلْمِ، وَوَسَائِلِ مَعْرِفَتِهِ.  
فَقَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٣): (وَالْحُجَّةُ فِيهِ عِنْدَنَا: الْحِفْظُ، وَالْفَهْمُ، وَالْمَعْرِفَةُ لَا غَيْرُ). اهـ.

قُلْتُ: فَهَذَا الْأَمْرُ إِذَنْ يَأْتِي بِالْمُذَاكِرَةِ وَالْحِفْظِ، وَالبَحْثِ وَالتَّخْرِيجِ، وَمُلَازِمَةِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، وَالِاطِّلَاعِ الْوَاسِعِ عَلَى الْأَسَانِيدِ، وَالْمُدَاوِمَةِ عَلَى قِرَاءَةِ مُصَنَّفَاتِ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

قَالَ الْعَلَّامَةُ الْمُعَلِّمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مُقَدِّمَتِهِ لِلْفَوَائِدِ الْمَجْمُوعَةِ» (ص ٩): (الْقَوَاعِدُ الْمُقَرَّرَةُ فِي مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ، مِنْهَا: مَا يُذَكَّرُ فِيهِ خِلَافٌ، وَلَا يُحَقِّقُ الْحَقُّ فِيهِ تَحْقِيقًا وَاضِحًا، وَكَثِيرًا مَا يَخْتَلِفُ التَّرْجِيحُ بِاخْتِلَافِ الْعَوَارِضِ الَّتِي تَخْتَلِفُ فِي

(١) قُلْتُ: أَوْ يَعْزِضُهُ عَلَى الْمُؤَهِّلِينَ لِهَذِهِ الْمُهْمَةِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

\* وَهَذَا الْأَمْرُ الَّذِي أَشْرْتُ إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ اعْتِمَادِ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَهْلِ الْعِلَلِ؛ كَمَرَجِعِيَّةِ عِلْمِيَّةٍ... لِأَنَّ هَؤُلَاءِ كَانُوا أَعْلَمَ بِهَذَا الْعِلْمِ مِنْ غَيْرِهِمْ.

الجزئيات كثيراً، وإدراك الحق في ذلك يحتاج إلى ممارسة طويلة لكتب الحديث، والرجال والعلل، مع حسن الفهم وصلاح النية). اهـ.

وقال الحافظ العلامة رحمه الله: (إن التعليل أمر خفي لا يقوم به إلا نقاد أئمة

الحديث، دون من لا اطلاع له على طرقه وخفاياها).<sup>(١)</sup> اهـ.

قلت: ومنهج جمع الروايات ومقارنتها؛ لتمييز الصواب من الخطأ فيها، هو

منهج أهل الحديث القويم.<sup>(٢)</sup>

\* فيستنكر النقاد أحياناً بعض ما ينفرد فيه الثقات من الحديث، ويردّون

غرائب رواياتهم، بالرغم من ثقتهم، واشتهارهم بالعلم.

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله في «شرح العلل الصغير» (ج ٢ ص ٥٨٢): (وأما

أكثر الحفاظ المتقدمين؛ فإنهم يقولون في الحديث إذا انفرد به واحد، وإن لم يرو

الثقات خلافه إنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم، إلا أن يكون ممن كثر

حفظه، واشتهرت عدالته وحديثه؛ كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات

الثقات الكبار أيضاً، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط

يضبطه). اهـ.

(١) انظر: «النكت على كتاب ابن الصلاح» لابن حجر (ج ٢ ص ٧٨٢).

(٢) قلت: فوضعوا لصيانة الحديث من الفوائد والضوابط، التي بها يكون التحاكم إليها عند اختلاف الناس، للحكم على الحديث بالصحة أو الضعف.

قُلْتُ: فَيَعْدُ وَهُمْ الرَّاوي وَمَا يَتَابِعُهُ مِنْ مَسَائِلَ، مِنْ أَكْثَرِ قَضَايَا عُلُومِ الْحَدِيثِ،  
الَّتِي شَغَلَتْ بَالِ النَّقَادِ، وَنَجِدُ إِعْلَالَهُمْ لِكَثِيرٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ بِهَذِهِ الْعِلَّةِ وَاضِحًا مُتَوَافِرًا  
فِي كُتُبِ الرِّجَالِ وَالْعِلَالِ، كَمَا أَنَّهُمْ عَنُوا بِمَعْرِفَةٍ وَحَصْرٍ كُلِّ رَاوٍ ثَبَتَ أَنَّهُ عَانَى مِنْ  
الْوَهْمِ، وَالْخَطَأِ، وَالْخَلْطِ، وَصُنِّفَتْ فِي ذَلِكَ كُتُبٌ مِنْ قِبَلِ الْحُفَاطِ وَلَا يَسْتَغْنِي  
مُسْتَعْلٍ بِالْحَدِيثِ وَعَلَيْهِ عَنْ مَعْرِفَةٍ هُؤُلَاءِ؛ الْمُخْتَاطِينَ وَالْمُخْطِئِينَ، وَمَا لِكُلِّ وَاحِدٍ  
مِنْهُمْ مِنْ رَوَايَاتٍ دَخَلَهَا الْوَهْمُ وَالْغَلْطُ.

\* وَلِهَذَا كَانَ النَّقَادُ يَجِدُونَ مَشَقَّةً بِالْغَةِ، وَهُمْ يُفْتَشُونَ فِي أَسَانِيدِ مُخْتَلَفِي  
الْأَمْصَارِ وَيَتَفَحَّصُونَهَا.

قُلْتُ: وَلَا جُلِ هَذِهِ الصُّعُوبَةُ الَّتِي ذَكَرْتُ، يَنْبَغِي لِلنَّاقِدِ الَّذِي يُرِيدُ اكْتِشَافَ  
الْوَهْمِ فِي رَوَايَاتٍ مُخْتَلَفِي الْأَمْصَارِ، أَنْ يَكُونَ ذَا دِرَايَةٍ تَامَّةٍ، وَإِحَاطَةٍ شَامِلَةٍ  
بِالْمُخْتَاطِينَ وَالْمُخْطِئِينَ وَأَخْبَارِهِمْ، وَأَسَالِيهِمْ فِي ذَلِكَ، وَعَمَّنْ أَخْطَأُوا، وَعَدَدِ  
رَوَايَاتِهِمْ الشَّاذَّةِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ قَضَايَا تُسَاعِدُ فِي تَجْلِيَةِ هَذِهِ الْمُشْكَلَةِ حَتَّى يَتَسَنَّى  
لَهُ اكْتِشَافُ الْوَهْمِ فِي الرِّوَايَاتِ. <sup>(١)</sup>

\* وَلِذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِ الْحَقُّ أَنْ يَطْلُبَ الْعِلْمَ، وَيَسْلُكَ سَبِيلَهُ، وَيَعْمَلَ بِحَقِّهِ؛  
لِكَيْ يَضْبِطَ أَصُولَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ، وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ.

(١) قُلْتُ: وَالْكَلامُ فِي وَهْمِ الرُّوَاةِ، وَدُخُولِ الْوَهْمِ فِي الرُّوَايَةِ طَوِيلٌ مُشْعَبٌ، وَضُرُورِيٌّ أَنْ يُنَبِّهَ النَّقَادُ عَلَى مِثْلِ  
هَذِهِ الْأَوْهَامِ.

قُلْتُ: فَيَعْمَلُ جَادًّا فِي الْبَحْثِ<sup>(١)</sup> عَمَّا يُسْتَبْطُ مِنْهُمَا مِنْ مَعَانٍ، وَأَحْكَامٍ فِقْهِيَّةٍ؛ لِكَيْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ، وَبِمَا ثَبَتَ وَصَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ كَائِنًا مَنْ كَانَ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى؛ إِلَّا بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ، وَلِذَلِكَ يَحْرُمُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى بِالْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، أَوْ الْأَلْفَاظِ الشَّاذَّةِ، أَوْ الْمُنْكَرَةِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «قَاعِدَةِ جَلِيلَةٍ» (ص ١٦٢): (لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَمَدَ فِي الشَّرِيعَةِ عَلَى الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، الَّتِي لَيْسَتْ صَحِيحَةً وَلَا حَسَنَةً). اهـ.

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِرْشَادِ الْفُحُولِ» (ص ٤٨): (الضَّعِيفُ الَّذِي يَبْلُغُ ضَعْفُهُ إِلَى حَدٍّ لَا يَحْصُلُ مَعَهُ الظَّنُّ لَا يَثْبُتُ بِهِ الْحُكْمُ، وَلَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ فِي إِثْبَاتِ شَرْعٍ عَامٍّ، وَإِنَّمَا يَثْبُتُ الْحُكْمُ بِالصَّحِيحِ وَالْحَسَنِ لِدَاتِهِ، أَوْ لِغَيْرِهِ، لِحُصُولِ الظَّنِّ بِصَدَقِ ذَلِكَ، وَثُبُوتِهِ عَنِ الشَّارِعِ). اهـ.

(١) قُلْتُ: وَلَا يُنْظَرُ إِلَى شُهْرَةِ الْأَحَادِيثِ، وَالْأَحْكَامِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ؛ بِدُونِ نَظَرٍ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، هَلْ هِيَ صَحِيحَةٌ أَوْ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، وَإِنْ صَدَرَتْ مِنَ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، لِأَنَّهُمْ بَشَرٌ، وَمِنْ طَبِيعَةِ الْبَشَرِ أَنَّهُمْ يُخْطِئُونَ وَيُصِيبُونَ، فَافْهَمْ هَذَا تَرَشُّدًا.

قَالَ الْعَلَامَةُ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «نَيْلِ الْأَوْطَارِ» (ج ١ ص ١٥): (مَا وَقَعَ التَّصْرِيحُ - يَعْنِي: الْحَدِيثُ - بِصَحَّتِهِ أَوْ حُسْنِهِ جَارَ الْعَمَلِ بِهِ، وَمَا وَقَعَ التَّصْرِيحُ بِضَعْفِهِ لَمْ يَجْزِ الْعَمَلُ بِهِ، وَمَا أَطْلَقُوهُ وَلَمْ يَتَكَلَّمُوا عَلَيْهِ، وَلَا تَكَلَّمَ عَلَيْهِ غَيْرُهُمْ، لَمْ يَجْزِ الْعَمَلُ بِهِ؛ إِلَّا بَعْدَ الْبَحْثِ عَنْ حَالِهِ إِنْ كَانَ الْبَاحِثُ أَهْلًا لِذَلِكَ). اهـ.

قُلْتُ: وَالتَّعَبُّدُ لِلَّهِ تَعَالَى بِغَيْرِ مَا شَرَعَهُ مِنْ أخطرِ الْأُمُورِ عَلَى الْعَبْدِ؛ لِمَا يَجْعَلُهُ

يُحَادُّ اللَّهَ تَعَالَى، وَرَسُولَهُ ﷺ. (١)

\* لِأَنَّ التَّشْرِيعَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لِهَذِهِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ يَنْزِلُ عَلَى الرَّسُولِ ﷺ عَنْ

طَرِيقِ الْوَحْيَيْنِ: «الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ»، ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ \* إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾

[النَّجْم: ٣-٤]، وَلَمْ يَقْبِضِ اللَّهُ تَعَالَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ أَكْمَلَ لَهُ وَلِأُمَّتِهِ

هَذَا الدِّينَ؛ فَانْزَلَ عَلَيْهِ قَبْلَ وَفَاتِهِ بِأَشْهُرٍ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ

لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

قُلْتُ: فَكَانَ كَمَالَ الدِّينِ مِنْ نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى الْعَظِيمَةِ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ،

وَلِذَا كَانَتْ الْيَهُودُ تَغْبِطُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى هَذِهِ الْآيَةِ؛ لِمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي

«صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٠٥)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٢٣٦٢): (أَنَّ رَجُلًا مِنْ

الْيَهُودِ جَاءَ إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: آيَةٌ فِي كِتَابِكُمْ تَقْرُؤُونَهَا لَوْ نَزَلَتْ عَلَيْنَا مَعَشَرَ الْيَهُودِ

(١) قُلْتُ: وَهَؤُلَاءِ الْمُقَلِّدَةُ الْمُتَعَصِّبَةُ أَكْثَرُهُمْ مُقَلِّدُونَ لَا يَعْرِفُونَ مِنَ الْحَدِيثِ إِلَّا أَقْلَهُ، وَلَا يَكَادُونَ يُمِيزُونَ بَيْنَ

«صَحِيحِهِ» وَ«سَقِيمِهِ»، وَلَا يَعْرِفُونَ جَيِّدَهُ مِنْ رَدِئِهِ، وَلَا يَعْبَأُونَ بِمَا يُبْلَغُهُمْ مِنْهُ أَنْ يَحْتَجُّوا بِهِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

\* وَعَلَى هَذَا عَادَةُ أَهْلِ التَّقْلِيدِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، لَيْسَ لَهُمْ إِلَّا آرَاءُ الرِّجَالِ أَصَابُوا أَمْ أَخْطَأُوا، إِلَّا أَنْ عُدَرَ

الْعَالِمُ لَيْسَ عُذْرًا لِعَيْبِهِ إِنْ تَبَيَّنَ: الْحَقُّ، أَوْ بَيَّنَّ لَهُ. وَقَدْ وَرَدَتْ أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ تُؤَكِّدُ هَذَا الشَّيْءَ، وَتُبَيَّنُ مَوْفِقُهُمْ

مِنْ تَقْلِيدِهِمْ، وَأَنَّهُمْ تَبَرَّأُوا مِنْ ذَلِكَ جُمْلَةً، وَهَذَا مِنْ كَمَالِ عِلْمِهِمْ، وَتَقَوَاهُمْ حَيْثُ أَشَارُوا بِذَلِكَ إِلَى أَنَّهُمْ لَمْ

يُحِيطُوا بِالسُّنَّةِ كُلِّهَا.

انْظُرْ: «هِدَايَةُ السُّلْطَانِ» لِلْمَعْصُومِيِّ (ص ١٩)، وَكِتَابِي «الْجَوْهَرُ الْفَرِيدُ فِي نَهْيِ الْأُتَمَّةِ الْأَرْبَعَةِ عَنِ التَّقْلِيدِ».

وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

لَا تَخَذُنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ عِيدًا. قَالَ أَيُّ آيَةٍ قَالَ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

قُلْتُ: فَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَزِيدَ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى مَا لَيْسَ مِنْهُ، وَلَا أَنْ يَعْبُدَ اللَّهَ تَعَالَى إِلَّا بِمَا شَرَعَ اللَّهُ تَعَالَى، وَرَسُولُهُ ﷺ، بَلْ يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ جَمِيعًا أَنْ يَخْضَعُوا لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَرَسُولِهِ ﷺ، وَأَنْ لَا يَتَّبِعُوا فِي الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَمْ يُشَرِّعْهُ رَسُولُهُ ﷺ مَهْمَا رَأَوْهُ حَسَنًا؛ لِأَنَّ الدِّينَ قَدْ كَمَلَ.

قُلْتُ: وَبَعْدَ اسْتِعْرَاضِ هَذِهِ الْفَوَائِدِ الْعِلْمِيَّةِ؛ لِعِلْمِ أَصُولِ الْحَدِيثِ، فَإِنَّهُ يَظْهَرُ مِنْ خِلَالِهَا مَا يُعَوِّدُ بِهِ مِنَ الْخَيْرِ عَلَى طَلَبَةِ الْعِلْمِ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّهُمْ مُطَالِبُونَ بِإِتْقَانِ أَدَوَاتِ هَذَا الْعِلْمِ<sup>(١)</sup>، وَالتَّمَرُّسِ عَلَيْهِ، وَإِلَّا وَقَعُوا فِي أَوْهَامٍ فَاحِشَةٍ هِيَ عَكْسُ هَذِهِ الْفَوَائِدِ الْحَدِيثِيَّةِ.

هَذَا وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعَ بِهَذَا الْكِتَابِ جَمِيعَ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَأَنْ يَتَقَبَّلَ مِنِّي هَذَا الْجُهْدَ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ فِي مِيزَانِ حَسَنَاتِي يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ، وَأَنْ يَتَوَلَّانا بِعَوْنِهِ وَرِعَايَتِهِ، إِنَّهُ نِعَمَ الْمَوْلَى، وَنِعَمَ النَّصِيرِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّم.

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَوْزِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحُمَيْدِيُّ الْأَثَرِيُّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى ضَعْفِ حَدِيثِ: «إِنَّ لِلْقَبْرِ ضَغْطَةً، وَلَوْ كَانَ أَحَدٌ نَاجِيًا، مِنْهَا، نَجَا مِنْهَا سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ»، وَهَذَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا وَجُودَ لِلضَّغْطَةِ فِي الْقَبْرِ، لَا لِلرِّجَالِ، وَلَا لِلنِّسَاءِ، وَلَا لِلْكِبَارِ، وَلَا لِلصَّغَارِ، بَلْ وَلَا وَجُودَ لَهَا الْبَتَّةَ، لَا لِلْمُؤْمِنِ، وَلَا لِلْكَافِرِ، فَلَا وَجُودَ فِي الْقَبْرِ، إِنَّا التَّعْلِيمُ لِلْمُؤْمِنِ، وَالنَّارُ لِلْكَافِرِ، وَالْعَذَابُ لِلْعَاصِي الْمُسْلِمِ، إِنْ كَتَبَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ الْعَذَابَ فِي قَبْرِهِ، وَقَدْ ثَبَتَ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (إِنَّ لِلْقَبْرِ ضَغْطَةً، وَلَوْ كَانَ أَحَدٌ نَاجِيًا مِنْهَا، نَجَا مِنْهَا سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

وَاخْتُلِفَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى شُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ:

\* فَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، وَوَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ؛ كِلَاهُمَا: عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٥٥)، وَفِي «فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ» (١٥٠١)، وَابْنُ رَاهَوِيَّةٍ فِي «الْمُسْنَدِ» (١١١٤)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «بَيَانِ مُشْكِلِ أَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» (٢٧٣)، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «السُّنَّةِ» (ج ٢ ص ٥٩٤)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «سِيرِ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» (ج ١ ص ٢٩١).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ؛ لِانْقِطَاعِهِ، بَيْنَ نَافِعٍ، وَعَائِشَةَ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهَا؛  
فَالْإِسْنَادُ: مُرْسَلٌ.<sup>(١)</sup>

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْمَرَّاسِيلِ» (ص ١٧٦): (سَمِعْتُ أَبِي، يَقُولُ: نَافِعٌ  
مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ، قَدْ أَدْرَكَ: أَبَا لُبَابَةَ، وَرِوَايَةُ: نَافِعٍ عَنْ عَائِشَةَ، وَحَفْصَةَ: مُرْسَلٌ).  
قُلْتُ: وَفِي سَنَدِهِ أَيْضًا عَنْ شُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ: خِلَافٌ، يُعِلُّ الْحَدِيثَ.  
\* فَهُوَ: حَدِيثٌ مُضْطَرَبٌ، غَيْرٌ مَحْفُوظٌ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ١ ص ٢٩١): «إِسْنَادُهُ قَوِيٌّ!»، وَفِيهِ نَظَرٌ؛  
لِضَعْفِ الْإِسْنَادِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ فِي «أَهْوَالِ الْقُبُورِ» (ص ١٥٢): (وَقَدْ اخْتُلِفَ: عَلَى شُعْبَةَ  
فِي إِسْنَادِهِ، فَقِيلَ: عَنْهُ، وَقِيلَ: عَنْ شُعْبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ إِنْسَانٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَقِيلَ:  
عَنْهُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ امْرَأَةٍ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.  
\* وَرَوَاهُ الثَّوْرِيُّ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ،  
وَلَيْسَ بِالْمَحْفُوظِ.

\* وَرَوَى ابْنُ لَهْيَعَةَ عَنْ عُقَيْلٍ سَمِعَ سَعْدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ يُخْبِرُ عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ سَعْدٍ  
عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ... خَرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ، وَرِوَايَةُ: شُعْبَةُ أَصَحُّ).<sup>(٢)</sup>

وَأَوْرَدَهُ الْقُرْطُبِيُّ فِي «التَّذَكُّرَةِ بِأَحْوَالِ الْمَوْتَى وَأُمُورِ الْآخِرَةِ» (ج ١ ص ٣٢٣).

(١) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٣ ص ٥٨٧)، وَ«الْبِدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ» لِابْنِ كَثِيرٍ (ج ٤ ص ١٢٨).

(٢) قُلْتُ: وَرِوَايَةُ: شُعْبَةُ مُضْطَرَبَّةٌ، لَا تَصَحُّ.

انْظُرْ: «مُشْكِلُ الْأَثَارِ» لِلطَّحَاوِيِّ (ج ١ ص ٢٤٨).

قُلْتُ: وَحَاشَى سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ رضي الله عنه، مِنْ مِثْلِ هَذَا الْعِقَابِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (ج ٣ ص ٢٣٤): (وَحُوشِيَتِ

زَيْنَبُ رضي الله عنها، مِنْ مِثْلِ هَذَا، وَحُوشِي سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ رضي الله عنه).

\* وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ إِنْسَانٍ عَنْ

عَائِشَةَ رضي الله عنها عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (إِنَّ لِلْقَبْرِ ضَغْطَةً، وَلَوْ كَانَ أَحَدٌ نَاجِيًا مِنْهَا، نَجَا مِنْهَا:

سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٥٥ و ٩٨).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ؛ فِيهِ رَجُلٌ لَمْ يُسَمَّ، بَيْنَ نَافِعٍ، وَعَائِشَةَ رضي الله عنها، مِمَّا يَدُلُّ

أَنْ بَيْنَهُمَا: وَاسِطَةٌ فِي الْإِسْنَادِ.<sup>(١)</sup>

\* وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى الْإِخْتِلَافِ، عَلَى شُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

\* وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْبَصْرِيُّ، الْمَعْرُوفُ بِـ«غُنْدَرٍ»، مِنْ أَوْثَقِ، وَأَثْبَتِ النَّاسِ فِي

شُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ<sup>(٢)</sup>؛ إِلَّا أَنَّهُ أَبْهَمَ الرَّاوي، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، فَالْقَوْلُ: قَوْلُهُ فِي ذِكْرِهِ

الْوَاسِطَةُ.

(١) انْظُرْ: «الْبِدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ» لِابْنِ كَثِيرٍ (ج ٤ ص ١٢٨)، وَ«الصَّحِيحَةُ» لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ (ج ٤ ص ٢٦٩)،

و«مُسْكِلُ الْأَثَارِ» لِلطَّحَاوِيِّ (ج ١ ص ٢٤٨)، وَ«أَهْوَالُ الْقُبُورِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ص ١٥٢)

(٢) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَبَرٍ (ج ١١ ص ٣٩٨ و ٣٩٩).

عَنِ الْإِمَامِ ابْنِ الْمُبَارَكِ قَالَ: (إِذَا اخْتَلَفَ النَّاسُ، فِي حَدِيثٍ: شُعْبَةَ، فَكِتَابُ غُنْدَرٍ: حَكَمُ بَيْنَهُمْ).<sup>(١)</sup>

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَجَلِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ الثَّقَاتِ» (ج ٢ ص ٢٣٤)؛ عَنْ غُنْدَرٍ: (بَصْرِيٌّ، ثِقَّةٌ، وَكَانَ مِنْ أَثْبَتِ النَّاسِ فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ).

وَعَنِ الْإِمَامِ ابْنِ مَهْدِيٍّ قَالَ: (غُنْدَرٌ أَثْبَتُ فِي شُعْبَةَ مَنِيٍّ).<sup>(٢)</sup>  
وَأَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١ ص ٢٤٨) عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَرْزُوقٍ  
عَنْ وَهْبِ بْنِ جَرِيرٍ بِهِ، ثُمَّ قَالَ: (هَكَذَا حَدَّثَنَا: ابْنُ مَرْزُوقٍ، بِغَيْرِ إِدْخَالٍ مِنْهُ، بَيْنَ نَافِعٍ،  
وَبَيْنَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَحَدًا).

\* ثُمَّ ذَكَرَ الْوَاسِطَةَ، بَيْنَهُمَا، وَهِيَ: عَنْ نَافِعٍ عَنِ امْرَأَةِ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ.  
وَهَذَا مِنَ الْإِضْطِرَابِ.

فَهُوَ حَدِيثٌ غَيْرٌ مَحْفُوظٌ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «الْبَدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ» (ج ٤ ص ١٢٨): (وَهَذَا الْحَدِيثُ قَدْ  
رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٧ ص ٢٢١).  
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٧ ص ٢٢١).  
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

عائشة... وهذا الحديث سنده على شرط الصحيحين، إلا أن الإمام أحمد رواه عن غندر عن شعبة عن سعد بن إبراهيم عن إنسان عن عائشة.  
\* وهذا دليل على أن نافعاً، لم يسمعه من عائشة.

قال الشيخ الألباني في «الصحيح» (ج ٤ ص ٢٦٩): (أخرجه أحمد ٥٥ / ٦ و ٩٨)، من هذا الوجه؛ إلا أنه قال: «إنسان»، مكان: «امرأة ابن عمر»، ورجال: إسناده ثقات كلهم، غير: «امرأة ابن عمر» فلم أعرفها.

\* وقد أشار الحافظ أبو نعيم في «الحلية» (ج ٣ ص ١٧٤)؛ إلى تضعيفه، بقوله: (ورواه غندر، وغيره: عن شعبة عن سعد بن إبراهيم عن إنسان<sup>(١)</sup> عن عائشة).  
\* فأعله بالرجل المبهم.

\* والحفاظ ينقدون الأحاديث، ويبينون عللها في كتبهم، ولهم في ذلك أساليب:

فتارة: يصرحون بها، وتارة: يشيرُون بها إشارة إلى علته، وتارة: يعلن حديثاً بعبارة مجملة، يفهم منها أهل الشأن بوجود علة.

\* وقد أشار الحافظ البيهقي في «إثبات عذاب القبر» (ص ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠)، إلى هذا الإضطراب في الحديث.

(١) تحرف: عن «إنسان»، إلى: عن «سنان».

وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (ج ٣ ص ٤٦)، ثم قال: (رواه أحمد، عن نافع عن عائشة، وعن نافع عن إنسان عن عائشة، وكلا الطريقتين: رجالهما، رجال الصحيح).

\* وفيه نظر.

وقال الحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية» (ج ٤ ص ١٢٨): في رواية: سعد بن إبراهيم عن نافع عن عائشة، رواية: الإمام أحمد: «وهذا الحديث سنده على شرط الشيخين، إلا أن الإمام أحمد: رواه عن غندر عن شعبة عن سعد بن إبراهيم عن إنسان عن عائشة به».

وقال الحافظ العراقي في «المغني» (ج ٤ ص ٤٨٧): «رواه أحمد، بإسناد جيد».

\* وفيه نظر؛ لضعف الإسناد.

وأورده السيوطي في «زهر الربى على المجتبى» (ج ٤ ص ١٠١).

\* وخالفهم: علي بن الجعد، وعبد الرحمن بن زياد، ويحيى بن أبي بكير الكرماني، فقالوا: عن شعبة بن الحجاج عن سعد بن إبراهيم قال: سمعت نافعاً يحدث عن امرأة ابن عمر عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: (إن للقبر ضغطة، ولو نجاً، أو سلم أحد منها لنجا سعد بن معاذ).

حديث منكر

أخرجه أبو القاسم البغوي في «الجعديات» (ج ١ ص ٦٦٥)، والطحاوي في «بيان مشكل أحاديث رسول الله ﷺ» (ج ١ ص ٢٤٨ و ٢٤٩).

هكذا: «امرأة ابن عمر»، مبهم، لم يسموها بـ «صفيّة امرأة ابن عمر».

\* وَلَمْ يَعْرِفْهَا الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الصَّحِيحَةِ» (ج ٤ ص ٢٦٩).

\* وَخَالَفَهُمْ: آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَّاسٍ، وَعَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ، وَهَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ الصَّبَّاحِ، وَأَبُو عَتَّابٍ<sup>(١)</sup> سَهْلُ بْنُ حَمَّادٍ، فَقَالُوا: عَنْ شُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، ثَنَا نَافِعٌ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ، عَنْ صَفِيَّةَ امْرَأَةِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (لِلْقَبْرِ ضَغْطَةٌ، لَوْ نَجَا مِنْهَا أَحَدٌ، لَنَجَا مِنْهَا سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «إِثْبَاتِ عَذَابِ الْقَبْرِ» (ص ١٠٨)، وَفِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ١ ص ٣٥٨)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ عَلَى التَّقَاسِيمِ وَالْأَنْوَاعِ» (ج ٧ ص ٣٧٩)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٥٩٩-مُسْنَدُ عُمَرَ)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٤٣ ص ١٨٧)، وَابْنُ أَبِي أُسَامَةَ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٥ ص ١١٦)، هَكَذَا: بِتَضْرِيحِ اسْمِ: «صَفِيَّةَ امْرَأَةِ ابْنِ عُمَرَ». وَهَذَا اضْطِرَابٌ فِي سَنَدِ الْحَدِيثِ.

وَأَوْرَدَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «بُعْيَةِ الْبَاحِثِ» (ص ١٠٠)، وَالْبُوصِيرِيُّ فِي «إِتْحَافِ الْخَيْرَةِ» (ج ٣ ص ٢٧٠).

\* فَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا: «امْرَأَةُ ابْنِ عُمَرَ».

(١) تَحَرَّفَ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ فِي «إِثْبَاتِ عَذَابِ الْقَبْرِ» (ص ١٠٨): مِنْ «أَبِي عَتَّابٍ» فِي الْإِسْنَادِ، إِلَى: «أَبِي عَائِشَةَ»، وَهُوَ خَطَأٌ.

\* وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا: «صَفِيَّةُ امْرَأَةِ ابْنِ عُمَرَ».

\* وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ؛ إِلَّا أَنَّهُ أَبْهَمَ اسْمَهَا، فَقَالَ: «عَنْ إِنْسَانٍ».

\* وَقَصَرَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، فَأَسْقَطَ: «الْإِنْسَانَ»، وَ«امْرَأَةَ ابْنِ عُمَرَ»، مِنْ

الْإِسْنَادِ. <sup>(١)</sup>

\* وَسُئِلَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَالِ» (ج ١ ص ٤٤٢): عَنْ حَدِيثِ صَفِيَّةِ

امْرَأَةِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ لِلْقَبْرِ ضَغْطَةً، لَوْ نَجَا أَحَدٌ مِنْهَا لَنَجَا سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ».

فَقَالَ: (يُرْوَاهُ شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ:

فَرَوَاهُ: يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ الْخُرَاسَانِيُّ - لَيْسَ بِمَعْرُوفٍ، مَا رَوَى عَنْهُ إِلَّا زُبَيْدَةُ -،

عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سَعْدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ.

وَخَالَفَهُ عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ، وَعَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ، رَوَوْهُ: عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سَعْدٍ، عَنْ نَافِعٍ،

عَنْ صَفِيَّةِ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدَةَ - امْرَأَةِ ابْنِ عُمَرَ -، عَنْ عَائِشَةَ.

وَقَالَ غُنْدَرٌ: عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سَعْدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ إِنْسَانٍ، عَنْ عَائِشَةَ.

وَقَالَ وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، وَحَمَادُ بْنُ مَسْعَدَةَ: عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ

نَافِعٍ، عَنْ عَائِشَةَ.

وَالصَّوَابُ قَوْلُ مَنْ قَالَ: عَنْ صَفِيَّةَ، عَنْ عَائِشَةَ).

(١) وَانْظُرْ: «الْعِلَالُ» لِلدَّارِقُطْنِيِّ (ج ١ ص ٤٤٢)، وَ«مُشْكِلُ الْأَثَارِ» لِلطَّحَاوِيِّ (ج ١ ص ٢٤٨).

\* لِذَلِكَ، لَمْ يُصَبِّ الشُّيُوطِيُّ فِي «النُّكْتِ الْبَدِيعَاتِ» (ص ١٢٥)؛ بِقَوْلِهِ:

«أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَالْبَيْهَقِيُّ، مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَعَائِشَةَ: بِسَنَدٍ صَحِيحٍ!».

\* وَخَالَفَهُمْ: ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، فَرَوَاهُ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ

صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (لَوْ نَجَا أَحَدٌ مِنْ ضَمَّةِ الْقَبْرِ، لَنَجَا مِنْهَا سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الذَّهَبِيُّ فِي «سِيرِ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» (ج ١ ص ٢٩١).

فَقَالَ: «صَفِيَّةُ بِنْتُ أَبِي عُبَيْدٍ»، وَهَذَا مِنَ الْإِخْتِلَافِ عَلَى شُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ.

فَهُوَ حَدِيثٌ مُضْطَرَبٌ.

\* وَرَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ عِقَالٍ ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ نَفِيْلٌ ثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو عَنْ زَيْدِ

بْنِ أَبِي أَنَسَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ نَافِعٍ قَالَ: أَتَيْنَا صَفِيَّةَ بِنْتُ أَبِي عُبَيْدٍ، فَحَدَّثَتْنَا أَنَّ

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (إِنْ كُنْتُ أَرَى لَوْ أَنَّ أَحَدًا أُغْفِيَ مِنْ ضَغْطَةِ الْقَبْرِ، لَعُوفِيَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ، لَقَدْ ضَمَّ ضَمَّةً).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ٢ ص ٣٦ و ٣٧)، وَابْنُ مَعْبُدٍ فِي

«الطَّاعَةِ وَالْمَعْصِيَةِ» (ج ١ ص ٣٢٤).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ جَابِرُ بْنُ يَزِيدَ الْجُعْفِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، رَافِضِيٌّ.<sup>(١)</sup>

(١) انْظُرْ: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ١٩٢).

\* وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عِقَالٍ الْحَرَّانِيُّ، قَالَ عَنْهُ أَبُو عَرُوبَةَ: «لَيْسَ بِمُؤْتَمَنٍ

عَلَى دِينِهِ»، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ».<sup>(١)</sup>

\* وَإِرْسَالُ: صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ، عِلَّةٌ أُخْرَى فِي الْإِسْنَادِ.

وَأُورِدَهُ الْقُرْطُبِيُّ فِي «التَّذَكِرَةِ بِأَحْوَالِ الْمَوْتَى وَأُمُورِ الْآخِرَةِ» (ج ١ ص ٣٢٤).

هَكَذَا قَالَ: «عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ»، وَهَذَا مِنْ اضْطِرَابِ الْحَدِيثِ.

فَهُوَ: حَدِيثٌ مُضْطَرَبٌ، غَيْرٌ مَحْفُوظٌ.

وَأُورِدَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ فِي زَوَائِدِ الْمُعْجَمَيْنِ» (ج ٢ ص ٤٣٥).

وَذَكَرَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعَ الزَّوَائِدِ» (ج ٣ ص ٤٧)؛ (وَعَنْ نَافِعٍ قَالَ: «أَتَيْنَا صَفِيَّةَ

بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ، فَحَدَّثَتْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنْ كُنْتُ لَأَرَى لَوْ أَنَّ أَحَدًا أُعْطِيَ مِنْ

ضَغْطَةِ الْقَبْرِ، لَعُفِيَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ، وَلَقَدْ ضَمَّ ضَمَّةً»، رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ»،

وَهُوَ مُرْسَلٌ، وَفِي إِسْنَادِهِ مَنْ لَمْ أَعْرِفْهُ).

\* وَخَالَفَهُمْ: ابْنُ لَهِيْعَةٍ فِي إِسْنَادِهِ، فَرَوَاهُ عَنْ عَقِيلٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَعْدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ

يُخْبِرُ عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ سَعْدٍ، أَنَّهَا حَدَّثَتْهُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (يَا

عَائِشَةُ تَعَوَّذِي بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ؛ فَإِنَّهُ لَوْ نَجَا مِنْهُ أَحَدٌ، نَجَا مِنْهُ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ، وَلَكِنَّهُ

لَمْ يَزِدْ عَلَى ضَمَّةٍ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

(١) انْظُرْ: «مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ١ ص ١١٦)، وَ«الْمُعْنِي فِي الضُّعْفَاءِ» لَهُ (ج ١ ص ٤٦)، وَ«لِسَانِ

الْمِيزَانِ» لِابْنِ حَبَرٍ (ج ١ ص ٢١٣).

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (٤٦٢٤)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «إِثْبَاتِ عَذَابِ الْقَبْرِ» (ص ١١٠).

قَالَ الطَّبْرَانِيُّ: «لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ سَعْدٍ؛ إِلَّا سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَلَا رَوَاهُ عَنْ سَعْدٍ؛ إِلَّا عُقَيْلٌ: انفرد به ابن لهيعة».

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ لَهِيْعَةَ الْحَضْرَمِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَقَدْ اخْتَلَطَ، فَكَانَ يُحَدِّثُ بِكُلِّ مَا يُؤْتَى لَهُ، سَوَاءً كَانَ مِنْ حَدِيثِهِ، أَمْ لَا، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ، وَهُوَ يُدَلِّسُ، عَنِ الضُّعَفَاءِ وَالْمَتْرُوكِينَ.<sup>(١)</sup>

وَبِهِ أَعْلَاهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الصَّحِيحَةِ» (ج ٤ ص ٢٧٠)؛ بِقَوْلِهِ: «وَهُوَ سَيِّءُ الْحِفْظِ».

وَأَعْلَاهُ الْحَافِظُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ» (ج ٢ ص ٤٣٦)؛ بِقَوْلِهِ: «تَفَرَّدَ بِهِ: ابْنُ لَهِيْعَةَ».

وَلَفْظُ: «عَذَابِ الْقَبْرِ، لَوْ نَجَا مِنْهُ أَحَدٌ، نَجَا مِنْهُ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ»، هُوَ لَفْظٌ مُنْكَرٌ، يُشِيرُ إِلَى عَذَابِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ فِي الْقَبْرِ، وَهَذَا لَمْ يَصَحَّ؛ لِأَنَّ عَذَابَ الْقَبْرِ، يَخْتَلِفُ عَنْ ضَمَّةِ الْقَبْرِ<sup>(٢)</sup>، فَافْهَمْ لِهَذَا تَرَشُّدًا.

قُلْتُ: وَحَاشَى سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ رضي الله عنه، مِنْ مِثْلِ هَذَا الْعَذَابِ!

(١) انْظُرْ: «تَعْرِيفُ أَهْلِ التَّقْدِيسِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٥٤)، وَ«تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ص ٥٣٨)، وَ«تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْيَوْزِيِّ (ج ١ ص ٤٨٧ و ٥٠٢)، وَ«الْمَجْرُوحِينَ» لِابْنِ جَبَّانَ (ج ١ ص ٧٦)، وَ(ج ٢ ص ١١ و ١٢).

(٢) وَانْظُرْ: «الْمَوْضُوعَاتِ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (ج ٣ ص ٢٣٤).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (ج ٣ ص ٢٣٤): (وَحُوشِيَتْ زَيْنَبُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، مِنْ مِثْلِ هَذَا، وَحُوشِي سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ). وَأُورِدَهُ ابْنُ رَجَبٍ فِي «أَهْوَالِ الْقُبُورِ» (ص ١٥٣)، وَضَعَفَهُ. \* وَمِنْ هُنَا تَعْلَمُ خَطَأَ السُّيُوطِيِّ فِي «النُّكْتِ الْبَدِيعَاتِ» (ص ١٢٥)؛ بِقَوْلِهِ: «أَصْلُ قِصَّةِ ضَغْطَةِ: سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ، وَرَدَّتْ فِي عِدَّةِ أَحَادِيثٍ صَحِيحَةٍ!». \* وَرَوَاهُ يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ الْخُرَّاسَانِيُّ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (إِنَّ لِلْقَبْرِ ضَغْطَةً، لَوْ نَجَا أَحَدٌ مِنْهَا لَنَجَا: سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١٤ ص ٤٤٢)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْمُتَّفَقِ وَالْمُفْتَرَقِ» (ج ٣ ص ٢١٠٢). قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ الْخُرَّاسَانِيُّ، وَهُوَ مَجْهُولٌ. قَالَ الْحَافِظُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١٤ ص ٤٤٢): «يَزِيدُ الْخُرَّاسَانِيُّ، لَيْسَ بِمَعْرُوفٍ».

وَهَكَذَا قَالَ: عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ.

فَهُوَ: حَدِيثٌ مُضْطَرِبٌ، لَا يَصِحُّ.<sup>(١)</sup>

(١) وَانْظُرْ: «الْمُتَّفَقُ وَالْمُفْتَرَقُ» لِلْخَطِيبِ (ج ٣ ص ٢١٠٢).

\* وَخَالَفَ شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ، سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ؛ فَرَوَاهُ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (لَوْ أَنَّ أَحَدًا نَجَا مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، لَنَجَا مِنْهُ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ، لَقَدْ ضُغِطَ، ثُمَّ عُوفِيَ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «بَيَانِ مُشْكِلِ أَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» (٢٧٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «إثْبَاتِ عَذَابِ الْقَبْرِ» (١٠٨) مِنْ طَرِيقِ أَبِي حُذَيْفَةَ مُوسَى بْنِ مَسْعُودٍ النَّهْدِيِّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ فِيهِ أَبُو حُذَيْفَةَ، وَهُوَ سَيِّئُ الْحِفْظِ وَيُصَحِّفُ<sup>(١)</sup>، وَجَعَلَهُ مِنْ: «مُسْنَدِ ابْنِ عُمَرَ»، وَهُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ: «مُسْنَدِ عَائِشَةَ».

وَبِهِ أَعْلَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الصَّحِيحَةِ» (ج ٤ ص ٢٦٩).

وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «حَلِيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٣ ص ١٧٤)؛ ثُمَّ أَشَارَ إِلَى ضَعْفِهِ، بِقَوْلِهِ: (كَذَا رَوَاهُ أَبُو حُذَيْفَةَ عَنْ الثَّوْرِيِّ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ).

\* وَرَوَاهُ غُنْدَرٌ، وَغَيْرُهُ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سَعْدٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ إِنْسَانٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: مِثْلَهُ).

فَهُوَ: حَدِيثٌ مُضْطَرَبٌ.

وَقَدْ ذَكَرَ الْحَافِظُ الطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١ ص ٢٤٨) بِمَا هُوَ مَعْنَاهُ، أَنَّهُ قَدْ اخْتَلَفَ: سُفْيَانُ، وَشُعْبَةُ، فِيمَنْ بَعْدَ نَافِعٍ، فَقَالَ شُعْبَةُ: «أَمْرَأَةُ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ»،

(١) انْظُرْ: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٩٨٥).

وَفِي حَدِيثِ سُفْيَانَ: «ابْنُ عُمَرَ» نَفْسُهُ، وَلَمْ يَتَرَجَّحْ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ، فَصَارَ مُضْطَرَبًّا.

قَالَ الْحَافِظُ الطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١ ص ٢٤٩): (وَقَدْ خَالَفَ: سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ، شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ، فِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبرَاهِيمَ).

\* وَرَوَاهُ الْحَسَنُ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّكَ مُنْذُ يَوْمٍ حَدَّثْتَنِي بِصَوْتٍ مُنْكَرٍ، وَنَكِيرٍ، وَضَغْطَةِ الْقَبْرِ، لَيْسَ يَنْفَعُنِي شَيْءٌ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «إِثْبَاتِ عَذَابِ الْقَبْرِ» (ص ١١٣).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ الْحَسَنُ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ الْجُنْفَرِيُّ، يَرْوِي الْغَرَائِبَ، وَالْمَنَاكِيرَ، وَهَذِهِ مِنْهَا.

قَالَ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ أَحْمَدُ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ يَحْيَى الْقَطَّانُ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: «يَرْوِي الْغَرَائِبَ»، وَقَالَ السَّاجِيُّ: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «لَيْسَ بِقَوِيٍّ فِي الْحَدِيثِ»، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: «لَيْسَ بِالْقَوِيٍّ فِي الْحَدِيثِ»، وَقَالَ الْجَوْزْجَانِيُّ: «ضَعِيفٌ وَاهِي الْحَدِيثِ»،

وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: «يَهُمُّ فِي الْحَدِيثِ»، وَقَالَ مَرَّةً: «ضَعِيفٌ، ضَعِيفٌ»، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ الدَّهَبِيُّ: «ضَعْفُوهُ».<sup>(١)</sup>

\* وَفِيهِ عَلِيُّ بْنُ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ التَّيْمِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ فِي الْحَدِيثِ.  
قَالَ عَنْهُ أَحْمَدُ: «لَيْسَ هُوَ بِالْقَوِيِّ»، وَقَالَ مَرَّةً: «ضَعِيفُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: «ضَعِيفٌ، لَيْسَ بِذَلِكَ الْقَوِيُّ»، وَقَالَ الْجَوْزَجَانِيُّ: «وَإِذَا كَانَ الْحَدِيثُ ضَعِيفًا فِيهِ»، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: «لَيْسَ بِالْقَوِيِّ»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «لَيْسَ بِقَوِيٍّ، يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ»، وَقَالَ ابْنُ خُزَيْمَةَ: «لَا أُحْتَجُّ بِهِ، لِسُوءِ حِفْظِهِ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: «فِيهِ ضَعْفٌ، وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ».<sup>(٢)</sup>

(١) انظر: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمُزَيِّ (ج ٦ ص ٧٦)، وَ«السُّنَنُ» لِلدَّارَقُطْنِيِّ (ج ٤ ص ٤٢)، وَ«الْكَامِلُ فِي الضُّعَفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٣ ص ٤٨٣)، وَ«مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ١ ص ٤٨٢)، وَ«الْمُعْنِي فِي الضُّعَفَاءِ» لَهُ (ج ١ ص ١٥٧)، وَ«دِيَوَانُ الضُّعَفَاءِ» لَهُ أَيْضًا (ص ٧٩)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ١٤٥)، وَ«التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ٢ ص ٢٨٨)، وَ«السُّنَنُ» لِلتِّرْمِذِيِّ (ج ١ ص ٤٣٦)، وَ«الْمَجْرُوحِينَ» لِابْنِ حِبَّانَ (ج ١ ص ٢٣٧)، وَ«إِكْمَالُ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لِمُغْلَطَايَ (ج ٤ ص ٧٢)، وَ«السُّؤَالَاتُ» لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (٣٢)، وَ«السُّؤَالَاتُ» لِلْأَجَرِيِّ (٧٤١)، وَ«الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٣ ص ٢٩).

(٢) انظر: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٩ ص ٤٠٢)، وَ«تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمُزَيِّ (ج ٢٠ ص ٤٣٤)، وَ«الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى» لِابْنِ سَعْدٍ (ج ٩ ص ٢٥١)، وَ«الْعِلَلُ وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ» لِأَحْمَدَ (ج ٢ ص ٤٨)، وَ«الضُّعَفَاءُ» لِلْعَقِيلِيِّ (ج ٤ ص ٢٥٠)، وَ«التَّارِيخُ» لِلدَّارِمِيِّ (ص ١٤١)، وَ«التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» لِابْنِ أَبِي خَيْثَمَةَ (ج ١ ص ٤٩١)، وَ«تَارِيخُ دِمَشْقَ» لِابْنِ عَسَاكِرَ (ج ٤ ص ٥٠١)، وَ«الْأَسَامِيُّ وَالْكُنَى» لِأَبِي أَحْمَدَ الْحَاكِمِ (ج ٣ ص ٢٧٦)، وَ«أَحْوَالُ الرِّجَالِ» لِلْجَوْزَجَانِيِّ (ص ١٩٤)، وَ«الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٦ ص ١٨٧).

\* وَهَذَا الْحَدِيثُ أَتَى مِنْ سُوءِ حِفْظِ ابْنِ جُدْعَانَ، وَهُوَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ أَيْضًا.

\* وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، لَمْ يَسْمَعْ هَذَا الْحَدِيثَ، مِنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي الْإِسْنَادِ، وَمَتْنُهُ: مُنْكَرٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ حَدِيثِ: سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَقَدْ سَبَقَ.

وَأُورِدَهُ السُّيُوطِيُّ فِي «شَرْحِ الصُّدُورِ بِشَرْحِ حَالِ الْمَوْتَى وَالْقُبُورِ» (ص ١٦١).  
\* وَحَاشَى سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنْ يُعَاقَبَ فِي قَبْرِهِ بِمِثْلِ هَذَا، وَحَاشَاهُ أَنْ يُقْصَرَ فِيمَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنَ الطَّهَارَةِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (ج ٣ ص ٢٣٤): (وَحُوشِيَتْ زَيْنَبُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، مِنْ مِثْلِ هَذَا، وَحُوشِيَّ «سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنْ يُقْصَرَ فِيمَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنَ الطَّهَارَةِ»).

\* وَمَنْ هُنَا تَعْلَمُ خَطَأَ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ فِي «الصَّحِيحَةِ» (ج ٤ ص ٢٧١)؛ بِقَوْلِهِ: «وَجُمْلَةُ الْقَوْلِ، أَنَّ الْحَدِيثَ بِمَجْمُوعِ طَرَفِهِ، وَشَوَاهِدِهِ: صَحِيحٌ، بَلَا رَيْبٍ!».

\* وَرَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (لِهَذَا الْعَبْدِ الصَّالِحِ الَّذِي تَحَرَّكَ لَهُ الْعَرْشُ، وَفُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ السَّمَوَاتِ، وَشَهِدَهُ سَبْعُونَ أَلْفًا مِنْ

(١) التَّحْوِيشُ: التَّحْوِيلُ، وَتَحَوَّشَ الْقَوْمُ عَنِّي: تَنَحَّوْا عَنِّي.

وَلَعَلَّ الْمُرَادَ: إِعَادُ مَا ذُكِرَ فِي سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ، وَتَنْجِيَّتِهِ عَنْهُ.

انْظُرْ: «لِسَانَ الْعَرَبِ» لِابْنِ مَنْظُورٍ (ج ٦ ص ٢٩٠).

الملائكة، لم ينزلوا الأرض قبل ذلك، ولقد ضم ضمة، ثم أفرج عنه، يعني: سعد بن معاذ).

### حديث منكر

أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (ج ٣ ص ٤٣٠)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (ج ٦ ص ٢٥٠) من طريق إسماعيل بن أبي مسعود به. قلت: وهذا سنده منكر؛ فيه إسماعيل بن أبي مسعود أبو إسحاق كاتب الواقدي<sup>(١)</sup>، وهو: «لكن الحديث»، وقد وثق، ومثله: منكر، ولم يذكر: «عائشة»، في الإسناد، وقد جعله من: «مسند ابن عمر».

\* وقد أخطأ الشيخ الألباني في «الصحيحة» (ج ٤ ص ٢٦٩)؛ بقوله: «وهذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات، رجال الشيخين، غير إسماعيل بن مسعود، وهو أبو مسعود الجحدري، وهو ثقة».

\* فقد وهم فجعله: «إسماعيل بن مسعود الجحدري»، وهو إسماعيل بن أبي مسعود أبو إسحاق كاتب الواقدي، وهو من شيوخ ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (ج ٣ ص ٤٣٠).

فإن الحافظ المزي في «تهذيب الكمال» (ج ٣ ص ١٩٥)، لم يذكر إسماعيل بن مسعود الجحدري، من شيوخه: عبد الله بن إدريس.

(١) له ترجمة في «تاريخ بغداد» للخطيب (ج ٦ ص ٢٥٠).

وانظر: «نصب الرأية لأحاديث الهداية» للزيلعي (ج ٢ ص ٢٨٧).

وَكَذَا الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ١ ص ٨٦٧).

\* وَكَذَلِكَ لَمْ يَذْكُرِ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ١٠ ص ٦٦٤)؛ أَنَّ مِنْ شُيُوخِ:

ابْنِ سَعْدٍ، «إِسْمَاعِيلَ بْنَ مَسْعُودٍ الْجَحْدَرِيِّ».

\* وَكَذَا الْحَافِظُ الْمِزِيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٢٥ ص ٢٥٦)، فَاَنْتَبَهَ.

قُلْتُ: وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي مَسْعُودٍ، هَذَا جَعَلَهُ مِنْ مُسْنَدِ: ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

\* وَقَدْ جَاءَ هَذَا الْاِخْتِلَافُ فِي الرِّوَايَاتِ، وَذَلِكَ مِنْ عَدَمِ صَبْطِ الرُّوَاةِ لِلْحَدِيثِ، لَا فِي سَنَدِهِ، وَلَا فِي مَتْنِهِ.

فَهُوَ: حَدِيثٌ مُضْطَرَبٌ، غَيْرٌ مَحْفُوظٌ، وَالْحَدِيثُ هَذَا أَعْلَاهُ الْحَافِظُ الْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤ ص ١٢٨)؛ بِقَوْلِهِ: (رَوَاهُ غَيْرُهُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، مُرْسَلًا).

وَأَوْرَدَهُ الزَّيْلَعِيُّ فِي «نَصَبِ الرَّايَةِ لِأَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ» (ج ٢ ص ٢٨٧).

\* وَرَوَاهُ عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَنْقَرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (هَذَا الَّذِي تَحَرَّكَ لَهُ الْعَرْشُ، وَفُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ، وَشَهِدَهُ سَبْعُونَ أَلْفًا مِنَ الْمَلَائِكَةِ، لَقَدْ ضُمَّ، ثُمَّ فُرِّجَ عَنْهُ). قَالَ النَّسَائِيُّ: «يَعْنِي: سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ».

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٤٧٤)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٤ ص ١٠٠ و ١٠١)، وَالْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٢ ص ١٤٧)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ» (ج ٤ ص ٢٨)، وَعَبْدُ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٥٧١).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَنْقَزِيُّ، وَهُوَ صَدُوقٌ، لَا بَأْسَ بِهِ<sup>(١)</sup>، وَقَدْ أَخْطَأَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ؛ حَيْثُ جَعَلَهُ مِنْ: «مُسْنَدِ ابْنِ عُمَرَ»، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ: «مُسْنَدِ عَائِشَةَ»، فَأَسْقَطَ: «عَائِشَةَ» مِنَ الْإِسْنَادِ.

\* فَعَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ، هَذَا لَا يَحْتَمِلُ، بِمِثْلِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ وَهِيَ مِنْ عِلْمِ الْغَيْبِ، فَتَنَّبَهُ.

لِذَلِكَ: لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي أَصُولِهِ<sup>(٢)</sup>.  
وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ١ ص ٢٩٤): «وَمِنْهُمْ مَنْ أَرْسَلَهُ». يَعْنِي: صَارَ مِنْ قَوْلٍ نَافِعٍ، لَمْ يَتَعَدَّهُ إِلَى ابْنِ عُمَرَ.  
فَالْحَدِيثُ هَذَا، وَقَعَ فِيهِ اخْتِلَافٌ مِنَ الرُّوَاةِ، حَتَّى الثَّقَاتِ مِنْهُمْ.  
\* فَتَصَحِّحُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ، هَذَا الْإِسْنَادَ فِي «الصَّحِيحَةِ» (ج ٤ ص ٢٧٠)، فِيهِ نَظَرٌ.

وَكَذَا صَحَّحَهُ فِي «صَحِيحِ سُنَنِ النَّسَائِيِّ» (ج ٢ ص ٤٤١).  
وَأُورِدَهُ الْمِزِّيُّ فِي «تُحْفَةِ الْأَشْرَافِ» (ج ٦ ص ١٤٣)، وَالسُّيُوطِيُّ فِي «زَهْرِ الرَّبِّيِّ عَلَى الْمُجْتَبَى» (ج ٤ ص ١٠١).  
وَنَقَلَهُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «الْبَدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ» (ج ٤ ص ١٢٨).

(١) انظر: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ٢٢ ص ٢٢٢)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَبَرٍ (ج ٨ ص ٩٨ و ٩٩).

(٢) انظر: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ٢٢ ص ٢٢٣).

وذكره السيوطي في «شرح الصُّدُورِ بِشَرْحِ حَالِ الْمَوْتَى وَالْقُبُورِ» (ص ١٥٧)،  
والقرطبي في «التَّذَكُّرَةِ بِأَحْوَالِ الْمَوْتَى» (ج ١ ص ٣٢٣).  
\* ورواه عبد الأعلى بن حماد، ثنا داود بن عبد الرحمن، ثنا عبيد الله بن عمر،  
عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: (لَقَدْ هَبَطَ يَوْمَ مَاتَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ،  
سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ إِلَى الْأَرْضِ لَمْ يَهْبَطُوا قَبْلَ ذَلِكَ، وَلَقَدْ ضَمَّهُ الْقَبْرُ ضَمَّةً، ثُمَّ بَكَى  
نافع).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٢ ص ١٥٢).  
قَالَ الْبَزَّازُ: «وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ؛ إِلَّا دَاوُدُ  
الْعَطَّارُ، وَرَوَاهُ غَيْرُهُ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، مُرْسَلًا».  
قُلْتُ: وَدَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَطَّارُ يُخْطِئُ وَيُخَالِفُ أحيانًا، وَقَدْ أَتَى بِهَذَا  
الْحَدِيثِ الْمُنْكَرِ.<sup>(١)</sup>  
قَالَ عَنْهُ الْأَزْدِيُّ: «يَتَكَلَّمُونَ فِيهِ»، وَضَعَفَهُ ابْنُ مَعِينٍ، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: «لَيْسَ بِذَاكَ  
الثَّبَتِ».<sup>(٢)</sup>

وذكره ابن الجوزي في «الضعفاء» (ج ١ ص ٢٦٥).  
قُلْتُ: فَهُوَ لَيْنٌ مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ.

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (ج ٤ ص ١٦٦).  
(٢) انظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (ج ٤ ص ١٦٧ و ١٦٨)، و«الضعفاء» لابن الجوزي (ج ١ ص ٢٦٥)،  
و«السُّؤَالَاتِ لِلْبَرْذَعِيِّ» (ج ٢ ص ٣٢٢)، و«إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (ج ٤ ص ٢٥٧).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «الْبِدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ» (ج ٤ ص ١٢٨)؛ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ هَذَا الْوَجْهَ: (وَهَذَا إِسْنَادٌ جَيِّدٌ، لَكِنْ قَالَ الْبَزَّازُ: رَوَاهُ غَيْرُهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ مُرْسَلًا).  
\* فَالْمُرْسَلُ: هُوَ الْمَحْفُوظُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَالْعَهْدَةُ عَلَى دَاوُدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَطَّارِ.

وَقَدْ أَعْلَهُ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ فِي «أَهْوَالِ الْقُبُورِ» (ص ١٥٣)؛ بِالْإِرسالِ.  
\* وَرَوَاهُ سُلَيْمَانُ بْنُ سَيْفٍ، ثَنَا أَبُو عَتَّابٍ، ثَنَا مِسْكِينُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (لَقَدْ نَزَلَ لِمَوْتِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ، مَا وَطِئُوا الْأَرْضَ قَبْلَهَا، وَقَالَ حِينَ دُفِنَ: سُبْحَانَ اللَّهِ!، لَوْ انْفَلَتَ أَحَدٌ مِنْ ضَغْطَةِ الْقَبْرِ، لَانْفَلَتَ مِنْهَا سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ).  
حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٢ ص ١٥٣).  
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ أَبُو عَتَّابٍ وَهُوَ سَهْلُ بْنُ حَمَّادٍ الدَّلَّالُ<sup>(١)</sup>.  
\* وَمِسْكِينُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ، هَذَا: مَجْهُولٌ، لَا يُعْرَفُ.

فَهَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، غَيْرُ مَحْفُوظٍ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ أَيْضًا.

(١) سَهْلُ بْنُ حَمَّادٍ الدَّلَّالُ، أَبُو عَتَّابٍ: غَيْرُ مَشْهُورٍ فِي الْحَدِيثِ، فَهُوَ صَالِحُ الْحَدِيثِ.  
انْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٥ ص ٤٧٧)، وَ«التَّارِيخُ» لِلدَّارِمِيِّ (ص ١١٩)، وَ«الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٤ ص ١٩٦)، وَ«إِكْمَالُ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لِمُعْطَايَ (ج ٦ ص ١٣٢)، وَ«الْكَامِلُ فِي الضُّعَفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٤ ص ٤١٩).

وَأُورَدَهُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «الْبِدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ» (ج ٤ ص ١٢٨).

\* لِذَلِكَ لَمْ يُصِبِ ابْنُ حَبَرٍ فِي «الدَّرَايَةِ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ» (ج ١

ص ٢٣٧)، بِقَوْلِهِ: «هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ»؛ لِضَعْفِ الْإِسْنَادِ، وَهُوَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ.

\* وَكَذَا النَّوَوِيُّ فِي «الْخُلَاصَةِ» (ج ٢ ص ١٠٤٣)، بِقَوْلِهِ: «إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ».

\* وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْفُضَيْلِ بْنِ عَزْوَانَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ

ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: (اهْتَزَّ الْعَرْشُ لِحُبِّ لِقَاءِ اللَّهِ سَعْدًا، قَالَ إِنَّمَا يَعْنِي: السَّرِيرَ، قَالَ:

إِنَّمَا تَفْسَخَتْ أَعْوَادُهُ، قَالَ: وَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَبْرَهُ فَاحْتَبَسَ، فَلَمَّا خَرَجَ، قِيلَ لَهُ: يَا

رَسُولَ اللَّهِ، مَا حَبَسَكَ؟، قَالَ ﷺ: ضَمَّ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ فِي الْقَبْرِ ضَمَّةً فَدَعَوْتُ اللَّهَ أَنْ

يَكْشِفَ عَنْهُ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٤٣٣)، وَالْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ»

(ج ٤ ص ١٢٨)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١٢ ص ١٤٢ و ١٤٣)، وَالْحَاكِمُ فِي

«الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ٣ ص ٢٠٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «إِثْبَاتِ عَذَابِ الْقَبْرِ» (ص ١١٠)،

وَالْحَكِيمُ التِّرْمِذِيُّ فِي «نَوَادِرِ الْأُصُولِ فِي مَعْرِفَةِ أَحَادِيثِ الرَّسُولِ ﷺ» (ج ٣ ص ٣٢٩)،

وَابْنُ حِبَّانَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ عَلَى التَّقَاسِيمِ وَالْأَنْوَاعِ» (٧٠٣٤).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ، وَهُوَ مُخْتَلَطٌ<sup>(١)</sup>، وَقَدْ جَعَلَهُ مِنْ:

«مُسْنَدِ ابْنِ عُمَرَ»، وَهُوَ مِنْ: «مُسْنَدِ عَائِشَةَ»، فَخَلَطَ فِي الْإِسْنَادِ.

(١) عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ بْنِ مَالِكٍ الثَّقَفِيُّ: تَغَيَّرَ حِفْظُهُ، وَاخْتَلَطَ، وَرَوَاتُهُ لِهَذَا الْحَدِيثِ، تَدُلُّ عَلَى اخْتِلَاطِهِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَزَّازُ: «تَفَرَّدَ بِهِ عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ».

وَبِهِ أَعْلَاهُ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «الْبِدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ» (ج ٤ ص ١٢٨).

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو صِيرِيٍّ فِي «إِتْحَافِ الْخَيْرَةِ الْمَهْرَةِ» (ج ٣ ص ٢٧٠): (رَوَاهُ أَبُو

بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، بِسَنَدٍ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ؛ إِلَّا أَنَّ عَطَاءَ بْنَ السَّائِبِ: اخْتَلَطَ بِآخِرِهِ، وَمُحَمَّدُ

بْنُ فَضِيلٍ بْنُ غَزْوَانَ: رَوَى عَنْهُ بَعْدَ الْإِخْتِلَاطِ).

وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الصَّحِيحَةِ» (ج ٤ ص ٢٧٠): (وَعَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ: كَانَ

اخْتَلَطَ، وَقَدْ زَادَ فِيهِ الدُّعَاءُ).

وَقَالَ الْحَاكِمُ: وَهَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، وَفِيهِ نَظَرٌ.

وَأَوْرَدَهُ الْهِنْدِيُّ فِي «كَتْرِ الْعُمَالِ» (ج ٧ ص ٤٢).

قُلْتُ: وَمُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ بْنُ غَزْوَانَ الضَّبِّيُّ، يَهُمُّ، وَيُخْطِئُ فِي الْحَدِيثِ، وَهَذَا

ظَاهِرٌ.<sup>(١)</sup>

وَأَوْرَدَهُ ابْنُ رَجَبٍ فِي «أَهْوَالِ الْقُبُورِ» (ص ١٥٥).

انظر: «المُخْتَلَطِينَ» لِلْعَلَّائِيِّ (ص ٨٢)، و«الْكَوَاكِبِ النَّبَرَاتِ» لِابْنِ الْكَيْالِ (ص ٣١٩)، و«إِخْتِلَاطُ الرُّوَاةِ

الثَّقَاتِ» لِابْنِ سَعِيدٍ (ص ١٢٥)، و«هَدْيِ السَّارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٤٢٥)، و«تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ج ٢

ص ٢٢)، و«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لَهُ أَيْضًا (ج ٧ ص ٢٠٣)، و«سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٦ ص ١١٠)،

و«دِيَوَانَ الضُّعَفَاءِ» لَهُ (ص ٢٧٥)، و«شَرْحَ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ٢ ص ٧٣٤).

(١) وَاُنْظُرْ: «الْخِلَافَاتِ» لِلْبَيْهَقِيِّ (ج ٢ ص ٢٧)، و«شَرْحَ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ٢ ص ٦٣٣)،

و«الْتَّمِهِدَ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ٨ ص ٨٧)، و«السَّنَنَ» لِلتِّرْمِذِيِّ (ج ١ ص ٨٣)، و«تَارِيخَ أَسْمَاءِ الثَّقَاتِ» لِابْنِ

شَاهِينَ (ص ٢٩٢)، و«عِلَلِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ١ ص ١٠١).

\* وَرَوَاهُ خَالِدُ بْنُ خِدَاشٍ، نَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ زِيَادِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، صَعَدَ عَلَى قَبْرِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ، فَقَالَ: (لَوْ نَجَا أَحَدٌ مِنْ ضَغْطَةِ الْقَبْرِ، لَنَجَا سَعْدٌ، وَلَقَدْ ضُمَّ ضَمَّةً، ثُمَّ رُخِيَ عَنْهُ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ٦ ص ٣٤٩).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ خَالِدُ بْنُ خِدَاشٍ الْبَصْرِيُّ، وَهُوَ يُخْطِئُ وَيُخَالِفُ<sup>(١)</sup> الْحُفَاطَ أحيانًا، وَهَذَا الْحَدِيثُ مِنْ ذَلِكَ.<sup>(٢)</sup>

قَالَ عَنْهُ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ السَّاجِيُّ: «فِيهِ ضَعْفٌ»، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: «قَدْ كَتَبْتُ عَنْهُ، يَتَقَرَّدُ عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، بِأَحَدِيثٍ»، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «صَدُوقٌ يُخْطِئُ».<sup>(٣)</sup>

\* وَهَذَا الضَّعْفُ أَتَى مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ.

\* وَقَدْ أَخْطَأَ خَالِدُ بْنُ خِدَاشٍ، فَجَعَلَهُ مِنْ: «مُسْنَدِ ابْنِ عَبَّاسٍ»، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ: «مُسْنَدِ عَائِشَةَ».

\* فَهَذَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَضْبُطْهُ.

(١) انْظُرْ: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٢٨٥)، وَ«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ج ٣ ص ٦٧٤).

(٢) وَقَدْ زَادَ ابْنُ خِدَاشٍ، بَيْنَ «عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ»، وَ«زِيَادٍ»: أَبَا النَّضْرِ فِي الْإِسْنَادِ.

(٣) انْظُرْ: «تَارِيخَ بَعْدَادَ» لِلْحَطِيبِ (ج ٩ ص ٢٤٦ و ٢٤٧)، وَ«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ٦٧٤)،

وَ«تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ص ٢٨٥)، وَ«الْجَرَحَ وَالتَّعْدِيلَ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٣ ص ٣٢٧).

وَقَالَ الطَّبْرَانِيُّ: «لَمْ يَرَوْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي النَّضْرِ، إِلَّا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، تَفَرَّدَ بِهِ: ابْنُ وَهْبٍ».

فَهُوَ حَدِيثٌ: غَيْرُ مَحْفُوظٍ.

وَأُورِدَهُ الشُّيُوطِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْكَبِيرِ» (ج ٧ ص ١٤٢).

\* وَرَوَاهُ حَسَّانُ بْنُ غَالِبٍ، ثنا ابْنُ لَهْيَعَةَ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ الْمَدِينِيِّ، عَنْ زِيَادِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ تُوْفِّي سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ وَقَفَ عَلَى قَبْرِهِ، ثُمَّ اسْتَرْجَعَ، ثُمَّ قَالَ ﷺ: (لَوْ نَجَا مِنْ ضَغْطَةِ الْقَبْرِ أَحَدٌ لَنَجَا سَعْدٌ، لَقَدْ ضَغَطَهُ، ثُمَّ رُخِّي عَنْهُ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١٢ ص ٢٣٢).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ وَاهٍ؛ فِيهِ حَسَّانُ بْنُ غَالِبٍ الْمِصْرِيُّ، وَهُوَ مُتَّهَمٌ فِي الْحَدِيثِ.<sup>(١)</sup>  
قَالَ بُرْهَانُ الدِّينِ الْحَلَبِيُّ فِي «الْكَشْفِ الْحَثِيثِ» (ص ٨٩): «حَسَّانُ بْنُ غَالِبٍ: مَتْرُوكٌ».

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الْمَجْرُوحِينَ» (ج ١ ص ٢٧١): (حَسَّانُ بْنُ غَالِبٍ: شَيْخٌ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ، يَقْلِبُ الْأَخْبَارَ، يَرْوِي عَنِ الْأَثْبَاتِ الْمُلْزَقَاتِ، لَا تَحِلُّ الرِّوَايَةُ عَنْهُ، إِلَّا عَلَى سَبِيلِ الْإِعْتِبَارِ).

(١) انْظُرْ: «لِسَانَ الْمِيزَانِ» لِابْنِ حَبَرٍ (ج ٢ ص ١٨٨)، وَ«الْكَشْفَ الْحَثِيثَ عَمَّنْ رُمِيَ بِوَضْعِ الْحَدِيثِ» لِلْحَلَبِيِّ (ص ٨٩)، وَ«مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ١ ص ٤٧٩).

قُلْتُ: فِيمَا يَظْهَرُ أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا، مِنْ وَضْعِهِ، وَمَصَائِبِهِ.  
وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الصَّحِيحَةِ» (ج ٤ ص ٢٧١): «وَحَسَّانُ بْنُ غَالِبٍ:  
مُتْرُوكٌ، مُتَّهَمٌ بِالْوَضْعِ».

قُلْتُ: وَفِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ لَهِيْعَةَ الْحَضْرَمِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَقَدْ اخْتَلَطَ، فَكَانَ  
يُحَدِّثُ بِكُلِّ مَا يُؤْتَى لَهُ، سِوَاءَ كَانَ مِنْ حَدِيثِهِ، أَمْ لَا، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ، وَهُوَ يَدْلُسُ عَنِ  
الضُّعْفَاءِ، وَالْمُتْرُوكِينَ.<sup>(١)</sup>

\* وَرَوَاهُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مِقْلَاصٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، ثنا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي  
عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، أَنَّ أَبَا النَّضْرِ حَدَّثَهُ عَنْ زِيَادٍ مَوْلَى ابْنِ عِيَّاشٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما،  
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، يَوْمَ دُفِنَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ، وَهُوَ قَاعِدٌ عَلَى قَبْرِهِ، قَالَ ﷺ: (لَوْ نَجَا أَحَدٌ مِنْ  
فِتْنَةِ الْقَبْرِ لَنَجَا سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ، وَلَقَدْ ضَمَّ ضَمَّةً، ثُمَّ رُخِّي عَنْهُ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١٠ ص ٤٠٦).  
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فَإِنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مِقْلَاصٍ، لَا يُعْرَفُ.  
\* وَكَذَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ مِقْلَاصٍ، وَالِدُ عُمَرَ، لَا يُعْرَفُ.<sup>(٢)</sup>  
\* ثُمَّ قَالَا: «زِيَادُ مَوْلَى ابْنِ عِيَّاشٍ»، بَدَلًا مِنْ: «زِيَادِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ».  
\* وَهَذَا تَحْرِيفٌ وَقَعَ فِي الْحَدِيثِ.

(١) انْظُرْ: «تَعْرِيفُ أَهْلِ التَّقْدِيسِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٥٤)، وَ«تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ص ٥٣٨)، وَ«تَهْذِيبُ  
الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ١٥ ص ٤٨٧ و ٥٠٢)، وَ«الْمَجْرُوحِينَ» لِابْنِ حِبَّانَ (ج ١ ص ٧٦)، وَ(ج ٢ ص ١١ و ١٢).

(٢) انْظُرْ: «الصَّحِيحَةُ» لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ (ج ٤ ص ٢٧١).

قُلْتُ: وَهَذَا الْوَجْهَ لَيْسَ مِنْ: «مُسْنَدِ ابْنِ عَبَّاسٍ»، بَلْ هُوَ مِنْ: «مُسْنَدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيَّاشٍ الْمَخْزُومِيِّ».

\* فَإِنَّهُمْ لَمْ يَذْكُرُوا، لِزِيَادِ مَوْلَى ابْنِ عِيَّاشٍ، هَذَا رِوَايَةً عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.<sup>(١)</sup>  
 \* بَلْ ذَكَرَ الْحَافِظُ الْمِزِّيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٩ ص ٤٦٥)، أَنَّهُ رَوَى عَنْ مَوْلَاهُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيَّاشٍ فَقَطْ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى نَكَارَةِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَقَدْ تَحَرَّفَ هَذَا الْحَدِيثُ.

\* وَقَدْ ذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْإِصَابَةِ فِي تَمْيِيزِ الصَّحَابَةِ» (ج ٦ ص ١٨٩)، رِوَايَةً: زِيَادِ مَوْلَى ابْنِ عِيَّاشٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيَّاشٍ، فِي قِصَّةِ مَوْتِ عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ رضي الله عنه.

\* وَلِذَلِكَ لَمْ يُصَبِّ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ٩٣٨)؛ فِي تَصْحِيحِهِ، لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه.

وَأَوْرَدَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (ج ٣ ص ٤٦)؛ ثُمَّ قَالَ: «رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ»، وَ«الْأَوْسَطِ»، وَرِجَالُهُ مُوثَّقُونَ!».

وَذَكَرَهُ السُّيُوطِيُّ فِي «شَرْحِ الصُّدُورِ بِشَرْحِ حَالِ الْمَوْتَى وَالْقُبُورِ» (ص ١٥٧).

(١) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ١٥ ص ١٥٤)، فِي تَرْجَمَةِ: ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه.

وَانْظُرْ: «الصَّحِيحَةُ» لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ (ج ٤ ص ٢٧١).

\* وَرَوَاهُ سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (لَوْ أَفْلَتَ أَحَدٌ مِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ، أَوْ ضَمَّةٍ لَنَجَا سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ، وَلَقَدْ ضَمَّ ضَمَّةً، ثُمَّ رُخِيَ عَنْهُ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الْحَكِيمُ التِّرْمِذِيُّ فِي «نَوَادِرِ الْأُصُولِ فِي مَعْرِفَةِ أَحَادِيثِ الرَّسُولِ ﷺ» (ج ٣ ص ٣٣٢).

وَلَمْ يَذْكُرْ: «أَبَا النَّضْرِ»، بَيْنَ: «عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ»، وَبَيْنَ: «زِيَادٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ»، فَهُوَ حَدِيثٌ مُضْطَرَبٌّ، غَيْرٌ مَحْفُوظٌ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ كَسَابِقِهِ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (ج ٣ ص ٢٣٣) مِنْ طَرِيقِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: (لَمَّا أُخْرِجَتْ جَنَازَةُ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ رضي الله عنه...).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: «هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ، وَافْتَهُ مِنَ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ أَحْمَدُ: هُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، حَدَّثَ عَنْهُ: عَلِيُّ بْنُ يَزِيدَ، أَعَاجِيبٌ، وَمَا أَرَاهَا إِلَّا مِنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ».

وَقَالَ الْحَافِظُ السُّيُوطِيُّ فِي «اللَّائِلِ الْمَصْنُوعَةِ» (ج ٢ ص ٤٣٥): (لَا يَصِحُّ:

الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: مُنْكَرُ الْحَدِيثِ).<sup>(١)</sup>

\* وَرَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ قَالَ: (بَلَّغَنِي أَنَّهُ

شَهِدَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ، لَمْ يَنْزِلُوا إِلَى الْأَرْضِ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَقَدْ ضَمَّ صَاحِبُكُمْ ضَمَّةً ثُمَّ فُرِّجَ عَنْهُ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٤٣٠)، وَهَذَا فِي «الزُّهْدِ» (ج ١

ص ٢١٦).

هَكَذَا، مُرْسَلًا، وَلَا يَصِحُّ، وَفِيهِ زِيَادَةٌ مُنْكَرَةٌ، وَهِيَ: «شَهِدَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ:

سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ، لَمْ يَنْزِلُوا إِلَى الْأَرْضِ».

\* وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى اضْطِرَابِ الرُّوَاةِ فِي قِصَّةِ ضَمِّ الْقَبْرِ: لِسَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ، فِي

إِسْنَادِهَا، وَفِي مَتْنِهَا.

وَأَوْرَدَهُ الْقُرْطُبِيُّ فِي «التَّذَكِرَةِ بِأَحْوَالِ الْمَوْتَى وَأُمُورِ الْآخِرَةِ» (ج ١ ص ٣٤٢).

\* وَذَكَرَ الْحَافِظُ الدَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ١ ص ٢٩٤)، طَرِيقَ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ،

الْمَوْضُوعِ، ثُمَّ قَالَ: «وَمِنْهُمْ مَنْ أَرْسَلَهُ».

يَعْنِي: حَدِيثٌ: نَافِعٍ الْمُرْسَلِ.

(١) انْظُرْ: «مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٣ ص ٣٧٣)، وَ«الْكَشَفَ الْحَثِيثَ عَمَّنْ رُمِيَ بِوَضْعِ الْحَدِيثِ» لِلْحَلَبِيِّ

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ فِي «أَهْوَالِ الْقُبُورِ» (ص ١٥٤): (سَبَقَ الْإِخْتِلَافُ فِيهِ عَلَى سَعْدِ بْنِ إِبرَاهِيمَ عَنْ نَافِعٍ).

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «الْمُحْتَضِرِينَ» (٢٣٥)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٦١ ص ٤٣٩ و ٤٤٠) مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ شُعَيْبٍ حَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَجِيدِ ابْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ نَافِعٍ قَالَ: (لَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ جَعَلَ يَبْكِي، فَقِيلَ لَهُ: مَا يُبْكِيكَ قَالَ: ذَكَرْتُ سَعْدًا، وَضَغْطَةَ الْقَبْرِ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَهُوَ مُرْسَلٌ

قُلْتُ: وَسَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ عَبْدُ الْمَجِيدِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي رَوَّادٍ، لَهُ أَوْهَامٌ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي رَوَّادٍ يَهُمُّ.<sup>(١)</sup>

قَالَ الْحَافِظُ السُّيُوطِيُّ فِي «النُّكْتِ الْبَدِيعَاتِ» (ص ١٢٥): «أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا، وَابْنُ عَسَاكِرٍ، مِنْ مُرْسَلِ نَافِعٍ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ».

وَأَوْرَدَهُ السُّيُوطِيُّ فِي «شَرْحِ الصُّدُورِ» (ص ١٦٠)، وَابْنُ رَجَبٍ فِي «أَهْوَالِ الْقُبُورِ» (ص ١٥٦).

\* وَرَوَاهُ شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو مَعْشَرٍ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ قَالَ: (لَمَّا دَفَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَعْدًا؛ قَالَ: لَوْ نَجَا أَحَدٌ مِنْ ضَغْطَةِ الْقَبْرِ لَنَجَا سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ، وَلَقَدْ ضَمَّ ضَمَّةً اخْتَلَفَتْ مِنْهَا أَضْلَاعُهُ مِنْ: أَثَرِ الْبَوْلِ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

(١) انْظُرْ: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٦١٢ و ٦٢٠).

أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٤٣٠).

هَكَذَا: مُرْسَلًا، وَفِيهِ زِيَادَةٌ مُنْكَرَةٌ؛ وَهِيَ: «وَلَقَدْ ضَمَّ ضَمَّةً اخْتَلَفَتْ مِنْهَا أَضْلَاعُهُ

مِنْ: أَثَرِ الْبَوْلِ»<sup>(١)</sup>.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ أَبُو مَعْشَرٍ نَجِيجٌ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّنْدِيُّ، وَهُوَ

سَيِّءُ الْحِفْظِ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ<sup>(٢)</sup>.

قَالَ عَنْهُ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٨ ص ٣٠٥): «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ».

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: (أَبُو مَعْشَرٍ الْمَدَنِيُّ: حَدِيثُهُ عِنْدِي مُضْطَرَبٌ، لَا يُقِيمُ

الْإِسْنَادَ)<sup>(٣)</sup>.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ مَعِينٍ فِي «التَّارِيخِ» (ج ٢ ص ٦٠٣): «لَيْسَ بِشَيْءٍ».

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ١ ص ٢٩٥): «هَذَا مُنْقَطِعٌ».

وَقَالَ الْحَافِظُ السُّيُوطِيُّ فِي «النُّكْتِ الْبَدِيعَاتِ» (ص ١٢٥): «أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي

«الطَّبَقَاتِ»، مِنْ مُرْسَلٍ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ».

(١) فَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَقَعَ مِنْ: «سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ»، هَذَا الْأَمْرُ.

\* وَالصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَقَهَاءُ فِي أَحْكَامِ: «الْأُصُولِ»، وَفِي أَحْكَامِ «الْفُرُوعِ».

(٢) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ٢٩ ص ٣٢٢)، وَ«الْمَجْرُوحِينَ» لِابْنِ حِبَّانَ (ج ٣ ص ٦٠)، وَ«تَهْذِيبُ

التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَبَرٍ (ج ١٠ ص ٤١٩)، وَ«تَارِيخُ بَغْدَادَ» لِلْخَطِيبِ (ج ١٣ ص ٤٢٩).

(٣) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ١٣ ص ٥٣٠)، مِنْ رِوَايَةِ: أَبِي بَكْرٍ الْأَثَرِمِ.

وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَقَالَ الْحَافِظُ السُّيُوطِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْكَبِيرِ» (ج ٧ ص ١٤٣): «أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ مُرْسَلًا».

وَأُورِدَهُ السُّيُوطِيُّ فِي «زَهْرِ الرُّبَى عَلَى الْمُجْتَبَى» (ج ٤ ص ١٠٢)، وَفِي «شَرْحِ الصُّدُورِ» (ص ١٥٩)، وَفِي «الْجَامِعِ الْكَبِيرِ» (ج ٧ ص ١٤٣).

\* وَرَوَاهُ كَثِيرٌ بْنُ هِشَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ بُرْقَانَ قَالَ: بَلَغَنِي: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ وَهُوَ قَائِمٌ عِنْدَ قَبْرِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ: لَقَدْ ضُغِطَ ضَغْطَةً، أَوْ هُمِزَ<sup>(١)</sup> هُمَزَةً، لَوْ كَانَ أَحَدٌ نَاجِيًا مِنْهَا بِعَمَلٍ لَنَجَا مِنْهَا سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٤٣١).  
هَذَا: مُرْسَلٌ، لَا يَصَحُّ.

\* وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى اضْطِرَابِ الرُّوَاةِ فِي السَّنَدِ، وَأَنَّهُمْ: لَمْ يَضْبُطُوا الْحَدِيثَ.  
قَالَ الْحَافِظُ السُّيُوطِيُّ فِي «النُّكَتِ الْبَدِيعَاتِ» (ص ١٢٥): «أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ»، مِنْ مُرْسَلٍ: جَعْفَرُ بْنُ بُرْقَانَ».

وَأُورِدَهُ السُّيُوطِيُّ فِي «شَرْحِ الصُّدُورِ» (ص ١٦٠).  
وَعَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ رحمته الله قَالَ: (مَا أُجِيرَ مِنْ ضَغْطَةِ الْقَبْرِ، وَلَا سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ، الَّذِي مَنَدِيلٌ مِنْ مَنَادِيلِهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَهُوَ مُرْسَلٌ<sup>(٢)</sup>

(١) هُمِزَ: غُمِزَ.

أَخْرَجَهُ هَذَا فِي «الزُّهْدِ» (ج ١ ص ٢١٥) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ فُضَيْلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ: مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ بْنُ غَزْوَانَ الصَّبْيِيُّ، يَهُمُّ، وَيُخْطِئُ فِي الْحَدِيثِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ.<sup>(١)</sup>

وَالْأَثَرُ أَوْرَدَهُ الْقُرْطُبِيُّ فِي «التَّذَكُّرَةِ بِأَحْوَالِ الْمَوْتَى» (ج ١ ص ٣٢٣)، وَابْنُ رَجَبٍ فِي «أَهْوَالِ الْقُبُورِ» (ص ١٥٦ و ١٥٧).

وَعَزَاهُ السُّيُوطِيُّ فِي «شَرْحِ الصُّدُورِ» (ص ١٥٩)، لِهَذَا فِي «الزُّهْدِ».

وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: (تُوفِّيَتْ زَيْنَبُ بِنْتُ النَّبِيِّ ﷺ، فَخَرَجَ لِحَنَازَتِهَا وَخَرَجْنَا مَعَهُ، فَرَأَيْنَاهُ كَيِّبًا، حَزِينًا، ثُمَّ دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ، قَبَرَهَا فَخَرَجَ مُلْتَمِعَ اللَّوْنِ، فَسَأَلْنَاهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ ﷺ: إِنَّهَا كَانَتْ امْرَأَةً سَقَامَةً، فَذَكَرْتُ شِدَّةَ الْمَوْتِ، وَضَغْطَةَ الْقَبْرِ، فَدَعَوْتُ أَنْ يُخَفَّفَ عَنْهَا).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

(٢) قَالَ الْحَافِظُ السُّيُوطِيُّ فِي «النُّكْتِ الْبَدِيعَاتِ» (ص ١٢٥): «أَخْرَجَهُ هَذَا بْنُ السَّرِيِّ فِي «الزُّهْدِ»، مِنْ مُرْسَلٍ: ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ».

(١) وَأَنْظُرْ: «الْخِلَافِيَّاتِ» لِلْبَيْهَقِيِّ (ج ٢ ص ٢٧)، وَ«شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ٢ ص ٦٣٣)، وَ«النَّمْهِيدَ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ٨ ص ٨٧)، وَ«السُّنَنَ» لِلتِّرْمِذِيِّ (ج ١ ص ٨٣)، وَ«تَارِيخَ أَسْمَاءِ الثَّقَاتِ» لِابْنِ شَاهِينَ (ص ٢٩٢)، وَ«عِلَلِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ١ ص ١٠١).

أَخْرَجَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْعِلَالِ الْمُتَنَاهِيَّةِ» (ج ٢ ص ٩٠٨)، وَفِي «الْمَوْضُوعَاتِ»  
 (ج ٣ ص ٢٣٢)، وَفِي «الْمُقْلِقِ» (٨٨)، وَأَبُو بَكْرِ السَّجِسْتَانِيُّ فِي «الْبَعْثِ» (ص ٣٨)،  
 وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٦٠-إِتْحَافُ الْمَهْرَةِ) مِنْ طَرِيقِ سَعِيدٍ<sup>(١)</sup> بْنِ  
 الصَّلْتِ قَالَ: ثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي سُفْيَانَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه بِهِ.  
 قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ سَعْدُ بْنُ الصَّلْتِ، وَهُوَ مَجْهُولٌ، تَرَجَمَهُ ابْنُ أَبِي  
 حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٢ ص ٨٦)، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: جَرَحًا، وَلَا تَعْدِيلًا.  
 وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: «هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ، مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ».  
 وَأَوْرَدَهُ الشُّيُوطِيُّ فِي «اللَّائِلِ الْمَصْنُوعَةِ فِي الْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ» (ج ٢  
 ص ٤٣٤).

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْعِلَالِ الْمُتَنَاهِيَّةِ» (ج ٢ ص ٩٠٨) مِنْ طَرِيقِ مَرْوَانَ بْنِ  
 مُعَاوِيَةَ قَالَ: أَخْبَرَنَا الْعَلَاءُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ الْعَبْسِيِّ، عَنْ زَادَانَ أَبِي عُمَرَ قَالَ:  
 (لَمَّا دَفَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ابْنَتُهُ جَلَسَ عِنْدَ الْقَبْرِ فَتَرَبَّدَ وَجْهُهُ، ثُمَّ سُرِّيَ عَنْهُ، فَسَأَلَهُ  
 أَصْحَابُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: ذَكَرْتُ ابْنَتِي وَضَعْفَهَا، وَعَذَابَ الْقَبْرِ، فَدَعَوْتُ اللَّهَ، فَفَرَّجَ  
 عَنْهَا، وَإِنَّمَا اللَّهُ لَقَدْ ضَمَّتْ ضَمَّةً سَمِعَهَا مَا بَيْنَ الْخَافِقَيْنِ).

هَكَذَا مُرْسَلٌ، وَقَدْ سَبَقَ.

وَهُوَ حَدِيثٌ مُضْطَرَبٌ<sup>(٢)</sup>.

(١) وَفِي «الْمَوْضُوعَاتِ»: سَعْدُ بْنُ الصَّلْتِ.

(٢) انْظُرْ: «النُّكَتُ الْبَدِيعَاتِ عَلَى الْمَوْضُوعَاتِ» لِلشُّيُوطِيِّ (ص ١٢٤).

وَأَوْرَدَهُ السُّيُوطِيُّ فِي «اللَّائِلِ الْمَصْنُوعَةِ فِي الْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ» (ج ٢ ص ٤٣٤).

\* وَرَوَاهُ عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: ثنا إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ الرَّازِيُّ، عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ سَلَامٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، قَالَ: (لَمَّا مَاتَتْ زَيْنَبُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ظَهَرَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُزْنٌ، ثُمَّ سَرِيَ عَنْهُ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ رَأَيْنَا مِنْكَ مَا لَمْ نَرِ، قَالَ: ذَكَرْتُ زَيْنَبَ وَضَعْفَهَا، وَضَغْطَةَ الْقَبْرِ، لَقَدْ هَوَّنَ عَلَيْهَا، وَعَلَيَّ ذَلِكَ، لَقَدْ ضَغَطَهَا ضَغْطَةً بَلَغَتْ الْخَافِقِينَ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ٦ ص ٦٦).

قَالَ الطَّبْرَانِيُّ: «لَمْ يَرَوْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ إِلَّا زَكَرِيَّا بْنُ سَلَامٍ، تَفَرَّدَ بِهِ إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ».

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ زَكَرِيَّا بْنُ سَلَامٍ أَبُو يَحْيَى الْأَصَمُّ، تَرَجَمَهُ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٣ ص ٤٢٣)، وَالْحَافِظُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٣ ص ٥٩٨)، وَلَمْ يَذْكُرَا فِيهِ: جَرَحًا، وَلَا تَعْدِيلًا، فَهُوَ: مَجْهُولٌ.

\* وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٨ ص ٢٥٢)، عَلَى قَاعِدَتِهِ فِي تَوْثِيقِ الْمَجَاهِيلِ.

\* وَسَعِيدُ بْنُ مَسْرُوقٍ الثَّوْرِيُّ، لَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ سَمَاعَهُ مِنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ؛ فَالْإِسْنَادُ مُنْقَطِعٌ أَيْضًا.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ فِي «أَهْوَالِ الْقُبُورِ» (ص ١٥٤): (وَزَكَرِيَّا قِيلَ: إِنَّهُ مَجْهُولٌ، وَسَعِيدُ بْنُ مَسْرُوقٍ: لَمْ يُدْرِكْ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ؛ فَهُوَ مُنْقَطِعٌ).

وَقَالَ الْحَافِظُ السُّيُوطِيُّ فِي «النُّكْتِ الْبَدِيعَاتِ عَلَى الْمَوْضُوعَاتِ» (ص ١٢٤): (قَالَ الدَّارُقُطْنِيُّ: هُوَ مُضْطَرِبٌ، رَوَاهُ أَبُو حَمْزَةُ السُّكْرِيُّ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ أَنَسٍ).

\* وَرَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ الصَّلْتِ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ أَنَسٍ.  
\* وَرَوَاهُ حَبِيبُ بْنُ خَالِدٍ الْأَسَدِيُّ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ» (ج ٢ ص ٤٣٧): «هَذَا حَدِيثٌ، لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ زَكَرِيَّا مَجْهُولٌ، وَسَعِيدُ بْنُ مَسْرُوقٍ، لَا يُعْرَفُ لَهُ مِنْ أَنَسٍ سَمَاعٌ».

وَأَوْرَدَهُ السُّيُوطِيُّ فِي «شَرْحِ الصُّدُورِ بِشَرْحِ حَالِ الْمَوْتَى وَالْقُبُورِ» (ص ١٥٨)، وَفِي «اللَّائِلِ الْمَصْنُوعَةِ فِي الْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ» (ج ٢ ص ٤٣٥).

\* وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَضْرَمِيُّ، ثنا عُمَرُ بْنُ أَبِي الرُّطَيْلِ، ثنا حَبِيبُ بْنُ خَالِدٍ الْأَسَدِيُّ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، قَالَ: (تُوفِّيَتْ زَيْنَبُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَخَرَجْنَا مَعَهُ، فَرَأَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، مُهْتَمًّا شَدِيدَ الْحُزَنِ، فَجَعَلْنَا لَا نُكَلِّمُهُ حَتَّى انْتَهَيْنَا إِلَى الْقَبْرِ، فَإِذَا هُوَ لَمْ يَفْرُغْ مِنْ لَحْدِهِ، فَقَعَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَعَدْنَا حَوْلَهُ، فَحَدَّثَ نَفْسَهُ هُنَيْهَةً وَجَعَلَ يَنْظُرُ إِلَى السَّمَاءِ، ثُمَّ فَرَعَ مِنَ الْقَبْرِ، فَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهِ، فَرَأَيْنَاهُ يَزْدَادُ حُزْنًا، ثُمَّ إِنَّهُ فَرَعَ فَخَرَجَ، فَرَأَيْنَاهُ سُرِّيَ عَنْهُ وَتَبَسَّمَ ﷺ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَأَيْنَاكَ مُهْتَمًّا حَزِينًا لَمْ نَسْتَطِعْ أَنْ نُكَلِّمَكَ، ثُمَّ رَأَيْنَاكَ سُرِّيَ عَنْكَ

فَلِمَ ذَاكَ؟، قَالَ: كُنْتُ أَذْكُرُ ضِيقَ الْقَبْرِ وَعَمَّهُ وَضَعْفَ زَيْنَبَ، فَكَانَ ذَلِكَ يَشُقُّ عَلَيَّ، فَدَعَوْتُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْهَا فَفَعَلَ، وَلَقَدْ ضَغَطَهَا ضَغْطَةً سَمِعَهَا مَنْ بَيْنَ الْخَافِقَيْنِ إِلَّا الْحَنَّ وَالْإِنْسَ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١ ص ٢٥٧).  
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ عُمَرُ بْنُ أَبِي الرُّطَيْلِ، لَمْ أَجِدْ لَهُ تَرْجَمَةً، فَهُوَ: مَجْهُولٌ.

\* وَحَبِيبُ بْنُ خَالِدٍ الْأَسَدِيُّ، ضَعِيفٌ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ.<sup>(١)</sup>  
قَالَ عَنْهُ الْحَافِظُ أَبُو حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٣ ص ٩٩): «لَيْسَ بِالْقَوِيِّ».  
\* وَرَوَاهُ الْأَعْمَشُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، قَالَ: (تُوَفِّيتُ زَيْنَبُ ابْنَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَتْ امْرَأَةً مُسْقَمَةً، فَتَبِعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَسَاءَ نَا حَالُهُ، فَلَمَّا انْتَهَيْنَا إِلَى الْقَبْرِ، فَدَخَلَهُ التَّمَعُ وَجْهُهُ صُفْرَةً، فَلَمَّا خَرَجَ أَصْفَرَ وَجْهَهُ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَأَيْنَا مِنْكَ أَمْرًا شَانًا، فَمِمَّ ذَلِكَ؟ قَالَ: ذَكَرْتُ ضَغْطَةَ ابْنَتِي، وَشِدَّةَ عَذَابِ الْقَبْرِ، فَأُتِيتُ فَأُخْبِرْتُ أَنْ قَدْ خُفِّفَ عَنْهَا، وَلَقَدْ ضَغَطْتُ ضَغْطَةً سَمِعَ صَوْتَهَا، مَا بَيْنَ الْخَافِقَيْنِ).<sup>(٢)</sup>

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «ذِكْرِ الْمَوْتِ» (ص ١٤٣ و ١٤٤).

(١) انظر: «مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ١ ص ٤٥٤).

(٢) يعني: الْمَشْرِقَ، وَالْمَغْرِبَ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ فِيهِ انْقِطَاعٌ بَيْنَ الْأَعْمَشِ، وَبَيْنَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ فِي «الْمُغْنِي» (ج ٤ ص ٥٠٣): «الْأَعْمَشُ: لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ».

وَأُورِدَهُ الزَّيْدِيُّ فِي «إِتْحَافِ السَّادَةِ الْمُتَّقِينَ» (ج ١٠ ص ٤٢٢)، وَالسُّيُوطِيُّ فِي «اللَّائِلِي الْمَصْنُوعَةِ فِي الْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ» (ج ٢ ص ٤٣٤)، وَفِي «النُّكْتِ الْبَدِيعَاتِ عَلَى الْمَوْضُوعَاتِ» (ص ١٢٤).

وَسُئِلَ الْحَافِظُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١٢ ص ٢٥١)؛ عَنْ حَدِيثِ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: لَمَّا تُوفِّتْ زَيْنَبُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَخَرَجَ بِجَنَازَتِهَا، فَدَخَلَ قَبْرَهَا، ثُمَّ خَرَجَ مُلْتَمِعَ اللَّوْنِ مَدْعُورًا، فَقُلْنَا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، مَا بِأَلَاكَ مَدْعُورًا؟ قَالَ: ذَكَرْتُ ضَمَّةَ الْقَبْرِ، وَشِدَّةَ الْمَوْتِ، فَدَعَوْتُ اللَّهَ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْهَا؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ امْرَأَةً مِسْقَامَةً. فَقَالَ: (يُرْوَاهُ الْأَعْمَشُ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ؛

فَرَوَاهُ سَعْدُ بْنُ الصَّلْتِ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ أَنَسٍ. وَخَالَفَهُ حَبِيبُ بْنُ خَالِدٍ الْأَسَدِيُّ، رَوَاهُ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ أَنَسٍ.

وَرَوَاهُ أَبُو حَمْزَةَ السُّكْرِيُّ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَنَسٍ. وَقَالَ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: عَنِ ابْنِ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ أَنَسٍ. وَالْحَدِيثُ مُضْطَرَبٌّ عَنِ الْأَعْمَشِ).

وَقَالَ الْحَافِظُ السُّيُوطِيُّ فِي «النُّكْتِ الْبَدِيعَاتِ عَلَى الْمَوْضُوعَاتِ» (ص ١٢٤):  
(حَدِيثُ: أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: «تُوَفِّيتُ زَيْنَبُ... الْحَدِيثُ فِي ضَعْفِهَا»، قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: هُوَ  
مُضْطَرَبٌ، وَالْمُضْطَرَبُ مِنْ قِسْمِ الضَّعِيفِ، لَا الْمَوْضُوعِ).<sup>(١)</sup>

وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَابِرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (تَضَاقَقَ عَلَى  
صَاحِبِكُمْ قَبْرُهُ وَضُمَّ ضَمَّةٌ لَوْ نَجَا مِنْهَا أَحَدٌ لَنَجَا سَعْدٌ مِنْهَا، ثُمَّ فَرَّجَ اللَّهُ عَنْهُ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٤٣٢) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ  
عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحُصَيْنِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ  
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ أَبِيهِ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ وَاهٍ؛ فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ وَاقِدٍ الْوَاقِدِيُّ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ، قَالَ  
السَّاجِيُّ: «الْوَاقِدِيُّ: فِي حَدِيثِهِ نَظَرٌ، وَاخْتِلَافٌ».

قَالَ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ: «مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ أَحْمَدُ: «كَذَّابٌ»، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ:  
«كُتِبَ الْوَاقِدِيُّ كُلُّهَا كَذِبٌ»، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: «ضَعِيفٌ، لَيْسَ بِشَيْءٍ»، وَقَالَ  
مُسْلِمٌ بْنُ الْحَجَّاجِ: «مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «لَيْسَ بِثِقَةٍ»، وَقَالَ أَبُو أَحْمَدَ  
الْحَاكِمُ: «ذَاهِبُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: «مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ». <sup>(٢)</sup>

(١) بَلْ هُوَ مَوْضُوعٌ.

(٢) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٢ ص ١٥٤ و ١٥٥)، وَ«الضُّعْفَاءُ لِلْعَقِيلِيِّ» (ج ٤ ص ١٢٦٥  
و ١٢٦٧)، وَ«التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ١ ص ١٧٨)، وَ«الْكُنَى وَالْأَسْمَاءُ» لِمُسْلِمٍ (ج ١ ص ٤٩٩)،  
وَ«الضُّعْفَاءُ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِلنَّسَائِيِّ (ص ٢١٧)، وَ«تَارِيخُ بَغْدَادَ» لِلخَطِيبِ (ج ٤ ص ٥ و ٦)، وَ«مَنَاقِبُ الشَّافِعِيِّ»

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ» (ج ٤ ص ٣٢١): (اسْتَقَرَّ الْإِجْمَاعُ عَلَى وَهْنٍ: «الْوَاقِدِيُّ»).

وَقَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ» (ج ٥ ص ١٢٩): (الْوَاقِدِيُّ: ضَعِيفٌ بِاتِّفَاقِهِمْ).

وَقَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ» (ج ١ ص ١١٤): (الْوَاقِدِيُّ: ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِمْ، لَا يُحْتَجُّ بِرَوَايَاتِهِ الْمُتَّصِلَةِ، فَكَيْفَ بِمَا يُرْسِلُهُ، أَوْ يَقُولُهُ عَنْ نَفْسِهِ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعَفَاءِ» (ج ٧ ص ٤٨٤)، عَنِ الْوَاقِدِيِّ: (مُتُونُ أَخْبَارِ الْوَاقِدِيِّ، غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ، وَهُوَ بَيْنُ الضُّعْفِ).

\* وَرَوَاهُ ابْنُ إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَحْمُودُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْجُمُوحِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه، قَالَ: لَمَّا وُضِعَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ فِي حُفْرَتِهِ، سَبَّحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَسَبَّحَ النَّاسُ مَعَهُ، ثُمَّ كَبَّرَ، وَكَبَّرَ الْقَوْمُ، مَعَهُ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بِمَ سَبَّحْتَ؟، فَقَالَ ﷺ: (هَذَا الْعَبْدُ الصَّالِحُ، لَقَدْ تَضَاقَقَ عَلَيْهِ قَبْرُهُ، حَتَّى فَرَّجَهُ اللَّهُ عَنْهُ).

لِبَيْهَقِيِّ (ج ١ ص ٥٤٨)، وَ«إِكْمَالُ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لِمُعَلِّطَايَ (ج ١٠ ص ٢٩٠)، وَ«الْبَجَرَجُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٨ ص ٢١)، وَ«الضُّعَفَاءُ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (ج ٣ ص ٨٨)، وَ«الضُّعَفَاءُ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِلدَّارَقُطْنِيِّ (ص ٣٤٧)، وَ«الشَّجَرَةُ فِي أَحْوَالِ الرِّجَالِ» لِلْجَوْزَجَانِيِّ (ص ٢٣٠).

(١) فِي رِوَايَةٍ: «عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْجُمُوحِ»، أَخْرَجَهَا الْخَطِيبُ فِي «الْفَصْلِ لِلْوَصْلِ» (ج ١ ص ٤٢٢ و ٤٢٣).

## حديث مُنكر

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ» (ج ٤ ص ٢٩ و ٣٠)، وَفِي «إِثْبَاتِ عَذَابِ الْقَبْرِ» (ص ١١٢)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَصْلِ لِلْوَصْلِ الْمُدْرَجِ فِي النَّقْلِ» (ج ١ ص ٤٢٢ و ٤٢٣ و ٤٢٤)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ٣٦٠ و ٣٧٧)، وَابْنُ سَمُوَيْهِ فِي «الْفَوَائِدِ» (ق/ ١٤٠ ط)، وَ(ص ٢٤) مِنْ طَرِيقِ صَدَقَةَ بْنِ سَابِقٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ، وَيُونُسَ بْنِ بُكَيْرٍ، وَإِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ مُعَاذُ بْنُ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعِ الزُّرْقِيِّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ، وَقَدْ اضْطَرَبَ فِي الْإِسْنَادِ، وَفِي مَتْنِهِ.

قَالَ عَنْهُ ابْنُ مَعِينٍ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ الْأَزْدِيُّ: «لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ»، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «ضَعِيفٌ»<sup>(١)</sup>.

\* وَمَحْمُودُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْجَمُوحِ، وَيُقَالُ: مُحَمَّدٌ، فِيهِ نَظَرٌ<sup>(٢)</sup>، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ.

(١) انْظُرِ: «التَّارِيخُ» لِابْنِ مَعِينٍ (ج ٢ ص ٣٣٢)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٣ ص ٣٨)، وَ«تَعْجِيلُ الْمَنْفَعَةِ» لَهُ (ص ٣٩٦).

(٢) انْظُرْ: «نَتْلُ الْهَمِيَانِ فِي مِيعَارِ الْمِيزَانِ» لِلْحَلَبِيِّ (ص ٣٢٤)، وَ«الْإِكْمَالُ» لِلْحُسَيْنِيِّ (ص ٣٩٨)، وَ«الضُّعَفَاءُ وَالْمُتْرُوكِينَ» لِلنُّعْمَانِ (ج ١٤ ص ٥٠٣)، وَ«تَعْجِيلُ الْمَنْفَعَةِ بِزَوَائِدِ رِجَالِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٣٩٥).

قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «تَخْرِيجِ مَشْكَاتِ الْمَصَابِيحِ» (ج ١ ص ٤٩): (وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ؛ فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْجَمُوحِ، تَرْجَمَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّعْجِيلِ»، مِمَّا يَتَلَخَّصُ مِنْهُ أَنَّهُ: لَا يُعْرَفُ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعَ الزَّوَائِدِ» (ج ٣ ص ٤٦): (وَفِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْجَمُوحِ: قَالَ الْحُسَيْنِيُّ: «فِيهِ نَظَرٌ»، قُلْتُ: وَلَكِنْ أَجِدُ مَنْ ذَكَرَهُ غَيْرُهُ).

وَأُورِدَهُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «الْبِدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ» (ج ٤ ص ١٢٨)، وَعَزَاهُ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ هِشَامٍ فِي «السِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ» (ج ٣ ص ٢٦٣) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَأُورِدَهُ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ١ ص ١٤٨)، مُخْتَصِرًا: «دُفِنَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ، وَنَحْنُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ».

وَذَكَرَهُ ابْنُ رَجَبٍ فِي «أَهْوَالِ الْقُبُورِ» (ص ١٥٥).

قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ فِي «الْفَضْلِ لِلْوَصْلِ» (ج ١ ص ٤٢٤): (قَالَ أَبُو طَاهِرٍ الْقَاضِي الدُّهْلِيُّ: قَالَ لَنَا مُوسَى بْنُ هَارُونَ، هَذِهِ الرَّوَايَةُ الَّتِي رَوَاهَا: مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، أَصَحُّ عِنْدَنَا، وَاثْبَتُ مِنَ الرَّوَايَةِ الَّتِي رَوَاهَا: يَزِيدُ بْنُ الْهَادِ).

\* لِأَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْحَاقَ: فَصَلَ بَيْنَ أَوَّلِ الْحَدِيثِ، وَآخِرِهِ، فَرَوَى أَوَّلَهُ بِإِسْنَادٍ، وَرَوَى آخِرَهُ بِإِسْنَادٍ آخَرَ، وَأَدْرَجَ: ابْنُ الْهَادِ أَوَّلَ الْحَدِيثِ وَآخِرَهُ، فَرَوَاهُ كُلَّهُ بِإِسْنَادٍ وَاحِدٍ!.

قَالَ مُوسَى بْنُ هَارُونَ: وَقَدْ وَهَمَ مَنْ قَالَ فِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ: عَنْ مُعَاذِ بْنِ رِفَاعَةَ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرًا؛ لِأَنَّ بَيْنَهُمَا رَجُلًا، وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ فِي «أَهْوَالِ الْقُبُورِ» (ص ١٥٦): (وَلَمْ يَذْكُرْهُ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَزَادَ فِي إِسْنَادِ حَدِيثِ جَابِرٍ رَجُلًا).

\* وَقَوْلُهُ أَصَحُّ مِنْ قَوْلِ يَزِيدَ بْنِ الْهَادِ فِي هَذَا كُلِّهِ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنْ أَيْمَةِ الْحُفَاطِ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ فِي «الْفَصْلِ لِلْوَصْلِ» (ج ١ ص ٤١٩): (فَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ إِسْحَاقَ الَّذِي رَوَاهُ عَنْ مُعَاذٍ وَفَصَلَ بَيْنَ الْقِصَّتَيْنِ -أَعْنِي: أَوَّلَ الْحَدِيثِ وَآخِرَهُ- وَبَيَّنَّ فِيهِمَا الْإِسْنَادَيْنِ:

\* فَقَدْ رَوَاهُ عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ: يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ الشَّيْبَانِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْحَرَّانِيُّ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأُمَوِيُّ، وَجَعَلُوهُ حَدِيثَيْنِ، وَأَفْرَدَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ الْحَدِيثَ الْمُنْسَدَ مِنَ الْحَدِيثِ الْمُرْسَلِ، وَاسْتَأْنَفَ لِلثَّانِي مِنْهُمَا -وَهُوَ: الْمُنْسَدُ- إِسْنَادًا جَدِيدًا.

\* وَرَوَى إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ الزُّهْرِيُّ، وَصَدَقَهُ بْنُ سَابِقٍ الْمُعَدَّلُ الْحَدِيثَ الثَّانِي، وَلَا أَحْسَبُهُمَا إِلَّا قَدْ رَوَى الْأَوَّلُ أَيْضًا غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ إِلَيْنَا.

\* وَاتَّفَقَ يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ: عَلَى أَنَّ مُعَاذًا رَوَى الْحَدِيثَ الثَّانِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْجَمُوحِ -، وَقَالَ الْحَرَّانِيُّ، وَالْأُمَوِيُّ، وَصَدَقَهُ: «مُحَمَّدٌ»، بَدَلُ: «مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ»).

\* وَرَوَاهُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْهَادِ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: (جَاءَ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: مَنْ هَذَا الْعَبْدُ الصَّالِحُ

الَّذِي مَاتَ؛ فَفُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ، وَتَحَرَّكَ لَهُ الْعَرْشُ، قَالَ: فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ، قَالَ: فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى قَبْرِهِ وَهُوَ يُدْفَنُ، فَبَيْنَمَا هُوَ جَالِسٌ إِذْ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ مَرَّتَيْنِ، فَسَبَّحَ الْقَوْمُ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، فَكَبَّرَ الْقَوْمُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: عَجِبْتُ لِهَذَا الْعَبْدِ الصَّالِحِ، شُدَّ عَلَيْهِ فِي قَبْرِهِ، حَتَّى كَانَ هَذَا حِينَ فُرِّجَ لَهُ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ» (ج ٤ ص ٢٩).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ كَسَابِقِهِ، وَسَقَطَ: «مَحْمُودُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْجُمُوحِ»، يَعْنِي: بِإِسْقَاطِهِ مِنَ الْإِسْنَادِ.  
\* وَهَذَا مِنَ الْإِضْطِرَابِ.  
فَهُوَ: حَدِيثٌ مُضْطَرَبٌ.

وَأَوْرَدَهُ السُّيُوطِيُّ فِي «شَرْحِ الصُّدُورِ بِشَرْحِ حَالِ الْمَوْتَى وَالْقُبُورِ» (ص ١٥٧).  
\* وَرَوَاهُ يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعِ الزُّرْقِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْ شِئْتُ مِنْ رِجَالِ قَوْمِي: (أَنَّ جَبْرِيلَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ، مُعْتَجِرًا بِعِمَامَةٍ مِنْ إِسْتَبْرَقٍ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ مَنْ هَذَا الْمَيِّتُ الَّذِي فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ؟، وَاهْتَرَزَ لَهُ الْعَرْشُ؟، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجُرُّ ثَوْبَهُ، مُبَادِرًا إِلَى سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ، فَوَجَدَهُ قَدْ قُبِضَ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ» (ج ٤ ص ٢٩)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَصْلِ لِلْوَصْلِ الْمُدْرَجِ فِي النَّقْلِ» (ج ١ ص ٤٢٠).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ كَسَابِقِهِ، وَهُوَ مُرْسَلٌ، وَقَدْ سَقَطَ مِنْهُ: «مَحْمُودُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ»، وَ«جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ».

وَهَذَا مِنَ الْإِخْتِلَافِ، وَفِيهِ مَجَاهِيلٌ، وَلَا يَصَحُّ.

وَأُورِدَهُ ابْنُ هِشَامٍ فِي «السِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ» (ج ٣ ص ٢٠٣).

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ» (ج ٤ ص ٣٠)، وَفِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ١ ص ٣٥٨)، وَفِي «إِبْتِاتِ عَذَابِ الْقَبْرِ» (ص ١١٢)، وَالْحَكِيمُ التِّرْمِذِيُّ فِي «نَوَادِرِ الْأُصُولِ فِي مَعْرِفَةِ أَحَادِيثِ الرَّسُولِ ﷺ» (ج ٣ ص ٣٢٩) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنِي أُمِّيَّةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ سَأَلَ بَعْضَ أَهْلِ سَعْدٍ: مَا بَلَغَكُمْ مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي هَذَا؟، فَقَالُوا: (ذَكَرَ لَنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: كَانَ يُقْصَرُ فِي بَعْضِ الطَّهُورِ مِنَ الْبَوْلِ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، وَهُوَ مُرْسَلٌ، وَفِيهِ: مَجَاهِيلٌ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «الْبَدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ» (ج ٤ ص ١٢٨): «وَقَدْ ذَكَرَ الْبَيْهَقِيُّ، بَعْدَ رِوَايَتِهِ: ضَمَّةَ سَعْدٍ، فِي الْقَبْرِ: أَثَرًا، غَرِيبًا».

وَأُورِدَهُ السُّيُوطِيُّ فِي «شَرْحِ الصُّدُورِ» (ص ١٤٧).

وَأُورِدَهُ الْقُرْطُبِيُّ فِي «التَّذَكِيرَةِ بِأَحْوَالِ الْمَوْتَى» (ج ١ ص ٣٩٩).

\* وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ  
أَسَامَةَ اللَّيْثِيِّ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ رِفَاعَةَ الزُّرْقِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ  
عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (لَهَذَا الْعَبْدُ الصَّالِحُ الَّذِي تَحَرَّكَ لَهُ الْعَرْشُ،  
وَفُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ، شُدَّ عَلَيْهِ، فَفَرَّجَ اللَّهُ عَنْهُ).

وَقَالَ مَرَّةً: «فُتِحَتْ»، وَقَالَ مَرَّةً: «ثُمَّ فَرَّجَ اللَّهُ عَنْهُ»، وَقَالَ مَرَّةً: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
لِسَعْدٍ يَوْمَ مَاتَ وَهُوَ يُدْفَنُ».

فَهُوَ: حَدِيثٌ مُضْطَرَبٌ فِي إِسْنَادِهِ، وَفِي مَتْنِهِ أَيْضًا.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٤٥٠٥)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَصْلِ لِلْوَصْلِ الْمُدْرَجِ  
فِي النَّقْلِ» (ج ١ ص ٤١٢ و ٤١٣).

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «فَصَائِلِ الصَّحَابَةِ» (ج ٢ ص ٨٢٣)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ  
الْكَبِيرِ» (٥٣٤٠) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ بَشْرٍ الْعَبْدِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَحْمَدُ،  
وَالطَّبْرَانِيُّ: فِي الْمَوْضِعِ الثَّانِي مِنْهُمَا: «يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ».

وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٨٢٢٤)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ٣  
ص ٢٠٦) مِنْ طَرِيقِ الْفَضْلِ بْنِ مُوسَى.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَّانَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ عَلَى التَّقَايِمِ وَالْأَنْوَاعِ» (٧٠٣٣)،  
وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَصْلِ لِلْوَصْلِ الْمُدْرَجِ فِي النَّقْلِ» (ج ١ ص ٤١٤) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ  
خَالِدِ الْوُهَيْبِيِّ.

وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ٣ ص ٢٠٦) مِنْ طَرِيقِ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ.

\* ثَلَاثَتُهُمْ: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو اللَّيْثِيِّ بِهِ.

\* وَلَمْ يَذْكُرِ الْحَاكِمُ: يَزِيدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، فِي رِوَايَةٍ: يَزِيدَ بْنَ هَارُونَ.

\* وَلَمْ يَذْكُرِ النَّسَائِيُّ وَالْحَاكِمُ، قَوْلَهُ: «شُدَّ عَلَيْهِ، فَفَرَّجَ اللَّهُ عَنْهُ».

\* وَشُدَّ: مِنَ التَّشْدِيدِ، أَيُّ: ضُيِّقَ عَلَيْهِ قَبْرُهُ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٤١ ص ٢١٩) مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ

يَحْيَى اللَّخْمِيِّ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

أَسَامَةَ بْنِ الْهَادِ اللَّيْثِيِّ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ رِفَاعَةَ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه بِهِ.

وَقَالَ ابْنُ عَسَاكِرٍ: «رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ الْعَبْدِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ يَزِيدَ

بْنِ الْهَادِي، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَهُوَ أَشْبَهُ».

قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ فِي «الْفَصْلِ لِلْوَصْلِ» (ج ١ ص ٤١٤): (كَذَا رَوَى هَذَا

الْحَدِيثَ: مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ الْعَبْدِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ الْوُهَيْبِيُّ؛ كِلَاهُمَا: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

عَمْرٍو بْنِ عَلْقَمَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ، وَيَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَسَامَةَ بْنِ الْهَادِ

الْلَيْثِيِّ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ رِفَاعَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

\* وَرَوَاهُ عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ الْخَفَّافُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ يَزِيدَ بْنِ

الْهَادِ، وَحَدَّثَهُ عَنْ مُعَاذِ بْنِ رِفَاعَةَ، وَذَكَرَ عَنْ يَزِيدَ أَنَّهُ سَمِعَهُ، هُوَ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ

الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ رِفَاعَةَ).

قُلْتُ: وَإِسْنَادُهُ فِيهِ انْقِطَاعٌ؛ فَإِنَّ مُعَاذَ بْنَ رِفَاعَةَ، لَمْ يَسْمَعْ هَذَا الْحَدِيثَ، مِنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، بَلْ رَوَاهُ عَنْ مَحْمُودِ بْنِ الْجَمُوحِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.<sup>(١)</sup>

\* وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنِي مُعَاذُ بْنُ رِفَاعَةَ الزُّرْقِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي مَنْ شِئْتُ مِنْ رِجَالِ قَوْمِي: (أَنَّ جَبْرِيلَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، حِينَ قُبِضَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ، مُعْتَجِرًا، بِعِمَامَةٍ مِنْ إِسْتَبْرَقٍ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ مَنْ هَذَا الْمَيِّتُ الَّذِي فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ، وَاهْتَزَّ لَهُ الْعَرْشُ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، سَرِيعًا يَجْرُ ثَوْبُهُ إِلَى سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ فَوَجَدَهُ قَدْ مَاتَ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «الْفَصْلِ لِلْوَصْلِ الْمُدْرَجِ فِي النَّقْلِ» (ج ١ ص ٤٢٠ و ٤٢١). وَهُوَ: مُرْسَلٌ.

\* وَرَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى الْأُمَوِيُّ، ثَنَا أَبِي، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ رِفَاعَةَ الزُّرْقِيِّ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ بَعْضُ قَوْمِهِ: (أَنَّ جَبْرِيلَ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، مُعْتَجِرًا بِعِمَامَةٍ إِسْتَبْرَقٍ حِينَ قُبِضَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ مَنْ هَذَا الْمَيِّتُ الَّذِي فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ، وَاهْتَزَّ لَهُ الْعَرْشُ، قَالَ: فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ فَوَجَدَهُ قَدْ قُبِضَ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

(١) انظر: «الْفَصْلُ لِلْوَصْلِ لِلْخَطِيبِ» (ج ١ ص ٤١٩ و ٤٢٢ و ٤٢٣)، و«إِبْنَاتُ عَذَابِ الْقَبْرِ» لِابْنِ أَبِي حَتْمٍ (ص ١١٢)، و«الْمُسْنَدُ» لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ (ج ٣ ص ٣٦٠ و ٣٧٧).

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «الْفَصْلِ لِلْوَصْلِ الْمُدْرَجِ فِي النَّقْلِ» (ج ١ ص ٤٢١).  
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ فِيهِ مَجَاهِيلٌ، وَهُوَ مُرْسَلٌ.

وَأَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «الْفَصْلِ لِلْوَصْلِ الْمُدْرَجِ فِي النَّقْلِ» (ج ١ ص ٤١٨) مِنْ  
طَرِيقِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْهَادِ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ  
عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (جَاءَ جَبْرِيلُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: مَنْ هَذَا الْعَبْدُ الصَّالِحُ الَّذِي قَدْ  
مَاتَ، فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَتَحَرَّكَ لَهُ الْعَرْشُ، قَالَ: فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَإِذَا سَعْدُ  
بْنُ مُعَاذٍ، فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى قَبْرِهِ - وَهُوَ يُدْفَنُ - فَبَيْنَا هُوَ جَالِسٌ إِذْ قَالَ: سُبْحَانَ  
اللَّهِ، فَسَبَّحَ الْقَوْمُ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، فَكَبَّرَ الْقَوْمُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَهَذَا الْعَبْدُ الصَّالِحُ  
شُدِّدَ عَلَيْهِ فِي قَبْرِهِ، حَتَّى كَانَ هَذَا حِينَ فُرِجَ لَهُ).

وَهُوَ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرَبٌ

وَأَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «الْفَصْلِ لِلْوَصْلِ الْمُدْرَجِ فِي النَّقْلِ» (ج ١ ص ٤١٦ و ٤١٧)  
مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ، وَابْنِ لَهَيْعَةَ، أَنَّ ابْنَ الْهَادِ حَدَّثَهُمَا: عَنْ مُعَاذِ بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ  
جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (جَاءَ جَبْرِيلُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: مَنْ هَذَا الْعَبْدُ الصَّالِحُ  
الَّذِي مَاتَ فَفُتِحَتْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ، وَتَحَرَّكَ الْعَرْشُ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا: سَعْدُ  
بْنُ مُعَاذٍ).

وَأَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «الْفَصْلِ لِلْوَصْلِ الْمُدْرَجِ فِي النَّقْلِ» (ج ١ ص ٤١٧) مِنْ  
طَرِيقِ يَعْقُوبَ بْنِ مُحَمَّدٍ الزُّهْرِيِّ، ثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَرْدِيُّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ  
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:  
(اهْتَرَّ الْعَرْشُ لِمَوْتِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ).

قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ فِي «الْفَصْلِ لِلْوَصْلِ» (ج ١ ص ٤١٦): (وَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، وَابْنُ لَهَيْعَةَ الْمَصْرِيَّانِ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّرَّاورِدِيُّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ الْهَادِ وَحَدَّثَهُ عَنْ مُعَاذِ بْنِ رِفَاعَةَ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ فِي «الْفَصْلِ لِلْوَصْلِ» (ج ١ ص ٤٢٢): (وَأَمَّا حَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ، مِثْلَ هَذَا؛ إِلَّا فِي قَوْلِ: «مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ»، بَدَلًا: «مَحْمُودُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ»).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ فِي «الْفَصْلِ لِلْوَصْلِ» (ج ١ ص ٤٢٣): (وَأَمَّا حَدِيثُ: إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ، مِثْلُ: رِوَايَةِ يُونُسَ بْنِ بُكَيْرٍ الَّذِي قَالَ فِيهَا: «عَنْ مَحْمُودِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ»).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ فِي «الْفَصْلِ لِلْوَصْلِ» (ج ١ ص ٤١٨): (وَقَدْ وَهِمَ: ابْنُ الْهَادِ حِينَ سَأَلَ الْحَدِيثَ هَذِهِ السِّيَاقَةَ بِإِسْنَادٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ أَوَّلَ الْحَدِيثِ كَانَ مُعَاذُ بْنُ رِفَاعَةَ يَرْوِيهِ عَنْ رِجَالٍ مِنْ قَوْمِهِ وَلَا يُسَمِّيهِمْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا، وَآخِرَ الْحَدِيثِ كَانَ يَرْوِيهِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ جَابِرٍ: كَمَا حَكَى عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ عَنْهُ، وَإِنَّمَا سَمِعَهُ مِنْ رَجُلٍ هُوَ مَحْمُودٌ، وَقِيلَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنُ عَمْرِو بْنِ الْجُمُوحِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ).

\* بَيَّنَّ ذَلِكَ: مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارٍ صَاحِبُ الْمَغَازِي، فِي رِوَايَتِهِ إِيَّاهُ عَنْ مُعَاذِ بْنِ رِفَاعَةَ، وَفَصَّلَ بَيْنَ أَوَّلِ الْحَدِيثِ وَآخِرِهِ، وَمَيَّزَ إِسْنَادَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

\* عَلَى أَنَّ الْحَمَّادَيْنِ - حَمَّادَ بْنَ سَلَمَةَ بْنَ دِينَارٍ، وَحَمَّادَ بْنَ زَيْدِ بْنِ دَرْهَمٍ - قَدْ رَوَى عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ رِفَاعَةَ، هَذَا الْحَدِيثَ وَسَاقَاهُ كَسِّيَاقَةِ ابْنِ أَبِي

حازم عن ابن الهادي غير أنهما: أرسلاه عن النبي ﷺ، ولم يذكر فيه جابرًا، وهذا زيادة في الدلالة على وهم عبد الوهاب بن عطاء حين حكى في روايته أن معاذًا سمعه من جابر بن عبد الله).

\* ورواه عبد الوهاب بن عطاء، ثنا محمد بن عمرو، عن يزيد بن عبد الله بن أسامة قال: مات ميت عندنا، فجلست أنا ويحيى بن سعيد، فجاء معاذ بن رفاعه الزرقني فأوسعت له بيني، وبين يحيى بن سعيد، فجلس، فقال: سمعت جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه يقول: قال رسول الله ﷺ: (لسعد بن معاذ، وهو يذفن: العبد الصالح الذي فتحت له أبواب السماء، وتحرك له العرش).

حديث منكّر

أخرجه الخطيب في «الفصل للوصل المذرج في النقل» (ج ١ ص ٤١٥ و ٤١٦). قال الحافظ الخطيب في «الفصل للوصل» (ج ١ ص ٤٢٥): (قال موسى بن هارون: وقد وهم من قال في إسناد هذا الحديث عن معاذ بن رفاعه قال: سمعت جابرًا؛ لأن بينهما رجلًا، وهو محمود بن عبد الرحمن).

\* ورواه هارون بن حاتم الكوفي، قال: حدثنا أبو بكر بن عياش، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر رضي الله عنه قال: (لما مات سعد، نزل جبريل عليه السلام، فقال: يا محمد، رجل من أمتك مات اهتز له العرش، فخرج رسول الله ﷺ إلى المسجد، فإذا امرأة، فقالت: يا رسول الله، إن سعد بن معاذ مات، فشهد رسول الله ﷺ جنازته، فجلس على القبر، فقال: لا إله إلا الله، سبحانه الله، هذا العبد الصالح لقد ضيق عليه في قبره حتى خشيته ألا يوسع عليه، ثم وسع عليه).

## حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الْحَكِيمُ التِّرْمِذِيُّ فِي «نَوَادِرِ الْأُصُولِ فِي مَعْرِفَةِ أَحَادِيثِ الرَّسُولِ ﷺ» (ج ٣ ص ٩١ و ٣٢٨).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ وَاهٍ؛ فِيهِ هَارُونُ بْنُ حَاتِمٍ الْكُوفِيُّ، وَهُوَ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ.<sup>(١)</sup>  
 قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ» (ج ٧ ص ٢١١)؛ فِي تَرْجَمَةٍ: يَحْيَى بْنُ عِيسَى، بَعْدَ أَنْ سَاقَ حَدِيثًا، مِنْ رِوَايَةِ: هَارُونُ بْنُ حَاتِمٍ، عَنْهُ: (لَعَلَّهُ مِنْ وَضْعِ هَارُونِ بْنِ حَاتِمٍ).  
 وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ» (ج ٤ ص ٢٨٢)؛ ثُمَّ قَالَ: «وَهَذَا بَاطِلٌ».

وَأَوْرَدَهُ الْهَنْدِيُّ فِي «كَنَزِ الْعُمَالِ» (ج ١٥ ص ٢٧١).  
 وَعَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ: (لَمَّا تُوفِّيَتْ زَيْنَبُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي جَنَازَتِهَا، قَالَ: فَكَأَنَّمَا نُسِفَ عَلَيَّ وَجْهِ رَسُولِ اللَّهِ الرَّمَادُ، فَلَمَّا دُفِنْتُ، ذَهَبَ عَنْهُ بَعْضُ ذَلِكَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا نَزَالَ نَرَى فِي وَجْهِكَ مَا نَكَرْهُهُ، قَالَ: إِنِّي ذَكَرْتُ ضَعْفَهَا، وَضَغْطَةَ الْقَبْرِ، فَعُنِيَ لِي عَنْهَا، وَلَقَدْ ضَغِطْتُ ضَغْطَةً سَمِعَ صَوْتُهَا كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا الثَّقَلَيْنِ).

## حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

(١) انْظُرْ: «لِسَانَ الْمِيرَانِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٦ ص ١٧٧)، وَ«الْكَشَفَ الْحَثِيثَ عَمَّنْ رُمِيَ بِوَضْعِ الْحَدِيثِ» لِلْحَلَبِيِّ (ص ٢٧٠).

أَخْرَجَهُ الْحَكِيمُ التِّرْمِذِيُّ فِي «نَوَادِرِ الْأُصُولِ فِي مَعْرِفَةِ أَحَادِيثِ الرَّسُولِ ﷺ» (ج ٣ ص ٣٣١) مِنْ طَرِيقِ الْجَارُودِ قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ بِهِ. وَهَذَا: مُرْسَلٌ.

قُلْتُ: وَإِسْنَادُهُ وَاهٍ؛ فِيهِ الْجَارُودُ بْنُ يَزِيدَ النَّيْسَابُورِيُّ، وَهُوَ مُتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ. قَالَ عَنْهُ أَبُو حَاتِمٍ: «كَذَّابٌ»، وَقَالَ بُرْهَانُ الدِّينِ الْحَلَبِيُّ: «مَتْرُوكٌ»، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ»، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: «مَتْرُوكٌ»، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: «مُنْكَرٌ الْحَدِيثِ»<sup>(١)</sup>.

وَأَوْرَدَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «إِتْحَافِ الْمَهَرَةِ» (ج ٢ ص ٦٠). وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ رضي الله عنه، أَنَّ صَبِيًّا دُفِنَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (لَوْ أَفْلَتَ أَحَدٌ مِنْ ضَمَةِ الْقَبْرِ؛ لَأَفْلَتَ هَذَا الصَّبِيُّ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

\* هَذَا الْحَدِيثُ: مَدَارُهُ عَلَى حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، وَاخْتَلَفَ عَلَيْهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ: فَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٤ ص ١٢١) مِنْ طَرِيقِ الْحُسَيْنِ بْنِ إِسْحَاقَ التُّسْتَرِيِّ، ثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، ثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ رضي الله عنه بِهِ.

(١) انْظُرْ: «مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» لِلدَّهْمِيِّ (ج ١ ص ٣٨٤)، وَ«الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٢ ص ٥٢٥)، وَ«الضُّعْفَاءُ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِلدَّارَقُطْنِيِّ (١٠٠)، وَ«الْكَشَفُ الْحَثِيثَ عَمَّنْ رُمِيَ بِوَضْعِ الْحَدِيثِ» لِلْحَلَبِيِّ (ص ٨٢).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْحَاقَ التُّسْتَرِيِّ، لَيْسَ الْحَدِيثُ، وَقَدْ تَرَجَّمَهُ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «سِيرِ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» (ج ١٤ ص ٥٧)، ثُمَّ قَالَ: «وَكَانَ مِنَ الْحَفَاطِ الرَّحَّالَةِ».

وَذَكَرَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (ج ٣ ص ٤٧)، ثُمَّ قَالَ: «رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ، وَرَجَّالُهُ: رِجَالُ الصَّحِيحِ».

\* وَفِيهِ نَظَرٌ.

قُلْتُ: وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ الْبَصْرِيُّ سَاءَ حِفْظُهُ لَمَّا كَبُرَ، فَيُخْطِئُ وَيُخَالِفُ أَحْيَانًا.<sup>(١)</sup>

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ص ٢٦٩) عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ: «وَتَغَيَّرَ حِفْظُهُ بِآخِرِهِ».

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «الْمُغْنِي فِي الضُّعْفَاءِ» (ج ١ ص ١٨٩): (حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: إِمَامٌ ثِقَةٌ، لَهُ أَوْهَامٌ وَغَرَائِبُ، وَغَيْرُهُ أَثْبَتُ مِنْهُ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٩٣): (وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: وَإِنْ كَانَ مِنَ الثَّقَاتِ إِلَّا أَنَّهُ سَاءَ حِفْظُهُ فِي آخِرِ عُمُرِهِ؛ فَالْحَفَاطُ لَا يَحْتَجُّونَ بِمَا يُخَالِفُ فِيهِ، وَيَتَجَنَّبُونَ مَا يَتَفَرَّدُ بِهِ، عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ خَاصَّةً وَأَمْثَالِهِ).

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: (كَانَ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: يُخْطِئُ، وَخَطَأٌ كَثِيرًا).<sup>(٢)</sup>

(١) وَانْظُرْ: «مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ١ ص ٥٩٠)، وَ«الْمُغْنِي فِي الضُّعْفَاءِ» لَهُ (ج ١ ص ١٨٩)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ١١).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْخِلَافِيَّاتِ» (ج ٢ ص ٥٠)؛ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ: (لَمَّا طَعَنَ<sup>(١)</sup> فِي السَّنِّ سَاءَ حِفْظُهُ؛ فَلِذَلِكَ تَرَكَ الْبُخَارِيُّ الْإِحْتِجَاجَ بِحَدِيثِهِ... فَالِإِحْتِيَاظُ لِمَنْ رَاقَبَ اللَّهَ أَلَّا يَحْتَجَّ بِمَا يَجِدُ فِي أَحَادِيثِهِ، مِمَّا يُخَالِفُ الثَّقَاتِ).  
قُلْتُ: وَهَذَا يَنْطَبِقُ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ الَّتِي تَكَلَّمْنَا عَلَيْهَا.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْخِلَافِيَّاتِ» (ج ٤ ص ٢١٠): (سَاءَ حِفْظُهُ فِي آخِرِ عُمُرِهِ؛ فَالْحِفَاطُ: لَا يَحْتَجُّونَ بِمَا يُخَالِفُ فِيهِ، وَيَتَجَنَّبُونَ مَا يَتَفَرَّدُ بِهِ).  
قُلْتُ: فَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، الرَّاوي: لِهَذَا الْحَدِيثِ غَيْرُ مُحْتَجٍّ بِهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ؛ لِمُخَالَفَتِهِ: لِلثَّقَاتِ الْحِفَاطِ.

قُلْتُ: وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَإِنْ كَانَ أَثَبَتَ النَّاسَ فِي ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ، وَحُمَيْدِ الطَّوِيلِ؛ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يَهْمُ فِي حَدِيثِ غَيْرِهِمَا.

قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «التَّمْيِيزِ» (ص ٢١٨): (وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: يُعَدُّ عَنْدهُمْ إِذَا حَدَّثَ عَنْ غَيْرِ ثَابِتٍ، -كَحَدِيثِهِ هَذَا: وَأَشْبَاهِهِ-... فَإِنَّهُ يُخْطِئُ فِي حَدِيثِهِمْ كَثِيرًا).

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو يَعْلَى الْخَلِيلِيُّ فِي «الْمُتَتَحَبِّ مِنَ الْإِزْشَادِ» (ج ١ ص ١٧٦):  
(وَالَّذِي عَلَيْهِ حُقَاطُ الْحَدِيثِ: الشَّاذُّ: مَا لَيْسَ لَهُ إِلَّا إِسْنَادٌ وَاحِدٌ، يَشُدُّ بِذَلِكَ شَيْخٌ، ثِقَةٌ كَانَ، أَوْ غَيْرِ ثِقَةٍ).

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي يَعْلَى فِي «طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ» (ج ٢ ص ٣٨٥)، رِوَايَةُ: مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى النَّيْسَابُورِيِّ.

(١) يَعْنِي: كَبُرَ فِي السَّنِّ.

وَقَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ» (ج ٣ ص ٤٠٨): (وَقَدْ عَلِمَ مِنْ قَاعِدَةِ الْمُحَدِّثِينَ، وَغَيْرِهِمْ، أَنَّ مَا خَالَفَ الثَّقَاتِ: كَانَ حَدِيثُهُ، شَاذًا، مُرْدُودًا).

فَهُوَ حَدِيثٌ غَيْرٌ مَحْفُوظٌ

قَالَ الْحَافِظُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ» (ج ٢ ص ٤٣٦): «لَمْ يَرَوْهُ: عَنْ ثُمَامَةَ، إِلَّا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ».

\* وَخَالَفَهُ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَجَّاجِ السَّامِيُّ، فَقَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، صَلَّى عَلَى صَبِيٍّ، أَوْ صَبِيَّةٍ، فَقَالَ: لَوْ كَانَ نَجَا أَحَدٌ مِنْ ضَمَّةِ الْقَبْرِ، لَنَجَا هَذَا الصَّبِيُّ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ٣ ص ١٤٦)، وَضِيَاءُ الدِّينِ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ» (ج ٥ ص ٢٠٠ و ٢٠١)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعْفَاءِ» (ج ٢ ص ١٠٩)، وَابْنُ يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ الْكَبِيرِ» (ج ٥ ص ٩٧-المطالب العالِيَّة)، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «السُّنَّةِ» (١٤٩٧).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَجَّاجِ السَّامِيُّ، وَهُوَ يَهُمُّ فِي الْحَدِيثِ.<sup>(١)</sup>

وَالْحَدِيثُ اسْتَنْكَرَهُ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ» (ج ١ ص ٣٧٢).  
\* وَحَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، لَهُ أَوْهَامٌ، وَهَذِهِ مِنْهَا.

(١) انْظُرْ: «تَقْرِيبَ التَّهْدِيدِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ١٠٦).

\* فَرَجَالُهُ ثِقَاتٌ، لَكِنَّهُ: مَعْلُولٌ بِالْإِرْسَالِ.

وَذَكَرَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (ج ٣ ص ٤٧)، ثُمَّ قَالَ: «رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ»، وَرَجَالُهُ: مُوثَّقُونَ».

وَلَمْ يُصِبِ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْمَطَالِبِ الْعَالِيَةِ» (ج ٥ ص ٩٧)؛ بِقَوْلِهِ: «إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ»؛ لِضَعْفِ الْإِسْنَادِ.

\* وَأَخْطَأَ فِي تَصْحِيحِهِ السُّيُوطِيُّ فِي «شَرْحِ الصُّدُورِ» (ص ١٥٨).

وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «السُّنَّةِ» (١٤٣٤) عَنْ أَبِيهِ عَنْ وَكِيعٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ ثُمَامَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، كَسَابِقِهِ.

وَأَوْرَدَهُ الْبُوصَيْرِيُّ فِي «إِتْحَافِ الْخَيْرَةِ الْمَهْرَةِ» (ج ٣ ص ٢٧٠)، ثُمَّ قَالَ: «رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى الْمَوْصِلِيُّ، وَرَجَالُهُ: ثِقَاتٌ».

وَذَكَرَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ فِي زَوَائِدِ الْمُعْجَمَيْنِ» (ج ٢ ص ٤٣٦). قُلْتُ: وَالْحَدِيثُ مَعْلُولٌ بِالْإِرْسَالِ، وَهُوَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ.

قَالَ الْحَافِظُ ضِيَاءُ الدِّينِ الْمُقْدِسِيُّ فِي «الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ» (ج ٥ ص ٢٠١): «رَوَاهُ أَبُو سَلَمَةَ: مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ ثُمَامَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: مُرْسَلٌ».

\* فَأَعْلَهُ بِالْإِرْسَالِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَالِ» (ج ١٢ ص ٤٣): (يُرْوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ: فَرَوَاهُ حَرَمِيُّ بْنُ عُمَارَةَ، وَسَعِيدُ بْنُ عَاصِمٍ الْمِلْحِيُّ - شَيْخُ بَصْرِيِّ - عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ ثُمَامَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ).

\* وَخَالَفَهُمَا: وَكَيْعٌ، وَأَبُو عُمَرَ الْحَوْضِيُّ؛ فَرَوَاهُ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ ثُمَامَةَ: مُرْسَلًا، وَهُوَ الصَّحِيحُ).

\* فَأَعْلَهُ بِالْإِزْسَالِ.

لِذَلِكَ: لَمْ يُصِبِ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الصَّحِيحَةِ» (ج ٥ ص ١٩٦)، عِنْدَمَا رَجَّحَ رِوَايَةَ الْوَصْلِ؛ لِضَعْفِ الْإِسْنَادِ.

\* وَأَخْطَأَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ، فَأَوْرَدَهُ فِي «الْجَامِعِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٩٣٩)، وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ، مُضْطَرَبٌ.

\* وَرَوَاهُ أَبُو سَلَمَةَ: مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، وَوَكَيْعٌ، وَأَبُو عُمَرَ الْحَوْضِيُّ، جَمِيعُهُمْ: عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ ثُمَامَةَ مُرْسَلًا بِهِ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْعِلَلِ» (ج ٢ ص ١٨٧).

وَأَوْرَدَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١٢ ص ٤٣)، وَضِيَاءُ الدِّينِ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ» (ج ٥ ص ٢٠١).

فَالْأَصَحُّ فِيهِ، أَنَّهُ: مُرْسَلٌ.

قَالَ الْحَافِظُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١٢ ص ٤٣): (وَرَوَاهُ وَكَيْعٌ، وَأَبُو عُمَرَ الْحَوْضِيُّ، فَرَوَاهُ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ ثُمَامَةَ، مُرْسَلًا، وَهُوَ الصَّحِيحُ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ضِيَاءُ الدِّينِ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ» (ج ٥ ص ٢٠١):

(رَوَاهُ أَبُو سَلَمَةَ: مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ ثُمَامَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: مُرْسَلٌ).

قُلْتُ: وَيَتَبَيَّنُ بَعْدَ النَّظَرِ فِي الْأَوْجِهَةِ الْمَذْكُورَةِ، أَنَّ الْوَجْهَ الثَّالِثَ، هُوَ الرَّاجِحُ، وَهُوَ: الْمُرْسَلُ؛ لِأَنَّ الَّذِينَ رَوَوْهُ، هُمْ جَمَاعَةٌ، أَثْبَتُ، وَأَضْبَطُ مِنْ غَيْرِهِمْ.

قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْعِلَلِ» (ج ٢ ص ١٨٧): (وَسَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ: رَوَاهُ الْمُؤَمَّلُ، وَالْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ، وَجَمَاعَةٌ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «صَلَّى عَلَى صَبِيٍّ، أَوْ صَبِيَّةٍ، فَلَمَّا دُفِنَ قَالَ: لَوْ عُوفِيَ أَحَدٌ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، لَعُوفِيَ هَذَا الصَّبِيُّ»، قَالَ أَبِي: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ ثُمَامَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: مُرْسَلٌ<sup>(١)</sup>؛ وَهَذَا أَصَحُّ، وَأَقْوَى، مِنْ حَدِيثِ الْعَلَاءِ وَالْمُؤَمَّلِ<sup>(٢)</sup>). وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ فِي «أَهْوَالِ الْقُبُورِ» (ص ١٥٥): (وَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، فَرَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنْ ثُمَامَةَ مُرْسَلًا، وَالْمُرْسَلُ: هُوَ الصَّحِيحُ، عِنْدَ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ، وَالِدَّارَقُطْنِيِّ).

وَأَوْرَدَهُ السُّيُوطِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْكَبِيرِ» (ج ٧ ص ١٤١).

(١) هَكَذَا: بِالتَّنْوِينِ مِنْ غَيْرِ «أَلِفٍ»، عَلَى لُغَةِ رِبْعَةٍ، وَهِيَ لُغَةٌ مَشْهُورَةٌ مِنَ الْعَرَبِ، فَإِنَّهُمْ لَا يُبْدِلُونَ مِنَ التَّنْوِينِ فِي حَالِ النَّصْبِ «أَلِفًا»، كَمَا يَفْعَلُ جُمْهُورُ الْعَرَبِ.

انْظُرْ: «فَتَحَ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٩ ص ٦٢١)، وَ«عُمْدَةُ الْقَارِي» لِلْعَيْنِيِّ (ج ٦ ص ٢٥٢)، وَ«شَرْحَ قَطْرِ النَّدَى» لِابْنِ هَشَامٍ (ص ٣٥٦)، وَ«الْخَصَائِصُ» لِابْنِ جَنِّيٍّ (ج ٢ ص ١٩٧).  
(٢) الْمُؤَمَّلُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَعْبُدٍ فِي «الطَّاعَةِ وَالْمَعْصِيَةِ» (ص ١٥٩) مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ الْغَنَوِيِّ، عَنْ رَجُلٍ قَالَ: (كُنْتُ عِنْدَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَمَرَّتْ جَنَازَةُ صَبِيٍّ صَغِيرٍ، فَبَكَتْ، فَقُلْتُ لَهَا: مَا يُبْكِيكِ؟، قَالَتْ: هَذَا الصَّبِيُّ؛ بَكَيتُ لَهُ شَفَقَةً عَلَيْهِ مِنْ ضَمَةِ الْقَبْرِ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ رَجُلٌ لَمْ يُسَمَّ، وَهُوَ مُرْسَلٌ أَيْضًا، لَا يَصِحُّ. وَأَوْرَدَهُ السُّيُوطِيُّ فِي «شَرْحِ الصُّدُورِ» (ص ١٥٩). وَذَكَرَهُ الْقُرْطُبِيُّ فِي «التَّذَكُّرَةِ بِأَحْوَالِ الْمَوْتَى وَأُمُورِ الْآخِرَةِ» (ج ١ ص ٣٢٥)، وَابْنُ رَجَبٍ فِي «أَهْوَالِ الْقُبُورِ» (ص ١٥٦). وَعَنْ الْبُخْتَرِيِّ، عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا فِي جَنَازَةٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا انْتَهَيْنَا إِلَى الْقَبْرِ، جَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى شَفِيرِهِ، وَجَعَلَ يَنْظُرُ، ثُمَّ قَالَ: (يُضْغَطُ الْمُؤْمِنُ فِي هَذَا ضَغْطَةً، تَزُولُ مِنْهَا حَمَائِلُهُ، وَيَمْلَأُ عَلَى الْكَافِرِ نَارًا).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٥ ص ٤٠٧)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «إِبْثَاتِ عَذَابِ الْقَبْرِ» (ص ١١٣)، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «السُّنَنِ» (ج ٢ ص ٦١٥)، وَالْحَكِيمُ التِّرْمِذِيُّ فِي «نَوَادِرِ الْأُصُولِ» (ج ٣ ص ٣٢٣)، وَتَمَامُ الرَّازِيِّ فِي «الْفَوَائِدِ» (ج ٢ ص ١٨٤)، وَابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (ج ٣ ص ٢٣١).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ جَابِرِ بْنِ سَيَّارِ الْحَنْفِيُّ الْيَمَامِيُّ، وَهُوَ سَيِّءُ الْحِفْظِ، وَقَدْ اخْتَلَطَ؛ فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ.<sup>(١)</sup>

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ص ٨٣١): (صَدُوقٌ: ذَهَبَتْ كُتُبُهُ؛ فَسَاءَ حِفْظُهُ، وَخَلَطَ كَثِيرًا، وَعَمِيَ فَصَارَ يُلَقَّنُ).

قُلْتُ: وَهَذَا الْحَدِيثُ أَتَى مِنْ تَخَالِيطِهِ.

\* وَأَبُو الْبَخْتَرِيِّ، وَهُوَ سَعِيدُ بْنُ فَيْرُوزَ الطَّائِي، لَمْ يُدْرِكْ حُذَيْفَةَ بْنَ الْيَمَانَ؛ فَلَا إِسْنَادُ مُنْقَطِعٌ.<sup>(٢)</sup>

وَهُوَ كَثِيرُ الْإِرْسَالِ عَنِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَلَائِيُّ فِي «جَامِعِ التَّحْصِيلِ فِي أَحْكَامِ الْمَرَايِلِ» (ص ١٨٣): (سَعِيدُ بْنُ فَيْرُوزَ أَبُو الْبَخْتَرِيِّ الطَّائِي: كَثِيرُ الْإِرْسَالِ عَنْ عُمَرَ، وَعَلِيٍّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَحُذَيْفَةَ، وَغَيْرِهِمْ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ فِي «الْمُغْنِي» (ج ٤ ص ٥٠٣): «رَوَاهُ أَحْمَدُ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ». وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجُوزِيِّ فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (ج ٣ ص ٢٣١): (هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ، قَالَ يَحْيَى: «مُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ لَيْسَ بِشَيْءٍ»، وَقَالَ أَحْمَدُ: «لَا يُحَدِّثُ عَنْهُ إِلَّا مَنْ هُوَ شَرٌّ مِنْهُ»).

(١) وَانْظُرْ: «الْمُخْتَلِطِينَ» لِلْعَلَائِيِّ (ص ١٠٨)، وَ«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٩ ص ٨٨)، وَ«مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٣ ص ٤٩٦).

(٢) وَانْظُرْ: «الْقَوْلُ الْمُسَدَّدُ فِي الدَّبِّ عَنِ الْمُسْنَدِ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٣٥)، وَ«تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ص ٣٨٦)، وَ«الْمَرَايِلِ» لِلدَّهَبِيِّ (ص ٧٠).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْقَوْلِ الْمُسَدَّدِ» (ص ٣٥): (وَأَبُو الْبَخْتَرِيِّ: اسْمُهُ سَعِيدُ بْنُ فَيْرُوزَ لَمْ يُدْرِكْ حُدَيْفَةَ، وَلَكِنْ مُجَرَّدُ هَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَتْنَ مَوْضُوعٌ؛ فَإِنَّ لَهُ شَوَاهِدًا).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ فِي «أَهْوَالِ الْقُبُورِ» (ص ١٥٣)؛ بَعْدَ ذِكْرِهِ لِحَدِيثِ حُدَيْفَةَ رضي الله عنه: (وَمُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ، هُوَ الْيَمَانِيُّ، ضَعِيفٌ، وَأَبُو الْبَخْتَرِيِّ: لَمْ يُدْرِكْ حُدَيْفَةَ بَنَ الْيَمَانِ رضي الله عنه).

وَقَالَ الْحَافِظُ السُّيُوطِيُّ فِي «النُّكْتِ الْبَدِيعَاتِ عَلَى الْمَوْضُوعَاتِ» (ص ١٢٣): (حَدِيثُ: حُدَيْفَةَ بْنُ الْيَمَانِ، فِي ضَغْطَةِ الْقَبْرِ، فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ، لَيْسَ بِشَيْءٍ). وَأُورِدَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (ج ٣ ص ٤٦)؛ ثُمَّ قَالَ: «رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَفِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ».

وَأُورِدَهُ السُّيُوطِيُّ فِي «شَرْحِ الصُّدُورِ بِشَرْحِ حَالِ الْمَوْتَى وَالْقُبُورِ» (ص ١٥٦). وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: (لَمَّا اسْتَقَرَّتْ بِفَاطِمَةَ بِنْتِ أَسَدٍ: وَعَلِمَ بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا تُوفِّيتَ فَأَعْلِمُونِي، فَلَمَّا تُوفِّيتَ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَ بِقَبْرِهَا، فَحَفَرَ فِي مَوْضِعِ الْمَسْجِدِ الَّذِي يُقَالُ لَهُ الْيَوْمَ قَبْرُ فَاطِمَةَ، ثُمَّ لَحَدَ لَهَا لَحْدًا، وَلَمْ يَضْرَحْ لَهَا ضَرِيحًا، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْهُ نَزَلَ فَاضْطَجَعَ فِي اللَّحْدِ وَقَرَأَ فِيهِ الْقُرْآنَ، ثُمَّ نَزَعَ قَمِيصَهُ، فَأَمَرَ أَنْ تُكْفَنَ فِيهِ، ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهَا عِنْدَ قَبْرِهَا، فَكَبَّرَ تِسْعًا وَقَالَ: مَا أُعْفِيَ أَحَدٌ مِنْ ضَغْطَةِ الْقَبْرِ، إِلَّا فَاطِمَةُ بِنْتُ أَسَدٍ، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَا الْقَاسِمُ، قَالَ: وَلَا إِبْرَاهِيمُ، وَكَانَ إِبْرَاهِيمُ أَصْغَرَهُمَا).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَهُوَ مُرْسَلٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ شَبَّهٍ فِي «أَخْبَارِ الْمَدِينَةِ» (ج ١ ص ١٢٢) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الْمُسَوَّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ ذُبْيَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عِمْرَانَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الزُّهْرِيُّ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ.

قَالَ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، لَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «مُتْرُوكُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: «يُرْوَى الْمَنَاقِيرَ»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ جِدًّا»، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: «ضَعِيفُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ ابْنُ شَبَّهٍ: «كَانَ كَثِيرَ الْغَلَطِ فِي حَدِيثِهِ»<sup>(١)</sup>. وَأَوْرَدَهُ الْقُرْطُبِيُّ فِي «التَّذَكُّرَةِ بِأَحْوَالِ الْمَوْتَى وَأُمُورِ الْآخِرَةِ» (ج ١ ص ٣٢٥).

وَعَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ رحمته الله قَالَ: (أَصَابَتْ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ جِرَاحَةً، فَجَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ امْرَأَةٍ تُدَاوِيهِ، فَمَاتَ مِنَ اللَّيْلِ، فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ: لَقَدْ مَاتَ اللَّيْلَةَ فِيكُمْ رَجُلٌ، لَقَدْ اهْتَزَّ الْعَرْشُ لِحُبِّ لِقَاءِ اللَّهِ إِيَّاهُ، فَإِذَا هُوَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ، قَالَ: فَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْرَهُ، فَجَعَلَ يُكَبِّرُ، وَيُهَلِّلُ، وَيُسَبِّحُ، فَلَمَّا خَرَجَ، قِيلَ لَهُ: يَا

(١) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٨ ص ٢٣٠)، وَ«تَارِيخُ الْكَبِيرِ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ٦ ص ٢٩)، وَ«الضُّعْفَاءُ وَالْمُتْرُوكِينَ» لِلنَّسَائِيِّ (ص ١٦٨)، وَ«تَارِيخُ الْإِسْلَامِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٤ ص ٩١٥)، وَ«الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٥ ص ٣٩١)، وَ«الْعِلَالُ» لَهُ (ج ٤ ص ٤١٧)، وَ«الضُّعْفَاءُ» لِلْعَقِيلِيِّ (ج ٣ ص ٤٧١)، وَ«الْعِلَالُ» لِلدَّارَقُطْنِيِّ (ج ١ ص ٢٢٠)، وَ«السُّنَنُ» لَهُ (ص ٢٠٤)، وَ«تَارِيخُ بَغْدَادَ» لِلخَطِيبِ (ج ١٢ ص ٢٠١)، وَ«تَارِيخُ أَسْمَاءِ الضُّعْفَاءِ وَالْمُتْرُوكِينَ» لِابْنِ شَاهِينَ (ص ١٣٥).

رَسُولُ اللَّهِ مَا رَأَيْتُكَ صَنَعْتَ هَكَذَا قَطُّ؟، قَالَ: إِنَّهُ ضَمَّ فِي الْقَبْرِ ضَمَّةً، حَتَّى صَارَ مِثْلَ: الشَّعْرَةِ، فَدَعَوْتُ اللَّهَ أَنْ يُرَفَّهُ عَنْهُ ذَلِكَ، وَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ لَا يَسْتَبْرِئُ مِنَ الْبَوْلِ).

حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ

وَهَذَا مِنْ مَرَاثِيلِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ.

أَخْرَجَهُ هَنَّاذٌ فِي «الزُّهْدِ» (ج ١ ص ٢١٥ و ٢١٦)، وَابْنُ الْجَوَزِيِّ فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (ج ٣ ص ٢٣٤) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ فُضَيْلٍ عَنْ أَبِي سُفْيَانَ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ أَبُو سُفْيَانَ طَرِيفُ بْنُ شَهَابٍ السَّعْدِيُّ، وَهُوَ مُنْكَرٌ الْحَدِيثِ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ.

قَالَ عَنْهُ أَحْمَدُ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَلَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ»، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: «ضَعِيفُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «ضَعِيفُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ»، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: «لَيْسَ بِالْقَوِيِّ عِنْدَهُمْ»، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: «تَرَكُوهُ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «ضَعِيفُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ».<sup>(١)</sup>

(١) انْظُرْ: «تَهْذِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمَزِّي (ج ١٣ ص ٣٧٨)، وَ«السُّؤَالَاتِ» لِلْأَجْرِيِّ (ج ٣ ص ١٠٨)، وَ«السُّؤَالَاتِ» لِلْبَرْقَانِيِّ (ص ٩٠)، وَ«التَّارِيخِ» لِابْنِ مَعِينٍ (ج ٢ ص ٢٧٦)، وَ«الْعِلَلُ وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ» لِأَحْمَدَ (ج ١ ص ٥١٥)، وَ«دِيَوَانَ الضُّعَفَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ص ٢٠٠)، وَ«مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لَهُ (ج ٢ ص ٣٣٦)، وَ«الْمُعْنِي فِي الضُّعَفَاءِ» لَهُ أَيْضًا (ج ١ ص ٣١٥)، وَ«الْمَعْرِفَةُ وَالتَّارِيخُ» لِلْفَسَوِيِّ (ج ٣ ص ٣٧)، وَ«الضُّعَفَاءُ» لِلْعَقِيلِيِّ (ج ٢ ص ٦١٩)، وَ«الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٤ ص ٤٩٣)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٦ ص ٢١٢)،

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الْمَجْرُوحِينَ» (ج ١ ص ٣٨١)؛ عَنْ أَبِي سُفْيَانَ: (كَانَ مُغْفَلًا، يَهُمُّ فِي الْأَخْبَارِ، حَتَّى يَقْلِبَهَا، وَيَرَوِي عَنِ الثَّقَاتِ، مَا لَا يُشْبِهُ حَدِيثَ الْأَثْبَاتِ).  
وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الِاسْتِغْنَاءِ» (ج ٢ ص ٧٨٥): (أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (ج ٣ ص ٢٣٤): (هَذَا حَدِيثٌ مَقْطُوعٌ؛ فَإِنَّ الْحَسَنَ الْبَصْرِيَّ، لَمْ يُدْرِكْ سَعْدًا، وَأَبُو سُفْيَانَ، اسْمُهُ: طَرِيفُ بْنُ شَهَابٍ السَّعْدِيُّ، قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: «كَانَ مُغْفَلًا يَهُمُّ فِي الْأَخْبَارِ، حَتَّى يَقْلِبَهَا، وَيَرَوِي عَنِ الثَّقَاتِ، مَا لَا يُشْبِهُ حَدِيثَ الْأَثْبَاتِ»، وَحُوشِيَتْ زَيْنَبُ مِنْ مِثْلِ هَذَا، وَحُوشِي سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ، أَنْ يُقْصَرَ فِيمَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنَ الطَّهَّارَةِ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الشُّيُوطِيُّ فِي «اللَّالِئِ الْمَصْنُوعَةِ» (ج ٢ ص ٤٣٦): (مُرْسَلٌ، وَأَبُو سُفْيَانَ: طَرِيفُ بْنُ شَهَابٍ مَتْرُوكٌ).

وَأَوْرَدَهُ الْقُرْطُبِيُّ فِي «التَّذَكُّرَةِ بِأَحْوَالِ الْمَوْتَى» (ج ١ ص ٤٠٠)، وَالشُّيُوطِيُّ فِي «شَرْحِ الصُّدُورِ بِشَرْحِ حَالِ الْمَوْتَى وَالْقُبُورِ» (ص ١٥٩)، وَفِي «اللَّالِئِ الْمَصْنُوعَةِ فِي الْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ» (ج ٢ ص ٤٣٥).

وَتَذَكُّرَةُ الْحَفَظِ لِابْنِ الْفَيْسَرَانِيِّ (ص ٤٢٣)، وَ«الْأَسَامِيُّ وَالْكُنَى» لِأَبِي أَحْمَدَ الْحَاكِمِ (ج ٤ ص ٤٠٨)، وَالتَّارِيخُ الْكَبِيرُ لِلْبُخَارِيِّ (ج ٤ ص ٣٥٧)، وَ«الضُّعَفَاءُ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِلنَّسَائِيِّ (ص ١٣٨).

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ قَرَأَ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الْإِخْلَاصُ: ١]، مِنْ مَرَضِهِ الَّذِي يَمُوتُ فِيهِ، لَمْ يُفْتَنْ فِي قَبْرِهِ، وَأَمِنْ مِنْ ضَعْفَةِ الْقَبْرِ).

حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٢ ص ٢١٣) مِنْ طَرِيقِ نَصْرِ بْنِ حَمَّادٍ الْبَلْخِيِّ قَالَ: ثنا مَالِكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَزْدِيُّ، عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ، عَنْ أَبِيهِ بِهِ.

هَذَا: مُرْسَلٌ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ وَاهٍ؛ فِيهِ نَصْرُ بْنُ حَمَّادٍ الْبَلْخِيُّ وَهُوَ مُتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ، قَالَ عَنْهُ ابْنُ مَعِينٍ: «كَذَّابٌ».<sup>(١)</sup>

\* وَشَيْخُهُ مَالِكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَزْدِيُّ، لَا يُعْرَفُ.

قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الضَّعِيفَةِ» (ج ١ ص ٣١٦): «هَذَا إِسْنَادٌ مَوْضُوعٌ». وَأَوْرَدَهُ الْقُرْطُبِيُّ فِي «التَّذَكُّرَةِ بِأَحْوَالِ الْمَوْتَى» (ج ١ ص ٣٣٠)، وَالسِّيُوطِيُّ فِي «شَرْحِ الصُّدُورِ» (ص ١٦٢).

وَعَنْ زَادَانَ أَبِي عُمَرَ<sup>(٢)</sup> قَالَ: (لَمَّا دَفِنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ابْنَتُهُ رُقَيْةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، جَلَسَ عِنْدَ الْقَبْرِ، فَتَرَبَّدَ<sup>(٣)</sup> وَجْهُهُ، ثُمَّ سَرَّى عَنْهُ، فَسَأَلَهُ أَصْحَابُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: ذَكَرْتُ ابْنَتِي،

(١) انْظُرْ: «الضَّعِيفَةُ» لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ (ج ١ ص ٣١٧).

(٢) تَحَرَّفَ عِنْدَ ابْنِ أَبِي الدُّنْيَا فِي «الْقُبُورِ» (ص ٢١٦): «عَنْ زَادَانَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: ...»، وَهُوَ غَلَطٌ، وَالصَّحِيحُ: مَا أَثْبَتْنَاهُ.

وَضَعْفَهَا، وَعَذَابَ الْقَبْرِ، فَدَعَوْتُ اللَّهَ، فَفَرَّجَ عَنْهَا، وَإِيمُ اللَّهِ لَقَدْ ضَمَّتْ ضَمَّةً سَمِعَهَا مَا بَيْنَ الْحَافِقَيْنِ).

### حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «الْقُبُورِ» (ص ٢١٦)، وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «السُّنَنِ» (ج ٢ ص ٤٣٤)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٢٢ ص ٤٣٣)، وَابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي «الْعِلَلِ الْمُتَنَاهِيَّةِ» (ج ٢ ص ٩٠٨ و ٩٠٩)، وَفِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (ج ٣ ص ٢٣٢) مِنْ طَرِيقِ مَرْوَانَ بْنِ مُعَاوِيَةَ قَالَ: أَخْبَرَنَا الْعَلَاءُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ الْعَبْسِيِّ، عَنْ زَاذَانَ أَبِي عُمَرَ بِهِ.<sup>(١)</sup> وَهُوَ: مُرْسَلٌ.

وَكَذَا تَحَرَّفَ: فِي «الْعِلَلِ الْمُتَنَاهِيَّةِ» لِابْنِ الْجَوَازِيِّ (ج ٢ ص ٩٠٨)، وَفِي «شَرْحِ الصُّدُورِ» لِلْسُّيُوطِيِّ (ص ١٥٨).

وَأَنْظَرُ: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ٩ ص ٢٦٣)، وَ«الَلَّالِيُّ الْمَصْنُوعَةُ» لِلْسُّيُوطِيِّ (ج ٢ ص ٤٣٤)، وَ«تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٣٣٣). (٣) فَتَرَبَّدَ: أَحْمَرٌ حُمْرَةً فِيهَا سَوَادٌ.

أَنْظَرُ: «لِسَانَ الْعَرَبِ» لِابْنِ مَنْظُورٍ (ج ٣ ص ١٧٠).

(١) فِي «الْعِلَلِ الْمُتَنَاهِيَّةِ» لِابْنِ الْجَوَازِيِّ (ج ٢ ص ٩٠٨)، عَنْ: «ابْنِ عُمَرَ»، وَهُوَ خَطَأٌ؛ فَإِنَّ ابْنَ عُمَرَ، لَمْ يَرَوْ حَدِيثَ: وَفَاةَ رُقَيْةَ بِنْتِ الرَّسُولِ ﷺ، بَلْ رَوَى حَدِيثَ: وَفَاةَ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ فِي ضَمَّةِ الْقَبْرِ. وَأَنْظَرُ: «الَلَّالِيُّ الْمَصْنُوعَةُ» لِلْسُّيُوطِيِّ (ج ٢ ص ٤٣٤).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ الْعَلَاءُ بْنُ الْمُسَيَّبِ بْنِ رَافِعِ الْكَاهِلِيِّ لَهُ أَوْهَامٌ، وَهَذِهِ مِنْهَا، فَقَدْ وَهَمَ فِي السَّنَدِ، وَالْمَتْنِ، وَأَتَى: بِالْمُنْكَرِ.  
قَالَ الْحَاكِمُ: «لَهُ أَوْهَامٌ فِي الْإِسْنَادِ، وَالْمَتْنِ»، وَقَالَ الْأَزْدِيُّ: «فِي بَعْضِ حَدِيثِهِ نَظَرٌ».<sup>(١)</sup>

\* وَمُعَاوِيَةُ الْعَبْسِيُّ، لَا يُعْرَفُ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوَزِيِّ فِي «الْعِلَلِ الْمُتَنَاهِيَّةِ» (ج ٢ ص ٩٠٩): «هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ».

قُلْتُ: وَهَذَا الْحَدِيثُ، لَا دَخَلَ لَهُ فِي وَفَاةِ: رُقَيْةَ بِنْتِ الرَّسُولِ ﷺ فِي ضَغْطَةِ الْقَبْرِ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ كَانَ فِي وَفَاةِ: سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ، وَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، وَقَدْ سَبَقَ.  
وَأُورِدَهُ السُّيُوطِيُّ فِي «اللَّائِلِي الْمَصْنُوعَةِ فِي الْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ» (ج ٢ ص ٤٣٤)، وَ«شَرْحِ الصُّدُورِ بِشَرْحِ حَالِ الْمَوْتَى وَالْقُبُورِ» (ص ١٥٨).

وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ التَّمِيمِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ التَّيْمِيَّ -شَيْخًا مِنْ قُرَيْشٍ- يَقُولُ: (إِنَّ ضَمَّةَ الْقَبْرِ أَصْلُهَا أَنَّهَا أُمُّهُمْ، وَمِنْهَا: خُلِقُوا، فَغَابُوا عَنْهَا الْغَيْبَةُ الطَّوِيلَةَ، فَلَمَّا رُدَّ إِلَيْهَا أَوْلَادُهَا ضَمَّتْهُمْ ضَمَّةُ الْوَالِدَةِ الَّتِي غَابَ عَنْهَا وَلَدُهَا، ثُمَّ قَدِمَ عَلَيْهَا، فَمَنْ كَانَ لِلَّهِ مُطِيعًا ضَمَّتْهُ بِرَأْفَةٍ وَرَفِقٍ، وَمَنْ كَانَ عَاصِيًا ضَمَّتْهُ بِعُنفٍ، سَخَطًا مِنْهَا عَلَيْهِ لِرَبَّهَا).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَهُوَ: مُرْسَلٌ

(١) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٠ ص ٤٢٠).

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «الْقُبُورِ» (ص ٢١٦).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُرْسَلٌ، ضَعِيفٌ، لَا يَصِحُّ، وَمُنْكَرُ الْمَتْنِ.

وَأُورِدَهُ السُّيُوطِيُّ فِي «شَرْحِ الصُّدُورِ» (ص ١٦٢)، وَعَزَاهُ إِلَى ابْنِ أَبِي الدُّنْيَا.

وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو رضي الله عنه: (تُوفِّي سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ

رضي الله عنه، فَخَرَجَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَبَيْنَمَا هُمَا يَمْشُونَ، إِذْ تَخَلَّفَ فَوَقَفُوا حَتَّى أَدْرَكَهُمُ،

فَقَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، مَا خَلَّفَكَ عَنَّا؟ قَالَ: سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ حِينَ ضَمَّ فِي قَبْرِهِ، قَالُوا:

ضَمَّ فِي قَبْرِهِ، وَقَدْ اهْتَزَّ لَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ؟!، فَقَالَ ﷺ: سَعْدٌ أَكْرَمَ عَلَى اللَّهِ، أَمْ يَحْيَى بْنُ

زَكَرِيَّا؟، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَقَدْ ضَمَّ يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا؛ لِأَنَّهُ شَبِعَ مِنْ خُبْرِ الشَّعِيرِ).

حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ

أَخْرَجَهُ الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ فِي «الْأَخْبَارِ الْمُتَوَفَّقِيَّاتِ» (ص ١٠٣).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ بِمَرَّةٍ، وَهُوَ مُعْضَلٌ، بَيْنَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، وَبَيْنَ عَبْدِ

اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو.

وَذَكَرَهُ السُّيُوطِيُّ فِي «شَرْحِ الصُّدُورِ» (ص ١٦٠)؛ ثُمَّ قَالَ: «هَذَا الْحَدِيثُ مُنْكَرٌ

بِمَرَّةٍ، وَإِسْنَادُهُ مُعْضَلٌ، وَالْمَعْرُوفُ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ، لَا يُضْغَطُونَ».

قُلْتُ: وَكَذَا الصَّحَابَةُ، لَا يُضْغَطُونَ فِي قُبُورِهِمْ.

\* وَكَذَا الْمُؤْمِنُونَ: لَا يُضْغَطُونَ فِي قُبُورِهِمْ.

قُلْتُ: وَهَذِهِ الضَّغْطَةُ فِي الْقُبُورِ، لَيْسَ لَهَا: أَصْلٌ فِي الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى أَنَّ الْمُحْرِمَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ، أَوْ يُزَوِّجَ، وَبَيَانُ عِلَّةِ حَدِيثِ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ)، وَأَنَّهُ شَاذٌ لَا يُحْتَجُّ بِهِ فِي الشَّرِيعَةِ الْمَطْهُرَةِ

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ».

### حَدِيثٌ مَعْلُولٌ

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٩ ص ١٦٥)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٤١٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٨٤٤)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٥٣٨٦)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥ ص ١٩١)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (١٩٦٥)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٣٣٧)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ٣ ص ٣٦٣)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤ ص ٢٨٠)، وَالْحَمِيدِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٥٠٣)، وَالدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٣٦٨)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٤١٣١)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٣ ص ٢٢٨)، وَالْقَطِيعِيُّ فِي «جُزْءِ الْأَلْفِ دِينَارٍ» (ص ٣٠٢)، وَالرَّافِقِيُّ فِي «جُزْئِهِ» (ص ٩٩)، وَالْإِسْمَاعِيلِيُّ فِي «مُعْجَمِ الشُّيُوخِ» (٣٠١)، وَيَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (ج ١ ص ٣٩٦)، وَالْحَاكِمُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ٣٩١)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٦٦)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٧ ص ٥١٧)، وَفِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ» (ج ٤ ص ٣٣١)، وَالطَّحَاوِيُّ

فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٢٦٩)، وَفِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ»<sup>(١)</sup> (ج ١٤ ص ٥٠٩)،  
وَابْنُ شَاهِينَ فِي «النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ» (٥١٨)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٦١١)،  
وَابْنُ الْجَارُودِ فِي «الْمُتَّقَى» (٤٢٣) مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو  
الشَّعْثَاءِ: جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: أَنْبَأَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ مَيْمُونَةَ وَهُوَ  
مُحْرَمٌ».

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٧ ص ٥٠٩)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ»  
(١٨٤٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٨٤٢)، وَ(٨٤٣)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى»  
(٣٨٠٩)، وَ(٥٣٨٩)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٣٣٦ وَ ٣٤٦)، وَالذَّارِقُطِيُّ  
فِي «السُّنَنِ» (ج ٣ ص ٢٦٣)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٤ ص ٢٨٠)، وَفِي  
«أَخْبَارِ أَصْبَهَانَ» (ج ٢ ص ٢٦٠)، وَابْنُ شَاهِينَ فِي «النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ» (٥١٥)،  
وَ(٥١٦)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٤ ص ٣٣٤)، وَ(ج ٥ ص ١٢١)،  
وَ(ج ١١ ص ٢١ وَ ٢٢)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ» (ج ٦ ص ١٤٢)، وَفِي «جَامِعِ  
الْمَسَانِيدِ» (ج ٤ ص ١١١)، وَفِي «نَاسِخِ الْحَدِيثِ» (ص ٣٤٥)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي  
«مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٢٦٩)، وَتَمَامُ الرَّازِيِّ فِي «الْفَوَائِدِ» (ج ٢ ص ٢٣٣)، وَابْنُ  
الْأَعْرَابِيِّ فِي «الْمُعْجَمِ» (ج ٢ ص ٥٩٤)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١١  
ص ٢٧٥)، وَفِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ٣ ص ١٢٥)، وَابْنُ رَاهَوِيَةَ فِي «الْمُسْنَدِ»

(١) سَقَطَ مِنْ إِسْنَادِ الطَّحَاوِيِّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ٥٠٩)؛ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ، فَكَانَ هَكَذَا: عَنْ عَمْرِو بْنِ  
دِينَارٍ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَتَنَبَّهَ.

(٩٥٠)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ» (ج ٤ ص ٣٣١) مِنْ طُرُقٍ عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَبَنَى بِهَا وَهُوَ حَلَالٌ، وَمَاتَتْ بِسَرَفٍ».

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٨٣٧)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٣١٨٩)، وَ (٣٨٠٨)، وَ (٣٨١٠)، وَ (٥٣٨٥)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥ ص ١٩١ وَ ١٩٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٢ ص ١٦٩)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٣٣٠ وَ ٣٦٢)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٦٥٦)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٥ ص ١١٢)، وَابْنُ الْأَعْرَابِيِّ فِي «الْمُعْجَمِ» (ج ١ ص ٣٤٩)، وَابْنُ هِشَامٍ فِي «السِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ» (ج ٣ ص ٤٢٦)، وَالتَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (١١٢٩٧)، وَفِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ٢ ص ٤٨٧)، وَالتَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٢٦٩)، وَابْنُ شَاهِينَ فِي «النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ» (٥١٧)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ» (ج ٦ ص ١٤١)، وَفِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ٤ ص ١١١)، وَفِي «نَاسِخِ الْحَدِيثِ» (ص ٣٤٦)، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ فِي «الْمُتَخَبِّ مِنَ الْمُسْنَدِ» (٥٨٤)، وَالتُّيُورِيُّ فِي «الطُّيُورِيَّاتِ» (ج ٣ ص ١٢٠٣)، وَالْحِنَائِيُّ فِي «الْحِنَائِيَّاتِ» (ج ١ ص ١٦٥)، وَالرَّافِقِيُّ فِي «جُزْئِهِ» (ص ٩٩)، وَابْنُ الْمَأْمُونِ فِي «الْفَوَائِدِ الْمُتَّقَاةِ عَنْ الشُّيُوخِ الْعَوَالِي» (١٩)، وَابْنُ زُرَّازٍ فِي «الْمُسْنَدِ» (٥٢٠٢)، وَالدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٨٢٢)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (٣٠٨٦)، وَالسَّلْفِيُّ فِي «الْمَشِيخَةِ الْبَغْدَادِيَّةِ» (٥٤٣)، وَالْإِسْمَاعِيلِيُّ فِي «مُعْجَمِ الشُّيُوخِ» (٣٠١)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٢٢٥)، وَالْأَبْرَقُوهِيُّ فِي «مُعْجَمِ الشُّيُوخِ» (ص ٣٨٥)، وَتَمَّامٌ

الرَّازِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ» (ج ٢ ص ٢٣٢)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٣٦ ص ٤٢٧)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٧ ص ٢١٢)، وَفِي «دَلَالَةِ النُّبُوَّةِ» (ج ٤ ص ٣٣٢)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (ج ١ ص ٥٠)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٩ ص ٤٤١)، وَالسُّبْكِيُّ فِي «مُعْجَمِ الشُّيُوخِ» (ص ٣٩٢)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٣ ص ١٥٨)، وَفِي «الْإِسْتِذْكَارِ» (ج ١١ ص ٢٦٥)، وَخَيْثَمَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْقُرَشِيُّ فِي «الرَّقَائِقِ وَالْحِكَايَاتِ» (ص ١٩٦)، وَالْبَحِيرِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ» (ق/ ٢٨/ ط)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١ ص ٢٩٣)، وَالنَّقَّاشُ فِي «فَوَائِدِ الْعِرَاقِيِّينَ» (ص ٦١)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلَّى بِالْأَثَارِ» (ج ٧ ص ١٧٧ وَ ١٧٨)، وَابْنُ الشَّرْقِيِّ فِي «أَحَادِيثَ مِنَ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ص ١٣٥)، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ فِي «حَدِيثِهِ» (ص ٥٠)، وَابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٨ ص ١٣٦)، وَالْخُلْدِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ» (ص ١٥٩ وَ ١٨٤)، وَابْنُ مَنْدَه فِي «الْأَمَالِي» (٩٣)، وَابْنُ رَاهَوِيَه فِي «الْمُسْنَدِ» (٨٠٥)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ٧ ص ٢٥٦)، وَفِي «مَصَابِيحِ السُّنَّةِ» (ج ٢ ص ٢٨١) مِنْ طُرُقٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ.

قُلْتُ: فَهَذَا الْحَدِيثُ مَعَ كَوْنِهِ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»، فَقَدْ عَدَّهُ الْعُلَمَاءُ بِأَنَّهُ غَلَطٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ يَأْخُذُوا بِهِ، لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْطَأَ فِيهِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ

ﷺ، وَرَجَّحُوا عَلَيْهِ حَدِيثَ: مَيْمُونَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ الْهَلَالِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، لِأَنَّهَا صَاحِبَةُ الْقِصَّةِ، وَيُؤَيِّدُهُ: حَدِيثُ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فِي أَنَّ الْمُحْرِمَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ.<sup>(١)</sup>

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» (ج ٣ ص ٤٣٢): (وَهَذِهِ الرَّوَايَةُ مُقَدَّمَةٌ عَلَى رَوَايَةِ: ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، لِأَنَّهَا هِيَ الْمَنْكُوحَةُ، وَهِيَ أَعْلَمُ بِالْحَالِ الَّتِي تَزَوَّجَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا، مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا). اهـ

فَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: «وَهُمَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي تَزْوِيجِ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ».

أَثَرٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (١٨٤٥)، وَمِنْ طَرِيقِهِ: الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٧ ص ٢١٢) مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ رَجُلٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ لَا بَأْسَ بِهِ، وَقَدْ كَانَ السَّلَفُ يُخْطِئُونَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَقَدْ احْتَجَّ بِهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ.<sup>(٢)</sup> وَقَدْ رُوِيَ مِنْ وَجْهِهِ.

وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «صَحِيحِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (ج ٦ ص ١٠٩): (حَدِيثٌ: مَقْطُوعٌ صَحِيحٌ). اهـ

(١) وَانْظُرْ: «شَرْحُ الْعُمْدَةِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (ج ٤ ص ٦٣٠ و ٦٣١).

(٢) وَانْظُرْ: «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٩ ص ١٦٦).

وَذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ» (ج ٦ ص ١٤٥)، وَفِي «نَاسِخِ الْحَدِيثِ» (ص ٣٤٧)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «تَنْقِيحِ التَّحْقِيقِ» (ج ٦ ص ١٤٤).  
وَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (ج ٣ ص ١٣١٥)، وَالشَّافِعِيُّ فِي «اِخْتِلَافِ الْحَدِيثِ» (ص ١٤٥) مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَسْلَمَةَ ثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ، فِيهِ سَعِيدُ بْنُ مَسْلَمَةَ الْأُمَوِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، كَمَا فِي «التَّقْرِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٣٨٨).  
وَأَخْرَجَهُ الْخُلْدِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ» (ص ١٩٥) مِنْ طَرِيقِ أَبِي حَمَّادٍ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: «أَوْهَمَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي مَيْمُونَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ مُحْرِمٌ».

وَقَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ٣٩٢): «وَكَانَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ يُنَكِّرُ هَذَا الْحَدِيثَ». يَعْنِي: حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.  
وَرَوَى الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ، وَهُوَ مُحْرِمٌ». قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: (وَهُمَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَإِنْ كَانَتْ خَالَتُهُ، مَا تَزَوَّجَهَا إِلَّا بَعْدَ مَا أَحَلَّ). وَفِي رِوَايَةٍ: (إِنَّمَا تَزَوَّجَهَا حَلَالًا).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ هَكَذَا: ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٣ ص ١٥٨)، وَفِي «الِاسْتِذْكَارِ» (ج ١١ ص ٢٦٥)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٢٦ ص ٤٢٧) وَ(ج ٥٤

ص ١٢٣)، وَالْحِنَائِيُّ فِي «الْحِنَائِيَّاتِ» (ج ١ ص ١٦٥)، وَخَيْثَمَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْقُرَشِيُّ فِي «الرَّقَائِقِ وَالْحِكَايَاتِ» (ص ١٩٦)، وَالطُّورِيُّ فِي «الطُّورِيَّاتِ» (ج ٣ ص ١٢٠٣ وَ ١٢٠٤)، وَتَمَّامُ الرَّازِيِّ فِي «الْفَوَائِدِ» (ج ٢ ص ٢٣٣)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ» (ج ٤ ص ٣٣٢)، وَفِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٧ ص ٢١٢)، وَالسَّلَفِيُّ فِي «الْمَشِيخَةِ الْبَغْدَادِيَّةِ» (ج ١ ص ٢٨٦)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١ ص ٣٩٣) كُلُّهُمْ ذَكَرُوهُ، مَعَ قَوْلِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَيْضًا. وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٣ ص ١٥٨): (هَكَذَا فِي الْحَدِيثِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ؛ فَلَا أَدْرِي أَكَانَ الْأَوْزَاعِيُّ يَقُولُهُ، أَوْ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ). وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١١ ص ٢٦٥): (أَظُنُّ الْقَائِلَ «قَالَ سَعِيدٌ»: عَطَاءً، أَوْ الْأَوْزَاعِيَّ).

وَذَكَرَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» (ج ٤ ص ٦٣٥). وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ» (ج ٤ ص ٣٣٦) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ إِسْحَاقَ حَدَّثَنِي ثِقَّةٌ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ رحمته الله أَنَّهُ قَالَ: «هَذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ يَزْعُمُ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَكَحَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَكَذَبَ، وَإِنَّمَا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ فَكَانَ الْحِلُّ وَالنِّكَاحُ جَمِيعًا، فَشُبِّهَ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ». وَإِسْنَادُهُ لَا بَأْسَ بِهِ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» (ج ٤ ص ٦٣٦)، وَابْنُ كَثِيرٍ فِي «الْبِدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ» (ج ٦ ص ٣٩٠).

وَالْحَدِيثُ أَنْكَرُهُ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ مِنْ رِوَايَةِ عَطَاءِ الْخَرَّاسَانِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ بِهِ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٨ ص ١٣٥).

وِإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، وَقَدْ حَسَّنَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (ج ٦ ص ١١٠).

قُلْتُ: وَمَقْصُودُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ بِقَوْلِهِ: «كَذَبَ»؛ أَيُّ: أَخْطَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَهُوَ لُغَةٌ أَهْلُ الْحِجَازِ.

وَالْأَثَرُ صَحَّحَهُ: الْإِمَامُ أَحْمَدُ، كَمَا فِي رِوَايَةِ الْأَثَرِمِ (ج ٩ ص ١٦٦ - فَتْحُ الْبَارِي)، وَرِوَايَةِ الْمُرُوزِيِّ (ج ١ ص ٤٧٤ - التَّعْلِيقَةُ الْكُبْرَى)، وَابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» (ج ٤ ص ٦٣٠)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْإِسْتِذْكَارِ» (ج ١١ ص ٢٦٥)، وَفِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٣ ص ١٥٨)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٩ ص ١٦٦).

قَالَ الْإِمَامُ الْأَثَرِمُ فِي «الْمَسَائِلِ» (ج ٩ ص ١٦٥ - فَتْحُ الْبَارِي)؛ قُلْتُ: لِأَحْمَدَ أَنَّ أَبَا ثَوْرٍ يَقُولُ: بِأَيِّ شَيْءٍ يُدْفَعُ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ أَيُّ: مَعَ صِحَّتِهِ، فَقَالَ أَحْمَدُ: (اللَّهُ الْمُسْتَعَانُ، وَابْنُ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: وَهَمَّ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَمَيْمُونَةُ تَقُولُ: تَزَوَّجَنِي وَهُوَ حَلَالٌ).

وَقَالَ الْإِمَامُ الْمُرُوزِيُّ فِي «الْمَسَائِلِ» (ج ١ ص ٤٧٤ - التَّعْلِيقَةُ الْكَبِيرَةُ):  
(أَذْهَبُ إِلَى حَدِيثِ نُبَيْهِ بْنِ وَهْبٍ، فَقَالَ لَهُ الْمُرُوزِيُّ: أَنَّ أَبَا ثَوْرٍ قَالَ لِي: بِأَيِّ شَيْءٍ  
يُذْفَعُ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؟، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: (اللَّهُ الْمُسْتَعَانُ، قَالَ سَعِيدُ بْنُ  
الْمُسَيَّبِ: وَهُمْ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَمِمْوَنَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ: تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌ).

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «اِخْتِلَافِ الْحَدِيثِ» (ص ١٤٦): (وَكَانَ ابْنُ  
الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: نَكَحَهَا حَلَالًا، ذَهَبَتِ الْعِلَّةُ فِي أَنْ يَثْبُتَ مَنْ قَالَ نَكَحَهَا، وَهُوَ مُحَرَّمٌ  
بِسَبَبِ الْقَرَابَةِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَعَالِمِ السُّنَنِ» (ج ١ ص ٥٣٣): (وَقَدْ ذَكَرَ  
سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ مَا حَكَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ مِنْ ذَلِكَ: وَهُمْ، وَحَدِيثُ يَزِيدَ بْنِ  
الْأَصَمِّ، وَهُوَ ابْنُ أَخِي مِمْوَنَةَ: يُؤَكِّدُ ذَلِكَ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «صَحِيحِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (ج ٦  
ص ١٠٨): (وَقَدْ صَرَّحَ بِنُوهِيهِ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَهُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ أَهْلِ النَّقْلِ،  
كَمَا قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ مِمْوَنَةَ صَاحِبَةَ الْقِصَّةِ، أَعْلَمَ بِشَأْنِهَا مِنْ غَيْرِهَا، وَقَدْ  
أُخْبِرَتْ بِحَالِهَا، وَبِكَيْفِيَّةِ الْأَمْرِ فِي ذَلِكَ الْعَقْدِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ أَبِي الْحَارِثِ (ج ١ ص ٤٧٤ - التَّعْلِيقَةُ الْكَبِيرَةُ)،  
وَقَدْ سُئِلَ عَنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: (هَذَا الْحَدِيثُ خَطَأً).

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» (ج ٤ ص ٦٣٠):  
(السَّلَفُ طَعَنُوا فِي رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هَذِهِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ رحمته فِي «نَاسِخِ الْحَدِيثِ» (٣٤٦): (وَأَمَّا حَدِيثُ

ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما؛ فَإِنَّمَا قَالَهُ بِظَنِّهِ، وَوَهُمَ فِي ذَلِكَ). اهـ

قُلْتُ: فَمَنْ رَوَى أَنَّهُ رضي الله عنه تَرَوَّجَهَا حَلَالًا، فَقَدْ اطَّلَعَ عَلَى حَقِيقَةِ الْأَمْرِ، وَأَخْبَرَ

بِهِ، لِأَنَّهُ مَعَهُ مَزِيدٌ عِلْمٌ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» (ج ٤ ص ٦٣٢):

(الصَّوَابُ: رِوَايَةُ مَنْ رَوَى أَنَّهُ تَرَوَّجَهَا حَلَالًا). اهـ

قُلْتُ: فَالَّذِي اطَّلَعَ عَلَى هَذَا الْأَمْرِ، فَإِنَّهُ مَعَهُ مَزِيدٌ عِلْمٌ خَفِيَ عَلَى غَيْرِهِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٤ ص ١٥٣): (وَمَا أَعْلَمُ

أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم: رَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلّى الله عليه وآله نَكَحَ مَيْمُونَةَ، وَهُوَ مُحْرِمٌ؛ إِلَّا عَبْدَ اللَّهِ

بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما.<sup>(١)</sup>

\* وَرِوَايَةُ مَنْ ذَكَرْنَا مُعَارِضَةً لِرِوَايَتِهِ، وَالْقَلْبُ إِلَى رِوَايَةِ الْجَمَاعَةِ أَمِيلٌ، لِأَنَّ

الْوَاحِدَ أَقْرَبُ إِلَى الْغَلَطِ.

(١) وَقَدْ تَفَرَّدَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَلَمْ يُوَافِقْهُ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَأَمَّا نَقْلُ ابْنِ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ

الْبَارِي» (ج ٩ ص ١٦٦) عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنهما، فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ لِّضَعْفِ الْأَسَانِيدِ.

وَانْظُرْ: «الْمُسْنَدُ» لِلْبَزَّازِ (ج ٢ ص ١٦٧)، و«شَرْحُ مَعَانِي الْأَثَارِ» لِلطَّحَاوِيِّ (ج ٢ ص ٢٦٩ و ٢٧٠)،

و«السُّنَنُ» لِلدَّارَقُطْنِيِّ (ج ٣ ص ٢٦٣).

\* وَأَكْثَرُ أَحْوَالِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنْ يُجْعَلَ مُتَعَارِضًا مَعَ رِوَايَةٍ مَنْ ذَكَرْنَا، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ سَقَطَ الْإِحْتِجَاجُ بِجَمِيعِهَا، وَوَجَبَ طَلَبُ الدَّلِيلِ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ غَيْرِهَا.

\* فَوَجَدْنَا عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ نَهَى عَنْ نِكَاحِ الْمُحْرَمِ، وَقَالَ ﷺ: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرَمُ وَلَا يُنْكَحُ»، فَوَجَبَ الْمَصِيرُ إِلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ الَّتِي لَا مُعَارِضَ لَهَا، لِأَنَّهُ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَنْهَى عَنْ شَيْءٍ وَيَفْعَلَهُ، مَعَ عَمَلِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ لَهَا، وَهُمْ: «عُمَرُ»، وَ«عُثْمَانُ»، وَ«عَلِيٌّ» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَهُوَ قَوْلُ «ابْنِ عُمَرَ»، وَأَكْثَرِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ). اهـ

قُلْتُ: فَبَيَّنَ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، أَنَّ الْوَهْمَ إِلَى الْوَاحِدِ أَقْرَبُ مِنَ الْجَمَاعَةِ، وَأَقْلَ أَحْوَالِ الْأَثَارِ أَنْ تَتَعَارَضَ فِيمَا بَيْنَهَا، فَتُطْلَبُ الْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَنْقِيحِ التَّحْقِيقِ» (ج ٣ ص ٣١٢ - الْمُغْنِي)؛ بَعْدَ مَا ذَكَرَ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (وَقَدْ عُدَّ هَذَا مِنَ الْغَلَطَاتِ الَّتِي وَقَعَتْ فِي «الصَّحِيحِ»، وَمِثْمُونُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَتْ أَنَّ هَذَا مَا وَقَعَ؛ فَلَا نِسَانَ أَعْرَفُ بِحَالِ نَفْسِهِ، فَقَالَتْ: «تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا حَلَالٌ، بَعْدَمَا رَجَعْنَا مِنْ مَكَّةَ»). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّحْقِيقِ» (ج ٦ ص ١٤٢): (مِثْمُونُهُ أَخْبَرَتْ بِضِدِّ هَذَا، وَالْإِنْسَانُ أَخْبَرَ بِحَالِ نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِهِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَنْقِيحِ التَّحْقِيقِ» (ج ٦ ص ١٤٢): (مِثْمُونَةُ قَدْ أَخْبَرَتْ بِضِدِّ هَذَا، وَهِيَ أَخْبَرُ بِحَالِ نَفْسِهَا). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الِاسْتِذْكَارِ» (ج ١١ ص ٢٥٩): (وَمَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ رَوَى عَنْهُ، أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَكَحَ مِثْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، إِلَّا ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّحْقِيقِ» (ج ٦ ص ١٤٥): (رَوَى أَبُو دَاوُدَ؛ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ قَالَ: وَهَمَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ: تَزَوَّجَ مِثْمُونَةَ، وَهُوَ مُحْرِمٌ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٩ ص ١٦٦): (قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: ذَهَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ» (ج ٤ ص ٣٣١): (وَقَدْ خَالَفَ ابْنُ عَبَّاسٍ غَيْرَهُ فِي تَزَوُّجِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ).<sup>(١)</sup> اهـ

قُلْتُ: وَحَدِيثُ مِثْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حُجَّةٌ عَلَى مَا بَيْنَهُ: ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَكَانَ أَوَّلَى بِالتَّقْدِيمِ.<sup>(٢)</sup>

(١) وَانْظُرْ: «شَرْحُ فَتْحِ الْقَدِيرِ» لِابْنِ الْهَمَامِ (ج ٢ ص ٣٧٥)، وَ«تَخْرِيجُ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ» لِلزَّيْلَعِيِّ (ج ٣ ص ١٧٣)، وَ«شَرْحُ مَعَانِي الْأَثَارِ» لِلطَّحَاوِيِّ (ج ١ ص ٤٤٣).

(٢) وَانْظُرْ: «شَرْحُ الْعُمْدَةِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (ج ٤ ص ٦٣٠).

فَعَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ قَالَ: حَدَّثَنِي مَيْمُونَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌ». وَفِي رِوَايَةٍ: «تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسِرِّفَ، وَنَحْنُ حَلَالَانِ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٤٦١)، وَالشَّافِعِيُّ فِي «اِخْتِلَافِ الْحَدِيثِ» (ص ١٤٥)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٨٤٣)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (٥٣٨٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٨٤٥)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (١٩٦٤)، وَالبُخَارِيُّ فِي «مَصَابِيحِ السُّنَّةِ» (ج ٢ ص ٢٨٢)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٥)، وَابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٨ ص ٩٥)، وَالْحَرَّانِيُّ فِي «تَارِيخِ الرَّقَّةِ» (ص ٦٥)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٣ ص ٢٢٩)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٤١٣٤)، وَ(٤١٣٦)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ» (ج ٦ ص ١٤٣)، وَيَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (ج ١ ص ٣٩٦)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٦٦)، وَفِي «السَّنَنِ الصَّغْرَى» (ج ٢ ص ١٦١)، وَفِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ» (ج ٤ ص ٣٣٢)، وَفِي «الْمَدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السَّنَنِ» (ج ١ ص ٥١١ و ٥١٢)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السَّنَنِ» (ج ٤ ص ٣٦)، وَالْإِسْمَاعِيلِيُّ فِي «مُعْجَمِ الشُّيُوخِ» (٤١٠)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «مُسْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ٥٠٩)، وَفِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٢٧٠)، وَابْنُ طَهْمَانَ فِي «نُسَخَتِهِ» (١٢٣)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي «السَّنَنِ» (ج ٣ ص ٣١٦)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٧ ص ٣١٦)، وَفِي «أَخْبَارِ أَصْبَهَانَ» (ج ٢ ص ٦٨)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٥ ص ٤١٠)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي «الْمُنْتَقَى» (٤٤٥)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي

«المُصَنَّف» (ج ٤ ص ٢٢٦)، والطَّبْرَانِيُّ فِي «المُعْجَمِ الكَبِيرِ» (١٠٥٩)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «المُسْنَدِ» (٧١٠٥)، والدُّوْلَابِيُّ فِي «الْكُنَى وَالْأَسْمَاءِ» (٥١٦) مِنْ طُرُقٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ الْأَصَمِّ قَالَ: حَدَّثَنِي مَيْمُونَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ مُوَصَّلًا، قَالَ: وَكَانَتْ خَالَتِي، وَخَالَةَ ابْنِ عَبَّاسٍ.

قَالَ الزُّهْرِيُّ: أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ الْأَصَمِّ، وَهِيَ خَالَتُهُ - يَعْنِي: مَيْمُونَةَ -، «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌ، وَهِيَ حَلَالٌ».

قَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ رحمته الله فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ١٠٥): (وَيَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِّ لَمْ يَقُلْهُ عَنْ نَفْسِهِ، إِنَّمَا حَدَّثَ بِهِ عَنْ مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ رحمته الله فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٥١٢): (وَرَوَاهُ كَذَلِكَ مَوْصُولًا: مَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ عَنْ زَيْدِ بْنِ الْأَصَمِّ عَنْ خَالَتِهِ مَيْمُونَةَ، وَهِيَ صَاحِبَةُ الْأَمْرِ، فَهِيَ أَعْرَفُ بِنِكَاحِهَا). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ رحمته الله فِي «السُّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ٢ ص ١٦١): (فَهَذَا قَوْلُ صَاحِبَةِ الْأَمْرِ: فَهُوَ أَوْلَى مِنْ قَوْلِ غَيْرِهَا). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ رحمته الله فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ٥١٦): (فَهَذِهِ مَيْمُونَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تُخْبِرُ أَنَّ تَزْوِيجَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِيَّاهَا، وَهُوَ حَلَالٌ، فَكَانَ مِنَ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ لِمَخَالِفِهِ فِي ذَلِكَ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَدْ أَخْبَرَ فِي حَدِيثِهِ أَنَّ تَزْوِيجَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِيَّاهَا قَبْلَ ذَلِكَ، وَهُوَ مُحَرَّمٌ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٩ ص ١٦٦): (وَعَارَضَ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَيْضًا، حَدِيثُ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ حَلَالٌ»؛ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ). اهـ

وَبَوَّبَ عَلَيْهِ الْحَافِظُ أَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٣ ص ٢٢٨): بَابُ ذِكْرِ تَزْوِيجِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي إِحْرَامِهِ مَيْمُونَةَ، وَالْخَبَرُ الْمُعَارِضُ الْمُبِينُ تَزَوُّجَهَا، وَهُوَ حَلَالٌ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَعَالِمِ السُّنَنِ» (ج ١ ص ٥٣٢): (وَمَيْمُونَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَعْلَمُ بِشَأْنِهَا مِنْ غَيْرِهَا، وَأَخْبَرَتْ بِحَالِهَا، وَبِكَيْفِيَةِ الْأَمْرِ فِي ذَلِكَ الْعَقْدِ، وَهُوَ مِنْ أَدَلِّ الدَّلِيلِ عَلَى وَهْمِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا). اهـ

وَقَدْ ذَكَرَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمِنْهَاجِ» (ج ٣ ص ٥٦٦): (إِنَّ الْجُمْهُورَ أَجَابُوا عَنْ حَدِيثِ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِأَجْوَبَةٍ: أَصَحُّهَا: أَنَّهُ ﷺ تَزَوَّجَهَا حَلَالًا؛ هَكَذَا: رَوَاهُ أَكْثَرُ الصَّحَابَةِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «نَاسِخِ الْحَدِيثِ» (٣٤٦): (وَقَدْ أَخْرَجَ مُسْلِمٌ فِي أَفْرَادِهِ مِنْ حَدِيثِ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَهَا، وَهُوَ حَلَالٌ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَغَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَصَابِيحِ السُّنَّةِ» (ج ٢ ص ٢٨٢): (وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا حَلَالًا). اهـ

قُلْتُ: فَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، فَهُوَ مُعَلَّلٌ بِذَلِكَ، وَقَدْ أَعْلَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» (ج ٤ ص ٦٣٣)، وَأَصِفُ إِلَيْهِ حَدِيثَ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ رضي الله عنه فِي النَّهْيِ عَنْ نِكَاحِ الْمُحْرِمِ.<sup>(١)</sup>

فَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليه وآله قَالَ: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ، وَلَا يُنْكَحُ<sup>(٢)</sup>، وَلَا يَخْطُبُ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٤٠٩)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (١٨٤٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (١٨٤٠)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٨٨)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥ ص ١٩٢)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (١٩٦٦)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٦٤ و ٦٨ و ٧٣)، وَابْنُ الْقَاسِمِ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٢٩٨)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٣ ص ٢٢٦ و ٢٢٧) وَابْنُ الْجَارُودِ فِي «الْمُنْتَقَى» (٤٤٤)، وَابْنُ خُرَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٦٤٩)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٤٦٢٣)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٧٤)، وَالْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٣٦١)، (٣٦٢)، وَالْحَدَّثَانِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٤٨٧)، وَأَبُو بَكْرِ الْعَكْرِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ» (ص ٦٣)،

(١) وَانْظُرْ: «شَرْحُ الْعُمْدَةِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (ج ٤ ص ٦٢٣ و ٦٤١)، وَالتَّعْدِيلَ وَالتَّجْرِيعَ لِلْبَاجِي (ج ١ ص ٣٠١).

(٢) قَالَ أَبُو أَحْمَدَ الْعَسْكَرِيُّ رحمته الله فِي «تَضْحِيقاتِ الْمُحَدِّثِينَ» (ص ٢٧٢): «(الْأَوَّلُ): «لَا يَنْكِحُ» الْإِيَاءُ مَفْتُوحَةٌ، وَالْكَافُ مَكْسُورَةٌ مِنْ: «نَكَحَ يَنْكِحُ» إِذَا تَزَوَّجَ، وَقَدْ يُقَالُ: «نَكَحَ» إِذَا جَامَعَ، وَ«أَنْكَحَ» غَيْرُهُ إِذَا زَوَّجَهُ.

وَالثَّانِي: «لَا يَنْكِحُ» الْإِيَاءُ مَضْمُومَةٌ، وَالْكَافُ مَكْسُورَةٌ أَيْضًا، وَهُوَ مِنْ: «أَنْكَحَ يَنْكِحُ» إِذَا زَوَّجَ غَيْرَهُ، وَمَنْ لَا يَعْلَمُ يَرْوِيهِ: «لَا يَنْكِحُ وَلَا يُنْكَحُ» بِفَتْحِ الْكَافِ مِنَ الثَّانِي وَهُوَ خَطَأٌ، وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ لَا يَتَزَوَّجُ، وَلَا يَزَوِّجُ غَيْرَهُ. اهـ.

وَالْعَسْكَرِيُّ فِي «تَصْحِيفَاتِ الْمُحَدِّثِينَ» (ص ٣٧٢)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (٧٣٨٥)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلِّ بِالْآثَارِ» (ج ٧ ص ١٧٥)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٢٢٦)، وَتَمَّامُ الرَّازِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ» (ج ٢ ص ٢٣٢)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٦٥)، وَ(ج ٧ ص ٢١٠)، وَفِي «السَّنَنِ الصَّغْرَى» (ج ٢ ص ١٦٠)، وَالْدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٣٧)، وَأَبُو مُصْعَبٍ الزُّهْرِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١ ص ١٤٦٢)، وَالْدَّارَقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ٢ ص ١٢ و ١٣)، وَفِي «الْأَفْرَادِ» (ص ١٠٩)، وَفِي «السَّنَنِ» (ج ٣ ص ٢٦٠)، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ١٤٩)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ٦ ص ٣٦)، وَفِي «نَاسِخِ الْحَدِيثِ» (ص ٣٤٥)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٢٦٨)، وَفِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ٥٠٦ و ٥٠٧)، وَابْنُ شَاهِينَ فِي «النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ» (ص ٥١٩)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٦ ص ١٤٨)، وَيَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (ج ٢ ص ٧٥٦)، وَالشَّافِعِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٣١٥)، وَفِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٥٥٦)، وَفِي «السَّنَنِ الْمَأْثُورَةِ» (٤٧٨)، وَفِي «اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ» (ص ١٤٥)، وَمَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١ ص ٣٤٨)، وَالْحُمَيْدِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٣٣)، وَمُكْرَمُ الْبَرَّازِ فِي «الْفَوَائِدِ» (ص ٢٧٤)، وَابْنُ الدُّبَيْثِيِّ فِي «ذَيْلِ تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٤ ص ٤٢٨)، وَابْنُ زِيَادٍ فِي «الزِّيَادَاتِ عَلَى كِتَابِ الْمُزْنِيِّ» (٥١٥)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ» (٣٢٧٧)، وَالْجَوْهَرِيُّ فِي «مُسْنَدِ الْمَوْطَأِ» (٧٢٥)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَصْلِ لِلْوَصْلِ» (ج ٣ ص ٨٥٣)، وَالْمُزْنِيُّ فِي «الْمُخْتَصَرِ» (ص ٢٧٧)، وَالْحَاكِمُ فِي

«مَعْرِفَةُ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ٣٩١)، وَابْنُ بَشْرَانَ فِي «الْأَمَالِي» (١٠٨١)، وَالبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ» (ج ٧ ص ٢٥٠)، وَفِي «مَصَابِيحِ السُّنَنِ» (ج ٢ ص ٢٨١) مِنْ طَرِيقِ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ أَبِيهِ بِهِ.

وَعَنْ نُبَيْهِ بْنِ وَهْبٍ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْمَرٍ أَرَادَ أَنْ يُنْكِحَ ابْنَهُ طَلْحَةَ؛ بِنْتَ شَيْبَةَ بْنِ جُبَيْرٍ فِي الْحَجِّ، وَأَبَانَ بْنُ عُثْمَانَ يَوْمَئِذٍ أَمِيرُ الْحَاجِّ، فَأَرْسَلَ إِلَى أَبَانَ إِنِّي قَدْ أَرَدْتُ أَنْ أُنْكِحَ طَلْحَةَ بْنَ عُمَرَ، فَأَحْبُّ أَنْ تَحْضُرَ ذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ أَبَانَ: أَلَا أَرَاكَ عِرَاقِيًّا جَافِيًّا<sup>(١)</sup>، إِنِّي سَمِعْتُ: عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ رضي الله عنه يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ، وَلَا يُنْكَحُ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ١٠٣١)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (١٨٤٦)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٣٨١١)، وَ(٣٨١٢)، وَ(٥٣٩٠)، وَمَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (٧٠)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٣ ص ٢٢٧)، وَالبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ» (ج ٧ ص ٢٥٠)، وَمُصْعَبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الزُّبَيْرِيُّ فِي «حَدِيثِهِ» (ص ١١٠) مِنْ طَرِيقِ عَنْ نُبَيْهِ بْنِ وَهْبٍ بِهِ.

(١) قَوْلُهُ: «عِرَاقِيًّا»، وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ: «أَعْرَابِيًّا»، وَالْمُرَادُ أَنَّهُ جَاهِلٌ بِالسُّنَةِ.

وَانْظُرْ: «الْمِنْهَاجَ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٩ ص ١٩٤).

قُلْتُ: وَهَذَا الْحَدِيثُ يَنْهَى النَّبِيَّ ﷺ الْمُحْرِمَ أَنْ يَتَزَوَّجَ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الصَّحَابَةُ الْكِرَامُ، وَجُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ، وَالشَّافِعِيَّةِ، وَالْحَنَابِلَةِ، وَغَيْرِهِمْ.<sup>(١)</sup>

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» (ج ٤ ص ٦٢٥): (فَقَدْ عَمِلَ بِذَلِكَ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ، وَغَيْرُهُمْ مِنْ أَكَابِرِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» (ج ٤ ص ٦٢٦): بَعْدَمَا ذَكَرَ آثَارَ الصَّحَابَةِ فِي إِبْطَالِ نِكَاحِ الْمُحْرِمِ: (وَهَؤُلَاءِ أَكَابِرُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَمْ يَقْدُمُوا عَلَى إِبْطَالِ نِكَاحِ الْمُحْرِمِ، وَالتَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا، إِلَّا بِأَمْرِ بَيِّنٍ، وَعِلْمٍ أَطْلَعُوهُ رُبَّمَا يَخْفَى عَلَى غَيْرِهِمْ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» (ج ٤ ص ٦٤١): (أَنَّ أَكَابِرَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، قَدْ عَمِلُوا بِمُوجِبِ حَدِيثِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَإِذَا اخْتَلَفَتِ الْآثَارُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَظَرْنَا إِلَى مَا عَمِلَ بِهِ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ، وَلَمْ يُخَالِفْهُمْ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ فِيمَا بَلَّغْنَا؛ إِلَّا ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَقَدْ عَلِمَ مُسْتَنَدَ فِتْوَاهُ.

(١) وَانْظُرْ: «التَّمْهِيدُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ٤ ص ١٥٣)، وَ«الْإِسْتِذْكَارُ» لَهُ (ج ٤ ص ١١٨)، وَ«الْقَبَسُ» لِابْنِ الْعَرَبِيِّ (ج ٢ ص ٥٦٤)، وَ«التَّحْقِيقُ» لِابْنِ الْجَوَازِيِّ (ج ٦ ص ١٤٠)، وَ«الْمُعْنَى» لِابْنِ قُدَّامَةَ (ج ٣ ص ١٥٨)، وَ«الْمُنْهَجُ» لِلْقُرْطُبِيِّ (ج ٤ ص ١٠٥)، وَ«الْمُنْهَاجُ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٩ ص ١٩٤)، وَ«شَرْحُ الْعُمْدَةِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٤ ص ٦٢٥ وَ ٦٤١)، وَ«الْفَتَاوَى» لَهُ (ج ٢٠ ص ٣١٠ وَ ٣١١)، وَ«إِتْحَافُ السَّادَةِ الْمُتَّقِينَ» لِلزَّيْدِيِّ (ج ٥ ص ٣٣٨).

\* وَعِلْمُ أَنَّ مَنْ حَرَّمَ نِكَاحَ الْمُحْرِمِ مِنَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنه يَجِبُ الْقَطْعُ بِأَنَّهُ إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ عَنْ عِلْمٍ عِنْدَهُ خَفِيَ عَلَى مَنْ لَمْ يُحَرِّمْهُ.

\* فَإِنَّ إِبْتَاتَ مِثْلِ هَذِهِ الشَّرِيعَةِ لَا مَطْمَعَ فِي دَرْكِهِ بِتَأْوِيلٍ أَوْ قِيَاسٍ، وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَعْلَمُ بِاللَّهِ، وَأَخْشَى مِنْ أَنْ يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا يَعْلَمُونَ، بِخِلَافِ مَنْ أَبَاحَهُ، فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ مُسْتَنَدُهُ الْاِكْتِفَاءُ بِالْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ ظَهَرَ لَهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مُسْتَنَدٌ آخَرُ مُضْطَرِبٌ. اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رحمته الله فِي «اِخْتِلَافِ الْحَدِيثِ» (ص ١٤٥): (وَعُثْمَانُ رضي الله عنه مُتَقَدِّمُ الصُّحْبَةِ، وَمَنْ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم نَكَحَهَا مُحْرِمًا لَمْ يَصَحِّبْهُ إِلَّا بَعْدَ السَّفَرِ الَّذِي نَكَحَ فِيهِ مَيْمُونَةَ رضي الله عنه، وَإِنَّمَا نَكَحَهَا قَبْلَ عُمَرَةَ الْقُضَيْيَّةِ... وَمَعَ حَدِيثِ: عُثْمَانُ مَا يُوَافِقُهُ). اهـ

قُلْتُ: فَلَا بُدَّ عِنْدَ الْاِخْتِلَافِ مِنَ الرُّجُوعِ إِلَى النَّصِّ، وَتَرْكِ الْاجْتِهَادِ عِنْدَ وُجُودِ النَّصِّ.<sup>(١)</sup>

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته الله فِي «الاسْتِذْكَارِ» (ج ١١ ص ٢٦٥): (وَاِخْتَلَفَ أَهْلُ السِّيَرِ فِي تَرْوِيجِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: ابْنُ شِهَابٍ: أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا حَلَالًا، وَقَالَ مَعْمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى: تَزَوَّجَهَا وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَالْأَوَّلُ: أَصَحُّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ حَدِيثُ: عُثْمَانُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ). اهـ

(١) وَانْظُرْ: «الْمِنْهَاجُ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٩ ص ١٩٤).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «نَاسِخِ الْحَدِيثِ» (ص ٣٤٦): (الْعَمَلُ عَلَى حَدِيثِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَإِنَّ الْمُحْرَمَ لَا يَصِحُّ أَنْ يَعْقِدَ النِّكَاحَ لِنَفْسِهِ، وَلَا لغيرِهِ). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمَحَلَّى بِالْأَثَارِ» (ج ٧ ص ١٧٩): (خَبَرُ يَزِيدَ عَنْ مَيْمُونَةَ هُوَ الْحَقُّ، وَقَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَهُمْ مِنْهُ، بِلَا شَكٍّ لَوْ جُوهَ بَيِّنَةٍ: أَوَّلُهَا: أَنَّهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَعْلَمُ بِنَفْسِهَا مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ لِاخْتِصَاصِهَا بِتِلْكَ الْقِصَّةِ دُونَهُ؛ هَذَا مَا لَا يَشُكُّ فِيهِ أَحَدٌ.

وِثَانِيهَا: أَنَّهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَتْ حِينَئِذٍ امْرَأَةً كَامِلَةً؛ وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ ابْنَ عَشْرَةِ أَعْوَامٍ وَأَشْهُرٍ؛ فَبَيْنَ الصَّبْطَيْنِ فَرْقٌ لَا يَخْفَى.

وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِنَّمَا تَزَوَّجَهَا فِي عُمُرَةِ الْقَضَاءِ، هَذَا مَا لَا يَخْتَلِفُ فِيهِ اثْنَانِ، وَمَكَّةُ يَوْمَئِذٍ دَارُ حَرْبٍ). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» (ج ٤ ص ٦٣٢): (فَهَذَا سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَالزُّهْرِيُّ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، وَعَامَّةُ عُلَمَاءِ الْمَدِينَةِ، وَهُمْ: أَعْلَمُ النَّاسِ بِسُنَّةِ مَاضِيَةٍ، وَأَبْحَثُهُمْ عَنْهَا، قَدْ اسْتَبَانَ لَهُمْ أَنَّ الصَّوَابَ: رِوَايَةُ مَنْ رَوَى، أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا حَلَالًا). اهـ.

قُلْتُ: وَقَدْ ثَبَتَ حَدِيثُ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ لِأَوْجُهٍ؛ وَهِيَ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ حَدِيثَ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا اضْطِرَابَ فِيهِ، وَلَا مُعَارِضَ لَهُ.

الثَّانِي: أَنَّ حَدِيثَ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَاقِلٌ عَنِ الْأَصْلِ الَّذِي هُوَ الْإِبَاحَةُ.

الثالث: أَنَّ حَدِيثَ عُثْمَانَ رضي الله عنه كَانَ بَيِّنَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ لِحَاجَةِ الْمُحْرِمِينَ إِلَى بَيَانِ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ، فَهُوَ مُتَأَخِّرٌ عَلَى حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، لِأَنَّهُ كَانَ فِي عُمْرَةِ الْقَضَاءِ قَبْلَ فَتْحِ مَكَّةَ، وَقَبْلَ فَرَضِ الْحَجِّ، وَلَمْ تَكُنْ أَحْكَامُ الْحَجِّ قَدْ مُهِّدَتْ، وَلَا مَحْظُورَاتُ الْإِحْرَامِ قَدْ بَيِّنَتْ.

الرابع: أَنَّ الصَّحَابَةَ الْكَرَامَ قَدْ عَمِلُوا بِمُوجِبِ حَدِيثِ عُثْمَانَ رضي الله عنه، فَيَجِبُ الْقَطْعُ بِأَنَّهُ إِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَنْ عِلْمٍ عِنْدَهُمْ خَفِيَ عَلَى مَنْ لَمْ يُحَرِّمَهُ.

الخامس: أَنَّ نَقْلَ الصَّحَابَةِ الْكَرَامِ النَّهْيَ عَنْ تَزْوِيجِ الْمُحْرِمِ أَصَحُّ مِنْ نَقْلِ غَيْرِهِمْ مِنَ الْأَمْصَارِ، وَهُمْ: أَعْلَمُ بِالسُّنَّةِ مِنْ سَائِرِ النَّاسِ، وَكَانَ عِنْدَهُمْ مِنَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ أُمِرْنَا بِاتِّبَاعِهِمْ بِإِحْسَانٍ.

السادس: أَنَّ الْإِحْرَامَ يُحَرِّمُ جَمِيعَ دَوَاعِي النِّكَاحِ؛ مِثْلُ: الْمُبَاشَرَةِ، وَالْقُبْلَةِ، وَالزَّيْنَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ لِكُنِّي لَا يَقَعُ الْمُحْرِمُ فِي الْجَمَاعِ، وَعَقْدُ النِّكَاحِ مِنْ أَسْبَابِهِ وَدَوَاعِيهِ، فَوَجِبَ أَنْ يُمْنَعَ مِنْهُ، وَيَعْمَلَ بِحَدِيثِ عُثْمَانَ رضي الله عنه.<sup>(١)</sup>

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رحمته الله فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» (ج ٤ ص ٦٤٢):  
(وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ مُتَّفِقُونَ عَلَى هَذَا عِلْمًا وَرِثُوهُ مِنْ زَمَنِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ إِلَى زَمَنِ أَحْمَدَ وَنُظَرَائِهِ، وَإِذَا اعْتَصَدَ أَحَدُ الْخَبَرِينَ بِعَمَلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ كَانَ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهِ فِي أَصَحِّ الْوُجْهَيْنِ، وَهُوَ الْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ فِي مَوَاضِعَ).

(١) وَأَنْظَرُ: «شَرْحُ الْعُمْدَةِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (ج ٤ ص ٦٤٠ و ٦٤١ و ٦٤٢).

\* وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ اعْتَصَدَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَهْلُ الْمَدِينَةِ، لَا سِيَّمَا إِذَا كَانُوا قَدْ رَوَوْا هُمْ الْحَدِيثَ، فَإِنَّ نَفْلَهُمْ أَصَحُّ مِنْ نَقْلِ غَيْرِهِمْ مِنَ الْأَمْصَارِ، وَهُمْ: أَعْلَمُ بِالسُّنَّةِ مِنْ سَائِرِ أَهْلِ الْأَمْصَارِ.

\* وَكَانَ عِنْدَهُمْ مِنَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ أَمَرْنَا بِاتِّبَاعِهِمْ بِإِحْسَانٍ مَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَ غَيْرِهِمْ). اهـ

قُلْتُ: وَالْحَاصِلُ أَنَّ مَنْ رَوَى أَنَّ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَزَوَّجَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهُمَا حَلَالَانِ أَكْثَرُ، وَأَحَادِيثُهُمْ أَثْبَتُ مَعَ ثُبُوتِ الرَّوَايَةِ عَنْ مَيْمُونَةَ، وَهِيَ صَاحِبَةُ الْقِصَّةِ، وَحَدِيثُ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَمَا فِي مَعْنَاهُ خَالَ عَنِ الْمُعَارِضِ فَهُوَ الْمُعْتَمَدُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الِاسْتِذْكَارِ» (ج ١١ ص ٢٥٩): (فَإِنَّ الْأَنْثَارَ بِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَهَا حَلَالًا أَتَتْ مُتَوَاتِرَةً... وَهُوَ قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَّارٍ، وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَابْنِ شِهَابٍ، وَجُمْهُورِ عُلَمَاءِ الْمَدِينَةِ، يَقُولُونَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَنْكِحْ مَيْمُونَةَ إِلَّا وَهُوَ حَلَالٌ.

\* وَمَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ رَوَى عَنْهُ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَكَحَ مَيْمُونَةَ، وَهُوَ مُحْرِمٌ إِلَّا ابْنَ عَبَّاسٍ؛ وَحَدِيثُهُ بِذَلِكَ صَحِيحٌ ثَابِتٌ مِنْ نِكَاحِ مَيْمُونَةَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُتَعَارِضًا مَعَ رِوَايَةٍ غَيْرِهِ... فَإِنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ نَهَى عَنْ نِكَاحِ الْمُحْرِمِ، وَقَالَ: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ، وَلَا يُنْكَحُ» وَلَا مُعَارِضَ، لَهُ لِأَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي نِكَاحِ مَيْمُونَةَ قَدْ عَارَضَهُ فِي ذَلِكَ غَيْرُهُ). اهـ

قُلْتُ: فَيَسْقُطُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ، لِأَنَّ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَعْلَمَ بِنَفْسِهَا مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَحَدِيثُهَا أَوْلَى بِالتَّقْدِيمِ لَوْ كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَبِيرًا، فَكَيْفَ وَقَدْ كَانَ صَغِيرًا، وَالْكَبِيرُ أَضْبَطُ مِنَ الصَّغِيرِ<sup>(١)</sup>، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

قُلْتُ: وَقَدْ خَطَأَ عَامَّةُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الصَّحَابَةِ فَمَنْ بَعْدَهُمْ؛ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قَوْلِهِ هَذَا؛ وَبَيَّنَّا إِنَّهُ وَهَمٌ بِأَدْلَةٍ كَثِيرَةٍ، كَمَا سَبَقَ ذَلِكَ.<sup>(٢)</sup>

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِرَوَاءِ الْغَلِيلِ» (ج ٤ ص ٢٢٨): (وَاتَّفَقَ هَؤُلَاءِ الصَّحَابَةُ عَلَى الْعَمَلِ بِحَدِيثِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِمَّا يُؤَيِّدُ صِحَّتَهُ، وَثُبُوتُ الْعَمَلِ بِهِ عِنْدَ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، يَدْفَعُ احْتِمَالَ خَطَأِ الْحَدِيثِ أَوْ نَسْخِهِ، فَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى خَطَأِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» (ج ٤ ص ٦٣٠): عَنْ رِوَايَةِ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ مُقَدَّمَةٌ عَلَى رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ لَوْجُوهٌ: أَحَدُهَا: أَنَّهَا هِيَ الْمُنْكُوحَةُ، وَهِيَ أَعْلَمُ بِالْحَالِ الَّتِي تَزَوَّجَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا؛ هَلْ كَانَتْ فِي حَالِ إِحْرَامِهِ، أَوْ فِي غَيْرِهَا، مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

(١) وَانْظُرْ: «الْمُعْنِي فِي فِقْهِ الْحَجِّ» لِبَاشَنْفَر (ص ١٢٩)، وَ«شَرْحِ الْعُمْدَةِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٤ ص ٦٣٠).  
 (٢) وَانْظُرْ: «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٩ ص ١٦٥ و ١٦٦)، وَ«التَّمْهِيدُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ٣ ص ١٥٢)، وَ«إِرَوَاءُ الْغَلِيلِ» لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ (ج ٤ ص ٢٢٨ و ٢٢٩)، وَ«صَحِيحُ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» لَهُ (ج ٦ ص ١٠٧)، وَ«تَخْرِيجُ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ» لِلزَّيْلَعِيِّ (ج ٣ ص ١٤٧)، وَ«مَعَالِمُ السُّنَنِ» لِلخَطَّابِيِّ (ج ٦ ص ٥٣٢ و ٥٣٣)، وَ«التَّحْقِيقُ» لِابْنِ الْجُوزِيِّ (ج ٦ ص ١٤٥).

الثاني: أن أبا رافع كان الرسول بينهما، وهو المباشِر للعقد، فهو أعلم بالحال التي وقع فيها من غيره.

الثالث: أن ابن عباس كان إذ ذاك صبيًا له نحو من عشر سنين، وقد يخفى على من هذه سنه تفاصيل الأمور التي جرت في زمنه؛ أما أولًا: فلعدم كمال الإدراك والتمييز، وأما ثانيًا: فلأنه لا يداخل في هذه الأمور ولا يباشرها، وإنما يسمعها من غيره، إما في ذلك الوقت أو بعده.

الرابع: أن السلف طعنوا في رواية ابن عباس هذه، فروى أبو داود عن سعيد بن المسيب قال: وهم ابن عباس في قوله: «تزوج ميمونة وهو محرم». وقال أحمد في رواية أبي الحارث وقد سئل عن حديث ابن عباس: هذا الحديث خطأ.

وقال في رواية المروزي: أذهب إلى حديث نبيه بن وهب، فقال له المروزي: إن أبا ثور قال لي: بأي شيء تدفع حديث ابن عباس؟، فقال أبو عبد الله: الله المستعان، قال سعيد بن المسيب: وهم ابن عباس، وميمونة تقول: تزوج وهو حلال.

\* فهذا سعيد بن المسيب، وعمر بن عبد العزيز، والزهرى، وهو قول أبي بكر بن عبد الرحمن، وسليمان بن يسار، وعامة علماء المدينة، وهم: أعلم الناس بسنة ماضية، وأبحاثهم عنها، قد استبان لهم أن الصواب: رواية من روى أنه تزوجها حلالًا، وكذلك سليمان بن يسار يقول ذلك، وهو: مؤلاها.

الخامس: أن الرواية بآئه تزوجها حلالًا كثيرون.

وَأَمَّا الرَّوَايَةُ الْأُخْرَى: فَلَمْ تَرُدْ إِلَّا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَنْ أَصْحَابِهِ الَّذِينَ أَخَذُوهَا عَنْهُ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ<sup>(١)</sup>: مَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ رَوِيَ عَنْهُ «أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: نَكَحَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرَمٌ»؛ إِلَّا ابْنَ عَبَّاسٍ.

\* وَإِذَا كَانَ أَحَدُ الْخَبَرَيْنِ أَكْثَرَ نَقْلَةً وَرُوَاةً: قُدِّمَ عَلَى مُخَالَفِهِ، فَإِنْ تَطَرَّقَ الْوَهْمُ وَالْخَطَأُ إِلَى الْوَاحِدِ أَوَّلَى مِنْ تَطَرُّقِهِ إِلَى الْعَدَدِ، لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ الْعَدَدُ أَقْرَبَ إِلَى الضَّبْطِ وَأَجْدَرَ بِمَعْرِفَةِ بَاطِنِ الْحَالِ.

السَّادِسُ: أَنَّ فِي رِوَايَةِ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهُمَا مُحْرَمَانِ<sup>(٢)</sup>، وَأَنَّ عَقْدَ النِّكَاحِ كَانَ بِسَرَفٍ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ هَذَا غَلَطٌ، فَإِنَّ عَامَّةَ أَهْلِ السِّيَرِ ذَكَرُوا<sup>(٣)</sup> أَنَّ مَيْمُونَةَ كَانَتْ قَدْ بَانَتْ مِنْ زَوْجِهَا بِمَكَّةَ، وَلَمْ تَكُنْ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي عُمَرَتِهِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَقْدَمْ بِهَا مِنَ الْمَدِينَةِ، وَإِذَا كَانَتْ مُقِيمَةً بِمَكَّةَ فَكَيْفَ تَكُونُ مُحْرَمَةً مَعَهُ بِسَرَفٍ؟، أَمْ كَيْفَ وَإِنَّمَا بَعَثَ إِلَيْهَا جَعْفَرُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ خَطَبَهَا؟، وَهُوَ يُوهِنُ الْحَدِيثَ وَيُعَلِّلُهُ.

السَّابِعُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا فِي عُمَرَةِ الْقَضِيَّةِ فِي خُرُوجِهِ، وَرَجَعَ بِهَا مَعَهُ مِنْ مَكَّةَ، وَإِنَّمَا كَانَ يُحْرِمُ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ فَيُشْبِهُهُ أَنْ تَكُونَ الشُّبْهَةُ دَخَلَتْ عَلَى مَنْ اعْتَقَدَ

(١) فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٣ ص ١٥٣)، وَ«الِاسْتِذْكَارِ» (ج ١١ ص ٢٥٩).

(٢) قَوْلُهُ: «وَهُمَا مُحْرَمَانِ» لَمْ يَثْبُتْ فِي رِوَايَةِ عِكْرِمَةَ، وَإِنَّمَا جَاءَ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ عَنْهُ، وَأَكْثَرُ الثَّقَاتِ يَرَوُونَهُ عَنْهُ بِلَفْظٍ: «وَهُوَ مُحْرَمٌ».

(٣) انْظُرْ: «الْإِصَابَةُ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٤ ص ٢٢١).

أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا مُحْرِمًا مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ، فَإِنَّ ظَاهِرَ الْحَالِ أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا فِي حَالِ إِحْرَامِهِ). اهـ

وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى نَفْسِهِ، وَلَا عَلَى غَيْرِهِ».

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (٣٤٩)، وَالشَّافِعِيُّ فِي «الْأَمِّ» (ج ٥ ص ٧٨)، وَفِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٥٥٧)، وَفِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٥٢٦)، وَالْمَحَامِلِيُّ فِي «الْأَمَالِي» (١١٤)، وَأَبُو مُصْعَبٍ الزُّهْرِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١ ص ٤٦٣)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٧ ص ٢١٣)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٥ ص ٣٥٠)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «الْجَعْدِيَّاتِ» (٢٨١٠)، وَابْنُ بُكَيْرٍ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ٢ ص ١١٤)، وَابْنُ الْقَاسِمِ فِي «الْمَوْطَأِ» (ق/٥٤/ط)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلِّي بِالْأَثَارِ» (ج ٧ ص ١٧٧)، وَالْحَدَثَانِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٤٨٧)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٢٢٧)، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ١٤٩) مِنْ طَرِيقٍ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السُّنَنِ» (ج ١ ص ٥١٢).  
وَتَابَعَهُ: سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «لَا يَتَزَوَّجُ الْمُحْرِمُ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى غَيْرِهِ».

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٥٤ - التَّمْهِيدُ) مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرِ  
بْنِ رَاشِدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بِهِ.  
وإسناده صحيح.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذكر الدليل

على ضعف حديث: «أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان ظالم».

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (أفضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر، أو أمير جائر).

حديث منكر

أخرجه أبو داود في «سننه» (٤٣٤٤)، والترمذي في «سننه» (٢٣١٥)، وابن ماجه في «سننه» (٤٠١١)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (ج ٧ ص ٢٣٨ و ٢٣٩)، وعبد الحق الإشيلي في «الأحكام الشرعية الكبرى» (ج ٣ ص ٢١٧)، والمزي في «تهذيب الكمال» (ج ١٧ ص ٤٠٥) من طريق إسرائيل بن يونس، حدثنا محمد بن جحادة، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه به.

قلت: وهذا سنده منكر، فيه عطية بن سعد العوفي، وقد ضعفوه، وهو مدلس، فلا يحل الاحتجاج به في الحديث.

قال عنه أحمد: «ضعيف الحديث»، وقال ابن معين: «كان ضعيفاً في القضاء، ضعيفاً في الحديث»، وقال أبو حاتم: «ضعيف»، وقال النسائي: «ضعيف»، وقال أبو

داود: «لَيْسَ بِالَّذِي يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ»، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: «مُضْطَرِبُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ السَّاجِيُّ: «لَيْسَ بِحُجَّةٍ»، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «يُخْطِئُ كَثِيرًا»<sup>(١)</sup>.  
 وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.  
 قُلْتُ: عَطِيَّةُ الْعَوْفِيِّ، ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، لَيْسَ بِحُجَّةٍ.  
 وَبِهِ أَعْلَاهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الصَّحِيحَةِ» (ج ١ ص ٨٨٧).  
 وَزِيَادَةُ: (أَوْ أَمِيرٍ جَائِرٍ)؛ زِيَادَةُ مُنْكَرَةٌ، وَهِيَ شَكٌّ مِنَ الرَّاويِ.  
 قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الصَّحِيحَةِ» (ج ١ ص ٨٨٨): (فَهِيَ ضَعِيفَةٌ مُنْكَرَةٌ، لِتَفَرُّدِ عَطِيَّةَ الْعَوْفِيِّ بِهَا).

\* وَرَوَاهُ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَحَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَشُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ، جَمِيعُهُمْ: عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ بْنِ جُدْعَانَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: (خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خُطْبَةً بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَى مُغِيرَةَ بْنِ الشَّامِسِ، حَفِظَهَا مِنَّا مَنْ حَفِظَهَا، وَنَسِيَهَا مَنْ نَسِيَ، فَحَمِدَ اللَّهُ. - قَالَ عَفَّانُ، وَقَالَ حَمَادٌ: وَأَكْثَرُ حِفْظِي أَنَّهُ قَالَ: بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ -، فَحَمِدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ الدُّنْيَا

(١) وَانْظُرْ: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ٢٠ ص ١٤٧ و ١٤٨)، وَ«التَّارِيخُ» لِابْنِ مَعِينٍ (ج ٢ ص ٤٠٧)، وَ«الضُّعْفَاءُ» لِلْعَقِيلِيِّ (ج ٣ ص ٣٥٩)، وَ«الْكَامِلُ فِي الضُّعْفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٥ ص ٢٠٧)، وَ«الضُّعْفَاءُ وَالْمُتْرُوكِينَ» لِابْنِ الْجَوَازِيِّ (ج ٢ ص ١٨٠)، وَ«دِيَوَانُ الضُّعْفَاءِ» لِلدَّهَبِيِّ (٢٨٤٣)، وَ«مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» لَهُ (ج ٣ ص ٧٩)، وَ«الْجَرَحُ وَالْتَعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٦ ص ٣٨٢)، وَ«الضُّعْفَاءُ وَالْمُتْرُوكِينَ» لِلنَّسَائِيِّ (ص ١٨٥)، وَ«السُّؤَالَاتِ» لِلْأَجَرِّيِّ (ص ٨١)، وَ«الْمَجْرُوحِينَ» لِابْنِ جِبَّانٍ (ج ٢ ص ١٧٦)، وَ«الْعِلَلُ» لِلدَّارَقُطْنِيِّ (ج ٤ ص ٦)، وَ«السُّنَنُ» لَهُ (ج ٢ ص ٣٩)، وَ«تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٢٤).

خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ، وَإِنَّ اللَّهَ مُسْتَخْلِفُكُمْ فِيهَا فَنَظِرٌ كَيْفَ تَعْمَلُونَ، أَلَا فَاتَّقُوا الدُّنْيَا، وَاتَّقُوا  
النِّسَاءَ، أَلَا إِنَّ بَنِي آدَمَ خُلِقُوا عَلَى طَبَقَاتٍ شَتَّى، مِنْهُمْ مَنْ يُولَدُ مُؤْمِنًا وَيَحْيَا مُؤْمِنًا  
وَيَمُوتُ مُؤْمِنًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يُولَدُ كَافِرًا وَيَحْيَا كَافِرًا وَيَمُوتُ كَافِرًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يُولَدُ  
مُؤْمِنًا وَيَحْيَا مُؤْمِنًا وَيَمُوتُ كَافِرًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يُولَدُ كَافِرًا وَيَحْيَا كَافِرًا وَيَمُوتُ مُؤْمِنًا،  
أَلَا إِنَّ الْغَضَبَ جَمْرَةٌ تَوْقَدُ فِي جَوْفِ ابْنِ آدَمَ، أَلَا تَرَوْنَ إِلَى حُمْرَةِ عَيْنَيْهِ وَانْتِفَاحِ  
أُودَاجِهِ، فَإِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَالْأَرْضُ الْأَرْضُ، أَلَا إِنَّ خَيْرَ الرِّجَالِ مَنْ كَانَ  
بَطِيءَ الْغَضَبِ سَرِيعَ الرِّضَا، وَشَرَّ الرِّجَالِ مَنْ كَانَ سَرِيعَ الْغَضَبِ بَطِيءَ الرِّضَا، فَإِذَا  
كَانَ الرَّجُلُ بَطِيءَ الْغَضَبِ بَطِيءَ الْفِيءِ، وَسَرِيعَ الْغَضَبِ سَرِيعَ الْفِيءِ فَإِنَّهَا بِهَا، أَلَا إِنَّ  
خَيْرَ التُّجَّارِ مَنْ كَانَ حَسَنَ الْقَضَاءِ حَسَنَ الطَّلَبِ، وَشَرَّ التُّجَّارِ مَنْ كَانَ سَيِّئَ الْقَضَاءِ  
سَيِّئَ الطَّلَبِ، فَإِذَا كَانَ الرَّجُلُ حَسَنَ الْقَضَاءِ سَيِّئَ الطَّلَبِ، أَوْ كَانَ سَيِّئَ الْقَضَاءِ حَسَنَ  
الطَّلَبِ، فَإِنَّهَا بِهَا، أَلَا إِنَّ لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءً يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِقَدْرِ غَدْرَتِهِ، أَلَا وَأكْبَرُ الْغَدْرِ غَدْرُ  
أَمِيرٍ عَامَّةٍ، أَلَا لَا يَمْنَعَنَّ رَجُلًا مَهَابَةُ النَّاسِ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِالْحَقِّ إِذَا عَلِمَهُ، أَلَا إِنَّ أَفْضَلَ  
الْجِهَادِ كَلِمَةٌ حَقٌّ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ، فَلَمَّا كَانَ عِنْدَ مُغِيرِ بْنِ الشَّمْسِ قَالَ: (أَلَا إِنَّ مِثْلَ  
مَا بَقِيَ مِنَ الدُّنْيَا فِيمَا مَضَى مِنْهَا مِثْلُ مَا بَقِيَ مِنْ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِيمَا مَضَى مِنْهُ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (١١١٤٣)، وَالْحَمِيدِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٧٥٢)،  
وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ٤ ص ٥٠٥ و ٥٠٦)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ»  
(٢١٥٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٢١٩١)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (٨٢٨٩)،

والبُغويُّ في «شرح السنَّة» (٤٠٣٩)، والخَطيبُ في «تاريخ بغداد» (ج ١٠ ص ٢٣٧ و ٢٣٨)، والقُضاعيُّ في «مُسند الشَّهاب» (١١٤٦).  
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ عَلِيُّ بْنُ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ، وَهُوَ سَيِّءُ الْحِفْظِ فِي الْحَدِيثِ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ.

قَالَ عَنْهُ أَحْمَدُ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: «ضَعِيفٌ فِي كُلِّ شَيْءٍ»، وَقَالَ مَرَّةً: «لَيْسَ بِحُجَّةٍ»، وَقَالَ الْعَجْلِيُّ: «لَيْسَ بِالْقَوِيِّ»، وَقَالَ الْجَوْزْجَانِيُّ: «وَاهِي الْحَدِيثِ، ضَعِيفٌ، لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ»، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: «لَيْسَ بِقَوِيٍّ»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «لَيْسَ بِقَوِيٍّ، وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ ابْنُ خُرَيْمَةَ: «لَا أُحْتَجُّ بِهِ لِسُوءِ حِفْظِهِ»<sup>(١)</sup>.  
وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

قُلْتُ: ابْنُ جُدْعَانَ ضَعِيفٌ، وَقَدْ اخْتَلَطَ، فَلَا يَصِحُّ حَدِيثُهُ.  
وَبِهِ أَعْلَاهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الصَّحِيحَةِ» (ج ١ ص ٨٨٧).

(١) وَانْظُرْ: «تَهْذِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ٢٠ ص ٤٣٧ و ٤٣٨)، وَ«الْعِلَلَ وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ» لِأَحْمَدَ (ج ١ ص ٢٢٧)، وَ«الْجَرَحَ وَالتَّعْدِيلَ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٦ ص ١٠٢)، وَ«الْكَامِلَ فِي الضُّعَفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٥ ص ١٨٤٠)، وَ«الضُّعَفَاءَ» لِلْعُقَيْلِيِّ (ج ٣ ص ٢٢٩)، وَ«أَحْوَالَ الرِّجَالِ» لِلْجَوْزْجَانِيِّ (ص ١١٤)، وَ«السُّنَنَ» لِلدَّارَقُطَنِيِّ (ج ١ ص ٧٧)، وَ«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَبَرٍ (ج ٧ ص ٣٢٢)، وَ«تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ج ٢ ص ٣٧)، وَ«دِيَوَانَ الضُّعَفَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (٢٩٢٦)، وَ«مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لَهُ (ج ٣ ص ١٢٧)، وَ«الْمَجْرُوحِينَ» لِابْنِ جَبَّانٍ (ج ٢ ص ١٠٣).

قَالَ ابْنُ الْجُنَيْدِ فِي «سُؤَالَاتِهِ» (ص ٧٥)؛ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: «لَمْ يَكُنْ بِالْحَافِظِ».

وَقَدْ أَعْلَاهُ الْحَاكِمُ بِتَفَرُّدِ ابْنِ جُدْعَانَ.

فَقَالَ الْحَاكِمُ: (هَذَا حَدِيثٌ تَفَرَّدَ بِهِ هَذِهِ السِّيَاقَةُ: عَلِيُّ بْنُ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، وَالشَّيْخَانِ: لَمْ يَحْتَجَا بِعَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ).

حَيْثُ رَوَى لَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ الْمُفْرَدِ»، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» مَقْرُونًا بِثَابِتِ الْبُنَانِيِّ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الْمَجْرُوحِينَ» (ج ٢ ص ١٠٣)؛ عَنْ ابْنِ جُدْعَانَ: (وَكَانَ يَهُمُّ فِي الْأَخْبَارِ، وَيُخْطِئُ فِي الْأَثَارِ، حَتَّى كَثُرَ ذَلِكَ فِي أَخْبَارِهِ، وَبَيَّنَ فِيهَا الْمَنَاقِبُ الَّتِي يَرْوِيهَا عَنِ الْمَشَاهِيرِ، فَاسْتَحَقَّ تَرْكَ الْإِحْتِجَاجِ بِهِ).

وَذَكَرَ الْحَافِظُ الْبُوصَيْرِيُّ فِي «مِصْبَاحِ الزُّجَاجَةِ» (ج ٣ ص ١٩٦)؛ حَدِيثًا: لِابْنِ جُدْعَانَ، وَضَعَفَهُ.

وَقَدْ أَعْلَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، كَمَا فِي «الْعِلَالِ» لِلْخَلَّالِ (ص ١٦٩ و ١٧٠)؛ أَحَادِيثَ بِمُجَاهَدَةٍ: وَوَلَاةِ الْأَمْرِ، لِأَنَّ أَحَادِيثَ الصَّبْرِ عَلَى وَلَاةِ الْأَمْرِ أَصَحُّ مِنْهَا. (١)

\* وَلَهُ شَاهِدٌ: مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ، وَطَارِقِ بْنِ شَهَابٍ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ،

وَعُمَيْرِ بْنِ قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(١) أَمَّا حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٢١٥٨) مِنْ طَرِيقِ مُعَلَّى بْنِ زِيَادٍ، وَحَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، كِلَاهُمَا: عَنْ أَبِي غَالِبٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه قَالَ: (أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ يَرْمِي الْجَمْرَةَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الْجِهَادِ أَحَبُّ إِلَيَّ؟ قَالَ: فَسَكَتَ عَنْهُ حَتَّى إِذَا رَمَى الثَّانِيَةَ، عَرَضَ لَهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الْجِهَادِ أَحَبُّ إِلَيَّ؟ قَالَ: فَسَكَتَ عَنْهُ، ثُمَّ مَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى إِذَا اعْتَرَضَ فِي الْجَمْرَةِ الثَّالِثَةِ، عَرَضَ لَهُ<sup>(١)</sup>، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الْجِهَادِ أَحَبُّ إِلَيَّ؟ قَالَ: كَلِمَةٌ حَقٌّ تُقَالُ لِإِمَامٍ جَائِرٍ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

قُلْتُ: وَإِسْنَادُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ أَبُو غَالِبٍ الْبَصْرِيُّ، نَزِيلُ أَصْبَهَانَ، يُخْطِئُ وَيُخَالِفُ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ إِذَا تَفَرَّدَ.

قَالَ عَنْهُ ابْنُ سَعْدٍ: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «لَيْسَ بِالْقَوِيِّ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ الدَّارُقُطْنِيُّ: «لَا يُعْتَبَرُ بِهِ»، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ: عَلَى قَلْتِهِ لَا يَجُوزُ الْاِحْتِجَاجُ بِهِ؛ إِلَّا فِيمَا يُوَافِقُ الثَّقَاتَ»<sup>(٢)</sup>.

(١) يَسْتَجِيلُ لِأَيِّ صَحَابِيٍّ أَنْ يَفْعَلَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ، لِمَا فِي قُلُوبِهِمْ مِنْ احْتِرَامٍ عَظِيمٍ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَفُوقُ كُلَّ شَيْءٍ.

فَهُوَ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، لَا يَصِحُّ.

(٢) وَانْظُرْ: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمُزَيِّ (ج ٣٤ ص ١٧١ و ١٧٢)، وَ«الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى» لِابْنِ سَعْدٍ (ج ٧ ص ٢٣٨)، وَ«الْجَرَحَ وَالتَّعْدِيلَ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٣ ص ٣١٥)، وَ«الضُّعْفَاءُ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِلنَّسَائِيِّ (ص ٢٥٣)، وَ«السُّؤَالَاتِ» لِلْبَرْقَانِيِّ (ص ٦٩)، وَ«الْمَجْرُوحِينَ» لِابْنِ حِبَّانَ (ج ١ ص ٢٦٧)، وَ«تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَبَرٍ (ص ١١٨٨)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ج ٦ ص ٤٣٠)، وَ«مِيزَانُ الْاِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ١ ص ٤٧٦)، وَ«التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ٣ ص ١٣٤).

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٨٠٨٠)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١٠ ص ٩١) مِنْ طَرِيقٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ الْمُعَلَّى بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي غَالِبٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ رَمَى الْجَمْرَةَ، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الْجِهَادِ أَحَبُّ إِلَيَّ اللَّهُ؟ قَالَ: (كَلِمَةُ حَقٍّ تُقَالُ لِإِمَامٍ جَائِرٍ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

وَلَمْ يَذْكُرْ فِي رِوَايَتَيْهِمَا الْقِصَّةَ لِلرَّجُلِ السَّائِلِ فِي أَوَّلِ الْحَدِيثِ.  
\* وَهَذَا مِنَ الْاِخْتِلَافِ فِي اللَّفْظِ، وَهَذَا التَّخْلِيطُ مِنْ أَبِي غَالِبٍ، فَإِنَّهُ يَضْطَرِبُ فِي الْحَدِيثِ.

قُلْتُ: وَإِسْنَادُهُ كَسَابِقِهِ، فِيهِ أَبُو غَالِبٍ، هُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ إِذَا تَفَرَّدَ.  
قَالَ الْحَافِظُ النَّسَائِيُّ فِي «الضُّعَفَاءِ» (ص ٢٥٣): (أَبُو غَالِبٍ: يَرْوِي عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، ضَعِيفٌ).

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٢٢٠٧)، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ٢٤٣-مِصْبَاحُ الزُّجَاجَةِ) مِنْ طَرِيقٍ وَكِيعٍ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي غَالِبٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ عِنْدَ الْجَمْرَةِ الْأُولَى، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الْجِهَادِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: فَسَكَتَ عَنْهُ وَلَمْ يُجِبْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ عِنْدَ الْجَمْرَةِ

الثانية، فقال له مثل ذلك، قال: فلما رمى النبي ﷺ جمرَةَ الْعَقَبَةِ، وَوَضَعَ رِجْلَهُ فِي الْغُرْزِ<sup>(١)</sup> قال: أَيْنَ السَّائِلُ؟ قال: (كَلِمَةُ عَدْلٍ عِنْدَ إِمَامٍ جَائِرٍ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ كَسَابِقِهِ، لَا يَصِحُّ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبُوصَيْرِيُّ فِي «مِصْبَاحِ الزُّجَاجَةِ» (ج ٣ ص ٢٤٣): «هَذَا إِسْنَادٌ فِيهِ مَقَالٌ».

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ فِي «سُنَنِهِ» (٤٠١٢)، وَابْنُ الْجَعْدِ فِي «حَدِيثِهِ» (٣٤٤٩)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعْفَاءِ» (ج ٢ ص ٨٦٠ و ٨٦١)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ» (٢٤٧٣)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٨٠٨١)، وَفِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (١٦١٩)، وَ(٦٨٢٠)، وَالْمُخْلَصُ فِي «الْمُخْلِصِيَّاتِ» (ق/٢٦٠/ط)، وَالْقُضَاعِيُّ فِي «مُسْنَدِ الشَّهَابِ» (١٢٨٨)، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ سُلَيْمَانَ الْفَقِيهِ فِي «الْمُنْتَقَى مِنْ حَدِيثِهِ» (ق/٩٦/ط)، وَابْنُ مَنِيعٍ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ٢٤٣-مِصْبَاحُ الزُّجَاجَةِ)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (٧٥٨١)، وَأَبُو الْقَاسِمِ السَّمَرْقَنْدِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ الْمُتَقَاتِ» (ق/١١٢/ط)، وَعَبْدُ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْكُبْرَى» (ج ٣

(١) الْغُرْزُ: بَغِيْنٌ مُعْجَمَةٌ مَفْتُوحَةٌ، وَرَاءُ سَاكِنَةٍ، ثُمَّ زَايٍ: هُوَ رِكَابٌ كَوْرٌ، أَيُّ: رَحْلُ الْحِمَارِ إِذَا كَانَ مِنْ جِلْدٍ، أَوْ حَشَبٍ.

انظر: «تَهْذِيبُ اللَّغَةِ» لِلْأَزْهَرِيِّ (ج ٣ ص ٢٦٥٣).

ص ٢١٧)، والرويانِي فِي «المُسْنَدِ» (ج ٢ ص ١٨١ و ١٨٢) مِنْ طُرُقٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي غَالِبٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه بِهِ.  
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُ عَلَيْهِ.

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «المُعْجَمِ الصَّغِيرِ» (١٥١) مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ قُرَيْبِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْأَصْمَعِيِّ، عَنْ أَبِي غَالِبٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه قَالَ: سِئَلَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ عِنْدَ الْجَمْرَةِ الْوُسْطَى: أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ صلى الله عليه وسلم: (كَلِمَةُ حَقٍّ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادُهُ كَسَابِقِهِ، فِيهِ أَبُو غَالِبٍ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ.<sup>(١)</sup>  
قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «المَجْرُوحِينَ» (ج ١ ص ٣٢٩): (أَبُو غَالِبٍ: مُنْكَرُ الْحَدِيثِ عَلَى قَلْتِهِ؛ لَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ، إِلَّا فِيمَا يُوَافِقُ الثَّقَاتَ).  
\* وَقُرَيْبُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْأَصْمَعِيُّ، قَالَ عَنْهُ الْأَزْدِيُّ: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ».<sup>(٢)</sup>  
وَقَالَ الطَّبْرَانِيُّ: (لَمْ يَرَوْهُ عَنْ قُرَيْبِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، إِلَّا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ).  
وَذَكَرَهُ السُّيُوطِيُّ فِي «الْفَتْحِ الْكَبِيرِ» (ج ١ ص ٢٠٨).  
قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ أَتَشٍ<sup>(٣)</sup>، وَهُوَ الصَّنْعَانِيُّ فِي رِوَايَةِ: أَحْمَدَ فِي «المُسْنَدِ» (ج ٣٦ ص ٤٨٤)؛ فِي حَدِيثِهِ: وَكَانَ الْحَسَنُ يَقُولُ: (لِإِمَامٍ ظَالِمٍ).

(١) وَأَنْظَرُ: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِيِّ (ج ٣٤ ص ١٧١ و ١٧٢).

(٢) وَأَنْظَرُ: «لِسَانَ الْمِيرَانِ» لِابْنِ حَبْرٍ (ج ٤ ص ٤٧٣).

(٣) وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّنْعَانِيُّ هَذَا، شَيْخُ أَحْمَدَ فِي «المُسْنَدِ» فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

وَالَّذِي كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ: هُوَ مُعَلَّى بْنُ زِيَادٍ الْقُرْدُوسِيُّ، كَمَا جَاءَ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» لِلْبَيْهَقِيِّ (ج ١٠ ص ٩١).  
وَهَذَا مِنَ الْاِخْتِلَافِ أَيْضًا.

\* قَوْلُهُ: (اعْتَرَضَ)؛ بِمَعْنَى: رَكِبَ النَّاقَةَ، أَوِ الدَّابَّةَ، فَقَدْ جَاءَ فِي بَعْضِ رِوَايَاتِ الْحَدِيثِ: (فَلَمَّا رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ، وَضَعَ رِجْلَهُ فِي الْغُرْزِ لِيَرْكَبَ).  
(٢) وَأَمَّا حَدِيثُ طَارِقِ بْنِ شَهَابٍ الْبَجَلِيِّ:

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٨٨٢٨)، وَ (١٨٨٣٠)، وَالسَّائِي فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (٧٧٨٦)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٧ ص ١٦١)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (٧٥٨٢)، وَالِدُّوْلَابِيُّ فِي «الْكُنَى وَالْأَسْمَاءِ» (ج ١ ص ٧٨)، وَأَبُو الْقَاسِمِ الْبَغَوِيُّ فِي «مُعْجَمِ الصَّحَابَةِ» (ج ٣ ص ٢٨٢)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ٣ ص ٤٢٢)، وَضِيَاءُ الدِّينِ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ» (ج ٨ ص ١١٠) مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عِلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شَهَابٍ قَالَ: (جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: أَيُّ الْجِهَادِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: كَلِمَةٌ حَقٌّ عِنْدَ إِمَامٍ جَائِرٍ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

وَذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «إِتْحَافِ الْمَهْرَةِ» (ج ٦ ص ٣٤٣).  
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، وَلَهُ عِلَّتَانِ:

وَهُوَ لَيْسَ بِالْحَدِيثِ.

وَانْظُرْ: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٨٣٦).

الأولى: عَلَقَمَةُ بْنُ مَرْثِدٍ الْحَضْرَمِيُّ، فَإِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ طَارِقِ بْنِ شَهَابٍ، لِأَنَّهُ أَحْيَانًا يُرْسَلُ، فَيُرْوَى بِوَاسِطَةٍ، وَنَكَارَةُ الْحَدِيثِ تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ.<sup>(١)</sup>

الثانية: إِرْسَالُ طَارِقِ بْنِ شَهَابٍ، فَإِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ شَيْئًا.

وبه أعلمه الحافظ أبو حاتم؛ بالإرسال.<sup>(٢)</sup>

قال الحافظ ابن أبي حاتم عن أبيه: (لَيْسَتْ لَهُ صُحْبَةٌ، وَالْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ: «أَيُّ الْجِهَادِ أَفْضَلُ»؛ مُرْسَلٌ).<sup>(٣)</sup>

(٣) وَأَمَّا حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ.

فَأَخْرَجَهُ الْعُمَلِيُّ فِي «الضَّعْفَاءِ» (ج ٣ ص ١٠٣٦) مِنْ طَرِيقِ عَمَّارِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُكَدِّرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ رَمِي الْجِمَارِ مَاشِيًا، فَأَمَرَ بِنَاقَتِهِ، فَأُنِيخَتْ، فَلَمَّا أَخَذَ بِشُعْبَتِي الرَّحْلِ، جَاءَ رَجُلٌ، وَأَخَذَ بِجَدِيلِ النَّاقَةِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ أَيُّ الْفَضْلِ، أَفْضَلُ؟ قَالَ: كَلِمَةٌ عِنْدَ إِمَامٍ جَائِرٍ، حِلٌّ سَبِيلَ النَّاقَةِ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

(١) وَانْظُرْ: «الْعِلَلُ وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ» لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ (ج ٢ ص ٣٢٠ و ٣٢١)، وَ«جَامِعَ التَّحْصِيلِ فِي أَحْكَامِ الْمَرَاسِيلِ» لِلْعَلَّائِيِّ (ص ٢٤٠).

قُلْتُ: وَهَذِهِ هِيَ مُسْكَكَةُ الْخُفَاطِ الثَّقَاتِ: «الْإِرْسَالُ» فِي الْإِسْنَادِ، لَيْسَ كَمَا زَعَمَ الْمُقْلِدَةُ الْجَهْلَةُ، أَنَّ عِلَّتَهُمُ التَّدْلِيسُ، فَإِذَا انْتَفَى عَنْهُمْ التَّدْلِيسُ، حَكَمُوا بِاتِّصَالِ الْإِسْنَادِ!

(٢) وَانْظُرْ: «عَوْنُ الْمُعْبُودِ» لِلْعَظِيمِ آبَادِيِّ (ج ٣ ص ٣٩٦).

(٣) نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ٥ ص ٤).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ عَمَارُ بْنُ إِسْحَاقَ<sup>(١)</sup>، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ.<sup>(٢)</sup>  
 قَالَ الْعُقَيْلِيُّ: عَمَارُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، وَلَا يَتَّبَعُ عَلَى حَدِيثِهِ،  
 وَلَيْسَ مَشْهُورًا بِالنَّقْلِ.

وَبِهِ أَعْلَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الصَّحِيحَةِ» (ج ١ ص ٨٨٩).  
 وَالْحَدِيثُ ضَعْفُهُ: الْحَافِظُ الْعُقَيْلِيُّ فِي «الضَّعْفَاءِ» (ج ٣ ص ١٠٣٦).  
 (٤) وَأَمَّا حَدِيثُ عُمَيْرِ بْنِ قَتَادَةَ اللَّيْثِيِّ رضي الله عنه.

فَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ٣ ص ٦٣٦)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ  
 الْكَبِيرِ» (ج ١٧ ص ٢٩) مِنْ طَرِيقِ بَكْرِ بْنِ خُنَيْسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ  
 أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: (كَانَتْ فِي نَفْسِي مَسْأَلَةٌ قَدْ أَحْزَنْتَنِي أَنِّي لَمْ أَسْأَلْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
 عَنْهَا، وَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا يَسْأَلُهُ عَنْهَا، فَكُنْتُ أَتَحَيَّنُهُ، فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ ذَاتَ يَوْمٍ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ  
 فَوَافَقْتُهُ عَلَى حَالَتَيْنِ كُنْتُ أَحِبُّ أَنْ أُوافِقَهُ عَلَيْهِمَا؛ وَجَدْتُهُ فَارِغًا وَطَيِّبَ النَّفْسِ،  
 فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أَسْأَلَكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، سَلْ عَمَّا بَدَا لَكَ، قُلْتُ: يَا  
 رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْإِيمَانُ؟ قَالَ: السَّمَاحَةُ وَالصَّبْرُ. قُلْتُ: فَأَيُّ الْمُؤْمِنِينَ أَفْضَلُ إِيمَانًا؟  
 قَالَ: أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا. قُلْتُ: فَأَيُّ الْمُسْلِمِينَ أَفْضَلُهُمْ إِسْلَامًا؟ قَالَ: مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ  
 مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ. قُلْتُ: فَأَيُّ الْجِهَادِ أَفْضَلُ؟ فَطَاطَأَ رَأْسَهُ، فَصَمَتَ طَوِيلًا حَتَّى خِفْتُ أَنْ  
 أَكُونَ قَدْ شَقَقْتُ عَلَيْهِ، وَتَمَنَيْتُ إِنَّ لَمْ أَكُنْ سَأَلْتُهُ، وَقَدْ سَمِعْتُهُ بِالْأَمْسِ، يَقُولُ: إِنَّ

(١) وَهُوَ أَخُو مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ.

(٢) انْظُرْ: «لِسَانَ الْمِيزَانِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٥ ص ١١٧ و ١١٨).

أَعْظَمَ الْمُسْلِمِينَ فِي الْمُسْلِمِينَ جُرْمًا لِمَنْ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يُحَرِّمْ عَلَيْهِمْ فَحَرَّمَ عَلَيْهِمْ مِنْ أَجْلِ مَسْأَلَتِهِ. فَقُلْتُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ غَضَبِ اللَّهِ، وَغَضَبِ رَسُولِهِ ﷺ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ، فَقَالَ: كَيْفَ قُلْتُ؟. قُلْتُ: أَيْ الْجِهَادِ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ: كَلِمَةٌ عَدَلٍ عِنْدَ إِمَامٍ جَائِرٍ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ بَكْرُ بْنُ خُنَيْسٍ الْكُوفِيُّ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ. قَالَ عَنْهُ ابْنُ مَعِينٍ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ»، وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: «مَتْرُوكٌ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «لَيْسَ بِقَوِيٍّ فِي الْحَدِيثِ»، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ»، وَقَالَ الْجَوْزْجَانِيُّ: «كَانَ يَرْوِي كُلُّ مُنْكَرٍ»، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: «يُحَدِّثُ بِأَحَادِيثَ مَنَاقِيرَ»<sup>(١)</sup>.

قُلْتُ: فَحَدِيثُهُ فِي مُجْمَلِهِ حَدِيثٌ: الضَّعْفَاءُ، وَلَيْسَ مِمَّنْ يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ. وَبِهِ أَعْلَاهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الصَّحِيحَةِ» (ج ١ ص ٨٨٩). وَالْحَدِيثُ ضَعْفُهُ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «التَّلْخِصِ» (ج ٣ ص ٦٣٦). وَأَوْرَدَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (ج ٥ ص ٢٣١)؛ ثُمَّ قَالَ: رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ»، وَفِيهِ بَكْرُ بْنُ خُنَيْسٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

(١) وَانْظُرْ: «تَهْذِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ٤ ص ٢١٠ و ٢١١)، وَ«التَّارِخَ» لِابْنِ مَعِينٍ (ج ٣ ص ٢٨٠)، وَ«الضَّعْفَاءَ» لِلْعَقِيلِيِّ (١٨٢)، وَ«الْمَجْرُوحِينَ» لِابْنِ جَبَّانَ (ج ١ ص ١٩٥)، وَ«أَحْوَالَ الرِّجَالِ» لِلْجَوْزْجَانِيِّ (ص ١٠٨)، وَ«الْجَرَحَ وَالتَّعْدِيلَ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ١ ص ٣٨٤)، وَ«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١ ص ١٤٨)، وَ«الضَّعْفَاءَ» لِلنَّسَائِيِّ (٢٨٦)، وَ«الضَّعْفَاءَ» لِلدَّارِقُطْنِيِّ (ص ٦٦)، وَ«الْمُعْنِي فِي الضَّعْفَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ١ ص ١١٣)، وَ«الْكَامِلَ فِي الضَّعْفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٢ ص ٤٥٨).

\* وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُبَيْدٍ اللَّيْثِيُّ، لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ، فَالْإِسْنَادُ مُنْقَطِعٌ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ.<sup>(١)</sup>

قَالَ ابْنُ مُحَرَّرٍ فِي «مَعْرِفَةِ الرَّجَالِ» (ص ١٨٩)؛ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ قَالَ: (لَمْ

يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ فِي بَعْضِ حَدِيثِهِ).

وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ رحمته الله: (لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ شَيْئًا، وَلَا يَذْكُرُهُ).<sup>(٢)</sup>

قُلْتُ: وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ، مُخَالَفَةٌ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الَّتِي نَصَّتْ بِأَمْرِ مِنَ النَّبِيِّ

ﷺ عَلَى الصَّبْرِ عَلَى وُلاَةِ الْأَمْرِ، وَلَمْ يَأْمُرِ النَّبِيُّ ﷺ بِجِهَادِهِمْ لَا بِالسَّلَاحِ، وَلَا بِالْكَلِمَةِ،

دَرَأًا لِلْفِتْنَةِ.<sup>(٣)</sup>

قُلْتُ: مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ:

(١) وَانْظُرْ: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّي (ج ١٥ ص ٢٥٩)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٥ ص ٦٩٢)،

وَ«تُخْفَةُ التَّحْصِيلِ فِي ذِكْرِ رُؤَاةِ الْمَرَّاسِيلِ» لِابْنِ الْعَرَّافِيِّ (ص ١٨١).

(٢) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْأَوْسَطِ» (ج ١ ص ٢٩٣).

وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٥ ص ١٤٣)؛ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ أَبِيهِ، لَكِنْ ذَكَرَ حَدِيثًا لَهُ، ثُمَّ نَقَلَ،

أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ أَبِيهِ.

(٣) وَانْظُرْ: «كِتَابِي: الْوَرْدُ الْمَقْطُوفُ فِي وُجُوبِ طَاعَةِ وُلاَةِ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ بِالْمَعْرُوفِ» (ص ٨٥ و ٨٦ و ٨٧

و ٨٨ و ١١٧).

وَانْظُرْ أَيْضًا: «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٣ ص ١٠)، وَ«شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ١٢ ص ٢٢٢

و ٢٢٩)، وَ«شَرْحُ السُّنَنِ» لِلْبَرْبَهَارِيِّ (ص ٧٨)، وَ«الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (ج ٢٨ ص ١٧٩)، وَ«الْمَعْلُومُ مِنْ

وَأَجِبِ الْعَلَاقَةَ بَيْنَ الْحَاكِمِ وَالْمَحْكُومِ» لِلشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ (ص ٢٢).

(١) حَدِيثُ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَفِيهِ: (فَكَانَ فِيمَا أَخَذَ عَلَيْنَا: أَنْ بَايَعَنَا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا، وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا وَأَثَرَةً عَلَيْنَا، وَأَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمَرَ أَهْلَهُ).<sup>(١)</sup>

(٢) وَحَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِنَّهَا سَتَكُونُ بَعْدِي أَثَرَةٌ، وَأُمُورٌ تُنْكَرُ وَنَهَا، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ تَأْمُرُنَا؟، قَالَ: تُؤَدُّونَ الْحَقَّ الَّذِي عَلَيْكُمْ، وَتَسْأَلُونَ اللَّهَ الَّذِي لَكُمْ).<sup>(٢)</sup>

قُلْتُ: فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالصَّبْرِ عَلَيْهِمْ، وَلَمْ يَأْمُرْ بِجِهَادِهِمْ، لَا بِالسَّيْفِ، وَلَا بِالْكَلِمَةِ.

(٣) وَحَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (سَتَكُونُ بَعْدِي أُمَرَاءُ، فَتَعْرِفُونَ وَتُنْكَرُونَ، فَمَنْ عَرَفَ بَرِيءٌ، وَمَنْ أَنْكَرَ فَقَدْ سَلِمَ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ، قَالُوا: أَفَلَا نُقَاتِلُهُمْ؟ قَالَ ﷺ: لَا، مَا صَلَّوْا).<sup>(٣)</sup>

وَفِي رِوَايَةٍ: مِنْ حَدِيثِ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا نُنَابِذُهُمْ بِالسَّيْفِ؟ فَقَالَ ﷺ: لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمْ الصَّلَاةَ، وَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْ وَلَا تَكُمُ شَيْئًا تَكْرَهُونَهُ، فَاكْرَهُوا عَمَلَهُ، وَلَا تَنْزِعُوا يَدًا مِنْ طَاعَةٍ).<sup>(٤)</sup>

قُلْتُ: فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالصَّبْرِ عَلَيْهِمْ، وَعَدَمَ الْخُرُوجِ عَلَيْهِمْ.<sup>(٥)</sup>

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١٣ ص ٩٢)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١٤٧٠).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١٣ ص ٥)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١٤٧٢).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١٤٨٠).

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١٤٨١).

(٥) وَانْظُرْ: «ذَلِيلُ الْفَالِاحِينَ لَطَرُ رِیَاضِ الصَّالِحِينَ» لِابْنِ عَلَانَ (ج ١ ص ٤٧٣)، وَ«شَرْحُ الشَّنَّةِ لِلْبَرْبَهَارِيِّ» (ص ٧٨)، وَ«شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٣ ص ٥٣٠)، وَ«فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١ ص ٢١٦).

(٤) وَحَدِيثُ الزُّبَيْرِ بْنِ عَدِيِّ قَالَ: أَتَيْنَا أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه؛ فَشَكَّوْنَا إِلَيْهِ مَا نَلَقْنَا مِنْ الْحَجَّاجِ، فَقَالَ: (اصْبِرُوا، فَإِنَّهُ لَا يَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ إِلَّا الَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ، حَتَّى تَلْقُوا رَبَّكُمْ، سَمِعْتُهُ مِنْ نَبِيِّكُمْ ﷺ).<sup>(١)</sup>

وَعَبَّرَ ذَلِكَ مِنْ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، الَّتِي تَأْمُرُ بِالصَّبْرِ عَلَى وُلاَةِ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ.



(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١٣ ص ٢٠).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى إِعْلَالِ حَدِيثِ التَّيْمُمِ

فِي تَقْدِيمِ: «مَسْحُ الْكَفَيْنِ عَلَى مَسْحِ الْوَجْهِ»<sup>(١)</sup>،

وَالصَّحِيحُ بِتَقْدِيمِ: «مَسْحُ الْوَجْهِ عَلَى مَسْحِ الْكَفَيْنِ».

عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، قَالَ: (كُنْتُ جَالِسًا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ، وَأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، فَقَالَ لَهُ أَبُو مُوسَى: لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَجْنَبَ، فَلَمْ يَجِدِ الْمَاءَ شَهْرًا، أَمَا كَانَ يَتَيَّمَّمُ وَيُصَلِّي، فَكَيْفَ تَصْنَعُونَ بِهَذِهِ الْآيَةِ فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾. [المائدة: ٦]؛ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَوْ رُخِّصَ لَهُمْ فِي هَذَا، لَا وَشَكُّوا إِذَا بَرَدَ عَلَيْهِمُ الْمَاءُ أَنْ يَتَيَمَّمُوا الصَّعِيدَ. قُلْتُ: وَإِنَّمَا كَرِهْتُمْ هَذَا لِذَا؟ قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ أَبُو مُوسَى: أَلَمْ تَسْمَعْ قَوْلَ عَمَّارٍ لِعُمَرَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَاجَةٍ، فَأَجْنَبْتُ فَلَمْ أَجِدِ الْمَاءَ، فَتَمَرَّغْتُ<sup>(٢)</sup> فِي الصَّعِيدِ كَمَا تَمَرَّغُ الدَّابَّةُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَصْنَعَ هَكَذَا، فَضَرَبَ بِكَفِّهِ ضَرْبَةً عَلَى الْأَرْضِ، ثُمَّ نَفَضَهَا، ثُمَّ

(١) كَذَلِكَ مُخَالَفٌ لِأُصُولِ الْآيَةِ فِي تَقْدِيمِ: «مَسْحُ الْوَجْهِ عَلَى مَسْحِ الْكَفَيْنِ» فِي التَّيْمُمِ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ

تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾؛ [النساء: ٤٣].

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾؛ [المائدة: ٦].

(٢) تَمَرَّغْتُ: تَقَلَّبْتُ.

مَسَحَ بِهَا ظَهَرَ كَفِّهِ بِشِمَالِهِ، أَوْ ظَهَرَ شِمَالِهِ بِكَفِّهِ، ثُمَّ مَسَحَ بِهَا وَجْهَهُ<sup>(١)</sup>. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَفَلَمْ تَرَ عُمَرَ لَمْ يَقْنَعْ بِقَوْلِ عَمَّارٍ؟).

وَزَادَ يَعْلَى<sup>(٢)</sup>، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ: (كُنْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ، وَأَبِي مُوسَى، فَقَالَ أَبُو مُوسَى: أَلَمْ تَسْمَعْ قَوْلَ عَمَّارٍ لِعُمَرَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَنِي أَنَا وَأَنْتَ، فَأَجْنَبْتُ، فَتَمَعَّكَتُ بِالصَّعِيدِ، فَاتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْنَاهُ، فَقَالَ: إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ هَكَذَا. وَمَسَحَ وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ وَاحِدَةً).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٤٧)، وَالْقُسْطَلَانِيُّ فِي «إِرْشَادِ السَّارِي» (ج ١ ص ٦٩٣) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَامٍ السُّلَمِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ الْأَسَدِيِّ قَالَ فَذَكَرَهُ.

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٦٨)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمُحَلَّى بِالْأَثَارِ» (ج ٣ ص ١٧٦)، وَعَبْدُ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٥٣٩) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى، وَأَبِي بَكْرِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَابْنُ نُمَيْرٍ، ثَلَاثَتُهُمْ: عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ بِهِ؛ بَلْفَظٍ: (ثُمَّ ضَرَبَ بِيَدَيْهِ الْأَرْضَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ مَسَحَ الشِّمَالَ عَلَى الْيَمِينِ، وَظَاهَرَ كَفِّهِ، وَوَجْهَهُ).

(١) (ثُمَّ مَسَحَ بِهَا وَجْهَهُ): الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ (ثُمَّ) هُنَا الْجَمْعُ، وَلَيْسَ التَّرْتِيبُ، لِمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الرُّوَايَاتُ الْأُخْرَى.

(٢) هَذِهِ الرُّوَايَةُ: عِنْدَ الْبُخَارِيِّ فِي «صَحِيحِهِ» مُعَلَّقَةٌ هَكَذَا (ج ١ ص ١٣٣).

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٣٢١) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْأَنْبَارِيِّ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ بِهِ، بِلَفْظٍ: (فَضْرَبَ بِيَدِهِ عَلَى الْأَرْضِ فَنَفَضَهَا، ثُمَّ ضَرَبَ بِشِمَالِهِ عَلَى يَمِينِهِ، وَيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ عَلَى الْكَفَيْنِ، ثُمَّ مَسَحَ وَجْهَهُ).

وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٣٠٨)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ١ ص ٧٠ و ١٧١)، وَعَبْدُ الْحَقِّ الْأَشْبِيلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٥٤٠) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ الْعَلَاءِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ بِهِ بِلَفْظٍ: (وَضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى الْأَرْضِ ضَرْبَةً، فَمَسَحَ كَفَّيْهِ ثُمَّ نَفَضَهُمَا، ثُمَّ ضَرَبَ بِشِمَالِهِ عَلَى يَمِينِهِ، وَيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ عَلَى كَفَّيْهِ وَوَجْهَهُ).

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤ ص ٢٦٤) مِنْ طَرِيقِ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١ ص ١٥٧ و ١٥٨) مِنْ طَرِيقِ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ بِهِ، بِلَفْظٍ: (ثُمَّ ضَرَبَ بِيَدِهِ الْأَرْضَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ مَسَحَ الشَّمَالَ عَلَى الْيَمِينِ، وَظَاهَرَ كَفَّيْهِ وَوَجْهَهُ).

وَأَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ» (٨١١) مِنْ طَرِيقِ سَهْلِ بْنِ عُثْمَانَ ثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ بِهِ، بِلَفْظٍ: (فَبَدَأَ بِكَفَّيْهِ ثُمَّ وَجْهَهُ ضَرْبَةً وَاحِدَةً).

قُلْتُ: فِي هَذِهِ الرِّوَايَاتِ كُلُّهَا قَدَّمَ أَبُو مُعَاوِيَةَ وَهُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ التَّمِيمِيُّ الصَّرِيرُ الْكُوفِيُّ، وَكَانَ مِنْ أَوْثَقِ النَّاسِ فِي الْأَعْمَشِ بَعْدَ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَشُعْبَةَ.

قُلْتُ: وَمَعَ هَذَا فَقَدْ كَانَ يُخْطِئُ قَلِيلًا فِي حَدِيثِ الْأَعْمَشِ، وَسَبَبُهُ أَنَّهُ لَمْ يَكْتُبْ عَنْهُ، بَلْ كَانَ يُحَدِّثُ مِنْ حِفْظِهِ، لِأَنَّهُ كَانَ أَعْمَى، يُقَالُ: عَمِيَ، وَهُوَ: ابْنُ ثَمَانٍ سِنِينَ، أَوْ أَرْبَعِ سِنِينَ<sup>(١)</sup>.

قُلْتُ: فَقَدَّمَ مَسْحَ الْكَفَيْنِ ثُمَّ الْوَجْهَ تَارَةً؛ بِلَفْظٍ: «ثُمَّ»، وَتَارَةً بِ «الْوَاوِ». وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٤٧)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٣٢١)؛ بِذِكْرِ: «الْكَفَيْنِ» ثُمَّ عَطَفَ: «الْوَجْهَ» عَلَيْهَا بِ «ثُمَّ».

وَأَكْثَرَ الرُّوَاةِ عَلَى عَدَمِ الْعَطْفِ بِ «ثُمَّ»، لِأَنَّ بَعْضَهُمْ يُقَدِّمُ: «الْكَفَيْنِ» عَلَى: «الْوَجْهَ»، وَيَعْطِفُ بِ «الْوَاوِ»، وَلَا تَقْتَضِي التَّرْتِيبَ، بِعَكْسِ «ثُمَّ»، وَمُمْكِنُ «ثُمَّ» تَأْتِي لِلْجَمْعِ؛ كَمَا هُنَا، وَلَيْسَ لِلتَّرْتِيبِ، كَمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ الرُّوَايَاتُ الْأُخْرَى، فَتَبَهَّ.

هَكَذَا رَوَاهُ: ابْنُ نُمَيْرٍ، وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، وَعَلِيُّ بْنُ حَرْبٍ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَيُوسُفُ بْنُ مُوسَى، وَسَلَمُ بْنُ جُنَادَةَ؛ كُلُّهُمْ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ بِهِ<sup>(٢)</sup>.

(١) وَانْظُرْ: «تَهْذِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمُزِّيِّ (ج ٢٥ ص ١٢٣)، وَ«تَارِيخَ بَغْدَادَ» لِلْخَطِيبِ (ج ٥ ص ٢٤٤)، وَ«الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى» لِابْنِ سَعْدٍ (ج ٦ ص ٣٩٨)، وَ«الْثَّقَاتُ» لِابْنِ جَبَانَ (ج ٧ ص ٤٤٢)، وَ«الْجَرَحُ وَالْتَعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (١٣٦)، وَ«التَّارِيخُ» لِأَبِي زُرْعَةَ الدَّمَشْقِيِّ (ج ١ ص ٢٠٣)، وَ«الْعِلَلُ» لِأَحْمَدَ (ج ١ ص ٣٦٢) وَ٣٧٨ وَ٥١٢.

(٢) رَوَاهُ: ابْنُ نُمَيْرٍ، وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: بِ (كَفَيْهِ وَوَجْهَهُ).

أَخْرَجَهَا مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٦٨)، وَغَيْرُهُ.

وَرَوَاهُ: إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَةَ: (وَجْهَهُ وَكَفَيْهِ).

قُلْتُ: وَالْغَلَطُ إِنَّمَا هُوَ مِنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ قَطْعًا، وَهُوَ حَافِظٌ لِحَدِيثِ: الْأَعْمَشِ، وَلَكِنَّهُ رَبَّمَا غَلَطَ فِيهِ.

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ رحمته فِي «الْعِلَالِ» (ج ١ ص ٥٤١) عَنْ أَبِيهِ: (أَبُو مُعَاوِيَةَ مِنْ أَحْفَظِ أَصْحَابِ الْأَعْمَشِ، قُلْتُ لَهُ: مِثْلُ سُفْيَانَ؟. قَالَ: لَا، سُفْيَانُ فِي طَبَقَةِ أُخْرَى، مَعَ أَنَّ أَبَا مُعَاوِيَةَ يُخْطِئُ فِي أَحَادِيثٍ مِنْ أَحَادِيثِ الْأَعْمَشِ<sup>(١)</sup>).

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ الْمُقْرِي رحمته: (سُئِلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: مَنْ أَثَبْتُ فِي الْأَعْمَشِ بَعْدَ الثَّوْرِيِّ؟ فَقَالَ: مَا أَعْدِلُ بِوَكَيْعٍ أَحَدًا، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَقُولُونَ أَبُو

أَخْرَجَهَا السَّرَاجُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٦)، وَ(٧)، وَفِي «حَدِيثِهِ» (٢٥٧٣)، وَغَيْرُهُ.

وَرِوَايَةُ: مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: (عَلَى كَفِّهِ وَوَجْهِهِ).

أَخْرَجَهَا النَّسَائِيُّ فِي «الْتَّنِ الْكُبْرَى» (٣٠٤)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (٣٢٠)، وَغَيْرُهُ.

وَرِوَايَةُ: يُوسُفَ بْنَ مُوسَى: (وَجْهَكَ وَكَفِّكَ).

أَخْرَجَهَا ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٧٠)، وَغَيْرُهُ.

وَرِوَايَةُ: سَلَمُ بْنُ جُنَادَةَ: (وَمَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ، وَمَسَحَ كَفِّهِ).

أَخْرَجَهَا الطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٧ ص ٩٢).

وَرِوَايَةُ: عَلِيِّ بْنِ حَرْبٍ: (مَسَحَ الشَّمَالَ عَلَى الْيَمِينِ، وَظَاهِرُ كَفِّهِ، وَوَجْهِهِ).

أَخْرَجَهَا أَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٨٧٨).

(١) فَلَا إِمَامَ أَحْمَدَ أَعْرَفُ بِحَدِيثِ: أَبِي مُعَاوِيَةَ، لِحَدِيثِ الْأَعْمَشِ، فَهُوَ مِنْ شُيُوخِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ هَذَا الْحَدِيثُ خَاصَّةً.

مُعَاوِيَةُ، فَفَرَّ مِنْ ذَلِكَ، وَقَالَ: أَبُو مُعَاوِيَةَ عِنْدَهُ كَذَا وَكَذَا وَهَمًا<sup>(١)</sup>. يَعْنِي فِي حَدِيثِ الْأَعْمَشِ.

وَكَذَلِكَ: فَقَدْ رَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنِ الْأَعْمَشِ، وَلَمْ يَذْكُرُوا التَّقْدِيمَ، خَالَفُوا فِيهِ أَبَا مُعَاوِيَةَ.

رَوَاهُ يَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ، وَالْوَلِيدُ بْنُ الْقَاسِمِ، وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ<sup>(٢)</sup>، وَعَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ.

قُلْتُ: وَقَدْ وَهَمَ أَبُو مُعَاوِيَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: الْوَهْمُ الْأَوَّلُ: قَوْلُهُ: (إِنَّهُ مَسَحَ الْوَجْهَ بَعْدَ الْكَفِّينِ)، فَذَكَرَهُ كَمَا هُوَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٤٧).

وَكَذَلِكَ عِنْدَ أَحْمَدَ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤ ص ٢٦٤)، بِلَفْظٍ: «ثُمَّ». وَكَذَلِكَ مَرَّتِ الْأَلْفَاظُ الْأُخْرَى، وَفِيهَا: «ثُمَّ»، وَ «الْوَاوِ»<sup>(٣)</sup>. وَخَالَفَهُ: الْوَلِيدُ بْنُ الْقَاسِمِ الْهَمْدَانِيُّ، وَعَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، وَيَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ؛ فَرَوَوْهُ: عَنِ الْأَعْمَشِ، فَذَكَرُوا بِتَقْدِيمِ «الْوَجْهِ عَلَى الْكَفِّينِ».

(١) أَثَرُ صَحِيحٍ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ١ ص ٢٣٠ و ٢٣١). وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) وَحَدِيثُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٤٦)، مُخْتَصَرًا، وَلَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ كَيْفِيَّةِ التَّيَمُّمِ.

(٣) وَانْظُرْ: «فَتَحَ الْبَارِي» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ٢ ص ٨٧).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٦٨)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤ ص ٢٦٥)،  
وَفِي «الْعِلَالِ» (ج ٣ ص ٣٧٠)، وَابْنُ حَبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٠٥)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي  
«الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٨٧٦)، وَالشَّاشِي فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٤٢٤)، وَعَبْدُ الْحَقِّ  
الْإِسْبِيلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٥٣٩)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «جَامِعِ  
الْمَسَانِيدِ» (ج ٦ ص ٢٢٥) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الْأَعْمَشِ بِهِ؛ بَلْفَظٍ:  
(وَضَرَبَ بِيَدَيْهِ إِلَى الْأَرْضِ فَنَفَضَ يَدَيْهِ، فَمَسَحَ وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ).

وَفِي رِوَايَةٍ: (وَمَسَحَ وَجْهَهُ مَسْحَةً وَاحِدَةً بِضَرْبَةٍ وَاحِدَةٍ).

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» تَعْلِيلًا (٣٤٧)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤  
ص ٢٦٥)، وَفِي «الْعِلَالِ» (ج ٣ ص ٣٧٠)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٨٧٧)،  
وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٢١١ و ٢٢٦)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (٣٢٢)،  
وَابْنُ حَبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٠٤)، وَالسَّرَاجُ فِي «حَدِيثِهِ» (٢٥٧٤)، وَفِي «الْمُسْنَدِ»  
(ق/٢٠/ط)، وَ (ص ٣٥ و ٣٦)، وَالشَّاشِي فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٤٢٣)،  
وَالْقُسْطَلَانِيُّ فِي «إِرْشَادِ السَّارِي» (ج ١ ص ٦٩٣) مِنْ طَرِيقِ يَعْلَى بْنِ عُبَيْدٍ عَنِ  
الْأَعْمَشِ بِهِ؛ بَلْفَظٍ: (وَمَسَحَ وَجْهَهُ، وَكَفَّيْهِ وَاحِدَةً). وَفِي رِوَايَةٍ: (وَمَسَحَ وَجْهَهُ مَسْحَةً  
وَاحِدَةً).

وَأَخْرَجَهُ أَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٨٧٥) مِنْ طَرِيقِ الْوَلِيدِ بْنِ الْقَاسِمِ  
الْهَمْدَانِيِّ عَنِ الْأَعْمَشِ بِهِ؛ بَلْفَظٍ: (ثُمَّ ضَرَبَ بِإِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى، ثُمَّ مَسَحَ  
وَجْهَهُ، ثُمَّ مَسَحَ إِحْدَاهُمَا بِالْأُخْرَى).

قُلْتُ: وَهَذَا هُوَ الْمَحْفُوظُ فِي حَدِيثِ: «التَّيْمُ»، وَهُوَ تَقْدِيمُ: «مَسْحُ الْوَجْهِ عَلَى الْكَفَّيْنِ».

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَوَانَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١ ص ٢٥٥) عَقِبَ الْحَدِيثِ: (وَرَوَاهُ غَيْرُ: أَبِي مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، فَقَالَ: بِيَدَيْهِ إِلَى الْأَرْضِ، فَفَنَضَّ يَدَيْهِ، فَمَسَحَ وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٢١١): (أَشَارَ الْبُخَارِيُّ إِلَى رِوَايَةِ: يَعْلَى بْنِ عُبَيْدٍ، وَهُوَ أَثْبَتُهُمْ سِيَاقَةً لِلْحَدِيثِ). اهـ

وَقَدْ أَنْكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَيْضًا فِي «فَتْحِ الْبَارِيِّ» (ج ٢ ص ٨٩ و ٩٠) تَقْدِيمَ مَسْحِ الْكَفَّيْنِ عَلَى مَسْحِ الْوَجْهِ.

قُلْتُ: وَوَجْهُ إِخْرَاجِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: لِهَذَا الْحَدِيثِ، فَقَدْ ذَكَرَ قَبْلَهُ حَدِيثَ: حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، وَعَقَّبَ حَدِيثَ: أَبِي مُعَاوِيَةَ؛ بِرِوَايَةِ: يَعْلَى، لِيُسَيِّنَ خِلَافَ: أَبِي مُعَاوِيَةَ فِي تَقْدِيمِ: «مَسْحِ الْكَفَّيْنِ عَلَى الْوَجْهِ».

وَفِي رِوَايَةٍ: لِأَبِي مُعَاوِيَةَ وَافَقَ فِيهَا الْجَمَاعَةُ فِي تَقْدِيمِ: «مَسْحِ الْوَجْهِ» عَلَى «الْكَفَّيْنِ».

فَأَخْرَجَهُ السَّرَاجُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ق/ ٢٠ / ط) و(ص ٣٥ و ٣٦)، وَفِي «حَدِيثِهِ» (ج ٣ ص ٢٢٥)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٧٠) مِنْ طَرِيقِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، وَيُوسُفَ بْنِ مُوسَى، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، وَيَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ، قَالَا: ثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ

شَقِيقَ عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (كَانَ يَكْفِيكَ هَكَذَا، وَضَرَبَ بِيَدِهِ الْأَرْضَ، فَمَسَحَ وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ). وَفِي رِوَايَةٍ: (ثُمَّ تَمَسَحَ بِهِمَا وَجْهَكَ وَكَفَّيْكَ). وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَيُؤَيِّدُهُ: مَا رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبَرْزَى، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ رضي الله عنه: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَضْرِبَ بِيَدَيْكَ الْأَرْضَ، ثُمَّ تَنْفُخَ، ثُمَّ تَمَسَحَ بِهِمَا وَجْهَكَ، وَكَفَّيْكَ). وَفِي رِوَايَةٍ: (إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ هَكَذَا، وَضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ بِكَفَّيْهِ الْأَرْضَ، وَنَفَخَ فِيهِمَا، ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٣٨)، وَ (٣٣٩)، وَ (٣٤٠)، وَ (٣٤١)، وَ (٣٤٢)، وَ (٣٤٣)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٦٨)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٣٢٦)، وَالتَّسَائِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (٣٠٣)، وَ (٣٠٤)، وَفِي «السَّنَنِ الصَّغْرَى» (ج ١ ص ١٦٩ و ١٧٠)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (٥٦٩)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤ ص ٢٦٥ و ٣٢٠)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١ ص ٢٥٥ و ٢٥٦)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٣٤ و ١٣٥)، وَالبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ» (٣٠٨)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٣٠)، وَابْنُ أَبِي صُفْرَةَ فِي «الْمُخْتَصَرِ النَّصِيحِ» (ج ١ ص ٢٩٥)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٧٩ و ١٣١ و ١٣٢)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٢ ص ٥١ و ٥٥)، وَفِي «الْإِفْنَاعِ» (ج ١ ص ٦٥ و ٦٦)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي «الْمُتَّقَى» (١٢٥)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ٤٠٤)، وَالتَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ١ ص ١١٢)، وَ «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ١ ص ١٠٥)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ١٨٣)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلَّى بِالْأَثَارِ»

(ج ٣ ص ١٧٦ و ١٧٧)، وَالشَّاشِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٤٢٧ و ٤٣١)، وَالسَّرَاجُ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٢)، وَفِي «حَدِيثِهِ» (٢٥٥٢)، وَالْمَحَامِلِيُّ فِي «الْأَمَالِيِّ» (٢٤١)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٢٠١٩ و ٢١٤ و ٢١٦)، وَفِي «الْخِلَافَاتِ» (٨١٦)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ٩ ص ٣٦٤ و ٣٦٥)، وَ (ج ١٣ ص ٤٩٩ و ٥٠٠)، وَفِي «تَذَكُّرَةِ الْحُفَاطِ» (ج ٣ ص ٩٥١)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٩ ص ٢٧١)، وَابْنُ الْجَوَزِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ» (ج ١ ص ٢٣٣)، وَفِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ٦ ص ٢٢٥)، وَالْحَازِمِيُّ فِي «الاعْتِبَارِ فِي النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ» (٥١)، وَعَبْدُ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٥٤١)، وَالْقَسْطَلَانِيُّ فِي «إِرْشَادِ السَّارِي» (ج ١ ص ٦٨٠ و ٦٨٢) مِنْ طُرُقٍ عَنْ شُعْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَكَمُ بْنُ عُتْبَةَ عَنْ ذَرِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزْهَبِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِزَى بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٣٢٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (١٤٤)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤ ص ٢٦٣)، وَالدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٧٤٥)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي «الْمُسْتَقَى» (١٢٦)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١ ص ١٤٧)، وَ (ج ٧ ص ٣٠٢)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (٣٠٦)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ١ ص ١١٢)، وَفِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ١ ص ١٠٥)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٣٤)، وَالْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤ ص ٢٢٧)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ١٣٢)، وَعَبْدُ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٥٤١)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ١٨٣ و ٢٠٤)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي «السَّنَنِ» (١٣)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٢٦٠)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السَّنَنِ» (ج ١ ص ٢٩١)،

وَالشَّاشِي فِي «المُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٤٣٠)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الأَوْسَطِ» (ج ٢ ص ٥١)،  
وَابْنُ قَانِعٍ فِي «مُعْجَمِ الصَّحَابَةِ» (ج ٢ ص ٢٥٠)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «المُعْجَمِ الْأَوْسَطِ»  
(ج ١ ص ١٧٣)، وَالسَّرَاجُ فِي «المُسْنَدِ» (١٣)، وَابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ فِي  
مَسَائِلِ الْخِلَافِ» (ج ١ ص ٢٣٣)، وَفِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ٦ ص ٢٢٦)، وَابْنُ عَبْدِ  
الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٩ ص ٢٨٦)، وَالطُّوسِيُّ فِي «مُخْتَصَرِ الْأَحْكَامِ» (١٢٧)،  
وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ١٠ ص ١٣٣)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ  
الْبَيَانِ» (ج ٤ ص ١١٣)، مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، وَأَبَانَ بْنِ يَزِيدَ الْعَطَّارِ،  
كِلَيْهِمَا: عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عَزْرَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِزَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَمَّارِ بْنِ  
يَاسِرٍ رضي الله عنه (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِي التَّيْمُمِ: ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ). وَفِي  
رِوَايَةٍ: (ضَرْبَةٌ وَاحِدَةٌ لِلْوَجْهِ، وَالْكَفَّيْنِ).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَقَدْ صَحَّحَهُ الدَّارِمِيُّ فِي «المُسْنَدِ» (ج ١ ص ٢٠٨).  
وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثُ عَمَّارٍ، حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.  
وَقَالَ ابْنُ رَاهَوِيَّةٍ: (حَدِيثُ عَمَّارٍ فِي التَّيْمُمِ لِلْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ: هُوَ حَدِيثٌ  
صَحِيحٌ) <sup>(١)</sup>.

وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ هَانِيٍّ رحمته الله فِي «المَسَائِلِ» (ج ١ ص ١٢): (سُئِلَ أَحْمَدُ عَنْ  
التَّيْمُمِ؟ قَالَ: ضَرْبَةٌ وَاحِدَةٌ لِلْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ، قِيلَ لَهُ: لَيْسَ فِي قَلْبِكَ شَيْءٌ مِنْ حَدِيثِ  
عَمَّارٍ؟ قَالَ: لَا).

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ١ ص ١٨١).

وَقَالَ حَرْبُ الْكَرْمَانِيِّ رحمته: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ رحمته يَقُولُ:  
(وَالْتَيْمُّ ضَرْبَةٌ وَاحِدَةٌ لِلْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ، يَبْدَأُ بِوَجْهِهِ، ثُمَّ يَمْسَحُ كَفَّيْهِ: إِحْدَاهُمَا  
بِالْأُخْرَى. قِيلَ لَهُ: صَحَّ حَدِيثُ عَمَّارٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ ذَلِكَ؟ قَالَ:  
نَعَمْ، قَدْ صَحَّ<sup>(١)</sup>).

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَوَانَةَ رحمته فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١ ص ٣٠٣): (بَيَانُ  
صِفَةِ التَّيْمِ: وَأَنَّهُ ضَرْبَةٌ وَاحِدَةٌ بِالْكَفَّيْنِ، وَمَسْحُ الشَّمَالِ عَلَى الْيَمِينِ، وَالذَّلِيلُ عَلَى  
أَنَّهُ يَمْسَحُ الْكَفَّ الْيُسْرَى بِظَهْرِ كَفِّ الْيُمْنَى). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٩ ص ٢٨٧): (أَكْثَرُ الْأَثَارِ  
الْمَرْفُوعَةِ عَنْ عَمَّارٍ رضي الله عنه فِي هَذَا الْحَدِيثِ، إِنَّمَا فِيهَا ضَرْبَةٌ وَاحِدَةٌ لِلْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ). اهـ  
وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رحمته كَمَا فِي «الْمَسَائِلِ» لِابْنِهِ صَالِحٍ (٥٤٠): (ضَرْبَةٌ  
لِلْوَجْهِ، وَالْكَفَّيْنِ عَلَى حَدِيثِ عَمَّارٍ).

وَقَالَ الْحَافِظُ التِّرْمِذِيُّ رحمته فِي «السُّنَنِ» (ج ١ ص ١٨٠): (وَهُوَ قَوْلٌ غَيْرُ وَاحِدٍ  
مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:  
مِنْهُمْ: عَلِيٌّ، وَعَمَّارٌ، وَابْنُ عَبَّاسٍ.  
وَعَبْرٌ وَاحِدٌ مِنَ التَّابِعِينَ:

(١) نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ رَجَبٍ رحمته فِي «فَتْحِ الْبَارِيِّ» (ج ٢ ص ٦١).

مِنْهُمْ: الشَّعْبِيُّ، وَعَطَاءٌ، وَمَكْحُولٌ، قَالُوا: التَّيْمُّ ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ وَالْكَفَيْنِ، وَبِهِ يَقُولُ: أَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ<sup>(١)</sup> اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ السَّنْدِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «حَاشِيَتِهِ عَلَى مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ» (ج ٤ ص ٣٢٨): «قَوْلُهُ ﷺ: «ضَرْبَةٌ لِلْكَفَيْنِ وَالْوَجْهِ»؛ ظَاهِرُهُ: اتِّحَادُ الضَّرْبَةِ لِلْعُضْوَيْنِ، وَهُوَ مُشْكِلٌ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِلُزُومِ التَّعَدُّدِ. اهـ

وَرَوَى أَبُو الْجُهَيْمِ<sup>(٢)</sup> بَنُ الْحَارِثِ بْنِ الصَّمَّةِ الْأَنْصَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (أَقْبَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ نَحْوِ بَيْتِ جَمَلٍ فَلَقِيَهُ رَجُلٌ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ، حَتَّى أَقْبَلَ عَلَى الْجِدَارِ، فَمَسَحَ بِوَجْهِهِ، وَيَدَيْهِ، ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٣٧)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» مُعَلَّقًا<sup>(٣)</sup> (٣٦٩)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٣٢٩)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ١٩٤)، وَفِي «السَّنَنِ الصَّغْرَى» (ج ١ ص ١٦٥)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤

(١) وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ؛ بِلَفْظٍ: (التَّيْمُّ ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ، وَضَرْبَةٌ لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمُرْفَقَيْنِ)، وَهُوَ مَعْلُومٌ، لَا يَصِحُّ.

وَانْظُرْ: «إِرْوَاءُ الْغَلِيلِ» لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ (ج ١ ص ١٨٥).

(٢) وَاَنْظُرْ: «الْكُنَى» لِلْبُخَارِيِّ (ج ٨ ص ٢٠)، وَ«الْإِكْمَالِ» لِابْنِ مَآكُولٍ (ج ٧ ص ٢٨)، وَ«تَكْمِلَةُ الْإِكْمَالِ» لِابْنِ نُقْطَةَ (ج ٣ ص ٦٢١)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٢ ص ٦١)، وَ«الْأَسَامِيُّ وَالْكُنَى» لِأَبِي أَحْمَدَ الْحَاكِمِ (ج ٣ ص ١٩١).

(٣) وَاَنْظُرْ: «تَقْيِيدُ الْمُتَهَمَلِ» لِلْعَسَائِنِيِّ (ص ٥٤٦)، وَ«الْمُعْلَمَ» لِلْمَازَرِيِّ (ج ١ ص ٢٥٧)، وَ«الْمُنْهَاجَ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٤ ص ١٦٣)، وَ«مُخْتَصَرُ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» لِلْمُنْذَرِيِّ (ج ١ ص ٢٠٤)، وَ«التَّقْيِيدُ وَالْإِبْصَاحُ» لِلْعِرَاقِيِّ (ص ٣٦).

ص ١٦٩)، و(ج ٥ ص ٤٥٦)، وابنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٧٤)، وَعَبْدُ الْحَقِّ  
 الْإِسْبِيلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٥٣٧)، وابنُ قَانِعٍ فِي «مُعْجَمِ  
 الصَّحَابَةِ» (ج ٢ ص ١٨٧)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «مَصَابِيحِ السُّنَّةِ» (ج ١ ص ٢٣٩)،  
 وَالْقُسْطَلَانِيُّ فِي «إِرْشَادِ السَّارِي» (ج ١ ص ٦٧٥)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»  
 (ج ١ ص ٢٥٧)، وابنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «الْأَحَادِ وَالْمَثَانِي» (ج ٢ ص ٧٣)، و(ج ٤  
 ص ١٩٣)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ٤٠٥)، وَفِي «مَعْرِفَةِ  
 الصَّحَابَةِ» (ج ٥ ص ٢٨٥٠)، وَالذُّوْلَابِيُّ فِي «الْكُنَى وَالْأَسْمَاءِ» (ج ١ ص ٦٥)، وَأَبُو  
 أَحْمَدَ الْحَاكِمُ فِي «الْأَسَامِيِّ وَالْكُنَى» (ج ٣ ص ١٩٣)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي  
 الْأَثَارِ» (ج ١ ص ٨٥ و ٨٦)، وابنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الاسْتِيعَابِ فِي مَعْرِفَةِ الْأَصْحَابِ»  
 (ج ١١ ص ١٨٠)، وابنُ حَبَّانٍ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ٨٥)، وَدَعْلَجُ السَّجَزِيِّ فِي  
 «مُسْنَدِ الْمُقْلِينَ» (ج ١ ص ١٦٣ و ١٦٤)، وابنُ أَبِي صُفْرَةَ فِي «الْمُخْتَصَرِ النَّصِيحِ»  
 (ج ١ ص ٢٩٤)، وابنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلِّيِّ بِالْأَثَارِ» (ج ٣ ص ١٧٧)، وَالْعَطَّارُ فِي «غُرَرِ  
 الْفَوَائِدِ» (ص ١١٤)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٢٠٥)، وَفِي  
 «الْخِلَافِيَّاتِ» (ج ٢ ص ٥١٠)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ١ ص ٢٨٣ و ٢٨٤)، وابنُ  
 الْجَارُودِ فِي «الْمُنْتَقَى» (١٢٧)، وَالذَّارِقُطْنِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ١ ص ١٧٦ و ١٧٧)،  
 وابنُ الْجَوَازِيِّ فِي (التَّحْقِيقِ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ» (ج ١ ص ٢٣٦)، وابنُ الْأَثِيرِ فِي  
 «أُسْدِ الْغَابَةِ» (ج ٦ ص ٦٤) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزٍ الْأَعْرَجِ قَالَ: سَمِعْتُ  
 عُمَيْرًا مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ تُدَلُّ عَلَى أَنَّ تَقْدِيمَ: «مَسْحَ الْكَفَّيْنِ» عَلَى «مَسْحِ الْوَجْهِ» غَيْرُ مَحْفُوظٍ فِي الْحَدِيثِ.

وكَذَلِكَ يُعَلُّ حَدِيثَ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾ [النِّسَاءُ: ٤٣].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾؛ [الْمَائِدَةُ: ٦].

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٩ ص ٢٨٧): (وَكُلُّ مَا يُرَوَى فِي هَذَا الْبَابِ عَنْ عَمَّارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَمُضْطَرَبٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: (رِوَايَةُ: أَبِي مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ فِي تَقْدِيمِ: «مَسْحِ الْكَفَّيْنِ عَلَى الْوَجْهِ» غَلَطٌ<sup>(١)</sup>).

الْوَهْمُ الثَّانِي: قَوْلُهُ: (إِنَّ أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هُوَ الْقَائِلُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِنَّمَا كَرِهْتُمْ هَذَا لِهَذَا؟»، قَالَ: نَعَمْ).

وَقَدْ جَاءَ مُصَرِّحًا فِي رِوَايَةِ: أَبِي دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٣٢١)، وَأَحْمَدَ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤ ص ٢٦٤)، وَالذَّارِقُطْنِي فِي «السُّنَنِ» (ج ١ ص ١٧٩)، وَلَفْظُهُ: (فَقَالَ لَهُ أَبُو مُوسَى: وَإِنَّمَا كَرِهْتُمْ هَذَا لِهَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ). وَلَمْ يَذْكُرْ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٦٨) هَذِهِ الْعِبَارَةَ.

(١) نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٢ ص ٩١)، رِوَايَةُ: ابْنِ عَبْدَةَ.

وخالقه: يعلى بن عبيد، والوليد بن القاسم الهمداني، وحفص بن غياث، وعبد الواحد بن زياد؛ فقالوا: «إن السائل هو الأعمش، والمسئول: هو أبو وائل شقيق بن سلمة».

ولفظهم: (قال الأعمش: فقلت لشقيق: فما كرهه إلا لهذا).  
وفي رواية: (قال الأعمش: فقلت لشقيق: أما كان لعبد الله: غير ذلك؟ قال: لا).

أي: أن حجة ابن مسعود رضي الله عنه في عدم التيمم لمن لم يجد الماء خشية أن يترخص الناس إذا برد عليهم الماء يبادرون إلى التيمم.  
وهذا الحديث:

أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٤٦)، وأحمد في «المُسند» (ج ٤ ص ٢٦٥)، وأبو عوانة في «المُسند الصحيح» (٨٧٥)، وابن حبان في «صحيحه» (١٣٠٤)، و(١٣٠٧)، وابن عبد البر في «المُتهيد» (ج ١٩ ص ٢٧٢)، والطحاوي في «أحكام القرآن» (ج ١ ص ٩٩)، والقسطلاني في «إرشاد الساري» (ج ١ ص ٦٩١)، وابن أبي صفرة في «المختصر النصيح» (ج ١ ص ٢٩٦).

قال الحافظ ابن رجب رحمته الله في «فتح الباري» (ج ٢ ص ٨٩ و ٩٠): (وفي حديث: أبي معاوية الذي خرجه البخاري، هاهنا: شيان أنكرنا على أبي معاوية: أحدهما: ذكره «مسح الوجه» بعد: «مسح الكفين»؛ فإنه قال: (ثم مسح وجهه)).

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ عَلَى أَبِي مُعَاوِيَةَ، وَلَيْسَتْ هِيَ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ...  
فَاخْتَلَفَ عَلَى أَبِي مُعَاوِيَةَ فِي ذِكْرِ: «مَسْحِ الْوَجْهِ»، وَعَطْفُهُ: هَلْ هُوَ «بِالْوَاوِ»، أَوْ بِلَفْظِ:  
«ثُمَّ».

الثاني: أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّ أَبَا مُوسَى هُوَ الْقَائِلُ: لِابْنِ مَسْعُودٍ: (إِنَّمَا كَرِهْتُمْ هَذَا لِهَذَا،  
فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: نَعَمْ). وَقَدْ صَرَّحَ بِهِذَا فِي رِوَايَةٍ: أَبِي دَاوُدَ عَنِ الْأَنْبَارِيِّ.

وَإِنَّمَا رَوَى أَصْحَابُ الْأَعْمَشِ، مِنْهُمْ: حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، وَيَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ، وَعَبْدُ  
الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ: أَنَّ السَّائِلَ هُوَ الْأَعْمَشُ، وَالْمَسْئُولُ: هُوَ شَقِيقُ أَبِي وَائِلٍ. اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِيِّ» (ج ١ ص ٤٥٦): (قُلْتُ: وَإِنَّمَا  
كَرِهْتُمْ هَذَا لِهَذَا، قَائِلُ ذَلِكَ هُوَ: شَقِيقٌ، قَالَهُ: الْكِرْمَانِيُّ، وَلَيْسَ كَمَا قَالَ، بَلْ هُوَ  
الْأَعْمَشُ، وَالْمَقُولُ لَهُ: شَقِيقٌ، كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي رِوَايَةٍ: حَفْصِ النَّبِيِّ قَبْلَ هَذِهِ). اهـ

الْوَهُمُ الثَّالِثُ: ذَكَرَ احْتِجَاجَ: أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ لِلآيَةِ أَوَّلًا، ثُمَّ احْتَجَّ  
بِحَدِيثِ: عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ؛ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

وَفِي رِوَايَةٍ: يَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ، وَالْوَلِيدُ بْنُ الْقَاسِمِ، وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، وَعَبْدُ  
الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ: (أَنَّ الْاِحْتِجَاجَ بِحَدِيثِ: عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَوَّلًا، ثُمَّ إِنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ  
رَحِمَهُمُ اللَّهُ لَمَّا قَالَ لَهُ: أَلَمْ تَرَ عُمَرَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ لَمْ يَقْنَعْ بِذَلِكَ؟، فَقَالَ لَهُ أَبُو مُوسَى رَحِمَهُمُ اللَّهُ: فَدَعْنَا مِنْ قَوْلِ  
عَمَّارٍ، فَكَيْفَ نَصْنَعُ بِهِذِهِ الْآيَةِ؟، فَاحْتَجَّ أَبُو مُوسَى رَحِمَهُمُ اللَّهُ بِالْآيَةِ).

وَهَذَا الْحَدِيثُ: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٤٦)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ»

(ج ٤ ص ٢٦٥)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٠٤)، وَ (١٣٠٥)، وَ (١٣٠٧)، وَأَبُو

عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٨٧٥).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبَرٍ رحمته الله فِي «فَتْحِ الْبَارِيِّ» (ج ١ ص ٤٥٦): (ظَاهِرُهُ أَنَّ ذِكْرَ أَبِي مُوسَى لِقِصَّةِ: عَمَّارٍ مُتَأَخِّرٍ عَنِ اخْتِجَاجِهِ بِالْآيَةِ، وَفِي رِوَايَةٍ: حَفْصِ الْمَاضِيَةِ اخْتِجَاجُهُ بِالْآيَةِ مُتَأَخِّرٌ عَنِ اخْتِجَاجِهِ بِحَدِيثِ: عَمَّارٍ. وَرِوَايَةٌ: حَفْصِ أَرْجَحُ، لِأَنَّ فِيهَا زِيَادَةً تَدُلُّ عَلَى ضَبْطِ ذَلِكَ وَهِيَ قَوْلُهُ: فَدَعْنَا مِنْ قَوْلِ عَمَّارٍ، كَيْفَ تَصْنَعُ بِهِذِهِ الْآيَةِ؟). اهـ.

الْخُلَاصَةُ:

وَهُم أَبُو مُعَاوِيَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ:

الْأَوَّلُ: تَقْدِيمُهُ، لِـ «مَسْحِ الْكَفَيْنِ» عَلَى «مَسْحِ الْوَجْهِ» فِي التَّيَمُّمِ.

الثَّانِي: أَنَّ أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ رحمته الله: هُوَ الْقَائِلُ: لِابْنِ مَسْعُودٍ رحمته الله: (إِنَّمَا كَرِهْتُم هَذَا لِهَذَا).

وَالصَّحِيحُ: أَنَّ الْأَعْمَشَ هُوَ الْقَائِلُ ذَلِكَ؛ لِشَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ.

الثَّالِثُ: أَنَّ أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ رحمته الله حَاجَّ: ابْنَ مَسْعُودٍ رحمته الله بِالْآيَةِ أَوَّلًا، ثُمَّ بِحَدِيثِ عَمَّارٍ رحمته الله.

وَالصَّحِيحُ: عَكْسُ ذَلِكَ؛ أَيُّ: أَنَّ الْاِخْتِجَاجَ بِحَدِيثِ: عَمَّارٍ أَوَّلًا، ثُمَّ اخْتِجَ أَبُو مُوسَى بِالْآيَةِ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى ضَعْفِ حَدِيثِ: «فَإِنِّي لَا أَقْبَلُ هَدِيَّةَ مُشْرِكٍ»

عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه قَالَ: (جَاءَ مُلَاعِبُ الْأَسِنَّةِ، إِلَى النَّبِيِّ ﷺ:  
بِهَدِيَّةٍ، فَعَرَضَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ الْإِسْلَامَ، فَأَبَى أَنْ يُسْلِمَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: فَإِنِّي لَا أَقْبَلُ هَدِيَّةَ  
مُشْرِكٍ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

\* هَذَا الْحَدِيثُ: مَدَارُهُ عَلَى الزُّهْرِيِّ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ، عَلَى أَوْجِهِ:

فَرَوَاهُ: أَحْمَدُ بْنُ بَكْرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ،  
عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: (جَاءَ مُلَاعِبُ الْأَسِنَّةِ، إِلَى النَّبِيِّ ﷺ:  
بِهَدِيَّةٍ، فَعَرَضَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ الْإِسْلَامَ، فَأَبَى أَنْ يُسْلِمَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: فَإِنِّي لَا أَقْبَلُ  
هَدِيَّةَ مُشْرِكٍ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي ثَابِتٍ فِي «حَدِيثِهِ عَنْ شَيْوَحِهِ» (ص ١٨٠)، وَابْنُ سَاهِينَ فِي  
«النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ» (ص ٤٧٠)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٢٦ ص ٩٩)،  
وَابْنُ الْعَدِيمِ فِي «بُغْيَةِ الطَّلَبِ فِي تَارِيخِ حَلَبَ» (ج ٤ ص ١٥٨٢).  
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، وَلَهُ أَرْبَعُ عِلَلٍ:

الأولى: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيُّ، لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ شَيْئًا.<sup>(١)</sup>  
 الثانية: أَحْمَدُ بْنُ بَكْرِ الْبَالِسِيِّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، يُغْرِبُ، وَيُخْطِئُ.  
 قَالَ عَنْهُ ابْنُ حِبَّانَ: «يُخْطِئُ»، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: «رَوَى الْمَنَاكِيرَ عَنِ الثَّقَاتِ»،  
 وَقَالَ الْأَزْدِيُّ: «يَضَعُ الْحَدِيثَ»، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: «غَيْرُهُ: أَثَبَّتْ مِنْهُ».<sup>(٢)</sup>  
 الثالثة: مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، لَمْ أَجِدْ لَهُ تَرْجَمَةً.  
 وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١٩ ص ٧٠)، وَابْنُ شَاهِينَ فِي  
 «النَّاسِخِ وَالْمُسْخُوحِ» (٦٧١) مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ بَكْرِ الْبَالِسِيِّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ  
 مُصْعَبٍ الْقُرْقَسَانِيُّ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهِ بَسْنَدُهُ، وَلَفْظُهُ: سَوَاءً.  
 فَمَرَّةً: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، وَمَرَّةً: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُصْعَبٍ، وَهَذِهِ التَّخَالِيفُ،  
 مِنْ أَحْمَدَ بْنِ بَكْرِ الْبَالِسِيِّ، فَإِنَّهُ: يُغْرِبُ، وَيَهْمُ فِي الْحَدِيثِ.<sup>(٣)</sup>  
 قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٨ ص ٥١): (أَحْمَدُ بْنُ بَكْرِ الْبَالِسِيِّ: كَانَ  
 يُخْطِئُ).

(١) انْظُرْ: «التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ٥ ص ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥)، وَ«السَّيَعُ» لِلدَّارَقُطْنِيِّ (ص ٣٨١)،  
 وَ«التَّنْبِيهِ عَلَى الْأَوْهَامِ» لِلْغَسَّانِيِّ (ج ٢ ص ٦٣٢ و ٦٣٣)، وَ«عُمْدَةُ الْقَارِي» لِلْعَيْنِيِّ (ج ١٢ ص ٣٠)، وَ«هَدْيِ  
 السَّارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٩٥٩)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ج ٧ ص ٧٣١).  
 (٢) انْظُرْ: «الْكَامِلُ فِي الضُّعَفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ١ ص ١٨٨)، وَ«الثَّقَاتُ» لِابْنِ حِبَّانَ (ج ٨ ص ٥١)، وَ«مِيزَانُ  
 الْإِعْتِدَالِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ١ ص ٢١٩)، وَ«لِسَانُ الْمِيزَانِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١ ص ٤١١)، وَ«تَرْتِيبُ ثَقَاتِ ابْنِ حِبَّانَ»  
 لِلْهَيْثَمِيِّ (ج ٣ ص ٢٣)، وَ«الثَّقَاتُ» لِابْنِ قُطْلُوبُغَا (ج ١ ص ٢٨٨).  
 (٣) انْظُرْ: «الْكَامِلُ فِي الضُّعَفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ١ ص ١٨٨)، وَ«الثَّقَاتُ» لِابْنِ قُطْلُوبُغَا (ج ١ ص ٢٨٨).

\* وَمُحَمَّدُ بْنُ مُصْعَبٍ الْفَرَقَسَانِيُّ، تَكَلَّمُوا فِي رِوَايَتِهِ: عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ.

الرَّابِعَةُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرِو الْأَوْزَاعِيِّ، رِوَايَتُهُ: عَنِ الزُّهْرِيِّ، يَهُمُّ فِيهَا: أَحْيَانًا، وَهَذِهِ مِنْهَا، لِأَنَّهُ لَا يَسْلَمُ أَحَدٌ مِنَ الْحَفَاطُ مِنْ: الْوَهْمِ، وَالْخَطَأِ، قَالَ الْإِمَامُ الْجَوْزْجَانِيُّ: «وَأَمَّا الْأَوْزَاعِيُّ: فَرَبَّمَا يَهُمُّ عَنِ الزُّهْرِيِّ»<sup>(١)</sup>.

\* فَالْأَوْزَاعِيُّ: حَافِظٌ، ثِقَّةٌ، وَلَيْسَ هُوَ فِي الزُّهْرِيِّ، كَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَعُقَيْلِ بْنِ خَالِدٍ، وَمَعْمَرِ بْنِ رَاشِدٍ الْأَزْدِيِّ، وَغَيْرِهِمْ: لَكِنَّ ذَلِكَ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ، مِنْ جُمْلَةِ الثِّقَاتِ الْأَثْبَاتِ مِنْ أَصْحَابِ الزُّهْرِيِّ<sup>(٢)</sup>، فَافْهَمْ لِهَذَا.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ مَعِينٍ: (الْأَوْزَاعِيُّ فِي الزُّهْرِيِّ، لَيْسَ بِذَلِكَ، أَخَذَ كِتَابَ الزُّهْرِيِّ، مِنَ الزُّبَيْدِيِّ)<sup>(٣)</sup>.

وَقَالَ الْإِمَامُ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ فِي «الْمُسْنَدِ» (ص ٦١): (الْأَوْزَاعِيُّ: اسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو، وَكُنْيَتُهُ: أَبُو عَمْرِو، وَهُوَ ثِقَّةٌ، ثَبَّتْ؛ إِلَّا أَنَّ رِوَايَتَهُ: عَنِ الزُّهْرِيِّ خَاصَّةٌ؛ فَإِنْ فِيهَا شَيْئًا).

(١) انظر: «شرح العلل الصغير» لابن رجب (ج ٢ ص ٤٨٢)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (ج ٧ ص ٧٨٢ و ٧٨٤).

(٢) انظر: «شروط الأئمة الخمسة» للحازمي (ص ٤٩)، و«شرح العلل الصغير» لابن رجب (ج ١ ص ٣٩٩)، و«تحفة الأشراف» للبزي (ج ٥ ص ٣٨٠)، و(ج ١٠ ص ٣٠)، و(ج ١٢ ص ٥٤).

(٣) أنظر صحيح.

أَخْرَجَهُ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ فِي «الْمُسْنَدِ» (ص ٦٢)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٣ ص ١٨١). وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ: (حَدِيثٌ، ضَعِيفٌ، وَرَأْيٌ ضَعِيفٌ).<sup>(١)</sup>  
 \* يُرِيدُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، بِذَلِكَ، بَعْضَ مَا يَحْتَجُّ بِهِ، فَإِنَّهُ يُخْطِئُ أَحْيَانًا، لَا أَنَّهُ  
 ضَعِيفٌ فِي الرِّوَايَةِ، مُطْلَقًا.

وَقَالَ الْإِمَامُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ: (إِنَّمَا أَخَذَ الْأَوْزَاعِيُّ: كِتَابَ الزُّهْرِيِّ).<sup>(٢)</sup>  
 وَعَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الدَّمَشْقِيِّ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ: (دَفَعَ لِي: يَحْيَى بْنُ أَبِي  
 كَثِيرٍ، صَحِيفَةً، فَقَالَ: ارْوَاهَا عَنِّي، وَدَفَعَ إِلَيَّ الزُّهْرِيُّ: صَحِيفَةً، فَقَالَ: ارْوَاهَا عَنِّي).<sup>(٣)</sup>  
 وَقَالَ الدُّورِيُّ فِي «التَّارِيخِ» (ج ٢ ص ٣٥٣)؛ عَنِ ابْنِ مَعِينٍ: (يُقَالُ إِنَّهُ أَخَذَ  
 الْكِتَابَ، مِنَ الزُّبَيْدِيِّ: كِتَابَ الزُّهْرِيِّ، وَسَمِعَهُ: مِنَ الزُّهْرِيِّ).

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ مَهْدِيٍّ: (الْأَوْزَاعِيُّ إِمَامٌ فِي السُّنَّةِ، وَلَيْسَ بِإِمَامٍ فِي الْحَدِيثِ).<sup>(٤)</sup>

(١) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٣٥ ص ١٨٤).  
 وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ٧ ص ٧٨٤)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ٧ ص ١١٣).  
 (٢) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٣٥ ص ١٨٣).  
 وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٣) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٣٥ ص ١٨٧).  
 وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ٧ ص ٧٨٢)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ٧ ص ١١٤).

\* يُريدُ الإمامُ ابنُ مَهْدِيٍّ، بِذَلِكَ، بَعْضَ حِفْظِهِ فِي الْحَدِيثِ، فَإِنَّهُ يَهْمُ، وَيُخْطِئُ.

وَقَالَ الْإِمَامُ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: (الْأَوْزَاعِيُّ: مُقَارِبُ الْحَدِيثِ).<sup>(١)</sup>

وَقَالَ الْأَجَرِيُّ فِي «السُّؤَالَاتِ» (ص ٢٤١): (قَالَ أَبُو دَاوُدَ: لَمَّا احْتَرَفَتْ كُتُبُ

الْأَوْزَاعِيِّ، قِيلَ لَهُ: إِنَّ نُسَخَتَهَا، عِنْدَ ابْنِ فُلَانٍ، قَالَ: نُحَدِّثُ مِنْهَا مَا حَفِظْنَا).

\* وَهَذَا يَدُلُّ أَنَّ الْإِمَامَ الْأَوْزَاعِيَّ، كَانَ يُحَدِّثُ مِنْ حِفْظِهِ، فَيُخْطِئُ.<sup>(٢)</sup>

وَالْحَدِيثُ ضَعْفُهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْإِصَابَةِ» (ج ٢ ص ٢٤٩)، وَالْعَيْنِيُّ فِي «عُمْدَةِ

الْقَارِي» (ج ١١ ص ٧٢ و ٧٣).

وَقَدْ أَشَارَ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ إِلَى ضَعْفِ الْحَدِيثِ فِي رَدِّ هَدِيَّةِ الْمُشْرِكِ، بِذِكْرِهِ

لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، الَّتِي تَرُدُّ هَذَا الْحَدِيثَ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَدْ قَبَلَ هَدَايَا

الْمُشْرِكِينَ، فَهِيَ تُعَلِّحُ حَدِيثَ: الْبَابِ فِي رَدِّ هَدِيَّةِ الْمُشْرِكِ.<sup>(٣)</sup>

(٤) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٣٥ ص ١٨٣).

وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٣٥ ص ١٨٣).

وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) وَانْظُرْ: «الْمَسَائِلُ» لِأَبِي دَاوُدَ (ص ٣٠٧)، وَ«الْمُسْنَدُ الصَّحِيحُ» لِأَبِي عَوَانَةَ (ج ١ ص ٣٣١).

(٣) وَانْظُرْ: «تَغْلِيْقُ التَّغْلِيْقِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ٣٦٤)، وَ«عُمْدَةُ الْقَارِي» لِلْعَيْنِيِّ (ج ١١ ص ٧٢ و ٧٣)،

وَ«أَعْلَامُ الْحَدِيثِ» لِلْخَطَّابِيِّ (ج ٢ ص ١٢٨٤ و ١٢٨٥)، وَ«زَادَ الْمَعَادِ فِي هَدْيِ خَيْرِ الْعِبَادِ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ٥

ص ١١٣).

فَقَالَ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٩٢٢): (بَابُ: قَبُولِ الْهَدِيَّةِ مِنَ

الْمُشْرِكِينَ:

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «هَاجَرَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِسَارَةٍ، فَدَخَلَ قَرْيَةً

فِيهَا مَلِكٌ أَوْ جَبَّارٌ، فَقَالَ: أَعْطُوهَا آجَرَ».

وَأُهْدِيَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ: «شَاةٌ فِيهَا سُمْ».

وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ: «أُهْدِيَ مَلِكٌ أَيْلَةَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: بَغْلَةٌ بَيْضَاءُ، وَكَسَاهُ بُرْدًا، وَكَتَبَ لَهُ

بِخْرِهِمْ».

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ قَتَادَةَ،

حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، قَالَ: أُهْدِيَ لِلنَّبِيِّ ﷺ جُبَّةٌ سُنْدُسٍ، وَكَانَ يَنْهَى عَنِ الْحَرِيرِ، فَعَجِبَ

النَّاسُ مِنْهَا، فَقَالَ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَمَنَادِيلُ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ فِي الْجَنَّةِ

أَحْسَنُ مِنْ هَذَا».

وَقَالَ سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: «إِنَّ أَكْيَدَ دُومَةٍ أُهْدِيَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ».

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ

هَشَامِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ يَهُودِيَّةً أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ بِشَاةٍ مَسْمُومَةٍ، فَأَكَلَ

مِنْهَا، فَجِيءَ بِهَا فَقِيلَ: أَلَا نَقْتُلُهَا، قَالَ ﷺ: «لَا»، فَمَا زِلْتُ أَعْرِفُهَا فِي لَهَوَاتِ رَسُولِ اللَّهِ

ﷺ.

حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي عُمَانَ، عَنْ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثَلَاثِينَ وَمِائَةً، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ:

«هَلْ مَعَ أَحَدٍ مِنْكُمْ طَعَامٌ؟»، فَإِذَا مَعَ رَجُلٍ صَاعٌ مِنْ طَعَامٍ أَوْ نَحْوُهُ، فَعَجِنَ، ثُمَّ جَاءَ

رَجُلٌ مُشْرِكٌ، مُشْعَانٌ طَوِيلٌ، بَغْنَمٌ يَسُوقُهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «بَيْعًا أَمْ عَطِيَّةً، أَوْ قَالَ: أَمْ هِبَةً؟»، قَالَ: لَا بَلْ بَيْعٌ، فَاشْتَرَى مِنْهُ شَاةً، فَصُنِعَتْ، وَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِسَوَادِ الْبُطْنِ أَنْ يُشَوَّى، وَائِمْ اللَّهُ، مَا فِي الثَّلَاثِينَ وَالْمِائَةِ إِلَّا قَدْ حَزَّ النَّبِيُّ ﷺ لَهُ حُزَّةٌ مِنْ سَوَادِ بَطْنِهَا، إِنْ كَانَ شَاهِدًا أَعْطَاهَا إِيَّاهُ، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا خَبَأَ لَهُ، فَجَعَلَ مِنْهَا قَصْعَتَيْنِ، فَأَكَلُوا أَجْمَعُونَ وَشَبَعْنَا، فَفَضَلَتِ الْقَصْعَتَانِ، فَحَمَلْنَاهُ عَلَى الْبَعِيرِ، أَوْ كَمَا قَالَ. اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ «أَعْلَامُ الْحَدِيثِ» (ج ٢ ص ١٢٨٥): (وَفِيهِ مِنَ الْفَقْهِ: جَوَازُ قَبُولِ هَدِيَّةِ الْكُفَّارِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «زَادَ الْمَعَادِ» (ج ٥ ص ١١٣): (وَكَانَتْ الْمُلُوكُ: تُهْدِي إِلَيْهِ، فَيَقْبَلُ هَدَايَاهُمْ، وَيَقْسِمُهَا بَيْنَ أَصْحَابِهِ، وَيَأْخُذُ مِنْهَا لِنَفْسِهِ مَا يَخْتَارُهُ). اهـ  
\* وَرَوَاهُ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَضْرَمِيُّ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ بَكْرٍ الْبَالِسِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ مُصْعَبٍ، ثنا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: (جَاءَ مُلَاعِبُ الْأَسْتَةِ، إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِهَدِيَّةٍ، وَعَرَضَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ الْإِسْلَامَ، فَأَبَى أَنْ يُسْلِمَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: فَإِنِّي لَا أَقْبَلُ هَدِيَّةَ مُشْرِكٍ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١٩ ص ٧٠).  
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، كَسَابِقُهُ، لَا يَصِحُّ.

وَأَوْرَدَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (ج ٨ ص ٢٩٦)، ثُمَّ قَالَ: «رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ»، وَفِيهِ أَحْمَدُ بْنُ بَكْرٍ الْبَالِسِيُّ، وَثَقَّةٌ: ابْنُ حَبَّانَ، وَقَالَ: يُخْطِئُ، وَضَعَفَهُ: ابْنُ عَدِيٍّ، وَبَقِيَّةٌ: رِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ».

قُلْتُ: وَأَحْمَدُ الْبَالِسِيُّ هَذَا، ضَعَّفَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَاتَّهَمَهُ: الْأَزْدِيُّ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ.<sup>(١)</sup>

\* وَالْأَوْزَاعِيُّ: يَهُمُّ فِي الزُّهْرِيِّ<sup>(٢)</sup>، وَجَعَلَهُ: مِنْ مُسْنَدِ: كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ

الْأَنْصَارِيِّ.

\* وَأَحْمَدُ بْنُ بَكْرٍ الْبَالِسِيُّ، خَلَطَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، فَمَرَّةً: يَرْوِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

الْحَسَنِ، وَمَرَّةً: يَرْوِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُصْعَبٍ.

فَهُوَ: حَدِيثٌ مُضْطَرَبٌ.

وَقَدْ أَشَارَ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ، إِلَى ضَعْفِ الْحَدِيثِ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٥

ص ٣٣٠)؛ بِقَوْلِهِ: بَابُ: قَبُولِ الْهَدِيَّةِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٥ ص ٣٣٠): (قَوْلُهُ: «بَابُ: قَبُولِ

الْهَدِيَّةِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ»؛ أَيُّ: جَوَازِ ذَلِكَ، وَكَأَنَّهُ أَشَارَ إِلَى ضَعْفِ الْحَدِيثِ: الْوَارِدِ فِي

رَدِّ هَدِيَّةِ الْمُشْرِكِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَيْنِيُّ فِي «عُمْدَةِ الْقَارِي» (ج ١١ ص ٧٢): (بَابُ: قَبُولِ الْهَدِيَّةِ

مِنَ الْمُشْرِكِينَ؛ أَيُّ: هَذَا بَابٌ فِي بَيَانِ جَوَازِ قَبُولِ الْهَدِيَّةِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، وَكَأَنَّهُ: أَشَارَ

بِهَذَا إِلَى ضَعْفِ الْحَدِيثِ، الْوَارِدِ فِي رَدِّ هَدِيَّةِ الْمُشْرِكِ). اهـ

(١) انْظُرْ: «مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ١ ص ٢١٩)، وَ«لِسَانَ الْمِيزَانِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١ ص ٤١١).

(٢) انْظُرْ: «تَارِيخَ دِمَشَقَ» لِابْنِ عَسَاكِرَ (ج ٣ ص ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤)، وَ«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ

حَجَرٍ (ج ٧ ص ٧٨٤).

\* وَرَوَاهُ: مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ الْأَزْدِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَاخْتَلَفَ عَلَى مَعْمَرٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

فَرَوَاهُ: أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو الْخَلَّالُ الْمَكِّيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْعَدَنِيُّ، أَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: (جَاءَ مُلَاعِبُ الْأَسِنَّةِ إِلَى النَّبِيِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِهَدِيَّةٍ، فَعَرَضَ عَلَيْهِ الْإِسْلَامَ، فَأَبَى أَنْ يُسَلِّمَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: فَإِنِّي لَا أَقْبَلُ هَدِيَّةَ مُشْرِكٍ). وَفِيهِ قِصَّةٌ.

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١٩ ص ٧١).

\* وَأَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو الْخَلَّالُ، لَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى تَرْجَمَةٍ.

\* وَرَوَاهُ: يُونُسُ بْنُ عَدِيٍّ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ مَالِكٍ، الَّذِي يُقَالُ لَهُ: مُلَاعِبُ الْأَسِنَّةِ قَالَ: (قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِهَدِيَّةٍ، فَقَالَ: إِنَّا لَا نَقْبَلُ هَدِيَّةَ لِمُشْرِكٍ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٣٩٣)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٢

ص ١٢)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٢٦ ص ٩٨).

هَكَذَا: مُرْسَلًا، فَصَارَ مِنْ مُسْنَدِ عَامِرِ بْنِ مَالِكٍ، مُخْتَصَرًا.

قُلْتُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، أَرْسَلَهُ: عَنْ عَامِرِ بْنِ مَالِكٍ.

\* وَرَوَاهُ: أَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورٍ، ثنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ

كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ عَامِرَ بْنَ مَالِكٍ قَدِمَ، فَذَكَرَهُ.

أَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٣٩٣).

وَقَالَ الْبَزَّازُ: «رَفَعَهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ وَوَصَلَهُ، وَأَرْسَلَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، وَلَا نَعْلَمُ رَوَى عَامِرٌ؛ إِلَّا هَذَا».

وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٥ ص ٣٨٢) مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: (جَاءَ مُلَاعِبُ الْأَسِنَّةِ<sup>(١)</sup> إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِهَدِيَّةٍ، فَعَرَضَ عَلَيْهِ الْإِسْلَامَ، فَأَبَى أَنْ يُسْلِمَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنِّي لَا أَقْبَلُ هَدِيَّةَ مُشْرِكٍ). هَكَذَا: مُرْسَلًا، وَهُوَ الصَّحِيحُ.

وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ: أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «دَلَالِ النَّبَوَّةِ» (٤٤٠).  
\* وَرَوَى: مَوْصُولًا، وَهُوَ خَطَأٌ، فَوَصَلَهُ؛ مُنْكَرٌ.

\* وَرَوَاهُ: يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ الْأَيْلِيُّ، وَمَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ الْأَزْدِيُّ، وَزِيَادُ بْنُ سَعْدٍ الْخُرَّاسَانِيُّ، ثَلَاثَتُهُمْ: عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، وَغَيْرِهِ: (أَنَّ عَامِرَ بْنَ مَالِكٍ بْنِ جَعْفَرٍ، الَّذِي يُدْعَى مُلَاعِبَ الْأَسِنَّةِ، قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ مُشْرِكٌ، فَعَرَضَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْإِسْلَامَ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنِّي لَا أَقْبَلُ هَدِيَّةَ مُشْرِكٍ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الذُّهْلِيُّ فِي «الزُّهْرِيَّاتِ» (ج ٥ ص ٢٣٠-الْفَتْحُ)، وَمَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ فِي «الْجَامِعِ» (ج ١٠ ص ٤٤٦)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٥

(١) هُوَ: عَامِرُ بْنُ مَالِكٍ.

ص ٣٨٢)، وَأَبُو عُبَيْدٍ فِي «الْأَمْوَالِ» (٦٣١)، وَابْنُ عَسَاكَرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٢٦ ص ٩٨ و ٩٩)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١٩ ص ٧١)، وَالْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٣٩٣)، وَابْنُ زَنْجَوِيهِ فِي «الْأَمْوَالِ» (٩٦٤)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٢ ص ١٢).

وَهُوَ: مُرْسَلٌ.

وَأَوْرَدَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (ج ٤ ص ١٥١)، ثُمَّ قَالَ: (رَوَاهُ الْبَزَّازُ، وَرِجَالُهُ: رِجَالُ الصَّحِيحِ، خَلَا شَيْخُ الْبَزَّازِ، إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنَ الْجُنَيْدِ، وَهُوَ ثِقَةٌ. \* وَرَوَاهُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ، أَنَّ عَامِرَ بْنَ مَالِكٍ، وَالطَّرِيقُ الْأَوَّلَى: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: وَصَلَهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ، وَأَرْسَلَهُ: عَبْدُ الرَّزَّاقِ). اهـ

وَذَكَرَهُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي «زَادِ الْمَعَادِ» (ج ٥ ص ١١٥).

\* فَرَوَايَةُ: الْجَمَاعَةِ، أَوَّلَى بِالصَّوَابِ.<sup>(١)</sup>

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْإِصَابَةِ» (ج ٢ ص ٢٤٩): (وَرَوَاهُ أَكْثَرُ أَصْحَابِ الزُّهْرِيِّ؛ فَلَمْ يَقُولُوا: عَنْ أَبِيهِ، وَهُوَ الْمَحْفُوظُ).

\* وَرَوَاهُ: مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنُ مَالِكٍ السُّلَمِيُّ، وَرِجَالٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: (أَنَّ عَامِرَ بْنَ مَالِكٍ بْنَ جَعْفَرٍ، الَّذِي يُدْعَى مُلَاعِبَ الْأَسِنَّةِ، قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ مُشْرِكٌ، فَعَرَضَ عَلَيْهِ رَسُولُ

(١) وَأَنْظَرُ: «الْإِصَابَةُ فِي تَمْيِيزِ الصَّحَابَةِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٢٤٩).

الله ﷺ الْإِسْلَامَ، فَأَبَى أَنْ يُسَلِّمَ، وَأَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ هَدِيَّةً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنِّي لَا أَقْبَلُ هَدِيَّةَ مُشْرِكٍ. وَفِيهِ قِصَّةٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ قَاضِي فِي «الْمُتَخَبِّ مِنَ الْمَغَازِي» (ص ٧١)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٢٦ ص ١٠١)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ» (ج ٣ ص ٣٤٣)، وَالرَّافِعِيُّ فِي «التَّدْوِينِ فِي أَخْبَارِ قَرْوِينَ» (ج ٢ ص ٤٨٢). وَهُوَ: مُرْسَلٌ، لَا يَصِحُّ.

وَأَوْرَدَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الدُّرَرِ فِي اخْتِصَارِ الْمَغَازِي» (ص ١٧٩). وَذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٥ ص ٣٣٠)؛ ثُمَّ قَالَ: «الْحَدِيثُ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ؛ إِلَّا أَنَّهُ: مُرْسَلٌ، وَقَدْ وَصَلَهُ بَعْضُهُمْ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَلَا يَصِحُّ».

\* وَأَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٥٤) مِنْ طَرِيقِ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنُ مَالِكٍ، وَرِجَالٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِهِ، بِذِكْرِ الْقِصَّةِ، بِدُونِ ذِكْرِ: «فَإِنِّي لَا أَقْبَلُ هَدِيَّةَ مُشْرِكٍ». وَهُوَ: مُرْسَلٌ، لَا يَصِحُّ.

وَبِالْجُمْلَةِ: فَالْحَدِيثُ لَا يَصِحُّ، مَوْصُولًا، وَإِنَّمَا صَحَّ مُرْسَلًا، وَالْمُرْسَلُ مِنْ قِسْمِ: الضَّعِيفِ.

\* وَمِمَّنْ رَجَّحَ الْإِرْسَالَ: الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ، وَغَيْرُهُ. فَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْإِصَابَةِ» (ج ٣ ص ٤٨٥): (وَرَوَاهُ أَكْثَرُ أَصْحَابِ: الزُّهْرِيِّ، فَلَمْ يَقُولُوا: عَنْ أَبِيهِ، وَهُوَ الْمَحْفُوظُ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبْرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٥ ص ٢٣٠): (رِجَالُهُ ثِقَاتٌ، إِلَّا أَنَّهُ: مُرْسَلٌ، وَقَدْ وَصَلَهُ بَعْضُهُمْ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَلَا يَصِحُّ).  
وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الصَّحِيحَةِ» (ج ٤ ص ٣٠٦): «وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ: مُرْسَلٌ».

قُلْتُ: فَرَجَّحَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ: الْإِرْسَالَ.  
وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَيْنِيُّ فِي «عُمْدَةِ الْقَارِي» (ج ١١ ص ٧٣): (رِجَالُهُ ثِقَاتٌ؛ إِلَّا أَنَّهُ: مُرْسَلٌ، وَقَدْ وَصَلَهُ بَعْضُهُمْ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَلَا يَصِحُّ).



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى ضَعْفِ حَدِيثٍ: «مَا مِنْ صَاحِبٍ كَنَزٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاتَهُ، إِلَّا أُحْمِيَ عَلَيْهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، فَيُجْعَلُ صَفَائِحُ، فَيُكْوَى بِهَا جَنْبَاهُ وَجَبِينُهُ، حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَ عِبَادِهِ، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، ثُمَّ يَرَى سَبِيلَهُ: إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ وَإِمَّا إِلَى النَّارِ»

عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ أَبَا صَالِحٍ ذَكَوَانَ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَا مِنْ صَاحِبٍ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ، لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا، إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، صُفِّحَتْ لَهُ صَفَائِحُ مِنْ نَارٍ، فَأُحْمِيَ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ، فَيُكْوَى بِهَا جَنْبُهُ وَجَبِينُهُ وَظَهْرُهُ، كُلَّمَا بَرَدَتْ أُعِيدَتْ لَهُ، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ، فَيَرَى سَبِيلَهُ: إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ. قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَالْإِبِلُ؟ قَالَ ﷺ: وَلَا صَاحِبُ إِبِلٍ لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا، وَمِنْ حَقِّهَا حَلَبُهَا يَوْمَ وَرْدِهَا، إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، بُطِحَ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٍ<sup>(١)</sup>، أَوْفَرَ مَا كَانَتْ، لَا يَفْقَدُ مِنْهَا فَصِيلًا

(١) «بُطِحَ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٍ»: الْبَطْحُ، مَعْنَاهُ: أُلْقِيَ عَلَى وَجْهِهِ، بِمَعْنَى: الْبَسْطِ وَالْمَدِّ، وَمِنْهُ سُمِّيَتْ: بَطْحَاءُ مَكَّةَ؛ لِإِبْسَاطِهَا، وَ«الْقَاعُ»: الْمُسْتَوِي الْوَاسِعُ مِنَ الْأَرْضِ، وَ«الْقَرَقَرُ»: الْمُسْتَوِي أَيْضًا، مِنَ الْأَرْضِ، الْوَاسِعُ.

وَاحِدًا، تَطَوُّهُ بِأَخْفَافِهَا وَتَعَضُّهُ بِأَفْوَاحِهَا، كُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ أَوْ لَاهَا رُدَّ عَلَيْهِ أُخْرَاهَا<sup>(١)</sup>، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ، فَيَرَى سَبِيلَهُ: إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَالْبَقَرُ وَالْغَنَمُ؟، قَالَ ﷺ: وَلَا صَاحِبُ بَقَرٍ، وَلَا غَنَمٍ، لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا، إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ يُطْحَ لَهَا بِقَاعٍ قَزَقٍ، لَا يَفْقَدُ مِنْهَا شَيْئًا، لَيْسَ فِيهَا عَقْصَاءٌ، وَلَا جَلْحَاءٌ، وَلَا عُضْبَاءٌ<sup>(٢)</sup> تَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا، وَتَطَوُّهُ بِأَظْلَافِهَا<sup>(٣)</sup>، كُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ أَوْ لَاهَا رُدَّ عَلَيْهِ أُخْرَاهَا، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ، فَيَرَى سَبِيلَهُ: إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَالْخَيْلُ؟، قَالَ ﷺ: الْخَيْلُ ثَلَاثَةٌ: هِيَ لِرَجُلٍ وَزُرٌّ، وَهِيَ لِرَجُلٍ سِتْرٌ، وَهِيَ لِرَجُلٍ أَجْرٌ: فَأَمَّا الَّتِي هِيَ لَهُ وَزُرٌّ، فَرَجُلٌ رَبَطَهَا رِبَاءً وَفَخْرًا وَنَوَاءً عَلَى أَهْلِ الْإِسْلَامِ، فَهِيَ لَهُ وَزُرٌّ، وَأَمَّا الَّتِي هِيَ لَهُ سِتْرٌ، فَرَجُلٌ رَبَطَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ثُمَّ لَمْ يَنْسَ حَقَّ اللَّهِ فِي ظَهْرِهَا وَلَا رِقَابِهَا، فَهِيَ لَهُ سِتْرٌ وَأَمَّا الَّتِي هِيَ لَهُ أَجْرٌ، فَرَجُلٌ رَبَطَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ، فِي مَرْجٍ

(١) «كُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ أَوْ لَاهَا رُدَّ عَلَيْهِ أُخْرَاهَا»، هَكَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ الْأُصُولِ، فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، قَالُوا: هُوَ تَغْيِيرٌ وَتَضْعِيفٌ، وَصَوَابُهُ: مَا جَاءَ بَعْدَهُ فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ: «كُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ أُخْرَاهَا، رُدَّتْ عَلَيْهِ أَوْ لَاهَا»، وَبِهَذَا يَنْتَظَمُ الْكَلَامُ.

انْظُرْ: «الْمِنْهَاجُ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٧ ص ٦٩ و ٧٠ و ٧٢)، وَ«إِكْمَالُ الْمُعْلِمِ» لِلْقَاضِي عِيَاضٍ (ج ٣ ص ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٨٨).

(٢) «لَيْسَ فِيهَا عَقْصَاءٌ، وَلَا جَلْحَاءٌ، وَلَا عُضْبَاءٌ»، قَالَ أَهْلُ اللَّغَةِ: الْعَقْصَاءُ: مُلْتَوِيَةُ الْقَرْنَيْنِ، وَالْجَلْحَاءُ: الَّتِي لَا قَرْنَ لَهَا، وَالْعُضْبَاءُ: الَّتِي انْكَسَرَ قَرْنُهَا الدَّاخِلُ.

(٣) «تَطَوُّهُ بِأَظْلَافِهَا»: الْأَظْلَافُ جَمْعُ ظَلْفٍ، وَهُوَ لِلْبَقَرِ وَالْغَنَمِ بِمَنْزِلَةِ الْحَافِرِ لِلْفَرَسِ.

وَرَوْضَةٍ<sup>(١)</sup>، فَمَا أَكَلْتُ مِنْ ذَلِكَ الْمَرْجِ، أَوِ الرَّوْضَةِ مِنْ شَيْءٍ، إِلَّا كُتِبَ لَهُ، عَدَدَ مَا أَكَلْتُ حَسَنَاتٍ، وَكُتِبَ لَهُ، عَدَدَ أَرْوَائِهَا وَأَبْوَالِهَا، حَسَنَاتٍ، وَلَا تَقْطَعُ طَوْلَهَا فَاسْتَنْتَ شَرَفًا، أَوْ شَرَفَيْنِ<sup>(٢)</sup>، إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ عَدَدَ أَنْارِهَا وَأَرْوَائِهَا حَسَنَاتٍ، وَلَا مَرَبِّهَا صَاحِبُهَا عَلَى نَهْرٍ، فَشَرِبْتُ مِنْهُ وَلَا يُرِيدُ أَنْ يَسْقِيَهَا، إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ، عَدَدَ مَا شَرِبْتُ، حَسَنَاتٍ، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَالْحُمُرُ<sup>(٣)</sup>؟ قَالَ ﷺ: مَا أُنْزِلَ عَلَيَّ فِي الْحُمُرِ<sup>(٤)</sup> شَيْءٌ، إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ الْفَاذَةُ الْجَامِعَةُ: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزَّلْزَلَةُ: ٨].

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ الْمُخْتَصَرِ مِنَ السَّنَنِ» (ج ٢ ص ٦٨٠ و ٦٨١) مِنْ طَرِيقِ سُوَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ الصَّنَعَانِيُّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، أَنَّ أَبَا صَالِحٍ ذَكَوَانَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

(١) «فِي مَرْجٍ وَرَوْضَةٍ» الْمَرْجُ: هُوَ الْأَرْضُ الْوَاسِعَةُ، ذَاتُ نَبَاتٍ كَثِيرٍ، يَمْرُجُ فِيهِ الدَّوَابُّ، أَيُّ: تَسْرَحُ، وَالرَّوْضَةُ: أَخْصَصَ مِنَ الْمَرْعَى.

(٢) «فَاسْتَنْتَ شَرَفًا، أَوْ شَرَفَيْنِ»، مَعْنَى اسْتَنْتَ: جَرَتْ وَعَدَتْ، وَالشَّرَفُ: هُوَ الْعَالِي مِنَ الْأَرْضِ، الشَّرْفُ: هُوَ الشَّوْطُ.

(٣) «فَالْحُمُرُ»: جَمْعُ حِمَارٍ، أَيُّ: فَمَا حُكِمَ هَا؟

انْظُرْ: «الْمِنْهَاجَ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٧ ص ٦٩ و ٧٠ و ٧٢)، وَ«إِكْمَالَ الْمُعْلِمِ» لِلْقَاضِي عِيَاضٍ (ج ٣ ص ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٨٨).

(٤) «مَا أُنْزِلَ عَلَيَّ فِي الْحُمُرِ الْخ»، مَعْنَى الْفَاذَةُ: الْقَلِيلَةُ النَّظِيرِ، وَالْجَامِعَةُ، أَيُّ: الْعَامَّةُ الْمُتَنَوِّلَةُ لِكُلِّ خَيْرٍ وَمَعْرُوفٍ، وَمَعْنَى الْحَدِيثِ: لَمْ يَنْزِلْ عَلَيَّ فِيهَا نَصٌّ بَعَيْنِهَا، لَكِنْ نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ الْعَامَّةُ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ؛ فِيهِ سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ الْحَدَّثَانِيُّ، وَهُوَ مُتَكَلِّمٌ فِيهِ، قَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ»، وَقَالَ أَحْمَدُ: «مَتْرُوكٌ»، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: «عَمِي وَكَانَ يَقْبَلُ التَّلْقِينَ»<sup>(١)</sup>، وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ: «صَدُوقٌ - يَعْنِي: فِي نَفْسِهِ - مُضْطَرَبُ الْحِفْظِ»، وَقَالَ عَنْهُ النَّسَائِيُّ: «لَيْسَ بِثِقَةٍ»، وَقَالَ عَنْهُ ابْنُ حَبَّانَ: «يُخْطِئُ فِي الْآثَارِ، وَيَقْلِبُ الْأَخْبَارَ»، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: «لَهُ مَنَاقِيرٌ»، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «صَدُوقٌ فِي نَفْسِهِ، إِلَّا أَنَّهُ عَمِي فَصَارَ يَتَلَقَّنُ مَا لَيْسَ مِنْ حَدِيثِهِ»، وَذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الزُّعْفَاءِ وَالْمَتْرُوكِينَ» (ج ٢ ص ٣٢)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «دِيَوَانِ الزُّعْفَاءِ» (ص ١٨٢).<sup>(٢)</sup>

(١) وَالتَّلْقِينَ: إِدْخَالُ شَيْءٍ فِي حَدِيثِ الرَّاوي، لَيْسَ مِنْ مَرْوِيَّاتِهِ، سَوَاءٌ فِي حِفْظِهِ، أَوْ كِتَابِهِ، دُونَ عِلْمِهِ، فَيُحَدِّثُ

بِهِ.

انْظُرْ: «الْوَهْمُ فِي رَوَايَاتِ مُخْتَلِفِي الْأَمْصَارِ» لِلزُّورِيكَاتِ (ص ٣٩٦).

(٢) انْظُرْ: «الزُّعْفَاءُ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِلنَّسَائِيِّ (ص ١١٨)، وَ«الْمَجْرُوحِينَ» لِابْنِ حَبَّانَ (ج ١ ص ٣٥٢)، وَ«الْكَامِلُ فِي الزُّعْفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٤ ص ٤٩٦)، وَ«الزُّعْفَاءُ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (ج ٢ ص ٣٢)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٤ ص ٢٧٢)، وَ«التَّقْرِيبُ» لَهُ (ص ٢٦٠)، وَ«الْمُغْنِي فِي الزُّعْفَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ١ ص ٢٩٠)، وَ«مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» لَهُ (ج ٢ ص ١٤٨)، وَ«تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ١٢ ص ٢٤٧)، وَ«السُّؤَالَاتِ لِلْسَّهْمِيِّ» (٢٩٣)، وَ«الْمُسْتَحَبَّ مِنَ الْإِرْشَادِ» لِأَبِي يَعْلَى الْخَلِيلِيِّ (ج ١ ص ٢٤٧).

(٣) وَقَالَ الشَّيْخُ نَاصِرُ الدِّينِ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «حُكْمِ تَارِكِ الصَّلَاةِ» (ص ٤٨): (سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، وَهُوَ مُتَكَلِّمٌ

فِيهِ). اهـ.

قُلْتُ: فَهُوَ سَيِّءُ الْحِفْظِ وَيَغْلَطُ فِي الْحَدِيثِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ<sup>(١)</sup>؛ لِأَجْلِ غَرَائِبِهِ وَمَنَاكِيرِهِ الَّتِي تَفَرَّدَ بِهَا دُونَ الْحَفَاطِ الثَّقَاتِ؛ بِسَبَبِ التَّلَقُّينِ، وَسُوءِ الْحِفْظِ.  
\* فَهَذَا الْحَدِيثُ، غَيْرُ مَحْفُوظٍ.

وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ: أَخْرَجَهُ أَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٨ ص ٣٤٤)،  
وَالْبُغْوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ٥ ص ٤٨٠)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤  
ص ١١٩ و ١٣٧)، وَ(ج ٧ ص ٣) بِلَفْظٍ: (مَا مِنْ صَاحِبٍ ذَهَبَ، وَلَا فِضَّةَ، لَا يُؤَدِّي  
مِنْهَا حَقَّهَا، إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، صُفِّحَتْ لَهُ صَفَائِحُ مِنْ نَارٍ، فَأُحْمِيَ عَلَيْهَا فِي نَارِ  
جَهَنَّمَ، فَيَكْوَى بِهَا جَنْبُهُ وَجَبِينُهُ وَظَهْرُهُ، كُلَّمَا رُدَّتْ أُعِيدَتْ لَهُ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ  
خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ، فَيَرَى سَبِيلَهُ، إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ،  
وَلَا صَاحِبٍ إِبِلٍ لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا، وَمَنْ حَقَّهَا حَلَبَهَا يَوْمَ وَرْدِهَا؛ إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمُ  
الْقِيَامَةِ، بُطِحَ لَهُ بِقَاعٍ قَرَقَرٍ أَوْفَرَ مَا كَانَتْ لَا يَفْقِدُ مِنْهَا فَصِيلًا وَاحِدًا، تَطَوُّهُ بِأَخْفَافِهَا،  
وَتَعَضُّهُ بِأَفْوَاهِهَا، كُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ أُولَاهَا، رُدَّ عَلَيْهِ أَخْرَاهَا، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ  
أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ، فَيَرَى سَبِيلَهُ: إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ، وَلَا  
صَاحِبَ بَقَرٍ وَلَا غَنَمٍ لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا؛ إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، بُطِحَ لَهُ بِقَاعٍ قَرَقَرٍ، لَا

(١) وَيُوصَفُ الرَّاوي كـ «سُوَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ»، الَّذِي يَسَاهُلُ فِي صَبْطِهِ لِلْحَدِيثِ بِالْغَفْلَةِ، وَسُوءِ الْحِفْظِ؛ لِأَنَّهُ  
يُسْتَغْلُ مِنْ قِبَلِ الْآخَرِينَ، فَيَدْخُلُوا فِي مَرْوِيَّاتِهِ مَا لَيْسَ مِنْهَا، وَهُوَ مَا يُسَمِّيهِ الْمُحَدِّثُونَ بِالتَّلَقُّينِ.  
\* فَهُوَ لَا يَطْنُ لِدَلِّكَ، فَيَرْوِيهِ عَلَى أَنَّهُ مِنْ مَرْوِيَّاتِهِ؛ لِسُوءِ حِفْظِهِ وَغَفْلَتِهِ.

وَانْظُرِ: «الْكَفَايَةِ» لِلْخَطِيبِ (ص ١٤٩)، وَ«الْكَامِلَ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ١ ص ٤٥)، وَ«الْعِلَلَ» لِأَحْمَدَ (ج ٢

يَفْقِدُ مِنْهَا شَيْئًا، لَيْسَ فِيهَا عَقْصَاءٌ، وَلَا جَلْحَاءٌ، وَلَا عَضْبَاءٌ تَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا، وَتَطْوُهُ بِأَظْلَافِهَا، كُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ أَوْ لَاهَا رُدَّ عَلَيْهِ أُخْرَاهَا، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ، فَيَرَى سَبِيلَهُ إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

وَأُورِدَهُ، بِهَذَا الْوَجْهِ: الْمِزِّيُّ فِي «تُحْفَةِ الْأَشْرَافِ» (ج ٩ ص ٦٨)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «إِتْحَافِ الْمَهْرَةِ» (ج ١٤ ص ٥١٦).

وَقَالَ الْبَغَوِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ»، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِضَعْفِ الْإِسْنَادِ.

\* فَخَالَفَ بِرَوَايَتِهِ هَذِهِ الثَّقَاتُ مِمَّنْ يَأْتِي ذِكْرُهُمْ؛ فَلَا يُحْتَجُّ بِخَبَرِهِ هَذَا، وَالْإِعْتِمَادُ فِي ذَلِكَ عَلَى الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، كَمَا سَوْفَ يَأْتِي ذِكْرُهَا.

\* وَسُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: ضَعِيفٌ فِي حِفْظِهِ؛ فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ إِذَا تَفَرَّدَ، أَوْ وَافَقَ مِثْلَهُ

كَ«هَشَامِ بْنِ سَعْدٍ الْمَدَنِيِّ» لَا سِيَّمَا إِذَا خَالَفَ الثَّقَاتُ.

قُلْتُ: إِذَا فَهَذَا خَطَأً مِنْهُ، وَقَدْ خَالَفَ مَنْ هُوَ أَوْثَقُ مِنْهُ مُخَالَفَةً تَسْتَلِزُّ الْحُكْمَ عَلَيْهِ بِالْخَطِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «نَقْدِهِ لِبَيَانِ الْوَهْمِ وَالْإِيْهَامِ» (ص ٨٦)، عَنْ مُخَالَفَةِ

الثَّقَةِ: (بَلْ يَضُرُّ لِمُخَالَفَتِهِ ثَقَتَيْنِ فَأَكْثَرُ؛ لِأَنَّهُ يُلَوِّحُ بِذَلِكَ لَنَا أَنَّ الثَّقَةَ قَدْ غَلَطَ). اهـ.

قُلْتُ: فَلَيْسَ مَنْ لَمْ يَحْفَظْ، حُجَّةً عَلَى مَنْ حَفِظَ.

\* وَقَدْ خَلَطَ سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ فِي الْأَفَاطِ هَذَا الْحَدِيثَ، مِنْهَا: قَوْلُهُ: «كُلَّمَا مَرَّ

عَلَيْهِ أَوْ لَاهَا رُدَّ عَلَيْهِ أُخْرَاهَا».

وَالصَّوَابُ: «كُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ أُخْرَاهَا، رُدَّتْ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا».<sup>(١)</sup>

وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ فِي حَدِيثِ: عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْمُخْتَارِ حَدَّثَنَا سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، مَرْفُوعًا، وَفِيهِ: «كُلَّمَا مَضَى عَلَيْهِ أُخْرَاهَا رُدَّتْ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٣ ص ٤٩٤).

وَجَاءَ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ عَنْ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه، مَرْفُوعًا، وَفِيهِ: «كُلَّمَا نَفَدَتْ أُخْرَاهَا، عَادَتْ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا، حَتَّى يَقْضَى بَيْنَ النَّاسِ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٣ ص ٥٠٢).

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ رحمته الله فِي «إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» (ج ٣ ص ٤٨٨): (جَاءَ فِي هَذَا

الْحَدِيثِ: مِنْ رِوَايَةِ، زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ: «كُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا رُدَّ عَلَيْهِ أُخْرَاهَا»

\* قَالُوا: وَهُوَ تَغْيِيرٌ، وَقَلْبٌ فِي الْكَلَامِ، وَصَوَابُهُ مَا جَاءَ بَعْدَهُ فِي الْحَدِيثِ

الْآخِرِ، مِنْ رِوَايَةِ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ.

\* وَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه: «كُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ

أُخْرَاهَا، رَدَّ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا».

(١) وَانْظُرْ: «شَرْحَ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٧ ص ٦٩ و ٧٠)، وَ«إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ بِفَوَائِدِ مُسْلِمٍ» لِلْقَاضِي عِيَّاضٍ (ج ٣ ص ٤٨٨).

\* وَبِهِ يَسْتَقِيمُ الْكَلَامُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُرَدُّ الْأَوَّلُ الَّذِي قَدْ مَرَّ قَبْلُ، وَأَمَّا الْآخِرُ، فَلَمْ يَمَرَّ بَعْدُ، فَلَمَّا قَالَ فِيهِ: «رُدَّ»). اهـ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي «الْمَجْرُوحِينَ» (ج ١ ص ٣٥٢) عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ: (يُخْطِئُ فِي الْأَثَارِ، وَيَقْلِبُ الْأَخْبَارَ).<sup>(١)</sup> اهـ

فَوَهُمَ: سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ فِي أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَضْبِطْهَا، خَاصَّةً فِي ذِكْرِهِ لَزِيَادَةِ: «حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَ عِبَادِهِ، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، ثُمَّ يَرَى سَبِيلَهُ: إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ»، فَهِيَ زِيَادَةٌ شَاذَّةٌ، لَا تَصِحُّ.

\* وَحَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ الْعُقَيْلِيُّ: وَهُوَ وَإِنْ كَانَ ثِقَةً، إِلَّا أَنَّهُ يَهُمُّ وَيُخَالِفُ فِي الْحَدِيثِ، قَالَ عَنْهُ أَبُو حَاتِمٍ: «مَحَلُّهُ الصَّدْقُ وَفِي حَدِيثِهِ بَعْضُ الْأَوْهَامِ»، وَقَالَ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ: «يُضَعِّفُ فِي السَّمَاعِ»، وَقَالَ عَنْهُ السَّاجِيُّ: «فِي حَدِيثِهِ ضَعْفٌ - يَعْنِي: يُخْطِئُ-»، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «ثِقَةٌ رُبَّمَا وَهَمَ»، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: «رُبَّمَا وَهَمَ».<sup>(٢)</sup>

وَقَالَ الدَّهَبِيُّ فِي «الرَّوَاةِ الثَّقَاتِ الْمُتَكَلِّمِ فِيهِمْ بِمَا لَا يُوجِبُ رَدَّهُمْ» (٣٠): «رُبَّمَا وَهَمَ».

(١) قُلْتُ: بِسَبَبِ سُوءِ حِفْظِهِ.

(٢) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ٧ ص ٧٣)، وَ«التَّقْرِيبُ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٢٦٠)، وَ«الْمُعْنَى فِي الضُّعْفَاءِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ١ ص ١٨٣)، وَ«الضُّعْفَاءُ وَالْمُتْرَوِكِينَ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (ج ١ ص ٢٢٥)، وَ«مَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ» لِابْنِ حِبَّانَ (١٤٧٥)، وَ«تَارِيخُ دِمَشْقَ» لِابْنِ عَسَاكِرَ (ج ١٤ ص ٤٤٠)، وَ«الْعِلَلُ وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ» لِأَحْمَدَ (ج ٢ ص ٤٧٩)، وَ«السُّؤَالَاتِ» لِلْكَتَانِيِّ (ص ١٠٢).

\* وَحَفْصُ بْنُ مِيسَرَةَ الصَّنْعَانِيُّ أَيْضًا: تَكَلَّمُوا فِي سَمَاعِهِ مِنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّهُ

كَانَ عَرَضًا، فَطَعَنَ عَلَيْهِ فِي سَمَاعِهِ: مِنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، بِذَلِكَ.<sup>(١)</sup>

قَالَ عُثْمَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ فِي «السُّؤَالَاتِ» (ص ٥٤): (وَسَمِعْتُ: عَلِيَّ

بْنَ الْمَدِينِيِّ، وَسُئِلَ عَنْ أَبِي عُمَرَ الصَّنْعَانِيِّ<sup>(٢)</sup>، فَقَالَ: كُنَّا نُوَثِّقُهُ، وَكَانَ يُطَعَنُ عَلَيْهِ فِي

سَمَاعِهِ: أَنَّهُ كَانَ عَرَضًا). اهـ

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْجُنَيْدِ فِي «السُّؤَالَاتِ» (ص ١٣٠): (وَسَأَلْتُ يَحْيَى

بْنَ مَعِينٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ مِيسَرَةَ؟، فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ، سَمَاعُهُ مِنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ:

عَرَضُ<sup>(٣)</sup>، أَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ حَفْصَ بْنَ مِيسَرَةَ يَقُولُ: «كَانَ عَبَادُ بْنُ مَنْصُورٍ: يَعْزُضُ

عَلَى زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، وَنَحْنُ نَسْمَعُ مَعَهُ».

(١) انظر: «التَّارِيخُ» لِلدُّورِيِّ (ج ٤ ص ٤٤١)، و«السُّؤَالَاتِ» لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ فِي (ص ٥٤)، و«السُّؤَالَاتِ» لِابْنِ

الْجُنَيْدِ (ص ١٣٠)، و«تَارِيخَ دِمَشْقَ» لِابْنِ عَسَاكِرَ (ج ١٤ ص ٤٤٣)، و«التَّعْدِيلَ وَالتَّجْرِيعَ» لِلْبَاجِيِّ (ج ٢

ص ٥٠٧).

(٢) هُوَ: حَفْصُ بْنُ مِيسَرَةَ الْعُقَيْلِيُّ، أَبُو عُمَرَ الصَّنْعَانِيُّ.

انظر: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٢٦٠).

(٣) الْعَرَضُ: الْقِرَاءَةُ عَلَى الشَّيْخِ مِنْ حِفْظِ الْقَارِئِ، وَمِنْ كِتَابٍ بَيْنَ يَدَيْهِ.

انظر: «مَنْهَجُ النُّقْدِ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِتُورِ الدِّينِ الْحَلَبِيِّ (ص ١٨٩).

\* وَالْعَرَضُ: لَيْسَ هُوَ مِثْلُ السَّمَاعِ فِي الْمَرْتَبَةِ، خَاصَّةً إِذَا كَانَ الطَّالِبُ، مِمَّنْ لَا يَسْتَطِيعُ إِدْرَاكَ الْخَطَأِ، فِيمَا

يَقْرَأُ.

قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: وَمَا أَحْسَنَ حَالَهُ، إِنْ كَانَ سَمَاعُهُ كُلَّهُ عَرْضًا، كَأَنَّهُ يَقُولُ:

مُتَاوَلَةً<sup>(١)</sup>. اهـ

وَقَالَ الدُّورِيُّ فِي «التَّارِيخِ» (ج ٤ ص ٤٤١): (سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ:

حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ، لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، وَيَقُولُونَ: إِنَّهُ عَرَضَ عَلَى زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ). اهـ

وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: (أَبُو عَمَرَ الصَّنْعَانِيُّ: «ثِقَةٌ»، وَإِنَّمَا يُطْعَنُ عَلَيْهِ أَنَّهُ

عَرَضَ).<sup>(٢)</sup>

قُلْتُ: وَهَذَا الطَّعْنُ عَلَيْهِ فِي بَعْضِ تَحْمُلِهِ.

\* لِذَلِكَ: حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ، مِمَّنْ كَانَ يَسْمَعُ فِي الْعَرَضِ، وَلَمْ يَسْتَطِعِ الْحِفْظَ

غَايَةَ الْحِفْظِ فِي الْعَرَضِ، فَيَخْطِئُ، وَيَهْمُ فِي سَمَاعِهِ مِنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ؛ لِأَنَّهُ عَرَضَ

سَمَاعَهُ، بِدُونِ كِتَابٍ، فَتَنَبَّهَ.<sup>(٣)</sup>

(١) وَهَذَا لَعَلَّهُ: يُرِيدُ بِهِ عَرَضَ الْمُتَاوَلَةِ، وَهِيَ أَنْ يُحْضِرَ الطَّالِبُ أَصْلَ الشَّيْخِ، أَوْ نُسخَةً مِنْهُ، فَيَعْرِضُهُ عَلَيْهِ.

\* فَإِذَا عَرَضَ الطَّالِبُ الْكِتَابَ عَلَى الشَّيْخِ تَأَمَّلَهُ الشَّيْخُ، وَهُوَ فِي تَمَامِ الْيَقَظَةِ، فَإِذَا تَبَيَّنَ صِحَّةَ الْكِتَابِ، وَمُطَابَقَتَهُ لِأَصْلِ كِتَابِهِ، يَقُولُ لَهُ: هَذِهِ مَرَّوِيَّاتِي فَأَرَوْهَا عَنِّي، أَجَزْتُ لَكَ رِوَايَتَهَا.

انظر: «نُجْبَةُ الْفِكَرِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٢١٧).

(٢) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ١ ص ٤٤٣).

وَأَسَانَدُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ٣ ص ٤٤٣).

قَالَ ابْنُ مُخَرِّزٍ فِي «مَعْرِفَةِ الرِّجَالِ» (ص ٣٤٨): (سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ، وَسَأَلْتُهُ: عَنْ حَفْصِ بْنِ مَيْسَرَةَ؟، فَقَالَ: سَمِعَ عَرَضًا، كَانَ عَبَّادُ بْنُ كَثِيرٍ يَعْزُضُ عَلَى زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، وَغَيْرِهِ، قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ السُّوَيْدِيُّ<sup>(١)</sup>: ذَهَبْتُ إِلَى حَفْصِ بْنِ مَيْسَرَةَ، فَسَأَلْتُهُ، أَنْ يُخْرِجَ إِلَيَّ كِتَابًا، فَقَالَ لِي: إِنَّمَا كَانَ عَبَّادُ بْنُ كَثِيرٍ يَعْزُضُ<sup>(٢)</sup> لَنَا). اهـ

وَقَالَ الْأَجَرِيُّ فِي «السُّؤَالَاتِ» (ص ١٠٧): (قَالَ أَبُو دَاوُدَ: يُضَعَّفُ فِي السَّمَاعِ).

\* فَلَا يُعْتَدُّ بِهِ فِيمَا خَالَفَ الثَّقَاتِ.

(٣) وَانْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ٤٤٣)، وَ«تَارِيخُ دِمَشْقَ» لِابْنِ عَسَاكِرَ (ج ١٤ ص ٤٤٣)، وَ«التَّارِيخُ» لِلدُّورِيِّ (ج ٤ ص ٤٤١)، وَ«الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٣ ص ١٨٧)، وَ«التَّعْدِيلُ وَالتَّجْرِيعُ» لِلْبَاجِيِّ (ج ٢ ص ٥٠٧).

(١) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ النُّوشَجَانِ: أَبُو جَعْفَرٍ السُّوَيْدِيُّ الْبَغْدَادِيُّ.

انْظُرْ: «التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ١ ص ٨٠٧)، وَ«الثَّقَاتُ» لِابْنِ حِبَّانَ (ج ٩ ص ٨٩٢)، وَ«الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٨ ص ٤٨٦).

(٢) الْعَرَضُ: هُوَ الْقِرَاءَةُ عَلَى الشَّيْخِ، وَذَلِكَ بِأَنْ يَقْرَأَ الطَّالِبُ الْحَدِيثَ عَلَى شَيْخِهِ، وَشَيْخُهُ يَسْمَعُ مِنْهُ.

\* وَيُسَمَّى هَذَا النَّوعُ مِنَ التَّحْمُلِ: عَرَضًا، حَيْثُ إِنَّ الْقَارِئَ يَعْزُضُ عَلَى الشَّيْخِ مَا يَقْرؤه، كَمَا يَعْزُضُ الْقُرَّانَ الْمُقْرَأَ.

\* وَلِلْعَرَضِ صُورٌ مُتَعَدِّدَةٌ بَلَغَ بِهَا بَعْضُهُمْ ثَمَانِيَةً، مِنْهَا: أَنْ يَقْرَأَ طَالِبٌ آخَرَ عَلَى الشَّيْخِ، وَالشَّيْخُ، وَبَقِيَّةُ الطَّلَبَةِ يَسْمَعُونَ.

انْظُرْ: «مُحَاصِرَاتُ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ج ٤ ص ١٧)، وَ«فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١ ص ١٤٩)، وَ«الْمَنْهَلُ الرَّوِّيُّ» لِابْنِ جَمَاعَةَ (ص ٣٥٣ و ٣٥٤).

قُلْتُ: وَظَاهِرُ عِبَارَاتِ أَيْمَةِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، أَنَّ حَفْصَ بْنَ مَيْسَرَةَ الصَّنْعَانِيَّ فِي حَدِيثِهِ بَعْضُ الضَّعْفِ، الَّذِي تَحَمَّلَهُ عَرَضًا<sup>(١)</sup>، لَا سِيَّمَا فِي رِوَايَتِهِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ. قَالَ السَّاجِيُّ عَنْ حَفْصِ بْنِ مَيْسَرَةَ: «فِي حَدِيثِهِ ضَعْفٌ»<sup>(٢)</sup>. قُلْتُ: وَمِثْلُ هَذَا يَقْدَحُ فِي حَدِيثِهِ هَذَا.

وَقَالَ الْعَجَلِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ الثَّقَاتِ» (٣٢٩): (يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ). وَقَالَ الْكَتَّانِيُّ فِي «السُّؤَالَاتِ» (ص ١٠٢): (قَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ، عَنْ حَفْصِ بْنِ مَيْسَرَةَ الصَّنْعَانِيَّ: يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَمَحَلُّهُ الصَّدْقُ، وَفِي حَدِيثِهِ بَعْضُ الْأَوْهَامِ). \* فَافَادَ جَوَابُ أَبِي حَاتِمٍ، ثَلَاثَةَ أُمُورٍ فِي حَالِ حَفْصِ بْنِ مَيْسَرَةَ الصَّنْعَانِيَّ. الْأَوَّلُ: أَنَّهُ مِمَّنْ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ. الثَّانِي: أَنَّ مَحَلَّهُ الصَّدْقُ.

الثَّالِثُ: وَقُوعُ بَعْضِ الْأَوْهَامِ فِي حَدِيثِهِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي حَدِيثِ الْبَابِ. قُلْتُ: وَسَوِيدُ بْنُ سَعِيدٍ أَشَدُّ مِنْهُ فِي الْمُخَالَفَةِ؛ فَافْطَنْ لِهَذَا. قُلْتُ: وَهُوَ يَحْتَمِلُ الْقَبُولَ لَوْلَا أَنَّ الثَّقَاتِ الْحُفَاطَ خَالَفُوا سَوِيدًا فَرَوَوْهُ، مُخْتَصِرًا، وَلَيْسَ مُطَوَّلًا، وَبِدُونِ ذِكْرِ زِيَادَةٍ: «حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَ عِبَادِهِ، فِي يَوْمٍ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ».

\* إِذَا هَذِهِ الْأَلْفَاظُ غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّهَا غَلَطٌ مِنَ الثَّقَاتِ.

(١) وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ، وَقَعَ فِي بَعْضِ الْأَوْهَامِ.

(٢) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ٤٤٤)، وَ«التَّرَاجِمُ السَّاقِطَةُ مِنْ إِكْمَالِ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لِمُغَلَّطَاي (ص ٢٥٧).

قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَمَنْ كَثُرَ غَلَطُهُ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَصْلُ كِتَابٍ صَحِيحٍ لَمْ نَقْبَلْ حَدِيثَهُ، كَمَا يَكُونُ مَنْ أَكْثَرَ الْغَلَطَ فِي الشَّهَادَةِ، لَمْ نَقْبَلْ شَهَادَتَهُ)، وَفِي رِوَايَةٍ: (وَمَنْ كَثُرَ تَخْلِيطُهُ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ).<sup>(١)</sup>

أَثَرُ صَحِيحٍ

أَخْرَجَهُ الرَّامَهُزْمِيُّ فِي «الْمَحَدِّثِ الْفَاصِلِ» (ص ٤٠٤)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (ج ١ ص ١٢٥)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «مَنَاقِبِ الشَّافِعِيِّ» (ج ٢ ص ٢٦)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ١ ص ٧٥)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْكَفَايَةِ» (ج ١ ص ٤٢٩) مِنْ طُرُقٍ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنِ الشَّافِعِيِّ بِهِ، وَهُوَ فِي كِتَابِهِ: «الرِّسَالَةِ» (ص ٣٥٠).  
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

\* وَقَدْ أَطْلَقَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ لَفْظَ: «مُنْكَرِ الْحَدِيثِ»، عَلَى جَمَاعَةٍ مِنَ الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ الْمُحْتَجِّ بِهِمْ فِي الصَّحِيحَيْنِ؛ لِمَجَرَّدِ تَفَرُّدِهِمْ عَنِ الثَّقَاتِ، وَغَلَطِهِمْ فِي أَلْفَاظِ الْأَحَادِيثِ.

كَقَوْلِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خُصَيْفَةَ: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ»، مَعَ أَنَّهُ قَالَ فِيهِ: «ثِقَةٌ، ثِقَةٌ».<sup>(٢)</sup>

(١) فَإِنْ وَجَدْنَاهُ كَثِيرَ الْمُخَالَفَةِ لِلثَّقَاتِ، عَرَفْنَا اخْتِلَالَ ضَبْطِهِ، وَلَمْ نَحْتَجْ بِحَدِيثِهِ.

وَانْظُرْ: «مَعْرِفَةُ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الصَّلَاحِ (ص ٢٥٤)، وَ«جَامِعُ الْأُصُولِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (ج ١ ص ٧٢ وَ ٤٣)، وَ«تَدْرِيبُ الرَّاوي» لِلْسُّيُوطِيِّ (ج ١ ص ٣٠٤).

(٢) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ق / ١٥٣٦ / ٣)، وَ«الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٩ ص ٢٧٤).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «هَدْيِ السَّارِي» (ص ٤٥٣): (هَذِهِ اللَّفْظَةُ يُطْلَقُهَا أَحْمَدٌ عَلَى مَنْ يُعْرِبُ عَلَى أَقْرَانِهِ بِالْحَدِيثِ، عُرِفَ ذَلِكَ بِالِاسْتِقْرَاءِ مِنْ حَالِهِ، وَقَدْ احْتَجَّ بِابْنِ خُصَيْفَةَ: مَا لِكَ وَالْأَيُّمَةُ كُلُّهُمْ). اهـ.

قُلْتُ: وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الثَّقَاتَ يَتَفَاوَتُونَ فِي الضَّبْطِ، فَفِيهِمْ مَنْ هُوَ فِي أَعْلَى دَرَجَاتِ الثَّقَةِ وَالضَّبْطِ، وَفِيهِمْ مَنْ هُوَ فِي أَوْسَطِهَا، وَفِيهِمْ مَنْ هُوَ فِي أدْنَاهَا. \* وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَيْضًا أَنَّهُ إِذَا اخْتَلَفَ ثِقَاتٌ أَحَدُهُمْ أَوْثَقُ مِنَ الْآخَرِ يُرْجَعُ إِلَى حَدِيثِ الْأَوْثَقِ وَالْأَضْبَطِ، وَهَذَا هُوَ الْأَوَّلِيُّ<sup>(١)</sup>.

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «نَقْدِهِ لِبَيَانِ الْوَهْمِ وَالْإِيْهَامِ» (ص ٨٦) فِي بَيَانِ ضَرَرِ مُخَالَفَةِ الثَّقَةِ: (بَلْ يَضُرُّ لِمُخَالَفَتِهِ: ثَمَتَيْنِ فَأَكْثَرُ؛ لِأَنَّهُ يَلُوحُ بِذَلِكَ لَنَا أَنَّ الثَّقَةَ قَدْ غَلِطَ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِفْتِرَاحِ» (ص ٥٥): (يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ لِلتَّرْجِيحِ مَدْخَلٌ عِنْدَ تَعَارُضِ الرِّوَايَاتِ، فَيَكُونُ مَنْ لَمْ يُتَكَلَّمْ فِيهِ أَصْلًا رَاجِحًا عَلَى مَنْ قَدْ تُكَلَّمُ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ جَمِيعًا مِنْ رِجَالِ الصَّحِيحِ، وَهَذَا عِنْدَ وَقُوعِ التَّعَارُضِ). اهـ.

(١) قُلْتُ: وَلَكِنْ أَحْيَانًا، فَقَدْ يُحْكَمُ لِمَنْ هُوَ أَقْلُ ثَقَّةً عَلَى الْأَوْثَقِ، وَهَذَا نَادِرٌ.

انْظُرْ: «السَّنَنِ الصُّغْرَى» لِلنَّسَائِيِّ (ج ٦ ص ٥٩).

(٢) قُلْتُ: وَهَذَا يَتَطَلَّبُ دِرَاسَةً كَامِلَةً، وَمُتَابَعَةً لِكُتُبِ الرِّوَايَةِ وَالرِّجَالِ الَّتِي تَسْتَدْعِي مَعْرِفَةً وَاسِعَةً، أَوْ إِطْلَاعًا عَلَى عِلْمِ الْعِلَلِ، وَيُزَيِّنُ ذَلِكَ حُسْنَ الْفَهْمِ لِلْأَلْفَازِ وَالْمَعَانِي فِي الرِّوَايَاتِ، وَدَقَّةُ الْاسْتِنْتَاكِ لِلْوُصُولِ إِلَى تَأْصِيلِ عِلْمِيٍّ؛ لِهَذِهِ الْأَوْهَامِ الَّتِي تَقَعُ مِنَ الرِّوَاةِ.

\* فَلَا بُدَّ مِنْ دِرَاسَةٍ نَقْدِيَّةٍ عِلْمِيَّةٍ مُنْخَصَّصَةٍ تَعَمَّقُ الْفَهْمَ فِي مَعْرِفَةِ عِلَلِ الْحَدِيثِ.

\* فَإِنَّ سُؤَيْدَ بْنَ سَعِيدٍ هَذَا، لَمْ يَضِبِطِ الْحَدِيثَ، وَقَدْ خَالَفَ فِيهِ الثَّقَاتِ الْحُفَاطَ.  
 \* وَكَذَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ، لَمْ يَحْفَظِ الْحَدِيثَ، وَلَمْ يَضِبِطْهُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ.  
 وَقَدْ أَخْطَأَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي ذِكْرِهِ لِلْحَدِيثِ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»، مُطَوَّلًا، مِنْ  
 رِوَايَةِ، سُؤَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ مَيْسَرَةَ.

\* وَتَابَع: حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ، هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحِ  
 السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (مَا مِنْ صَاحِبٍ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ لَا  
 يُعْطِي حَقَّهَا؛ إِلَّا وَهِيَ تُصَفِّحُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَفَائِحَ، ثُمَّ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ،  
 فَتَكْوَى بِهَا جَبْهَتُهُ، وَجَنْبُهُ وَظَهْرُهُ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يُقْضَى  
 بَيْنَ النَّاسِ فَيَرَى سَبِيلَهُ: إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَصَاحِبُ  
 الْإِبِلِ؟ قَالَ: وَلَا صَاحِبُ إِبِلٍ لَا يُعْطِي حَقَّهَا، وَمِنْ حَقِّهَا: حَلْبُهَا يَوْمَ وَرْدِهَا إِلَّا وَهِيَ  
 تُجْمَعُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، لَا يُفْقَدُ مِنْهَا فَصِيلًا وَاحِدًا، ثُمَّ يُنْطَحُ<sup>(١)</sup> لَهَا بِقَاعٍ قَرْقَرٍ تَطْوُهُ  
 بِأَخْفَافِهَا، وَتَعْتِضُهُ بِأَفْوَاهِهَا، كُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ آخِرُهَا رَجَعَ عَلَيْهِ أَوَّلُهَا، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ  
 خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يُقْضَى اللَّهُ بَيْنَ النَّاسِ، وَيَرَى سَبِيلَهُ إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى  
 النَّارِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، صَاحِبُ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ؟ قَالَ: وَلَا صَاحِبُ بَقَرٍ، وَلَا غَنَمٍ، لَا  
 يُعْطِي حَقَّهَا؛ إِلَّا وَهِيَ تُجْمَعُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، لَيْسَتْ فِيهَا عَضْبَاءٌ<sup>(٢)</sup>، وَلَا عَقَصَاءٌ، وَلَا

(١) «يُنْطَحُ لَهَا بِقَاعٍ قَرْقَرٍ يُنْطَحُ أَيُّ: يُلْقَى صَاحِبُهَا عَلَى وَجْهِهِ لِنَطَأِهِ.

«قَاعٍ قَرْقَرٍ»: أَرْضٌ مُسْتَوِيَةٌ.

(٢) «الْعَضْبَاءُ»: مَكْسُورَةُ الْقُرْنِ.

«الْعَقَصَاءُ»: مُلْتَوِيَةُ الْقُرْنِ.

جَلَحَاءُ تُبَطِّحُ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٍ تَطْوُهُ بِأَظْلَافِهَا، وَتَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا، كُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ آخِرُهَا رَجَعَ عَلَيْهِ أَوَّلُهَا، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ، فَيَرَى سَبِيلَهُ إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، صَاحِبُ الْخَيْلِ؟، قَالَ: الْخَيْلُ ثَلَاثَةٌ: هِيَ لِرَجُلٍ أَجْرٌ، وَلِرَجُلٍ سِتْرٌ، وَلِرَجُلٍ وَزْرٌ، أَمَّا مَنْ رَبَطَهَا عِدَّةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ لَوْ أَنَّهُ طَوَّلَ<sup>(١)</sup> لَهَا فِي مَرْجٍ خَصْبٍ، أَوْ فِي رَوْضَةٍ، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ عَدَدَ مَا أَكَلَتْ حَسَنَاتٍ، وَعَدَدَ مَا أَرْوَاهَا حَسَنَاتٍ، ثُمَّ لَوْ أَنَّهُ انْقَطَعَ طَوْلُهَا ذَلِكَ فَاسْتَنْتَ شَرَفًا، أَوْ شَرَفِينَ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ عَدَدَ أَثَارِهَا حَسَنَاتٍ، وَلَوْ أَنَّهَا مَرَّتْ بِنَهْرٍ فِجَاجٍ لَا يُرِيدُ السَّقْيَ بِهِ فَشَرِبَتْ مِنْهُ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ عَدَدَ مَا شَرِبَتْ حَسَنَاتٍ، فَهِيَ لِهَذَا أَجْرٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ رَبَطَهَا بِفَنَاءٍ وَتَعَفُّفًا التَّمَّاسَ الْخَيْرِ فِيهَا، ثُمَّ لَمْ يَنْسَ حَقَّ اللَّهِ فِي بُطُونِهَا، وَلَا فِي ظُهُورِهَا كَانَتْ لَهُ سِتْرًا مِنَ النَّارِ، وَمَنْ رَبَطَهَا فُخْرًا وَرِيَاءً وَنَوَاءً<sup>(٢)</sup> عَلَى أَهْلِ الْإِسْلَامِ، كَانَ لَهُ وَزْرًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْحُمْرُ، قَالَ: لَمْ يُنْزَلِ اللَّهُ عَلَيَّ فِي الْحُمْرِ إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ الْجَامِعَةُ الْفَادَةُ: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزَّلْزَلَةُ: ٨].

«الْجَلَحَاءُ»: الَّتِي لَا قَرْنَ لَهَا.

(١) «طَوَّلَ لَهَا»، أَي: شَدَّهَا فِي الْحَبْلِ، وَالطَّوْلُ وَالطَّيْلُ: بِكَسْرِ «الطَّاءِ»، وَفَتْحِ «الْوَاوِ» أَوْ «الْيَاءِ»، الْحَبْلُ الطَّوِيلُ يُشَدُّ أَحَدَ طَرَفَيْهِ فِي وَتْدٍ، أَوْ غَيْرِهِ، وَالطَّرْفُ الْآخَرُ فِي يَدِ الْفَرَسِ؛ لِيُدَوَّرَ فِيهِ وَيَرْعَى وَلَا يَذْهَبَ لَوْجُهُ.

وَالْمَرْجُ: الْأَرْضُ الْوَاسِعَةُ ذَاتُ نَبَاتٍ كَثِيرٍ.

«اسْتَنْتَ شَرَفًا أَوْ شَرَفِينَ»، أَي: عَدَتْ لِمَرْحَها وَنَشَاطِها شَوْطًا، أَوْ شَوَاطِينَ، لَا رَاكِبَ عَلَيْهَا.

انْظُرْ: «الْمِنْهَاجُ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٧ ص ٧٢)، وَ«إِكْمَالُ الْمُعْلِمِ» لِلْقَاضِي عِيَاضٍ (ج ٣ ص ٤٨٧ و ٤٨٨).

(٢) أَي: مُنَاوَاةً وَمُعَادَاةً.

## حديث منكر

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ الْمُخْتَصَرِ مِنَ الشُّنَنِ» (ج ٢ ص ٦٨٢)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (١٦٥٩)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الشُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ١٨٣)، وَفِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٥ ص ٥٠٨)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٨ ص ٣٣٩)، وَمُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ الْمَرْوَزِيُّ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ» (ج ٢ ص ١٠١٢ و ١٠١٣)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ الْمُخْتَلَفَةِ الْمَأْثُورَةِ» (ج ٢ ص ٢٦)، وَ(ج ٣ ص ٢٧٣). وَأَوْرَدَهُ الْمَرْيُ فِي «تُحْفَةِ الْأَشْرَافِ» (ج ٩ ص ٦٨)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «إِتْحَافِ الْمَهْرَةِ» (ج ١٤ ص ٥١٦ و ٥٤٨).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ؛ فِيهِ هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ الْمَدَنِيُّ، وَهُوَ مُتَكَلِّمٌ فِيهِ، قَالَ عَنْهُ أَحْمَدُ: «لَمْ يَكُنْ بِالْحَافِظِ»، وَقَالَ مَرَّةً: «لَيْسَ هُوَ مُحْكَمَ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ عَنْهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: «ضَعِيفٌ حَدِيثُهُ مُخْتَلِطٌ»، وَقَالَ مَرَّةً: «لَيْسَ بِذَاكَ الْقَوِيَّ»، وَقَالَ مَرَّةً: «لَيْسَ بِشَيْءٍ»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: «لَيْسَ بِالْقَوِيَّ»، وَكَانَ يَحْيَى الْقَطَّانُ: «لَا يُحَدِّثُ عَنْهُ»، وَقَالَ الْحَاكِمُ: «رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ فِي الشَّوَاهِدِ»، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «صَدُوقٌ - يَعْنِي: فِي نَفْسِهِ - لَهُ أَوْهَامٌ»<sup>(١)</sup>، وَذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الزُّعْفَاءِ وَالْمُتْرُوكِينَ» (ج ٣ ص ١٧٤)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «دِيَوَانِ الزُّعْفَاءِ» (ص ٤١٩).

(١) انظر: «تَهْذِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمَرْيُ (ج ٣٠ ص ٢٠٤)، وَ«الْمَجْرُوحِينَ» لِابْنِ حَبَّانَ (ج ٣ ص ٨٩)، وَ«مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٤ ص ٢٩٨)، وَ«الْمُعْنِي فِي الزُّعْفَاءِ» لَهُ (ج ٢ ص ٧١٠)، وَ«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ

قُلْتُ: فَهُوَ لَهُ أَوْهَامٌ وَيَغْلُطُ فِي الْحَدِيثِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ إِذَا تَفَرَّدَ، أَوْ وَافَقَ مِثْلَهُ،  
كَ«سُوَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ الْخَدَثَانِيَّ» وَلَا سِيَّمَا إِذَا خَالَفَ الثَّقَاتِ، خَاصَّةً بِذِكْرِهِ زِيَادَةَ: (فِي  
يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ، فَيَرَى سَبِيلَهُ: إِمَّا إِلَى  
الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ)؛ فَإِنَّهُ خَالَفَ فِيهَا الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتَ.

قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٦٨٢): وَحَدَّثَنِي يُونُسُ  
بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّدَفِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ  
أَسْلَمَ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، بِمَعْنَى حَدِيثِ حَفْصِ بْنِ مَيْسَرَةَ، إِلَى آخِرِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: (مَا  
مِنْ صَاحِبٍ إِلَّا لَا يُؤَدِّي حَقَّهَا)، وَلَمْ يَقُلْ: (مِنْهَا حَقَّهَا)، وَذَكَرَ فِيهِ: (لَا يَفْقِدُ مِنْهَا  
فَصِيلًا وَاحِدًا)، وَقَالَ: (يُكْوَى بِهَا جَنْبَاهُ وَجَبْهَتُهُ وَظَهْرُهُ).  
قُلْتُ: وَهَذَا مِنَ الْإِخْتِلَافِ فِي أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ.

قَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٦ ص ٤٧٦): (وَيُحْتَمَلُ أَنْ  
يَكُونَ قَوْلُهُ: «وَمِنْ حَقَّهَا حَلْبُهَا يَوْمَ وَرْدِهَا»، مِنْ قَوْلِ: أَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَدْ رَوَاهُ أَبُو عُمَرَ<sup>(١)</sup>

حَجَرٍ (ج ١١ ص ٣٩)، وَ«التَّقْرِيبُ» لَهُ (ص ٥٧٢)، وَ«الضُّعْفَاءُ وَالْمُتْرُوكِينَ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (ج ٣ ص ١٧٤)،  
وَ«الضُّعْفَاءُ الْكَبِيرُ» لِلْعَقِيلِيِّ (ج ٤ ص ٣٤١)، وَ«الضُّعْفَاءُ وَالْمُتْرُوكِينَ» لِلنَّسَائِيِّ (ص ٢٣٤).

(١) أَبُو عُمَرَ، وَيُقَالُ: أَبُو عُمَرُو الْغُدَانِيُّ، الْبَصْرِيُّ: «مَقْبُولٌ»، مِنَ الثَّلَاثَةِ، وَوَهْمٌ مَنْ قَالَ: اسْمُهُ بِحَيٍّ بَنُو عُبَيْدٍ.  
وَحَدِيثُهُ: أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ»، فِي الزَّكَاةِ مُحْتَصَرًا: (١٦٦٠)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ١  
ص ٤٠٣)، بِكَامِلِهِ مِنْ طَرِيقِ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْهُ.

وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «الْمُعْتَبَى» (ج ٥ ص ١٢) مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْهُ، فَلَمْ يَذْكُرْ هَذَا  
الْجُزْءَ.

الْغَدَانِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ فِيهِ: «قِيلَ: وَمَا حَقُّ الْإِبِلِ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟»، قَالَ: يُعْطَى الْكَرِيمَةُ وَيَمْنَحُ الْغَزِيرَةُ<sup>(١)</sup>، وَيَقْفَرُ الظَّهْرَ، وَيُطْرَقُ الْفَحْلَ، وَيَسْقِي اللَّبَنَ»، وَرَوَاهُ سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: «مَا مِنْ صَاحِبِ إِبِلٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاتَهَا»، وَلَمْ يَذْكُرْ: غَيْرَ الزَّكَاةِ). اهـ

فَوَهُمَ: هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ فِي أَلْفَاظِهِ، وَلَمْ يَضْبِطْهُ، خَاصَّةً فِي ذِكْرِهِ، لِيَزَادَةَ: «حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَ عِبَادِهِ، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، ثُمَّ يَرَى سَبِيلَهُ: إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ»، فَهِيَ زِيَادَةٌ شَاذَّةٌ، لَا تَصِحُّ.

قُلْتُ: وَتَعْرِيفُ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ: مَا رَوَاهُ عَدْلٌ ضَابِطٌ عَنْ مِثْلِهِ عَنْ مِثْلِهِ إِلَى مُتَنَاهَا، وَلَا يَكُونُ شَاذًا، وَلَا مُعَلًّا<sup>(٢)</sup>، وَهَذَا الْحَدِيثُ لَمْ يَسْلَمْ مِنَ الشُّذُودِ، وَالْعِلَّةُ الْخَفِيَّةُ، عَلَى أَنَّ هُنَاكَ أَدِلَّةٌ أُخْرَى تُؤَيِّدُ الْحُكْمَ بِشُدُودِ زِيَادَةِ: (حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَ عِبَادِهِ، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ، ثُمَّ يَرَى سَبِيلَهُ: إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ)؛ كَمَا سَوْفَ يَأْتِي ذِكْرُهَا.

قُلْتُ: وَيَرُدُّ النَّاقِدُ بِلَا شَكٍّ الْحَدِيثَ إِذَا وَجَدَ مِنْ خِلَالِ خَبَرَتِهِ، أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ، وَلَوْ صَدَرَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ ثِقَةٍ؛ لِاحْتِمَالِ وَهْمِهِ، أَوْ تَخْلِيطِهِ، أَوْ تَلْقِينِهِ، أَوْ خَطِّئِهِ.

(١) الْغَزِيرَةُ: أَيُّ كَثِيرَةِ اللَّبَنِ، وَأَمَّا الْكَرِيمَةُ: فَهِيَ الَّتِي تَكُونُ عَزِيرَةً عَلَى صَاحِبِهَا، وَقَوْلُهُ: «يُقْفَرُ الظَّهْرُ»، أَيُّ: يُعِيرُهُ لِلرُّكُوبِ، وَ«يُطْرَقُ الْفَحْلُ»، أَيُّ: يُعِيرُهُ لِلضَّرْبِ.

(٢) انْظُرْ: «نُزْهَةُ النَّظَرِ فِي تَوْضِيحِ نُحْبَةِ الْفِكْرِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٨٢).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ رحمته فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (ج ١ ص ١٠٦):  
 (الْمُسْتَحِيلُ لَوْ صَدَرَ عَنِ الثَّقَاتِ رُذٌّ، وَنُسِبَ إِلَيْهِمُ الْخَطَأُ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ اجْتَمَعَ خَلْقٌ  
 مِنَ الثَّقَاتِ فَأَخْبَرُوا أَنَّ الْجَمَلَ قَدْ دَخَلَ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ، لَمَا نَفَعْتَنَا ثِقَتُهُمْ، وَلَا أَثَرَتْ  
 فِي خَبَرِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ أَخْبَرُوا بِمُسْتَحِيلٍ، فَكُلُّ حَدِيثٍ رَأَيْتَهُ يُخَالِفُ الْمَعْقُولَ، أَوْ يُنَاقِضُ  
 الْأُصُولَ<sup>(١)</sup>، فَاعْلَمْ أَنَّهُ مَوْضُوعٌ، فَلَا تَتَكَلَّفِ اعْتِبَارَهُ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ رحمته فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (ج ١ ص ١٠٣): (وَاعْلَمْ  
 أَنَّ الْحَدِيثَ الْمُنْكَرَ يَقْشَعِرُّ لَهُ جِلْدُ طَالِبِ الْعِلْمِ، وَقَلْبُهُ فِي الْغَالِبِ). اهـ.  
 قُلْتُ: فَمِثْلُ هِشَامٍ، وَسُوَيْدٍ، وَحَفْصٍ، لَا يَحْتَمِلُونَ تَفَرُّدَهُمْ بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ:  
 (حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَ عِبَادِهِ، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ، ثُمَّ يَرَى  
 سَبِيلَهُ: إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ)؛ لِأَنَّ الرُّوَاةَ الثَّقَاتِ أَخَذُوا هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ  
 الرُّوَاةِ الثَّقَاتِ، فَلَا يُعْقَلُ حِفْظُ هَؤُلَاءِ وَحَدَهُمْ لِهَذِهِ الزِّيَادَةِ دُونَ غَيْرِهِمْ.  
 \* وَالْوَهْمُ مَعْنَاهُ: مَا أَخْطَأَ وَغَلَطَ فِيهِ الرَّاوي وَجَهَ الصَّوَابِ فِي لَفْظِ حَدِيثٍ،  
 وَغَيْرِهِ<sup>(٢)</sup>.

وَالْوَهْمُ أَطْلَقَهُ النَّقَادُ: عَلَى خَلَلٍ أَصَابَ الرَّاوي فِي السَّنَدِ، أَوِ الْمَتْنِ، فَهُوَ خَلَلٌ  
 فِي ضَبْطِ الرَّاوي لِلْحَدِيثِ.

(١) قُلْتُ: فَهَذَا الْحَدِيثُ يُخَالِفُ الْمَعْقُولَ، وَيُنَاقِضُ الْأُصُولَ، اللَّهُمَّ غَفْرًا.

(٢) وَانْظُرْ: «الصَّحَاحُ» لِلْجَوْهَرِيِّ (ج ٥ ص ٢٠٤).

\* وَالْمُقَرَّرُ فِي أَصُولِ الْحَدِيثِ: إِذَا خَالَفَ الرَّاوي الْجَمَاعَةَ كَانَ حَدِيثُهُ ضَرْبًا مِنْ الْوَهْمِ، وَسُمِّيَ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ بِالشَّاذِّ إِنْ كَانَ مِنْ ثِقَةٍ، وَبِالْمُنْكَرِ إِنْ كَانَ مِنْ ضَعِيفٍ.<sup>(١)</sup>

قُلْتُ: وَهَذَا الْإِخْتِلَافُ فِي الْأَلْفَاظِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، مِنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدِ الْمَدَنِيِّ، مِنْ رِوَايَةِ: مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي فَدْيِكِ الْمَدَنِيِّ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ، كِلَاهُمَا: عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدِ الْمَدَنِيِّ.

\* وَخَالَفَهُمَا: اللَّيْثُ بْنُ سَعْدِ الْمِصْرِيِّ، قَالَ حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (مَا مِنْ صَاحِبٍ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ لَا يُؤَدِّي حَقَّهَا، إِلَّا جُعِلَتْ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَفَائِحُ، ثُمَّ أُحْمِيَ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ، ثُمَّ كُويَ بِهَا جَبْهَتُهُ وَجَبِينُهُ وَظَهْرُهُ، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يَقْضِيَ اللَّهُ بَيْنَ النَّاسِ، فَيُرَى سَبِيلُهُ: إِمَّا إِلَى جَنَّةٍ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ، وَمَا مِنْ صَاحِبٍ إِبِلٍ لَا يُؤَدِّي حَقَّهَا، وَمَنْ حَقَّهَا حَلَبُهَا يَوْمَ وَرْدِهَا، إِلَّا أُتِيَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، لَا يَفْقَدُ مِنْهَا فَصِيلًا وَاحِدًا، ثُمَّ بُطِحَ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٍ، وَطِئَتْهُ بِأَخْفَافِهَا، وَعَظَّتْهُ بِأَفْوَاهِهَا، كُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ آخِرُهَا كَرَّرَ عَلَيْهِ أَوَّلُهَا، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يَقْضِيَ اللَّهُ بَيْنَ النَّاسِ فَيُرَى سَبِيلُهُ: إِمَّا إِلَى جَنَّةٍ، وَإِمَّا إِلَى نَارٍ، وَمَا مِنْ صَاحِبٍ بَقَرٍ وَلَا غَنَمٍ لَا يُؤَدِّي حَقَّهَا، إِلَّا أُتِيَ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ بُطِحَ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٍ، لَيْسَ فِيهَا عَضْبَاءٌ<sup>(٢)</sup>، وَلَا عَقْصَاءُ،

(١) انظر: «المَوْقِطَةُ فِي عِلْمِ مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ» لِلدَّهَمِيِّ (ص ٤٢ و ٧٧).

(٢) الْعَضْبَاءُ: مَكْسُورَةُ الْقُرْنِ، وَقِيلَ: مَشْفُوقَةُ الْأُذُنِ.

وَلَا جَلْحَاءُ، تَطَوُّهُ بِأُظْلَافِهَا، وَتَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ،  
كُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ أَوَّلُهَا، كَرَّرَ عَلَيْهِ آخِرُهَا، حَتَّى يَقْضِيَ اللَّهُ بَيْنَ النَّاسِ فَيَرَى سَبِيلَهُ: إِمَّا إِلَى  
جَنَّةٍ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ).

### حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «عِلَلِ الْحَدِيثِ» (ج ٢ ص ٦٠٦)، وَابْنُ زُنْجَوَيْهِ فِي  
«الْأَمْوَالِ» (ج ٢ ص ٧٨٢) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ،  
كِلَاهُمَا: عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ بِهِ.  
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، كَسَابِقِهِ.

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو زُرْعَةَ، كَمَا فِي «عِلَلِ الْحَدِيثِ» (ج ٢ ص ٦٠٦): (هَذَا وَهْمٌ وَهَمَ  
فِيهِ اللَّيْثُ، إِنَّمَا الصَّحِيحُ، كَمَا رَوَاهُ: مَالِكٌ، وَحَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ، وَابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ<sup>(١)</sup>، عَنْ  
هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ  
النَّبِيِّ ﷺ). اهـ.

\* فَاسْتَدَلَّ الْحَافِظُ أَبُو زُرْعَةَ، أَنَّ الْخَطَأَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، مِنَ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ.

وَأَنْظُرْ: «النُّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (ج ٣ ص ٢٥١).

(١) هَذَا السِّيَاقُ: يُؤْهِمُ، أَنَّ مَالِكًا، وَحَفْصَ بْنَ مَيْسَرَةَ، وَابْنَ أَبِي فُدَيْكٍ، ثَلَاثَتُهُمْ: رَوَوْا الْحَدِيثَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ  
سَعْدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ.

\* فَالْرَّايِ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ: هُوَ ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ فَقَطْ.

\* وَأَمَّا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَحَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ؛ فَإِنَّهُمَا، يَرْوِيَانِهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ.

قُلْتُ: وَالْوَهْمُ أَيْضًا فِي هَذَا الْحَدِيثِ، مِنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدِ الْمَدَنِيِّ، فَمَرَّةً: يَرْوِيهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، وَمَرَّةً: يَرْوِيهِ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ. \* وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَضْبُطِ الْحَدِيثَ.

قُلْتُ: وَأَنْتَ تَرَى بِأَنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةَ، لَا يَذْكُرُهَا، إِلَّا الَّذِي سَاءَ حِفْظُهُ بِسَبَبِ الْإِخْتِلَاطِ وَغَيْرِهِ، مِمَّا يَتَبَيَّنُ شُدُودُهَا، وَإِلَّا لِمَاذَا الرُّوَاةُ الثَّقَاتُ الْأَثْبَاتُ لَمْ يَذْكُرُوا هَذِهِ الزِّيَادَةَ؟!

قُلْتُ: ثُمَّ إِنَّ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، لَا يَكْتَفُونَ حِينَ الطَّعْنِ فِي الْحَدِيثِ مِنْ جِهَةِ إِسْنَادِهِ فَقَطُّ، بَلْ كَثِيرًا مَا يَنْظُرُونَ إِلَى مَتْنِهِ أَيْضًا فَإِذَا وَجَدُوهُ غَيْرَ مُتَلَائِمٍ مَعَ نُصُوصِ الشَّرِيعَةِ، أَوْ قَوَاعِدِهَا؛ لَمْ يَتَرَدَّدُوا فِي الْحُكْمِ عَلَيْهِ بِالشُّدُودِ، وَغَيْرِهِ.

قُلْتُ: وَالْوَهْمُ يَتَعَلَّقُ بِالْخَلَلِ فِي ضَبْطِ الرَّاويِ لِلْحَدِيثِ، وَالْحِفَاطُ قَدْ عُنُوا بِضَبْطِ مُتُونِ السُّنَنِ نَفْسِهَا أَشَدَّ الْإِعْتِنَاءِ، فَكَانُوا يَعْرِضُونَ مَا يُرِيبُهُمْ مِنْهَا مِنْ أَلْفَاظٍ، أَوْ رَوَايَاتٍ، وَعَلَى مَا عَلِمُوا مِنْ قَوَاعِدَ شَرْعِيَّةٍ مُقَرَّرَةٍ، أَوْ نُصُوصٍ قَاطِعَةٍ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَإِذَا خَالَفتِ الْأَلْفَاظُ، أَوْ الرُّوَايَاتُ ذَلِكَ طَرَحُوهَا جَانِبًا، وَحَكَمُوا عَلَى رَاوِيهَا

بألوههم، ولمعرفة نماذج من ذلك يكفي أحدنا مطالعة كتب العلل والرجال، كل ذلك صيانة للسنّة من أن يدخلها ما ليس منها.<sup>(١)</sup>

قال الحافظ ابن حبان رحمه الله في «المجروحين» (ج ١ ص ٢٧): عندما ذكر جهاد الصحابة، ونقدهم للحديث، وقبوله: (ثم أخذ مسلكهم - أي: الصحابة - واستنّ لسنّتهم، واهتدى بهديهم، فيما استنوا من التيقّظ في الروايات جماعة من أهل المدينة من سادات التابعين). اهـ.

\* وخالفهم: مالك بن أنس، فرواه: عن زيد بن أسلم، واقتصر، منه على طرف ذكر: «الخيل».

عن مالك بن أنس، عن زيد بن أسلم، عن أبي صالح السمان، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: (الخيل لرجل أجر، ولرجل ستر، وعلى رجل وزر<sup>(٢)</sup>)، فأما الذي هي له أجر: فرجل ربطها في سبيل الله، فأطال بها في مرج أو روضة، فما أصابت في طيلها<sup>(٣)</sup>، ذلك من المرج<sup>(٤)</sup> أو الروضة<sup>(٥)</sup> كانت له حسنة، ولو أنه انقطع

(١) ومن هنا نشأ علم علل الحديث له أسسه، وقواعده، ورجاله الذين يُعَنون بتتبع الثقات، وبيان ألوههم الواقع في رواياتهم؛ لأنّ الناس عادةً يتلقون أحاديث هؤلاء الثقات بالقبول، والتسليم، وظهّرت من خلال ذلك جلاله المُستغل بهذا العلم.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في «فتح الباري» (ج ١ ص ٢٠٢): (والثقة إذا حدث بالخطأ، فيحمل عنه، وهو لا يشعر أنّه خطأ، يُعمل به على الدوام للوثوق بنقله، فيكون سبباً للعمل بما لم يقله الشرع). اهـ.

(٢) وزر: ذنب، وإثم.

(٣) طيلها: حبّلها الذي تُربط به، فأصابت؛ أي: أكلت وشربت، ومشت.

طِيلُهَا، فَاسْتَنْتَ<sup>(١)</sup> شَرَفًا أَوْ شَرْفَيْنِ كَانَتْ آثَارُهَا<sup>(٢)</sup>، وَأَزْوَائُهَا حَسَنَاتٍ لَهُ، وَلَوْ أَنَّهَا مَرَّتْ  
بِنَهْرٍ، فَشَرِبَتْ مِنْهُ وَلَمْ يُرِدْ أَنْ يَسْقِيَ كَانَ ذَلِكَ حَسَنَاتٍ لَهُ، فَهِيَ لِذَلِكَ أَجْرٌ، وَرَجُلٌ  
رَبَطَهَا تَغْنِيًا<sup>(٣)</sup> وَتَعَفُّفًا ثُمَّ لَمْ يَنْسَ حَقَّ اللَّهِ فِي رِقَابِهَا وَلَا ظُهُورِهَا، فَهِيَ لِذَلِكَ سِتْرٌ،  
وَرَجُلٌ رَبَطَهَا فَخْرًا وَرِيَاءً وَنَوَاءً<sup>(٤)</sup> لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ، فَهِيَ عَلَى ذَلِكَ وَزْرٌ، وَسُئِلَ رَسُولُ  
اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحُمْرِ، فَقَالَ: مَا أُنْزِلَ عَلَيَّ فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ الْجَامِعَةُ الْفَادَةُ: ﴿فَمَنْ  
يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزَّلْزَلَةُ: ٨].

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

\* وَهَذَا هُوَ الْمَحْفُوظُ، وَلَيْسَ فِيهِ الزِّيَادَةُ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٢٣٧١)، وَ(٢٨٦٠)،  
وَ(٣٦٤٦)، وَ(٤٩٦٢)، وَ(٤٩٦٣)، وَ(٧٣٥٦)، وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١  
ص ٥٧١ و ٥٧٢)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٣١٢)، وَفِي «الْمُجْتَبَى»

(٤) الْمَرْجُ: الْأَرْضُ الْوَاسِعَةُ ذَاتُ نَبَاتٍ كَثِيرٍ تَمْرُجُ فِيهِ الدَّوَابُّ، أَيُّ: تُخَلَّى، تَسْرَحُ مُخْتَلِطَةً كَيْفَ شَاءَتْ.

(٥) الرَّوْضَةُ: الْمَوْضِعُ الَّذِي يَسْتَنْقِعُ فِيهِ الْمَاءُ.

(١) اسْتَنْتَ: جَرَتْ بِنَشَاطٍ، شَرَفًا أَوْ شَرْفَيْنِ: سَوَاطٍ أَوْ شَوَاطِينِ.

(٢) آثَارُهَا: يُرِيدُ الْأَرْضَ بِحَوَافِرِهَا.

(٣) أَيُّ: اسْتِغْنَاءً عَنِ النَّاسِ.

(٤) نَوَاءً: مُنَاوَاةً، وَعَدَاوَةً.

انْظُرْ: «النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (ج ٢ ص ٢٧٧ و ٤٦٣)، وَ(ج ٣ ص ١٤٥ و ٣٩١)، وَ(ج ٤  
ص ٣١٥)، وَ(ج ٥ ص ١٢٣).

(ج ٦ ص ٢١٦)، وَالْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٥ ص ٣٤٥)، وَأَبُو مُصْعَبٍ الزُّهْرِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (٩٠١)، وَابْنُ الْبُجَيْرِيِّ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (٦٤٣)، وَمُصْعَبُ الزُّبَيْرِيِّ فِي «حَدِيثِهِ» (١٧٦)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ» (ج ٦ ص ٢٤)، وَابْنُ الْقَاسِمِ فِي «الْمَوْطَأِ» (١٧٨)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (٢٦٢)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ عَلَى التَّقَايِمِ وَالْأَنْوَاعِ» (١٠ ص ٥٢٧)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ الْمُخْتَلِفَةِ الْمَأْثُورَةِ» (ج ٢ ص ٢٦)، وَفِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (٣٣٧)، وَابْنُ بَكِيرٍ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ٢ ص ٢٩٨ و ٢٩٩)، وَابْنُ بَشْرَانَ فِي «الْبُشْرَانِيَّاتِ» (١٠٧٠)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «الْأَرْبَعِينَ فِي الْحَثِّ عَلَى الْجِهَادِ» (٢٨)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١٠ ص ١٥)، وَفِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٧ ص ١٣٦)، وَالْجَوْهَرِيُّ فِي «مُسْنَدِ الْمَوْطَأِ» (٣٥٣)، وَالْحَدَّادُ فِي «جَامِعِ الصَّحِيحِينَ» (ج ٣ ص ١٦٣)، وَالْقَسْطَلَانِيُّ فِي «إِرْشَادِ السَّارِي» (ج ٥ ص ٤٠٦)، وَابْنُ أَبِي صُفْرَةَ فِي «الْمُخْتَصَرِ النَّصِيحِ» (ج ٢ ص ٢٩٠ و ٢٩١)، وَعَبْدُ الْمُؤْمِنِ الدِّمِيَّاطِيُّ فِي «فَضْلِ الْخَيْلِ» (ص ٧٠)، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٧٤ و ٧٥)، وَابْنُ الرَّسَّامِ فِي «الْأَرْبَعِينَ مِنَ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ عَنْ أَرْبَعِينَ مِنْ مَشَايِخِ الْإِسْلَامِ» (ق/٩٧/ ط - الْمُدَوَّنَةُ الْكُبْرَى لِلْمَخْطُوطَاتِ، ط الثَّانِيَّةُ، الْمَجْمُوعَةُ الثَّلَاثَةُ، إِعْدَادُ أَهْلِ الْأَثَرِ بِمَمْلَكَةِ الْبَحْرَيْنِ، فِي سَنَةِ: ١٤٤٤هـ)، وَالشَّحَامِيُّ فِي «الْعَوَالِي عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ» (١٣)، وَابْنُ الْجَوَزِيِّ فِي «الْحَدَاتِقِ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ» (ج ٢ ص ٤٠٢) مِنْ طَرِيقِ الْقَعْنَبِيِّ، وَيَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، وَأَبِي مُصْعَبٍ الزُّهْرِيُّ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، وَرَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، وَمُصْعَبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ

الزُّبَيْرِيُّ، وَغَيْرُهُمْ، جَمِيعُهُمْ: عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

\* وَهَذَا اللَّفْظُ، هُوَ الْمَحْفُوظُ، مِنْ حَدِيثِ: مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، بِهَذَا الْإِخْتِصَارِ.

\* وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ،

عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، سُئِلَ عَنْ

الْحُمْرِ: هَلْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ فِيهَا شَيْءٌ؟، فَقَالَ صلى الله عليه وسلم: (مَا أُنْزِلَ عَلَيَّ فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ

الْفَاذَةُ الْجَامِعَةُ: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾

[الزَّلْزَلَةُ: ٨].

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٥ ص ٢٥٨).

وَقَالَ الْبَزَّازُ: (وَهَذَا الْحَدِيثُ، قَدْ رَوَاهُ غَيْرُ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي

صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

\* وَرَوَاهُ سَهِيلٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَرَوَاهُ: ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ،

عَنْ زَيْدٍ).

وَحَالَفَهُ: سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، قَالَ أَخْبَرَنَا: سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ

عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، عَنِ الْحُمْرِ؟، فَقَالَ: لَمْ

يَأْتِ فِيهَا شَيْءٌ، إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ الْفَاذَةُ، الْجَامِعَةُ: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ، وَمَنْ

يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزَّلْزَلَةُ: ٨].

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ٦ ص ٢٣١).

وَقَالَ الطَّبْرَانِيُّ: «لَمْ يَرَوْ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنْ سُفْيَانَ: إِلَّا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ».

\* وَقَدْ أَخْطَأَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَضْبِطْهُ.

فَمَرَّةً: يَرْوِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ.

وَمَرَّةً: يَرْوِيهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، بِدُونِ وَاسِطَةٍ.

فَادْخَلَ: بَيْنَهُ، وَبَيْنَ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ: مُحَمَّدُ بْنُ عَجَلَانَ، فَرَادَ رَجُلًا، فِي الْإِسْنَادِ.

وَجَعَلَهُ: عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ.

\* وَهَذَا الْحَدِيثُ: مَشْهُورٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

رَوَاهُ: مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَهَشَامُ بْنُ سَعْدٍ، وَحَفْصُ بْنُ مِيسَرَةَ، جَمِيعُهُمْ: عَنْ زَيْدِ

بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

فَهُوَ: حَدِيثٌ غَرِيبٌ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ.

\* وَرَوَاهُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، أَنَّ بُكَيْرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

الْأَشَجِّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ذَكَوَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (إِذَا لَمْ

يُؤَدَّ الْمَرْءُ حَقَّ اللَّهِ، أَوْ الصَّدَقَةَ فِي إِبْلِهِ، بَطَحَ لَهَا بِصَعِيدٍ قَرَقَرٍ، فَوَطِئَتْهُ بِأَخْفَافِهَا،

وَعَضَّتْهُ بِأَفْوَاهِهَا، إِذَا مَرَّ آخِرُهَا كَرَّ عَلَيْهِ أَوَّلُهَا، حَتَّى يَرَى مَصْدَرَهُ، إِمَّا مِنَ الْجَنَّةِ، وَإِمَّا

مِنَ النَّارِ<sup>(١)</sup>، وَالْبَقَرُ إِذَا لَمْ يُؤَدَّ حَقَّ اللَّهِ فِيهَا بَطَحَ لَهُ بِصَعِيدٍ قَرَقَرٍ فَوَطِئَتْهُ بِأَظْلَافِهَا،

(١) وَقَدْ اشْتَمَلَ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى زِيَادَةٍ: «حَتَّى يَرَى مَصْدَرَهُ: إِمَّا مِنَ الْجَنَّةِ، وَإِمَّا مِنَ النَّارِ»، دُونَ زِيَادَةٍ: «فِي

يَوْمٍ كَانَ مَقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ».

وَهُوَ حَدِيثٌ غَيْرٌ مَحْفُوظٌ أَيْضًا؛ لِلاِخْتِلَافِ فِيهِ.

وَنَطَحَتْهُ بِقُرُونِهَا، إِذَا مَرَّ عَلَيْهِ آخِرُهَا كَرَّ عَلَيْهِ أَوَّلُهَا، حَتَّى يَرَى مَصْدَرَهُ: إِمَّا مِنَ الْجَنَّةِ، وَإِمَّا مِنَ النَّارِ، وَالْغَنَمُ كَذَلِكَ، تَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا، وَتَطَوُّهُ بِأَظْلَافِهَا لَيْسَ فِيهَا عَقْصًا وَلَا جَمًّا، حَتَّى يَرَى مَصْدَرَهُ: إِمَّا مِنَ الْجَنَّةِ، وَإِمَّا مِنَ النَّارِ، وَالْخَيْلُ لثَلَاثَةِ: أَجْرٍ، وَوِزْرٍ، وَسِتْرٍ، فَمَنْ اقْتَنَاهَا تَعَفُّفًا، وَتَعَنِّيًّا كَانَتْ لَهُ سِتْرًا، وَمَنْ اقْتَنَاهَا عُدَّةً لِلْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَانَتْ لَهُ أَجْرًا، فَإِنْ طَوَّلَ لَهَا شَرْفًا أَوْ شَرَفَيْنِ كَانَ لَهُ فِي ذَلِكَ أَجْرٌ، وَمَنْ اقْتَنَاهَا فَخْرًا، وَرِيَاءً، وَنَوَاءً عَلَى الْمُسْلِمِينَ كَانَتْ لَهُ وَزْرًا، قَالَ قَائِلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَرَأَيْتَ الْحُمْرَ؟، قَالَ: لَمْ يَأْتِ فِي الْحُمْرِ شَيْءٌ، إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ الْجَامِعَةُ الْفَادَّةُ: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ \* وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزَّلْزَلَةُ: ٧ و ٨].

#### حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٦٨٣ و ٦٨٤)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ الْمُخْتَلَفَةِ الْمَأْثُورَةِ» (ج ٣ ص ٢٧٣)، وَفِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (٦٣٨)، وَمُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ الْمَرْوَزِيُّ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ» (١٠٨٥)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٩٨)، وَابْنُ حَبَرٍ فِي «تَغْلِيْقِ التَّغْلِيْقِ» (ج ٣ ص ٢١)، وَأَبُو

\* وَهَذَا حَدِيثٌ عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ بْنِ يَعْقُوبَ الْمَصْرِيِّ، وَقَدْ أَخْطَأَ فِيهِ، وَهَذَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَضْبِطْهُ، وَخَالَفَ الثَّقَاتِ، وَذَكَرَ الزِّيَادَةُ بِلَفْظٍ: «مِنَ الْجَنَّةِ... مِنَ النَّارِ»، وَاللَّفْظُ الْآخَرُ: «إِلَى الْجَنَّةِ... إِلَى النَّارِ».

وَأَنْظُرْ: «الْعِلَالُ» لِلدَّارَقُطِيِّ (ج ١٠ ص ١٥٦).

عَوَانَةٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٨ ص ٣٤٣)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٣ ص ٦٩).

وَأُورِدَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «إِتْحَافِ الْمَهْرَةِ» (ج ١٤ ص ٥١٦)، وَالْمِزِّيُّ فِي «تَحْفَةِ الْأَشْرَافِ» (ج ٩ ص ٦٥).

قُلْتُ: وَهَذَا اللَّفْظُ، غَيْرُ مَحْفُوظٍ أَيْضًا، مِنْ حَدِيثِ: بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ. \* وَإِسْنَادُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ بْنِ يَعْقُوبَ الْمَصْرِيِّ، وَهُوَ يُخْطِئُ وَبِهِمْ أَحْيَانًا، وَهَذَا الْحَدِيثُ مِنْ ذَلِكَ.

قَالَ عَنْهُ أَحْمَدُ: «لَهُ مَنَاقِيرٌ»، وَقَالَ مَرَّةً: «يَضْطَرُّ وَيُخْطِئُ». \* وَقَدْ أَشَارَ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ٣٢٣) إِلَى هَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَسُقِ لَفْظَهُ.

\* وَقَدْ أَعْرَضَ عَنْ لَفْظِهِ لِشُدُوزِهِ، وَمُرَادُهُ بِذَلِكَ، بِذِكْرِهِ لِلْعِقَابِ فَقَطْ، لِمَنْ تَرَكَ زَكَاةَ: «الْإِبِلِ»، وَ«الْبَقَرِ»، وَ«الْغَنَمِ»، دُونَ ذِكْرِ الزِّيَادَاتِ الشَّاذَّةِ، لِمُوَافَقَتِهِ هَذِهِ الرَّوَايَةَ، لِحَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فِي «صَحِيحِهِ» (١٤٦٠).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٣ ص ٣٢٤): (قَوْلُهُ: «رَوَاهُ بُكَيْرٌ»، يَعْنِي: ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ، وَمُرَادُ الْبُخَارِيِّ بِذَلِكَ: مُوَافَقَةُ هَذِهِ الرَّوَايَةِ، لِحَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فِي ذِكْرِ الْبَقَرِ). اهـ.

قُلْتُ: وَهَذَا الْإِسْنَادُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ عِنْدَ الْحَافِظِ الدَّارِقُطَنِيِّ، حَيْثُ قَالَ فِي «الْعِلَالِ» (ج ١٠ ص ١٥٦): (يُرْوَاهُ بُكَيْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ، فَرَوَاهُ عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

\* وَخَالَفَهُ ابْنُ لَهَيْعَةَ، فَرَوَاهُ عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

قِيلَ لِلدَّارِقُطَنِيِّ: أَيُّهُمَا أَقْوَى؟، قَالَ: عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ: أَثْبَتُ.

\* وَالْحَدِيثُ: مَحْفُوظٌ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَوَاهُ الثَّقَاتُ عَنْهُ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ). اهـ.

قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ رِوَايَةُ الثَّقَةِ هِيَ الصَّوَابُ دَائِمًا.

\* فَلَيْسَ مَنْ لَمْ يَحْفَظْ، حُجَّةً عَلَى مَنْ حَفِظَ.

\* وَخَالَفَهُ: ابْنُ لَهَيْعَةَ، فَرَوَاهُ: عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ.

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ٨ ص ٣٨٣)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْمُتَفَقِّقِ وَالْمُفْتَرِقِ» (ج ٢ ص ١٢٠١).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ ابْنُ لَهَيْعَةَ الْحَضْرَمِيُّ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، لَا يُحْتَجُّ

بِهِ. <sup>(١)</sup>

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَعْرِيفِ أَهْلِ التَّقْدِيرِ» (ص ١٧٧): (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ لَهَيْعَةَ

الْحَضْرَمِيُّ: اخْتَلَطَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ، وَكَثُرَ عَنْهُ الْمَنَاقِيرُ فِي رِوَايَاتِهِ).

(١) انظر: «مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٢ ص ٤٧٥)، وَ«تَذْكِرَةُ الْخُفَاطِ» لَهُ (ج ١ ص ٢٣٧)، وَ«الْمُعْنِي فِي

الضُّعَفَاءِ» لَهُ أَيْضًا (ج ١ ص ٣٥٢)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٥ ص ٣٧٣).

قَالَ الْحَافِظُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ٨ ص ٣٨٣): «لَمْ يَرَوْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، إِلَّا بُكَيْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، تَفَرَّدَ بِهِ ابْنُ لَهِيْعَةَ». فَهُوَ: لَيْسَ مَحْفُوظًا بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

قَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١٠ ص ١٥٦): (يُرْوِيهِ بُكَيْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ).

وَاخْتَلَفَ عَنْهُ: فَرَوَاهُ عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَخَالَفَهُ: ابْنُ لَهِيْعَةَ، فَرَوَاهُ عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

قِيلَ لِلدَّارِقُطْنِيِّ: أَيُّهُمَا أَقْوَى؟، قَالَ: عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ: أَثَبْتُ.

\* وَالْحَدِيثُ: مَحْفُوظٌ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَوَاهُ الثَّقَاتُ عَنْهُ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ). اهـ.

فَهُوَ: لَيْسَ مِنْ رِوَايَةِ: صَالِحِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ.

\* وَرَوَاهُ: سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

قَالَ: (مَا مِنْ صَاحِبٍ كُنْزٍ<sup>(١)</sup> لَا يُؤَدِّي زَكَاتَهُ، إِلَّا أُحْمِيَ عَلَيْهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، فَيُجْعَلُ صَفَائِحَ فَيُكْوَى بِهَا جَنْبَاهُ، وَجَبِينُهُ حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَ عِبَادِهِ، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ

(١) «مَا مِنْ صَاحِبٍ كُنْزٍ»: قَالَ الْإِمَامُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّبْرِيُّ: الْكُنْزُ كُلُّ شَيْءٍ مَجْمُوعٌ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ، سَوَاءً كَانَ فِي بَطْنِ الْأَرْضِ، أَوْ عَلَى ظَهْرِهَا، زَادَ صَاحِبُ الْعَيْنِ وَغَيْرُهُ: وَكَانَ مَخْزُونًا.

خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، ثُمَّ يَرَى سَبِيلَهُ: إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ، وَمَا مِنْ صَاحِبٍ إِلَّا لَا يُؤَدِّي زَكَاتَهَا، إِلَّا بَطَحَ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٍ، كَأَوْفَرِ مَا كَانَتْ، نَسْتَنُّ عَلَيْهِ، كُلَّمَا مَضَى عَلَيْهِ أُخْرَاهَا رُدَّتْ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا، حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَ عِبَادِهِ، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، ثُمَّ يَرَى سَبِيلَهُ: إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ، وَمَا مِنْ صَاحِبٍ غَنِمَ، لَا يُؤَدِّي زَكَاتَهَا إِلَّا بَطَحَ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٍ، كَأَوْفَرِ مَا كَانَتْ فَتَطْوُهُ بِأُظْلَانِهَا وَتَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا، لَيْسَ فِيهَا عَقْصَاءٌ وَلَا جُلَحَاءٌ، كُلَّمَا مَضَى عَلَيْهِ أُخْرَاهَا رُدَّتْ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا، حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَ عِبَادِهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ، ثُمَّ يَرَى سَبِيلَهُ: إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ).

قَالَ سُهَيْلٌ: فَلَا أَدْرِي أَذْكَرَ الْبَقَرِ أَمْ لَا: (قَالُوا: فَالْخَيْلُ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: الْخَيْلُ فِي نَوَاصِيهَا - أَوْ قَالَ - الْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا<sup>(١)</sup> - قَالَ سُهَيْلٌ: أَنَا أَشْكُ - الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، الْخَيْلُ ثَلَاثَةٌ: فَهِيَ لِرَجُلٍ أَجْرٌ، وَلِرَجُلٍ سِتْرٌ، وَلِرَجُلٍ وَزْرٌ، فَأَمَّا الَّتِي هِيَ لَهُ أَجْرٌ: فَالرَّجُلُ يَتَّخِذُهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَيُعِدُّهَا لَهُ، فَلَا تُغَيَّبُ شَيْئًا فِي بَطُونِهَا إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَجْرًا، وَلَوْ رَعَاهَا فِي مَرْجٍ، مَا أَكَلَتْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِهَا أَجْرًا، وَلَوْ سَقَاهَا مِنْ نَهْرٍ، كَانَ لَهُ بِكُلِّ قَطْرَةٍ تُغَيَّبُهَا فِي بَطُونِهَا أَجْرٌ، - حَتَّى ذَكَرَ الْأَجْرَ فِي أَبْوَالِهَا وَأَرْوَائِهَا - وَلَوْ اسْتَنْتَ شَرَفًا أَوْ شَرَفَيْنِ، كُتِبَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ تَخْطُوهَا أَجْرٌ، وَأَمَّا الَّذِي هِيَ لَهُ سِتْرٌ: فَالرَّجُلُ يَتَّخِذُهَا تَكْرُمًا وَتَجَمُّلاً، وَلَا يَنْسَى حَقَّ ظُهُورِهَا،

(١) «الْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ»، يَعْنِي: أَنَّ الْخَيْرَ مُلَازِمٌ بِهَا، كَأَنَّهُ مَعْقُودٌ فِيهَا.

انظر: «الْمِنْهَاجُ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٧ ص ٧٢ و ٧٣).

وَبُطُونَهَا فِي عُسْرِهَا وَيُسْرَهَا، وَأَمَّا الَّذِي عَلَيْهِ وَزْرٌ فَالَّذِي يَتَّخِذُهَا أَشْرًا وَبَطْرًا، وَبَذَخًا وَرِيَاءَ النَّاسِ<sup>(١)</sup>، فَذَلِكَ الَّذِي هِيَ عَلَيْهِ وَزْرٌ، قَالُوا: فَالْحُمُرُ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيَّ فِيهَا شَيْئًا إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ الْجَامِعَةُ الْفَادَّةُ: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ \* وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧ و ٨].

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

\* وَهُوَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٦٨٤ و ٦٨٣)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (١٦٥٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُخْتَصَرِ مِنَ السُّنَنِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» (١٦٣٦)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٣١٢)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٦ ص ٢١٥)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «السُّنَنِ» (٢٧٨٨)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ١٠١ و ٢٦٢ و ٣٨٣ و ٤٢٣)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤ ص ١٨٢ و ١٨٥)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٨ ص ٣٥٥)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «مُخْتَصَرِ الْمُخْتَصَرِ مِنَ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٤ ص ١٠ و ٣١)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٢٧)، وَفِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٢ ص ١٤٥)، وَ(ج ٣ ص ٣٤٥)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٦ ص ١٧٩٠)، وَالْحَرَبِيُّ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (ج ١ ص ٥٥)، وَابْنُ حِبَّانَ

(١) «أَشْرًا وَبَطْرًا وَبَذَخًا»: قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: الْأَشْرُ: هُوَ الْمَرْحُ وَاللُّجَاجُ، وَأَمَّا الْبَطْرُ: فَالطُّغْيَانُ عِنْدَ الْحَقِّ، وَأَمَّا الْبَذَخُ: فَهُوَ بَمَعْنَى الْأَشْرِ وَالْبَطْرِ، وَقَالَ الرَّاعِبِيُّ: الْأَشْرُ شِدَّةُ الْبَطْرِ، وَالْبَطْرُ: دَهْشٌ يَغْتَرِي الْإِنْسَانَ مِنْ سُوءِ احْتِمَالِ النِّعْمَةِ، وَقِلَّةِ الْفَيَاقِمِ بِحَقِّهَا وَصَرْفِهَا إِلَى غَيْرِ وَجْهِهَا، وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: الْبَذَخُ: هُوَ الْفَخْرُ وَالتَّطَاوُلُ. انْظُرْ: «الْمِنْهَاجُ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٧ ص ٧٣ و ٧٤).

في «المُسْنَدِ الصَّحِيحِ عَلَى التَّقَاسِيمِ وَالْأَنْوَاعِ» (ج ٨ ص ٤٥)، وَ (ج ١٠ ص ٥٢٧)،  
وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «المُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٣ ص ٦٦ و ٦٧)، وَفِي «حِلْيَةِ  
الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٨ ص ٢٦١)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٧ ص ١٤٧)، وَفِي  
«الْإِسْتِذْكَارِ» (ج ٣ ص ١٧٧)، وَ (ج ٥ ص ٨)، وَأَبُو عُيَيْدٍ فِي «الْأَمْوَالِ» (٩٢٤)،  
وَمُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ الْمَرْوَزِيُّ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ» (١٠٨٢)، وَ (١٠٨٣)،  
وَالرَّامَهْرْمُزِيُّ فِي «أَمْثَالِ الْحَدِيثِ» (١٦)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ١١  
ص ٤٣١)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «المُصَنَّفِ» (ج ٦ ص ٥٢١)، وَالْوَاحِدِيُّ فِي «التَّفْسِيرِ  
الْوَسِيطِ» (ج ٢ ص ٤٩٣)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٦ ص ٤٣٤)، وَابْنُ زَنْجَوِيهِ  
فِي «الْأَمْوَالِ» (١٣٥٣)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «المُسْنَدِ» (ج ٥ ص ٥١)، وَالْبَزَّازُ فِي «المُسْنَدِ»  
(ج ١٦ ص ٣٨ و ٤٠)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ الْمُخْتَلَفَةِ الْمَأْثُورَةِ عَنْ  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» (ج ٢ ص ٢٦)، وَالْحَدَّادُ فِي «جَامِعِ الصَّحِيحَيْنِ» (ج ٢ ص ١٤٠)،  
وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٨١)، وَفِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٧ ص ١٣٧)،  
وَفِي «الْبَعْثِ وَالنُّشُورِ» (٣٠٤)، وَالْجُوزْجَانِيُّ فِي «الْأَبَاطِيلِ وَالْمَنَاقِيرِ» (ج ٢ ص ٩٠)  
مِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، وَسَلِيمَانَ بْنِ بِلَالٍ، وَأَبِي مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرِ، وَعَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ  
الْمُخْتَارِ، وَرَوْحِ بْنِ الْقَاسِمِ، وَعَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَرْدِيِّ، وَوُهَيْبِ بْنِ خَالِدٍ،  
وَمُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، وَمَعْمَرِ بْنِ رَاشِدٍ، وَعُثْمَانَ الْغَطَفَانِيَّ، وَأَبِي إِسْحَاقَ  
الْفَزَارِيَّ، جَمِيعُهُمْ: عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.  
وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ: مُطَوَّلًا، وَبَعْضُهُمْ: مُخْتَصَرًا.

وفي رواية وهيب بن خالد: «ما من صاحب كنز لا يؤدي زكاة ماله، إلا جيء به يوم القيامة وبكنزه، فيحتمى عليه صفائح في نار جهنم، فيكوى بها جبينه، وجنبه وظهره».

هكذا، يذكر عقوبة صاحب الكنز، الذي لا يؤدي زكاته في النار، على ما جاء في القرآن، بدون ذكر الشجاع الأقرع.

وفي رواية: معمر بن راشد الأزدي: «ما من رجل لا يؤدي زكاة ماله، إلا جعل يوم القيامة شجاعاً من نار، فيكوى بها جبهته، وجبينه، وظهره، في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة: حتى يقضي بين الناس».

وفي رواية: «ما من رجل لا يؤدي زكاة ماله، إلا جعل يوم القيامة، صفائح من نار، يكوى بها جنبه، وجبهته، وظهره، في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة، حتى يقضي بين الناس، ثم يرى سبيله»<sup>(١)</sup>. وإن كانت إبلاً، إلا بطح لها بقاع قرقر تطؤه بأخفافها، حسبته قال: «وتعضه بأفواهها، يرد أولاهها على أخراها، حتى يقضي بين الناس، ثم يرى سبيله، وإن كانت غنماً مثل ذلك؛ إلا أنها تنطحه بقرونها، وتطؤه بأظلافها».

(١) هكذا قال: «ثم يرى سبيله»، دون قوله: «ثم يرى سبيله، إما إلى الجنة، وإما إلى النار».

\* وهذا من الاختلاف في ذكر هذه الزيادة، مما يدل على شدوها.

وفي رواية: حماد بن سلمة: «ما من صاحب كنز لا يؤدي حقه إلا جعله الله يوم القيامة يحمى عليها في نار جهنم، فتكوى بها جبهته، وجبينه، وظهره». وفي رواية: (ما من صاحب كنز لا يؤدي حقه، إلا جعل صفائح يحمى عليها في نار جهنم).  
وفي رواية: روح بن القاسم بدل: «عقضاء»، «عضباء»: «فيكوى بها جنبه وظهره»، ولم يذكر: «جبينه».

قال الإمام مسلم في «المسند الصحيح» (ج ٢ ص ٦٨٣): وحديثه محمد بن عبد الله بن بزيع، حدثنا يزيد بن زريع، حدثنا روح بن القاسم، حدثنا سهيل بن أبي صالح بهذا الإسناد وقال بدل: «عقضاء»، «عضباء»، وقال: «فيكوى بها جنبه وظهره» ولم يذكر: «جبينه».

وفي رواية: محمد بن جعفر: «ثم يكوى بها جبينه وجنبه وظهره، كلما بردت صفيحة أحميت».

وفي رواية: سليمان بن بلال: «ما من صاحب كنز لا يؤدي زكاته إلا يؤتى به يوم القيامة ويكنزه، على أوفر ما كان، فتحمى عليه صفائح من نار جهنم فيكوى بها جبينه وظهره».

\* وهذه ألفاظ مختلفة، مما يدل على أن الرواة، لم يضبطوا ألفاظ الحديث.

وهناك ألفاظ أخرى متباينة في الحديث.

\* وإسناده منكر؛ فيه سهيل بن أبي صالح السمان، وهو يهمل، ويخطئ في الحديث، لا يحتج به، إلا إذا وافق الحفاظ الأثبات، وقد خالفهم في ألفاظ الحديث،

كَمَا سَبَقَ، وَلَمْ يَذْكُرُوا أَيْضًا بِلَفْظٍ: (حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَ عِبَادِهِ، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ، ثُمَّ يَرَى سَبِيلَهُ: إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ).

\* وَهُمْ: أَثْبَتَ مِنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، فِي ضَبْطِ الْأَحَادِيثِ.

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «نَقْدِهِ لِبَيَانِ الْوَهْمِ وَالْإِيْهَامِ» فِي كَلَامِهِ عَلَى حَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ، فِي دَمِ الْحَيْضِ: (فَهَذَا شَكٌّ، مِنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، وَقَدْ سَاءَ حِفْظُهُ). اهـ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانُ، وَهُوَ صَدُوقٌ تَغَيَّرَ بِآخِرَةٍ، وَأَخْطَأَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَتَفَرَّدَ بِهَذَا اللَّفْظِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ؛ لِأَنَّ الْعَهْدَةَ عَلَيْهِ فِي رَفْعِهِ، بِهَذِهِ الْأَلْفَافِ، وَقَدْ دَخَلَ عَلَيْهِ حَدِيثٌ، فِي حَدِيثٍ، بِسَبَبِ سُوءِ حِفْظِهِ.

قَالَ عَنْهُ ابْنُ حَبَرٍ: «صَدُوقٌ تَغَيَّرَ حِفْظُهُ بِآخِرِهِ»، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: «لَيْسَ حَدِيثُهُ بِحُجَّةٍ»، وَقَالَ مَرَّةً: «صَوِيلُحٌ، وَفِيهِ لِينٌ»، وَقَالَ مَرَّةً أُخْرَى: «لَمْ يَزَلْ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ يَتَّقُونَ حَدِيثَ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: «يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ»، وَقَالَ ابْنُ حَبَّانَ: «يُخْطِئُ»، وَقَالَ الْحَاكِمُ: «سَاءَ حِفْظُهُ فِي آخِرِ عُمُرِهِ»، وَقَالَ الْأَزْدِيُّ: «صَدُوقٌ إِلَّا أَنَّهُ أَصَابَهُ بَرَسَامٌ<sup>(١)</sup> فِي آخِرِ عُمُرِهِ فَذَهَبَ بَعْضُ حَدِيثِهِ»،

(١) وَهُوَ وَفَّعٌ يَحْدُثُ فِي الدِّمَاغِ، مِنْ وَرَمٍ فِي الْحُمَيَّاتِ الْحَارَّةِ، وَيَذْهَبُ مِنْهُ عَقْلُ الْإِنْسَانِ.

انظر: «لِسَانُ الْعَرَبِ» لِابْنِ مَنْظُورٍ (ج ١٢ ص ٤٦)، وَ«تَاَجُ الْعُرُوسِ» لِلزَّيْدِيِّ (ج ٣١ ص ٢٧٥).

وَقَالَ الدَّرَاوَرْدِيُّ: «كَانَ أَصَابَتْ سُهَيْلًا عِلَّةٌ أَذْهَبَتْ بَعْضَ عَقْلِهِ، وَنَسِيَ بَعْضَ

حَدِيثِهِ»<sup>(١)</sup>.

قُلْتُ: فَمَثَلُهُ لَا يَحْتَمِلُ أَلْفَاظَ هَذَا الْحَدِيثِ، لَا سِيَّمَا، وَأَنَّ الثَّقَاتِ لَمْ يَذْكُرُوا هَذِهِ الْأَلْفَاظَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

قُلْتُ: وَلَمْ يُخْرِجِ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ، هَذَا الْحَدِيثَ، مِنْ رِوَايَةِ: سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، وَلَا خَرَجَهُ مِنْ رِوَايَةِ أُخْرَى، بِهَذَا اللَّفْظِ مُطَوَّلًا<sup>(٢)</sup>.

(١) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمُزَيِّ (ج ١٢ ص ٢٢٣)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَبَرٍ (ج ٤ ص ٢٦٣)، وَ«تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ص ٣٢٦)، وَ«لِسَانَ الْمِيزَانِ» لَهُ أَيْضًا (ج ٧ ص ٢٤٠)، وَ«التَّلْخِصُ الْحَبِيرُ» لَهُ أَيْضًا (ج ٤ ص ١٩٢)، وَ«الضُّعْفَاءُ وَالْمُتْرُوكِينَ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (ج ٢ ص ٣٠)، وَ«الضُّعْفَاءُ الْكَبِيرُ» لِلْعَقِيلِيِّ (ج ٢ ص ١٥٥)، وَ«الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٤ ص ٢٣٠)، وَ«مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٢ ص ٣٢٥)، وَ«الْكَاشِفُ» لَهُ (ج ١ ص ٣٢٧)، وَ«دِيَوَانُ الضُّعْفَاءِ» لَهُ أَيْضًا (ص ١٨٠)، وَ«الْمُغْنَى فِي الضُّعْفَاءِ» لَهُ أَيْضًا (ج ١ ص ٥١٤)، وَ«سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لَهُ أَيْضًا (ج ٦ ص ١٧٠)، وَ«تَهْذِيبُ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لَهُ أَيْضًا (ج ٤ ص ٢١١)، وَ«تَارِيخُ الْإِسْلَامِ» لَهُ أَيْضًا (ج ٣ ص ٦٧٠)، وَ«التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ٤ ص ١٠٤)، وَ«بَحْرُ الدَّمِ» لِابْنِ عَبْدِ الْهَادِي (ص ٧٠)، وَ«الْكَامِلُ فِي الضُّعْفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٤ ص ٥٢٢)، وَ«الثَّقَاتُ» لِابْنِ حِبَّانَ (ج ٦ ص ٤١٧)، وَ«التَّعْدِيلُ وَالتَّجْرِيعُ» لِلْبَاجِيِّ (ج ٣ ص ١١٥٠)، وَ«الْكَوَاكِبُ النَّبَرَاتُ فِي مَعْرِفَةِ مَنْ اخْتَلَطَ مِنَ الرُّوَاةِ الثَّقَاتِ» لِابْنِ الْكَيْلِ (ص ٢٤١)، وَ«الْإِغْتِبَاطُ بِمَعْرِفَةِ مَنْ رُمِيَ بِالْإِخْتِلَاطِ» لِسَبْطِ ابْنِ الْعَجَبِيِّ (ص ٦٧)، وَ«الْمُخْتَلَطِينَ» لِلْعَلَانِيِّ (ص ٥٠)، وَ«الشُّنَنُ» لِأَبِي دَاوُدَ (٣٦١٠)، وَ«الْمَدْخَلُ إِلَى مَعْرِفَةِ الصَّحِيحِ مِنَ السَّقِيمِ» لِلْحَاكِمِ (ج ٢ ص ٦٩٧)، وَ«التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» لِابْنِ أَبِي خَيْثَمَةَ (ج ٢ ص ٣١٦)، وَ«التَّارِيخُ» لِلدُّورِيِّ (ج ١ ص ٢٠٢).

(٢) وَانْظُرْ: «السُّؤَالَاتُ» لِلْسَّلَمِيِّ (ص ٧٤)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَبَرٍ (ج ٥ ص ٥٠٥).

\* وسُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، اِخْتَلَّ فِي الْمَتَنِ، وَلَمْ يَثْبُتْ فِيهِ، يَعْنِي: لَمْ يَأْتِ بِهِ عَلَى وَجْهِهِ الصَّحِيحِ، بَلْ اِخْتَلَطَ فِيهِ، وَاضْطَرَبَ.

\* وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ رِوَايَةُ الثَّقَةِ، هِيَ الصَّوَابُ دَائِمًا، فَمَنْ وَهَمَ فِي رِوَايَتِهِ، وَقَدْ تَبَيَّنَ ذَلِكَ بِالْقَرَأَنِ، فَهِيَ غَلَطٌ، وَلَا يُحْتَجُّ بِهَا؛ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ بِالْقَرَأَنِ، وَالْأُصُولِ الْمُعْتَبَرَةِ فِي مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ.

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمَوْقِظَةِ» (ص ٥٣)، فِي مَعْرِضِ كَلَامِهِ عَلَى اخْتِلَافِ الثَّقَاتِ فِي الْحَدِيثِ: (إِذَا اخْتَلَفَ جَمَاعَةٌ فِيهِ، وَأَتَوْهُ بِهِ عَلَى أَقْوَالٍ عِدَّةٍ، فَهَذَا يُوهِنُ الْحَدِيثَ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ رَاوِيَهُ، لَمْ يُتَقَنَّهُ). اهـ.

كَذَلِكَ؛ فَإِنَّ سُهَيْلَ بْنَ أَبِي صَالِحٍ، لَمْ يَضْبُطْ أَلْفَاظَ الْحَدِيثِ، فِي عُقُوبَةِ مَانِعِ الزَّكَاةِ، وَأَدْخَلَ حَدِيثًا، فِي حَدِيثٍ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

قُلْتُ: فَرَوَاهُ سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، مُطَوَّلًا: وَلَمْ يُتَقَنَّ الْحَدِيثَ، لِإِتْقَانِ الثَّقَاتِ الْحَقَّاطِ، فِي حِفْظِ الْحَدِيثِ، وَالْحِفَاطُ أَوْلَى مِنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، الَّذِي وَقَعَ لَهُ الشَّكُّ، فِيمَا رَوَاهُ مِنَ أَلْفَاظٍ.

\* وَالْقَوْلُ: قَوْلُ مَنْ أَثْبَتَ، وَلَمْ يَشْكْ فِي الْحَدِيثِ، وَلَا شَكَّ فِي بَعْضِهِ، دُونَ مَنْ شَكَّ فِي الْحَدِيثِ، أَوْ شَكَّ فِي بَعْضِهِ.

\* فَوَهُمَ فِي أَلْفَاظِهِ، سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، وَلَمْ يَضْبِطْهُ، وَقَدْ خَالَفَهُ مَنْ هُوَ أَثْبَتُ مِنْهُ فِي أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

\* فَسُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، وَهَمَ فِي حَدِيثِ أَبِي صَالِحٍ، وَقَدْ دَخَلَ عَلَيْهِ حَدِيثٌ، فِي حَدِيثٍ، حَيْثُ أَتَى فِيهِ بِمَا لَمْ يُتَابَعَ عَلَيْهِ مِنَ الْحِفَاطِ الْإِثْبَاتِ.

وَالْحَاصِلُ: فَإِنَّ حَدِيثَ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ: هُوَ حَدِيثٌ شاذٌّ؛ بِهَذَا السِّيَاقِ.  
 \* وَأَصْلُهُ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» لِلْبُخَارِيِّ، بِغَيْرِ هَذَا السِّيَاقِ، وَلَمْ تَأْتِ  
 فِيهِ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ؛ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى شُدُودِهَا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.  
 قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: (الْحَدِيثُ إِذَا لَمْ تَجْمَعْ طُرُقَهُ لَمْ تَفْهَمْهُ، وَالْحَدِيثُ  
 يُفَسَّرُ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ).<sup>(١)</sup>

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْمُبَارَكِ رَحِمَهُ اللَّهُ: (إِذَا أَرَدْتَ أَنْ يَصَحَّ لَكَ الْحَدِيثُ، فَاضْرِبْ  
 بَعْضَهُ بِبَعْضٍ).<sup>(٢)</sup>  
 \* أَيُّ قَارِنَ بَيْنَ طُرُقِهِ، وَالْأَفَاطِهُ بِعَيْنٍ فَاحِصَةٍ، وَنَظَرَةٍ نَاقِدَةٍ يَتَبَيَّنُ لَكَ الصَّحِيحُ  
 مِنْهُ سَنَدًا، وَمَتْنًا.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ مَعِينٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: (لَوْ لَمْ نَكْتُبِ الْحَدِيثَ مِنْ مِئَةِ وَجْهِ، مَا وَقَعْنَا  
 عَلَى الصَّوَابِ).<sup>(٣)</sup> (٤)

(١) أَثَرٌ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ٢١٢)، بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

(٢) أَثَرٌ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ٢٩٦)، بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

(٣) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ جَبَّانٍ فِي «الْمَعْجُرُوجِينَ» (ج ١ ص ٣٣)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ٢١٢)، وَالْخَلِيلِيُّ فِي  
 «الْإِزْشَادِ» (ج ٢ ص ٥٩٥)، وَاللَّفْظُ لِلْخَلِيلِيِّ، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٤) قُلْتُ: وَالْقَوْمُ يُفْتَنُونَ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ طَرِيقِ شَرِيطٍ، أَوْ كِتَابٍ فَكَيْفَ يُصِيبُونَ الْحَقَّ؟!.

\* ولا يُقال أيضًا: وَرَجَالَ هَذَا الْإِسْنَادِ مِمَّنْ يَنْتَقِي لَهُمُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ، مَا صَحَّ مِنْ أَحَادِيثِهِمْ، فَيَدْخُلُهَا، فِي «جَامِعِهِ الصَّحِيحِ»، فَإِنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا، يُخَالِفُ أحيانًا فِي اجْتِهَادِهِ لِأَيِّمَةِ الْحَدِيثِ، حَيْثُ ثَبَتَ الْجَرْحُ فِي بَعْضِ رِجَالِهِ، فَلَا يَصِحُّ حَدِيثُهُمْ إِذَا خَالَفُوا، الثَّقَاتِ الْحَفَظَ، فَافْهَمْ لِهَذَا تَرُشُدُ.

\* إِذَا: إِذَا انفردَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ بِأَحَادِيثٍ، قَدْ أَعْرَضَ عَنْهَا الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ، فِي هَذِهِ الْحَالِ مُمَكِّنٌ يَتَطَرَّقُ إِلَيْهَا الضَّعْفُ، خَاصَّةً إِذَا نَقَدَهَا أَيْمَةُ الْحَدِيثِ، وَقَدْ وَجَدَتْ أَحَادِيثُ فِي «الصَّحِيحِ» لِلْإِمَامِ مُسْلِمٍ رَحِمَهُ اللهُ، لَيْسَتْ بِالْيَسِيرَةِ، وَهِيَ مِنْ قِسْمِ الضَّعِيفِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٨ ص ١٩): (وَلِهَذَا لَا يَتَّفِقَانِ عَلَى حَدِيثٍ، إِلَّا يَكُونُ صَحِيحًا لَا رَيْبَ فِيهِ، قَدْ اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى صِحَّتِهِ.<sup>(١)</sup>)  
\* ثُمَّ يَنْفَرِدُ مُسْلِمٌ فِيهِ بِالْفَاطِ يَعْزِضُ عَنْهَا الْبُخَارِيُّ، وَيَقُولُ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ، إِنَّهَا ضَعِيفَةٌ، ثُمَّ قَدْ يَكُونُ الصَّوَابُ: مَعَ مَنْ ضَعَّفَهَا). اهـ.

وَعَنِ الْإِمَامِ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: (مَنْ حَدَّثَكَ وَهُوَ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ الْخَطَا وَالصَّوَابِ فَلَيْسَ بِأَهْلٍ أَنْ يُؤْخَذَ عَنْهُ).<sup>(٢)</sup>

(١) هَذَا فِي الْغَالِبِ.

(٢) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ أَبُو أَحْمَدَ الْعَسْكَرِيُّ فِي «تَصْحِيفَاتِ الْمُحَدِّثِينَ» (ج ١ ص ١٤).

وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «قَاعِدَةِ جَلِيلَةٍ فِي التَّوَسُّلِ وَالْوَسِيلَةِ»  
(ص ٨٦): (وَلِهَذَا كَانَ جُمْهُورُ مَا أَنْكَرَ عَلَى الْبُخَارِيِّ مِمَّا صَحَّحَهُ، يَكُونُ قَوْلُهُ فِيهِ  
رَاجِحًا عَلَى قَوْلِ مَنْ نَازَعَهُ).

\* بِخِلَافِ مُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ، فَإِنَّهُ نُوِزَعَ فِي عِدَّةِ أَحَادِيثٍ مِمَّا خَرَّجَهَا، وَكَانَ  
الصَّوَابُ: فِيهَا مَعَ مَنْ نَازَعَهُ). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «قَاعِدَةِ جَلِيلَةٍ فِي التَّوَسُّلِ وَالْوَسِيلَةِ»  
(ص ٨٦): (وَلَا يَبْلُغُ تَصْحِيحُ مُسْلِمٍ، مَبْلَغَ تَصْحِيحِ الْبُخَارِيِّ.  
\* بَلْ كِتَابُ الْبُخَارِيِّ أَجَلُّ مَا صُنِّفَ فِي هَذَا الْبَابِ، وَالْبُخَارِيُّ مِنْ أَعْرَفِ خَلْقِ  
اللَّهِ بِالْحَدِيثِ وَعِلَلِهِ، مَعَ فَقْهِهِ فِيهِ).

وَقَدْ ذَكَرَ التِّرْمِذِيُّ: أَنَّهُ لَمْ يَرِ أَحَدًا أَعْلَمَ بِالْعِلَلِ مِنْهُ). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مِنْهَاجِ الْمُحَدِّثِينَ» (ج ١ ص ١٢٠): (وَمِنْ أَخْصَرِ  
مَا تَرَجَّحَ بِهِ اتِّفَاقُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ: «الْبُخَارِيَّ» أَجَلُّ مِنْ «مُسْلِمٍ»، وَأَعْلَمُ بِصِنَاعَةِ  
الْحَدِيثِ مِنْهُ). اهـ.

\* وَرَوَاهُ مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي  
هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ كَانَ لَهُ مَالٌ فَلَمْ يُؤَدِّ حَقَّهُ، جُعِلَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ  
شُجَاعٌ أَقْرَعٌ، لِفِيهِ زَبِيبَتَانِ، يَتَّبِعُهُ حَتَّى يَضَعَ يَدُهُ فِيهِ، فَلَا يَزَالُ يَقْضِمُهَا حَتَّى يَقْضَى بَيْنَ  
الْخَلَائِقِ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١٠ ص ٣١٢)، وَفِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٢ ص ١٤٧)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٢٧٩)، وَالْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٦ ص ١٨).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ عَاصِمُ بْنُ أَبِي النَّجُودِ الْكُوفِيُّ، وَهُوَ كَثِيرُ الْخَطَا، سَيِّءُ الْحِفْظِ<sup>(١)</sup>، يُعْتَبَرُ بِحَدِيثِهِ فِي مُوَافَقَتِهِ لِرِوَايَةِ الْحُقَافِ الْأَثْبَاتِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٦ ص ٣٢٠) عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ: (وَكَانَ ثِقَةً، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ كَثِيرَ الْخَطَا فِي حَدِيثِهِ).

وَقَالَ الْحَافِظُ يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ: (فِي حَدِيثِهِ اضْطِرَابٌ).<sup>(٢)</sup>

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عُليَّةَ: (سَيِّءُ الْحِفْظِ).<sup>(٣)</sup>

(١) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمُزِّيِّ (ج ١٣ ص ٤٧٧)، وَ«الْكَمَالُ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ» لِلْمَقْدِسِيِّ (ج ٦ ص ٤٨)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٦ ص ٢٧١)، وَ«تَارِيخُ دِمَشْقَ» لِابْنِ عَسَاكِرَ (ج ٢٥ ص ٢٢٤ و ٢٣٩).

(٢) أَنْتَرُ صَحِيحٌ. أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٢٥ ص ٢٢٤).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الْمُزِّيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ١٣ ص ٤٧٧)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ٦ ص ٢٧٢).

(٣) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٦ ص ٣٤١).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الْمُزِّيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٣ ص ٤٧٨).

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو حَاتِمٍ فِي «الْبَرْجِ وَالْتَّعْدِيلِ» (ج ١ ص ٣٤١): (مَحَلُّهُ عِنْدِي:  
 مَحَلُّ الصَّدَقِ، صَالِحُ الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ الْحَافِظِ).  
 وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ خِرَاشٍ: (فِي حَدِيثِهِ نُكْرَةٌ).<sup>(١)</sup>  
 \* وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَقِيلِيُّ: (لَمْ يَكُنْ فِيهِ: إِلَّا سُوءُ الْحِفْظِ).<sup>(٢)</sup>  
 وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّارَقُطْنِيُّ: (فِي حِفْظِهِ شَيْءٌ).<sup>(٣)</sup>  
 وَلِذَلِكَ قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ص ٤٧١): (صَدُوقٌ: لَهُ أَوْهَامٌ).  
 \* وَسُئِلَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ عَنْ حَدِيثِ عَاصِمٍ، فَقَالَ: (مُضْطَرَبٌ).<sup>(٤)</sup>  
 وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ» (ج ٢ ص ٣٢٥): (صَدُوقٌ: يَهُمُّ).  
 \* وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شَرِيكِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي  
 صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلی الله علیه و آله قَالَ: (مَنْ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ، مَثَلٌ لَهُ

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٢٥ ص ٢٣٩).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الْمِزِّيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ١٣ ص ٤٧٨)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ٦ ص ٢٧٣).

(٢) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٢٥ ص ٢٣٩).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الْمِزِّيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ١٣ ص ٤٧٨)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ٦ ص ٢٧٣).

(٣) انْظُرْ: «السُّؤَالَاتِ» لِلْبَرْقَانِيِّ (٣٣٨).

(٤) انْظُرْ: «الْعِلَلِ»، وَمَعْرِفَةَ الرَّجَالِ رِوَايَةُ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ (ج ٣ ص ٢٦).

يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَجَاعٌ أَقْرَعٌ، لَهُ زَيْبَتَانِ، يَأْخُذُ بِلَهْزَمَتِهِ، يَقُولُ: أَنَا كَنْزُكَ. وَفِي رِوَايَةٍ: (بِفِيهِ زَيْبَتَانِ، يَثْبُ فِي وَجْهِهِ، يَقُولُ لَهُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ، فَيَقُولُ: قَدْ كُنْتَ تَدْخِرُنِي فِي الدُّنْيَا، فَيَتَّقِيهِ بِذِرَاعِهِ، فَيَلْقُمُهَا، ثُمَّ تَلَا: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ١٨٠]).

### حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٦ ص ١٤٤)، وَابْنُ الْمُطَفَّرِ فِي «حَدِيثِهِ» (٢٩).  
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ وَلَهُ عِلَّتَانِ:

الْأُولَى: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شَرِيكِ النَّخَعِيِّ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ.

قَالَ عَنْهُ أَبُو حَاتِمٍ: «وَاهِي الْحَدِيثِ»، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: «يُغْرِبُ عَنْ أَبِيهِ»، وَقَالَ

ابْنُ جَبَّانٍ: «رُبَّمَا أَخْطَأَ»، وَقَالَ ابْنُ حَبْرٍ: «صَدُوقٌ، يُخْطِئُ»<sup>(١)</sup>.

وَذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوَزِيِّ فِي «الضُّعْفَاءِ وَالْمَتْرُوكِينَ» (ج ٢ ص ٩٦).

الثَّانِيَةُ: شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّخَعِيِّ، وَهُوَ سَيِّءُ الْحِفْظِ.

قَالَ عَنْهُ ابْنُ مَعِينٍ: «لَا يُتَّقَنُ، وَيَغْلَطُ»، وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ: «سَيِّءُ الْحِفْظِ

جِدًّا»، وَقَالَ الْجَوَزَجَانِيُّ: «شَرِيكٌ، سَيِّءُ الْحِفْظِ، مُضْطَرِبُ الْحَدِيثِ، مَائِلٌ»، وَقَالَ

(١) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَبْرٍ (ج ٧ ص ٦٧٩)، وَ«تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ص ٥٨٢)، وَ«الْكَامِلُ فِي

الضُّعْفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٤ ص ١٩)، وَ«الثَّقَاتُ» لِابْنِ جَبَّانٍ (ج ٨ ص ٣٧٥)، وَ«الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي

حَاتِمٍ (ج ٥ ص ٢٤٤)، وَ«تَارِيخُ الْإِسْلَامِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ١٦ ص ٢٥٥).

أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ: «كَانَ كَثِيرَ الْخَطَا»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «شَرِيكٌ، وَقَدْ كَانَ لَهُ أَغَالِيطٌ»، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: «إِنَّمَا أَتَى فِيهِ مِنْ سُوءِ حِفْظِهِ»<sup>(١)</sup>.

قَالَ الْحَافِظُ الْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٦ ص ١٤٤): (وَهَذَا الْحَدِيثُ: لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، إِلَّا شَرِيكٌ، وَلَا شَرِيكٌ، إِلَّا ابْنُهُ).  
\* فَهُوَ: لَيْسَ بِمَحْفُوظٍ، مِنْ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ.

\* وَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي عُبَيْدَةَ، ثنا أَبِي، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (لَا يَتْرُكُ رَجُلٌ إِبِلًا، أَوْ غَمًا، أَوْ بَقَرًا، لَمْ يُودِّ زَكَاتَهَا إِلَّا بَطَحَ بِقَاعٍ قَرَّرَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ جَاءَتْ أَعْظَمَ مَا كَانَتْ وَأَسْمَنَهُ فَتَطَوَّهَ بِأَخْفَافِهَا، وَتَنَطَّحَهُ بِقُرُونِهَا كُلَّمَا ذَهَبَتْ آخِرُهَا عَادَتْ عَلَيْهِ أَوْلُهَا حَتَّى يَقْضِيَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بَيْنَ النَّاسِ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ بَشْرَانَ فِي «الْبَشْرَانِيَّاتِ» (ج ١ ص ٢٥٣ و ٢٥٤).  
وَهُوَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، مِنْ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ، وَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ عَنْهُ.  
\* وَإِسْنَادُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ: يَحْيَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَهُوَ مَجْهُولٌ.

(١) وَأَنْظَرُ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٥ ص ٦٦٢)، وَ«التَّقْرِيبُ» لَهُ (ص ٤٣٦)، وَ«الْكَامِلُ فِي الضُّعْفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٤ ص ٤٦١)، وَ«تَارِيخُ بَغْدَادَ» لِلْخَطِيبِ (ج ١٠ ص ٣٩٠)، وَ«أَحْوَالُ الرِّجَالِ» لِلْجَوْزْجَانِيِّ (ص ٩٢)، وَ«الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٤ ص ٣٦٧)، وَ«الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى» لِابْنِ سَعْدٍ (ج ٦ ص ٣٥٦).

أوردَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٩ ص ١٢٧)، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ:  
جَرَحًا، وَلَا تَعْدِيلًا.

\* وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي عُبَيْدَةَ الْكُوفِيُّ، مَجْهُولٌ أَيْضًا.

وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدَةَ الْكُوفِيُّ.<sup>(١)</sup>

قَالَ عُثْمَانُ الدَّارِمِيُّ: قُلْتُ، لِيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ، فَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدَةَ الْكُوفِيُّ، مَا

حَالُهُ، قَالَ: (لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ، وَلَا بِأَبِيهِ).<sup>(٢)</sup>

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعْفَاءِ» (ج ٦ ص ٢٢٣٨): (وَهَذَا لَا

أَعْلَمُ يَرْوِيهِ، عَنِ الْأَعْمَشِ: بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرُ أَبِي عُبَيْدَةَ، وَعَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، ابْنُهُ مُحَمَّدٌ،

وَلَا ابْنَ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْأَعْمَشِ غَرَائِبُ، وَإِفْرَادَاتُ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ» (ج ٥ ص ٨٥): (مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدَةَ

الْكُوفِيُّ: سَاقَ لَهُ ابْنُ عَدِيٍّ، حَدِيثًا، مُنْكَرًا).

\* وَرَوَاهُ شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ هُرْمُزَ

الْأَعْرَجَ حَدَّثَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (تَأْتِي الْإِبِلُ <sup>(٣)</sup> عَلَى صَاحِبِهَا،

(١) انْظُرْ: «الْكَامِلُ فِي الضُّعْفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٦ ص ٢٢٣٨)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٢

ص ٩٦)، وَ«لِسَانُ الْمِيزَانِ» لَهُ (ج ٥ ص ٢٧٦)، وَ«التَّارِيخُ» لِلدَّارِمِيِّ (ص ٥٣).

(٢) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ فِي «التَّارِيخِ» (ص ٥٣)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعْفَاءِ» (ج ٦ ص ٢٢٣٨).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٣) «تَأْتِي الْإِبِلُ»: الَّتِي كَانَ يَمْلِكُهَا فِي الدُّنْيَا، يَخْلُقُهَا اللَّهُ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ<sup>(١)</sup>، إِذَا هُوَ لَمْ يُعْطِ فِيهَا حَقَّهَا، تَطَوُّهُ<sup>(٢)</sup> بِأَخْفَافِهَا<sup>(٣)</sup>، وَتَأْتِي الْغَنَمَ عَلَى صَاحِبِهَا عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ، إِذَا لَمْ يُعْطِ فِيهَا حَقَّهَا، تَطَوُّهُ بِأَظْلَافِهَا<sup>(٤)</sup>، وَتَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا، وَقَالَ: وَمِنْ حَقِّهَا أَنْ تُحْلَبَ عَلَى الْمَاءِ<sup>(٥)</sup>.

قَالَ: (وَلَا يَأْتِي أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِشَاةٍ<sup>(٦)</sup> يَحْمِلُهَا عَلَى رَقَبَتِهِ لَهَا يُعَارُ<sup>(٧)</sup>)، فَيَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا، قَدْ بَلَغْتُ، وَلَا يَأْتِي بَعِيرٍ يَحْمِلُهُ عَلَى رَقَبَتِهِ لَهُ رُغَاءٌ<sup>(٨)</sup>)، فَيَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا، قَدْ بَلَغْتُ).

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

(١) «عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ»: فِي الدُّنْيَا مِنَ الْقُوَّةِ وَالسَّمَنِ.

(٢) «تَطَوُّهُ»: تَدَوُّسُهُ وَتَعْلُوهُ.

(٣) «بِأَخْفَافِهَا»: جَمْعُ خُفٍّ، وَهُوَ لِلْإِبِلِ كَالْقَدَمِ مِنَ الْإِنْسَانِ.

(٤) «بِأَظْلَافِهَا»: جَمْعُ ظَلْفٍ، وَهُوَ مِنَ الْغَنَمِ كَالْخُفِّ مِنَ الْبَعِيرِ.

(٥) «أَنْ تُحْلَبَ عَلَى الْمَاءِ»: عِنْدَ وُزُوْدِهَا لِتَشْرَبَ، وَيُعْطَى مِنْ لَبَنِهَا مَنْ حَضَرَ مِنَ الْمَسَاكِينِ وَمَنْ لَيْسَ لَدَيْهِمْ لَبَنٌ.

انظر: «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٠).

(٦) «بِشَاةٍ»: وَاحِدَةُ الْغَنَمِ، ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى.

(٧) «يُعَارُ»: هُوَ صَوْتُ الْغَنَمِ.

(٨) «رُغَاءٌ»: صَوْتُ الْإِبِلِ.

انظر: «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ٢٦٩).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (١٤٠٢)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ١٤)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥ ص ٢٣)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «مُسْنَدِ الشَّامِيِّينَ» (ج ٤ ص ٢٦٩)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلِّي بِالْآثَارِ» (ج ٤ ص ١٥١).  
وَأَوْرَدَهُ الْمِزِّي فِي «تُحْفَةِ الْأَشْرَافِ» (ج ٩ ص ٥٦٦).

قُلْتُ: وَهَذَا اللَّفْظُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، أَيْضًا، هُوَ الْمَحْفُوظُ، مُخْتَصَرًا.

\* وَرَوَاهُ شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجَ حَدَّثَهُ، أَنَّهُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: (يَكُونُ كَنْزٌ أَحَدِكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعًا أَقْرَعَ<sup>(١)</sup>). وَفِي رِوَايَةٍ: (يَكُونُ كَنْزٌ أَحَدِهِمْ شُجَاعًا أَقْرَعَ يَفِرُّ مِنْهُ صَاحِبُهُ، وَيَطْلُبُهُ: أَنَا كَنْزُكَ، وَلَا يَزَالُ اللَّهُ بِهِ حَتَّى يُلْقِمَهُ أَصَابِعَهُ).

### حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٤٦٥٩)، وَأَبُو حَفْصٍ الْبُجَيْرِيُّ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (ج ١ ص ١٩٦).

وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ١٤)، وَ(ج ١٠ ص ١١٣)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٥٣٠)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «مُسْنَدِ الشَّامِيِّينَ» (ج ٤ ص ٢٦٧)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١١ ص ٢٠٦) مِنْ طَرِيقِ وَرْقَاءَ بْنِ عُمَرَ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزِّنَادِ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجَ حَدَّثَهُ، أَنَّهُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (يَكُونُ كَنْزٌ أَحَدِكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

(١) الْحَيَّةُ الْمَعْرُوفَةُ.

شجاعاً أقرع، يفر من صاحبه وهو يطلبه، حتى يلقيه أصابعه). وفي رواية: (أنا كنزك، فلا يزال به حتى يلقيه إصبعه).  
وإسناده صحيح.

وأخرجه عبد الله بن وهب في «الجامع في الأحكام» (ص ١١٧) من طريق ابن لهيعة عن عبد الرحمن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (يُسَبَّحُ أَحَدُكُمْ كَنْزُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَهُوَ شَجَاعٌ أَقْرَعٌ، فَلَا يَزَالُ يَفِرُّ مِنْهُ، حَتَّى يُلْقِيَهُ أُصْبَعُهُ، فَيَجْعَلُهَا فِي فِيهِ).  
وإسناده صحيح.

\* وَرَوَاهُ حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَرْدِيُّ، جَمِيعُهُمْ: عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (تَأْتِي الْإِبِلَ الَّتِي لَمْ تُعْطَ الْحَقَّ مِنْهَا، تَطَأُ صَاحِبَهَا بِأَخْفَافِهَا، وَتَأْتِي الْبَقَرُ وَالْغَنَمُ تَطَأُ صَاحِبَهَا بِأَظْلَافِهَا، وَتَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا، وَيَأْتِي الْكَنْزُ شَجَاعًا أَقْرَعًا فَيَلْقَى صَاحِبَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَفِرُّ مِنْهُ صَاحِبُهُ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ يَسْتَقْبِلُهُ فَيَفِرُّ، فَيَقُولُ: مَا لِي وَلَكَ، فَيَقُولُ: أَنَا كَنْزُكَ، أَنَا كَنْزُكَ، فَيَتَّقِيهِ بِيَدِهِ فَيَلْقُمُهَا).

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (١٧٨٦)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٣ ص ٦٨)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ عَلَى التَّقَايِمِ وَالْأَنْوَاعِ» (ج ٨ ص ٤٧).  
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَأُورِدَهُ الْمِزِّي فِي «تُحْفَةِ الْأَشْرَافِ» (١٤٠٤١).

قُلْتُ: وَهَذَا اللَّفْظُ هُوَ الْمَحْفُوظُ أَيْضًا، فِي هَذَا الْحَدِيثِ، مُخْتَصَرًا.

\* وَرَوَاهُ مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ

اللَّهِ ﷺ: (يَكُونُ كَنْزُ أَحَدِكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعًا أَقْرَعَ، يَفِرُّ مِنْهُ صَاحِبُهُ، فَيَطْلُبُهُ، وَيَقُولُ:

أَنَا كَنْزُكَ، قَالَ: وَاللَّهِ لَنْ يَزَالَ يَطْلُبُهُ، حَتَّى يَبْسُطَ يَدَهُ فَيُلْقِمَهَا فَاهُ).

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٦٩٥٧)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ

(ج ٢ ص ٣١٦)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ» (ج ٥ ص ٤٧٩).

\* وَهُوَ فِي «الصَّحِيفَةِ»، لِهَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ (ص ٧٢).

\* وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَلْقَمَةَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (يَأْتِي كَنْزُ أَحَدِكُمْ شُجَاعًا أَقْرَعَ يَفِرُّ مِنْهُ صَاحِبُهُ، وَيَطْلُبُهُ فَيَقُولُ: أَنَا

كَنْزُكَ، فَلَا يَزَالَ بِهِ حَتَّى يُلْقِمَهُ إِصْبَعَهُ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ فِي «الْحُجْرِيَّاتِ» (١٥٨).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَلْقَمَةَ اللَّيْثِيُّ، لَهُ أَوْهَامٌ فِي

الْحَدِيثِ، وَيُخْطِئُ وَيُخَالِفُ<sup>(١)</sup>، وَهَذِهِ مِنْهَا.

(١) انْظُرْ: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٨٨٤)، وَ«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ج ١٢ ص ١٧٤).

\* فَإِنَّهُ أَسَنَدَهُ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَقَدْ نُسِبَ هُنَا فِي السَّنَدِ، إِلَى أَبِي سَلَمَةَ.

وَالْحَدِيثُ: مَعْرُوفٌ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَخْطَأَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، وَأَسَنَدَهُ إِلَى أَبِي سَلَمَةَ.  
\* فَهَذَا السَّنَدُ، غَيْرُ مَحْفُوظٍ.

فَعَنِ الْإِمَامِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو: رَجُلٌ صَالِحٌ، لَيْسَ بِأَحْفَظِ النَّاسِ لِلْحَدِيثِ).<sup>(١)</sup>

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٧ ص ٣٧٧): (يُخْطِئُ).  
وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٧ ص ٥٣٠): (كَانَ كَثِيرَ الْحَدِيثِ، يُسْتَضْعَفُ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْجَوْزْجَانِيُّ فِي «الشَّجَرَةِ فِي أَحْوَالِ الرِّجَالِ» (ص ٢٤٣): (لَيْسَ بِالْقَوِيِّ فِي الْحَدِيثِ).

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعَفَاءِ» (ج ٧ ص ٤٥٥ و ٤٥٦).  
وَأَسَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ١٢ ص ١٧٥).

\* وَرَوَاهُ يَعْقُوبُ بْنُ الْوَلِيدِ الْمَدَنِيُّ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ، عَنِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ مَاتَ وَعِنْدَهُ مَالٌ لَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ، مِثْلَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعًا أَقْرَعَ، لَهُ زَبَيَّتَانِ، يَطْلُبُهُ حَتَّى يُدْرِكَهُ، أَوْ قَالَ: يُمَكِّنُهُ، يَقُولُ: أَنَا كَنْزُكَ).

حَدِيثٌ وَاهٍ

أَخْرَجَهُ أَبُو الْقَاسِمِ الْبَعَوِيُّ فِي «الْجَعْدِيَّاتِ» (٢٨٣٣).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ وَاهٍ؛ فِيهِ يَعْقُوبُ بْنُ الْوَلِيدِ الْمَدَنِيُّ، وَهُوَ يَضَعُ الْحَدِيثَ. <sup>(١)</sup>

\* وَرَوَاهُ عَوْفُ بْنُ أَبِي جَمِيلَةَ الْأَعْرَابِيُّ، عَنْ خَلَّاسِ بْنِ عَمْرِو الْهَجَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (مَا مِنْ صَاحِبٍ إِبِلٍ لَا يُؤَدِّي حَقَّهَا مِنْ نَجْدَتِهَا وَرِسْلِهَا، إِلَّا جِيَءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَوْفَرَ مَا كَانَتْ، فَيُطَّحُ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٍ تَخْبُطُهُ بِقَوَائِمِهَا، وَتَطْوُهُ عِقَافُهَا كُلَّمَا تَصَرَّمَ آخِرُهَا رُدَّ أَوَّلُهَا حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ الْخَلَائِقِ، ثُمَّ يَرَى سَبِيلَهُ، وَمَا مِنْ صَاحِبٍ غَنَمٍ لَا يُؤَدِّي حَقَّهَا مِنْ نَجْدَتِهَا وَرِسْلِهَا، إِلَّا جِيَءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَوْفَرَ مَا كَانَتْ، وَأَكْثَرَ مَا كَانَتْ، فَيُطَّحُ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٍ، تَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا، وَتَطْوُهُ بِأَظْلَافِهَا كُلَّمَا تَصَرَّمَ آخِرُهَا كَرَّ عَلَيْهِ أَوَّلُهَا حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ الْخَلَائِقِ، ثُمَّ يَرَى سَبِيلَهُ، وَمَا مِنْ صَاحِبٍ غَنَمٍ لَا يُؤَدِّي حَقَّهَا مِنْ نَجْدَتِهَا وَرِسْلِهَا، إِلَّا جِيَءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَوْفَرَ مَا كَانَتْ، وَأَكْثَرَ مَا كَانَتْ، فَيُطَّحُ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٍ فَتَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا، وَتَطْوُهُ بِأَظْلَافِهَا كُلَّمَا تَصَرَّمَ آخِرُهَا كَرَّ عَلَيْهِ أَوَّلُهَا حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ الْخَلَائِقِ، ثُمَّ يَرَى سَبِيلَهُ). أَوْ: (سَبِيلَهُ).

قَالَ ابْنُ حُزَيْمَةَ: «لَا أَدْرِي بِالرَّفْعِ أَوْ بِالنَّصْبِ».

(١) انظر: «مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٤ ص ٤٥٥)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٤ ص ٤٤٧).

### حديث منكر

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٤٩٠)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «مُخْتَصَرِ الْمُخْتَصَرِ» مِنْ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (٢٣٢١).

وَأُورِدَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «إِتْحَافِ الْمَهْرَةِ» (ج ١٤ ص ٤٧٦).  
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ خِلَاسٌ بَنُ عَمْرِو الْهَجَرِيِّ، وَهُوَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.<sup>(١)</sup>

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: «لَمْ يَسْمَعْ خِلَاسٌ، مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ شَيْئًا».<sup>(٢)</sup>  
\* وَخِلَاسٌ بَنُ عَمْرِو: يَدْخُلُ بَيْنَهُ، وَبَيْنَ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَبُو رَافِعِ الصَّائِغِ»، فَهُوَ: يُرْسِلُ.<sup>(٣)</sup>

\* وَرَوَاهُ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي عُمَرَ الْغُدَانِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ مَرَّ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَامِرٍ، فَقِيلَ: هَذَا مِنْ أَكْثَرِ النَّاسِ مَالًا، فَدَعَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ، فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: نَعَمْ، لِي مِائَةُ حُمْرًا أَوْ كَذَا وَكَذَا مِنَ الْغَنَمِ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: إِيَّاكَ وَأَخْفَافَ الْإِبِلِ، وَإِيَّاكَ وَإِظْلَافَ الْغَنَمِ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

(١) انظر: «التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ٣ ص ٢٢٧)، وَ«جَامِعُ التَّحْصِيلِ» لِلْعَلَائِيِّ (ص ١٧٥)، وَ«تُحْفَةُ التَّحْصِيلِ» لِلْعِرَاقِيِّ (ص ٩٦)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١ ص ٥٥٨)، وَ«مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ١ ص ٦٥٨).

(٢) انظر: «السُّؤَالَاتِ» لِلْأَجَرِيِّ (ص ٣٤٦).

(٣) انظر: «الْمُسْنَدُ الصَّحِيحُ» لِمُسْلِمٍ (ص ١٨٦)، وَ«السُّنَنُ» لِلنَّسَائِيِّ (ج ١ ص ١٧٧)، وَ«السُّنَنُ» لِلدَّارَقُطْنِيِّ (ج ١ ص ٦٥ و ٣٨٢)، وَ«الصَّحِيحُ» لِابْنِ خُزَيْمَةَ (ج ٣ ص ٢٥).

يَقُولُ: (مَا مِنْ رَجُلٍ يَكُونُ لَهُ إِبِلٌ لَا يُؤَدِّي حَقَّهَا فِي نَجْدَتِهَا وَرِسْلِهَا - وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَنَجْدَتُهَا وَرِسْلُهَا عُسْرُهَا وَيُسْرُهَا» - إِلَّا بَرَزَ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٍ، فَجَاءَتْهُ كَأَغْذٍ مَا يَكُونُ وَأَشَدَّهُ، مَا أَسْمَنَهُ - أَوْ أَعْظَمَهُ، شَكَّ شُعْبَةُ - فَتَطَّوَّهُ بِأَخْفَافِهَا، كُلَّمَا جَازَتْ عَلَيْهِ أُخْرَاهَا أُعِيدَتْ عَلَيْهِ أُولَاهَا فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ، فَيَرَى سَبِيلَهُ، وَمَا مِنْ عَبْدٍ يَكُونُ لَهُ غَنَمٌ، لَا يُؤَدِّي حَقَّهَا فِي نَجْدَتِهَا وَرِسْلِهَا - قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَنَجْدَتُهَا وَرِسْلُهَا، عُسْرُهَا وَيُسْرُهَا» - إِلَّا بَرَزَ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٍ كَأَغْذٍ مَا يَكُونُ وَأَشَدَّهُ وَأَسْمَنَهُ - وَأَعْظَمِهِ، شَكَّ شُعْبَةُ - فَتَطَّوَّهُ بِأُظْلَافِهَا، وَتَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا، كُلَّمَا جَازَتْ عَلَيْهِ أُخْرَاهَا أُعِيدَتْ عَلَيْهِ أُولَاهَا فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يُقْضَى اللَّهُ بَيْنَ النَّاسِ فَيَرَى سَبِيلَهُ، وَمَا مِنْ رَجُلٍ لَهُ بَقَرٌ لَا يُؤَدِّي حَقَّهَا فِي نَجْدَتِهَا وَرِسْلِهَا - وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَنَجْدَتُهَا وَرِسْلُهَا، عُسْرُهَا وَيُسْرُهَا» - إِلَّا بَرَزَ لَهُ بِقَاعٍ قَرَقَرٍ كَأَغْذٍ مَا يَكُونُ، وَأَشَدَّهُ وَأَسْمَنَهُ - أَوْ أَعْظَمِهِ، شَكَّ شُعْبَةُ - فَتَطَّوَّهُ بِأُظْلَافِهَا، وَتَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا، كُلَّمَا جَازَتْ عَلَيْهِ أُخْرَاهَا أُعِيدَتْ عَلَيْهِ أُولَاهَا فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ، فَيَرَى سَبِيلَهُ. فَقَالَ لَهُ الْعَامِرِيُّ: وَمَا حَقُّ الْإِبِلِ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ قَالَ: تُعْطَى الْكَرِيمَةُ، وَتَمْنَحُ الْعَزِيزَةُ، وَتُفْقَرُ الظَّهْرُ، وَتُطْرَقُ الْفَحْلُ، وَتَسْقَى اللَّبَنَ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (١٦٦٠)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٤٨٩ و ٤٩٠)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ١ ص ٤٠٣)، وَ(ج ٢ ص ٢٧١)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «مُخْتَصَرِ الْمُخْتَصَرِ مِنَ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ» (٢٣٢٢)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي

«السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ١٨٣)، وَالْأَزْهَرِيُّ فِي «تَهْذِيبِ اللُّغَةِ» (ج ١٠ ص ٣٥٢)،  
وَالْبَزَارِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٧ ص ٥٦)، وَالْمِزِّيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٣٤ ص ١١٣).  
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ أَبُو عُمَرَ الْغُدَانِيُّ، وَهُوَ مَجْهُولٌ، لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ سِوَى  
قَتَادَةَ، وَلَيْسَ لَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، سِوَى هَذَا الْحَدِيثِ<sup>(١)</sup>، وَقَدْ رَوَى مُنْكَرًا.

وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٥ ص ٥٦٩) عَلَى قَاعِدَتِهِ فِي تَوْثِيقِ الْمَجَاهِيلِ.  
وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٤٣): «لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثُ  
غَيْرُ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ، عَنْ شُعْبَةَ».

وَقَالَ الْحَاكِمُ: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ».  
\* وَلَيْسَ هُوَ كَمَا قَالَ؛ لِضَعْفِ الْإِسْنَادِ؛ فَإِنَّ أَبَا عُمَرَ الْغُدَانِيَّ، فِيهِ جَهَالَةٌ، لَمْ يَرَوْهُ  
عَنْهُ إِلَّا قَتَادَةُ.<sup>(٢)</sup>

وَأَوْرَدَهُ الْمِزِّيُّ فِي «تُخْفَةِ الْأَشْرَافِ» (ج ١٠ ص ٥٠٠)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «إِتْحَافِ  
الْمَهْرَةِ» (ج ١٦ ص ٢٤٧).

\* وَرَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، وَهَمَّامُ بْنُ يَحْيَى، وَسُلَيْمَانُ بْنُ طَرْحَانَ التَّيْمِيُّ،  
جَمِيعُهُمْ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي عُمَرَ الْغُدَانِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ  
اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (أَيُّمَا رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ إِبِلٌ، لَا يُعْطَى حَقُّهَا فِي نَجْدَتِهَا وَرَسُولِهَا، قَالُوا: يَا

(١) انظر: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لابْنِ حَجَرٍ (ج ١٥ ص ٤٦٧)، وَ«صَحِيحُ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ (ج ٥  
ص ٣٥٨).

(٢) انظر: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لابْنِ حَجَرٍ (ج ١٥ ص ٤٦٧).

رَسُولُ اللَّهِ، مَا نَجَدْتَهَا وَرَسُولُهَا؟ قَالَ: فِي عُسْرِهَا وَيُسْرِهَا، فَإِنَّهَا تَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَعْدٍ  
مَا كَانَتْ وَأَسْمَنِهِ وَأَشْرِهِ يُبْطَحُ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٍ فَتَطْوُهُ بِأَخْفَافِهَا، إِذَا جَاءَتْ أُخْرَاهَا  
أُعِيدَتْ عَلَيْهِ أُولَاهَا فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ  
فَيْرَى سَبِيلَهُ، وَأَيُّمَا رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ بَقْرٌ لَا يُعْطَى حَقُّهَا فِي نَجْدَتِهَا وَرَسُولِهَا، فَإِنَّهَا تَأْتِي  
يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْدًى مَا كَانَتْ وَأَسْمَنَهُ وَأَشْرَهُ يُبْطَحُ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٍ فَتَنْطَحُهُ كُلُّ ذَاتِ قَرْنٍ  
بِقَرْنِهَا، وَتَطْوُهُ كُلُّ ذَاتِ ظِلْفٍ بِظِلْفِهَا، إِذَا جَاوَزَتْهُ أُخْرَاهَا أُعِيدَتْ عَلَيْهِ أُولَاهَا فِي يَوْمٍ  
كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ فَيْرَى سَبِيلَهُ، وَأَيُّمَا رَجُلٍ كَانَتْ  
لَهُ غَنَمٌ لَا يُعْطَى حَقُّهَا فِي نَجْدَتِهَا وَرَسُولِهَا، فَإِنَّهَا تَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَعْدٍ مَا كَانَتْ  
وَأَكْثَرِهِ وَأَسْمَنِهِ وَأَشْرِهِ ثُمَّ يُبْطَحُ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٍ فَتَطْوُهُ كُلُّ ذَاتِ ظِلْفٍ بِظِلْفِهَا وَتَنْطَحُهُ  
كُلُّ ذَاتِ قَرْنٍ بِقَرْنِهَا لَيْسَ فِيهَا عَقْصَاءٌ وَلَا عَضْبَاءٌ، إِذَا جَاوَزَتْهُ أُخْرَاهَا أُعِيدَتْ عَلَيْهِ  
أُولَاهَا فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ فَيْرَى سَبِيلَهُ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٩)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥  
ص ١٢)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٣٨٣ و ٤٨٩)، وَالْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٧  
ص ٥٥)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ٣ ص ١٨٥)، وَالْخَطَّابِيُّ فِي «غَرِيبِ  
الْحَدِيثِ» (ج ١ ص ٣٢٤)، وَالْمُحَلِّصُ فِي «الْمُخْلِصِيَّاتِ» (٢٥٦٦).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، كَسَابِقِهِ: فِيهِ أَبُو عُمَرَ الْغَدَانِيُّ، وَهُوَ مَجْهُولٌ<sup>(١)</sup>، وَلَمْ يَسْتَقِمْ فِي حَدِيثِهِ هَذَا، وَلَا يَحْتَمِلُ بِمِثْلِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَقَدْ اضْطَرَبَ فِي سَنَدِهِ، وَمَتْنِهِ، فَأَتَى بِالْمُنْكَرِ.

قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (ج ٥ ص ٣٥٨): (رِجَالُهُ ثِقَاتٌ، رِجَالُ الشَّيْخَيْنِ، غَيْرُ الْغَدَانِيِّ؛ فَإِنَّهُ مَجْهُولٌ، لَمْ يُوَثَّقْهُ غَيْرُ ابْنِ حِبَّانَ).

\* فَلَمْ يَضْبِطِ الْحَدِيثَ، وَأَتَى بِمَا لَمْ يُتَابَعِ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ.

\* فَرَوَايَةُ: أَبِي عُمَرَ الْغَدَانِيِّ، الْمَوْقُوفَةُ، فِي تَفْسِيرِ حَقِّ الْإِبِلِ، فَجَاءَ فِيهَا تَفْصِيلٌ، لَمْ يَرِدْ فِي الْمَرْفُوعِ، وَإِنَّمَا الَّذِي جَاءَ فِي الْمَرْفُوعِ، الْحَلْبُ يَوْمَ الْوَرْدِ حَسْبُ.

\* وَهَذَا: مُدْرَجٌ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِنْ قَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَالْعَهْدَةُ عَلَى الْغَدَانِيِّ هَذَا.

قَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٥ ص ٥٠٨): (وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: «وَمِنْ حَقِّهَا حَلْبُهَا يَوْمَ وَرْدِهَا»، مِنْ قَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَدْ رَوَاهُ أَبُو عُمَرَ الْغَدَانِيُّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ فِيهِ: «قِيلَ: وَمَا حَقُّ الْإِبِلِ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟»، قَالَ: يُعْطَى الْكَرِيمَةُ، وَيَمْنَحُ الْغَزِيرَةُ، وَيَفْقَرُ الظَّهَرُ، وَيُطْرَقُ الْفَحْلُ، وَيَسْقَى اللَّبَنَ).

\* وَرَوَاهُ سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: «مَا مِنْ صَاحِبِ إِبِلٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاتَهَا»، وَلَمْ يَذْكُرْ غَيْرَ الزَّكَاةِ). اهـ.

قُلْتُ: وَهَذَا التَّحْلِيطُ مِنْ أَبِي عُمَرَ الْغَدَانِيِّ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِثِقَةٍ.

(١) انْظُرْ: «تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٥ ص ٤٦٧)، وَ«صَحِيحِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ (ج ٥

قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (ج ٥ ص ٣٥٨): (الزِّيَادَةُ: مَوْقُوفَةٌ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ).

\* وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ أَخْرَجَهَا: أَبُو دَاوُدَ فِي «السُّنَنِ» (ج ٣ ص ٩٤) مِنْ طَرِيقِ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي عُمَرَ الْغُدَانِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، نَحْوَ هَذِهِ الْقِصَّةِ، فَقَالَ لَهُ<sup>(١)</sup> -يَعْنِي لِأَبِي هُرَيْرَةَ-: (فَمَا حَقُّ الْإِبِلِ؟)، قَالَ: تُعْطِي الْكَرِيمَةَ، وَتَمْنَحُ الْعَزِيزَةَ، وَتُقْفِرُ الظَّهْرَ، وَتُطْرِقُ الْفَحْلَ، وَتَسْقِي اللَّبَنَ).

\* وَقَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ: أَخْرَجَهُ أَيْضًا: ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (٢٢٢٣٩) مِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: قُلْتُ، لِأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: (مَا حَقُّ الْإِبِلِ؟)، قَالَ: أَنْ تَمْنَحَ الْعَزِيزَةَ، وَأَنْ تُعْطِيَ الْكَرِيمَةَ، وَتُطْرِقَ الْفَحْلَ).

### حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ الْعِجْلِيُّ، وَهُوَ يَهُمُّ، وَيُخَالِفُ<sup>(٢)</sup>، فَقَدْ أَخْطَأَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، بِذِكْرِهِ: «عَلْقَمَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ».

(١) يَعْنِي: الْعَامِرِيُّ، الَّذِي ذَكَرَ فِي الْحَدِيثِ، وَسَأَلَ عَنْ حَقِّ الْإِبِلِ، فَبَيَّنَهُ لَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

(٢) انْظُرْ: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٦٨٧)، وَ«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ج ٩ ص ٢٧٠)، وَ«الْجَرَحَ وَالتَّعْدِيلَ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٧ ص ١١)، وَ«تَارِيخَ بَغْدَادَ» لِلْخَطِيبِ (ج ١٤ ص ١٨٨ و ١٩٠)، وَ«الْعِلَالَ وَمَعْرِفَةَ الرِّجَالِ» لِأَحْمَدَ (ج ١ ص ٣٨٠)، وَ«إِكْمَالَ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لِمُعْطَايَ (ج ٩ ص ٢٥٨).

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو حَاتِمٍ، كَمَا فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٧ ص ١١) عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ: (كَانَ صَدُوقًا، وَرُبَّمَا وَهَمَ فِي حَدِيثِهِ، وَرُبَّمَا دَلَّسَ).

وَقَالَ ابْنُ خِرَاشٍ: (كَانَ صَدُوقًا، وَفِي حَدِيثِهِ نُكْرَةٌ).<sup>(١)</sup>

\* وَالْحَدِيثُ: مَعْرُوفٌ عَنْ أَبِي الْغُدَانِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، مِنْ رِوَايَةِ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي عُمَرَ الْغُدَانِيِّ بِهِ.

فَهُوَ: بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرُ مَحْفُوظٍ.

\* وَعَلَقَمَةُ بْنُ بَجَالَةَ بْنِ الزُّبُرْقَانِ، وَهُوَ مَجْهُولٌ، رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَلَمْ يَرَوْ عَنْهُ سِوَى: عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ عَنْهُ الدَّهَبِيُّ: «لَا يُعْرَفُ»، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «مَقْبُولٌ»<sup>(٢)</sup>، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٥ ص ٢١٠)، عَلَى قَاعِدَتِهِ فِي تَوْثِيقِ الْمَجَاهِيلِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِتَوْثِيقِهِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «مَشَاهِدِ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ» (ص ١٢٤) عَنْ عَلَقَمَةَ بْنِ بَجَالَةَ: (مِمَّنْ صَحِبَ أَبَا هُرَيْرَةَ، وَكَانَ ثَبَاتًا).

(١) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ١٤ ص ١٩٠).

وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) انْظُرْ: «مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٣ ص ١٠٨)، وَ«لِسَانُ الْمِيزَانِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٥ ص ٤٧١)، وَ«تَقْرِيبُ

التَّهْذِيبِ» لَهُ (ص ٦٨٨)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لَهُ أَيْضًا (ج ٩ ص ٢٩٧)، وَ«الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ

(ج ٦ ص ٤٠٥).

\* وفيه نظر؛ لأن هذا التعديل، ليس بصحيح، وابن حبان يتوسع أحياناً في الشاء على رجل، وهو ليس بذلك.

\* ورواه عمر بن يونس اليمامي، عن عكرمة بن عمار، عن علقمة بن بجاله قال: سمعت، أبا هريرة رضي الله عنه ... فذكره: «عقوبة مانع حق الإبل ووبرها»، و«عقوبة مانع حق النخل»، وغير ذلك. وهي ألفاظ منكرة.

أخرجه الخطابي في «غريب الحديث» (ج ٢ ص ٤٢٧) موقوفاً على أبي هريرة. قلت: وهذا سنده منكر، كسابقه؛ فيه عكرمة بن عمار العجلي، وهو منكر الحديث، وعلقمة بن بجاله؛ فإنه مجهول، روى ما لا يتابع عليه، وخلط فيه، ولم يضبط الحديث.<sup>(١)</sup>

\* ورواه عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: (إِنَّ الَّذِي لَا يُؤَدِّي زَكَاةَ مَالِهِ، يُمَثَّلُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ مَالُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، شُجَاعًا أَقْرَعَ، لَهُ زَبِيتَانِ، ثُمَّ يُلْزَمُهُ، أَوْ يُطَوَّقُهُ، يَقُولُ: أَنَا كَنْزُكَ، أَنَا كَنْزُكَ).

حديث صحيح

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (ج ٩ ص ٢٧٠ و ٢٩٧)، و«لسان الميزان» له (ج ٥ ص ٤٧١)، و«ميزان الاعتدال» للذهبي (ج ٣ ص ١٠٨)، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ج ٧ ص ١١)، و«تاريخ بغداد» للخطيب (ج ١٤ ص ١٨٨ و ١٩٠).

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٢٨)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥ ص ٣٨)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٩٨ و ١٣٧ و ١٥٦)، وَالْعَقِيلِيُّ فِي «الضُّعْفَاءِ» (ج ٢ ص ٢٤٨)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «مُخْتَصَرِ الْمُخْتَصَرِ مِنَ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ» (ج ٤ ص ١٢)، وَأَبُو عُبَيْدٍ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (ج ٣ ص ١٢٩)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْتَمْهِيدِ» (ج ١٧ ص ١٤٦)، وَالْجَصَّاصُ فِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ٤ ص ٣٠٣).  
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

\* وَرَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ حَبِيبٍ الْقَنَوِيُّ، وَعَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ النُّعْمَانَ، وَالْحَسَنُ بْنُ مُوسَى الْأَشَيْبِ، وَهَاشِمُ بْنُ قَاسِمٍ، جَمِيعُهُمْ: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا، فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ، مَثَلُ لَهُ<sup>(١)</sup> مَالُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعًا<sup>(٢)</sup>) أَقْرَعُ<sup>(٣)</sup> لَهُ زَبِيبَتَانِ<sup>(٤)</sup> يُطَوَّقُهُ<sup>(٥)</sup> يَوْمَ

(١) «مَثَلُ لَهُ»: صِيرَ لَهُ.

(٢) «شُجَاعًا»: الْحَيَّةُ الذَّكْرُ، وَالنُّعْبَانُ.

(٣) «أَقْرَعُ»: لَا شَعْرَ عَلَى رَأْسِهِ لِكَثْرَةِ سُمِّهِ وَطُولِ عُمُرِهِ.

(٤) «زَبِيبَتَانِ»: نَابَانِ يَخْرُجَانِ مِنْ فَمِهِ، أَوْ نُقْطَتَانِ سَوْدَاوَانِ فَوْقَ عَيْنَيْهِ، وَهُوَ أَوْحَشُ مَا يَكُونُ مِنَ الْحَيَّاتِ وَأَخْبَثُهُ.

(٥) «يُطَوَّقُهُ»: يُجْعَلُ فِي عُنُقِهِ كَالطَّوْقِ.

انْظُرْ: «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ٢٦٨).

الْقِيَامَةِ، ثُمَّ يَأْخُذُ بِلَهْزَمَتَيْهِ - يَعْنِي: شِدْقَيْهِ<sup>(١)</sup> - ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا مَالِكٌ، أَنَا كَنْزُكَ، ثُمَّ تَلَا: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [أَلْ عِمْرَانُ: ١٨٠].<sup>(٢)</sup>

### حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (١٤٠٣)، وَ (٤٥٦٥)،  
وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٢٨)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥ ص ٣٩)، وَأَحْمَدُ  
فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٣٥٥)، وَابْنُ شَازَانَ فِي «حَدِيثِهِ» (٨٤)، وَالْحَدَّادُ فِي «جَامِعِ  
الصَّحِيحَيْنِ» (ج ٢ ص ١٣٧)، وَالْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٥ ص ٣٧٩)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي  
«السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٨١)، وَفِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٥ ص ٥٠٦)، وَفِي «الْبَعْثِ  
وَالنُّشُورِ» (١١٣٨).

وَأَوْرَدَهُ الْمِزِّيُّ فِي «تُحْفَةِ الْأَشْرَافِ» (ج ٩ ص ٢١٧).

وَهَذَا الْحَدِيثُ، هُوَ الْمَحْفُوظُ، مُخْتَصَرًا.

وَخَالَفَ: عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، فَرَوَاهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ  
بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه كَانَ يَقُولُ: (مَنْ كَانَ عِنْدَهُ مَالٌ لَمْ

(١) «شِدْقَيْهِ»: جَانِبِي الْفَمِ.

(٢) الْآيَةُ [أَلْ عِمْرَانُ: ١٨٠]، وَتَبَيَّنَتْ: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾.

انظر: «أَعْلَامُ الْحَدِيثِ» لِلْخَطَّابِيِّ (ج ١ ص ٧٤٧)، وَ«غَرِيبُ الْحَدِيثِ» لِأَبِي عُبَيْدٍ (ج ٣ ص ١٣٠)،  
و«تَفْسِيرُ الْمُوطَأِ» لِلْقَنَازِعِيِّ (ج ١ ص ٢٥٨)، وَ«فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ٢٦٩).

يُؤَدَّ زَكَاتَهُ، مِثْلَ لَهُ<sup>(١)</sup> يَوْمَ الْقِيَامَةِ، شُجَاعًا<sup>(٢)</sup> أَقْرَعَ<sup>(٣)</sup>، لَهُ زَبَيْتَانِ<sup>(٤)</sup>، يَطْلُبُهُ حَتَّى يُمَكِّنَهُ، يَقُولُ: أَنَا كَنْزُكَ).

### حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١ ص ٣٤٨)، وَالشَّافِعِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٤٧٤)، وَفِي «الْأُمِّ» (ج ٢ ص ٣ و ٦٢)، وَفِي «الْمُسْنَدِ» (٨٧)، وَ (٩٨)، وَأَبُو مُصْعَبٍ الزُّهْرِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (٦٧٩)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ السَّنَنِ» (ج ٣ ص ٢١٢)، وَابْنُ بُكَيْرٍ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١ ص ٥١٢)، وَمُصْعَبُ الزُّبَيْرِيُّ فِي «حَدِيثِهِ» (٥٨)، وَالْحَدَّثَانِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (٢٠٩)، وَالشَّحَامِيُّ فِي «زَوَائِدِهِ عَلَى عَوَالِي مَالِكٍ» (٤٤)، وَالْعُقَيْلِيُّ فِي «الضُّعَفَاءِ» (ج ٢ ص ٢٤٨)، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي «الْمَوْطَأِ» (٣٤٢)، وَالْقَعْنَبِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (٤٠٠).

هَكَذَا: مَوْقُوفًا، عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٧ ص ١٤٥): (وَهَذَا الْحَدِيثُ أَيْضًا: مَوْقُوفٌ فِي «الْمَوْطَأِ»، غَيْرُ مَرْفُوعٍ.

(١) «مِثْلَ لَهُ»: صَوَّرَ لَهُ.

(٢) «شُجَاعًا»: هُوَ الْحَيَّةُ الْمَعْرُوفَةُ.

(٣) «أَقْرَعَ»: أَيِ بِرَأْسِهِ بَيَاضٌ.

(٤) «الزَّبَيْتَةُ»: نُكْتَةُ سَوْدَاءٍ، فَوْقَ عَيْنِ الْحَيَّةِ.

انظر: «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ٢٦٨).

\* وَقَدْ أَسَنَدَهُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، أَيْضًا: عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِالإِسْنَادِ الْأَوَّلِ.

\* وَرَوَاهُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمَاجِشُونِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ عِنْدِي: خَطَأٌ مِنْهُ فِي الإِسْنَادِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٢٨): (عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ: أَثَبْتُ عِنْدَنَا مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، وَرِوَايَةُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَشْبَهُهُ عِنْدَنَا بِالصَّوَابِ). اهـ.

وَقَالَ الإِمَامُ الدَّانِيُّ فِي «أَطْرَافِ الْمُوطَّأ» (ج ٣ ص ٤٦٣): (هَذَا فِي «الْمُوطَّأ»: مَوْقُوفٌ مُخْتَصَرٌ، وَرَفَعَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِيهِ، خَرَجَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْهُ، وَخَرَجَ مُسْلِمٌ مَعْنَاهُ: مِنْ طَرِيقِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، وَسُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا، مَنُوطًا بِحَدِيثِ: «الْخَيْلُ ثَلَاثَةٌ»، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: «قَوْلُ مَالِكٍ أَشْبَهُهُ بِالصَّوَابِ»). اهـ.

قَالَ الْحَافِظُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١٠ ص ١٥٤): (يُرْوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ، فَارَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ).

\* وَوَقَّعَهُ مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، وَقَوْلُ مَالِكٍ أَشْبَهُهُ بِالصَّوَابِ). اهـ.

يَعْنِي: الْمَوْقُوفَ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ.

قُلْتُ: وَالْأَشْبَهُهُ أَنْ الْوَجْهَيْنِ، مَحْفُوظَانِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعُقَيْلِيُّ فِي «الضُّعَفَاءِ» (ج ٢ ص ٢٤٨): (حَدِيثُ مَالِكٍ، أَوْلَى).

وَقَالَ الْإِمَامُ الْقُنَازِعِيُّ فِي «تَفْسِيرِ الْمُوطَأِ» (ج ١ ص ٢٥٨): (قَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ: «مَنْ مَنَعَ زَكَاةَ مَالِهِ مُثَلَّ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعٌ أَفْرَعُ»، يَعْنِي: صُوِّرَ لَهُ مَالُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُعْبَانًا أَفْرَعًا، قَدْ تَجَمَّعَ الشَّمُّ فِي رَأْسِهِ، حَتَّى تَسَاقَطَ شَعْرُهُ، فَصَارَ أَفْرَعًا).

\* «لَهُ زَبَيْتَانِ»، يَعْنِي: لَهُ رَعْوَةٌ فِي شِدْقَيْهِ مِنْ زَبَدِهِ مِنْ كِلْتَا النَّاحِيَتَيْنِ، شَبَّهَهُمَا بِالزَّبَيْتَيْنِ فِي انْتِفَاحِهِمَا، يُسَلِّطُ عَلَى الَّذِي مَنَعَ زَكَاةَ مَالِهِ، فَيَعَذِّبُهُ فِي النَّارِ لِمَنْعِهِ إِيَّاهَا، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾، يَعْنِي: وَلَا يَرْكُونُهَا، إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَذُوقُوا مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ﴾ [التَّوْبَةُ: ٣٤ - ٣٥]. اهـ.

قُلْتُ: فَلَمْ يَبْعُدْ أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ، ثَبَتَ عَلَى الْوَجْهَيْنِ، فَحُدِّثَ فِي حَالَيْنِ، فَمَرَّةً: يُرَوَّى عَلَى الرَّفْعِ، وَمَرَّةً: يُرَوَّى عَلَى الْوَقْفِ.

\* إِذَا، فَلَا تَصِحُّ دَعْوَى الْعِلَّةِ فِي الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ، لِثُبُوتِ الرَّفْعِ بِأَسَانِيدٍ صَحَّاحٍ، كَمَا أَنَّ الْمَوْقُوفَ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، قَدْ اشْتَمَلَ عَلَى نَصِّ الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ لِلْيَبَّانِ، فَلَا يُرْجَعُ عَلَى أَصْلِ الْمَرْفُوعِ حِينَئِذٍ بِالْخَطَأِ مِنَ الرَّاوي.

\* وَرَوَاهُ ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه، وَلَمْ يَذْكُرْهُ مُطَوَّلًا، بِمِثْلِ حَدِيثِ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، وَغَيْرِهِ.

\* وَأَيْضًا لَمْ يَذْكُرْ زِيَادَةً: «حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَ عِبَادِهِ، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ، ثُمَّ يَرَى سَبِيلَهُ: إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ».

\* فَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامٍ، وَحَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَصِّيصِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ الْبُرْسَانِيُّ، جَمِيعُهُمْ: عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلی الله علیه وسلم يَقُولُ: (مَا مِنْ صَاحِبٍ إِبِلٍ، لَا يَفْعَلُ فِيهَا

حَقَّهَا، إِلَّا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرَ مَا كَانَتْ قَطُّ<sup>(١)</sup>، وَقَعَدَ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٍ تَسْتَنُّ عَلَيْهِ بِقَوَائِمِهَا، وَأَخْفَافِهَا<sup>(٢)</sup>، وَلَا صَاحِبٍ بِقَرٍ، لَا يَفْعَلُ فِيهَا حَقَّهَا، إِلَّا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرَ مَا كَانَتْ، وَقَعَدَ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٍ تَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا، وَتَطْوُهُ بِقَوَائِمِهَا، وَلَا صَاحِبٍ غَنَمٍ، لَا يَفْعَلُ فِيهَا حَقَّهَا، إِلَّا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرَ مَا كَانَتْ، وَقَعَدَ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٍ تَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا وَتَطْوُهُ بِأَظْلَافِهَا، لَيْسَ فِيهَا جَمَاءٌ<sup>(٣)</sup> وَلَا مُنْكَسِرٌ قَرْنُهَا، وَلَا صَاحِبٍ كَنْزٍ لَا يَفْعَلُ فِيهِ حَقَّهُ، إِلَّا جَاءَ كَنْزُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعًا أَفْرَعٌ<sup>(٤)</sup>، يَتَّبِعُهُ فَاتِحًا فَاهُ، فَإِذَا آتَاهُ فَرٌّ مِنْهُ، فَيَنَادِيهِ<sup>(٥)</sup>: خُذْ كَنْزَكَ الَّذِي حَبَّأْتَهُ، فَأَنَا عَنْهُ غَنِيٌّ، فَإِذَا رَأَى أَنْ لَا بُدَّ مِنْهُ، سَلَكَ يَدَهُ<sup>(٦)</sup> فِي فِيهِ، فَيَقْضُمُهَا قَضْمَ الْفَحْلِ<sup>(٧)</sup>.

قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ: سَمِعْتُ عُبَيْدَ بْنَ عُمَيْرٍ يَقُولُ هَذَا الْقَوْلَ، ثُمَّ سَأَلْنَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ مِثْلَ قَوْلِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ.

(١) «أَكْثَرَ مَا كَانَتْ قَطُّ»: هَكَذَا هُوَ فِي الْأُصُولِ بِ«الثَّاءِ» الْمُثَنَّثَةِ.

(٢) «تَسْتَنُّ عَلَيْهِ بِقَوَائِمِهَا وَأَخْفَافِهَا»، أَيُّ: تَرْفَعُ يَدَيْهَا وَتَطْرُقُهَا مَعًا عَلَى صَاحِبِهَا.

(٣) «جَمَاءٌ»: هِيَ الشَّاةُ الَّتِي لَا قَرْنَ لَهَا، كَجَلْحَاءٍ.

(٤) «شُجَاعًا أَفْرَعٌ»: الشُّجَاعُ الْحَيَّةُ الذَّكْرُ، وَيَكُونُ فِي الصَّحَارَى.

(٥) «فَيَنَادِيهِ» أَيُّ: يُنَادِي الشُّجَاعُ صَاحِبَ الْكَنْزِ.

(٦) «سَلَكَ يَدَهُ» مَعْنَى سَلَكَ: أَدْخَلَ.

(٧) «فَيَقْضُمُهَا قَضْمَ الْفَحْلِ»: يُقَالُ قَضَمَتِ الدَّابَّةُ سَعِيرَهَا تَقْضُمُهُ إِذَا أَكَلَتْهُ.

انْظُرْ: «الْمِنْهَاجُ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٧ ص ٧٥ و ٧٦).

وَقَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ: سَمِعْتُ عُبَيْدَ بْنَ عُمَيْرٍ، يَقُولُ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا حَقُّ الْإِبِلِ؟، قَالَ: (حَلَبُهَا عَلَى الْمَاءِ<sup>(١)</sup>)، وَإِعَارَةُ دَلْوِهَا، وَإِعَارَةُ فَحْلِهَا، وَمَنِيحَتُهَا<sup>(٢)</sup>)، وَحَمْلُ عَلَيْهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ).

### حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٩٨٨)، وَالِدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٧٦٣)، وَ(١٧٦٥)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ٣٢١)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٨ ص ٣٤٨)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٢٧)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ عَلَى التَّقَاسِيمِ وَالْأَنْوَاعِ» (ج ٨ ص ٤٨)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٣ ص ٦٩)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي «الْمُتَّقَى فِي السُّنَنِ الْمُسْنَدَةِ» (٣٣٥)، وَأَبُو عُبَيْدٍ فِي «الْأَمْوَالِ» (٩٢٣)، وَفِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (ج ٢ ص ٥٥)، وَالْأَضْبَهَانِيُّ فِي «التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ» (ج ٢ ص ٢٢٠)، وَالْحَدَّادُ فِي «جَامِعِ

(١) «حَلَبُهَا عَلَى الْمَاءِ»: أَيُّ يَوْمٍ وَرُودِهَا، قَالَ النَّوَوِيُّ: وَفِي حَلَبِهَا فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ رَفَقٌ بِالْمَاشِيَةِ وَبِالْمَسَاكِينِ؛ لِأَنَّهُ أَهْوَنُ عَلَى الْمَاشِيَةِ وَأَرْفَقُ بِهَا وَأَوْسَعُ عَلَيْهَا مِنْ حَلَبِهَا فِي الْمَنَازِلِ وَهُوَ أَسْهَلُ عَلَى الْمَسَاكِينِ وَأَمْكَنُ فِي وُصُولِهِمْ إِلَى مَوْضِعِ الْحَلَبِ لِيُؤَاسَوْا.

(٢) «وَمَنِيحَتُهَا»: قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ الْمَنِيحَةُ ضَرْبَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يُعْطِيَ الْآخَرُ شَيْئًا هَبَةً، وَهَذَا النَّوعُ يَكُونُ فِي الْحَيَوَانِ وَالْأَرْضِ وَالْأَنْثَاءِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، الثَّانِي: أَنْ يَمْنَحَهُ نَاقَةً، أَوْ بَقَرَةً، أَوْ شَاةً يَنْتَفِعُ بِلَبَنِهَا وَوَبَرِّهَا وَصُوفِهَا وَشَعْرِهَا زَمَانًا، ثُمَّ يَرُدُّهَا، وَيُقَالُ: مَنَحَهُ يَمْنَحُهُ يَفْتَحُ «الْثَوْنَ» فِي الْمَضَارِعِ، وَكَسَرِهَا، قَالَ فِي «النِّهَايَةِ»: وَيُقَالُ الْمَنَحَةُ أَيْضًا بِكَسْرِ «الْمِيمِ».

انْظُرْ: «الْمِنْهَاجُ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٧ ص ٧٦).

الصَّحِيحِينَ» (ج ٢ ص ١٣٨ و ١٤١)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ١٨٣)،  
وَفِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٥ ص ٥١١).

\* وَرَوَاهُ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، وَأَسْبَاطُ  
بْنُ مُحَمَّدٍ، وَسَعِيدُ بْنُ مَسْلَمَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْرَقِيُّ، وَيَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ،  
جَمِيعُهُمْ: عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه،  
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (مَا مِنْ صَاحِبِ إِبِلٍ، وَلَا بَقَرٍ، وَلَا غَنَمٍ، لَا يُؤَدِّي حَقَّهَا، إِلَّا أُفْعِدَ<sup>(١)</sup>  
لَهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِقَاعٍ قَرَقَرٍ تَطْوُهُ ذَاتُ الظِّلْفِ بِظِلْفِهَا، وَتَنْطَحُهُ ذَاتُ الْقَرْنِ بِقَرْنِهَا، لَيْسَ  
فِيهَا يَوْمٌ يَوْمِيذٍ جَمَاءٌ وَلَا مَكْسُورَةٌ الْقَرْنِ، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا حَقُّهَا؟ قَالَ: إِطْرَاقُ  
فَحْلِهَا<sup>(٢)</sup>، وَإِعَارَةٌ دَلْوِهَا، وَمَنِحَتْهَا، وَحَلْبُهَا عَلَى الْمَاءِ، وَحَمْلٌ عَلَيْهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَلَا  
مِنْ صَاحِبٍ مَالٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاتَهُ، إِلَّا تَحَوَّلَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعًا أَقْرَعًا، يَتَّبِعُ صَاحِبَهُ  
حَيْثُمَا ذَهَبَ، وَهُوَ يَفِرُّ مِنْهُ، وَيَقَالُ: هَذَا مَالُكَ الَّذِي كُنْتَ تَبْخُلُ بِهِ، فَإِذَا رَأَى أَنَّهُ لَا بُدَّ  
مِنْهُ، أَدْخَلَ يَدَهُ فِيهِ، فَجَعَلَ يَقْضِمُهَا كَمَا يَقْضِمُ الْفَحْلُ).

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٩٨٨)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى»  
(ج ٣ ص ١٧)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥ ص ٢٧)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٢  
ص ٤٢٨)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٨ ص ٣٥٠)، وَالذَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ»

(١) «أُفْعِدَ»: كَذَا بِرِيَادَةِ الْهَمْزَةِ هُنَا فِي النُّسخِ كُلِّهَا خَطَّهَا وَطَبَعَهَا.

(٢) «إِطْرَاقُ فَحْلِهَا»: أَيُّ: إِعَارَتِهِ لِلضَّرَابِ.

انظر: «الْمِنْهَاجَ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٧ ص ٧٤ و ٧٦).

(١٧٦٢)، وابنُ البَختَرِيِّ في «حَدِيثِهِ» (١٣٧)، و(٣٨١)، وأبو نُعَيْمٍ في «المُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٣ ص ٧٠)، وابنُ زَنْجَوِيهِ في «الأَمْوَالِ» (١٣٦١)، والْبَيْهَقِيُّ في «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ١٨٢)، وفي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٥ ص ٥١٠)، وابنُ أَبِي عَاصِمٍ في «الْجِهَادِ» (٨٨)، وابنُ عَبْدِ الْبَرِّ في «التَّمْهِيدِ» (ج ٤ ص ٢١٤)، وفي «الْإِسْتِذْكَارِ» (ج ٣ ص ١٧٨).

\* وَلَمْ تُذَكَّرِ الزِّيَادَةُ: «حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَ عِبَادِهِ، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، ثُمَّ يَرَى سَبِيلَهُ: إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ».

وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ: مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الطَّائِفِيُّ، فَرَوَاهُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (مَا مِنْ صَاحِبٍ إِبِلٍ لَا يُودِّي حَقَّهَا فِي رِسْلِهَا وَنَجَدَتْهَا؛ إِلَّا جِيَءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يُبَطَّحَ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٍ، تَطَوُّهُ بِأَظْلَافِهَا، كُلَّمَا نَفَذَتْ أَوَّلَاهَا أُعِيدَتْ عَلَيْهِ أُخْرَاهَا، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ، أَوْ يَرَى سَبِيلَهُ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

فَذَكَرَ قَوْلَهُ: «أَوْ يَرَى سَبِيلَهُ»، وَلَمْ يَذْكُرِ الزِّيَادَةَ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى اضْطِرَابِ الْحَدِيثِ عِنْدَ الرَّوَاةِ.

أَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ فِي «المُسْنَدِ» (ج ٦ ص ١٦١)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «المُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١٤ ص ٢٣٣).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الطَّائِفِيُّ، وَهُوَ يُخْطِئُ وَيُخَالَفُ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ.<sup>(١)</sup>

\* وَقَدْ خَالَفَ فِي ذِكْرِهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، مَوْصُولًا.  
وَالْمَحْفُوظُ: عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ،  
مُرْسَلًا.

قَالَ الْحَافِظُ الْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ١٦١): (وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُهُ يَرْوَى  
مِنْ حَدِيثِ: ابْنِ الزُّبَيْرِ، إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ نَسْمَعْهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي حُذَيْفَةَ، عَنْ  
مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ).

\* فَوَهُمَ فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الطَّائِفِيُّ، وَلَمْ يَضْبِطْهُ، وَقَدْ خَالَفَهُ مَنْ هُوَ أَثْبَتُ مِنْهُ  
فِي الْأَعْمَشِ، وَهُوَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ.<sup>(٢)</sup>

\* وَرَوَاهُ الْأَعْمَشُ، عَنِ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ الْغِفَارِيِّ رضي الله عنه، فِي: «عُقُوبَةِ  
مَنَاعِ الزَّكَاةِ، يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، وَلَمْ تُذَكَّرِ الزِّيَادَةُ.

\* فَرَوَاهُ وَكَيْعُ بْنُ الْجَرَّاحِ، وَزَائِدَةُ بْنُ قُدَامَةَ، وَعَيْسَى بْنُ يُونُسَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ  
خَازِمِ الضَّرِيرِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ الطَّنَافِسِيِّ، وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، وَدَاوُدُ بْنُ نَصِيرٍ الطَّائِفِيُّ،  
وَسَلَامُ بْنُ سُلَيْمٍ، وَعَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمَازِيُّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، وَسُفْيَانُ  
بْنُ عُيَيْنَةَ، جَمِيعُهُمْ: عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه، قَالَ: انْتَهَيْتُ

(١) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ٦٩٦)، وَ«مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٤ ص ٤٠).

(٢) انْظُرْ: «الْإِبْرَامَانُ» لِابْنِ أَبِي عُمَرَ (٧٢).

إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ جَالِسٌ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ، فَلَمَّا رَأَى قَالَ: (هُمُ الْأَخْسَرُونَ وَرَبُّ الْكَعْبَةِ، قَالَ: فَجِئْتُ حَتَّى جَلَسْتُ، فَلَمْ أَتَقَارَّ<sup>(١)</sup> أَنْ قُتِمْتُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي<sup>(٢)</sup>، مَنْ هُمْ؟ قَالَ: هُمُ الْأَكْثَرُونَ أَمْوَالًا، إِلَّا مَنْ قَالَ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا<sup>(٣)</sup> - مِنْ بَيْنَ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ وَعَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ - وَقَلِيلٌ مَا هُمْ، مَا مِنْ صَاحِبِ إِبِلٍ، وَلَا بَقَرٍ، وَلَا غَنَمٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاتَهَا إِلَّا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْظَمَ مَا كَانَتْ، وَأَسْمَنَهُ تَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا وَتَطْوُهُ بِأُظْلَافِهَا، كُلَّمَا نَفَدَتْ<sup>(٤)</sup> أَخْرَاهَا، عَادَتْ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ).

وَفِي رِوَايَةٍ: (عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: انْتَهَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ - أَوْ: وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، أَوْ كَمَا حَلَفَ - مَا مِنْ رَجُلٍ تَكُونُ لَهُ إِبِلٌ، أَوْ بَقَرٌ، أَوْ غَنَمٌ، لَا يُؤَدِّي حَقَّهَا، إِلَّا أَتَى بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، أَعْظَمَ مَا تَكُونُ وَأَسْمَنَهُ تَطْوُهُ بِأَخْفَافِهَا، وَتَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا، كُلَّمَا جَازَتْ أَخْرَاهَا رُدَّتْ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ).

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

(١) «فَلَمْ أَتَقَارَّ»: أَي لَمْ يُمَكِّنِي الْقَرَارُ وَالثَّبَاتُ.

(٢) «فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي»: بَفَتْحِ «الْفَاءِ» فِي جَمِيعِ النُّسخِ؛ لِأَنَّهُ مَاضِي خَبَرٍ، بِمَعْنَى الدُّعَاءِ، وَيَحْتَمِلُ كَسْرَ «الْفَاءِ»، وَالْقَصْرُ لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ، أَي: يَفْدِيكَ أَبِي وَأُمِّي، وَهُمَا أَعَزُّ الْأَشْيَاءِ عِنْدِي.

(٣) «إِلَّا مَنْ قَالَ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا»: أَي إِلَّا مَنْ أَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى الْجَوَانِبِ فِي صَرْفِ مَالِهِ إِلَى وُجُوهِ الْخَيْرِ.

انظر: «الْمِنْهَاجُ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٧ ص ٧٧ و ٧٨).

(٤) «كُلَّمَا نَفَدَتْ»: هَكَذَا صَبَطْنَاهُ: نَفَدَتْ بِ«الدَّالِ» الْمُهْمَلَةِ، وَنَفَدَتْ بِ«الدَّالِ» الْمُعْجَمَةِ، وَفَتْحِ «الْفَاءِ»، وَكَالَهُمَا صَحِيحٌ.

وَهُوَ الْمَحْفُوظُ، وَلَمْ تُذَكَّرِ الزِّيَادَةُ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (١٤٦٠)، وَ (٦٦٣٨)، وَمُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٩٩٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُخْتَصَرِ مِنَ السُّنَنِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» (٦١٧)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٨ و ١٩)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥ ص ١٠)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «السُّنَنِ» (١٧٨٥)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٥ ص ١٥٢ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٦٩)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (٣٤٣٨٦)، وَوَكَيْعٌ فِي «الزُّهْدِ» (١٦٦)، وَالْحُمَيْدِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٤٠)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٨ ص ٣٤٥)، وَالدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٧٦٦)، وَالطُّوسِيُّ فِي «مُخْتَصَرِ الْأَحْكَامِ» (ج ٣ ص ١٩٦)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٣ ص ٧١)، وَفِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٧ ص ٣٦٤)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «مُخْتَصَرِ الْمُخْتَصَرِ مِنَ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ» (ج ٤ ص ٩)، وَأَبُو عُبَيْدٍ فِي «الْأَمْوَالِ» (٩٢٢)، وَهَنَادُ فِي «الزُّهْدِ» (٦٠٧)، وَابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «الْأَهْوَالِ» (١٧٧)، وَابْنُ زَنْجَوَيْهِ فِي «الْأَمْوَالِ» (١٣٥٥)، وَالْخَرَائِطِيُّ فِي «مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ» (٥٧٨)، وَابْنُ زُرَّارٍ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٩ ص ٤٠٠)، وَالتَّعَلُّبِيُّ فِي «الْكَشَفِ وَالْبَيَانِ» (ج ٥ ص ٣٨)، وَابْنُ زَنْجَوَيْهِ فِي «مَعَالِمِ التَّنْزِيلِ» (ج ٤ ص ٤٢)، وَالْأَصْبَهَانِيُّ فِي «التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ» (ج ٣ ص ٢٠٣)، وَالتَّطَبَّرِيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْأَثَارِ» (ج ١ ص ٢٤٢)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٩٧)، وَ (ج ٧ ص ٦)، وَ (ج ١٠ ص ٢٧)، وَفِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٥ ص ٥١٢)، وَ (ج ١٤ ص ٥١٨)، وَالْأَجَرِيُّ فِي «الْأَرْبَعِينَ» (٢٥)، وَالْحَدَّادُ فِي «جَامِعِ الصَّحِيحَيْنِ» (ج ٤ ص ٣٢٢)، وَالتَّطَبَّرِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ٢ ص ٢٠٠)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ»

(ج ٢ ص ٢٩٥ و ٢٩٦)، وَالْكَلابِذِيُّ في «مَعَانِي الْأَخْبَارِ» (٣٣٠)، وَابْنُ حِبَّانَ في «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ عَلَى التَّقْسِيمِ وَالْأَنْوَاعِ» (ج ٨ ص ٤٨)، وَابْنُ حَزْمٍ في «الْمَحَلَّى بِالْأَثَارِ» (ج ٤ ص ٩٧).

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو نُعَيْمٍ في «الْحِلْيَةِ» (ج ٧ ص ٣٦٤): ثَابِتٌ مَشْهُورٌ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، رَوَاهُ النَّاسُ عَنِ الْأَعْمَشِ.

وَقَوْلُهُ ﷺ: (حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ)، أَي: يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي وَقْتِ الْحِسَابِ، وَلَمْ يَذْكُرْ زِيَادَةً: «حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَ عِبَادِهِ، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، ثُمَّ يَرَى سَبِيلَهُ: إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ».

فَهِيَ: زِيَادَةٌ شَادَّةٌ فِي الْحَدِيثِ، لَا تَصَحُّ.

قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا يُورِدُ أَحَادِيثَ مَعْلُولَةً فِي «صَحِيحِهِ»، وَقَدْ انْتَقَدَهُ عَلَيْهَا أَئِمَّةُ الْحَدِيثِ، فَهَلْ مَنْ وَافَقَ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةَ فِي تَعْلِيلِ حَدِيثٍ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»، عَلَى أَقَلِّ تَقْدِيرٍ هُوَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ؛ يُعَدُّ: تَعَدِّيًّا عَلَى «الصَّحِيحَيْنِ»؟! <sup>(١)</sup>

وَقَدْ أَعْلَى الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَحَادِيثَ فِي «الصَّحِيحِ» لِمُسْلِمٍ، فِي «مُخْتَصَرِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ص ٣٥)، وَفِي «الضَّعِيفَةِ» (ج ١ ص ٩١)، وَفِي «آدَابِ الزَّفَافِ» (ص ٦١)، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

(١) إِذَا لِمَاذَا الْمُقَلَّدُ يَهُوُّشُ، وَيُسَوِّشُ عَلَى انْتِقَادَاتِ أَهْلِ الْحَدِيثِ لِأَحَادِيثَ فِي: «الصَّحِيحَيْنِ» عَلَى طَرِيقَةِ أَئِمَّةِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٨ ص ١٧): (وَمِمَّا قَدْ يُسَمَّى صَحِيحًا، مَا يُصَحِّحُهُ بَعْضُ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ، وَآخَرُونَ يَخَالِفُونَهُمْ فِي تَصْحِيحِهِ، فَيَقُولُونَ: هُوَ ضَعِيفٌ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، مِثْلُ: أَلْفَاظٍ رَوَاهَا مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»، وَنَازَعَهُ فِي صَحَّتِهَا غَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، إِمَّا مِثْلَهُ، أَوْ دُونَهُ، أَوْ فَوْقَهُ، فَهَذَا لَا يُجْزَمُ بِصِدْقِهِ، إِلَّا بِدَلِيلٍ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٨ ص ٧٣)، بَعْدَمَا عَلَّقَ عَلَى صَحِيحِ الْحَافِظِ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَأَمَّا مُسْلِمٌ فَفِيهِ أَلْفَاظٌ عُرِفَ أَنَّهَا غَلَطٌ، كَمَا فِيهِ: «خَلَقَ اللَّهُ التُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ»، وَقَدْ بَيَّنَّ الْبُخَارِيُّ أَنَّ هَذَا غَلَطٌ، وَأَنَّ هَذَا مِنْ كَلَامِ كَعْبِ الْأَخْبَارِ.

\* وَفِيهِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الْكُسُوفَ بِثَلَاثِ رَكَعَاتٍ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ»<sup>(١)</sup>، وَالصَّوَابُ: أَنَّهُ لَمْ يُصَلِّ الْكُسُوفَ، إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً، وَفِيهِ: أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَأَلَهُ التَّرْوِجَ بِأَمِّ حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَهَذَا غَلَطٌ). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٨ ص ١٨)، عَنْ حَدِيثٍ: «خَلَقَ اللَّهُ التُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ»: (حَدِيثُ مُسْلِمٍ هَذَا طَعَنَ فِيهِ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْ مُسْلِمٍ، مِثْلُ: يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ، وَمِثْلُ: الْبُخَارِيِّ، وَغَيْرِهِمَا). اهـ.

(١) انظر: «الصَّحِيحُ» لِمُسْلِمٍ (ج ٢ ص ٦٢٠).

وَقَالَ الْحَافِظُ السُّيُوطِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَدْرِيبِ الرَّاوي» (ج ١ ص ١٣٥): (وَذَكَرَ بَعْضُ الْحُفَاطِ أَنَّ فِي: «كِتَابِ مُسْلِمٍ» أَحَادِيثَ مُخَالَفَةً: لِشَرَطِ الصَّحِيحِ، بَعْضُهَا أَبْهَمَ رَاوِيَهُ، وَبَعْضُهَا فِيهِ إِرسَالٌ، وَانْقِطَاعٌ، وَبَعْضُهَا فِيهِ وَجَادَةٌ، وَهِيَ فِي حُكْمِ الانْقِطَاعِ، وَبَعْضُهَا بِالْمُكَاتَبَةِ). اهـ.

وَقَدْ نَصَّ الْإِمَامُ الْحُمَيْدِيُّ فِي «الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ» (ج ١ ص ١٠٣)، أَنَّ الْحُفَاطَ انْتَقَدُوا: «الصَّحِيحَيْنِ»، فَقَالَ: (وَرُبَّمَا أَضْفَأْنَا إِلَى ذَلِكَ نُبْدَأُ، مِمَّا تَنَبَّهْنَا عَلَيْهِ مِنْ كُتُبِ: أَبِي الْحَسَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ، وَأَبِي بَكْرِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ، وَأَبِي بَكْرِ الْبَرْقَانِيِّ، وَأَبِي مَسْعُودِ الدَّمَشَقِيِّ، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْحُفَاطِ الَّذِينَ عُنُوا بِالصَّحِيحِ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالْكِتَابَيْنِ: مِنْ تَنْبِيهِ عَلَى عَرَضٍ، أَوْ تَتْمِيمٍ لِمَحْذُوفٍ، أَوْ زِيَادَةٍ فِي شَرْحٍ، أَوْ بَيَانٍ لِاسْمٍ، أَوْ نَسَبٍ، أَوْ كَلَامٍ عَلَى إِسْنَادٍ، أَوْ تَتَبُّعٍ لَوْهَمٍ بَعْضِ أَصْحَابِ التَّعَالِيقِ فِي الْحِكَايَةِ عَنْهُمَا، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْعَوَامِضِ الَّتِي يَقِفُ عَلَيْهَا مَنْ يَنْفَعُهُ اللَّهُ تَعَالَى بِمَعْرِفَتِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ» (ج ٤ ص ٣٩): (وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ: عِدَّةُ أَحَادِيثَ مِمَّا لَمْ يُوضَّحْ فِيهَا أَبُو الزُّبَيْرِ السَّمَاعُ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهِيَ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ اللَّيْثِ عَنْهُ؛ فَفِي الْقَلْبِ مِنْهَا شَيْءٌ). اهـ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى ضَعْفِ حَدِيثِ: «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ نَفَعَتْهُ يَوْمًا مِنْ دَهْرِهِ»، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ فِي الْأُصُولِ، لِأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلرَّسُولِ ﷺ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، نَفَعَتْهُ يَوْمًا مِنْ دَهْرِهِ، يُصِيبُهُ قَبْلَ ذَلِكَ مَا أَصَابَهُ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

\* اخْتُلِفَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فِي رَفْعِهِ، وَوَقْفِهِ:

\* فَرَوَاهُ عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ سَعِيدٍ الثَّوْرِيِّ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ، عَنْ هَلَالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنِ الْأَعْرَجِ<sup>(١)</sup> أَبِي مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَنْجَتْهُ يَوْمًا مِنْ دَهْرِهِ، أَصَابَهُ مَا أَصَابَهُ قَبْلَ ذَلِكَ). قَالَ: «أَنْجَتْهُ»، بَدَلًا: «نَفَعَتْهُ».

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ» (ج ١ ص ٣٤٦)، وَفِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ١ ص ٢٦٩)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٠٠٤)، وَابْنُ ثَرَّالٍ فِي «السُّدَاسِيَّاتِ»

(١) وَهُوَ الْأَعْرَجُ أَبُو مُسْلِمٍ، نَزِيلُ الْكُوفَةِ، ثِقَّةٌ، وَهُوَ غَيْرُ سَلْمَانَ الْأَعْرَجِ الَّذِي يُكْنَى: أَبَا عَبْدِ اللَّهِ.

انْظُرْ: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ١٥١).

(ج ١ ص ٩١)، وابنُ نُقْطَةَ في «التَّقْيِيد» (ص ١٥٧)، وأَبُو نُعَيْمٍ في «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٥ ص ٤٦)، و(ج ٧ ص ١٢٦)، وابنُ الْعَسْكَرِيِّ في «حَدِيثِهِ» (٢٤٢)، وَالْخَطِيبُ في «مَوْضِحِ أَوْهَامِ الْجَمْعِ وَالتَّفْرِيقِ» (ج ٢ ص ٣٧٩)، وابنُ الْأَعْرَابِيِّ في «مُعْجَمِ الشُّيُوخِ» (ج ٢ ص ٤٦٣)، وابنُ عَبْدِ الْبَرِّ في «التَّمْهِيد» (ج ٦ ص ٥١ و ٥٢)، وابنُ حَيَوَيْهِ في «حَدِيثِهِ» (ق / ٨ / ط).

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو نُعَيْمٍ في «الْحِلْيَةِ» (ج ٥ ص ٤٦): (غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ، وَمَنْصُورٌ، لَمْ نَكْتُبْهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ)، يَعْنِي: فِي رَفْعِهِ، وَالْمَعْرُوفُ عَنِ الثَّوْرِيِّ: فِي وَقْفِهِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو نُعَيْمٍ في «الْحِلْيَةِ» (ج ٧ ص ١٢٦): (تَفَرَّدَ بِهِ عَنْ سُفْيَانَ: عِيسَى بْنُ يُونُسَ)؛ يَعْنِي: فِي رَفْعِهِ.

\* هَكَذَا: مَرْفُوعًا، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ، لَكِنَّهُ: مَعْلُولٌ بِالْوَقْفِ، وَهُوَ الْأَصَحُّ عَنِ الثَّوْرِيِّ.

\* وَقَدْ أَخْطَأَ فِيهِ عِيسَى بْنُ يُونُسَ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيُّ فِي رَفْعِهِ<sup>(١)</sup>، إِنَّمَا هُوَ: مَوْقُوفٌ عَلَى سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَهُوَ الصَّوَابُ.

(١) وَأَنْظَرُ: «تَهْدِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٠ ص ٥٣٣)، وَ«تَغْلِيقُ التَّغْلِيقِ» لَهُ (ج ٣ ص ٣٥٥)، وَ«التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» لِابْنِ أَبِي حَيْثَمَةَ (ج ٣ ص ٢٥٦)، وَ«تَارِيخُ دِمَشْقَ» لِابْنِ عَسَاكِرَ (ج ٤٨ ص ٢٧)، وَ«التَّارِيخُ» لِلدُّورِيِّ (ج ٤ ص ٢٨).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ عَيْسَى بْنُ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبْعِيِّ، وَهُوَ يُخْطِئُ وَيُخَالِفُ.<sup>(١)</sup>

وَمِنْهُ: قَالَ الْحَافِظُ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ١٠٨): (هَذَا خَطَأٌ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا تَابَعَ: عَيْسَى بْنُ يُونُسَ عَلَيْهِ، وَالصَّوَابُ: أَشَعَثُ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ).

وَقَالَ الْإِمَامُ الْحَطَّابِيُّ فِي «مَعَالِمِ الشُّنَنِ» (ج ٣ ص ٤٩٩): (يُقَالُ: إِنَّ عَيْسَى بْنَ يُونُسَ، قَدْ وَهَمَ فِيهِ، وَهُوَ يَغْلُطُ أحيانًا فِيمَا يَرْوِيهِ).

فَهُوَ: مَعْلُومٌ بِخَطَأٍ: عَيْسَى بْنُ يُونُسَ فِي رَفْعِهِ، وَإِنَّمَا الْمَحْفُوظُ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، هُوَ الْوَقْفُ فِي الْإِسْنَادِ.

\* وَقَدْ أَتَكَرَّ عَلَيْهِ حَدِيثُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ، وَلَا يَأْكُلُ الصَّدَقَةَ». عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

قَالَ الْأَجُرِّيُّ فِي «السُّؤَالَاتِ» (ج ٣ ص ٣٥٥): (سَأَلْتُ أَبَا دَاوُدَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: لَمْ يَرْفَعْهُ إِلَّا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، وَهُوَ عِنْدَ النَّاسِ: مُرْسَلٌ).

وَقَالَ الْأَثَرُمُ، عَنْ أَحْمَدَ: (كَانَ عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، يُسْنِدُ حَدِيثَ: الْهَدِيَّةِ، وَالنَّاسُ يُرْسِلُونَهُ).<sup>(٢)</sup>

(١) وَانْظُرْ: «السُّنَنِ الْكُبْرَى» لِلنَّسَائِيِّ (ج ١ ص ١٠٨)، وَ«الْإِمَامَ» لِابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ (ج ٣ ص ١٦)، وَ«الْعِلَالَ» لِلدَّارَقُطْنِيِّ (ج ٨ ص ٢٥٨)، وَ«الْأَفْرَادَ» لَهُ (ج ٥ ص ٣١٠)، وَ«السِّيَرُ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٨ ص ١١٥)، وَ«فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٢٤٩)، وَ«إِتْحَافُ الْمَهْرَةِ» لَهُ (ج ٢ ص ٢٠٧)، وَ«الْعِلَالَ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ١ ص ٤٧٧)، وَ«نَصَبُ الرَّايَةِ» لِلزَّيْلَعِيِّ (ج ٤ ص ١٧٢)، وَ«مَعَالِمِ الشُّنَنِ» لِلْحَطَّابِيِّ (ج ٣ ص ٤٩٩).

وَقَالَ الدُّورِيُّ فِي «التَّارِيخِ» (ج ٤ ص ٢٨)؛ عَنْ ابْنِ مَعِينٍ: (عَيْسَى بْنُ يُونُسَ يُسْنِدُ حَدِيثًا عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا): «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ، وَلَا يَأْكُلُ الصَّدَقَةَ»، وَالنَّاسُ: يُرْسِلُونَهُ).

وَحَالَفَ عَيْسَى بْنُ يُونُسَ: عَبْدُ الرَّزَّاقِ الصَّنْعَانِيُّ؛ وَصَرَّحَ بِوَقْفِهِ.

\* فَرواهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ حُصَيْنٍ، وَمَنْصُورٍ، أَوْ أَحَدِهِمَا: عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (مَنْ قَالَ عِنْدَ مَوْتِهِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَنْجَتْهُ يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ<sup>(١)</sup>، أَصَابَهُ قَبْلَ ذَلِكَ مَا أَصَابَهُ).

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ١٢٢)؛ وَلَمْ يَذْكُرْ: «الْأَعْرَ»، وَهَذَا مِنْ الْإِخْتِلَافِ فِي الْإِسْنَادِ.

\* وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ الصَّنْعَانِيُّ، مِنْ أَصْحَابِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ<sup>(٢)</sup>.

قَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١١ ص ٢٤٠): (وَالصَّحِيحُ: عَنْ حُصَيْنٍ، وَمَنْصُورٍ: الْمَوْقُوفُ).

(٢) أَثَرُ صَحِيحٍ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٢٨ ص ٢٧).  
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ١٠ ص ٥٢٨).

(١) الدَّهْرُ: اسْمٌ لِلزَّمَانِ الطَّوِيلِ، وَمُدَّةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا.

انْظُرْ: «النِّهَايَةُ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (ج ٢ ص ١٤٤).

(٢) وَانْظُرْ: «التَّارِيخَ» لِلدَّارِمِيِّ (ص ٦٣).

قُلْتُ: وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الرُّوَاةِ الثَّقَاتِ.

وَأَخْرَجَهُ السَّرِيُّ بْنُ يَحْيَى فِي «حَدِيثِهِ عَنْ شَيْخِهِ» (ص ٨٢)، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَهُوَ فِي «حَدِيثِهِ» (١٠٨) عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: (مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَنْجَتْهُ يَوْمًا مِنْ دَهْرِهِ، أَصَابَهُ قَبْلَ ذَلِكَ مَا أَصَابَهُ).

هَكَذَا: مَوْقُوفًا، وَهُوَ الصَّحِيحُ، بِهَذَا الْوَجْهِ أَيْضًا. <sup>(١)</sup>

قُلْتُ: فَهُوَ مَحْفُوظٌ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ: مَوْقُوفًا.

\* وَهَكَذَا: رَوَاهُ عَنِ الثَّوْرِيِّ: ثِقَاتٌ أَصْحَابُهُ.

وَذَكَرَ الْحَافِظُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١١ ص ١٣٩ و ١٤٠)؛ الْإِخْتِلَافَ عَلَى الثَّوْرِيِّ فِي رَفْعِهِ، وَوَقْفِهِ، وَرَجَحَ: وَقَفَهُ.

\* وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْفَارِسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الثَّوْرِيُّ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (لَقَنُوا مَوْتَكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِنَّهُ مَنْ كَانَ آخِرُ كَلِمَتِهِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عِنْدَ الْمَوْتِ، دَخَلَ الْجَنَّةَ يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ، وَإِنْ أَصَابَهُ قَبْلَ ذَلِكَ مَا أَصَابَهُ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٧ ص ٢٧٢)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١١ ص ٢٤٠)؛ بِهَذَا اللَّفْظِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْفَارِسِيُّ، وَهُوَ يَهُمُّ وَيُخَالِفُ. <sup>(٢)</sup>

(١) وَانْظُرْ: «الْعِلَلُ» لِلدَّارَقُطْنِيِّ (ج ١١ ص ٢٣٩).

وَأُورِدَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٩ ص ٧٨)؛ ثُمَّ قَالَ: «يُغْرِبُ».

\* وَزَادَ أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْفَارِسِيُّ، وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ: كَلِمَةً لَمْ يَذْكُرْهَا غَيْرُهُ، وَهِيَ قَوْلُهُ: «لَقْنُوا مَوْتَكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»؛ فَهِيَ زِيَادَةٌ مُنْكَرَةٌ جَدًّا فِي هَذَا الْحَدِيثِ!

وَالْحَدِيثُ أُورِدَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «لِسَانِ الْمِيزَانِ» (ج ٥ ص ٧٧).

\* فَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْفَارِسِيُّ: وَافَقَهُ، عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، عَلَى الرَّوَايَةِ الْمَرْفُوعَةِ.

\* وَخَالَفَهُمَا غَيْرُهُمَا: فَرَوَى الْخَبَرُ، مَوْقُوفًا، عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرَّوَايَةَ: الْمَرْفُوعَةَ، مَعْلُومَةٌ، بِالرَّوَايَةِ: الْمَوْقُوفَةِ.

فَهُوَ حَدِيثٌ: مُضْطَرَبٌ.

\* وَرَوَاهُ أَبُو كَامِلٍ، قَالَ: نَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنِ الْأَعْرَبِيِّ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، نَفَعَتْهُ يَوْمًا مِنْ دَهْرِهِ، يُصِيبُهُ قَبْلَ ذَلِكَ مَا أَصَابَهُ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٥ ص ٦٦)، وَابْنُ الْأَعْرَابِيِّ فِي «مُعْجَمِ الشُّيُوخِ» (ج ٢ ص ٤٦٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ١ ص ٢٦٨).

(٢) انْظُرْ: «لِسَانِ الْمِيزَانِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٥ ص ٧٧)، وَتَرْتِيبَ ثِقَاتِ ابْنِ حَبَّانَ لِلْهَيْثَمِيِّ (ج ٨ ص ٣٢)، وَ«الثَّقَاتِ» لِقُطْلُوبَغَا (ج ٨ ص ١٩١).

قَالَ الْحَافِظُ الْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٥ ص ٦٦): (وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُهُ: يُرَوَّى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.  
\* وَرَوَاهُ عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ مَنْصُورٍ أَيْضًا، فَتَابَعَهُ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الرَّوَايَةِ.

\* وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ: حُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ، وَالْأَعْرَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: مَوْقُوفًا، وَمَنْصُورٌ أَحْفَظُ مِنْ حُصَيْنٍ<sup>(١)</sup>. اهـ.

\* كَذَا قَالَ الْحَافِظُ الْبَزَّازُ فِي «مُسْنَدِ» (ج ١٥ ص ٦٦).

\* وَخَالَفَهُ الْحَافِظُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١١ ص ٢٤٠)؛ فَذَكَرَ الْإِخْتِلَافَ فِي رَوَايَتِهِ: عَنِ الثَّوْرِيِّ، وَأَنَّ عَيْسَى بْنَ يُونُسَ، وَأَبَا إِسْمَاعِيلَ الْفَارِسِيَّ، رَوِيَاهُ: عَنْهُ، مَرْفُوعًا.

\* ثُمَّ ذَكَرَ بَاقِي طَرَفِهِ، عَنْ أَبِي عَوَانَةَ، وَحُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَرَوَاهُ أَبُو نُعَيْمٍ: عَنْهُ، فَأَوْقَفَهُ.

\* وَصَحَّحَ: الْوَقْفُ، فَقَالَ الْحَافِظُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (٣/ ق ٢٢٤/ ط): (وَالصَّحِيحُ عَنْ مَنْصُورٍ: الْمَوْقُوفُ).

\* وَهُوَ الصَّوَابُ.

وَأَوْرَدَهُ السُّيُوطِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْكَبِيرِ» (ج ٩ ص ٦٥٢).

(١) يَعْنِي: رَفَعَهُ أَصَحُّ.

انظر: «كَشَفَ الْأَسْتَارَ» لِلْهَيْثَمِيِّ (ج ١ ص ١٠)

قَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَالِ» (ج ١١ ص ٢٣٩): (وَرَوَاهُ أَبُو عَوَانَةَ،  
وَاخْتَلَفَ عَنْهُ؛ فَرَوَاهُ: حِبَّانُ بْنُ هَلَالٍ، عَنْ أَبِي عَوَانَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ: مَرْفُوعًا، وَغَيْرُهُ:  
يَرْوِيهِ عَنْ أَبِي عَوَانَةَ: مَوْقُوفًا).

\* وَكَذَلِكَ رَوَاهُ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، وَجَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، وَأَبُو حَفْصٍ  
الْأَبَّارُ، عَنْ مَنْصُورٍ).

قُلْتُ: هُنَا أَبُو عَوَانَةَ، رَوَاهُ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ: مَرْفُوعًا.

\* وَقَدْ تَابَعَ: مَنْصُورًا، حُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَاخْتَلَفَ فِيهِ:

فَمِنْهُمْ: مَنْ رَوَاهُ عَنْ حُصَيْنٍ: مَرْفُوعًا.

وَمِنْهُمْ: مَنْ رَوَاهُ عَنْ حُصَيْنٍ: مَوْقُوفًا.

\* فَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، ثَنَا أَبِي، ثَنَا حُدَيْجُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، ثَنَا حُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ

الرَّحْمَنِ، عَنْ هَلَالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

(مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ نَفَعْتُهُ يَوْمًا مِنْ دَهْرِهِ، أَصَابَهُ قَبْلَ ذَلِكَ مَا أَصَابَهُ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (٦٣٩٦).

وَقَالَ الْحَافِظُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ٦ ص ٢٧٤): (لَمْ يَرَوْ هَذَا

الْحَدِيثَ عَنْ حُصَيْنٍ، إِلَّا حُدَيْجُ بْنُ مُعَاوِيَةَ).

قُلْتُ: وَحَدِيثُ بَنٍ مُعَاوِيَةَ الْكُوفِيِّ، يَهُمُّ وَيُخَالِفُ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ.<sup>(١)</sup>  
 قَالَ عَنْهُ ابْنُ مَعِينٍ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «فِي بَعْضِ حَدِيثِهِ ضَعْفٌ»،  
 وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: «يَتَكَلَّمُونَ فِي بَعْضِ حَدِيثِهِ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ ابْنُ  
 سَعْدٍ: «كَانَ ضَعِيفًا فِي الْحَدِيثِ»، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: «غَلَبَ عَلَيْهِ الْوَهْمُ»، وَقَالَ ابْنُ  
 حِبَّانَ: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، كَثِيرُ الْوَهْمِ عَلَى قِلَّةِ رَوَايَتِهِ»، وَقَالَ الْبَزَّازُ: «سَيِّئُ الْحِفْظِ». <sup>(٢)</sup>  
 لِذَلِكَ: قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ص ٢٢٦): (صَدُوقٌ: يُخْطِئُ).  
 \* وَذَكَرَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «الْعِلَالِ وَمَعْرِفَةِ الرِّجَالِ» (٥٢٥١)؛ حَدِيثًا، لِحَدِيثِجِ  
 بَنٍ مُعَاوِيَةَ، لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ، فَقَالَ: «هَذَا مُنْكَرٌ».

وَأُورِدَهُ السُّيُوطِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْكَبِيرِ» (ج ٩ ص ٦٥٢).  
 وَقَالَ الْحَافِظُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ٦ ص ٢٧٤): (لَمْ يَرَوْ هَذَا  
 الْحَدِيثَ عَنْ حُصَيْنٍ، إِلَّا حَدِيثُ بَنٍ مُعَاوِيَةَ).  
 وَأُورِدَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ» (ج ١ ص ٥٥).  
 وَذَكَرَهُ السُّيُوطِيُّ فِي «الدَّرِّ الْمَشْهُورِ» (ج ٦ ص ٦٣).

(١) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ٥٤ و ٥٥)، وَ«الْمَجْرُوحِينَ» لِابْنِ حِبَّانَ (ج ١ ص ٢٧١)،  
 وَ«الضُّعَفَاءَ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِلدَّارَقُطْنِيِّ (ص ١٩١)، وَ«التَّارِيخَ الْكَبِيرَ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ٣ ص ١١٥).  
 (٢) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ٥٤ و ٥٥)، وَ«التَّارِيخَ» لِلدُّورِيِّ (ج ٣ ص ٢٧٦)، وَ«الْجَرْحَ  
 وَالتَّعْدِيلَ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٣ ص ٣١١)، وَ«الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» لِابْنِ سَعْدٍ (ج ٦ ص ٣٧٧)، وَ«الضُّعَفَاءَ  
 وَالْمَتْرُوكِينَ» لِلدَّارَقُطْنِيِّ (ص ١٩١)، وَ«التَّارِيخَ الْكَبِيرَ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ٣ ص ١١٥)، وَ«الْمَجْرُوحِينَ» لِابْنِ حِبَّانَ  
 (ج ١ ص ٢٧١).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْمُنْذِرِيُّ فِي «التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهيبِ» (ج ٢ ص ٢٣٨): (رَوَاهُ الْبَزَّازُ،  
وَالطَّبْرَانِيُّ: وَرَوَاتُهُ، رَوَاهُ الصَّحِيح).

\* وَخَالَفَهُ: مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ الطَّبَّيُّ، فَأَوْقَفَهُ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ فَضِيلٍ فِي «الدُّعَاءِ» (ص ٣٥٧)، عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ  
هَلَالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنِ الْأَعْرَجِ أَبِي مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: (مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا  
اللَّهُ، نَفَعَتْهُ يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ، أَصَابَهُ قَبْلَ ذَلِكَ مَا أَصَابَهُ).

\* وَهَذَا مِنَ الْإِخْتِلَافِ فِي الْحَدِيثِ.

فَهُوَ: حَدِيثٌ مُضْطَرَبٌ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَالِ» (ج ١١ ص ٢٣٩): (وَأَمَّا حُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ  
الرَّحْمَنِ؛ فَرَوَاهُ عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ الْكِلَابِيُّ<sup>(١)</sup>، عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ  
هَلَالٍ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم).

\* وَخَالَفَهُ: شُعْبَةُ، وَهَشِيمٌ، وَعَبَثَرُ بْنُ الْقَاسِمِ؛ رَوَوْهُ عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ هَلَالٍ:  
مَوْقُوفًا). اهـ.

وَالصَّوَابُ: مِنْ رِوَايَةِ، حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: الْوَقْفُ.

\* وَقَدْ رَجَّحَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَالِ» (ج ١١ ص ٢٤٠): الْوَقْفَ.

(١) وَعَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ: وَهُوَ ضَعِيفٌ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ.

انظر: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٧٤١).

\* وَرَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الصُّدَائِيُّ، عَنْ أَبِيهِ: عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ الصُّدَائِيِّ، قَالَ: نَا حَفْصُ الْغَاضِرِيِّ، عَنْ مُوسَى الصَّغِيرِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ نَفَعَتْهُ يَوْمًا مِنْ دَهْرِهِ، وَلَوْ بَعْدَمَا يُصِيبُهُ الْعَذَابُ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (٣٤٨٦)، وَفِي «الْمُعْجَمِ الصَّغِيرِ» (ج ١ ص ٢٤١).

وَفِيهِ زِيَادَةٌ: «وَلَوْ بَعْدَمَا يُصِيبُهُ الْعَذَابُ»، وَهِيَ زِيَادَةٌ مُنْكَرَةٌ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ وَاهٍ، وَلَهُ عِلَّتَانِ:

الْأُولَى: عَلِيُّ بْنُ يَزِيدَ بْنِ سُلَيْمٍ الصُّدَائِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ.<sup>(١)</sup>

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو حَاتِمٍ كَمَا فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٦ ص ٢٠٩)؛ عَنْ عَلِيٍّ الصُّدَائِيِّ: (لَيْسَ بِقَوِيٍّ، مُنْكَرُ الْحَدِيثِ عَنِ الثَّقَاتِ).

الثَّانِيَةُ: حَفْصُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَسَدِيُّ الْغَاضِرِيُّ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ.<sup>(٢)</sup>

وَبِهِ أَعْلَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الصَّحِيحَةِ» (ج ٤ ص ٥٦٨).

وَقَالَ الْحَافِظُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ٤ ص ١٢): (لَا يُرَوَّى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ؛ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ).

(١) انْظُرْ: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٧٠٧)، وَ«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ج ٩ ص ٥٦٨)، وَ«الْكَامِلَ فِي الضُّعَفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٥ ص ٢١٢).

(٢) انْظُرْ: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٢٥٧).

قُلْتُ: وَهَذَا الْحَدِيثُ، مَعْرُوفٌ عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، لَا دَخَلَ فِيهِ: لِعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الصَّغِيرِ» (ج ١ ص ٢٤١): (لَمْ يَرَوْهُ عَنْ مُوسَى الصَّغِيرِ، إِلَّا حَفْصُ بْنُ الْعَاضِرِيِّ، تَفَرَّدَ بِهِ: الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الصَّدَائِقِيُّ، عَنْ أَبِيهِ).

وَأَوْرَدَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (ج ١ ص ١٧)؛ ثُمَّ قَالَ: «رَوَاهُ الْبَزَّازُ، وَالتَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ»، وَ«الصَّغِيرِ»، وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ».

\* وَلَيْسَ هُوَ كَمَا قَالَ.

وَذَكَرَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ» (ج ١ ص ٥٥).

\* وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ حَفْصٍ، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ شَاذَانَ، ثنا سَعْدُ بْنُ الصَّلْتِ، ثنا أَبُو ظَبْيَةَ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (قُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؛ فَإِنَّهَا تَنْفَعُ صَاحِبَهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ، وَإِنْ أَصَابَهُ قَبْلَ ذَلِكَ مَا أَصَابَهُ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

\* لَمْ أَرَهُ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَهَذَا الْإِسْنَادُ؛ إِلَّا هُنَا.

\* فَهُوَ: حَدِيثٌ مُضْطَرَبٌ فِي سَنَدِهِ وَمَتْنِهِ.

أَخْرَجَهُ الْقَاسِمُ بْنُ الْفَضْلِ الثَّقَفِيُّ فِي «الثَّقَفِيَّاتِ» (ج ١ ص ٣٨٤).

\* وَلَمْ يَذْكُرْ بَيْنَهُمَا: الْأَعْرَجُ، فَالْإِسْنَادُ مُنْقَطِعٌ.

\* وَهَذَا مِنَ الْإِخْتِلَافِ فِي الْإِسْنَادِ.

\* وَسَعْدُ بْنُ الصَّلْتِ الْفَارِسِيُّ، وَهُوَ يُغْرَبُ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ.<sup>(١)</sup>

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٦ ص ٣٧٨)؛ عَنْ ابْنِ الصَّلْتِ: «رُبَّمَا أَغْرَبَ».

\* وَبِهَذِهِ الْعِلَلِ: يَتَبَيَّنُ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ: حَدِيثٌ ضَعِيفٌ عَلَى الْوَجْهَيْنِ: الْمَرْفُوعِ، وَالْمَوْقُوفِ.

وَهُوَ حَدِيثٌ: مُضْطَرَبٌ فِي سَنَدِهِ، وَمَتْنِهِ.

وَسُئِلَ الْحَافِظُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١١ ص ٢٣٨)؛ عَنْ حَدِيثِ الْأَعْرَى - وَاسْمُهُ: سَلْمَانٌ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَنْجَتْهُ يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ أَصَابَهُ قَبْلَهَا مَا أَصَابَهُ».

فَقَالَ: (يُرْوَاهُ: هِلَالُ بْنُ يَسَافٍ، عَنِ الْأَعْرَى، حَدَّثَ بِهِ مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ، وَحُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُمَا؛

فَأَمَّا مَنْصُورٌ؛ فَرَوَاهُ: الثَّوْرِيُّ، عَنْ مَنْصُورٍ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ؛

فَرَوَاهُ: عِيسَى بْنُ يُونُسَ، وَابْنُ إِسْمَاعِيلَ<sup>(٢)</sup> الْفَارِسِيُّ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ مَنْصُورٍ:

مَرْفُوعًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.<sup>(٣)</sup>

(١) وَانْظُرْ: «الْجَرَحَ وَالتَّعْدِيلَ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٤ ص ٨٦)، وَاتَّرْتِيبَ ثِقَاتِ ابْنِ حِبَّانَ لِلْهِشَمِيِّ (ج ٦ ص ١١٩)، وَ«الثَّقَاتِ» لِابْنِ قُطْلُوبُغَا (ج ٤ ص ٤٣٦).

(٢) مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْفَارِسِيُّ، رَوَى عَنِ الثَّوْرِيِّ، وَعَنْهُ الدُّهْلِيُّ، ذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٩ ص ٧٨)؛ وَقَالَ: «يُغْرَبُ».

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٧ ص ٢٧٢)؛ مِنْ طَرِيقِ عِيسَى بْنِ يُونُسَ، وَمُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ.

\* وَخَالَفَهُمَا: أَبُو نُعَيْمٍ؛ فَوَقَّعَهُ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ<sup>(١)</sup>، وَزَادَ أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْفَارِسِيُّ، وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ كَلِمَةً لَمْ يَقْلُهَا غَيْرُهُ، وَهِيَ قَوْلُهُ: «لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

\* وَرَوَاهُ: أَبُو عَوَانَةَ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ؛ فَرَوَاهُ: حَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ، عَنْ أَبِي عَوَانَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ: مَرْفُوعًا<sup>(٢)</sup>، وَغَيْرُهُ: يَرْوِيهِ عَنْ أَبِي عَوَانَةَ: مَوْقُوفًا.

وَكَذَلِكَ: رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، وَجَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، وَأَبُو حَفْصٍ الْأَبَّارُ، عَنْ مَنْصُورٍ، وَأَمَّا حُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَرَوَاهُ عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ الْكِلَابِيُّ<sup>(٣)</sup>، عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ هِلَالٍ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَخَالَفَهُ: شُعْبَةُ، وَهَشِيمٌ، وَعَبَّاسُ بْنُ الْقَاسِمِ؛ رَوَوْهُ عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ هِلَالٍ: مَوْقُوفًا.<sup>(٤)</sup>

\* وَرَوَاهُ: عَلِيُّ بْنُ عَاسٍ<sup>(٥)</sup>، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: مَوْقُوفًا، أَسْقَطَ مِنْهُ: هِلَالَ بْنَ يَسَافٍ، وَالصَّحِيحُ: عَنْ حُصَيْنٍ، وَمَنْصُورٍ: الْمَوْقُوفُ). اهـ.

(١) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ١٢٢)؛ عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ حُصَيْنٍ، وَمَنْصُورٍ، أَوْ أَحَدِهِمَا: وَلَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ: «الْأَعْرَجِ».

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَرَاءُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٥ ص ٦٦)؛ عَنْ أَبِي كَامِلٍ، نَا أَبُو عَوَانَةَ.

(٣) عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ الْكِلَابِيُّ مَوْلَاهُمُ، الرَّقِّيُّ: ضَعِيفٌ، وَكَانَ قَدْ عَمِيَ.

انظر: «التَّقْرِيبَ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٧٤١).

(٤) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (٦٣٩٦) مِنْ طَرِيقِ حُدَيْجِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، ثنا حُصَيْنٌ.

وَانْظُرْ: «مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ» لِلْهَيْثَمِيِّ (ج ١ ص ٥٥).

(٥) وَهُوَ: ضَعِيفُ الْحَدِيثِ.

وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ السُّيُوطِيُّ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» (ج ٦ ص ١٨٨)، وَرَمَزَ: لِحُسْنِهِ،  
وَفِيهِ نَظَرٌ لِضَعْفِ الْحَدِيثِ.

\* وَصَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ الْجَامِعِ» (ج ٣ ص ٣٣٢)؛ وَلَمْ يُصَبِّ.  
\* وَأَوْرَدَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ أَيْضًا فِي «الصَّحِيحَةِ» (ج ٤ ص ٥٦٦)، وَفِيهِ نَظَرٌ.  
وَسَكَتَ عَنْهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٣ ص ١١١).  
\* وَأَيَّنَ كَانَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ، وَالْإِمَامُ مُسْلِمٌ، عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَهُوَ مَعْلُولٌ  
عِنْدَهُمَا، وَهُوَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ.

قُلْتُ: وَعَلَى فَرَضِ صِحَّتِهِ، فَلَيْسَ الْمَقْصُودُ مَنْ قَالَ يَوْمًا: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، فَقَطُّ  
دُونَ عَمَلٍ بِمُقْتَضَاهَا.

\* وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ مَنْ قَالَهَا، وَعَمِلَ بِهَا، وَمَاتَ عَلَيْهَا.

\* وَأَمَّا مَنْ قَالَهَا، وَلَمْ يَعْمَلْ بِهَا، وَنَقَضَهَا فَلَا تَنْفَعُهُ.

قُلْتُ: فَهَذَا مَقْطُوعٌ، بَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ فِي الْجَنَّةِ: نَصِيبٌ، بَلْ هُوَ مِنَ الْمُخَلَّدِينَ فِي  
النَّارِ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى ضَعْفِ حَدِيثٍ:

«إِذَا الرَّجُلُ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعْضُوهُ بِهِنِ أَبِيهِ، وَلَا تَكْنُؤَا»<sup>(١)</sup>

عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَجُلًا اغْتَزَى بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَعْضَهُ، وَلَمْ يَكُنْهِ، فَنَظَرَ الْقَوْمُ إِلَيْهِ، فَقَالَ لِلْقَوْمِ: إِنِّي قَدْ أَرَى الَّذِي فِي أَنْفُسِكُمْ، إِنِّي لَمْ أَسْتَطِعْ إِلَّا أَنْ أَقُولَ هَذَا، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَنَا: (إِذَا سَمِعْتُمْ مَنْ يَغْتَزِي بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَعْضُوهُ، وَلَا تَكْنُؤَا).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

اِخْتَلَفَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ:

\* فَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، وَعُثْمَانُ الْمُؤَدِّنُ، كِلَاهُمَا: عَنْ عَوْفِ بْنِ أَبِي جَمِيلَةَ الْأَعْرَابِيِّ، عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، عَنْ عَتِيٍّ بْنِ ضَمْرَةَ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَجُلًا

(١) تَعَزَّى بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ: التَّعَزَّى، الْإِنْتِمَاءُ، وَالْإِنْتِسَابُ إِلَى قَوْمٍ.

\* فَأَعْضُوهُ: الْعَضُّ أَخَذَ الشَّيْءَ بِالْأَسْنَانِ، وَالْمُرَادُ هُنَا شَتْمُهُ صَرِيحًا.

\* وَالْمَعْنَى: مَنْ انْتَسَبَ، وَانْتَمَى إِلَى الْجَاهِلِيَّةِ بِأَحْيَاءِ سُنَّةِ أَهْلِهَا، وَاتَّبَاعِهِمْ فِي الشَّتْمِ وَالطَّعْنِ.

\* فَادْكُرُوا لَهُ قَبَائِحَ أَبِيهِ، وَقَوْمِهِ صَرِيحَةً، لَا كِنَايَةً، تَنْكِيلًا لَهُ، وَتَأْدِيبًا، كَيْ يَرْتَدَّ عَنِ التَّعَرُّضِ، لِأَعْرَاضِ

النَّاسِ.

وَأَنْظَرُ: «الْنِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (ج ٣ ص ٣٣٣)، وَ«جَامِعُ الْمَسَانِيدِ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (ج ١

ص ٢٧).

اعْتَزَى بِعِزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَعَضَّهُ، وَلَمْ يَكْنِهِ، فَنَظَرَ الْقَوْمُ إِلَيْهِ، فَقَالَ لِلْقَوْمِ: إِنِّي قَدْ أَرَى  
الَّذِي فِي أَنْفُسِكُمْ، إِنِّي لَمْ أَسْتَطِعْ إِلَّا أَنْ أَقُولَ هَذَا، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَنَا: (إِذَا سَمِعْتُمْ  
مَنْ يَعْتَزِي بِعِزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَعِضُّوهُ، وَلَا تَكُنُوا).

### حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢١٢٣٣)، وَالْبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ الْمُفْرَدِ»  
(٩٦٣)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» (٩٧٦)، وَأَبُو عُبَيْدٍ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ»  
(ج ١ ص ٣٠٠ و ٣٠١)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (٣٥٤١)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «بَيَانِ  
مُشْكِلِ أَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» (٣٢٠٤)، وَ(٣٢٠٧)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «مَعْرِفَةِ  
الصَّحَابَةِ» (٧٥٦)، وَالشَّاشِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٤٩٩)، وَضِيَاءُ الدِّينِ الْمَقْدِسِيُّ فِي  
«الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ» (١٢٤٤)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١ ص ١٦٧)،  
وَالْمِزِّيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ١٩ ص ٣٢٩ و ٣٣٠)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «جَامِعِ  
الْمَسَانِيدِ» (ج ١ ص ٢٧).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، وَلَهُ عِلَّتَانِ:

الأولى: الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، مُدَلِّسٌ، وَقَدْ عَنَعْنَهُ، وَلَمْ يُصَرِّحْ بِالتَّلْحِيثِ.<sup>(١)</sup>

\* وَالْحَسَنُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ الْبَصْرِيُّ، هُوَ: مُدَلِّسٌ، وَقَدْ وَصَفَهُ بِتَدْلِيسِ الْإِسْنَادِ،

النَّسَائِيُّ، وَالذَّهَبِيُّ، وَالْعَلَائِيُّ، وَابْنُ حِبَّانَ، وَغَيْرُهُمْ.<sup>(٢)</sup>

(١) انْظُرْ: «تَعْرِيفُ أَهْلِ التَّقْدِيسِ بِمَرَاتِبِ الْمُؤَصِّفِينَ بِالتَّدْلِيسِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ١٠٢).

(٢) وَانْظُرْ: «الثَّقَاتُ» لِابْنِ حِبَّانَ (ج ٤ ص ١٢٣)، وَ«تَعْرِيفُ أَهْلِ التَّقْدِيسِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ١٠٢)، وَ«جَامِعُ

التَّحْصِيلِ» لِلْعَلَائِيِّ (ص ١٠٥)، وَ«سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ١ ص ٨٠).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ رَحِمَهُ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٤ ص ١٢٣): (الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ: كَانَ يُدَلِّسُ).

قُلْتُ: وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ؛ يَأْخُذُ عَنْ كُلِّ ضَرْبٍ، فَلَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ إِذَا عَنَعَنَ، إِلَّا إِذَا صَرَّحَ بِالتَّحْدِيثِ.

قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ رَحِمَهُ فِي «الْكَفَايَةِ» (ص ٥٤٩): (وَالَّذِي تَخْتَارُهُ مِنْ هَذِهِ الْجُمْلَةِ، سُقُوطُ فَرَضِ الْعَمَلِ بِالْمَرَايِلِ، وَأَنَّ الْمُرْسَلَ غَيْرَ مَقْبُولٍ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، أَنَّ إِرْسَالَ الْحَدِيثِ يُؤَدِّي إِلَى الْجَهْلِ بِعَيْنِ رَاوِيهِ، وَيَسْتَحِيلُ الْعِلْمُ بِعَدَالَتِهِ مَعَ الْجَهْلِ بِعَيْنِهِ، وَقَدْ بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ قَبُولُ خَبَرٍ؛ إِلَّا مِمَّنْ عُرِفَتْ عَدَالَتُهُ، فَوَجَبَ لِدَلِيلِكَ كَوْنُهُ: غَيْرَ مَقْبُولٍ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ٤ ص ٤٧٣): (بِخِلَافٍ: تَدْلِيسِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، فَإِنَّهُ كَانَ يَأْخُذُ عَنْ كُلِّ ضَرْبٍ، ثُمَّ يُسْقِطُهُمْ، كَعَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ تَلْمِيزُهُ<sup>(١)</sup>).  
وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ٤ ص ٥٧٢): (الْحَسَنُ مَعَ جَلَالَتِهِ، فَهُوَ مُدَلِّسٌ، وَمَرَايِيلُهُ لَيْسَتْ بِذَلِكَ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَعْرِيفِ أَهْلِ التَّقْدِيسِ» (ص ١٠٢): (الْحَسَنُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ: وَكَانَ مُكْثَرًا مِنَ الْحَدِيثِ، وَيُرْسِلُ كَثِيرًا عَنْ كُلِّ أَحَدٍ).  
وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ٩ ص ٥٤٩): (وَهُوَ صَاحِبُ تَدْلِيسٍ).

(١) وَانْظُرْ: «الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى» لِابْنِ سَعْدٍ (ج ٧ ص ١٦٤)، وَ«تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ٦ ص ١٢٢)، وَ«التَّمْهِيدُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ١ ص ٥٧).

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «تَارِيخِ الْإِسْلَامِ» (ج ٧ ص ٤٩)؛ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ:  
(وَكَانَ يُدَلِّسُ، وَيُرْسِلُ، وَيُحَدِّثُ بِالْمَعَانِي).

قُلْتُ: فَمَا أَرْسَلَ مِنَ الْحَدِيثِ، عَنِ الثُّقَّةِ، فَلَيْسَ بِحُجَّةٍ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ٤ ص ٥٨٨): (وَقَالَ قَائِلٌ: إِنَّمَا أَعْرَضَ أَهْلُ الصَّحِيحِ، عَنْ كَثِيرٍ مِمَّا يَقُولُ فِيهِ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ: «عَنْ فُلَانٍ»، وَإِنْ كَانَ مِمَّا ثَبَتَ لِقِيَّهِ فِيهِ: «لِفُلَانٍ الْمُعَيَّنِ»؛ لِأَنَّ الْحَسَنَ الْبَصْرِيَّ: مَعْرُوفٌ بِالتَّدْلِيلِ، وَيُدَلِّسُ عَنِ الضُّعَفَاءِ، فَيَبْقَى فِي النَّفْسِ مِنْ ذَلِكَ، فَإِنَّا: وَإِنْ ثَبَتْنَا سَمَاعَهُ مِنْ سَمُرَةَ رضي الله عنها، يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَمْ يَسْمَعْ فِيهِ غَالِبَ النُّسَخَةِ، الَّتِي عَنْ: سَمُرَةَ رضي الله عنها).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «مَشَاهِيرِ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ» (ص ١٤٣): (الْحَسَنُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ: عَلَى تَدْلِيلٍ كَانَ مِنْهُ فِي الرِّوَايَاتِ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَلَايِيُّ فِي «جَامِعِ التَّحْصِيلِ» (ص ١٠٥): (الْحَسَنُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ الْبَصْرِيُّ: مِنَ الْمَشْهُورِينَ بِالتَّدْلِيلِ).

قُلْتُ: فَحُكْمُ عَنْعَةِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، فَلَيْسَ لَهَا قَاعِدَةٌ مُطَرِّدَةٌ تَنْطَبِقُ عَلَى جَمِيعِ الْأَحَادِيثِ.

الثَّانِيَةُ: عَتِيُّ بْنُ ضَمْرَةَ السَّعْدِيُّ، وَهُوَ مَجْهُولٌ، وَلَيْسَ بِمَشْهُورٍ فِي الْحَدِيثِ، لَا يَصِحُّ حَدِيثُهُ.

قَالَ عَنْهُ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: «عُتِّي بْنُ ضَمْرَةَ السَّعْدِيُّ مَجْهُولٌ، سَمِعَ مِنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ أَحَادِيثَ، لَا نَحْفَظُهَا؛ إِلَّا مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ، وَحَدِيثُهُ يُشَبِّهُ حَدِيثَ أَهْلِ الصَّدَقِ، وَإِنْ كَانَ لَا يُعْرَفُ»<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ الزَّيْبِيُّ فِي «تَاجِ الْعُرُوسِ» (ج ٣٨ ص ٥٣٥): «وَعُتِّي بْنُ ضَمْرَةَ السَّعْدِيُّ، كَسَمِّي، تَابِعِي».

وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٩ ص ١٤٧): «رَوَى عَنْ أَبِي، وَغَيْرِهِ، وَكَانَ ثِقَةً، قَلِيلَ الْحَدِيثِ». وَفِيهِ نَظَرٌ.

وَأَوْرَدَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٥ ص ٢٨٦)، عَلَى قَاعِدَتِهِ فِي تَوْثِيقِ الْمَجَاهِيلِ.

قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الصَّحِيحَةِ» (ج ١ ص ٥٣٨): «وَهَذَا إِسْنَادُ رِجَالِهِ ثِقَاتٌ؛ فَهُوَ صَحِيحٌ، إِنْ كَانَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ: سَمِعَهُ مِنْ عُتِّي بْنِ ضَمْرَةَ؛ فَإِنَّهُ كَانَ مُدَلِّسًا، وَقَدْ عَنَعَنَهُ».

\* فَالْإِسْنَادُ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ الْحَسَنَ الْبَصْرِيَّ، قَدْ دَلَّسَ، وَقَدْ عَنَعَنَ فِي جَمِيعِ الطَّرِيقِ الَّتِي أَخْرَجَتْ الْحَدِيثَ.

فَحَدِيثُ أَبِي بِنِ كَعْبٍ، حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِيِّ.

(١) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٨ ص ٨٠٩)، وَ«إِكْمَالُ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لِْمُغْلَطَايَ (ج ٩ ص ١٣٤).

\* وَرَوَاهُ عُثْمَانُ الْمُؤَدِّنُ: حَدَّثَنَا الْمُبَارَكُ بْنُ فَضَالَةَ، عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، عَنْ عَتِيٍّ بْنِ ضَمْرَةَ، عَنْ أَبِي بْنِ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.  
أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ الْمُفْرَدِ» (٩٦٣)، وَالشَّاشِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٥٠٠).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، وَلَهُ ثَلَاثُ عِلَلٍ:  
الْأُولَى: الْمُبَارَكُ بْنُ فَضَالَةَ الْبَصْرِيُّ، فِيهِ ضَعْفٌ، وَيُخْطِئُ فِي الْحَدِيثِ، وَهُوَ شَدِيدُ التَّدْلِيسِ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ.<sup>(١)</sup>  
قَالَ السَّجْزِيُّ فِي «السُّؤَالَاتِ» (ص ٩٥): «قَالَ الْحَاكِمُ: لَمْ يُخْرِجَاهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ؛ لِسُوءِ حِفْظِهِ».  
يَعْنِي: لَمْ يُخْرِجَاهُ فِي الْأُصُولِ.

الثَّانِيَةُ: الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، مُدَلِّسٌ، وَقَدْ عَنَعَنَهُ وَلَمْ يُصَرِّحْ بِالتَّحْدِيثِ.<sup>(٢)</sup>  
الثَّالِثَةُ: عَتِيٌّ بْنُ ضَمْرَةَ السَّعْدِيُّ، وَهُوَ مَجْهُولٌ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ.<sup>(٣)</sup>

(١) انْظُرْ: «تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٢ ص ٥٣٧ و ٥٣٨ و ٥٣٩)، وَ«تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ص ٩١٨)، وَ«تَهْذِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمُزِّيِّ (ج ٢٧ ص ١٩٠)، وَ«الْعِلَلُ وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ» لِأَحْمَدَ (ج ٢ ص ٣٨)، وَ(ج ٣ ص ١٠)، وَ«السُّؤَالَاتِ» لِلْبُرْقَانِيِّ (ص ٦٤)، وَ«السُّؤَالَاتِ» لِلْسَّجْزِيِّ (ص ٩٥)، وَ«تَارِيخَ بَغْدَادَ» لِلْخَطِيبِ (ج ١٥ ص ٢٨٣)، وَ«الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٨ ص ٣٣٩)، وَ«السُّؤَالَاتِ» لِلْأَجَرِيِّ (ج ١ ص ٣٩٠)، وَ«الضُّعَفَاءُ وَالمُتْرُوكِينَ» لِلنَّسَائِيِّ (ص ٢٢٩)، وَ«الثَّقَاتِ» لِابْنِ جَبَانَ (ج ٧ ص ٥٠٢)، وَ«الْكَامِلُ فِي الضُّعَفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٨ ص ٢٣).

(٢) وَانْظُرْ: «الثَّقَاتِ» لِابْنِ جَبَانَ (ج ٤ ص ١٢٣)، وَ«تَعْرِيفَ أَهْلِ التَّقْدِيسِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ١٠٢)، وَ«جَامِعَ التَّحْصِيلِ» لِلْعَلَايْنِيِّ (ص ١٠٥)، وَ«سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ١ ص ٨٠)، وَ(ج ٤ ص ٤٧٣ و ٥٧٢).

فهو: حديث منكر.

\* وَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ: حَدَّثَنَا عَوْفُ بْنُ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، عَنْ عُتَيِّ بْنِ صَمْرَةَ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ رضي الله عنه قَالَ: رَأَيْتُ رَجُلًا تَعَزَّى عِنْدَ أَبِي بَعْرَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ، افْتَحَرَ بِأَبِيهِ، فَأَعَضَّهُ بِأَبِيهِ، وَلَمْ يَكُنْهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُمْ: أَمَا إِنِّي قَدْ أَرَى الَّذِي فِي أَنْفُسِكُمْ، إِنِّي لَمْ أَسْتَطِعْ إِلَّا ذَلِكَ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (مَنْ تَعَزَّى بِبَعْرَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَعَضَّهُ، وَلَا تَكُنُوا).

حديث منكر

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢١٢٣٤)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٨٨٦٤)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٣١٥٣)، وَضِيَاءُ الدِّينِ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ» (١٢٤٢).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَهُوَ مُدْلَسٌ، وَقَدْ عَنَعْنَاهُ فِي جَمِيعِ الطَّرِيقِ، وَلَمْ يُصَرِّحْ بِالتَّحْدِيثِ.<sup>(١)</sup>

\* وَعُتَيِّ بْنُ صَمْرَةَ، فِيهِ جَهَالَةٌ، وَهُوَ مَعْلُوفٌ أَيْضًا، فَقَدْ اخْتَلَفَ عَلَى الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، كَمَا هُوَ مُبَيَّنٌ أَثْنَاءَ التَّخْرِيجِ.

(٣) انظر: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٨ ص ٨٠٩)، وَ«إِكْمَالُ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لِمُغْلَطَاي (ج ٩ ص ١٣٤).

(١) وَانظر: «جَامِعُ التَّحْصِيلِ» لِلْعَلَائِي (ص ١٠٥)، وَ«سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ١ ص ٨٠)، وَ(ج ٤ ص ٤٧٣ وَ ٥٧٢)، وَ«تَعْرِيفُ أَهْلِ التَّقْدِيسِ بِمَرَاتِبِ الْمُؤَصِّفِينَ بِالتَّدْلِيلِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ١٠٢).

وَأُورِدَهُ الْمِزِّي فِي «تُحْفَةِ الْأَشْرَافِ» (ج ١ ص ٣٥).

\* وَرَوَاهُ عَيْسَى بْنُ يُونُسَ: عَنْ عَوْفِ بْنِ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، عَنْ

عُتَيْبِ بْنِ صَمْرَةَ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم بِهِ.

أَخْرَجَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «زَوَائِدِ الْمُسْنَدِ» (٢١٢٣٥)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي

«الْمُصَنَّفِ» (ج ١٥ ص ٣٣).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَهُوَ مُدَلِّسٌ.<sup>(١)</sup>

\* وَعُتَيْبُ بْنُ صَمْرَةَ، مَجْهُولٌ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ.<sup>(٢)</sup>

\* وَرَوَاهُ يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عُتَيْبِ قَالَ: قَالَ

أَبِي: (كُنَّا نَوْمُرُ: إِذَا اعْتَزَى رَجُلٌ، فَذَكَرَهُ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «زَوَائِدِ الْمُسْنَدِ» (٢١٢٣٧)، وَضِيَاءُ الدِّينِ

الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ» (١٢٤٣)، وَمُحَمَّدُ بْنُ مَخْلَدٍ الْعَطَّارُ فِي

«الْفَوَائِدِ» (٦)، وَ(ق/٣/ط)، وَالرُّوْيَانِيُّ فِي «مُسْنَدِ الصَّحَابَةِ» (ج ٣ ص ٢٩ و ٣٠).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ كَسَابِقُهُ، لَا يَصِحُّ.

(١) وَانْظُرْ: «تَعْرِيفَ أَهْلِ التَّقْدِيسِ بِمَرَاتِبِ الْمُؤَصُّوفِينَ بِالتَّدْلِيسِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ١٠٢)، وَ«تَهْذِيبَ

التَّهْذِيبِ» لَهُ (ص ٢٣٦).

(٢) انْظُرْ: «تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٨ ص ٨٠٩).

\* وَرَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ: عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، عَنْ عُتَيٍّ:  
أَنَّ رَجُلًا تَعَزَّى بِعِزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، قَالَ أَبِي بْنُ كَعْبٍ رضي الله عنه: (كُنَّا نُوَمِّرُ: إِذَا  
الرَّجُلُ تَعَزَّى بِعِزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَعِضُّوه بِهَنْ أَبِيهِ، وَلَا تَكُنُوا).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٣١٢٣٦).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، وَلَهُ عِلَّتَانِ:

الْأُولَى: الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَهُوَ مُدَلِّسٌ، وَقَدْ عَنَعَنَهُ، وَلَمْ يُصَرِّحْ بِالتَّحْدِيثِ. <sup>(١)</sup>

الثَّانِيَةُ: جَهَالَةُ عُتَيِّ بْنِ ضَمْرَةَ التَّمِيمِيِّ. <sup>(٢)</sup>

\* وَرَوَاهُ مُعَاوِيَةُ بْنُ حَفْصٍ: عَنِ السَّرِيِّ بْنِ يَحْيَى، عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، عَنْ  
عُتَيِّ بْنِ ضَمْرَةَ، عَنْ أَبِي بْنِ كَعْبٍ رضي الله عنه بِهِ.

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» (٩٧٥)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «بَيَانِ مُشْكِـ  
لِ أَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» (٣٢٠٥).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ كَسَابِقُهُ: مُنْكَرٌ، فِيهِ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَهُوَ مُدَلِّسٌ، وَعُتَيُّ بْنُ  
ضَمْرَةَ التَّمِيمِيِّ فِيهِ جَهَالَةٌ. <sup>(٣)</sup>

فَهُوَ: حَدِيثٌ مُنْكَرٌ.

(١) انظر: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ص ٢٣٦).

(٢) انظر: «تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٨ ص ٨٠٩).

(٣) انظر: «تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٨ ص ٨٠٩)، وَ«تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ص ٢٣٦).

\* وَرَوَاهُ كَثَمَسُ بْنُ الْحَسَنِ، وَأَشْعَثُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْحُمَرَانِيُّ؛ كِلَاهُمَا: عَنْ  
الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، عَنْ أَبِي بْنِ كَعْبٍ رضي الله عنه بِهِ.  
أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١٥ ص ٣٢ و ٣٣)، وَالنَّسَائِيُّ فِي  
«السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٨٨٦٥)، وَفِي «عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» (٩٧٤).  
هَكَذَا: لَيْسَ فِيهِ عُتَيُّ بْنُ صَمْرَةَ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي بْنِ  
كَعْبٍ.<sup>(١)</sup>

\* وَرَوَاهُ عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ: عَنْ سَعِيدِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ الْحَسَنِ  
الْبَصْرِيِّ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ عَجْرَدِ بْنِ مِذْرَاعِ التَّمِيمِيِّ قَالَ: (يَا آلَ تَمِيمٍ -وَكَانَ مِنْ بَنِي  
تَمِيمٍ-، فَقَالَ: وَهُوَ عِنْدَ أَبِي بْنِ كَعْبٍ، فَقَالَ أَبِي: أَعْضَكَ اللَّهُ بِهِنِ أَيْبِكَ).  
حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «مُسْنَدِ الشَّامِيِّينَ» (٢٦٧٤)، وَابْنُ السُّنِّيِّ فِي «عَمَلِ الْيَوْمِ  
وَاللَّيْلَةِ» (٤٣٣)؛ وَلَيْسَ فِي إِسْنَادِ الطَّبْرَانِيِّ: مَكْحُولُ الشَّامِيِّ.  
قُلْتُ: وَإِسْنَادُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، لَهُ أَوْهَامٌ<sup>(٢)</sup> فِي الْحَدِيثِ، وَهَذِهِ  
مِنْهَا.

\* وَسَعِيدُ بْنُ بَشِيرٍ الْأَزْدِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.<sup>(٣)</sup>  
\* وَعَجْرَدُ التَّمِيمِيِّ، لَمْ نَقِفْ لَهُ عَلَى تَرْجَمَةٍ، فَهُوَ: مَجْهُولٌ.

(١) انظر: «تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل» لأبي زرعة العراقي (ص ٧٥).

(٢) انظر: «تقريب التهذيب» لابن حجر (ص ٧٣٧).

(٣) انظر: «تقريب التهذيب» لابن حجر (ص ٣٧٤).

\* وَفَتَادُهُ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ؛ مُدَلِّسَانِ، وَقَدْ عَنَعْنَا.<sup>(١)</sup>

فَهُوَ: حَدِيثٌ مُضْطَرَبٌ.

\* وَقَدْ أَعْلَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الصَّحِيحَةِ» (ج ١ ص ٥٣٨)؛ بِقَوْلِهِ: «فَهَذَا

خِلَالُ السَّنَدِ الْأَوَّلِ، وَذَلِكَ أَصَحُّ؛ لِأَنَّ هَذَا فِيهِ سَعِيدُ بْنُ بَشِيرٍ، وَفِيهِ ضَعْفٌ، وَلَعَلَّهُ: وَهُمْ فِيهِ، وَإِلَّا فَيَكُونُ لِلْحَسَنِ فِيهِ إِسْنَادَانِ عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ».

\* وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْعَبَّاسِ الْبَاهِلِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ

عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ رضي الله عنه؛ أَنَّ رَجُلًا اعْتَزَى فَأَعَاضَهُ أَبِي بِنِ كَعْبٍ أَبِيهِ، فَقَالُوا: (مَا كُنْتَ فَحَاشَا، قَالَ: إِنَّا أَمَرْنَا بِذَلِكَ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «زَوَائِدِ الْمُسْنَدِ» (٢١٢١٨)، وَضِيَاءُ الدِّينِ

الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ» (ج ١ ص ٤٠٥).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْعَبَّاسِ الْبَاهِلِيُّ<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ

مَجْهُولٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٩ ص ١٠٧)؛ عَلَى قَاعِدَتِهِ فِي تَوْثِيقِ

الْمَجَاهِيلِ.

(١) انْظُرْ: «تَعْرِيفُ أَهْلِ التَّقْدِيسِ بِمَرَاتِبِ الْمُؤَصِّفِينَ بِالتَّدْلِيسِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ١٠٢ و ١٤٦).

(٢) وَانْظُرْ: «تَارِيخُ بَغْدَادَ» لِلْخَطِيبِ (ج ٣ ص ١٢٧).

\* وَنَقَلَ تَوْثِيقَهُ عَنِ ابْنِ خَرَّاشٍ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ.

\* وَأَبُو عَثْمَانَ الْكِنْدِيُّ، لَمْ يَسْمَعْ هَذَا الْحَدِيثَ، مِنْ أَبِي بَنِي كَعْبٍ.  
لِذَلِكَ، لَمْ يُصِبِ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي تَصْحِيحِهِ، لِلْحَدِيثِ، فِي «الصَّحِيحَةِ» (ج ١  
ص ٥٣٨).

\* فَيَتَحَصَّلُ مِنْ هَذَا التَّفْصِيلِ، أَنَّ الْحَدِيثَ، قَدْ اضْطُرَّ فِيهِ:  
فَمَرَّةً: عَنْ عَوْفِ بْنِ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، عَنْ عَتِيِّ بْنِ ضَمْرَةَ، عَنْ  
أَبِي بَنِي كَعْبٍ، مَرْفُوعًا.  
وَمَرَّةً: عَنْ عَثْمَانَ الْمُؤَدِّنِ، عَنِ الْمُبَارَكِ بْنِ فَضَالَةَ، عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، عَنْ  
عَتِيِّ بْنِ ضَمْرَةَ، عَنْ أَبِي بَنِي كَعْبٍ مَرْفُوعًا.  
وَمَرَّةً: عَنْ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ، وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ عَلِيَّةَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ  
الْبَصْرِيِّ، عَنْ عَتِيِّ بْنِ ضَمْرَةَ، عَنْ أَبِي بَنِي كَعْبٍ مَوْقُوفًا، مِنْ قَوْلِهِ.  
وَمَرَّةً: عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حَنْصِ، عَنِ السَّرِيِّ بْنِ يَحْيَى، عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، عَنْ  
عَتِيِّ بْنِ ضَمْرَةَ، عَنْ أَبِي بَنِي كَعْبٍ.  
وَمَرَّةً: عَنْ كَهْمَسِ بْنِ الْحَسَنِ، وَأَشْعَثِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْحُمْرَانِيِّ، عَنِ الْحَسَنِ  
الْبَصْرِيِّ، عَنْ أَبِي بَنِي كَعْبٍ.  
\* لَيْسَ فِيهِ: عَتِيُّ بْنُ ضَمْرَةَ.

وَمَرَّةً: عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ  
الْبَصْرِيِّ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ عَجْرَدِ بْنِ مِذْرَاعِ التَّمِيمِيِّ، عَنْ أَبِي بَنِي كَعْبٍ.  
وَمَرَّةً: عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، عَنْ عَجْرَدِ بْنِ مِذْرَاعِ التَّمِيمِيِّ، عَنْ أَبِي بَنِي كَعْبٍ.

وَمَرَّةً: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو الْبَاهِلِيِّ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ،  
عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ، مَوْفُوفًا، مِنْ قَوْلِهِ.  
فَهَذَا اضْطِرَابٌ شَدِيدٌ فِي الْحَدِيثِ، يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِهِ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ذكر الدليل

على ضعف حديث: (دَخَلَ الْجَنَّةَ رَجُلٌ فِي ذُبَابٍ، وَدَخَلَ النَّارَ رَجُلٌ فِي ذُبَابٍ)، وَإِنْ كَانَ مِنْ حَدِيثِ: طَارِقِ بْنِ شَهَابٍ الْبَجَلِيِّ<sup>(١)</sup>

\* وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ طَارِقَ بْنَ شَهَابٍ يَنْقُلُ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، يَعْنِي: الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَأْخُذُ عَنْ غَيْرِ الصَّحَابَةِ، فَيَأْخُذُ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، عِنْدَ إِرسَالِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، لِأَنَّهُ أَدْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ، فَتَنَبَّهُ.

فَعَنْ طَارِقِ بْنِ شَهَابٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (دَخَلَ الْجَنَّةَ رَجُلٌ فِي ذُبَابٍ، وَدَخَلَ النَّارَ رَجُلٌ فِي ذُبَابٍ، قَالُوا: وَكَيْفَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: مَرَّ رَجُلَانِ عَلَى قَوْمٍ لَهُمْ صَنْمٌ، لَا يَجُوزُهُ أَحَدٌ حَتَّى يُقَرَّبَ لَهُ شَيْئًا، فَقَالُوا؛ لِأَحَدِهِمَا: قَرِّبْ، قَالَ: لَيْسَ عِنْدِي شَيْءٌ، قَالُوا: قَرِّبْ وَلَوْ ذُبَابًا، فَقَرَّبَ ذُبَابًا، قَالَ: فَخَلَّوْا سَبِيلَهُ، قَالَ: فَدَخَلَ النَّارَ، وَقَالُوا لِلْآخَرِ: قَرِّبْ، قَالَ: مَا كُنْتُ لِأُقَرِّبَ لِأَحَدٍ شَيْئًا دُونَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، قَالَ: فَضَرَبُوا عُنُقَهُ، قَالَ: فَدَخَلَ الْجَنَّةَ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، سَنَدًا، وَمَتْنًا، وَهُوَ مِنْ أَحَادِيثِ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ<sup>(٢)</sup>

(١) وَقَدْ بَيَّنْتُ فِي كِتَابِي: ((الْمَنْهَلِ الرَّوِّي فِي تَحْرِيرِ رِوَايَةِ: طَارِقِ بْنِ شَهَابٍ الْبَجَلِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ)) أَنَّ رِوَايَتَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلَةٌ، لَا تَصَحُّ، فَرَاغَهُ.

\* هَذَا الْحَدِيثُ: اخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى الْأَعْمَشِ:

فَرَوَاهُ: أَبُو مُعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مَيْسَرَةَ عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ  
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ مَرْفُوعًا.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ»<sup>(١)</sup> (ص ٦٩-الجواب الكافي).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، وَلَهُ عِلَّتَانِ:

الْأُولَى: سُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ الْأَعْمَشُ، وَهُوَ مُدَلِّسٌ، وَقَدْ عَنَعْنَهُ، وَلَمْ يُصَرِّحْ

بِالتَّحْدِيثِ.<sup>(٢)</sup>

الثَّانِيَةُ: الْإِنْقِطَاعُ بَيْنَ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ وَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ، لِأَنَّهُ يُرْسَلُ عَنْهُ ﷺ، وَهُوَ

تَابِعِيٌّ، لَمْ يَثْبُتْ لَهُ سَمَاعٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(٢) هُوَ حَدِيثٌ: مِنْ نَوْعِ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ.

(١) إِذَا ذُكِرَ أَحْمَدُ؛ عَلَى الْإِطْلَاقِ، فَيَعْنِي: أَنَّهُ أَخْرَجَهُ فِي «الْمُسْنَدِ»، وَقَدْ طَالَعْتُ «الْمُسْنَدَ»، فَمَا رَأَيْتُهُ فِيهِ.

فَلَعَلَّ فِي نُسْخَةٍ أُخْرَى مِنَ الْمُسْنَدِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَهُوَ صَرِيحٌ فِي الرَّفْعِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّهُ قَالَ: «رَفَعَهُ».

وَالثَّانِي: فِي قَوْلِهِ: «قَالُوا: وَكَيْفَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: مَرَّ رَجُلَانِ...».

فَهَذَا الْمَرْفُوعُ.

وَانْظُرْ: «تَيْسِيرَ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ» لِلشَّيْخِ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (ج ١ ص ٤٢٨).

(٢) انْظُرْ: «تَعْرِيفَ أَهْلِ التَّفْهِيمِ» لِابْنِ حَجَرَ (ص ١١٨)، وَ«مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٢ ص ٢٢٤).

\* وَرَوَاهُ: أَبُو مُعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مَيْسَرَةَ عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ عَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ رضي الله عنه قَالَ: (دَخَلَ الْجَنَّةَ رَجُلٌ فِي ذُبَابٍ، وَدَخَلَ النَّارَ رَجُلٌ فِي ذُبَابٍ... فَذَكَرَهُ).

وَفِيهِ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: أَبِي، قَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ، قَالَ الْأَعْمَشُ: «ذُبَابًا»؛ يَعْني: أَنَّ سَلْمَانَ الْفَارِسِيَّ: كَانَ فِي لِسَانِهِ عُجْمَةً<sup>(١)</sup>.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الزُّهْدِ» (ص ٣٢- رِوَايَةُ: ابْنِهِ عَبْدُ اللَّهِ)، وَفِي «الْعِلَالِ» (١٥٩٦)، وَفِي «الزُّهْدِ» (ص ١٤٤ و ١٤٥- رِوَايَةُ: ابْنِهِ صَالِحٍ)، وَلَيْسَ فِيهِ قَوْلُ الْأَعْمَشِ: «ذُبَابًا».

وَأَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «الْكَفَايَةِ فِي مَعْرِفَةِ أَصُولِ عِلْمِ الرِّوَايَةِ» (٥٦٢)؛ وَفِيهِ قَوْلُ الْأَعْمَشِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ، فِيهِ سُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ الْأَعْمَشُ، وَهُوَ مُدَلِّسٌ، وَقَدْ عَنَّنَهُ وَلَمْ يُصَرِّحْ بِالتَّحْدِيثِ، فَالْإِسْنَادُ ضَعِيفٌ.

ثُمَّ هُوَ مَوْقُوفٌ عَلَى سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ رضي الله عنه، وَهُوَ مَعْرُوفٌ بِالْأَخْذِ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَلَا يَصَحُّ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ مُضْطَرَبٌ أَيْضًا فِي سَنَدِهِ.

\* فَرَوَاهُ: عَنِ الْأَعْمَشِ؛ كَمَا سَبَقَ: أَبُو مُعَاوِيَةَ ابْنُ حَازِمٍ الضَّرِيرُ، وَتَابَعَهُ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ عَنِ الْأَعْمَشِ بِهِ.

(١) وَانْظُرْ: «سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ١ ص ٥٥٢)، وَ«أَخْبَارَ أَصْبَهَانَ» لِأَبِي نُعَيْمٍ (ج ١ ص ٥٥).

أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ١ ص ٢٠٣).

\* وَخَالَفَهُمَا: مُحَاضِرُ بْنُ الْمُورِّعِ؛ فَرَوَاهُ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ شُبَيْلٍ

عَنْ طَارِقِ بْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ رضي الله عنه بِهِ مَوْفُوفًا.

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ١٣ ص ٤٠)، وَابْنُ الْأَعْرَابِيِّ فِي

«الْمُعْجَم» (ج ٢ ص ٨٦٢).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فَإِنَّ مُحَاضِرَ بْنَ الْمُورِّعِ، وَهُمْ حَيْثُ جَعَلَ الْوَاسِطَةَ:

بَيْنَ الْأَعْمَشِ، وَطَارِقِ بْنِ شَهَابٍ، الْحَارِثُ بْنُ شُبَيْلٍ.

وَهَذِهِ عَلَّةٌ أُخْرَى فِي الْاِخْتِلَافِ فِي السَّنَدِ.

قُلْتُ: وَمُحَاضِرُ بْنُ الْمُورِّعِ الْهَمْدَانِيُّ هَذَا، لَهُ أَوْهَامٌ فِي الْحَدِيثِ<sup>(١)</sup>، لَا يُحْتَجُّ بِهِ

إِذَا تَقَرَّدَ.

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: (سَمِعْتُ مِنْهُ أَحَادِيثَ، لَمْ يَكُنْ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ: كَانَ

مُغْفَلًا جَدًّا).<sup>(٢)</sup>

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ: (لَيْسَ بِالْمَتِينِ، يُكْتَبُ حَدِيثُهُ).<sup>(٣)</sup>

(١) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّي (ج ٢٧ ص ٢٥٨)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٠ ص ٥١ ٥٢)،

وَ«تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ص ٩٢٢)، وَ«الْمُغْنِي فِي الضُّعْفَاءِ» لِلدَّهْبِيِّ (٥١٨٨).

(٢) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٨ ص ٤٣٧).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٣) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «الكَاشِفِ» (ج ٣ ص ١٠٨): (صَدُوقٌ مُغْفَلٌ).  
 وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ص ٩٢٢): (صَدُوقٌ لَهُ أَوْهَامٌ).  
 لِذَلِكَ: اسْتَشْهَدَ بِهِ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ، فِي الْمُتَابَعَاتِ، وَلَمْ يَحْتَجَّ بِهِ فِي الْأُصُولِ.  
 وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «دِيَوَانِ الضُّعَفَاءِ» (٣٥٤٧).  
 فَرَوَى حَدِيثًا مُنْكَرًا.

\* وَرَوَاهُ: وَكَيْعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ مُخَارِقِ بْنِ خَلِيفَةَ عَنْ طَارِقِ بْنِ شَهَابٍ عَنْ  
 سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ رضي الله عنه قَالَ: (دَخَلَ رَجُلٌ الْجَنَّةَ فِي ذُبَابٍ، وَدَخَلَ رَجُلٌ النَّارَ فِي  
 ذُبَابٍ...).

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١١ ص ٣٥٨).  
 وَذَكَرَهُ السُّيُوطِيُّ فِي «الدَّرِّ الْمَشُورِ» (ج ٦ ص ٧٥).  
 قُلْتُ: وَهَذَا مِنَ الْاِخْتِلَافِ فِي الْإِسْنَادِ.  
 \* وَأَخْطَأَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: فِي ذِكْرِهِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ عَنْ مُخَارِقِ بْنِ خَلِيفَةَ.<sup>(١)</sup>  
 وَالْحَدِيثُ مَعْرُوفٌ: عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مَيْسَرَةَ.  
 وَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ: عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ عَنْ مُخَارِقِ بْنِ خَلِيفَةَ.

---

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٨ ص ٤٣٧).  
 وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(١) وَانْظُرْ: «الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ١ ص ٣٣٧ و ٣٣٨)، وَ«تَارِيخُ بَغْدَادَ» لِلْخَطِيبِ (ج ١٠ ص ٦٨ و ٦٩).

وَهُوَ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ: الثَّوْرِيِّ.

\* وَالْخَطَأُ مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، فَإِنَّهُ أَحْيَانًا يُخْطِئُ فِي الْأَسَانِيدِ، خَطَأَهُ الْإِمَامُ

أَحْمَدُ، وَالْإِمَامُ أَبُو زُرْعَةَ، وَالْإِمَامُ الْخَطِيبُ، وَغَيْرُهُمْ.

\* وَخَطَّوْهُ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ:

قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ١ ص ٣٣٧): (قِيلَ

لِأَبِي زُرْعَةَ: بَلَّغْنَا عَنْكَ أَنَّكَ قُلْتَ: لَمْ أَرِ أَحَدًا أَحْفَظَ مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، فِي

الْحِفْظِ، وَلَكِنْ فِي الْحَدِيثِ، كَأَنَّهُ لَمْ يَحْمَدْهُ، فَقَالَ: رَوَى مَرَّةً حَدِيثَ، حُذِيفَةَ رضي الله عنه: «فِي

الْإِزَارِ»؛ فَقَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ <sup>(١)</sup> عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي مُعَلَّى عَنْ حُذِيفَةَ رضي الله عنه،

فَقُلْتُ: لَهُ، إِنَّمَا هُوَ: أَبُو إِسْحَاقَ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ نَذِيرٍ عَنْ حُذِيفَةَ رضي الله عنه، وَذَاكَ الَّذِي ذَكَرْتَ

عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي مُعَلَّى عَنْ حُذِيفَةَ رضي الله عنه، قَالَ: «كُنْتُ ذَرَبَ اللِّسَانِ» <sup>(٢)</sup>، فَبَقِيَ،

فَقُلْتُ: لِلْوَرَّاقِينَ، أَحْضِرُوا الْمُسْنَدَ، فَاتُوا بِمُسْنَدِ <sup>(٣)</sup> حُذِيفَةَ رضي الله عنه، فَأَصَابَهُ كَمَا قُلْتُ).

(١) فَأَخْطَأَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، بِذِكْرِهِ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي مُعَلَّى عَنْ حُذِيفَةَ

رضي الله عنه، فَذَكَرَهُ لِأَبِي مُعَلَّى عَنْ حُذِيفَةَ هُنَا خَطَأً.

إِنَّمَا حَدَّثَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٨ ص ٢٠٢) عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ

نَذِيرٍ عَنْ حُذِيفَةَ.

وَهَذَا الْإِسْنَادُ هُوَ الصَّحِيحُ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ نَذِيرٍ عَنْ حُذِيفَةَ.

(٢) ذَرَبَ اللِّسَانِ: تَقَالُ، لِمَنْ كَانَ حَادَّ اللِّسَانِ، لَا يُبَالِي مَا قَالُ.

انْظُرْ: «النِّهَايَةَ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (ج ١ ص ٦٠١).

(٣) وَهُوَ فِي «الْمُصَنَّفِ» لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (ج ٨ ص ٢٠٢) مِنْ طَرِيقِ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ نَذِيرٍ عَنْ حُذِيفَةَ

وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْبَرْجِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ١ ص ٣٣٨):  
 (سَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ يَقُولُ: كُنَّا عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَمَعَنَا كَيْلَجَةُ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ  
 أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، أَنَّهُ قَالَ: «يَتَّبِعُ  
 الْمَيِّتَ ثَلَاثُ»، فَقَالَ كَيْلَجَةُ<sup>(١)</sup>: هُوَ عَنْ عُبيدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ: عَنْ عُبيدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي  
 بَكْرٍ!، فَقُلْتُ: يَا أَبَا بَكْرٍ، تَرَكْتَ الصَّوَابَ، وَتَلَقَّيْتَ الْخَطَأَ، إِنَّمَا: رَوَى هُوَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ  
 بْنِ أَبِي بَكْرٍ<sup>(٢)</sup>، وَسُفْيَانُ: لَمْ يَلْقَ عُبيدَ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ: لَقَّنِي هَذَا، فَقُلْتُ: كُلَّمَا  
 لَقَّنَكَ هَذَا تُرِيدُ أَنْ تَقْبَلَهُ).

وَعَنِ الْمَيْمُونِيِّ قَالَ: (تَذَاكُرْنَا يَوْمًا شَيْئًا، اخْتَلَفُوا فِيهِ، فَقَالَ رَجُلٌ: ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ  
 يَقُولُ: عَنْ: «عَفَّانَ»، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ -يَعْنِي: أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ- دَعَا ابْنَ أَبِي شَيْبَةَ فِي ذَا،  
 انْظُرْ أَيُّشَ يَقُولُ: غَيْرُهُ، يُرِيدُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: كَثْرَةَ خَطِئِهِ<sup>(٣)</sup>. يَعْني: كَثْرَةَ خَطَأِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ  
 فِي الْأَسَانِيدِ.

(١) كَيْلَجَةُ: هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْحَافِظِ، وَكَيْلَجَةُ: لَقَّبَ لَهُ.

وَانْظُرْ: «الْأَلْقَابُ» لِابْنِ الْفَرَضِيِّ (ص ٢٩٨)، وَ«كَشَفَ النَّقَابَ» لِابْنِ الْجَوَازِيِّ (ج ٢ ص ٣٨٤).

(٢) وَهُوَ فِي «الْمُصَنَّفِ» لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (ج ١٣ ص ٣٦٦) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بِهِ.

فَأَخْطَأَ ابْنَ أَبِي شَيْبَةَ فِي ذِكْرِ: عُبيدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ فِي الْإِسْنَادِ.

(٣) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ١٠ ص ٦٨).

وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ١٠ ص ٦٨): (وَأَرَى أَنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، لَمْ يُرِدْ مَا ذَكَرَهُ الْمُؤْمِنِيُّ، مِنْ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ: كَثِيرُ الْخَطَا).

قُلْتُ: فَهَذَا الْإِسْنَادُ وَقَعَ فِيهِ الْاضْطِرَابُ، وَهُوَ مَعْلُولٌ.

\* ثُمَّ لَا يُقَالُ: أَنَّهُ لَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ، لِأَنَّ سَلْمَانَ الْفَارِسِيَّ رضي الله عنه، مِمَّنْ عُرِفَ بِرِوَايَةِ: الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ، فَتَقَطَّنَ لِهَذَا.

فَالْمَحْفُوظُ: حَدِيثُ: الْأَعْمَشِ، وَقَدْ رَوَاهُ عَنْهُ ثِقَتَانِ حَافِظَانِ، وَهُمَا: أَبُو مُعَاوِيَةَ، وَجَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، وَهُمَا: مِنْ أَثَبَتِ النَّاسِ فِي الْأَعْمَشِ.

قُلْتُ: وَقَدْ تَقَرَّدَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ؛ بِذِكْرِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، فَوَهُمَ فِي ذَلِكَ، فَحَدِيثُهُ عَنْ مُخَارِقِ بْنِ خَلِيفَةَ، فَغَرِيبٌ، لَيْسَ بِمَحْفُوظٍ.  
فَهُوَ حَدِيثٌ غَلَطٌ.

\* وَرَوَاهُ: شُعْبَةُ عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، مِثْلُهُ.

عَلَّقَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ١ ص ٢٠٣)، وَلَا يَصَحُّ، لِتَعْلِيلِهِ، وَهُوَ غَرِيبٌ، وَهَذَا مِنَ الْاِخْتِلَافِ.

\* وَرَوَاهُ: جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنِ الْمُنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ حَبَّانِ بْنِ مَرْثَدٍ عَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ؛ بِنَحْوِهِ.

عَلَّقَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ١ ص ٢٠٣)، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ، لَا يَصَحُّ.  
وَهُوَ غَرِيبٌ جِدًّا.

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْعُثَيْمِينُ رحمته الله فِي «الْقَوْلِ الْمُفِيدِ» (ج ١

ص ٢٢٥): (قَوْلُهُ: عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، فِي الْحَدِيثِ عِلَّتَانِ:

الأولى: أَنَّ طَارِقَ بْنَ شَهَابٍ: اتَّفَقَ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ.  
وَاخْتَلَفُوا فِي صُحْبَتِهِ، فَمِنْهُمْ مَنْ أَقَرَّهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ نَفَاهَا.  
\* وَإِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ صَحَابِيٌّ، فَلَا يَضُرُّ عَدَمَ سَمَاعِهِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، لِأَنَّ مُرْسَلَ  
الصَّحَابِيِّ حُجَّةٌ.

وَإِنْ كَانَ غَيْرَ صَحَابِيٍّ: فَإِنَّهُ مُرْسَلٌ غَيْرِ صَحَابِيٍّ، وَهُوَ مِنْ أَقْسَامِ الضَّعِيفِ.  
الثَّانِيَةُ: أَنَّ الْحَدِيثَ مُعْنَعٌ مِنْ قِبَلِ الْأَعْمَشِ، وَهُوَ مِنَ الْمُدَلِّسِينَ، وَهَذِهِ آفَةٌ فِي  
الْحَدِيثِ.

فَالْحَدِيثُ فِي النَّفْسِ مِنْهُ شَيْءٌ مِنْ أَجْلِ هَاتَيْنِ الْعِلَّتَيْنِ<sup>(١)</sup>. اهـ.  
وَأَوْرَدَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الضَّعِيفَةِ» (ج ١١ ص ٧٢١)؛ ثُمَّ قَالَ: «مَوْقُوفٌ»،  
يَعْنِي: عَلَى سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ، إِلَّا أَنَّهُ يَظْهَرُ لِي أَنَّهُ مِنَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ الَّتِي كَانَ تَلَقَّاهَا عَنْ  
أَسْيَادِهِ حِينَمَا كَانَ نَصْرَانِيًّا. اهـ.

قُلْتُ: وَطَارِقُ بْنُ شَهَابٍ: هَذَا تَابِعِيٌّ كَبِيرٌ، وَلَمْ يَثْبُتْ لَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ سَمَاعٌ، وَهُوَ  
مِمَّنْ أَدْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ، فَحَدِيثُهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلٌ.<sup>(٢)</sup>

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٤ ص ٤٨٥): (طَارِقُ بْنُ  
شَهَابٍ الْبَجَلِيُّ الْأَحْمَسِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: أَدْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ، رَأَى النَّبِيَّ ﷺ).

(١) قُلْتُ: وَهَذَاكَ عِلَلٌ أُخْرَى، مِثْلُ: اضْطِرَابِ الْحَدِيثِ، وَاخْتِلَافِهِ فِي الْأَسَانِيدِ.

(٢) انْظُرْ: «الْإِكْمَالَ» لِابْنِ مَآكُولَا (ج ١ ص ١٣٦).

\* وَهُوَ مَعْدُودٌ مِنْ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ.

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ٣ ص ٤٨٧)؛ طَارِقٌ: (وَمَعَ كَثْرَةِ جِهَادِهِ، كَانَ مَعْدُودًا مِنَ الْعُلَمَاءِ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَلَايِيُّ فِي «جَامِعِ التَّحْصِيلِ» (ص ٢٠٠): (طَارِقُ بْنُ شَهَابٍ الْأَحْمَسِيُّ: أَدْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ).

خُلَاصَةُ الْقَوْلِ: أَنَّ الْحَدِيثَ ضَعِيفٌ، لَا يَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ قَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ، وَقَدْ اضْطُرَّ فِي أَسَانِيدِهِ اضْطِرَابًا كَبِيرًا، كَمَا أَوْضَحْتُهُ فِي الْبَحْثِ الْمُتَقَدِّمِ، مَعَ ضَعْفِ أَسَانِيدِهِ.

فَمَرَّةً: عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مَيْسَرَةَ عَنْ طَارِقِ بْنِ شَهَابٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ مَرْفُوعًا.

وَمَرَّةً: عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مَيْسَرَةَ عَنْ طَارِقِ بْنِ شَهَابٍ عَنِ سُلَيْمَانَ الْفَارِسِيِّ ﷺ مَوْقُوفًا.

وَمَرَّةً: عَنْ مُحَاضِرِ بْنِ الْمُورِّعِ؛ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ شُبَيْلٍ عَنْ طَارِقِ بْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ ﷺ مَوْقُوفًا.

وَمَرَّةً: عَنْ وَكَيْعٍ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ مُخَارِقِ بْنِ خَلِيفَةَ عَنْ طَارِقِ بْنِ شَهَابٍ عَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ ﷺ مَوْقُوفًا.

وَمَرَّةً: عَنْ شُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ طَارِقَ بْنَ شَهَابٍ بِهِ.

وَمَرَّةً: عَنْ جَرِيرٍ عَنْ مَنْصُورٍ عَنِ الْمِنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ حَبَّانِ بْنِ مَرْثَدٍ عَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ ﷺ.

وَأَخِيرًا أَقُولُ: فَلَا يُشْرَعُ الْعَمَلُ بِهِ بَعْدَ ثُبُوتِ ضَعْفِهِ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذَكَرَ الدَّلِيلُ عَلَى ضَعْفِ حَدِيثِ: كُرَيْبُ بْنُ أَبِي مُسْلِمٍ الْمَدَنِيُّ  
عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي: «رُؤْيَا الْهِلَالِ لَصَوْمِ رَمَضَانَ بِاخْتِلَافِ الْمَطَالِيعِ»، وَأَنَّهُ  
مَعْلُومٌ عِنْدَ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ، وَقَدْ أَعْلَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ أَيْضًا فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»،  
بِمُخَالَفَتِهِ لِأَصُولِ السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ، الَّتِي تُنْصُ عَلَى عَدَمِ اعْتِبَارِ اخْتِلَافِ  
الْمَطَالِيعِ فِي دُخُولِ رَمَضَانَ وَخُرُوجِهِ، بَلْ عَلَى جَمِيعِ الْأُمَّةِ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ أَنْ  
تَصُومَ لِرُؤْيَا الْهِلَالِ، وَتُفْطِرَ لِرُؤْيَايَتِهِ، وَتَعْمَلَ بِهِذِهِ الرُّؤْيَا الشَّرْعِيَّةَ لَصَوْمِ رَمَضَانَ

عَنْ كُرَيْبٍ؛ أَنَّ أُمَّ الْفَضْلِ بِنْتَ الْحَارِثِ بَعَثَتْهُ إِلَى مُعَاوِيَةَ بِالشَّامِ، قَالَ: (فَقَدِمْتُ  
الشَّامَ، فَقَضَيْتُ حَاجَتَهَا، وَاسْتَهْلَ عَلَيَّ رَمَضَانٌ<sup>(١)</sup> وَأَنَا بِالشَّامِ، فَرَأَيْتُ الْهِلَالَ لَيْلَةَ  
الْجُمُعَةِ، ثُمَّ قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فِي آخِرِ الشَّهْرِ، فَسَأَلَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ثُمَّ ذَكَرَ  
الْهِلَالَ فَقَالَ: مَتَى رَأَيْتُمُ الْهِلَالَ؟، فَقُلْتُ: رَأَيْنَاهُ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: أَنْتَ رَأَيْتَهُ؟،  
فَقُلْتُ: نَعَمْ، وَرَأَاهُ النَّاسُ، وَصَامُوا وَصَامَ مُعَاوِيَةُ، فَقَالَ: لَكِنَّا رَأَيْنَاهُ لَيْلَةَ السَّبْتِ، فَلَا  
نَزَالَ نَصُومُ حَتَّى نَكْمِلَ ثَلَاثِينَ، أَوْ نَرَاهُ، فَقُلْتُ: أَوْ لَا تَكْتَفِي بِرُؤْيَا مُعَاوِيَةَ وَصِيَامِهِ؟،  
فَقَالَ: لَا، هَكَذَا أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ).

وَشَكَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى فِي: «نَكْتَفِي»، أَوْ «تَكْتَفِي».

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ: وَهُوَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ

(١) «وَاسْتَهْلَ عَلَيَّ رَمَضَانٌ»؛ أَيُّ: ظَهَرَ هِلَالُهُ، وَهُوَ عَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ.

انْظُرْ: «الْمُنْهَاجَ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٧ ص ١٨٦).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ الْمُخْتَصَرِ مِنَ السُّنَنِ» (ج ٢ ص ٧٦٥) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى، وَيَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ، وَقُتَيْبَةَ، وَابْنَ حُجْرٍ؛ جَمِيعُهُمْ: عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَرْمَلَةَ، عَنْ كُرَيْبِ بْنِ أَبِي مُسْلِمٍ الْمَدَنِيِّ؛ أَنَّ أُمَّ الْفَضْلِ بِنْتَ الْحَارِثِ بَعَثَتْهُ إِلَى مُعَاوِيَةَ بِالشَّامِ، فَذَكَرَهُ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٢٣٣٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُخْتَصَرِ مِنَ السُّنَنِ» (٦٩٣)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٢٤٢١)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٤ ص ١٣١)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٧٨٩)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٢٥١)، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي «مُخْتَصَرِ الْمُخْتَصَرِ مِنَ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ» (١٩١٦)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ٢ ص ١٧١)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٧ ص ٣٦٢ و ٣٦٣)، وَابْنُ حُجْرٍ فِي «الْحُجَرِيَّاتِ» (ص ٣٧٣ و ٣٧٤) مِنْ طَرِيقِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَرْمَلَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ بِهِ. وَأَوْرَدَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «إِتْحَافِ الْمَهَرَةِ» (ج ٧ ص ٦٨٣ و ٦٨٤).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، وَلَهُ عِلَّتَانِ:

الْأُولَى: إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ الْمَدَنِيِّ، ثِقَةٌ ثَبَّتْ<sup>(١)</sup>، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ يَقَعُ مِنْهُ الْخَطَأُ، فَهُوَ يَهُمُّ وَيُخَالِفُ الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ أحيانًا، وَهَذَا الْحَدِيثُ مِنْ خَطِئِهِ، وَوَهُمِهِ<sup>(٢)</sup>.

(١) وَأَنْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١ ص ٢٥١)، وَ«تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ص ١٣٨)، وَ«سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٨ ص ٢٢٨)، وَ«تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ٣ ص ٥٦)، وَ«الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي

قَالَ عَنْهُ الْإِمَامُ ابْنُ مَعِينٍ: «ثِقَةٌ، مَأْمُونٌ، قَلِيلُ الْخَطَأِ»<sup>(١)</sup>.  
قُلْتُ: وَمَا مِنْ ثِقَةٍ، إِلَّا يَهُمُّ وَيَغْلُطُ، حَتَّى شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ، وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ،  
وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَرْثَدَةَ، وَلَيْسَ مِنْ شَرَطِ الثَّقَةِ أَنْ لَا يَهُمُّ.

الثَّانِيَةُ: مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَرْمَلَةَ الْمَدَنِيِّ، وَهُوَ لَيْسَ بِالْحَدِيثِ، وَلَيْسَ بِمَشْهُورٍ فِي  
الرِّوَايَةِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ، وَكَانَ يُلَقَّنُ مِمَّا لَيْسَ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ<sup>(٢)</sup>.

\* وَلَمْ يُوثِّقْهُ، إِلَّا النَّسَائِيُّ<sup>(٣)</sup>، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٥ ص ٣٦).

قُلْتُ: وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ حِبَّانَ: يُوثِّقَانِ مَنْ لَيْسَ بِحُجَّةٍ فِي الْحَدِيثِ أَحْيَانًا، لِأَنَّهُ  
لَيْسَ بِمَشْهُورٍ فِي الرِّوَايَةِ، بِمِثْلِ: مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَرْمَلَةَ الْمَدَنِيِّ هَذَا، وَهُوَ لَيْسَ  
بِمَشْهُورٍ فِي الْحَدِيثِ<sup>(٤)</sup>.

حَاتِمِ (ج ٢ ص ١٦٣)، وَ«الْعِلَالُ وَمَعْرِفَةُ الرَّجَالِ» لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ (ج ٢ ص ٤٨٥)، وَ«الثَّقَاتِ» لِابْنِ حِبَّانَ  
(ج ٦ ص ٤٤)، وَ«تَارِيخُ بَغْدَادَ» لِلْخَطِيبِ (ج ٧ ص ١٨٢).  
(٢) وَانْظُرْ: جُزْءًا لِي فِيهِ بَيَانُ شُدُودِ زِيَادَةِ: «أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ» (ص ٥)، وَ«السَّلْسِلَةُ الضَّعِيفَةُ» لِلشَّيْخِ  
الْأَلْبَانِيِّ (ج ١٠ ص ٧٦٢)، وَ«التَّمْهِيدُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ١٤ ص ٣٦٧).  
(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَوْحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٢ ص ١٦٣)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٧  
ص ١٨٢).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) انْظُرْ: «الْمَسَائِلُ» لِأَبِي دَاوُدَ (ص ١٢٨)، وَ«قَبُولُ الْأَخْبَارِ وَمَعْرِفَةُ الرَّجَالِ» لِلْبَلْخِيِّ (ج ٢ ص ٣٥٥)،  
وَ«نَصَبُ الرَّايَةِ» لِلزَّيْلَعِيِّ (ج ١ ص ٣٣٣).

(٣) وَانْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَبَرٍ (ج ١١ ص ٤٢١).

قَالَ الْحَافِظُ الزَّيْلَعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «نَضْبِ الرَّايَةِ» (ج ١ ص ٣٣٣): (وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ

حِبَّانَ، وَغَيْرُهُمَا: يَحْتَجُّونَ بِمِثْلِ هَؤُلَاءِ، مَعَ أَنَّهُمْ لَيْسُوا مَشْهُورِينَ بِالرَّوَايَةِ). اهـ.

قُلْتُ: فَمِثْلُ: مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَرْمَلَةَ هَذَا، لَا يُوثَّقُ فِي الْحَدِيثِ، لِأَنَّ حَالَهُ غَيْرُ

مُسْتَقِيمَةٍ، وَلَيْسَ بَشَّتٍ فِي الْحَدِيثِ.

\* ثُمَّ هُوَ تَفَرَّدَ بِهَذَا الْحَدِيثِ، مِنْ دُونِ الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِمِثْلِهِ إِذَا

انْفَرَدَ.

\* وَقَدْ أوردَهُ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ١ ص ٥٩)، وَالْحَافِظُ

ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٧ ص ٢٤١)؛ وَلَمْ يَذْكُرَا فِيهِ جَرْحًا، وَلَا

تَعْدِيلًا!.

\* وَقَدْ أَعْرَضَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ، عَنِ ابْنِ أَبِي حَرْمَلَةَ، وَلَمْ يَحْتَجَّ بِهِ، وَأَفْتَى

بِخِلَافِ حَدِيثِهِ هَذَا فِي رُؤْيَا الْهَلَالِ لَصُومِ رَمَضَانَ.

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو دَاوُدَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَسَائِلِهِ» (ص ١٢٨): (سَمِعْتُ أَحْمَدَ، سُئِلَ عَنْ

حَدِيثِ كُرَيْبٍ، تَذَهَبُ إِلَيْهِ؟ يَعْنِي: حَدِيثَ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَرْمَلَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ: «قَدِمْتُ،

يَعْنِي: مِنَ الشَّامِ، فَسَأَلَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ».

(٤) وَانْظُرْ: «مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ لِلدَّهَبِيِّ» (ج ٥ ص ٢٩٧)، وَ«الْمَوْقِظَةُ فِي عِلْمِ مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ» لَهُ (ص ٧٩)،

وَ«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١١ ص ٤٢١)، وَ«الْمَسَائِلُ» لِأَبِي دَاوُدَ (ص ١٢٨)، وَ«التَّنْكِيلُ» لِلْمُعَلِّمِيِّ

(ج ١ ص ٢٥٥).

قَالَ -الإمامُ أَحْمَدُ-: لَا، يَعْنِي لَا أَذْهَبُ إِلَيْهِ، قَالَ أَحْمَدُ: «إِذَا اسْتَبَانَ لَهُمْ أَنَّهُمْ رَأَوْهُ فِي بَلَدَةٍ، يَعْنِي: قَبْلَ الْيَوْمِ الَّذِي صَامُوا قَضَى، يَعْنِي ذَلِكَ الْيَوْمَ»، يَعْنِي: هَذَا الْحَدِيثَ ... فَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِسَنَدِهِ. اهـ.

\* ثُمَّ إِنَّ ابْنَ أَبِي حَرْمَلَةَ: يُلَقَّنُ، وَيَقْبَلُ التَّلْقِينَ، وَهَذَا جَرْحٌ عِنْدَ أَيْمَةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ، فَلَا تُقْبَلُ رَوَايَتُهُ.

قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الْبَلْخِيُّ فِي «قَبُولِ الْأَخْبَارِ وَمَعْرِفَةِ الرِّجَالِ» (ج ٢ ص ٣٥٥): (قَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: قُلْتُ لِيَحْيَى: مَا رَأَيْتَ ابْنَ أَبِي حَرْمَلَةَ، لَوْ شِئْتُ أَنْ أَلْقَنَهُ أَشْيَاءَ، فَقُلْتُ: كَانَ يُلَقَّنُ، قَالَ: نَعَمْ).

\* وَالتَّلْقِينَ: قَبُولُ الْمُحَدَّثِ مَا يُلْقَى إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ حَدِيثِهِ.

قَالَ الْحَافِظُ السَّخَاوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «فَتْحِ الْمُغِيثِ» (ج ١ ص ٣٥٥): فِي سِيَاقِ ذِكْرِ مَنْ تُرَدُّ رَوَايَتُهُ: (أَوْ قَبَلَ: التَّلْقِينَ الْبَاطِلَ، مِمَّنْ يُلَقَّنُهُ إِيَّاهُ فِي حَدِيثٍ: إِسْنَادًا، أَوْ مُتَنًا. \* وَبَادَرَ إِلَى التَّحْدِيثِ، وَلَوْ مَرَّةً لِدَلَالَتِهِ عَلَى مُجَازَفَتِهِ وَعَدَمِ تَشْبِيهِهِ، وَسُقُوطِ الْوُثُوقِ بِالْمُتَّصِفِ بِهِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ السُّيُوطِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَدْرِيبِ الرَّاوي» (ص ٢٢٧): فِي سِيَاقِ مَنْ تُرَدُّ رَوَايَتُهُ: (بِأَنْ يُلَقَّنَ الشَّيْخُ، فَيُحَدِّثُ بِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ مِنْ حَدِيثِهِ). اهـ. قُلْتُ: وَقَدْ حَذَرَ أَيْمَةُ الْحَدِيثِ مِنَ التَّلْقِينَ فِي الْحَدِيثِ.

\* وَسَبَبُ قَبُولِ التَّلْقِينِ، يُعْتَبَرُ مِنْ سُوءِ الْحِفْظِ، وَقِلَّةِ الضَّبْطِ، وَالْغَفْلَةِ مِنَ الرَّاويِ، وَهَذَا هُوَ السَّبَبُ الْأَسَاسِيُّ فِي قَبُولِ التَّلْقِينِ.<sup>(١)</sup>

\* إِنَّ قَبُولَ التَّلْقِينِ صِفَةُ جَرَحٍ فِي الْجُمْلَةِ، لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى سُوءِ حِفْظِ الرَّاويِ، وَغَفْلَتِهِ وَمُجَازَفَتِهِ، وَمِنْ ثَمَّ يَقِلُّ الْوُثُوقُ بِهِ.<sup>(٢)</sup>

قَالَ الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ أَلْفِيَّةِ الْعِرَاقِيِّ» (ج ١ ص ٣٤٣): (وَكَذَا رَدُّوا -بِصِغَةِ الْجَمْعِ- مَنْ عُرِفَ بِقَبُولِ التَّلْقِينِ فِي الْحَدِيثِ). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الصَّلَاحِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١٠٧): (لَا تُقْبَلُ رِوَايَةٌ: مَنْ عُرِفَ بِالتَّسَاهُلِ فِي سَمَاعِ الْحَدِيثِ... وَمَنْ عُرِفَ بِقَبُولِ التَّلْقِينِ فِي الْحَدِيثِ). اهـ.

\* إِذَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَرْمَلَةَ، لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، لِأَنَّهُ يُقْبَلُ التَّلْقِينُ.

\* فَحَدِيثُهُ هَذَا: لَا يَصَحُّ، وَهُوَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ.

وَمِنْهُ؛ قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «مِزَانِ الْإِعْتِدَالِ» (ج ٢ ص ١٧٦): (سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ: لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، يُقْبَلُ التَّلْقِينُ).

(١) انظر: «التَّمْيِيزَ» لمُسْلِمٍ (ص ١٧٠)، و«لِسَانَ الْمِيزَانِ» لابْنِ حَبَرٍ (ج ٧ ص ٢٢٩)، و«فَتْحُ الْبَارِي» لَهُ (ج ٣ ص ٩٢)، و«شَرْحُ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» لابْنِ رَجَبٍ (ص ١٢٤ و ١٣٦)، و«الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» لابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٥ ص ٢٢٣)، و«الْمَحْجُورِينَ» لابْنِ حَبَّانٍ (ج ٢ ص ٤٥٠).

(٢) انظر: «فَتْحُ الْمُغِيثِ» لِلْسَّخَاوِيِّ (ج ١ ص ٣٥٥)، و«تَوْضِيحُ الْأَفْكَارِ» لِلصَّنْعَانِيِّ (ج ٢ ص ٢٥٧)، و«شَرْحُ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» لابْنِ رَجَبٍ (ص ٣٩٤)، و«تَدْرِيبُ الرَّاويِ» لِلسُّيُوطِيِّ (ص ٢٢٧)، و«الشَّدَا الْفَيَّاحُ» لِلْأَنْبَاسِيِّ (ج ١ ص ٢٦٤)، و«مَعْرِفَةُ عُلُومِ الْحَدِيثِ» لابْنِ الصَّلَاحِ (ص ١٠٧).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ص ١٨٧): (الْحَجَّاجُ بْنُ نَصِيرٍ الْبَصْرِيُّ: ضَعِيفٌ: كَانَ يُقْبَلُ التَّلَقُّينَ).

وَبَوَّبَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ فِي «الْكَفَايَةِ» (ص ١٨٠)؛ بَابُ: مَنْ رَدَّ حَدِيثَ مَنْ عُرِفَ بِقَبُولِ التَّلَقُّينِ.

وَلِذَلِكَ: لَمْ يُخَرِّجِ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» لِـ «ابْنِ أَبِي حَزْمَةَ» إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا فِي «الْمُتَابَعَاتِ» (١٦٦٩)، وَأَعْرَضَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ لِتَنكَارَتِهِ، وَأَخْرَجَ لَهُ مُسْلِمٌ هَذَا الْحَدِيثَ (١٠٨٧) فِي «رُؤْيَا الْهَلَالِ» «لِيُعْلَلَ» بِمَا قَبْلَهُ مِنْ أَحَادِيثِ «الصَّوْمِ لِرُؤْيَا الْهَلَالِ» الْعَامَّةِ.

\* وَلِلْعِلْمِ، فَقَدْ سَأَلَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ: لَبَّيْنَا عِلَّتِهِ فِي كِتَابِ: «الصِّيَامِ» (ج ٢ ص ٧٦٥)، وَلَمْ يَذْكُرْهُ لِيَحْتَجَّ بِهِ فِي رُؤْيَا الْهَلَالِ، أَوْ فِي مَسْأَلَةِ اخْتِلَافِ الْمَطَالِغِ، كَمَا زَعَمَ الْمُقَلَّدَةُ فِي عَدَدٍ مِنَ الْبُلْدَانِ!.

\* بَلْ أَوْرَدَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته الله فِي أَثْنَاءِ شَرْحِهِ لِكِتَابِ: «الصِّيَامِ»، وَذَكَرَ قَبْلَهُ الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ، بِالْأَسَانِيدِ الْمَشْهُورَةِ، وَهِيَ الْمُعْتَمَدَةُ عِنْدَ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رحمته الله؛ دُونَ حَدِيثِ كُرَيْبِ بْنِ أَبِي مُسْلِمٍ الْمَدَنِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، لِأَنَّهُ مَعْلُولٌ عِنْدَهُ فِي كِتَابِهِ.

فَقَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٧٥٩): حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم؛ أَنَّهُ ذَكَرَ

رَمَضَانَ فَقَالَ: «لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَلَالَ، وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ أُغْمِيَ<sup>(١)</sup> عَلَيْكُمْ فَأَقْدِرُوا لَهُ»<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٧٥٩): حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ رَمَضَانَ، فَضَرَبَ بِيَدَيْهِ فَقَالَ: «الشَّهْرُ هَكَذَا، وَهَكَذَا، وَهَكَذَا - ثُمَّ عَقَدَ إِبْهَامَهُ فِي الثَّلَاثَةِ - فَصُومُوا لِرُؤْيَيْهِ، وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ، فَإِنْ أُغْمِيَ عَلَيْكُمْ فَأَقْدِرُوا لَهُ ثَلَاثِينَ».

وَقَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٧٥٩): وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: «فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ<sup>(٣)</sup> فَأَقْدِرُوا ثَلَاثِينَ» نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي أُسَامَةَ.

وَقَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٧٥٩): وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ فَلَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ، وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدِرُوا لَهُ».

(١) «أُغْمِيَ»؛ أَي: حَالَ دُونَ رُؤْيَيْهِ غَيْمٌ، أَوْ قَتْرَةٌ، يُقَالُ: غَمَمْتُ الشَّيْءَ: إِذَا غَطَيْتُهُ.

(٢) «فَأَقْدِرُوا لَهُ»؛ مَعْنَاهُ: قَدَّرُوا لَهُ تَمَامَ الْعَدَدِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا.

(٣) «فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ»؛ مَعْنَاهُ: حَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ غَيْمٌ.

انْظُرْ: «الْمِنْهَاجَ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٧ ص ١٨٦)، وَ«فَتْحَ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٤ ص ١٢٤).

وَقَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٧٦٠): وَحَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ الْبَاهِلِيُّ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، حَدَّثَنَا سَلَمَةُ وَهُوَ ابْنُ عُلْقَمَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ، فَإِذَا رَأَيْتُمُ الْهَيْلَالَ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدِرُوا لَهُ».

وَقَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٧٦٠): حَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدِرُوا لَهُ».

وَقَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٧٦٠): وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَأَخْبَرَنَا ابْنُ أَيُّوبَ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَابْنُ حُجْرٍ - قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً، لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ، وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ، إِلَّا أَنْ يَغَمَّ عَلَيْكُمْ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدِرُوا لَهُ».

وَقَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٧٦٢): حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَيْلَالَ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَصُومُوا ثَلَاثِينَ يَوْمًا».

وَقَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٧٦٢): حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَلَامٍ الْجَمَحِيُّ، حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ يَعْنِي ابْنَ مُسْلِمٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ وَهُوَ ابْنُ زِيَادٍ، عَنْ

أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: «صُومُوا لِرُؤُوتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤُوتِهِ، فَإِنْ غُمِّيَ عَلَيْكُمْ فَأَكْمَلُوا الْعَدَدَ».

وَقَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٧٦٢): وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «صُومُوا لِرُؤُوتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤُوتِهِ، فَإِنْ غُمِّيَ عَلَيْكُمْ الشَّهْرُ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ».

وَقَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٧٦٢): حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَرٍ الْعَبْدِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم الْهِلَالَ فَقَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا، فَإِنْ أُغْمِيَ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ».

\* فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ هِيَ الْمُعْتَمَدَةُ عِنْدَ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ فِي هَذَا الْبَابِ، وَهِيَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا بَيْنَ الرَّوَاةِ فِي «رُؤْيِيَةِ الْهِلَالِ» لَشَهْرِ رَمَضَانَ.

\* فَإِذَا ثَبَتَتْ رُؤْيِيَةُ الْهِلَالِ فِي أَيِّ بَلَدٍ وَجَبَ عَلَى بَقِيَّةِ الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ أَنْ تَصُومَ وَتُفْطِرَ، بِهَذِهِ الرُّؤْيِيَةِ، وَلَا عِبْرَةَ بِاخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ.

\* فَلَا رَيْبَ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أَمَرَ أُمَّتَهُ أَنْ تَصُومَ لِرُؤْيِيَةِ الْهِلَالِ، وَتُفْطِرَ لِرُؤْيِيَتِهِ، وَقَدْ ثَبَتَتْ أَحَادِيثُ صَحِيحَةٌ فِي هَذَا الْحُكْمِ، فَإِذَا ثَبَتَتْ رُؤْيِيَةُ الْهِلَالِ؛ بِرُؤْيِيَةِ شَرْعِيَّةٍ فِي بَلَدٍ مَا، وَجَبَ عَلَى بَقِيَّةِ الْبُلْدَانِ الْعَمَلُ بِهَذِهِ الرُّؤْيِيَةِ صَوْمًا وَإِفْطَارًا.

وَالْيَكُ الدَّلِيلُ:

فَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ رَمَضَانَ فَقَالَ: (لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَيْلَالَ، وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ). وَفِي رِوَايَةٍ: (الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً، فَلَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (١٩٠٦)، وَ (١٩٠٧)، وَمُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (١٠٨٠)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٢٤٤٣)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٤ ص ١٣٤)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٦٣)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٢٩٣٦)، وَ (٢٩٣٧)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ عَلَى التَّقَاسِيمِ وَالْأَنْوَاعِ» (٣٤٤٥)، وَمَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (٧٨١)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ» (١٧١٣)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٢٤١٣)، وَفِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٦ ص ٣٤٧)، وَأَبُو مُصْعَبٍ الزُّهْرِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (٧٦٢)، وَ (٧٦٣)، وَالذَّارِقُطْنِيُّ فِي «السُّنَنِ» (٢١٦٧)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ١٣٤ و ٢٠٤ و ٢٠٥)، وَفِي «بَيَانِ خَطَأٍ مَنْ أَخْطَأَ عَلَى الشَّافِعِيِّ» (٢٠٥)، وَ (٢٠٦)، وَفِي «السُّنَنِ الصُّغْرَى» (١٣٢٦)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (٢٤٤٥)، وَالْحَدَّثَانِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (٤٥٣)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «بَيَانِ مُشْكِلِ أَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» (٣٧٦٠)، وَ (٣٧٦٢)، وَالْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «جُزْءِ جَمَعَ فِيهِ طُرُقُ حَدِيثِ: ابْنِ عُمَرَ فِي تَرَاثِي الْهَيْلَالَ» (٥)، وَ (٦)، وَ (١٣)، وَ (٢٢)، وَفِي «مَوْضِحِ أَوْهَامِ الْجَمْعِ وَالتَّفْرِيقِ» (ج ١ ص ٤٢٢)، وَالْجَوْهَرِيُّ فِي «مُسْنَدِ الْمَوْطَأِ» (٦٥٨)، وَ (٤٦٩)، وَالْخَلَعِيُّ فِي «الْخَلَعِيَّاتِ» (٦٤٩)، وَ (٦٥١)، وَأَبُو نُعَيْمٍ الْحَدَّادُ فِي «جَامِعِ الصَّحِيحِينَ» (١١٢٣)، وَالشَّافِعِيُّ فِي «السُّنَنِ الْمَأْثُورَةِ» (٣٤٤)، وَ (٣٤٥)، وَفِي

«الْمُسْنَدِ» (ص ١٠٣)، وَفِي «الْأُمَّ» (ج ٢ ص ١٠٣)، وَفِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٤٩٥ و ٤٩٦)، وَابْنُ الْقَاسِمِ فِي «الْمَوْطَأِ» (٢٠٨)، وَ (٢٨٢)، وَالدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٨٠٧)، وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَوْهَرِيُّ فِي «الْأَمَالِي» (ق / ١٢٤ / ط)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ١٤ ص ٥٢)، وَفِي «مُعْجَمِ الشُّيُوخِ» (ج ٢ ص ٧٩٧)، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي «الْمَوْطَأِ» (٣٤٦)، وَالْأَنْصَارِيُّ فِي «الْمَشِيخَةِ الْكُبْرَى» (٨)، وَابْنُ بَكَيْرٍ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١ ص ٥٦٤ و ٥٦٥)، وَأَبُو بَكْرٍ الشَّافِعِيُّ فِي «الْغِيلَانِيَّاتِ» (١٩٤)، وَالْجَوْرَقَانِيُّ فِي «الْأَبَاطِيلِ وَالْمَنَاقِيرِ» (ج ٢ ص ١٠٠)، وَالْقَعْنَبِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (٤٧٠)، وَ (٤٧١)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْتَّمْهِيدِ» (ج ١٠ ص ٤٤٨)، وَابْنُ وَهْبٍ فِي «الْمَوْطَأِ» (٢٩٩) مِنْ طُرُقٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ نَافِعٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ.

\* إِذَا فَحَدِيثٌ: كَرِيبُ الْمَدَنِيِّ، هُوَ مَعْلُولٌ بِالْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، الَّتِي ثَبَّتَتْ عَنْ الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ.

فَهُوَ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ.

\* وَيَسْتَحِيلُ مِنَ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ أَنْ يَتْرَكَ الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ مِنَ الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ، ثُمَّ يَحْتَجَّ بِحَدِيثٍ شَاذٍّ.

قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا، يَذْكُرُ فِي أَبْوَابِ كِتَابِهِ، أَحَادِيثَ مَعْلُولَةً، لِيُمَيِّزَ فِي الْأَبْوَابِ، بَيْنَ الْأَحَادِيثِ الثَّابِتَةِ، وَالْأَحَادِيثِ الْمَعْلُولَةِ؛ حِرْصًا مِنْهُ عَلَى تَنْقِيَةِ السُّنَنِ النَّبَوِيَّةِ، مِمَّا أُدْخِلَ فِيهَا مِنَ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ.

\* وَهَذَا التَّعْلِيلُ مِنَ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لَا يَعْرِفُهُ؛ إِلَّا أَهْلُ الشَّانِ.

قُلْتُ: وَهَذَا يُبَيِّنُ الْفَرْقَ بَيْنَ مَا سَاقَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْأُصُولِ وَالِاخْتِجَاجِ بِهِ، وَمَا ذَكَرَهُ لِلْإِعْلَالِ! (١)

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ أَحْمَدُ شَاكِرٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: (أَهَمُّ شَيْءٍ فِي تَعْلِيلِ الرَّوَايَةِ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ: هُوَ الْبَحْثُ فِي عِلَلِ الْمُتُونِ، وَأَخْطَاءِ الرَّوَاةِ فِيهَا، وَهُوَ الْأَسَاسُ الَّذِي بَنَى عَلَيْهِ الْأَئِمَّةُ الْحَفَاطُ نَقْدَهُمْ لِلْأَحَادِيثِ، يَعْرِفُ ذَلِكَ كُلُّ مَنْ مَارَسَ هَذِهِ الْفُنُونِ الْجَلِيلَةَ: عُلُومَ الْحَدِيثِ) (٢). اهـ

\* وَالْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: كَانَ يَعْرِفُ تِلْكَ الْقَوَاعِدَ، بَلْ كَانَ مِنْ جُمْلَةِ الْمُفَعِّلِينَ لَهَا.

قُلْتُ: فَالْنَّظَرُ يَنْبَغِي أَنْ يَتَّجِهَ إِلَى مَدَى احْتِرَامِهِ، لِتِلْكَ الْمَعَايِيرِ الْعِلْمِيَّةِ، لَا إِلَى وُجُودِ الْحَدِيثِ فِي كِتَابِهِ فَحَسْبُ. (٣)

\* وَهُنَاكَ أَحَادِيثٌ سَكَتَ عَنْهَا، وَرُبَّمَا ضَعَّفَهَا فِي مَوَاضِعٍ أُخْرَى، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِاشْتِهَارِ عِلَلِهَا عِنْدَ أَهْلِ الصَّنْعَةِ، فَلَا يَصِحُّ وَالْحَالَةَ هَذِهِ أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِ تَقْوِيَةُ الْحَدِيثِ،

(١) فَإِذَا كُنْتُ أَتِيهَا الْمُقَلِّدُ الْمُتَعَالِمُ لَا تَسْتَطِيعُ التَّفَرِيقَ، وَلَا مَعْرِفَةَ هَذَا الْعِلْمِ، فَبِأَيِّ حَقٍّ تَتَطَاوَلُ عَلَى أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي هَذَا الزَّمَانِ، إِذَا بَيَّنُّوا عِلَّةَ حَدِيثٍ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»، وَمُرَاعَاةً لِأُصُولِ الْحَدِيثِ، وَحِفْظًا لِلْسُنَّةِ الصَّحِيحَةِ.

\* فَإِذَا عَرَضُوا لَكَ حَدِيثًا مَعْلُومًا فِي «الصَّحِيحَيْنِ»، أَوْ فِي غَيْرِهِمَا، وَلَمْ يَسْتَسِعْهُ عَقْلُكَ الشَّارِدُ، وَفَهْمُكَ السَّقِيمُ، فَلِمَ تُبَادِرُ بِجَهْلِكَ الْفَاضِحِ فِي اتِّهَامِ أَهْلِ الْحَدِيثِ بِتَضْعِيفِ الْأَحَادِيثِ؟.

(٢) «مَقَالَاتُ الشَّيْخِ أَحْمَدَ شَاكِرٍ» (ج ١ ص ١٤٩).

(٣) فَاكْتَفَى لِكَوْنِ ذَلِكَ مَعْرُوفًا، عِنْدَ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ.

بِمُجَرَّدِ ذِكْرِهِ فِي كِتَابِهِ، لِأَنَّهُ سَكَتَ عَنْهُ بِحَسَبِ شَهْرَتِهِ، وَنَكَارَتِهِ، وَعِلَّتِهِ<sup>(١)</sup>، عِنْدَ أَهْلِ الشَّانِ.

قُلْتُ: فَإِلَامَامُ مُسْلِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَمَا التَزَمَ بِالصَّحَّةِ فِي «صَحِيحِهِ»، أَيْضًا التَّزَامُهُ بِذِكْرِهِ الْعِلَلِ فِي مَوْضِعِهَا<sup>(٢)</sup>، وَقَدْ وَعَدَ بِذَلِكَ فِي: «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٨)؛ حَيْثُ قَالَ: (وَسَنَزِيدُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، شَرْحًا، وَإِضَاحًا فِي مَوَاضِعَ مِنَ الْكِتَابِ، عِنْدَ ذِكْرِ الْأَخْبَارِ الْمُعَلَّلَةِ، إِذَا أَتَيْنَا عَلَيْهَا فِي الْأَمَاكِنِ الَّتِي يَلِيقُ بِهَا الشَّرْحُ، وَالْإِضَاحُ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٨): (فَلَوْلَا الَّذِي رَأَيْنَا مِنْ سُوءِ صَنِيعِ كَثِيرٍ مِمَّنْ نَصَبَ نَفْسَهُ مُحَدِّثًا، فِيمَا يَلْزُمُهُمْ مِنْ طَرَحِ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، وَالرُّوَايَاتِ الْمُنْكَرَةِ، وَتَرْكِهِمُ الْإِقْتِصَارَ عَلَى الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْمَشْهُورَةِ، مِمَّا نَقَلَهُ الثَّقَاتُ الْمَعْرُوفُونَ بِالصَّدْقِ وَالْأَمَانَةِ، بَعْدَ مَعْرِفَتِهِمْ، وَإِقْرَارِهِمْ بِأَلْسِنَتِهِمْ، أَنَّ كَثِيرًا مِمَّا يَقْدِفُونَ بِهِ إِلَى الْأَغْيَاءِ مِنَ النَّاسِ هُوَ مُسْتَنْكَرٌ، وَمَنْقُولٌ عَنْ قَوْمٍ غَيْرِ مَرْضِيٍّ، مِمَّنْ ذَمَّ الرُّوَايَةَ عَنْهُمْ أَيْمَةُ أَهْلِ الْحَدِيثِ). اهـ

(١) وَهَذَا مِمَّا أَدَّى اجْتِهَادُهُ فِي «صَحِيحِهِ».

(٢) فَإِذَا جَاءَتْ فِي ثَنَائِهَا الْأَبْوَابِ بَيْنَ عِلَلِهَا، عَلَى طَرِيقَةِ أَيْمَةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ، فَعَلِمَهَا مَنْ عَلِمَ، وَجَهَلَهَا مَنْ جَهِلَ.

يَقُولُ تَعَالَى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٧].

وَيَقُولُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٨٣].

قُلْتُ: وَقَدْ ذَكَرَ الْقَاضِي عِيَاضُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» (ج ١ ص ١٠٥)؛ أَنَّ  
الإِمَامَ مُسْلِمًا، ذَكَرَ الْعِلَلَ فِي الْأَبْوَابِ<sup>(١)</sup> مِنْ: «صَحِيحِهِ»، مِمَّا يَدُلُّ أَنَّ لَيْسَ كُلَّ حَدِيثٍ  
فِي كِتَابِهِ: يَحْتَجُّ بِهِ فِي السُّنَّةِ، لِأَنَّهُ ذَكَرَ أَحَادِيثَ ضَعِيفَةً، فَلَا بُدَّ مِنَ التَّمْيِيزِ بَيْنَ مَا اخْتَجَّ  
بِهَا عَلَى شَرْطِهِ، وَبَيْنَ مَا لَمْ يَحْتَجَّ بِهِ<sup>(٢)</sup>، بَلْ ذَكَرَهَا لِلتَّعْلِيلِ لِيَعْرِفَهَا النَّاسُ، فَيَتَرَكُوهَا،  
وَلَا يُحْتَجَّ بِهَا.

\* وَقَدْ بَيَّنَ الإِمَامُ مُسْلِمٌ لَهُمْ ذَلِكَ.

فَقَالَ الإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٨): (فَلَوْلَا الَّذِي رَأَيْنَا  
مِنْ سُوءِ صَنِيعِ كَثِيرٍ مِمَّنْ نَصَبَ نَفْسَهُ مُحَدِّثًا، فِيمَا يَلْزَمُهُمْ مِنْ طَرَحِ الْأَحَادِيثِ  
الضَّعِيفَةِ، وَالرُّوَايَاتِ الْمُنْكَرَةِ، وَتَرْكِهِمُ الْإِفْتِصَارَ عَلَى الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ  
الْمَشْهُورَةِ، مِمَّا نَقَلَهُ الثَّقَاتُ الْمَعْرُوفُونَ بِالصِّدْقِ وَالْأَمَانَةِ). اهـ  
\* وَالْقَوْمُ يَنْشُرُونَ الْأَحَادِيثَ الْمُعَلَّلَةَ بَيْنَ الْعَوَامِّ، ثُمَّ يَقُولُونَ إِنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ  
أَخْرَجَهَا الإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»!، وَهِيَ لَيْسَتْ كَذَلِكَ، بَلْ هِيَ خَرَجَتْ مِنْ  
أَكْيَاسِهِمْ.

\* وَلَقَدْ بَيَّنَ الإِمَامُ مُسْلِمٌ حَالَ هَذَا الصَّنْفِ مِنَ النَّاسِ.

(١) وَأَنْظُرْ: «الْمُنْهَاجَ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ١ ص ٤٩ و ٥٠).

(٢) قَالَ الإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٤): (وَلَا سِيَّمَا عِنْدَ مَنْ لَا تَمْيِيزَ عِنْدَهُ مِنَ الْعَوَامِّ، إِلَّا بِأَنْ يُوقِفَهُ  
عَلَى التَّمْيِيزِ غَيْرُهُ). اهـ

فَقَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٨): (وَلَكِنْ مِنْ أَجْلِ مَا أَعْلَمْنَاكَ مِنْ نَشْرِ الْقَوْمِ الْأَخْبَارِ الْمُنْكَرَةِ؛ بِالْأَسَانِيدِ الضَّعَافِ الْمَجْهُولَةِ، وَقَدْ فِهِمَ بِهَا إِلَى الْعَوَامِّ الَّذِينَ لَا يَعْرِفُونَ عُيُوبَهَا). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٨): (وَكَذَلِكَ: مَنْ الْغَالِبُ عَلَى حَدِيثِهِ الْمُنْكَرُ، أَوْ الْغَلْطُ، أَمْسَكْنَا أَيْضًا عَنْ حَدِيثِهِمْ، وَعَلَامَةُ الْمُنْكَرِ فِي حَدِيثِ الْمُحَدِّثِ، إِذَا مَا عُرِضَتْ رِوَايَتُهُ لِلْحَدِيثِ عَلَى رِوَايَةِ غَيْرِهِ، مَنْ أَهْلِ الْحِفْظِ وَالرِّضَا، خَالَفَتْ رِوَايَتُهُ رِوَايَتَهُمْ، أَوْ لَمْ تَكَدْ تَوَافَقَهَا، فَإِذَا كَانَ الْأَغْلَبُ مِنْ حَدِيثِهِ كَذَلِكَ، كَانَ مَهْجُورَ الْحَدِيثِ، غَيْرَ مَقْبُولِهِ، وَلَا مُسْتَعْمَلِهِ). اهـ

وَقَدْ نَصَّ الْإِمَامُ الْحُمَيْدِيُّ فِي «الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ» (ج ١ ص ١٠٣)، أَنَّ الْحُفَاطَ انْتَقَدُوا: «الصَّحِيحَيْنِ»، فَقَالَ: (وَرُبَّمَا أَضَفْنَا إِلَى ذَلِكَ نُبْدَأَ، مِمَّا تَنَبَّهْنَا عَلَيْهِ مِنْ كُتُبِ: أَبِي الْحَسَنِ الدَّارِقُطِيِّ، وَأَبِي بَكْرٍ الْإِسْمَاعِيلِيِّ، وَأَبِي بَكْرٍ الْبَرْقَانِيِّ، وَأَبِي مَسْعُودٍ الدَّمَشَقِيِّ، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْحُفَاطِ الَّذِينَ عُنُوا بِالصَّحِيحِ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالْكِتَابَيْنِ؛ مِنْ تَنْبِيهِ عَلَى غَرَضٍ، أَوْ تَتْمِيمٍ لِمَحْذُوفٍ، أَوْ زِيَادَةٍ فِي شَرْحٍ، أَوْ بَيَانٍ لِاسْمٍ، أَوْ نَسَبٍ، أَوْ كَلَامٍ عَلَى إِسْنَادٍ، أَوْ تَتَبُّعٍ لَوْهَمِ بَعْضِ أَصْحَابِ التَّعَالِيقِ فِي الْحِكَايَةِ عَنْهُمَا، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْغَوَامِضِ الَّتِي يَقِفُ عَلَيْهَا مَنْ يَنْفَعُهُ اللَّهُ تَعَالَى بِمَعْرِفَتِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى). اهـ

وَقَالَ الشَّيْخُ الْمُحَدِّثُ مُقْبِلُ بْنُ هَادِي الْوَادِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مُقَدِّمَةِ الْإِلْزَامَاتِ وَالتَّبَعِ» (ص ١٣): (وَأَمَّا مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَقَدْ صَرَّحَ فِي أَوَّلِ: «صَحِيحِهِ»، أَنَّهُ سَيَذْكُرُ بَعْضَ الْأَحَادِيثِ؛ لِيُبَيِّنَ عِلَّتَهَا). اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا يُظْهِرُ أَنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا، أَوْ رَدَّهُ لِبَيَانِ الْإِخْتِلَافِ فِي الْحَدِيثِ؛ مَتْنًا، وَسَنَدًا، وَبَيَانَ الْعِلَلِ الَّتِي فِي الْحَدِيثِ، كَمَا هِيَ عَادَتُهُ فِي «صَحِيحِهِ»، فِي عَدَدٍ مِنَ الْأَبْوَابِ، وَهُوَ الصَّوَابُ.<sup>(١)</sup>

وَقَدْ نَبَّهَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٨)؛ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْعِلَلِ، وَقَدْ وَفَّى بِذَلِكَ، كَمَا هُوَ وَاضِحٌ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ.

قَالَ الْحَافِظُ الرَّشِيدُ الْعَطَّارُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «غُرَرِ الْفَوَائِدِ» (ص ٥١٢): (وَلَيْتَمَّا أُوْرِدَهُ مُسْلِمٌ: مِنَ الْوَجْهَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ عَنْ أَيُّوبَ، لِيُنْبَهَ عَلَى الْإِخْتِلَافِ عَلَيْهِ فِي إِسْنَادِهِ). اهـ  
وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» (ج ٥ ص ٣٦٩): (وَقَدْ أَدْخَلَ هَذِهِ الْأَثَارَ كُلَّهَا مُسْلِمٌ: وَأَرَى مُسْلِمًا، أَدْخَلَ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ، لِيُبَيِّنَ الْخِلَافَ فِيهَا.

وَهِيَ وَشَبَّهَهَا: عِنْدِي مِنَ الْعِلَلِ الَّتِي وَعَدَ بِذِكْرِهَا فِي مَوَاضِعِهَا.  
وَوَظَنَ ظَانُونٌ: أَنَّهُ يَأْتِي بِهَا مُفْرَدَةً، فَقَالُوا: تُوفِّي قَبْلَ تَأْلِيفِهَا). اهـ

(١) وَانْظُرْ: «إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» لِلْقَاضِي عِيَّاضٍ (ج ١ ص ١٠٥)، وَ(ج ٥ ص ٣٦٩)، وَ«إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» لِلْأَبِيِّ (ج ٥ ص ٦٠٧)، وَ«مُكْمَلِ إِكْمَالِ الْإِكْمَالِ» لِلْسُّنُوسِيِّ (ج ٥ ص ٦٠٧)، وَ«مُقَدِّمَةِ الْإِلْزَامَاتِ وَالتَّبَعِ» لِلشَّيْخِ الْوَادِعِيِّ (ص ١٣)، وَ«التَّعْلِيْقَ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ج ١ ص ١٩)، وَ«مُقَارَنَةَ الْمَرْوِيَّاتِ» لِلشَّيْخِ اللَّاحِمِ (ج ٢ ص ٤٨١).

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الْأَبِيُّ جَمَلٌ فِي «إِكْمَالِ إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» (ج ٥ ص ٦٠٧): (وَإِنَّمَا ذَكَرَ مُسْلِمٌ: هَذِهِ الرِّوَايَةُ الْمُخْتَلَفَةُ، فِي وَصْلِهِ، وَإِرْسَالِهِ، لِيُبَيِّنَ اخْتِلَافَ الرِّوَاةِ فِي ذَلِكَ. \* وَهَذَا وَشَبَّهُهُ مِنَ الْعِلَلِ الَّتِي وَعَدَ مُسْلِمٌ فِي خُطْبَةِ كِتَابِهِ، أَنْ يَذْكُرَهَا فِي مَوَاضِعِهَا.

\* وَظَنَّ ظَانُونٌ أَنَّهُ يَأْتِي بِهَا مُفْرَدَةً، وَأَنَّهُ تُوْفِّي قَبْلَ ذِكْرِهَا، وَالصَّوَابُ: أَنَّهُ ذَكَرَهَا فِي تَضَاعِيفِ كِتَابِهِ، كَمَا أَوْضَحْنَاهُ فِي أَوَّلِ هَذَا الشَّرْحِ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ السَّنُوسِيُّ جَمَلٌ فِي «مُكْمَلِ إِكْمَالِ الْإِكْمَالِ» (ج ٥ ص ٦٠٧): (وَإِنَّمَا ذَكَرَ مُسْلِمٌ هَذِهِ الرِّوَايَةَ الْمُخْتَلَفَةَ، فِي وَصْلِهِ، وَإِرْسَالِهِ؛ لِيُبَيِّنَ اخْتِلَافَ الرِّوَاةِ فِي ذَلِكَ.

\* وَهَذَا وَشَبَّهُهُ مِنَ الْعِلَلِ الَّتِي وَعَدَ مُسْلِمٌ فِي خُطْبَةِ كِتَابِهِ، أَنْ يَذْكُرَهَا فِي مَوَاضِعِهَا.

وَظَنَّ ظَانُونٌ: أَنَّهُ يَأْتِي بِهَا مُفْرَدَةً، وَأَنَّهُ تُوْفِّي قَبْلَ ذِكْرِهَا، وَالصَّوَابُ: أَنَّهُ ذَكَرَهَا فِي تَضَاعِيفِ كِتَابِهِ). اهـ

\* فَكِتَابُ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ جَمَلٌ، جَمَعَ فِيهِ الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ، وَذَكَرَ أَحَادِيثَ ذَاتَ عِلَلٍ خَفِيَّةٍ؛ بِقَصْدٍ إِعْلَالِهَا، لَا يُدْرِكُهَا؛ إِلَّا الْمُتَأَمِّلُ لَهَا مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، الْعَارِفُ بِطَرِيقَتِهِ فِي كِتَابِهِ.

وَقَدْ أَشَارَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ جَمَلٌ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٤٧)؛ إِلَى أَنَّهُ يُورَدُ أَخْبَارًا مُعَلَّلَةً فِي «صَحِيحِهِ» لِيُبَيِّنَ أَنَّهَا مُتَقَدَّةٌ.

وَقَدْ بَيَّنَ ذَلِكَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْعُثَيْمِينُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ١ ص ٢٢)؛ فَقَالَ: (صَارَ -يَعْنِي: الْإِمَامَ مُسْلِمًا رَحِمَهُ اللَّهُ- يَرْتَّبُ الْأَحَادِيثَ، فَيَذْكُرُ أَوَّلًا الْأَسَانِيدَ الْغَايَةَ فِي الصَّحَّةِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ مَا دُونَهَا، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ مَا دُونَهَا.<sup>(١)</sup>) وَهَذِهِ فَائِدَةٌ نَسْتَفِيدُ مِنْهَا: أَنَّهُ إِذَا جَاءَتْ أَحَادِيثُ فِي بَابٍ مَعَيَّنٍ، وَعَرَفْتَ أَنَّ الْمُقَدَّمَ مِنْهَا: مَنْ كَانَ رِجَالُهُ أَتَقَنَ وَأَضْبَطَ، ثُمَّ يَأْتِي مَنْ بَعْدَهُمْ فِي الضَّبْطِ وَالِاتِّقَانِ، ثُمَّ يَأْتِي مَنْ بَعْدَهُمْ، كَالْمَتَابِعِ، أَوِ الشَّاهِدِ<sup>(٢)</sup>، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَهَذِهِ فَائِدَةٌ، أَيْضًا: اجْعَلُوهَا عَلَى بَالِكُمْ فِيمَا يَمُرُّ عَلَيْنَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنْ الْأَحَادِيثِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ<sup>(٣)</sup>). اهـ

وَقَالَ الشَّيْخُ إِبْرَاهِيمُ اللَّاحِمُ فِي «مُقَارَنَةِ الْمَرْوِيَّاتِ» (ج ٢ ص ٤٨١): (فَإِنَّ بَعْضَ مَا انْتَقَدَ عَلَيْهِمَا -يَعْنِي: الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ، وَالْإِمَامَ مُسْلِمًا- لَا عَتَبَ عَلَيْهِمَا فِي إِخْرَاجِهِ.

\* إِذْ غَرَضُهُمَا تَعْلِيلُهُ فِيمَا يَظْهَرُ<sup>(٤)</sup>... وَيَظْهَرُ جِدًّا مِنْ سَوْقِ مُسْلِمٍ لِأَسَانِيدِهَا، وَمُتُونِهَا؛ أَنْ غَرَضُهُ كَانَ بَيَانِ مَا فِيهَا مِنْ عِلَلٍ). اهـ

(١) وَأَحْيَانًا بِالْعَكْسِ، فَيَذْكُرُ الْحَدِيثَ؛ مَثَلًا: ثُمَّ يَذْكُرُ الْإِخْتِلَافَ عَلَيْهِ، أَوِ الْعِلَّةَ، ثُمَّ يَذْكُرُ الْحَدِيثَ، أَوِ الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ، الَّتِي تُعَلِّقُ هَذَا الْحَدِيثَ الْمُخْتَلَفَ فِيهِ.

(٢) وَهَذَا الَّذِي سَادَ عِنْدَ الْجَمْعِ، أَنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا رَحِمَهُ اللَّهُ، يُورِدُ بَعْضَ الْأَحَادِيثِ؛ لِلْاِسْتِشْهَادِ بِهَا وَالْمَتَابَعَةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ. \* بَلِ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ، يُورِدُ بَعْضَ الْأَحَادِيثِ مِنْ: «الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ»، لِلْاِخْتِجَاجِ بِهَا فِي الْأُصُولِ، وَلَيْسَتْ هِيَ: كَالْمَتَابِعِ وَالشَّاهِدِ، لِذَلِكَ عَابَ عَلَيْهِ الْأَذَمَّةُ فِي ذَلِكَ، وَفِي اخْتِجَاجِهِ بِالضَّعْفَاءِ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ».

(٣) وَهَذَا يَدُلُّ أَنَّ شَيْخَنَا ابْنَ عُثَيْمِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ، يَعْلَمُ أَنَّ هُنَاكَ أَحَادِيثَ مُعَلَّةً فِي «الْجَامِعِ الصَّحِيحِ» لِلْإِمَامِ مُسْلِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٤) قُلْتُ: وَكَذَلِكَ مَا انْتَقَدَ عَلَيْهِمَا مِنَ الْأَحَادِيثِ فِي الْأُصُولِ، فَتَنَبَّهَ.

\* وَالْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَهُ طُرُقٌ فِي ذِكْرِ الرِّوَايَاتِ فِي «صَحِيحِهِ» عَلَى حَسَبِ الْبَابِ، فَمَثَلًا: أَحْيَانًا، يَرْوِي أَوَّلَ الْأَمْرِ أَصَحَّ حَدِيثٍ لَدَيْهِ فِي الْبَابِ، وَهُوَ الْمَرْوِيُّ مِنْ طَرِيقِ الْحِفَاطِ الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ.

\* فَلَا رَيْبَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أُمَّتَهُ أَنْ تَصُومَ لِرُؤْيَا الْهَلَالِ، وَتُفْطِرَ لِرُؤْيَا الْهَلَالِ، وَقَدْ ثَبَتَتْ أَحَادِيثٌ صَحِيحَةٌ فِي هَذَا الْحُكْمِ، فَإِذَا ثَبَتَتْ رُؤْيَا الْهَلَالِ؛ بِرُؤْيَا شَرْعِيَّةٍ فِي بَلَدٍ مَا، وَجَبَ عَلَى بَقِيَّةِ الْبُلْدَانِ الْعَمَلُ بِهَذِهِ الرُّؤْيَا صَوْمًا وَإِفْطَارًا. وَإِلَيْكَ الدَّلِيلُ:

- (١) فَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ رَمَضَانَ فَقَالَ: (لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَلَالَ، وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ).<sup>(١)</sup>
- (٢) وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: (الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً، فَلَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ).<sup>(٢)</sup>
- (٣) وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: (تَرَاءَى النَّاسُ الْهَلَالَ، فَأَخْبَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، أَنِّي رَأَيْتُهُ فَصَامَهُ، وَأَمَرَ النَّاسَ بِصِيَامِهِ).<sup>(٣)</sup>

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٩٠٦)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٠٨٠)، وَالْخَطِيبُ فِي «جُزْءِ تَرَاثِي الْهَلَالِ» (ص ١٧ و ٢٠).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٩٠٧)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٠٨٠)، وَالْخَطِيبُ فِي «جُزْءِ تَرَاثِي الْهَلَالِ» (ص ١٩ و ٢١ و ٢٣).

(٣) حَدِيثٌ صَحِيحٌ

(٤) وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ، فَإِنْ غُبِيَ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ). وَفِي رِوَايَةٍ: (إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَلَكَ فَصُومُوا ...).<sup>(١)</sup>

قُلْتُ: وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا رُئِيَ الْهَلَكَ بِبَلَدٍ - كَبَلَدِ الْحَرَمَيْنِ - لَزِمَ الصَّوْمُ جَمِيعِ بُلْدَانِ الْمُسْلِمِينَ، سَوَاءً اخْتَلَفَتِ الْمَطَالِعُ فِيهَا، أَوْ اتَّفَقَتْ<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَهُوَ الرَّاجِحُ، بَلْ هُوَ الْأَنْسَبُ لِتَوْحِيدِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي عِبَادَتِهَا كُلِّهَا عَلَى نَهْجِ الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ!.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٢٣٤٢)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٢ ص ١٥٢)، وَالدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٣٣٧)، وَابْنُ جَبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٤٤٧)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ١ ص ٤٢٣)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٢١٢).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَقَدْ صَحَّحَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ» (ج ٢ ص ١٨٧).  
\* وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ جَمِيعَ النَّاسِ بِالصَّوْمِ عَلَى هَذِهِ الرُّؤْيَا، مَعَ أَنَّ الرُّؤْيَا كَانَتْ فِي بَلَدِهِ ﷺ؛ فَافْتَهُمَ لِهَذَا.

\* وَهَذَا الْقَوْلُ اخْتَارَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ.

انْظُرْ: «الْفَتَاوَى» لابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٢٥ ص ١٠٣ و ١٠٥ و ١٠٧).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٩٠٩)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٠٨١).

(٢) قُلْتُ: فَإِذَا رَأَاهُ أَهْلُ الْمَشْرِقِ، وَجَبَ عَلَى أَهْلِ الْمَغْرِبِ، وَغَيْرِهِمْ أَنْ يَصُومُوا، سَوَاءً اخْتَلَفَتِ الْمَطَالِعُ عِنْدَهُمْ، أَوْ اتَّفَقَتْ، بَلْ حَتَّى لَوْ تَأَخَّرَ الْهَلَكَ عَنِ الشَّمْسِ فِي الْمَشْرِقِ، وَجَبَ عَلَى أَهْلِ الْمَغْرِبِ الصَّوْمُ، وَعَلَيْهِمْ أَنْ يَتَهَيَّؤُوا لِصِيَامِ يَوْمِهِمْ عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، ثُمَّ عِنْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَلَا بَأْسَ بِتَأْخِيرِ غُرُوبِ الشَّمْسِ، أَوْ طُلُوعِ الْفَجْرِ بِأَرْبَعِ سَاعَاتٍ، أَوْ أَكْثَرَ، أَوْ أَقَلَّ بِحَسَبِ الْمَطَالِعِ فِي الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَضُرُّ فِي اجْتِمَاعِهِمْ عَلَى صَوْمِ رَمَضَانَ، وَقَدْ كَانَ هَذَا الْأَمْرُ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فَتَنَّبَهُ.

\* وَهَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ إِلَى اتِّحَادِ الْمُسْلِمِينَ، وَاجْتِمَاعِ كَلِمَتِهِمْ فِي الْعِبَادَاتِ،  
وَعَدَمِ التَّفَرُّقِ بَيْنَهُمْ، بِحَيْثُ لَا يَكُونُ هَؤُلَاءِ مُفْطِرِينَ، وَهَؤُلَاءِ صَائِمِينَ<sup>(١)</sup>، فَإِذَا اجْتَمَعُوا  
وَكَانَ يَوْمٌ صَوْمِهِمْ، وَيَوْمٌ فِطْرِهِمْ وَاحِدًا كَانَ ذَلِكَ أَفْضَلَ، وَأَقْوَى لِلْمُسْلِمِينَ فِي  
اتِّحَادِهِمْ، وَاجْتِمَاعِ كَلِمَتِهِمْ، وَهَذَا مُرَادُ الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ.<sup>(٢)(٣)</sup>

قُلْتُ: وَلِلْعِلْمِ أَنَّ مَا شَهِدَ هَذَا الزَّمَانُ مِنْ تَطَوُّرَاتٍ فِي وَسَائِلِ الْاتِّصَالَاتِ يُمَكِّنُ  
أَنْ يُوَصَّلَ الْخَبَرَ إِلَى جَمِيعِ أَقْطَارِ الدُّنْيَا فِي أَقَلِّ مِنْ لَيْلَةٍ.  
قُلْتُ: حَتَّى الْأَقْلِيَّاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي الدُّوَلِ الْكَافِرَةِ يَصِلُ إِلَيْهَا الْخَبَرُ بِكُلِّ يُسْرٍ،  
فَيَجِبُ عَلَيْهَا أَنْ تَعْمَلَ بِهَذَا الْقَوْلِ، وَتَتَّبِعَ الْبَلَدَ الَّذِي أَعْلَنَ عَنْ دُخُولِ شَهْرِ رَمَضَانَ  
وُخْرُوجِهِ، وَهَذَا مُيسَّرٌ لَهُمْ.

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٥ ص ٧٤): (لَا  
شَكَّ أَنَّ اجْتِمَاعَ الْمُسْلِمِينَ فِي الصَّوْمِ، وَالْفِطْرِ أَمْرٌ طَيِّبٌ، وَمَحْبُوبٌ لِلنُّفُوسِ،  
وَمَطْلُوبٌ شَرْعًا، حَيْثُ أُمِكنَ، وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى ذَلِكَ إِلَّا بِأَمْرَيْنِ:

(١) قُلْتُ: وَالْفَارِقُ فِي السَّاعَاتِ بِالنِّسْبَةِ لِاخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ فِي الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ لَا يَصُرُّ فِي الصَّوْمِ  
وَالْفِطْرِ، فَافْطِنْ لِهَذَا تَرَشَّدْ.

(٢) قُلْتُ: وَلَا شَكَّ أَنَّ اجْتِمَاعَ الْمُسْلِمِينَ فِي الصَّوْمِ، وَالْفِطْرِ أَمْرٌ طَيِّبٌ، وَمَحْبُوبٌ لِلنُّفُوسِ، وَمَطْلُوبٌ  
شَرْعًا حَيْثُ أُمِكنَ.

(٣) وَقَدْ عَمِلَ النَّاسُ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وَعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وَعُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ،  
وَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وَغَيْرِهِمْ عَلَى هَذَا، وَأَنَّهُ إِذَا ثَبَتَتْ رُؤْيَةُ الْهِلَالِ لِرِمِّ جَمِيعِ الْبُلْدَانِ أَنْ يَلْتَزِمُوا بِصَوْمٍ، أَوْ  
فِطْرٍ، وَهَذَا مِنَ النَّاحِيَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ: قَوْلُ قَوِيٍّ.

أَحَدُهُمَا: أَنْ يُلْغِيَ جَمِيعَ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ الْأَعْتِمَادَ عَلَى الْحِسَابِ، كَمَا أَلْغَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ<sup>(١)</sup>، وَأَلْغَاهُ سَلَفُ الْأُمَّةِ، وَأَنْ يَعْمَلُوا بِالرُّؤْيَةِ، أَوْ بِإِكْمَالِ الْعِدَّةِ.

الْأَمْرُ الثَّانِي: أَنْ يُلْتَزِمُوا بِالْأَعْتِمَادِ عَلَى إِبْثَاتِ الرُّؤْيَةِ فِي أَيِّ دَوْلَةٍ إِسْلَامِيَّةٍ تَعْمَلُ بِشَرْعِ اللَّهِ<sup>(٢)</sup>، وَتُلْتَزِمُ بِأَحْكَامِهِ، فَمَتَى ثَبَتَ عِنْدَهَا رُؤْيُهُ الْهَلَالِ بِالْبَيِّنَةِ الشَّرْعِيَّةِ دُخُولًا، أَوْ خُرُوجًا تَبَعُوهَا فِي ذَلِكَ؛ عَمَلًا بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: (صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ).<sup>(٣)</sup>

\* وَمَعْلُومٌ أَنَّ خِطَابَ النَّبِيِّ ﷺ لَيْسَ خَاصًّا بِأَهْلِ الْمَدِينَةِ، بَلْ هُوَ خِطَابٌ لِلْأُمَّةِ جَمْعَاءَ فِي جَمِيعِ أَعْصَارِهَا، وَأَمْصَارِهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

\* فَمَتَى تَوَافَرَ هَذَانِ الْأَمْرَانِ أَمْكَنَ أَنْ تَجْتَمَعَ الدُّوَلُ الْإِسْلَامِيَّةُ عَلَى الصَّوْمِ جَمِيعًا وَالْفِطْرِ جَمِيعًا، فَنَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يُوفِّقَهُمْ لِذَلِكَ، وَأَنْ يُعِينَهُمْ عَلَى تَحْكِيمِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَرَفْضِ مَا خَالَفَهَا.

(١) يُشِيرُ إِلَى حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ، لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسُبُ، الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا). يَعْنِي مَرَّةً تِسْعَةً وَعِشْرِينَ، وَمَرَّةً ثَلَاثِينَ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٨١٤)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٠٨٠).  
قُلْتُ: وَالْمُرَادُ مِنَ الْحَدِيثِ: لَا نَعْرِفُ حِسَابَ النُّجُومِ وَسِيرَهَا، فَلَمْ نُكَلِّفْ فِي مَوَاقِيتِ عِبَادَاتِنَا مَا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى مَعْرِفَةِ حِسَابٍ، وَلَا كِتَابَةٍ.

(٢) وَلَوْ بَجُزءٍ مِنْ شَرْعِ اللَّهِ تَعَالَى.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٨١٠)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٠٨١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ

\* وَلَا رَيْبَ أَنَّ ذَلِكَ وَاجِبٌ عَلَيْهِمْ؛ لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، وَمَا جَاءَ فِي مَعْنَاهَا مِنَ الْآيَاتِ.

\* وَلَا رَيْبَ أَيْضًا أَنَّ تَحْكِيمَهَا فِي جَمِيعِ شُؤْنِهِمْ فِيهِ صَلَاحُهُمْ، وَنَجَاتُهُمْ وَاجْتِمَاعُ شَمْلِهِمْ، وَنَصْرُهُمْ عَلَىٰ عَدُوِّهِمْ، وَفَوْزُهُمْ بِالسَّعَادَةِ الْعَاجِلَةِ وَالْآجِلَةِ، فَسَأَلَ اللَّهُ أَنْ يَشْرَحَ صُدُورَهُمْ لِذَلِكَ وَيُعِينَهُمْ عَلَيْهِ إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٥ ص ٧٨): (لَا رَيْبَ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَمَرَ أُمَّتَهُ أَنْ تَصُومَ لِرُؤْيَا الْهَلَالِ، وَتُفْطِرَ لِرُؤْيَا الْهَلَالِ؛ بِرُؤْيَا شَرْعِيَّةٍ فِي بَلَدٍ مَا، وَجَبَ عَلَىٰ بَقِيَّةِ الْبِلَادِ الْعَمَلُ بِهَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ قَالَ: (صُومُوا لِرُؤْيَا الْهَلَالِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَا الْهَلَالِ)<sup>(١)</sup>، لَمْ يَقْصِدْ أَهْلَ الْمَدِينَةِ فَقَطْ، وَإِنَّمَا قَصَدَ عُمُومَ الْمُسْلِمِينَ، وَبَنَاءً عَلَىٰ ذَلِكَ، فَإِذَا ثَبَتَتْ رُؤْيَا فِي الْحِجَازِ وَجَبَ عَلَىٰ مَنْ بَلَغَهُمُ الْخَبَرُ فِي سَائِرِ الْأَقْطَارِ أَنْ يَعْتَمِدَهَا؛ لِأَنَّهَا دَوْلَةٌ إِسْلَامِيَّةٌ مُحَكَّمَةٌ لِلشَّرِيعَةِ فَيَعْمَلُ بِإِثْبَاتِهَا عَمَلًا بِعُمُومِ الْأَحَادِيثِ وَإِطْلَاقِهَا، وَهَكَذَا الْحُكْمُ فِي بَقِيَّةِ الدُّوَلِ الَّتِي تُحَكِّمُ الشَّرِيعَةَ ...

\* أَمَّا الْمَطَالَعُ فَلَا شَكَّ فِي اخْتِلَافِهَا فِي نَفْسِهَا، أَمَّا اعْتِبَارُهَا مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ فَهُوَ مَحَلُّ اخْتِلَافٍ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ اخْتِلَافَهَا لَا يُؤْثِرُ وَأَنَّ الْوَاجِبَ هُوَ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٩٠٩)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٠٨١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ

الْعَمَلُ بِرُؤْيَةِ الْهَلَالِ صَوْمًا، وَإِفْطَارًا، وَتَضَحِيَّةً؛ مَتَى ثَبَتَتْ رُؤْيَتُهُ ثُبُوتًا شَرْعِيًّا فِي أَيِّ بَلَدٍ مَا ...

\* وَهُوَ قَوْلُ جَمْعٍ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، حَيْثُ قِيلَ بِاعْتِبَارِ اخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ؛ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ بِكَثَرٍ مِنْ يَوْمٍ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ نَاصِرُ الْأَلْبَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَمَامِ الْمِنَّةِ» (ص ٣٩٨):  
(يَبْقَى حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَغَيْرُهُ عَلَى عُمُومِهِ؛ يَشْمَلُ كُلَّ مَنْ بَلَغَهُ رُؤْيَا الْهَلَالِ مِنْ أَيِّ بَلَدٍ، أَوْ إِقْلِيمٍ مِنْ غَيْرِ تَحْدِيدِ مَسَافَةٍ أَصْلًا<sup>(١)</sup> ... وَهَذَا أَمْرٌ مُتَسَرِّ الْيَوْمِ لِلْغَايَةِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ، وَلَكِنَّهُ يَتَطَلَّبُ شَيْئًا مِنْ اهْتِمَامِ الدُّوَلِ الْإِسْلَامِيَّةِ حَتَّى تَجْعَلَهُ حَقِيقَةً وَاقِعِيَّةً إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «حَقِيقَةِ الصِّيَامِ» (ص ١٢٤): (وَإِنْ ثَبَتَتْ رُؤْيَتُهُ بِمَكَانٍ قَرِيبٍ أَوْ بَعِيدٍ، لَزِمَ جَمِيعَ الْبِلَادِ الصَّوْمُ، وَحُكْمُ مَنْ لَمْ يَرَهُ كَمَنْ رَأَاهُ، وَلَوْ اخْتَلَفَتِ الْمَطَالِعُ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ؛ لِلْعُمُومِ، وَاحْتِجَّ الْقَاضِي، وَالْأَصْحَابُ، وَصَاحِبُ «الْمُغْنِي»، وَ«الْمُحَرَّرِ» بِثُبُوتِ جَمِيعِ الْأَحْكَامِ، فَكَذَا الصَّوْمُ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْعُثَيْمِينُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّعْلِيقِ» (ص ١٢٥): (إِذَا ثَبَتَتْ رُؤْيَا الْهَلَالِ ثُبُوتًا شَرْعِيًّا، فِي أَيِّ مَكَانٍ مِنَ الْأَرْضِ، شَرْقًا، أَوْ

(١) وَأَمَّا كِبَرُ الْأَهْلِ، وَصِغَرُهَا، وَارْتِفَاعُهَا، وَانْخِفَاضُهَا، فَلَيْسَ عَلَيْهِ اعْتِبَارٌ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حُكْمٌ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ الْمُطَهَّرَ لَمْ يُعْتَبَرْ ذَلِكَ.

وَانْظُرْ: «الْفَتَاوَى» لِلشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ (ج ١٥ ص ٨).

غَرْبًا، شِمَالًا أَوْ جَنُوبًا، لَزِمَ الصَّوْمُ جَمِيعَ النَّاسِ، وَهَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ، وَهُوَ الَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ). اهـ

قُلْتُ: وَهَذِهِ الْفَتَوَى عَلَيْهَا فُقَهَاءُ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهَا لِتَأْلِيفِ قُلُوبِ الْمُسْلِمِينَ فِي عِبَادَتِهِمْ، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

قَالَ الْحَنْبَلِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: (يُلْزَمُ أَهْلُ الْمَشْرِقِ بِرُؤْيَا أَهْلِ الْمَغْرِبِ، إِذَا ثَبَتَ عِنْدَهُمْ رُؤْيَاهُ أَوَّلِيكَ، بِطَرِيقٍ مُوجِبٍ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْمَشَايخِ، وَعَلَيْهِ الْفَتَوَى).<sup>(١)</sup>

وَقَالَ الْمَالِكِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: (إِذَا رُئِيَ الْهَلَالُ، عَمَّ الصَّوْمُ سَائِرَ الْبِلَادِ، قَرِيبًا، أَوْ بَعِيدًا، وَلَا يُرَاعَى فِي ذَلِكَ مَسَافَةُ قَطْرِ، وَلَا اتِّفَاقُ الْمَطَالِعِ، وَلَا عَدَمُهَا، فَيَجِبُ الصَّوْمُ عَلَى كُلِّ مَنْقُولٍ إِلَيْهِ).<sup>(٢)</sup>

وَقَالَ الْحَنْبَلِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: (إِذَا ثَبَتَتْ رُؤْيَا الْهَلَالِ بِمَكَانٍ، قَرِيبًا كَانَ أَوْ بَعِيدًا، لَزِمَ النَّاسَ كُلُّهُمْ الصَّوْمُ، وَحُكْمُ مَنْ لَمْ يَرَهُ حُكْمُ مَنْ رَأَاهُ).<sup>(٣)</sup>

(١) انظر: «تنوير الأبصار وجامع البحار» للشمس تاشي الحنفي (ج ٣ ص ٤١٨)، و«مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح» للشربلاني الحنفي (ص ٦٥٦)، و«رد المختار على الدر المختار» لابن عابدين الحنفي (ج ٣ ص ٤١٨)، و«الحاشية على مراقي الفلاح» للطحطاوي الحنفي (ص ٦٥٦)، و«الدر المختار شرح تنوير الأبصار» للحصكفي الحنفي (ج ٣ ص ٤١٨).

(٢) انظر: «بداية المجتهد ونهاية المقتصد» لابن رشد المالكي (ج ١ ص ٣٧٨)، و«القوانين الفقهية» لابن جزي المالكي (ص ١١٦).

(٣) انظر: «كشف القناع عن متن الإقناع» للبهوتي الحنبلي (ج ٢ ص ٣٥٣).

قُلْتُ: فَهَذِهِ فَتَاوَى الْمَذَاهِبِ الْفَقْهِيَّةِ الْمُعْتَمَدَةِ فِي جَمِيعِ بُلْدَانِ الْمُسْلِمِينَ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا!.

\* وَقَدْ وَافَقَتِ السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ، فَعَلَى أَتْبَاعِ الْمَذَاهِبِ الْفَقْهِيَّةِ فِي الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي هَذَا الزَّمَانِ أَنْ يَتَّبِعُوا هَذِهِ الْمَذَاهِبَ، وَيَتَوَحَّدُوا فِي صَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَفِطْرِهِ، وَلَا تَنْهَمُ يَدْعُونَ أَتْبَاعَهُمْ فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ!، وَأَنْتَهُمْ عَلَى مَذَاهِبِهِمْ!، فَلِمَاذَا يُخَالِفُونَ ذَلِكَ، فَيَصُومُ كُلُّ بَلَدٍ عَلَى مَا يَشَاءُ، وَكَيْفَ شَاءَ!، وَيُفْطِرُ عَلَى مَا يَشَاءُ، وَكَيْفَ شَاءَ! (١)،

(١) فَتَرَى بَلَدًا أَهْلُهُ يَدْعُونَ أَنْتَهُمْ عَلَى: «الْمَذْهَبِ الْمَالِكِيِّ!»، لَكِنَّهُمْ يُخَالِفُونَهُ، ثُمَّ يَصُومُونَ، وَيُفْطِرُونَ عَلَى: «التَّقْوِيمِ الْفَلَكَيِّ!»، أَوْ: «الْحِسَابِ الْفَلَكَيِّ!»، كَذَلِكَ: «لِيَبْنِيَا، وَالْجَزَائِرَ!، وَالْمَغْرِبَ!، وَتُونِسَ!»، وَغَيْرَهَا، وَإِنَّ بَعْضَهُمْ يَصُومُونَ، وَيُفْطِرُونَ عَلَى رُؤْيَا هَلَالِ بَلَدِهِمْ، فَكَذَلِكَ هَؤُلَاءِ مُخَالِفُونَ لِلْسُّنَّةِ، وَمُرَادُهُمْ بِتِلْكَ الْمُخَالَفَةِ فِي صَوْمِهِمْ لِبُلْدَانِ الْمُسْلِمِينَ، لِأَنَّتَهُمْ عَلَى: «الْفِكْرِ الصُّوفِيِّ»، أَوْ: «الْفِكْرِ الْإِبَاضِيِّ»، أَوْ: «الْفِكْرِ الْإِخْوَانِيِّ»، أَوْ: «الْفِكْرِ الْأَشْعَرِيِّ»، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، فَلِمَاذَا لَا تَتَرَكُونَ أَفْكَارَكُمْ هَذِهِ وَتَتَوَحَّدُونَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ فِي دَوْلِ الْخَلِيجِ وَغَيْرِهَا فِي صَوْمِهِمْ، وَفِطْرِهِمْ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْعِبَادَاتِ!.

\* وَتَرَى بَلَدًا أَهْلُهُ يَدْعُونَ أَنْتَهُمْ عَلَى: «الْمَذْهَبِ الْحَنَفِيِّ!»، لَكِنَّهُمْ يُخَالِفُونَهُ، ثُمَّ يَصُومُونَ، وَيُفْطِرُونَ قَبْلَ الْمُسْلِمِينَ بِيَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ عَلَى فَتَاوَى الْمُفْتِينَ عِنْدَهُمْ مِنْ: «الصُّوفِيَّةِ» الْمُخَالِفِينَ دَائِمًا، كَذَلِكَ: «بَاكِسْتَانَ، وَالْهِنْدَ، وَأَفْغَانِسْتَانَ»، وَغَيْرَهَا، لِلْخُصُومَاتِ الَّتِي بَيْنَهُمْ، وَبَيْنَ الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ، فَلِمَاذَا لَا تَتَرَكُونَ أَفْكَارَكُمْ هَذِهِ، وَتَتَوَحَّدُونَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ فِي أَصُولِهِمْ وَفُرُوعِهِمْ؟!.

\* وَتَرَى: «الْفِرْقَةَ الْإِبَاضِيَّةَ» الَّتِي يَدْعُونَ التَّقَرُّبَ بَيْنَ الْمَذَاهِبِ الْإِسْلَامِيَّةِ، يُخَالِفُونَ الْمُسْلِمِينَ نَهَارًا جَهَارًا فِي صَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَفِطْرِهِ، كَذَلِكَ: «عُمَانَ» وَغَيْرَهَا، عَلَى فَتَاوَى الْمُفْتِينَ مِنْ «الْإِبَاضِيَّةِ» فِيهَا!، وَذَلِكَ لِلْخُصُومَاتِ الَّتِي بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، فَلِمَاذَا لَا تَتَرَكُونَ أَفْكَارَكُمْ هَذِهِ، وَتَتَوَحَّدُونَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ فِي أَصُولِهِمْ وَفُرُوعِهِمْ؟!.

فَبِذَلِكَ خَالَفُوا السُّنَّةَ النَّبَوِيَّةَ!، وَخَالَفُوا الْمَذَاهِبَ الْفِقْهِيَّةَ الْمُعْتَمَدَةَ عِنْدَهُمْ، وَالَّتِي يَنْتَسِبُونَ إِلَيْهَا ظَاهِرًا!، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

قُلْتُ: وَهَذَا الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ الَّذِي يَدْعُو الدُّوَلِ الْإِسْلَامِيَّةَ إِلَى الْوَحْدَةِ الصَّحِيحَةِ فِي الصَّوْمِ وَالْفِطْرِ فِي عَصْرِنَا الْآنَ لَا يَكَادُ يُعْرَفُ إِلَّا عِنْدَ بَعْضِ الدُّوَلِ الْإِسْلَامِيَّةِ الَّتِي تُحِبُّ الْاتِّفَاقَ، وَتُكْرَهُ الْأَخْتِلَافَ.

\* لَكِنْ أَكْثَرَ النَّاسِ الْيَوْمَ يَظُنُّونَ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى اخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ، أَوْ عَلَى اخْتِلَافِ الدُّوَلِ الْإِسْلَامِيَّةِ، فَالْكُلُّ يُقَرَّرُ عَلَى مَا يُفْتَى فِي دَوْلَتِهِمْ مِنْ قَبْلِ مَا يُسَمَّى بِـ«الشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ»، وَذَلِكَ بِسَبَبِ تَغْلُغِ الْأَفْكَارِ الْاِعْتِقَادِيَّةِ الْمُخَالَفَةِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عِنْدَ الْمُفْتِينَ فِي دَوْلِهِمْ.

\* لِذَلِكَ يُحِبُّونَ أَنْ يُخَالَفُوا الدُّوَلِ الْإِسْلَامِيَّةَ، خَاصَّةً الدَّوْلَةَ الَّتِي يُخَالَفُونَهَا فِي اِعْتِقَادِهِمْ مِثْلَ: «دَوْلَةِ بَلَدِ الْحَرَمَيْنِ» حَفِظَهَا اللَّهُ تَعَالَى.

قُلْتُ: بَلْ وَتَسَرَّبَتْ عِنْدَنَا هَذِهِ الْأَفْكَارُ عَلَى بَعْضِ الَّذِينَ يَنْتَسِبُونَ إِلَى الْعِلْمِ، فَتَرَاهُمْ يَدْنِدِنُونَ فِي الصُّحُفِ وَغَيْرِهَا عَلَى تَقْرِيرِ: «الْحِسَابِ الْفَلَكَيِّ»، وَغَيْرِهِ، بَلْ

= \* وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْبُلْدَانِ الَّتِي تُخَالِفُ الْمُسْلِمِينَ فِي صَوْمِهِمْ وَفِطْرِهِمْ، أَلَا يَعْلَمُ هَؤُلَاءِ أَنَّ الصَّوْمَ يَوْمَ يَصُومُ النَّاسُ، وَالْفِطْرَ يَوْمَ يُفْطِرُ النَّاسُ!.

وَيَغْمَزُونَ فَنَتَاوَى عُلَمَاءُ الْحَرَمَيْنِ فِي صَوْمِهِمْ عَلَى رُؤْيَةِ الْهَلَالِ وَفَطْرِهِمْ، لِيَقَرُّوا مَا شَاءُوا فِي الْبَلَدِ فِي أَمْرِ الصَّيَامِ وَالْفِطْرِ<sup>(١)</sup>، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَصْلِ» (ج ٤ ص ١٧١): (وَاعْلَمُوا -رَحِمَكُمُ اللَّهُ- أَنَّ جَمِيعَ فِرْقِ الصَّلَاةِ لَمْ يُجِرِ اللَّهُ عَلَى أَيْدِيهِمْ خَيْرًا، وَلَا فَتَحَ بِهِمْ مِنْ بِلَادِ الْكُفْرِ قَرِيَّةً، وَلَا رَفَعَ لِلْإِسْلَامِ رَايَةً، وَمَا زَالُوا يَسْعَوْنَ فِي قَلْبِ نِظَامِ الْمُسْلِمِينَ، وَيُفَرِّقُونَ كَلِمَةَ الْمُؤْمِنِينَ، وَيَسْلُونِ السَّيْفَ عَلَى أَهْلِ الدِّينِ، وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ!). اهـ

قُلْتُ: وَخَالَفَ الْجُمْهُورُ؛ الشَّافِعِيَّةُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فَقَالُوا: إِذَا رُئِيَ الْهَلَالُ بِلَدٍ لَزِمَ حُكْمُهُ الْبَلَدَ الْقَرِيبَ لَا الْبَعِيدَ، بِحَسَبِ اخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ فِي الْأَصَحِّ فِي مَذْهَبِهِمْ.

\* وَاسْتَدَلُّوا عَلَى اعْتِبَارِ اخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ أَقْوَى مَا اسْتَدَلَّ بِهِ الشَّافِعِيَّةُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ:

(١) فَهُمْ لَا يُرِيدُونَ أَنْ يَصُومُوا وَيُفْطِرُوا عَلَى رُؤْيَى: «الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ»، وَهَذَا أَمْرٌ يُنْذِرُ بِخَطَرٍ كَبِيرٍ، وَشَرٌّ مُسْتَطِيرٌ، يُفَرِّقُ أَهْلَ السُّنَّةِ فِي الْبَلَدِ، وَهَذِهِ مِخْنَةٌ فِي بَدَايَةِ عَهْدِهَا فَلَا بُدَّ مِنْ أَخْذِ الْحِيطَةِ، وَالْحَذَرِ مِنْ تَطْبِيقِ آرَائِهِمُ الَّتِي تُفَرِّقُ وَلَا تُؤَلِّفُ، حَتَّى لَا يَحِلَّ بِنَا مَا حَلَّ بِغَيْرِنَا مِنَ الْفُرْقَةِ وَالْفِتْنَةِ، نَسْأَلُ اللَّهَ السَّلَامَةَ وَالْعَافِيَةَ.

(٢) قُلْتُ: وَالْعَجِيبُ مِنْ أَمْرِ الَّذِينَ يَدَّعُونَ التَّقَرُّبَ بَيْنَ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَتَوَحِيدِهَا أَنَّهُمْ يُثْنُونَ بِلَدَانِهِمْ بِالصَّوْمِ وَالْفِطْرِ عَلَى اخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ فِي الْبُلْدَانِ، فَوَقَعُوا فِي تَفْرِيقِ الْأُمَّةِ فِي عِبَادَتِهَا!، وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

فَعَنْ كُرَيْبٍ، أَنَّ أُمَّ الْفَضْلِ بِنْتَ الْحَارِثِ، بَعَثَتْهُ إِلَى مُعَاوِيَةَ بِالشَّامِ، قَالَ: فَقَدِمْتُ الشَّامَ، فَقَضَيْتُ حَاجَتَهَا، وَاسْتَهْلَّ عَلَيَّ رَمَضَانُ<sup>(١)</sup> وَأَنَا بِالشَّامِ، فَرَأَيْتُ الْهَيْلَالَ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فِي آخِرِ الشَّهْرِ، فَسَأَلَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ثُمَّ ذَكَرَ الْهَيْلَالَ فَقَالَ: مَتَى رَأَيْتُمُ الْهَيْلَالَ؟ فَقُلْتُ: رَأَيْتَاهُ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: أَنْتَ رَأَيْتَهُ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ، وَرَأَى النَّاسُ، وَصَامُوا وَصَامَ مُعَاوِيَةُ، فَقَالَ: (لَكِنَّا رَأَيْنَاهُ لَيْلَةَ السَّبْتِ، فَلَا نَزَالَ نَصُومُ حَتَّى نَكْمَلَ ثَلَاثِينَ، أَوْ نَرَاهُ، فَقُلْتُ: أَوْ لَا تَكْتَفِي بِرُؤْيَا مُعَاوِيَةَ وَصِيَامِهِ؟ فَقَالَ: لَا، هَكَذَا أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ).<sup>(٢)</sup>

قُلْتُ: وَلَا يُعَارِضُ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَلَى فَرْضِ صِحَّتِهِ - عُمُومَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا.  
وَبَيَانَ ذَلِكَ مِنْ وَجْهِ:

أَوَّلًا: أَنَّ هُنَاكَ خِلَافًا مَشْهُورًا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى مَذَاهِبٍ عِدَّةٍ؛ كَمَا تَرَاهُ مَبْسُوطًا، فِي «فَتْحِ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٤ ص ١٢٥)، وَالْمَرْجِعُ فِي ذَلِكَ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النِّسَاء: ٥٩].

(١) أَيُّ: ظَهَرَ هَيْلَالُهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٠٨٧).

فَعَنِ الْإِمَامِ مِمْوْنِ بْنِ مِهْرَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ تَنَارَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [النِّسَاءُ: ٥٩] (إِلَى كِتَابِ اللَّهِ، وَالرُّدُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا قُبِضَ إِلَى سُنَّتِهِ).<sup>(١)</sup>

قُلْتُ: وَالْوَاجِبُ عِنْدَ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ طَلَبُ الدَّلِيلِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَذَلِكَ لَا يُعَدُّ، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.<sup>(٢)</sup>

ثَانِيًا: أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَرَدَّ فِيمَنْ صَامَ عَلَى رُؤْيَا بَلَدِهِ، ثُمَّ بَلَغَهُ فِي أَثْنَاءِ رَمَضَانَ أَنَّهُمْ رَأَوْا الْهَلَكَ فِي بَلَدٍ آخَرَ قَبْلَهُ يَوْمًا، فَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ يُسْتَمَرُّ فِي الصَّيَامِ مَعَ أَهْلِ بَلَدِهِ حَتَّى يُكْمَلُوا ثَلَاثِينَ أَوْ يَرَوْا هِلَالَهُمْ.

ثَالِثًا: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَمْ يُصَرِّحْ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُمْ بِأَنْ لَا يَعْمَلُوا بِرُؤْيَا غَيْرِهِمْ مِنَ الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ، فَتَنَبَّهَ.

رَابِعًا: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَمَرَهُمْ بِإِكْمَالِ الثَّلَاثِينَ أَنْ يَرَوْهُ، لِيَبْقَى: «كَرِيبٌ»، عَلَى الصَّيَامِ مَعَ أَهْلِ بَلَدِهِ، وَيُفْطَرُ مَعَهُمْ، فَلَا يَتَقَدَّمُهُمْ فِي

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «مُسْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١ ص ٤٧٤)، وَابْنُ شَاهِينَ فِي «شَرْحِ الْمَذَاهِبِ» (ص ٤٤)، وَالْحَظِيْبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (ج ١ ص ١٤٤)، وَالْهَرَوِيُّ فِي «دَمِ الْكَلَامِ» (ج ٢ ص ٦٧)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ١٩٠).

وَأَسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) وَانْظُرْ: «أَسْبَابُ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ص ٥).

الْفِطْرِ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: (لَكِنَّا رَأَيْنَاهُ لَيْلَةَ السَّبْتِ، فَلَا نَزَالَ نَصُومُ حَتَّى نُكْمِلَ ثَلَاثِينَ، أَوْ نَرَاهُ)، لِأَنَّ الصَّوْمَ بِصَوْمِ يَوْمِ النَّاسِ، وَالْفِطْرَ بِفِطْرِ يَوْمِ النَّاسِ.  
خَامِسًا: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه لَمْ يَعْلَمْ بِخَبَرِ صَوْمِ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ رضي الله عنه فِي الشَّامِ ابْتِدَاءً حَتَّى يَصُومَ مَعَهُ، بَلْ لَمْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ إِلَّا آخِرَ الشَّهْرِ وَذَلِكَ لِقَوْلِ كُرَيْبٍ رضي الله عنه: (فَسَأَلَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ فَقَالَ: مَتَى رَأَيْتُمُ الْهَلَالَ؟ فَقُلْتُ: رَأَيْنَاهُ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ).

فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: (فَلَا نَزَالَ نَصُومُ حَتَّى نُكْمِلَ ثَلَاثِينَ، أَوْ نَرَاهُ).  
قُلْتُ: وَهَذَا مُوَافِقٌ لِعُمُومِ أَحَادِيثِ رُؤْيَةِ الْهَلَالِ؛ أَيُّ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أَمَرَنَا بِقَوْلِهِ: (صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ)، وَلِذَلِكَ قَالَ رضي الله عنه: (هَكَذَا أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم)؛ أَيُّ: أَمَرَنَا أَنْ نَصُومَ مَعَ النَّاسِ، وَأَنْ نَفْطِرَ مَعَ النَّاسِ؛ أَيُّ: الصَّوْمَ مَعَ الْأُمَّةِ، وَالْفِطْرَ مَعَ الْأُمَّةِ.

قُلْتُ: إِذَا فَعَدَمَ عَمَلِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه بِرُؤْيَةِ أَهْلِ الشَّامِ فِي هَذَا الشَّهْرِ فَقَطْ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي بِخَبَرِ صَوْمِ مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه لِلْبُعْدِ الَّذِي بَيْنَهُمَا، وَلِتَعَذُّرِ سُرْعَةِ الْإِتِّصَالَاتِ، وَالْمُوَاصَلَاتِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ.<sup>(١)</sup>

(١) قُلْتُ: وَأَمَّا الشُّهُورُ الْأُخْرَى الَّتِي هِيَ مِنْ رَمَضَانَ، كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه يَصُومُ مَعَ النَّاسِ كُلِّهِمْ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ، وَيَسْتَحِيلُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَصُومُ رَمَضَانَ مَعَ الْأُمَّةِ فِي عَهْدِهِ، بَلْ كَانَ رضي الله عنه يَصُومُ مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَيَفْطِرُ مَعَهُ صلى الله عليه وسلم.

سادساً: أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِنْ أَحَادِيثِ الْمُتَشَابِهِ، وَالْعِلْمُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْمُتَشَابِهَ يُحْمَلُ عَلَى الْمُحْكَمِ، فَهُوَ يُعْتَبَرُ مِنْ بَابِ الْأَجْتِهَادِ، وَلَيْسَ بِحُجَّةٍ، فَيَجِبُ أَنْ يُقْتَصَرَ عَلَى النُّصُوصِ الْمُحْكَمَةِ. (١)

قَالَ شَيْخُنَا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْعُثَيْمِينُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «أَسْبَابِ الْخِلَافِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ» (ص ١٨): (وَطَرِيقُ الْعِلْمِ أَنْ يُحْمَلَ الْمُتَشَابِهُ عَلَى الْمُحْكَمِ). اهـ  
قُلْتُ: فَلَا اسْتِدْلَالَ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى صَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ بِاخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ خَطَأً فِي الْفَهْمِ وَالْاسْتِدْلَالِ، أَوْ قَعَ النَّاسُ فِي خَبْطٍ وَخَلْطٍ، حَتَّى تَفَرَّقُوا فِي الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا.

قُلْتُ: فَهَذَا هُوَ التَّوْفِيقُ بَيْنَ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَالْاسْتِدْلَالَ بِهِ. (٢)

قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَمَامِ الْمَنَّةِ» (ص ٣٩٨): مُعَلَّقًا عَلَى صَاحِبِ كِتَابِ «فِقْهِ السُّنَّةِ»: (وَهَذَا كَلَامٌ عَجِيبٌ غَرِيبٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ صَحَّ أَنَّهُ مُشَاهِدٌ مُوَافِقٌ لِلْوَاقِعِ، فَلَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ مُوَافِقٌ لِلشَّرْعِ أَوَّلًا، وَلِأَنَّ الْجِهَاتَ - كَالْمَطَالِعِ - أُمُورٌ نَسْبِيَّةٌ لَيْسَ لَهَا حُدُودٌ مَادِيَّةٌ يُمْكِنُ لِلنَّاسِ أَنْ يَتَبَيَّنُوها وَيَقِفُوا عِنْدَهَا؛ ثَانِيًا: وَأَنَا - وَاللَّهِ - لَا أَدْرِي مَا

(١) قُلْتُ: وَكَذَلِكَ لَا يَصْلُحُ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لِلتَّخْصِيسِ، لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، لَمْ يَأْتِ بِلَفْظِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا بِمَعْنَى لَفْظِهِ حَتَّى نَنْظُرَ فِي عُمُومِهِ، وَخُصُوصِهِ، إِنَّمَا جَاءَنَا بِصِيغَةٍ مُجْمَلَةٍ: (هَكَذَا أَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ)، فَيُحْمَلُ هَذَا الْمَرْفُوعُ الْمُجْمَلُ عَلَى الْأَحَادِيثِ الْمَرْفُوعَةِ الْمُحْكَمَةِ، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

(٢) وَانْظُرْ: «الدَّرَارِي الْمُضَيِّعَةُ فِي شَرْحِ الدَّرَرِ الْبَهِيِّ» لِلشُّوكَانِيِّ (ج ١ ص ٢٢٤)، وَ«نَيْلِ الْأَوْطَارِ فِي شَرْحِ مُتَقَاتِلِ الْأَخْبَارِ» لَهُ (ج ٤ ص ١٩٥)، وَ«الرَّوَضَةُ النَّدِيَّةُ فِي شَرْحِ الدَّرَرِ الْبَهِيِّ» لِلقُنُوجِيِّ (ج ١ ص ٧٣٧)، وَ«تَمَامِ الْمَنَّةِ» لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ (ص ٣٩٨).

الَّذِي حَمَلَ الْمُؤَلَّفُ عَلَى اخْتِيَارِ هَذَا الرَّأْيِ الشَّاذِّ، وَأَنْ يُعْرِضَ عَنِ الْأَخْذِ بِعُمُومِ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، وَبِخَاصَّةٍ أَنَّهُ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ، كَمَا ذَكَرَهُ هُوَ نَفْسُهُ، وَقَدْ اخْتَارَهُ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُحَقِّقِينَ؛ مِثْلُ: شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ فِي «الْفَتَاوَى» (الْمُجَلَّدُ ٢٥)، وَالشُّوكَانِيُّ فِي «نَيْلِ الْأَوْطَارِ»، وَصِدِّيقِ حَسَنِ خَانَ فِي «الرَّوَضَةِ النَّدِيَّةِ» (١/ ٢٢٤-٢٢٥)، وَغَيْرِهِمْ، فَهُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَا يَصِحُّ سِوَاهُ، وَلَا يُعَارِضُهُ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ لِأُمُورٍ ذَكَرَهَا الشُّوكَانِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وَلَعَلَّ الْأَفْوَى أَنْ يُقَالَ: إِنَّ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ وَرَدَ فِيمَنْ صَامَ عَلَى رُؤْيَا بَلَدِهِ، ثُمَّ بَلَغَهُ فِي أَثْنَاءِ رَمَضَانَ أَنَّهُمْ رَأَوْا الْهِلَالَ فِي بَلَدٍ آخَرَ قَبْلَهُ يَوْمَ، فَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ يُسْتَمَرُّ فِي الصَّيَامِ مَعَ أَهْلِ بَلَدِهِ حَتَّى يُكْمِلُوا ثَلَاثِينَ، أَوْ يَرَوْا هِلَالَهُمْ. وَبِذَلِكَ يُرْوَى الْإِشْكَالُ، وَيَبْقَى حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَغَيْرِهِ عَلَى عُمُومِهِ؛ يَشْمَلُ كُلَّ مَنْ بَلَغَهُ رُؤْيَا الْهِلَالَ مِنْ أَيِّ بَلَدٍ، أَوْ إِفْلِيمٍ مِنْ غَيْرِ تَحْدِيدٍ مَسَافَةٍ أَصْلًا؛ كَمَا قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «الْفَتَاوَى» (٢٥ / ١٥٧)، وَهَذَا أَمْرٌ مُتَسَرِّ الْيَوْمِ لِلْعَايَةِ؛ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ، وَلَكِنَّهُ يَتَطَلَّبُ شَيْئًا مِنْ اهْتِمَامِ الدُّوَلِ الْإِسْلَامِيَّةِ حَتَّى تَجْعَلَهُ حَقِيقَةً وَاقِعِيَّةً إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

\* وَإِلَى أَنْ تَجْتَمَعَ الدُّوَلُ الْإِسْلَامِيَّةُ عَلَى ذَلِكَ فَإِنِّي أَرَى عَلَى شَعْبِ كُلِّ دَوْلَةٍ أَنْ يَصُومَ مَعَ دَوْلَتِهِ، وَلَا يَنْقَسِمُ عَلَى نَفْسِهِ، فَيَصُومَ بَعْضُهُمْ مَعَهَا، وَبَعْضُهُمْ مَعَ غَيْرِهَا مِمَّنْ تَقَدَّمَتْ فِي صِيَامِهَا أَوْ تَأَخَّرَتْ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ تَوْسِيعِ دَائِرَةِ الْخِلَافِ فِي الشَّعْبِ الْوَاحِدِ؛ كَمَا وَقَعَ فِي بَعْضِ الدُّوَلِ الْعَرَبِيَّةِ مُنْذُ بَضْعِ سِنِينَ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ). اهـ

وَقَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الْأَصْبَهَانِيُّ رحمته فِي «الْحُجَّةِ» (ج ١ ص ٣٩٥): (سَبَقَ بِالْكِتَابِ النَّاطِقُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَمِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمِنْ أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم: أَنَا أُمِرْنَا بِالْإِتِّبَاعِ وَنُذِبْنَا إِلَيْهِ، وَنُهِينَا عَنِ الْإِبْتِدَاعِ، وَزُجِرْنَا عَنْهُ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْعُثَيْمِينُ رحمته فِي «شَرْحِ الْقَوَاعِدِ الْمُثَلَّى» (ص ٣٦٩): (أَجْمَعُوا عَلَى الْأَخْذِ بِظَاهِرِ النُّصُوصِ، وَأَنَّهُ حَقٌّ عَلَى حَقِيقَتِهِ، وَأَنَّهُ هُوَ اللَّائِقُ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ). اهـ

وَعَنِ الْإِمَامِ الزُّهْرِيِّ رحمته قَالَ: (مِنَ اللَّهِ الْعِلْمُ، وَعَلَى رَسُولِ اللَّهِ الْبَلَاغُ، وَعَلَيْنَا التَّسْلِيمُ، أَمَرُوا حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَمَا جَاءَتْ<sup>(١)</sup>. وَفِي رِوَايَةٍ: (أَمَرُوا أَحَادِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَا جَاءَتْ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» مَجْزُوعًا بِهِ؛ فِي كِتَابِ: «التَّوْحِيدِ» (ج ٦ ص ٢٧٣٨)، وَفِي «خَلْقِ أَفْعَالِ الْعِبَادِ» (٣٣٢) تَعْلِيْقًا، وَالْخَلَالُ فِي «السُّنَّةِ» (١٠٠١)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٦ ص ١٤)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٣ ص ٣٦٩)، وَالْحَمِيدِيُّ فِي «النَّوَادِرِ» (ج ١٣ ص ٥٠٤ - فَتَحُ الْبَارِي)، وَالْخَطِيبُ

(١) فَقَوْلُهُ: (أَمَرُوا حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَا جَاءَتْ)؛ هُوَ مِنْ بَابِ حَمَلِ الْمُفْرَدِ عَلَى مَعْنَى الْجَمْعِ، وَهُوَ يَجُوزُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَالْجَادَّةِ فِي الْعِبَارَةِ؛ أَنْ يُقَالَ: (أَمَرُوا أَحَادِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَا جَاءَتْ)، وَيُقَالُ: (أَمَرُوا حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَا جَاءَ).

انْظُرْ: «الْخَصَائِصُ» لابنِ جَنِّي (ج ٢ ص ٤١٩).

في «الجامع لأخلاق الراوي» (١٣٧٠)، وابن حبان في «صحيحه» (١٨٦)، وابن أبي عاصم في «الأدب» (ج ١٣ ص ٥٠٤-فتح الباري)، والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٥٢٠)، والسمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» (ص ٦٢)، وابن حجر في «تغليق التعليق» (ج ٥ ص ٣٦٥)، وابن أبي حاتم في «علل الحديث» (ج ٢ ص ٢٠٩)، وأبو زرعة الدمشقي في «التاريخ» (ج ١ ص ٦٢٠)، والذهبي في «السير» (ج ٥ ص ٣٤٦) من طرق عن الزهري به.

وإسناده صحيح.

وقال الإمام ابن قدامة رحمه الله في «ذم التأويل» (ص ٤٠): (والإجماع حجة قاطعة

فإن الله لا يجمع أمة محمد عليه السلام على ضلالة). اهـ

قلت: وهذه أحاديث صحيحة في أنه إذا ثبتت رؤية الهلال في أي بلد وجب على بقية البلدان الإسلامية أن تصوم وتفطر بهذه الرؤية ولا عبرة باختلاف المطالع رواها جماعة من الصحابة رضي الله عنهم عن النبي ﷺ، وأصحاب الحديث فيما ورد في السنة النبوية، ولم يتكلم أحد من الصحابة رضي الله عنهم، والتابعين الكرام في تأويلها، اللهم غفرًا.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «رسالته» (ص ٢٤): (يجب اتباع طريقة

السلف من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان، فإن إجماعهم حجة قاطعة، وليس لأحد أن يخالفهم فيما أجمعوا عليه، لا في الأصول،

ولا في الفروع). اهـ

قُلْتُ: فَاجْمَاعُ الْمُسْلِمِينَ قَدِيمًا ثَابِتٌ عَلَى خِلَافٍ مَا كَانَ عَلَيْهِ أَهْلُ التَّمَذُّهِبِ؛ فَإِنَّ السَّلَفَ الصَّالِحَ مِنْ صَدْرِ هَذِهِ الْأُمَّةِ؛ وَهُمْ: الصَّحَابَةُ الَّذِينَ هُمْ خَيْرُ الْقُرُونِ، وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَأَيُّمَةُ الْهُدَى مِنْ بَعْدِهِمْ كَانُوا مُجْمَعِينَ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ قَدَامَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «لُمَعَةِ الْأَعْتِقَادِ» (ص ٣٩): (وَقَدْ أُمِرْنَا بِالْإِقْتِفَاءِ لِأَثَارِهِمْ، وَالْإِهْتِدَاءِ بِمَنَارِهِمْ، وَحُذْرُنَا الْمُحَدَّثَاتِ، وَأَخْبَرْنَا أَنَّهَا مِنَ الضَّلَالَاتِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٣ ص ١٧٥): (وَيَعْلَمُونَ أَنَّ أَصْدَقَ الْكَلَامِ كَلَامُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهُدَى هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَيُؤَثِّرُونَ كَلَامَ اللَّهِ عَلَى كَلَامٍ غَيْرِهِ مِنْ كَلَامِ أَصْنَافِ النَّاسِ، وَيَقْدُمُونَ هَدْيَ مُحَمَّدٍ ﷺ عَلَى هَدْيِ كُلِّ أَحَدٍ ... وَالْإِجْمَاعُ هُوَ: الْأَصْلُ الثَّلَاثُ الَّذِي يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي الْعِلْمِ وَالدِّينِ، وَهُمْ يَزِنُونَ بِهِذِهِ الْأُصُولِ الثَّلَاثَةِ جَمِيعَ مَا عَلَيْهِ النَّاسُ مِنْ أَقْوَالٍ وَأَعْمَالٍ بَاطِنَةٍ أَوْ ظَاهِرَةٍ مِمَّا لَهُ تَعَلُّقٌ بِالدِّينِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٣ ص ٣٤٦): (مَنْ قَالَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ كَانَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ). اهـ

قُلْتُ: فَمَصَادِرُ الْمَعْرِفَةِ فِي أَحْكَامِ الدِّينِ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ مَوْقُوفَةٌ عَلَى هَذِهِ الْأُصُولِ الثَّلَاثَةِ عِنْدَ السَّلَفِ الصَّالِحِ، فَعَنْهَا يَصْدُرُونَ، وَمِنْهَا يُنْهَلُونَ، إِذْ لَا حَاجَةَ لَهُمْ إِلَى غَيْرِهَا فِي تِلْكَ الْمَطَالِبِ، فَقَدْ ضَمَّنَ اللَّهُ لِعِبَادِهِ فِيهَا الْهُدَى وَالنُّورَ، وَالْعِصْمَةَ مِنَ الْعَيِّ وَالضَّلَالِ، وَفِيهَا الْكِفَايَةُ وَالرَّحْمَةُ وَالذِّكْرَى لِمَنْ طَلَبَ الْحَقَّ وَصَحَّ قَصْدُهُ: ﴿وَلَمْ يَكُنْ فِيهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الْعَنْكَبُوتُ: ٥١].

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ١٣٦): (وَأَمَّا الْأُمُورُ الْإِلَهِيَّةُ، وَالْمَعَارِفُ الدِّينِيَّةُ؛ فَهَذِهِ الْعِلْمُ فِيهَا مَأْخُذُهُ عَنِ الرَّسُولِ؛ فَالرَّسُولُ أَعْلَمُ الْخَلْقِ بِهَا، وَأَرْغَبُهُمْ فِي تَعْرِيفِ الْخَلْقِ بِهَا، وَأَقْدَرُهُمْ عَلَى بَيَانِهَا وَتَعْرِيفِهَا، فَهُوَ فَوْقَ كُلِّ أَحَدٍ فِي الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ، وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ بِهَا يَتِمُّ الْمَقْصُودُ). اهـ

\* وَهَذَا الْمَنْهَجُ الْمَتِينُ الَّذِي قَامَ عَلَيْهِ مَذْهَبُ السَّلَفِ فِي الْأَسْتِدْلَالِ قَدْ دَلَّتْ عَلَيْهِ أَدِلَّةٌ كَثِيرَةٌ مِنَ النُّقْلِ وَالْعَقْلِ السَّلِيمِ<sup>(١)</sup>، فَمِنْهَا:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الْأَعْرَافُ: ١٥٨].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ [النِّسَاءُ: ٨٠].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النِّسَاءُ: ٥٩].

قُلْتُ: وَالرَّدُّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَكُونُ إِلَيْهِ فِي حَيَاتِهِ، وَإِلَى سُنَّتِهِ بَعْدَ مَمَاتِهِ<sup>(٢)</sup>.  
\* وَإِنَّ تَمَسُّكَ السَّلَفِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فِي أَبْوَابِ الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ؛ لَهُوَ أَعْظَمُ مَعَالِمٍ مِنْهُمْ الَّذِي خَالَفُوا بِهِ عَامَّةَ الطَّوَائِفِ الْمُنْحَرِفَةِ، كَمَا أَنَّ مِنْ أَعْظَمِ نِعَمِ اللَّهِ

(١) وَانْظُرْ: «مِفْتَاحُ دَارِ السَّعَادَةِ» لِابْنِ الْقَيِّمِ (ج ٢ ص ١١٧).

(٢) وَانْظُرْ: «الْقَوَاعِدُ الْمُثَلَّى» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ص ٧٣).

عَلَيْهِمْ، وَذَلِكَ أَنَّ مَنْ فَتَحَ الْبَابَ لِعَقْلِهِ فِي هَذِهِ الْمَطَالِبِ الْغَيْبِيَّةِ ضَلَّ، وَانْحَرَفَ عَنِ السَّبِيلِ، وَتَاهَ فِي ظُلُمَاتِ الْغَيِّ وَالضَّلَالِ.<sup>(١)</sup>

قُلْتُ: فَأَهْلُ السُّنَّةِ يُسَلِّمُونَ تَسْلِيمًا مُطْلَقًا؛ لِكُلِّ مَا صَحَّ فِي نُصُوصِ الْوَحْيِ؛ فَمَا أَثْبَتَهُ النُّقْلُ أَثْبَتُوهُ، وَمَا نَفَاهُ نَفُوهُ، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ تَوَقَّفُوا فِيهِ دُونَ إِثْبَاتٍ أَوْ نَفْيٍ.<sup>(٢)</sup>

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٣ ص ٤١): (إِنَّ مَا أَخْبَرَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ عَنْ رَبِّهِ؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِ سَوَاءً عَرَفْنَا مَعْنَاهُ، أَوْ لَمْ نَعْرِفْ؛ لِأَنَّهُ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ؛ فَمَا جَاءَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَجَبَ عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ الْإِيمَانُ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَفْهَمْ مَعْنَاهُ، وَكَذَلِكَ مَا ثَبَتَ بِاتِّفَاقٍ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَتَمَّتْهَا). اهـ

قُلْتُ: فَالَنَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ لِأَصْحَابِهِ الْكِرَامِ: الْقُرْآنَ لَفْظُهُ وَمَعْنَاهُ، فَبَلَّغَهُمْ مَعَانِيهِ؛ كَمَا بَلَّغَهُمْ أَلْفَاظَهُ، وَلَا يَحْصُلُ الْبَيَانُ، وَالْبَلَاغُ الْمَقْصُودُ إِلَّا بِذَلِكَ.<sup>(٣)</sup>

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إِبْرَاهِيمُ: ٤].

وَقَالَ الْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «عَقِيدَتِهِ» (ص ١٤٩): (وَلَا تَثْبُتُ قَدَمُ الْإِسْلَامِ إِلَّا عَلَى ظَهْرِ التَّسْلِيمِ وَالْإِسْتِسْلَامِ). اهـ

(١) وَانْظُرْ: «قَلْبَ الْأَدَلَّةِ عَلَى الطَّوَائِفِ الْمُضِلَّةِ» لِلْقَاضِي (ج ١ ص ٤٠ و ٤١).

(٢) وَانْظُرْ: «الْفَوَائِدِ الْمُتَمَلَّى» لَشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ص ٧١ و ٧٢)، وَ«فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٣ ص ٥٠٤).

(٣) انْظُرْ: «مُخْتَصَرُ الصَّوَاعِقِ الْمُرْسَلَةِ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ٤ ص ١٤١)، وَ«الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ١٣ ص ٢٨ و ٢٩)، وَ«الرِّسَالَةُ الصَّفَدِيَّةُ» لَهُ (ص ١٣٣ و ٢٥٨ و ٢٥٩)، وَ«مُقَدِّمَةٌ فِي أُصُولِ التَّفْسِيرِ» لَهُ أَيْضًا (ص ٢١)، وَ«شَرْحُ الْفَوَائِدِ الْمُتَمَلَّى» لَشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ص ٢٤٦).

قُلْتُ: فَقَدِمَ الْإِسْلَامَ لَا يَثْبُتُ إِلَّا عَلَى قَنْطَرَةِ التَّسْلِيمِ<sup>(١)</sup>.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ٧].

\* فَيَجِبُ التَّسْلِيمُ بِجَمِيعِ مَا وَرَدَ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ، وَقَبُولُهُ، وَاتِّبَاعُ سُنَّتِهِ<sup>(٢)</sup>؛ كَمَا

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي

أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النِّسَاء: ٦٥].

قُلْتُ: فَيَجِبُ التَّسْلِيمُ، وَالْقَبُولُ لآيَاتِ، وَأَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ فِي الْأُصُولِ

وَالْفُرُوعِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّدْمِيرِيَّةِ» (ص ١٦٩): (وَهَذَا الدِّينُ هُوَ

دِينُ الْإِسْلَامِ، الَّذِي لَا يَقْبَلُ اللَّهُ دِينًا غَيْرَهُ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّدْمِيرِيَّةِ» (ص ١٦٩): (فَالْإِسْلَامُ

يَتَضَمَّنُ الْأَسْتِسْلَامَ لِلَّهِ وَخَدَهُ، فَمَنْ اسْتَسْلَمَ لَهُ وَلغَيْرِهِ كَانَ مُشْرِكًا، وَمَنْ لَمْ يَسْتَسْلِمْ لَهُ

كَانَ مُسْتَكْبِرًا عَنْ عِبَادَتِهِ). اهـ

(١) وَانْظُرْ: «شَرْحُ السُّنَّةِ» لِلْبَغَوِيِّ (ج ١ ص ١٧١)، وَ«شَرْحُ لُمَعَةِ الْأَعْتِقَادِ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ص ٣٢

و ٣٣)، وَ«اعْتِقَادُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ» لِلْهَكَارِيِّ (ص ٢٨٤)، وَ«شَرْحُ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ» لِابْنِ أَبِي الْعَزِّ

(ص ١٤٩)، وَ«عَقِيدَةُ الْمُسْلِمِينَ» لِلْبَلْبَلِيِّ (ج ٢ ص ١٦٨)، وَ«الْكَوَاشِفُ الْجَلِيلَةُ» لِلْسَّلْمَانِ (ص ٩٢ و ٩٣)،

وَالْفَقْهُ الْأَكْبَرُ» لِأَبِي حَنِيفَةَ (ص ٥٧)، وَ«عَقِيدَةُ السَّلَفِ» لِلصَّابُونِيِّ (ص ٢٥٠).

(٢) كَمَا يَجِبُ الْإِنْكَارُ الشَّدِيدُ عَلَى مَنْ يَعْترِضُ عَلَى أَخْبَارِهِ الصَّحِيحَةِ، أَوْ بَعْضِهَا عَلَى سَبِيلِ الْإِنْكَارِ، أَوْ

الاسْتِبْعَادَ لَهَا، لِأَنَّ التَّسَاهُلَ فِي ذَلِكَ، وَعَدَمُ الْحَزْمِ فِيهِ يُسَاعِدُ عَلَى فُشُوِّ الْبِدْعِ، وَانْتِشَارِهَا بَيْنَ الْأُمَّةِ.

وَانْظُرْ: «عَقِيدَةُ السَّلَفِ» لِلصَّابُونِيِّ (ص ٣٢١).

وَقَالَ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ إِبرَاهِيمَ البَلِيهِي رحمته فِي «عَقِيدَةِ الْمُسْلِمِينَ» (ج ١

ص ١٦٨): (يَجِبُ الْأَسْتِسْلَامُ وَالتَّسْلِيمُ لِنُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ). اهـ

قُلْتُ: فَلَا عُذْرَ لِأَحَدٍ بَعْدَ السُّنَّةِ فِي ضَلَالَةٍ رَكِبَهَا حَسْبَهَا هُدًى، وَلَا فِي هُدًى

تَرَكَهُ حَسْبَهُ ضَلَالَةٍ، وَقَدْ بَيَّنَّتِ الْأُمُورُ، وَثَبَّتِ الْحُجَّةُ، وَانْقَطَعَ الْعُذْرُ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذَكَرُ الدَّلِيلِ عَلَى شُدُودِ زِيَادَةِ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)؛  
فِي حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ<sup>(١)</sup>، وَذَكَرُ الْفَهْمِ، وَالْمَعْنَى الصَّحِيحِ: لِتَفْسِيرِهَا

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه؛ أَنَّ نَاسًا فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالُوا:  
يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ. قَالَ ﷺ: (هَلْ  
تُضَارُونَ<sup>(٢)</sup> فِي رُؤْيَةِ الشَّمْسِ بِالظَّهِيرَةِ صَحْوًا لَيْسَ مَعَهَا سَحَابٌ؟ وَهَلْ تُضَارُونَ فِي  
رُؤْيَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةً الْبَدْرِ صَحْوًا لَيْسَ فِيهَا سَحَابٌ؟ قَالُوا: لَا. يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: مَا  
تُضَارُونَ فِي رُؤْيَةِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا كَمَا تُضَارُونَ فِي رُؤْيَةِ أَحَدِهِمَا<sup>(٣)</sup>، إِذَا  
كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ أَذْنٌ مُؤَدَّنٌ: لِيَتَّبِعَ كُلُّ أُمَّةٍ مَا كَانَتْ تَعْبُدُ؛ فَلَا يَبْقَى أَحَدٌ، كَانَ يَعْبُدُ غَيْرَ  
اللَّهِ سُبْحَانَهُ مِنَ الْأَصْنَامِ وَالْأَنْصَابِ، إِلَّا يَتَسَاقُطُونَ فِي النَّارِ، حَتَّى إِذَا لِمَ يَبْقَ إِلَّا مَنْ  
كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ مِنْ بَرٍّ وَفَاجِرٍ، وَغَيْرِ أَهْلِ الْكِتَابِ<sup>(٤)</sup>؛ فَيُدْعَى الْيَهُودُ فَيَقَالُ لَهُمْ: مَا كُنْتُمْ

(١) قُلْتُ: وَحَدِيثُ الشَّفَاعَةِ قَدْ اشْتَهَرَ رَوَاتُهُ بِالِاخْتِصَارِ، وَالتَّطْوِيلِ كَمَا سَوْفَ يَأْتِي.

(٢) وَقَوْلُهُ ﷺ: (تُضَارُونَ)؛ أَيُّ: لَا تَزْدَحِمُونَ عِنْدَ رُؤْيَيْهِ تَعَالَى، كَمَا أَنَّكُمْ لَا تَزْدَحِمُونَ عِنْدَ رُؤْيَةِ الشَّمْسِ،  
وَالْقَمَرِ، فَلَا يَزْدَحِمُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا.

(٣) وَقَوْلُهُ ﷺ: (مَا تُضَارُونَ فِي رُؤْيَةِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا كَمَا تُضَارُونَ فِي رُؤْيَةِ أَحَدِهِمَا)؛ مَعْنَاهُ: لَا  
تُضَارُونَ أَصْلًا كَمَا لَا تُضَارُونَ فِي رُؤْيَيْهِمَا أَصْلًا.

(٤) وَقَوْلُهُ ﷺ: (وَغَيْرِ أَهْلِ الْكِتَابِ)؛ مَعْنَاهُ: بَقَايَاهُمْ. جَمْعُ غَابِرٍ، بِمَعْنَى: الْبَاقِي، كَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا أَمْرَاتُهُ  
كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ﴾ [الْأَعْرَافُ: ٨٣].

تَعْبُدُونَ؟ قَالُوا: كُنَّا نَعْبُدُ عُزَيْرَ بْنِ اللَّهِ، فَيَقَالُ: كَذَبْتُمْ مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ صَاحِبَةٍ وَلَا وَلَدٍ؛ فَمَاذَا تَبْغُونَ؟ قَالُوا: عَطِشْنَا. يَا رَبَّنَا! فَاسْقِنَا، فَيُشَارُ إِلَيْهِمْ: أَلَا تَرُدُونَ؟ فَيُحْشَرُونَ إِلَى النَّارِ كَأَنَّهَا سَرَابٌ<sup>(١)</sup> يَحْطِمُ بَعْضُهَا بَعْضًا، فَيَتَسَاقَطُونَ فِي النَّارِ، ثُمَّ يُدْعَى النَّصَارَى. فَيَقَالُ لَهُمْ: مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ؟ قَالُوا: كُنَّا نَعْبُدُ الْمَسِيحَ بْنَ اللَّهِ، فَيَقَالُ لَهُمْ: كَذَبْتُمْ. مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ صَاحِبَةٍ وَلَا وَلَدٍ، فَيَقَالُ لَهُمْ: مَاذَا تَبْغُونَ؟ فَيَقُولُونَ: عَطِشْنَا. يَا رَبَّنَا! فَاسْقِنَا، قَالَ فَيُشَارُ إِلَيْهِمْ: أَلَا تَرُدُونَ؟ فَيُحْشَرُونَ إِلَى جَهَنَّمَ كَأَنَّهَا سَرَابٌ يَحْطِمُ بَعْضُهَا بَعْضًا<sup>(٢)</sup> فَيَتَسَاقَطُونَ فِي النَّارِ. حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ إِلَّا مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ تَعَالَى مِنْ بَرٍّ وَفَاجِرٍ، أَتَاهُمْ رَبُّ الْعَالَمِينَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي أَدْنَى صُورَةٍ مِنَ الَّتِي رَأَوْهُ فِيهَا. قَالَ: فَمَا تَنْتَظِرُونَ؟ تَتَّبِعُ كُلُّ أُمَّةٍ مَا كَانَتْ تَعْبُدُ. قَالُوا: يَا رَبَّنَا! فَارَقْنَا النَّاسَ فِي الدُّنْيَا أَفْقَرَ مَا كُنَّا إِلَيْهِمْ<sup>(٣)</sup> وَلَمْ نَصَاحِبْهُمْ. فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ. فَيَقُولُونَ: نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ، لَا نُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا (مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا) حَتَّى إِنَّ بَعْضَهُمْ لَيَكَادُ أَنْ يَنْقَلِبَ<sup>(٤)</sup>. فَيَقُولُ: هَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ آيَةٌ

(١) وَقَوْلُهُ ﷺ: (كَأَنَّهَا سَرَابٌ)؛ السَّرَابُ: مَا يَتَرَاءَى لِلنَّاسِ فِي الْأَرْضِ الْفَقْرُ، وَالْقَاعِ الْمُسْتَوِي، وَسَطُ النَّهَارِ فِي الْحَرِّ الشَّدِيدِ لَا مِثْلَ الْمَاءِ يَحْسِبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا.

(٢) وَقَوْلُهُ ﷺ: (يَحْطِمُ بَعْضُهَا بَعْضًا)؛ مَعْنَاهُ: لَشِدَّةِ اتِّقَادِهَا وَتَلَاطُمِ أَمْوَاجِ لَهَبِهَا. وَالْحَطْمُ الْكَسْرُ وَالْإِهْلَاكُ.

(٣) وَقَوْلُهُ ﷺ: (فَارَقْنَا النَّاسَ فِي الدُّنْيَا أَفْقَرَ مَا كُنَّا إِلَيْهِمْ)؛ مَعْنَى قَوْلِهِمْ: التَّضَرُّعُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي كُشْفِ هَذِهِ الشَّدَّةِ عَنْهُمْ، وَأَنَّهُمْ لَزِمُوا طَاعَتَهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَفَارَقُوا فِي الدُّنْيَا النَّاسَ الَّذِينَ زَاغُوا عَنْ طَاعَتِهِ سُبْحَانَهُ مِنْ قَرَابَاتِهِمْ وَغَيْرِهِمْ، مِمَّنْ كَانُوا يَحْتَاجُونَ فِي مَعَاشِهِمْ وَمَصَالِحِ دُنْيَاهُمْ إِلَى مُعَاشَرَتِهِمْ لِإِلْتِقَاقِ بِهِمْ.

(٤) وَقَوْلُهُ ﷺ: (لَيَكَادُ أَنْ يَنْقَلِبَ)؛ هَكَذَا هُوَ فِي الْأُصُولِ بِإِثْبَاتِ أَنْ. وَإِثْبَاتُهَا مَعَ كَادٍ لُغَةٌ. كَمَا أَنَّ حَذْفَهَا مَعَ عَسَى لُغَةٌ. وَمَعْنَى يَنْقَلِبُ: أَيِ يَرْجِعُ عَنِ الصَّوَابِ لِلِإِمْتِحَانِ الشَّدِيدِ الَّذِي جَرَى.

فَتَعْرِفُونَهُ بِهَا؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ. فَيُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ<sup>(١)</sup>. فَلَا يَبْقَى مِنْ كَانَ يَسْجُدُ لِلَّهِ مِنْ تَلْقَاءِ نَفْسِهِ إِلَّا أَذِنَ اللَّهُ لَهُ بِالسُّجُودِ، وَلَا يَبْقَى مَنْ كَانَ يَسْجُدُ اتِّقَاءَ وَرِيَاءٍ إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ ظَهْرَهُ طَبَقَةً وَاحِدَةً<sup>(٢)</sup>، كُلَّمَا أَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ خَرَّ عَلَى قَفَاهُ، ثُمَّ يَرْفَعُونَ رُؤُوسَهُمْ، وَقَدْ تَحَوَّلَ فِي صُورَتِهِ الَّتِي رَأَوْهُ فِيهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ. فَقَالَ: أَنَا رَبُّكُمْ. فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبُّنَا، ثُمَّ يُضْرَبُ الْجِسْرُ عَلَى جَهَنَّمَ، وَتَحِلُّ الشَّفَاعَةُ<sup>(٣)</sup>. وَيَقُولُونَ: اللَّهُمَّ! سَلِّمْ سَلِّمْ. قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَمَا الْجِسْرُ؟ قَالَ: دَحْضُ مَزَلَّةٍ<sup>(٤)</sup>. فِيهِ خَطَاطِيفٌ وَكَلَالِيبٌ وَحَسَكٌ<sup>(٥)</sup>. تَكُونُ بِنَجْدٍ فِيهَا شَوْيْكَةٌ يُقَالُ لَهَا السَّعْدَانُ، فَيَمُرُّ الْمُؤْمِنُونَ كَطَرْفِ الْعَيْنِ، وَكَالْبَرْقِ،

(١) وَقَوْلُهُ ﷺ: (فَيُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ)؛ فَالْمُرَادُ بِالسَّاقِ: سَاقُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [الْقَلَمُ: ٤٢]، وَهُوَ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِهِ، وَهَذِهِ الصِّفَاتُ لَا تُمَازِلُ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ، كَمَا أَنَّ ذَاتَهُ لَا تُمَازِلُ ذَوَاتِ الْمَخْلُوقِينَ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشُّورَى: ١١].

(٢) وَقَوْلُهُ ﷺ: (طَبَقَةً وَاحِدَةً)؛ قَالَ الْهَرَوِيُّ وَغَيْرُهُ: الطَّبَقُ فَقَارُ الظَّهْرِ، أَيُّ: صَارَ فَقَارَةً وَاحِدَةً كَالصَّفِيحَةِ، فَلَا يَقْدِرُ عَلَى السُّجُودِ لِلَّهِ تَعَالَى.

(٣) وَقَوْلُهُ ﷺ: (ثُمَّ يُضْرَبُ الْجِسْرُ عَلَى جَهَنَّمَ، وَتَحِلُّ الشَّفَاعَةُ)؛ الْجِسْرُ، بَفَتْحِ الْجِيمِ وَكَسْرِهَا، لُغَتَانِ مَشْهُورَتَانِ. وَهُوَ الصَّرَاطُ؛ وَمَعْنَى: تَحِلُّ الشَّفَاعَةُ: يَكْسِرُ الْحَاءُ، وَقِيلَ بِضَمِّهَا؛ أَيُّ تَقَعُ وَيُؤَدَّنُ فِيهَا.

(٤) وَقَوْلُهُ ﷺ: (دَحْضُ مَزَلَّةٍ)؛ الدَّحْضُ وَالْمَزَلَّةُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَهُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي تَزِلُّ فِيهِ الْأَقْدَامُ وَلَا تَسْتَقِرُّ، وَمِنْهُ: دَحَضَتِ الشَّمْسُ، أَيُّ: مَالَتْ، وَحُجَّةٌ دَاحِضَةٌ؛ أَيُّ: لَا ثَبَاتَ لَهَا.

(٥) وَقَوْلُهُ ﷺ: (فِيهِ خَطَاطِيفٌ وَكَلَالِيبٌ وَحَسَكٌ)؛ أَمَّا الْخَطَاطِيفُ: فَجَمْعُ خَطَافٍ، بِضَمِّ الْخَاءِ فِي الْمُفْرَدِ، وَالْكَالِيبُ: بِمَعْنَاهُ، وَحَدِيدَةٌ مُعَوَّجَةٌ الرَّأْسِ يُنْشَلُ بِهَا الشَّيْءُ، أَوْ يُعَلَّقُ، وَأَمَّا الْحَسَكُ: فَهُوَ شَوْكٌ صَلْبٌ مِنْ حَدِيدٍ.

وَالرَّيْحَ، وَكَالطَّيْرِ، وَكَأَجَاوِيدِ الْخَيْلِ، وَالرَّكَّابِ<sup>(١)</sup>، فَنَاجٍ مُسَلَّمٌ، وَمَخْدُوشٌ مُرْسَلٌ. وَمَكْدُوشٌ فِي نَارِ جَهَنَّمَ<sup>(٢)</sup>. حَتَّى إِذَا خَلَصَ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ النَّارِ، فَأَوَّلَ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ بِأَشَدَّ مُنَاشِدَةً لِلَّهِ، فِي اسْتِقْصَاءِ الْحَقِّ<sup>(٣)</sup>، مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لِلَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ فِي النَّارِ، يَقُولُونَ: رَبَّنَا! كَانُوا يَصُومُونَ مَعَنَا، وَيُصَلُّونَ، وَيُحْجُونَ، فَيُقَالُ لَهُمْ: أَخْرِجُوا مِنْ عَرَفْتُمْ، فَتَحَرَّمْ صُورُهُمْ عَلَى النَّارِ، فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا قَدْ أَخَذَتِ النَّارُ إِلَى نِصْفِ سَاقِيهِ، وَإِلَى رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا! مَا بَقِيَ فِيهَا أَحَدٌ مِمَّنْ أَمَرْتَنَا بِهِ. فَيَقُولُ: ارْجِعُوا. فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ دِينَارٍ مِنْ خَيْرٍ فَأَخْرِجُوهُ، فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا، ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا! لَمْ نَذَرْ فِيهَا أَحَدًا مِمَّنْ أَمَرْتَنَا، ثُمَّ يَقُولُ: ارْجِعُوا. فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ نِصْفِ دِينَارٍ مِنْ خَيْرٍ فَأَخْرِجُوهُ، فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا، ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا! لَمْ نَذَرْ فِيهَا مِمَّنْ أَمَرْتَنَا أَحَدًا، ثُمَّ يَقُولُ: ارْجِعُوا. فَمَنْ وَجَدْتُمْ

(١) وَقَوْلُهُ ﷺ: (كَأَجَاوِيدِ الْخَيْلِ، وَالرَّكَّابِ)؛ مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى الْمَوْصُوفِ، وَالْأَجَاوِيدُ جَمْعُ أَجَوَادٍ، وَهِيَ جَمْعُ جَوَادٍ، وَهُوَ الْجَيْدُ الْجَرِيُّ مِنَ الْمُطِيِّ، وَالرَّكَّابُ؛ أَيُّ: الْإِبِلِ، وَاحِدَتُهَا رَاحِلَةٌ مِنْ غَيْرِ لَفْظِهَا، فَهُوَ عَطْفٌ عَلَى الْخَيْلِ، وَالْخَيْلُ: جَمْعُ الْفَرَسِ.

(٢) وَقَوْلُهُ ﷺ: (فَنَاجٍ مُسَلَّمٌ، وَمَخْدُوشٌ مُرْسَلٌ. وَمَكْدُوشٌ فِي نَارِ جَهَنَّمَ)؛ مَعْنَاهُ: أَنَّهُمْ ثَلَاثُ أَقْسَامٍ: قِسْمٌ يُسَلَّمُ فَلَا يَنَالُهُ شَيْءٌ أَصْلًا، وَقِسْمٌ يُخْدَشُ ثُمَّ يُرْسَلُ فَيَخْلُصُ، وَقِسْمٌ يُكْرَدَسُ وَيُلْقَى فَيَسْقُطُ فِي جَهَنَّمَ، وَتَكْدَسُ الْإِنْسَانُ إِذَا دُفِعَ مِنْ وَرَائِهِ فَسَقَطَ، وَيُرْوَى بِالشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ، مِنَ الْكَدَشِ وَهُوَ السَّوْقُ الشَّدِيدُ. وَالْكَدَشُ: الطَّرْدُ وَالْجَرْحُ أَيْضًا.

(٣) وَقَوْلُهُ ﷺ: (فِي اسْتِقْصَاءِ الْحَقِّ)؛ أَيُّ: تَحْصِيلِهِ مِنْ خُصْمِهِ وَالْمُتَعَدِّي عَلَيْهِ.

فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ فَأَخْرِجُوهُ، فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا، ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا! لَمْ نَدْرُ فِيهَا خَيْرًا<sup>(١)</sup>.

\* وَكَانَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ رضي الله عنه يَقُولُ: إِنْ لَمْ تُصَدِّقُونِي بِهَذَا الْحَدِيثِ؛ فَأَقْرَأُوا إِنْ شِئْتُمْ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يَضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٠]؛ فَيَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: شَفَعَتِ الْمَلَائِكَةُ، وَشَفَعَ النَّبِيُّونَ، وَشَفَعَ الْمُؤْمِنُونَ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ، فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ فَيُخْرِجُ مِنْهَا قَوْمًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ، قَدْ عَادُوا حُمَمًا<sup>(٢)</sup>، فَيُلْقِيهِمْ فِي نَهْرٍ فِي أَفْوَاهِ الْجَنَّةِ<sup>(٣)</sup>، يُقَالُ لَهُ نَهْرُ الْحَيَاةِ، فَيُخْرِجُونَ كَمَا تَخْرُجُ الْحَبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ<sup>(٤)</sup>، أَلَا تَرَوْنَهَا تَكُونُ إِلَى الْحَجَرِ، أَوْ إِلَى الشَّجَرِ، مَا يَكُونُ إِلَى الشَّمْسِ أَصْفَرَ وَأَخْيَضَرَ، وَمَا يَكُونُ مِنْهَا إِلَى الظِّلِّ يَكُونُ

(١) وَقَوْلُهُ رضي الله عنه: (لَمْ نَدْرُ فِيهَا خَيْرًا)؛ هَكَذَا: هُوَ خَيْرٌ بِإِسْكَانِ الْيَاءِ؛ أَيُّ: صَاحِبِ خَيْرٍ.

(٢) وَقَوْلُهُ رضي الله عنه: (قَدْ عَادُوا حُمَمًا)؛ مَعْنَى: عَادُوا: صَارُوا. وَلَيْسَ بِإِلْزَامٍ فِي عَادَ أَنْ يَصِيرَ إِلَى حَالَةٍ كَانَ عَلَيْهَا قَبْلَ ذَلِكَ، بَلْ مَعْنَاهُ صَارُوا. أَمَّا الْحُمَمُ فَهُوَ الْفَحْمُ، وَاحِدَتُهُ حُمَمَةٌ، كَحُطْمَةٍ.

(٣) وَقَوْلُهُ رضي الله عنه: (فِي أَفْوَاهِ الْجَنَّةِ)؛ الْأَفْوَاهُ: جَمْعُ فُوهَةٍ. وَهُوَ جَمْعُ سُمْعٍ مِنَ الْعَرَبِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَأَفْوَاهُ الْأَرْقَةِ، وَالْأَنْهَارِ أَوَائِلُهَا، وَالْمُرَادُ فِي الْحَدِيثِ مُفْتَحٌ مِنْ مَسَالِكِ قُصُورِ الْجَنَّةِ وَمَنَازِلِهَا.

(٤) وَقَوْلُهُ رضي الله عنه: (الْحَبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ)؛ الْحَبَّةُ، بِالْكَسْرِ، بُدُورُ الْبُقُولِ وَحَبُّ الرِّيَاحِينِ، وَقِيلَ: هُوَ نَبْتُ صَغِيرٍ يَنْبُتُ فِي الْحَشِيشِ، وَحَمِيلُ السَّيْلِ هُوَ مَا يَجِيءُ بِهِ السَّيْلُ مِنْ طِينٍ، أَوْ غُثَاءٍ وَغَيْرِهِ، فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، فَإِذَا انْفَقَتْ فِيهِ حَيَّةٌ، وَاسْتَقَرَّتْ عَلَى شَطِّ مَجْرَى السَّيْلِ، فَإِنَّهَا تَنْبُتُ فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَشَبَّ بِهَا سُرْعَةً عَوْدَ أَبْدَانِهِمْ، وَأَجْسَامِهِمْ إِلَيْهِمْ بَعْدَ إِحْرَاقِ النَّارِ لَهَا.

أَبْيَضَ<sup>(١)</sup>؟ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَأَنَّكَ كُنْتَ تَرَعَى بِالْبَادِيَةِ. قَالَ: فَيَخْرُجُونَ كَاللُّؤْلُؤِ فِي رِقَابِهِمُ الْخَوَاتِمَ<sup>(٢)</sup>. يَعْرِفُهُمْ أَهْلُ الْجَنَّةِ، هَؤُلَاءِ عَتَقَاءُ اللَّهِ<sup>(٣)</sup> الَّذِينَ أَدْخَلَهُمُ اللَّهُ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ عَمَلٍ عَمِلُوهُ، وَلَا خَيْرٍ قَدَّمُوهُ، ثُمَّ يَقُولُ: ادْخُلُوا الْجَنَّةَ فَمَا رَأَيْتُمُوهُ فَهُوَ لَكُمْ. فَيَقُولُونَ: رَبَّنَا! أَعْطَيْتَنَا مَا لَمْ تُعْطِ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ، فَيَقُولُ: لَكُمْ عِنْدِي أَفْضَلُ مِنْ هَذَا، فَيَقُولُونَ: يَا رَبَّنَا! أَيُّ شَيْءٍ أَفْضَلُ مِنْ هَذَا؟ فَيَقُولُ: رِضَايَ. فَلَا أَسْحَطُ عَلَيْكُمْ بَعْدَهُ أَبَدًا).

\* وَهَذَا الْحَدِيثُ: أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٧٠)؛ بِهَذَا اللَّفْظِ

مِنْ طَرِيقِ سُؤَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي حَفْصُ بْنُ مِيسَرَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه بِهِ.

(١) وَقَوْلُهُ ﷺ: (مَا يَكُونُ إِلَى الشَّمْسِ أَصْفَرُ وَأَخْيَضُ، وَمَا يَكُونُ مِنْهَا إِلَى الظِّلِّ يَكُونُ أَبْيَضَ)؛ أَمَّا يَكُونُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ قَتَامَةً، لَيْسَ لَهَا خَبَرٌ. مَعْنَاهَا: مَا يَقَعُ، وَأَصْفَرُ وَأَخْيَضُ مَرْفُوعَانِ، وَأَمَّا يَكُونُ أَبْيَضَ فَيَكُونُ فِيهِ نَاقِصَةً، وَأَبْيَضُ مَنْصُوبٌ وَهُوَ خَبَرُهَا.

(٢) وَقَوْلُهُ ﷺ: (فَيَخْرُجُونَ كَاللُّؤْلُؤِ فِي رِقَابِهِمُ الْخَوَاتِمَ)؛ الْخَوَاتِمُ: جَمْعُ خَاتَمٍ، بِفَتْحِ التَّاءِ وَكَسْرِهَا، وَالْمُرَادُ بِالْخَوَاتِمِ هُنَا أَشْيَاءٌ مِنْ ذَهَبٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ تَعَلَّقَ فِي أَعْنَاقِهِمْ، عَلَامَةٌ يُعْرَفُونَ بِهَا. قَالَ: مَعْنَاهُ تَشْبِيهُ صَفَائِهِمْ، وَتَلَاثَتِهِمْ بِاللُّؤْلُؤِ.

(٣) وَقَوْلُهُ ﷺ: (هَؤُلَاءِ عَتَقَاءُ اللَّهِ)؛ أَيُّ يَقُولُونَ: هَؤُلَاءِ عَتَقَاءُ اللَّهِ تَعَالَى.

وَانْظُرْ: «الْمُنْهَاجَ بِشَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٣ ص ٥٥)، وَ«الْمُنْهَاجَ لِمَا أَشْكَلَ مِنْ تَلْخِصِ كِتَابِ مُسْلِمٍ» لِلْقُرْطُبِيِّ (ج ١ ص ٤٥٠)، وَ«التَّعْلِيقَ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عَثِيمٍ (ج ١ ص ٦٣٢)، وَ«إِكْمَالَ الْمُعْلَمِ بِفَوَائِدِ مُسْلِمٍ» لِلْقَاضِي عِيَاضٍ (ج ١ ص ٥٤٦)، وَ«النَّهْيَةَ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (ج ٤ ص ١٥٥)، وَ«الْمُعْجَمَ التَّوَسِيطَ» (ج ٢ ص ٨٠٠)، وَ«الصَّوَاعِقَ الْمُرْسَلَةَ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ١ ص ٢٥٢).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ فِيهِ سُؤِيدُ بْنُ سَعِيدٍ الْحَدَّثَانِيُّ، وَهُوَ مُتَكَلِّمٌ فِيهِ؛ قَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ»، وَقَالَ أَحْمَدُ: «مَتْرُوكٌ»، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: «عَمِي وَكَانَ يَقْبَلُ التَّلْقِينَ»<sup>(١)</sup>، وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ: «صَدُوقٌ - يَعْنِي: فِي نَفْسِهِ - مُضْطَرِبُ الْحِفْظِ»، وَقَالَ عَنْهُ النَّسَائِيُّ: «لَيْسَ بِثِقَةٍ»، وَقَالَ عَنْهُ ابْنُ حِبَّانَ: «يُخْطِئُ فِي الْأَثَارِ، وَيَقْلِبُ الْأَخْبَارَ»، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: «لَهُ مَنَاقِيرٌ»، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «صَدُوقٌ فِي نَفْسِهِ، إِلَّا أَنَّهُ عَمِي فَصَارَ يَتَلَقَّنُ مَا لَيْسَ مِنْ حَدِيثِهِ»، وَذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الضُّعَفَاءِ وَالْمَتْرُوكِينَ» (ج ٢ ص ٣٢)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «دِيَوَانِ الضُّعَفَاءِ» (ص ١٨٢).<sup>(٢)</sup>

قُلْتُ: فَهُوَ سَيِّئُ الْحِفْظِ وَيَغْلُطُ فِي الْحَدِيثِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ.<sup>(٤)</sup>

(١) وَالتَّلْقِينَ: إِدْخَالُ شَيْءٍ فِي حَدِيثِ الرَّاوي، لَيْسَ مِنْ مَرْوِيَّاتِهِ، سَوَاءً فِي حِفْظِهِ، أَوْ كِتَابِهِ، دُونَ عِلْمِهِ، فَيُحَدِّثُ بِهِ.

انْظُرْ: «الْوَهْمُ فِي رَوَايَاتِ مُخْتَلَفِي الْأَمْصَارِ» لِلْوَرَيْكَاتِ (ص ٣٩٦).

(٢) انْظُرْ: «الضُّعَفَاءُ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِلنَّسَائِيِّ (ص ١١٨)، وَ«الْمَجْرُوحِينَ» لِابْنِ حِبَّانَ (ج ١ ص ٣٥٢)، وَ«الضُّعَفَاءُ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (ج ٢ ص ٣٢)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٤ ص ٢٧٢)، وَ«التَّقْرِيبَ» لَهُ (ص ٢٦٠)، وَ«الْمُغْنِي فِي الضُّعَفَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ١ ص ٢٩٠)، وَ«مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» لَهُ (ج ٢ ص ١٤٨)، وَ«تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ١٢ ص ٢٤٧).

(٣) وَقَالَ الشَّيْخُ نَاصِرُ الدِّينِ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «حُكْمِ تَارِكِ الصَّلَاةِ» (ص ٤٨): (سُؤِيدُ بْنُ سَعِيدٍ، وَهُوَ مُتَكَلِّمٌ فِيهِ). اهـ.

(٤) وَيُوصَفُ الرَّاوي؛ كَ «سُؤِيدِ بْنِ سَعِيدٍ»، الَّذِي يَتَسَاهَلُ فِي ضَبْطِهِ لِلْحَدِيثِ بِالْغَفْلَةِ، وَسُوءِ الْحِفْظِ، لِأَنَّهُ يُسْتَغَلُّ مِنْ قِبَلِ الْآخَرِينَ، فَيَدْخُلُوا فِي مَرْوِيَّاتِهِ مَا لَيْسَ مِنْهَا، وَهُوَ مَا يُسَمِّيهِ الْمُحَدِّثُونَ بِالتَّلْقِينَ. \* فَهُوَ لَا يَفْطِنُ لِذَلِكَ، فَيُرْوِيهِ عَلَى أَنَّهُ مِنْ مَرْوِيَّاتِهِ لِسُوءِ حِفْظِهِ وَغَفْلَتِهِ.

\* وَحَفْصُ بْنُ مِيسَرَةَ الْعُقَيْلِيُّ: وَهُوَ وَإِنْ كَانَ ثِقَةً؛ إِلَّا أَنَّهُ يَهُمُّ وَيُخَالِفُ فِي الْحَدِيثِ، قَالَ عَنْهُ أَبُو حَاتِمٍ: «مَحَلُّهُ الصَّدْقُ وَفِي حَدِيثِهِ بَعْضُ الْأَوْهَامِ»، وَقَالَ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ: «يُضَعَّفُ فِي السَّمَاعِ»، وَقَالَ عَنْهُ السَّاجِيُّ: «فِي حَدِيثِهِ ضَعْفٌ - يَعْنِي: يُخْطِئُ -»، وَقَالَ ابْنُ حَبَرٍ: «ثِقَةٌ رَبَّمَا وَهَمٌ».<sup>(١)</sup>

قُلْتُ: وَسُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ أَشَدُّ مِنْهُ فِي الْمُخَالَفَةِ؛ فَافْطَنْ لِهَذَا.

\* وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ: أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» مُطَوَّلًا (ج ١ ص ٢٤٩)، وَابْنُ مِنْدَهٍ فِي «الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ» (ص ٣) مِنْ طَرُقٍ عَنْ سُوَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ بِهِ.

قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ: رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَوْنٍ، وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا عَنْ سُوَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ مِيسَرَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ.

قُلْتُ: وَهُوَ يَحْتَمِلُ الْقَبُولَ لَوْلَا أَنَّ الثَّقَاتَ الْحُفَظَ خَالَفُوا سُوَيْدًا فَرَوَوْهُ، بِدُونِ ذِكْرِ زِيَادَةَ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ).

---

وَانْظُرْ: «الْكِفَايَةُ» لِلْخَطِيبِ (ص ١٤٩)، وَ«الْكَامِلُ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ١ ص ٤٥)، وَ«الْعِلَالُ» لِأَحْمَدَ (ج ٢ ص ١٣٤).

(١) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ٧ ص ٧٣)، وَ«التَّقْرِيبُ» لِابْنِ حَبَرٍ (ص ٢٦٠)، وَ«الْمُغْنِي فِي الضُّعْفَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ١ ص ١٨٣)، وَ«الضُّعْفَاءُ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (ج ١ ص ٢٢٥).

\* فَخَالَفَ بِرِوَايَتِهِ هَذِهِ الثَّقَاتَ مَنْ يَأْتِي ذِكْرُهُمْ مِنَ الثَّقَاتِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِخَبَرِهِ هَذَا، وَالْإِعْتِمَادُ فِي ذَلِكَ عَلَى الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْمَفْسُورَةِ، كَمَا سَوْفَ يَأْتِي ذِكْرُهَا.

\* وَسُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: ضَعِيفٌ فِي حِفْظِهِ فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ إِذَا نَفَرَدَ، أَوْ وَافَقَ مِثْلَهُ؛ كـ «هَشَامُ بْنُ سَعْدٍ الْمَدَنِيُّ» لَا سِيَّمَا إِذَا خَالَفَ الثَّقَاتَ.

قُلْتُ: إِذَا فَهَذَا خَطَأٌ مِنْهُ، وَقَدْ خَالَفَ مَنْ هُوَ أَوْثَقُ مِنْهُ مُخَالَفَةً تَسْتَلِزُّمُ الْحُكْمِ عَلَيْهِ بِالْخَطِإِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمَجْرُوحِينَ» (ج ١ ص ٣٥٢) عَنْ سُوَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ: (يُخْطِئُ فِي الْأَثَارِ، وَيَقْلُبُ الْأَخْبَارَ).<sup>(١)</sup> اهـ.

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»، مُخْتَصَرًا: (ج ١ ص ١٧١)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخَرَجِ»؛ مُطَوَّلًا (ج ١ ص ١٦٦ و ١٨١)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «السُّنَّةِ» (ص ٢٨٥)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٤٨١)، وَابْنُ مِنْدَةَ فِي «الْإِيمَانِ» (ج ٢ ص ٧٩٧)، وَفِي «الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ» (ص ٣٥)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ١ ص ٢٩١)، وَفِي «الْإِعْتِقَادِ» (ص ١٤٠)، وَالذَّارِقُطْنِيُّ فِي «الرُّؤْيَا» (ص ٩٥)، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «السُّنَّةِ» (ج ٢ ص ٢٣٧)، وَابْنُ بَطَّةَ فِي «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ١٠ و ١١)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ٤ ص ٥٨٢)، وَالْمَرْوَزِيُّ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ» (ج ١ ص ٢٩٦)، وَاللَّكَاثِيُّ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (ج ٦ ص ١١٧٧) مِنْ طُرُقٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَوْنٍ قَالَ ثنا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ قَالَ ثنا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي

(١) قُلْتُ: بِسَبَبِ سُوءِ حِفْظِهِ.

سَعِيدُ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه؛ بِذِكْرِ زِيَادَةٍ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)، وَفِي رِوَايَةٍ: (لَمْ يَعْمَلُوا لَهُ عَمَلٌ خَيْرٌ قَطُّ).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ فِيهِ هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ الْمَدَنِيُّ، وَهُوَ مُتَكَلِّمٌ فِيهِ، قَالَ عَنْهُ أَحْمَدُ: «لَمْ يَكُنْ بِالْحَافِظِ»، وَقَالَ مَرَّةً: «لَيْسَ هُوَ مُحْكِمَ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ عَنْهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: «ضَعِيفٌ حَدِيثُهُ مُخْتَلِطٌ»، وَقَالَ مَرَّةً: «لَيْسَ بِذَلِكَ الْقَوِيَّ»، وَقَالَ مَرَّةً: «لَيْسَ بِشَيْءٍ»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: «لَيْسَ بِالْقَوِيَّ»، وَكَانَ يَحْيَى الْقَطَّانُ: «لَا يُحَدِّثُ عَنْهُ»، وَقَالَ الْحَاكِمُ: «رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ فِي الشَّوَاهِدِ»، وَقَالَ ابْنُ حَبَرٍ: «صَدُوقٌ - يَعْنِي: فِي نَفْسِهِ - لَهُ أَوْهَامٌ»<sup>(١)</sup>، وَذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوَزِيِّ فِي «الضُّعَفَاءِ وَالْمَتْرُوكِينَ» (ج ٣ ص ١٧٤)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «دِيَوَانِ الضُّعَفَاءِ» (ص ٤١٩).

قُلْتُ: فَهُوَ لَهُ أَوْهَامٌ وَيَغْلُطُ فِي الْحَدِيثِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ إِذَا تَفَرَّدَ، أَوْ وَافَقَ مِثْلَهُ؛ كَسُوَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ الْحَدَّثَانِيِّ وَلَا سَيِّمًا إِذَا خَالَفَ الثَّقَاتَ، خَاصَّةً بِذِكْرِهِ زِيَادَةَ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)؛ فَإِنَّهُ خَالَفَ فِيهَا الثَّقَاتَ الْأَثْبَاتَ.

(١) انظر: «تَهْذِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّي (ج ٣٠ ص ٢٠٤)، وَ«الْمَجْرُوحِينَ» لِابْنِ جَبَانَ (ج ٣ ص ٨٩)، وَ«مِيزَانَ الْأَعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٤ ص ٢٩٨)، وَ«الْمُغْنِي فِي الضُّعَفَاءِ» لَهُ (ج ٢ ص ٧١٠)، وَ«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَبَرٍ (ج ١١ ص ٣٩)، وَ«التَّقْرِيبَ» لَهُ (ص ٥٧٢)، وَ«الضُّعَفَاءِ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِابْنِ الْجَوَزِيِّ (ج ٣ ص ١٧٤)، وَ«الضُّعَفَاءُ الْكَبِيرُ» لِلْعَقِيلِيِّ (ج ٤ ص ٣٤١)، وَ«الضُّعَفَاءُ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِلنَّسَائِيِّ (ص ٢٣٤).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ رحمته الله فِي «الْمَجْرُوحِينَ» (ج ٣ ص ٨٩): عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ (فَلَمَّا كَثَرَ مُخَالَفَةُ الْأَثْبَاتِ فِيمَا يَرَوِي عَنِ الثَّقَاتِ بَطَلَ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ، وَإِنْ اعْتَبِرَ بِمَا وَافَقَ الثَّقَاتَ مِنْ حَدِيثِهِ فَلَا ضَيْرَ). اهـ.

وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ: أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخَرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ١ ص ٢٤٨) مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ ثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ ثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ بِهِ.

قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ: رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَوْنٍ. وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مِندَةَ فِي «الْإِيمَانِ»؛ مُطَوَّلًا: (ج ٢ ص ٨٠٢) مِنْ طَرِيقِ عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ ثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ الصَّنْعَانِيُّ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رحمته الله بِهِ، بِذِكْرِ زِيَادَةَ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ كَسَابِقِهِ فِيهِ سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ الْخُدْرَانِيُّ وَهُوَ سَيِّئُ الْحِفْظِ وَيَخْلِطُ؛ كَمَا سَبَقَ ذِكْرُ ذَلِكَ، وَحَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ الصَّنْعَانِيُّ يَهْمُ فِي الْحَدِيثِ.

\* وَفِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ مُتَابَعَةُ حَفْصِ بْنِ مَيْسَرَةَ، لَهُشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ.

إِذَا هَذِهِ اللَّفْظَةُ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)، وَهُمْ مِنَ الرََّاوِي، وَهِيَ غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ.

قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَمَنْ كَثُرَ غَلَطُهُ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَصْلُ كِتَابٍ صَحِيحٍ لَمْ يُقْبَلْ حَدِيثُهُ، كَمَا يَكُونُ مَنْ أَكْثَرَ الْغَلَطَ فِي الشَّهَادَةِ، لَمْ يُقْبَلْ شَهَادَتُهُ). وَفِي رِوَايَةٍ: (وَمَنْ كَثُرَ تَخْلِيطُهُ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ).<sup>(١)</sup>

أَثَرُ صَحِيحٍ

أَخْرَجَهُ الرَّامَهُزْمِيُّ فِي «الْمُحَدَّثِ الْفَاصِلِ» (ص ٤٠٤)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (ج ١ ص ١٢٥)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «مَنَاقِبِ الشَّافِعِيِّ» (ج ٢ ص ٢٦)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ١ ص ٧٥)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْكَفَايَةِ» (ج ١ ص ٤٢٩) مِنْ طُرُقٍ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنِ الشَّافِعِيِّ بِهِ، وَهُوَ فِي كِتَابِهِ: «الرِّسَالَةِ» (ص ٣٥٠). قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

\* وَقَدْ أَطْلَقَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ، لَفْظًا: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ»، عَلَى جَمَاعَةٍ مِنَ الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ الْمُحْتَجِّ بِهِمْ فِي الصَّحِيحَيْنِ؛ لِمَجَرَّدِ تَفَرُّدِهِمْ عَنِ الثَّقَاتِ، وَغَلَطِهِمْ فِي أَلْفَاظِ الْأَحَادِيثِ.

كَقَوْلِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خُصَيْفَةَ: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ»، مَعَ أَنَّهُ قَالَ فِيهِ: «ثِقَةٌ، ثِقَةٌ».<sup>(٢)</sup>

(١) فَإِنْ وَجَدْنَاهُ كَثِيرَ الْمُخَالَفَةِ لِلثَّقَاتِ، عَرَفْنَا اخْتِلَالَ صَبْطِهِ، وَلَمْ نَحْتَجْ بِحَدِيثِهِ.

وَانْظُرْ: «مَعْرِفَةُ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الصَّلَاحِ (ص ٢٥٤)، وَ«جَامِعُ الْأُصُولِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (ج ١ ص ٧٢ وَ ٤٣)، وَتَدْرِيبُ الرَّائِي لِلْسُّيُوطِيِّ (ج ١ ص ٣٠٤).

(٢) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ق / ١٥٣٦ / ٣)، وَ«الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٩ ص ٢٧٤).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبَرٍ رحمته فِي «هَذِي السَّارِي» (ص ٤٥٣): (هَذِهِ اللَّفْظَةُ يُطْلَقُهَا أَحْمَدُ عَلَى مَنْ يُغْرِبُ عَلَى أَقْرَانِهِ بِالْحَدِيثِ، عُرِفَ ذَلِكَ بِالِاسْتِقْرَاءِ مِنْ حَالِهِ، وَقَدْ اخْتَجَّ بِابْنِ خُصَيْفَةَ: مَالِكٌ وَالْأَيْمَةُ كُلُّهُمْ). اهـ.

قُلْتُ: وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الثَّقَاتَ يَتَفَاوَتُونَ فِي الضَّبْطِ، فَبَيْنَهُمْ مَنْ هُوَ فِي أَعْلَى دَرَجَاتِ الثَّقَةِ وَالضَّبْطِ، وَبَيْنَهُمْ مَنْ هُوَ فِي أَوْسَطِهَا، وَبَيْنَهُمْ مَنْ هُوَ فِي أَدْنَاهَا. \* وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَيْضًا أَنَّهُ إِذَا اخْتَلَفَ ثِقَاتٌ أَحَدُهُمْ أَوْثَقُ مِنَ الْآخَرِ يُرْجَحُ إِلَى حَدِيثِ الْأَوْثَقِ وَالْأَضْبَطِ، وَهَذَا هُوَ الْأَوَّلِيُّ. <sup>(١)(٢)</sup>

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ رحمته فِي «الْإِقْتِرَاحِ» (ص ٥٥): (يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ لِلتَّرْجِيحِ مَدْخَلٌ عِنْدَ تَعَارُضِ الرِّوَايَاتِ، فَيَكُونُ مَنْ لَمْ يُتَكَلَّمْ فِيهِ أَصْلًا رَاجِحًا عَلَى مَنْ قَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ جَمِيعًا مِنْ رِجَالِ الصَّحِيحِ، وَهَذَا عِنْدَ وَقُوعِ التَّعَارُضِ). اهـ. \* وَهَذَا الْحَدِيثُ كَمَا سَبَقَ ذِكْرُهُ يَرْوِيهِ زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، وَاخْتَلَفَ عَلَيْهِ: (١) فَرَوَاهُ هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ الْمَدَنِيُّ، وَخِلَاصَةُ الْقَوْلِ فِيهِ: «سَيِّءُ الْحِفْظِ لَا يُحْتَجُّ بِهِ، وَقَدْ خَالَفَ الثَّقَاتُ فِي ذِكْرِهِ لِهَذِهِ الزِّيَادَةِ».

(١) قُلْتُ: وَلَكِنْ أَحْيَانًا فَقَدْ يُحْكَمُ لِمَنْ هُوَ أَقَلُّ ثَقَّةً عَلَى الْأَوْثَقِ، وَهَذَا نَادِرٌ.

انْظُرْ: «السَّنَنُ الصَّغِيرَى» لِلنَّسَائِيِّ (ج ٦ ص ٥٩).

(٢) قُلْتُ: وَهَذَا يَطْلُبُ دِرَاسَةً كَامِلَةً، وَمُتَابَعَةً لِكُتُبِ الرِّوَايَةِ وَالرِّجَالِ الَّتِي تَسْتَدْعِي مَعْرِفَةً وَاسِعَةً، أَوْ إِطْلَاعًا عَلَى عِلْمِ الْعِلَلِ، وَيُزَيِّنُ ذَلِكَ حُسْنَ الْفَهْمِ لِلْأَلْفَافِ وَالْمَعَانِي فِي الرِّوَايَاتِ، وَدَقَّةِ الْاسْتِثْنَاءِ لِلْوُصُولِ إِلَى تَأْصِيلِ عِلْمِيٍّ؛ لِهَذِهِ الْأَوْهَامِ الَّتِي تَقَعُ مِنَ الرِّوَاةِ.

فَلَا بُدَّ مِنْ دِرَاسَةٍ تَقْدِيئِيَّةٍ عِلْمِيَّةٍ مُتَخَصِّصَةٍ تَعَمَّقُ الْفَهْمَ فِي مَعْرِفَةِ عِلَلِ الْحَدِيثِ.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٧٠) وَغَيْرُهُ.

(٢) وَرَوَاهُ حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ الْعُقَيْلِيُّ، وَهُوَ وَإِنْ كَانَ ثِقَةً؛ إِلَّا أَنَّهُ يَهْمُ فِي الْحَدِيثِ، قَالَ عَنْهُ أَبُو حَاتِمٍ: «مَحَلُّهُ الصَّدْقُ، وَفِي حَدِيثِهِ بَعْضُ الْأَوْهَامِ»، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: «يُضَعَّفُ فِي السَّمَاعِ»، وَقَالَ السَّاجِيُّ: «فِي حَدِيثِهِ ضَعْفٌ - يَعْنِي: يُخْطِئُ -»، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «ثِقَةٌ رَبَّمَا وَهَمٌ»<sup>(١)(٢)</sup>.

\* وَقَدْ خَالَفَ الثَّقَاتُ فِي مُوَافَقَتِهِ لِهَشَامٍ فِي هَذِهِ الزِّيَادَةِ، بِالْإِصَافَةِ إِلَى أَنَّ الرَّاويَ عَنْهُ سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، وَخُلَاصَةُ الْقَوْلِ فِيهِ: «سَيِّءُ الْحِفْظِ وَيُخْطِئُ فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٧٠) وَغَيْرُهُ، كَمَا سَبَقَ.

\* وَخَالَفَهُمَا جَمَاعَةٌ مِنَ الثَّقَاتِ، فَلَمْ يَذْكُرُوا هَذِهِ اللَّفْظَةَ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا

قَطُّ) وَهُمْ:

(١) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ٧ ص ٧٣)، وَ«التَّقْرِيبُ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٢٦٠)، وَ«الْمُعْنِي فِي الضُّعْفَاءِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ١ ص ١٨٣)، وَ«الضُّعْفَاءُ وَالْمُتْرَوِكِينَ» لِابْنِ الْجَوَازِيِّ (ج ١ ص ٢٢٥).

(٢) قُلْتُ: وَهُوَ أَيْضًا مِنْ رِجَالِ الْبُخَارِيِّ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يُخْرَجْ لَهُ مِنْ طَرِيقِهِ هَذِهِ الزِّيَادَةُ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)؛ كَمَا سَوْفَ يَأْتِي ذَلِكَ.

قُلْتُ: مَا أَخْرَجَهُ إِلَّا مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٧٠) مِنْ طَرِيقِ حَفْصِ بْنِ مَيْسَرَةَ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٨ ص ٧٣): «بَعْدَمَا عَلَّقَ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ قَالَ:

(وَأَمَّا - صَحِيحٌ - مُسْلِمٍ فَفِيهِ أَلْفَاظٌ عُرِفَ أَنَّهَا غَلَطٌ). اهـ.

١) سَعِيدُ بْنُ أَبِي هَلَالٍ الْمِصْرِيُّ، وَهُوَ ثَقَّةٌ اخْتَلَطَ<sup>(١)</sup>. رَوَى لَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ، وَقَدْ وَافَقَ الثَّقَاتَ هُنَا فِي عَدَمِ ذِكْرِ الزِّيَادَةِ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)، إِلَّا أَنَّهُ أَخْطَأَ: خَطَأً آخَرَ فِي ذِكْرِ زِيَادَةِ أُخْرَى بِلَفْظٍ: (بَغَيْرِ عَمَلٍ عَمِلُوهُ وَلَا قَدَمٍ قَدَّمُوهُ)؛ فَجَعَلَ هَذِهِ اللَّفْظَةَ مِنْ قَوْلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ خَطَأٌ مِنْهُ كَذَلِكَ<sup>(٣)</sup>.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»؛ مُطَوَّلًا: (ج ١٣ ص ٤٢١)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٧٢)، وَابْنُ خُرَيْمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٥٢١)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ١٦٩)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٧٣٧٧)، وَابْنُ مِينَةَ فِي «الْإِيمَانِ» (ج ٢ ص ٨٠٢)، وَفِي «الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ» (ص ٣٦)، وَاللِّثُّ بْنُ سَعْدٍ فِي «مَجْلِسٍ مِنْ فَوَائِدِهِ» (ص ٤٦)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ٢٥١)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الرُّؤْيَا» (ص ١٠٠)، وَأَبُو الْقَاسِمِ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي «الْحُجَّةِ» (ج ٢

١) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ١١ ص ٩٤)، وَ«مِيزَانُ الْإِعْدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٢ ص ١٦٢).  
٢) قُلْتُ: وَهُوَ خَطَأٌ مِنْهُ أَيْضًا فَسَعِيدُ بْنُ أَبِي هَلَالٍ الْمِصْرِيُّ، وَإِنْ كَانَ ثَقَّةً إِلَّا أَنَّهُ وَهَمَ بِذِكْرِهِ هُنَا هَذِهِ اللَّفْظَةَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ اخْتَلَطَ، وَلَمْ يُتَابِعْ مِنْ أَحَدٍ مِنَ الثَّقَاتِ بِهِذِهِ الزِّيَادَةِ، قَالَ السَّاجِي: صَدُوقٌ، كَانَ أَحْمَدُ يَقُولُ: مَا أَذْرِي أَيَّ شَيْءٍ يَخْلُطُ فِي الْأَحَادِيثِ، كَمَا فِي «التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٤ ص ٩٤).  
وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ص ٣٩٠): «صَدُوقٌ لَمْ أَرِ لِابْنِ حَزْمٍ فِي تَضَعِيفِهِ سَلَفًا؛ إِلَّا أَنَّ السَّاجِيَّ حَكَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ اخْتَلَطَ».

قُلْتُ: وَقَدْ اتَّبَعَ ابْنُ حَزْمٍ فِي تَضَعِيفِ: «سَعِيدُ بْنُ أَبِي هَلَالٍ الْمِصْرِيُّ» الشَّيْخُ نَاصِرُ الدِّينِ الْأَلْبَانِيُّ.  
انْظُرْ: «مُلْحَقُ الْكُؤَاكِبِ النَّبَرَاتِ فِي مَعْرِفَةِ مَنْ اخْتَلَطَ مِنَ الرُّوَاةِ الثَّقَاتِ» (ص ٤٦٨).

٣) قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٨ ص ٧٣): عَنْ بَعْضِ أَلْفَاظِ أَحَادِيثِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ: (لَكِنْ فِي بَعْضِ أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ مَا هُوَ غَلَطٌ). اهـ.

ص ٢٣٧)، وَالْأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (ص ٢٦٠) وَاللَّكَائِيُّ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (٨١٨)،  
وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ» (ص ٣٤٤)، وَفِيهِ: (فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ فَيَخْرِجُ  
أَقْوَامًا قَدْ امْتَحَشُوا فَيُلْقُونَ فِي نَهْرٍ بِأَفْوَاهِ الْجَنَّةِ يُقَالُ لَهُ الْحَيَاءُ فَيَنْبُتُونَ فِي حَاقَتَيْهِ كَمَا  
تَنْبُتُ الْحَبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ).

قُلْتُ: فَوَافَقَ الثَّقَاتُ فِي عَدَمِ ذِكْرِ الزِّيَادَةِ بِلَفْظٍ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)، مِمَّا  
يَتَبَيَّنُ بِأَنَّهَا غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ.

\* إِذَا فَهَشَامُ بْنُ سَعْدٍ، وَسُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، يَذْكُرَانِ الزِّيَادَةَ بِلَفْظٍ: (لَمْ يَعْمَلُوا  
خَيْرًا قَطُّ)، وَمَرَّةً بِلَفْظٍ: (لَمْ يَعْمَلُوا لَهُ عَمَلٌ خَيْرٌ قَطُّ)، وَمَرَّةً بِلَفْظٍ: (بِغَيْرِ عَمَلٍ عَمِلُوهُ  
وَلَا خَيْرٍ قَدَّمُوهُ)، وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي هَلَالٍ: يَذْكُرُ الزِّيَادَةَ مِنْ قَوْلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ بِلَفْظٍ: (بِغَيْرِ  
عَمَلٍ عَمِلُوهُ وَلَا قَدَمٍ قَدَّمُوهُ).

قُلْتُ: وَهَذَا يُعْتَبَرُ اضْطِرَابًا فِي الْمَتْنِ أَيْضًا؛ يَدُلُّ بَأَنَّ الرُّوَاةَ غَيْرُ ضَابِطِينَ لِهَذِهِ  
الزِّيَادَاتِ، وَهَذَا يُوجِبُ ضَعْفَ هَذِهِ الزِّيَادَاتِ، وَهُوَ الصَّوَابُ.

وَكَذَلِكَ فِي ذِكْرِ زِيَادَةِ (بِغَيْرِ عَمَلٍ عَمِلُوهُ وَلَا قَدَمٍ قَدَّمُوهُ)، فَتَارَةً تُذَكِّرُ مِنْ قَوْلِ  
النَّبِيِّ ﷺ، كَمَا عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ١ ص ٢٩١)، وَفِي «الْإِعْتِقَادِ»  
(ص ٢٥٦) مِنْ طَرِيقِ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ أَنَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ  
الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: (هُؤُلَاءِ الْجَهَنَّمِيُّونَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَخْرَجَهُمُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ بِغَيْرِ  
عَمَلٍ عَمِلُوهُ وَلَا قَدَمٍ قَدَّمُوهُ).

\* فَذَكَرَهَا مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ مُبَاشَرَةً، وَكَذَا أَخْرَجَهَا مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١

ص ١٦٩) مِنْ طَرِيقِ سُوَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ.

\* وتارة تذكر من قول أهل الجنة مباشرة بلفظ: (فيقول أهل الجنة هؤلاء عتقاء الرحمن أدخلهم الجنة بغير عمل عملوه، ولا خير قدموه)؛ كما عند البخاري في «صحيحه» (ج ١٣ ص ٤٢٢)، وغيره من طريق سعيد بن أبي هلال، وتارة لا تذكر، فهذه علّة أخرى، وهي الاضطراب بسبب عدم ضبط الرواة للحديث.

قلت: ولقد اعتبر أهل الحديث أيضًا في وجوه الترجيح باعتبار ألفاظ الحديث المتعلقة به من حيث عدم الشذوذ والاضطراب فيرجح لفظ الحديث السالم من الشذوذ والاضطراب<sup>(١)</sup>، على ما كان شاذًا أو مضطربًا<sup>(٢)</sup>، ويرجح ما كان قولًا صريحًا.

قلت: فيرجح ما اتفق الرواة على لفظه؛ أي: لم يخالف بعضهم بعضًا، ولم يختلفوا في حروفه، بل نقلوه مرفوعًا على صفة واحدة، أو تقارب ألفاظه، على الآخر الذي اختلف الرواة في لفظه، وذلك بأن يخالف بعضهم بعضًا في ألفاظه.

قال الفقيه القرافي رحمه الله في «تنقيح الفصول» (ص ٤٢٤): (ويرجح ما روي بلفظ واحد لم يختلف على ما روي بعبارة مختلفة). اهـ.

(١) لأن ما لا اضطراب فيه يدل على قوة حفظ راويه وضبطه.

(٢) وما كان فيه اضطراب يدل على سوء حفظ الراوي، وعدم ضبطه.

قُلْتُ: فَإِنَّهُ يَرْجَحُ الْحَدِيثَ الَّذِي لَمْ يَضْطَرِّبْ مَتْنُهُ عَلَى الْحَدِيثِ الَّذِي وَقَعَ فِي مَتْنِهِ اضْطِرَابٌ.<sup>(١)</sup>

\* إِذَا لَا يَصِحُّ فِي الْبَابِ حَدِيثٌ بِهَذِهِ الْأَلْفَاظِ الشَّاذَّةِ.

قُلْتُ: ثُمَّ إِنَّ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، لَا يَكْتُمُونَ حِينَ الطَّعْنِ فِي الْحَدِيثِ مِنْ جِهَةِ إِسْنَادِهِ فَقَطْ، بَلْ كَثِيرًا مَا يَنْظُرُونَ إِلَى مَتْنِهِ أَيْضًا؛ فَإِذَا وَجَدُوهُ غَيْرَ مُتَلَائِمٍ مَعَ نُصُوصِ الشَّرِيعَةِ، أَوْ قَوَاعِدِهَا، لَمْ يَتَرَدَّدُوا فِي الْحُكْمِ عَلَيْهِ بِالشُّدُوزِ وَغَيْرِهِ، كَمَا سَوْفَ يَأْتِي بَيَانُ ذَلِكَ.

قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّمْيِيزِ» (ص ١٧٠): (لَيْسَ مِنْ نَاقِلِ خَبَرٍ، وَحَامِلِ أَثَرٍ مِنَ السَّلَفِ الْمَاضِينَ إِلَى زَمَانِنَا - وَإِنْ كَانَ مِنْ أَحْفَظِ النَّاسِ، وَأَشَدِّهِمْ تَوْقِيًا وَإِتْقَانًا لِمَا يَحْفَظُ وَيَنْقُلُ - إِلَّا وَالْغَلَطُ وَالسَّهْوُ مُمَكِّنٌ فِي حِفْظِهِ وَنَقْلِهِ، فَكَيْفَ بِمَنْ وَصَفَ لَكَ مِمَّنْ طَرِيقُهُ الْغَفْلَةُ وَالسَّهْوُ فِي ذَلِكَ<sup>(٢)</sup>). اهـ.

(٢) عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ الْمَدَنِيُّ، وَهُوَ صَدُوقٌ.<sup>(٣)</sup>

(١) وَالْحَدِيثُ الْمُضْطَرَبُّ: هُوَ الْحَدِيثُ الَّذِي يُرَوَّى عَلَى وَجْهِهِ يُخَالَفُ بَعْضُهَا بَعْضًا، مَعَ عَدَمِ إِمْكَانِ تَرْجِيحِ أَحَدِهِمَا عَلَى غَيْرِهِ.

انْظُرْ: «الْغَايَةِ فِي شَرْحِ الْهَدَايَةِ» لِلْسَّخَاوِيِّ (ج ١ ص ٣٢٨)، وَ«النُّكْتِ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٥٥١)، وَ«نُزْهَةُ النَّظَرِ» لَهُ (ص ١٢٧).

(٢) كَذَا سُؤِيدُ بْنُ سَعِيدٍ، وَهَشَامُ بْنُ سَعْدٍ.

(٣) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ١١ ص ٩٤)، وَ«التَّقْرِيبُ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٥٧٠).

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ»؛ مُطَوَّلًا: (ج ٣ ص ٩٤)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «السُّنَنِ» (٤٥٨) وَ (٦٣٤)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٣٠٧)، وَفِيهِ: (ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ: مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ خَرَدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ فَأَخْرَجُوهُ...)، وَلَمْ يَذْكُرُوا زِيَادَةَ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)؛ مِمَّا يَتَبَيَّنُ بِأَنَّهَا غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ، وَهُوَ الصَّوَابُ. وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

٣) مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ الْأَزْدِيُّ، وَهُوَ ثِقَةٌ ثَبَتٌ.<sup>(١)</sup>  
أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ١ ص ٢٣)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٤٨٠) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى النَّيْسَابُورِيِّ، وَهُوَ ثِقَةٌ حَافِظٌ جَلِيلٌ.<sup>(٢)</sup>  
وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٦ ص ٥٣٣)، وَفِي «السُّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ٨ ص ١١٢) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ رَافِعِ الْقَشِيرِيِّ، وَهُوَ ثِقَةٌ عَابِدٌ.<sup>(٣)</sup>  
وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٥ ص ٣١٤) مِنْ طَرِيقِ سَلَمَةَ بْنِ شَيْبٍ الْمِسْمَعِيِّ، وَهُوَ ثِقَةٌ.<sup>(٤)</sup>  
وَأَخْرَجَهُ الْخَلَّالُ فِي «السُّنَنِ» (ج ١ ص ٤٦)، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «السُّنَنِ» (ج ١ ص ٣٦٧) مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ.

(١) انْظُرْ: «التَّقْرِيبُ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٩٦١).

(٢) انْظُرْ: «التَّقْرِيبُ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٩٠٧).

(٣) انْظُرْ: «التَّقْرِيبُ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٨٤٤).

(٤) انْظُرْ: «التَّقْرِيبُ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٢٤٧).

كُلُّهُمْ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه بِهِ، دُونَ ذِكْرِ زِيَادَةَ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ).  
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَهُوَ الْمَحْفُوظُ؛ لِمُوَافَقَتِهِ الثَّقَاتِ.

وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١١ ص ٤٠٩ و ٤١٠)، وَمِنْ طَرِيقِهِ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ٩٤)، وَالْمَرْوَزِيُّ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ» (ج ١ ص ٢٩٤)، وَالْجَوْرْقَانِيُّ فِي «الْأَبَاطِيلِ وَالْمَنَاقِيرِ» (ج ١ ص ٢٥)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ» (ج ١٥ ص ١٨١ و ١٨٢)، وَفِي «التَّفْسِيرِ» (ج ١ ص ٤٢٨)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «إِثْبَاتِ الشَّفَاعَةِ» (ص ٣٦)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ١٨٣) مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ بِهِ؛ وَفِيهِ: (قَالَ: فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ، أَوْ قَبْضَتَيْنِ نَاسًا لَمْ يَعْمَلُوا لِلَّهِ خَيْرًا قَطُّ).  
قُلْتُ: وَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِهَذَا الشَّكِّ: (فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ، أَوْ قَبْضَتَيْنِ)؛ وَبِزِيَادَةَ: (لَمْ يَعْمَلُوا لِلَّهِ خَيْرًا قَطُّ)؛ فِيهِ وَهُمْ مِنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ بْنِ هَمَّامِ الصَّنَعَانِيِّ، لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ ثِقَةً؛ إِلَّا أَنَّهُ تَغَيَّرَ حِفْظُهُ، وَخَالَفَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ جَمْعًا مِنَ الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ، فَخَالَفَهُ هَذَا الْجَمْعُ وَرَوُوا الْحَدِيثَ، بِدُونَ زِيَادَةَ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)؛ وَبِدُونَ شَكِّ.  
\* وَلِذَلِكَ أُنْكِرْتُ عَلَيْهِ أَحَادِيثُ نَبَوِيَّةٍ بِسَبَبِ ذَلِكَ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ رحمته الله فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٨ ص ٤١٢): (وَكَانَ مِمَّنْ يُخْطِئُ

إِذَا حَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ). اهـ.

قُلْتُ: فَمَا حَدَّثَ مِنْ كِتَابِهِ فَهُوَ أَصَحُّ. <sup>(١)</sup>

(١) انظر: «التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ٦ ص ١٣٠)، وَ«الضُّعْفَاءُ الْكَبِيرُ» لِلْعَمَلِيِّ (ج ٣ ص ١٠٧).

وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمُعْنِي فِي الضُّعَفَاءِ» (ج ٢ ص ٣٩٣): (لِعَبْدِ الرَّزَّاقِ أَحَادِيثُ يَنْفَرِدُ بِهَا، قَدْ أَنْكَرَتْ عَلَيْهِ). اهـ.  
قُلْتُ: فَبِذَلِكَ تَرَجَّحُ لَنَا رِوَايَةُ الْجَمَاعَةِ، وَتَظْهَرُ جَلِيًّا، أَنَّ رِوَايَةَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: رِوَايَةٌ شَاذَّةٌ ضَعِيفَةٌ.

انْظُرْ: «التَّقْرِيبَ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٦٠٧)، وَ«التَّارِيخَ الْكَبِيرَ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ٦ ص ١٣٠)، وَ«الضُّعَفَاءَ وَالْمُتْرُوكِينَ» لِلنَّسَائِيِّ (ص ١٥٤)، وَ«تَهْذِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمَزِّيِّ (ج ١٨ ص ٥٢)، وَ«الضُّعَفَاءَ الْكَبِيرَ» لِلْعَقِيلِيِّ (ج ٣ ص ١٠٧).

\* وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ: بِأَنَّ الْحَدِيثَ لَمْ يُذْكَرْ فِي الشَّكِّ: (فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ، أَوْ قَبْضَتَيْنِ)؛ كَمَا فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ، وَمُسْلِمٍ، وَغَيْرِهِمَا: (فَيَقْبِضُ قَبْضَةً)؛ بِدُونِ الشَّكِّ.  
\* وَكَذَلِكَ الرِّوَايَةُ الَّتِي مَرَّتْ عَلَيْنَا مِنْ جَمْعِ مِنَ الثَّقَاتِ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ لَمْ يُذْكَرْ فِيهَا لَفْظُ: (فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ، أَوْ قَبْضَتَيْنِ)، وَلَا لَفْظُ: (لَمْ يَعْمَلُوا لِلَّهِ خَيْرًا قَطُّ).

قُلْتُ: فَرِوَايَةُ الْحَدِيثِ بِالشَّكِّ شَاذَّةٌ كَذَلِكَ.

\* وَيُؤَيِّدُهُ: بِأَنَّ الْحَدِيثَ: رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ ثَوْرٍ الصَّنْعَانِيُّ - وَهُوَ ثِقَةٌ - عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ بِهِ نَحْوَهُ، دُونَ ذِكْرِ: (فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ، أَوْ قَبْضَتَيْنِ نَاسًا لَمْ يَعْمَلُوا لِلَّهِ خَيْرًا قَطُّ).

أَخْرَجَهُ أَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ١٨٣) مِنْ طَرِيقِ يُونُسَ الْقَاضِي قَالَ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ قَالَ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ ثَوْرٍ بِهِ.

\* وَيُونُسُ الْقَاضِي تَوَبَّعَ.

وَأَخْرَجَهُ الْأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (ج ٣ ص ١٢٣٧) مِنْ طَرِيقِ عُثْمَانَ بْنِ مَطَرٍ  
قَالَ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ  
اللَّهِ ﷺ: (مَا مُجَادِلَةٌ أَحَدِكُمْ يَكُونُ لَهُ الْحَقُّ عَلَى صَاحِبِهِ أَشَدَّ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لِرَبِّهِمْ عَزَّ  
وَجَلَّ فِي إِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ دَخَلُوا النَّارَ، يَقُولُونَ: رَبَّنَا إِخْوَانُنَا الَّذِينَ كَانُوا يُصَلُّونَ مَعَنَا،  
وَيَصُومُونَ مَعَنَا، وَيَحُجُّونَ، أَدْخِلُوا النَّارَ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَذْهَبُوا، فَأَخْرِجُوا مَنْ  
عَرَفْتُمْ، فَيُخْرِجُونَهُمْ، ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَخْرِجُوا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ دِينَارٍ مِنْ  
إِيمَانٍ حَتَّى يَقُولَ: نِصْفُ مِثْقَالٍ، حَتَّى يَقُولَ خَرْدَلَةٌ، حَتَّى يَقُولَ: ذَرَّةٌ، ثُمَّ يَقُولَ: شَفَعَتْ  
الْأَخْيَارُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَبَقِيَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ، ثُمَّ يَقْبِضُ قَبْضَةً، أَوْ قَبْضَتَيْنِ مِنَ النَّارِ  
فَيَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ).

قُلْتُ: وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، فِيهِ عُثْمَانُ بْنُ مَطَرٍ الشَّيْبَانِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ كَمَا فِي  
التَّقْرِيبِ لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١ ص ١٤)؛ وَزِيَادَةُ: (أَوْ قَبْضَتَيْنِ مِنَ النَّارِ)، مُنْكَرَةٌ: كَمَا سَبَقَ.  
وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْخُتَلَبِيُّ فِي «الدِّيْبَاجِ» (ص ١٠٥) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ  
أَبِي الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ بْنُ أَبِي رَوَادٍ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ رَاشِدٍ، وَعَنْ زَيْدِ بْنِ  
أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (يَقُولُ  
اللَّهُ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ: قَدْ شَفَعَ الْمَلَائِكَةُ، وَالنَّبِيُّونَ، وَالْمُؤْمِنُونَ، وَبَقِيَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ  
فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ، أَوْ قَبْضَتَيْنِ، فَيُخْرِجُ مِنْهَا خَلْقًا كَثِيرًا؛ لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا).

قُلْتُ: وَإِسْنَادُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْخُتَلَبِيُّ؛ قَالَ عَنْهُ الْحَاكِمُ: «لَيْسَ بِالْقَوِيَّ»، وَقَالَ مَرَّةً: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: «لَيْسَ بِالْقَوِيَّ»، وَذَكَرَ ابْنُ حَجَرٍ لَهُ مَنَاكِيرٌ<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: وَفِي كِتَابِهِ «الدِّيَّاجُ» أَشْيَاءٌ مُنْكَرَةٌ<sup>(٢)</sup>، وَشَيْخُهُ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي الْحَارِثِ لَا يَعْرِفُ، وَعَبْدُ الْمَجِيدِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي رَوَّادٍ يُخْطِئُ فِي حَدِيثِهِ<sup>(٣)</sup>.  
قُلْتُ: وَتَعْرِيفُ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ: مَا رَوَاهُ عَدْلٌ ضَابِطٌ عَنْ مِثْلِهِ عَنْ مِثْلِهِ إِلَى مُنْتَهَاهُ، وَلَا يَكُونُ شَاذًا، وَلَا مُعَلَّأً<sup>(٤)</sup>، وَهَذَا الْحَدِيثُ لَمْ يَسْلَمْ مِنَ الشُّذُوزِ، وَالْعِلَّةُ الْخَفِيَّةُ، عَلَى أَنَّ هُنَاكَ أَدْلَةٌ أُخْرَى تُؤَيِّدُ الْحُكْمَ بِشُدُوزِ زِيَادَةٍ: (لَمْ يَعْمَلُوا لِلَّهِ خَيْرًا قَطُّ)؛ كَمَا سَوْفَ يَأْتِي ذِكْرُهَا.

قُلْتُ: وَيَرُدُّ النَّاقِدُ بِمَا شَكَّ الْحَدِيثَ إِذَا وَجَدَ مِنْ خِلَالِ خَبَرَتِهِ، أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ كَلَامِ النَّبَوَّةِ، وَلَوْ صَدَرَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ ثِقَةٍ، لَا حِتْمَالٍ وَهْمِهِ، أَوْ تَخْلِيْطِهِ، أَوْ تَلْقِينِهِ، أَوْ خَطْئِهِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (ج ١ ص ١٠٦):  
(الْمُسْتَحِيلُ لَوْ صَدَرَ عَنِ الثَّقَاتِ رُدًّا، وَنُسِبَ إِلَيْهِمُ الْخَطَأُ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ اجْتَمَعَ خَلْقُ

(١) انْظُرْ: «الْمِيزَانُ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ١ ص ١٨٠)، وَ«الْمُعْنِي فِي الضُّعْفَاءِ» لَهُ (ج ١ ص ٦٨)، وَ«لِسَانَ الْمِيزَانِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١ ص ٣٤٨).

(٢) «السِّيَرُ» (ج ١٣ ص ٣٤٢).

(٣) انْظُرْ: «تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٦٢٠).

(٤) انْظُرْ: «نُزْهَةُ النَّظَرِ فِي تَوْضِيحِ نُجْبَةِ الْفِكْرِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٨٢).

مِنَ الثَّقَاتِ فَأَخْبَرُوا أَنَّ الْجَمَلَ قَدْ دَخَلَ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ، لَمَا نَفَعْنَا ثِقَتَهُمْ، وَلَا أَثَرَتْ فِي خَبَرِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ أَخْبَرُوا بِمُسْتَحِيلٍ، فَكُلُّ حَدِيثٍ رَأَيْتَهُ يُخَالِفُ الْمَعْقُولَ، أَوْ يُنَاقِضُ الْأُصُولَ<sup>(١)</sup>، فَاعْلَمْ أَنَّهُ مَوْضُوعٌ، فَلَا تَتَكَلَّفِ اعْتِبَارَهُ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ رحمته الله فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (ج ١ ص ١٠٣): (وَاعْلَمْ أَنَّ الْحَدِيثَ الْمُنْكَرَ يَقْشَعِرُ لَهُ جِلْدُ طَالِبِ الْعِلْمِ، وَقَلْبُهُ فِي الْغَالِبِ). اهـ.

قُلْتُ: فَمِثْلُ هِشَامٍ وَسُوَيْدٍ، وَعَبْدِ الرَّزَّاقِ، لَا يَحْتَمِلُونَ تَفَرُّدَهُمْ بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)، لِأَنَّ الرُّوَاةَ الثَّقَاتَ أَخَذُوا هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الرُّوَاةِ الثَّقَاتِ، فَلَا يُعْقَلُ حِفْظُ هَؤُلَاءِ وَحَدَهُمْ لِهَذِهِ الزِّيَادَةِ دُونَ غَيْرِهِمْ.

\* وَالْوَهُمُ مَعْنَاهُ: مَا أَخْطَأَ وَغَلَطَ فِيهِ الرَّاوي وَجَهَ الصَّوَابِ فِي لَفْظِ حَدِيثٍ، وَغَيْرِهِ.<sup>(٢)</sup>

وَالْوَهُمُ أَطْلَقَهُ النَّقَادُ: عَلَى خَلَلٍ أَصَابَ الرَّاوي فِي السَّنَدِ، أَوِ الْمَتْنِ، فَهُوَ خَلَلٌ فِي صَبْطِ الرَّاوي لِلْحَدِيثِ.

\* وَالْمُقَرَّرُ فِي أُصُولِ الْحَدِيثِ: إِذَا خَالَفَ الرَّاوي الْجَمَاعَةَ كَانَ حَدِيثُهُ ضَرْبًا مِّنَ الْوَهُمِ، وَسُمِّيَ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ بِالشَّاذِّ إِنْ كَانَ مِّنْ ثِقَةٍ، وَبِالْمُنْكَرِ إِنْ كَانَ مِّنْ ضَعِيفٍ.<sup>(٣)</sup>

(١) قُلْتُ: كَذَا حَدِيثٌ: لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ، فَهَذَا الْحَدِيثُ يُخَالِفُ الْمَعْقُولَ، وَيُنَاقِضُ الْأُصُولَ فِي دُخُولِ أَنَاسٍ الْجَنَّةَ؛ لَمْ يَعْمَلُوا عَمَلًا قَطُّ بَعْدَ دُخُولِهِمُ النَّارَ؛ اللَّهُمَّ غُفْرًا.

(٢) وَانْظُرْ: «الصَّحَاحَ» لِلْجَوْهَرِيِّ (ج ٥ ص ٢٠٥٤).

(٣) انْظُرْ: «الْمَوْقِفَةُ فِي عِلْمِ مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ» لِلدَّهْيِيِّ (ص ٤٢ و ٧٧).

وهؤلاء الثقات أيضاً: تابعهم مالك بن أنس عن عمرو بن يحيى بن عمارة قال: حدثني أبي عن أبي سعيد الخدري به، دون ذكر: (لم يعملوا خيراً قط)، وبلغظ (ثم يقول: انظروا من وجدتم في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان، فأخرجوه، فخرجون منها حمماً، قد امتحشوا فيلقون في نهر الحياة، أو الحيا؛ فينبئون فيه كما تنبت الحبة في جانب السيل).

أخرجه مسلم في «صحيحه» (ج ١ ص ١٧٢)، وابن جبان في «صحيحه» (ج ١ ص ٤٥٦)، وابن منده في «الإيمان» (ج ٢ ص ٨٠٥)، وأبو نعيم في «المستخرج» (ج ١ ص ٢٥١)، وأبو عوادة في «المستخرج» (ج ١ ص ١٨٥) من طريق عبد الله بن وهب قال أخبرني مالك بن أنس به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (ج ١ ص ١٦)، وابن منده في «الإيمان» (ج ٢ ص ٨٠٦)، وابن خزيمة في «التوحيد» (ص ٤٩٨)، وابن أبي عاصم في «السنة» (ص ٣٩١)، والبعوي في «شرح السنة» (ج ١٥ ص ١٩٠)، وأبو يعلى في «المسند» (ج ٢ ص ٤٢٣) من طريق ابن أبي أويس ثنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري به، بدون ذكر: (لم يعملوا خيراً قط).<sup>(١)</sup>  
قلت: وفيه متابعة ابن أبي أويس، لابن وهب عن مالك بن أنس.

(١) قال الإمام البغوي رحمه الله في «شرح السنة» (ج ١٥ ص ١٩٠): (وفي الحديث: دليل على أن أهل المعاصي لا يخلدون في النار، وفيه دليل على تفاضل الناس في الإيمان). اهـ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ جَبَّانٍ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٤٠٨) مِنْ طَرِيقِ مَعْنِ بْنِ عِيسَى  
قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه بِهِ.  
وإسناده صحيح.

قَالَ الْحَافِظُ الْخَطَّابِيُّ رحمته الله فِي «أَعْلَامِ الْحَدِيثِ» (ج ١ ص ١٥٥): (فِي هَذَا  
الْحَدِيثِ: بَيَانٌ أَنَّ أَهْلَ الْمَعَاصِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ، لَا يُخْلَدُونَ فِي النَّارِ). اهـ.  
\* وَتَابَعَ مَالِكًا: اثْنَانِ مِنَ الرُّوَاةِ الثَّقَاتِ، عَلَى عَدَمِ ذِكْرِ زِيَادَةَ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا  
قَطُّ).

(١) وَهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ الْبَاهِلِيُّ <sup>(١)</sup> - وَهُوَ ثَقَّةٌ ثَبَتَ - ثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى بْنُ عُمَارَةَ  
عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه بِهِ.  
أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١١ ص ٤١٦)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»  
(ج ١ ص ١٧٢)، وَابْنُ مَنْدَهٍ فِي «الْإِيْمَانِ» (ج ٢ ص ٨٠٦)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي  
«الْمُسْتَحْرَجِ» (ج ١ ص ١٨٥)، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي «شُعَبِ الْإِيْمَانِ» (ج ١ ص ٢٨٩)، وَفِي  
«السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١٠ ص ١٩١)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ٥٦) مِنْ طُرُقٍ عَنْ  
وَهَيْبِ بْنِ خَالِدٍ بِهِ.

(٢) خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الطَّحَّانُ <sup>(٢)</sup> - وَهُوَ ثَقَّةٌ ثَبَتَ - عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ  
عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه بِهِ.

(١) انظر: «التَّقْرِيبُ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ١٠٤٥).

(٢) انظر: «التَّقْرِيبُ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٢٨٧).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٧٢)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «المُسْتَدْرَجِ»  
(ج ١ ص ٢٥٢)، وَالِدَّارِمِيُّ فِي «المُسْنَدِ» (ج ١ ص ٤٣)، وَابْنُ مَنْدَه فِي «الإِيمَانِ»  
(ج ٢ ص ٨٠٧)، وَالْأَجُرِّيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (ج ٣ ص ١٢٣٣)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ  
الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ٣٥٠)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «إِثْبَاتِ الشَّفَاعَةِ» (ص ٣٤) مِنْ طُرُقٍ عَنْ خَالِدِ  
بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بِهِ.

\* وَتَابَعَ عَمْرُو بْنُ يَحْيَى، سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ الْعَبْدِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدِ  
الْخُدْرِيِّ بِهِ، بِنَحْوِهِ؛ دُونَ ذِكْرِ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ).

أَخْرَجَهُ ابْنُ مَنْدَه فِي «الإِيمَانِ» (ج ٢ ص ٨٠٧ و ٨٠٨)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي  
«المُسْتَدْرَجِ» (ج ١ ص ١٨٦)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٤٧٦)، وَاللَّكَايْنِيُّ  
فِي «الإِعْتِقَادِ» (ج ٦ ص ١٠٩٧) مِنْ طُرُقٍ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ بِهِ.  
وإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «إِثْبَاتِ الشَّفَاعَةِ» (ص ٣٥): وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ صَحِيحٌ.  
\* وَتَابَعَ سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ: جَمَاعَةٌ مِنَ الرُّوَاةِ الثَّقَاتِ، عَلَى عَدَمِ ذِكْرِ زِيَادَةَ: (لَمْ  
يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ).

(١) عُثْمَانُ بْنُ غِيَاثٍ الزَّهْرَانِيُّ<sup>(١)</sup> - وَهُوَ ثِقَةٌ - نَنَا أَبُو نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدِ  
الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه بِهِ.

(١) انْظُرْ: «التَّقْرِيبُ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٦٦٨).

أَخْرَجَهُ ابْنُ مَنَدَةَ فِي «الْإِيمَانِ» (ج ٢ ص ٨٠٩ و ٨١٠) مِنْ طُرُقٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ غِيَاثٍ بِهِ.

وإسناده صحيح.

(٢) سَعِيدُ بْنُ يَزِيدَ الْأَزْدِيُّ<sup>(١)</sup> - وَهُوَ ثِقَةٌ - عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ<sup>رضي الله عنه</sup> بِهِ.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٧٢)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ٧٨)، وَابْنُ مَاجَهَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٢ ص ١٤٤١)، وَابْنُ مَنَدَةَ فِي «الْإِيمَانِ» (ج ٢ ص ٨١٠)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٤٧١)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ٢٥٢)، وَالِدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٤٢٧) مِنْ طُرُقٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَزِيدَ بِهِ.

(٣) سَعِيدُ الْجَرِيرِيُّ - وَهُوَ ثِقَةٌ مُخْتَلِطٌ، وَقَدْ وَافَقَ الثَّقَاتَ - عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ<sup>رضي الله عنه</sup> بِهِ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ مَنَدَةَ فِي «الْإِيمَانِ» (ج ٢ ص ٨١٢)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٤٨٤)، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ فِي «الْمُسْتَخْبَرِ مِنَ الْمُسْنَدِ» (٨٦١)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ٢٠) مِنْ طُرُقٍ عَنِ الْجَرِيرِيِّ بِهِ.

وإسناده صحيح، وَرَوَى بَعْضُهُمْ عَنِ الْجَرِيرِيِّ قَبْلَ اخْتِلَاطِهِ.

(٤) عَوْفُ بْنُ أَبِي جَمِيلَةَ الْأَعْرَابِيُّ - وَهُوَ ثِقَةٌ<sup>(٢)</sup> - عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ<sup>رضي الله عنه</sup> بِهِ.

(١) انظر: «التَّقْرِيبُ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٣٩١).

أَخْرَجَهُ ابْنُ مَنْدَه فِي «الْإِيمَانِ» (ج ٢ ص ٨١٣)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٤٦٥)، وَاللَّكَّاؤِيُّ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (ج ٦ ص ١٠٩٧) مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنْ عَوْفِ بْنِ أَبِي جَمِيلَةَ بِهِ.

وإسناده صحيح.

قُلْتُ: وَفِيهِ مُتَابَعَةُ عَوْفِ بْنِ أَبِي جَمِيلَةَ، لِسَعِيدِ الْجُرَيْرِيِّ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ. (٥) أَبُو مَسْلَمَةَ: سَعِيدُ بْنُ يَزِيدَ - وَهُوَ ثِقَةٌ<sup>(١)</sup> - عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه بِهِ.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٧٢)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ٩٠)، وَالذَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٧٢٧)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٤٦١)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ١ ص ٢٩٣)، وَفِي «الْإِعْتِقَادِ» (ص ١٤٠)، وَابْنُ مَنْدَه فِي «الْإِيمَانِ» (ج ٢ ص ٨١٢)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٣٤٨)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْتَدْرَجِ» (ج ١ ص ٢٥٢)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «إِثْبَاتِ الشَّفَاعَةِ» (ص ٣٥)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَدْرَجِ» (ج ١ ص ١٨٦)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ١ ص ٢٤٨) مِنْ طَرِيقِ بَشْرِ بْنِ الْمُفَضَّلِ عَنْ أَبِي مَسْلَمَةَ بِهِ.

\* وَتَابَعَهُ سُلَيْمَانُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه بِهِ، وَفِيهِ: (ثُمَّ يَشْفَعُ الْأَنْبِيَاءُ فِي كُلِّ مَنْ كَانَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُخْلِصًا، فَيُخْرِجُونَهُمْ مِنْهَا، قَالَ: ثُمَّ

(٢) انظر: «التَّقْرِيبَ» لابْنِ حَجَرٍ (ص ٧٥٧).

(١) انظر: «التَّقْرِيبَ» لابْنِ حَجَرٍ (ص ٢٤٢).

يَتَحَنَّنُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ عَلَى مَنْ فِيهَا، فَمَا يَتْرُكُ فِيهَا عَبْدًا فِي قَلْبِهِ حَبَّةٌ مِنْ إِيْمَانٍ إِلَّا أَخْرَجَهُ مِنْهَا).

أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ٤ ص ٥٨٥)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ١١)، وَابْنُ أَبِي زَمَيْنٍ فِي «أُصُولِ السُّنَّةِ» (١٠٣)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٧ ص ٨١)، وَابْنُ جَرِيرٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (ج ٩ ص ١١٣)، وَالْخَلَّالُ فِي «السُّنَّةِ» (ج ٢ ص ٥١)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْمَوْضِعِ» (ج ٢ ص ١١٦)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٣٢٥)، وَحُسَيْنُ الْمَرْوَزِيُّ فِي «زَوَائِدِ الزُّهْدِ» (ص ٤٤٨) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ قَالَ حَدَّثَنِي عُبيدُ اللَّهِ بْنُ الْمُغِيرَةِ بْنِ مُعَيْقِبٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَمْرٍو بِهِ.  
وَإِسْنَادُهُ فِيهِ مَقَالٌ<sup>(١)</sup>، وَلَا يَصِحُّ، وَقَدْ حَسَّنَهُ الشَّيْخُ مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ فِي «الشَّفَاعَةِ» (ص ١٦٠).

وَانْظُرْ: «تَعْجِيلَ الْمَنْفَعَةِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٣٥٦).

\* وَهُؤُلَاءِ الثَّقَاتُ ذَكَرُوا الْحَدِيثَ: بَعْضُهُمْ مُطَوَّلًا، وَبَعْضُهُمْ مُخْتَصَرًا؛ بِذِكْرِ الشَّاهِدِ مِنَ الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَذْكُرُوا الزِّيَادَةَ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ).  
\* وَهُمْ أَكْثَرُ: فَالْقَوْلُ قَوْلُهُمْ بِلَا شَكٍّ؛ لِاتِّفَاقِهِمْ عَلَى عَدَمِ ذِكْرِ الزِّيَادَةِ، وَهُمْ جَمَاعَةٌ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْجَمَاعَةِ.

قُلْتُ: وَالَّذِينَ ذَكَرُوا هَذِهِ الزِّيَادَةَ قَدْ تَكَلَّمَ فِيهِمْ: غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ لِأَوْهَامِهِمْ فَلَا يُحْتَجُّ بِمَا خَالَفُوا فِيهِ، وَقَدْ ذَكَرُوهَا بِالْفَاطِ مِصْطَرِيقَةٍ عَنْهُمْ؛ وَهُمْ:

(١) وَسَوْفَ أَذْكَرُ تَخْرِيجَهُ فِي «جُزْءٍ» مُفْرَدٍ.

(١) عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامٍ الصَّنْعَانِيُّ، لَهُ أَوْهَامٌ وَيُخَالِفُ.

(٢) سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ الْحَدَّثَانِيُّ، يُخْطِئُ وَيَهْمُ وَيُخَالِفُ.

(٣) هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ الْمَدَنِيُّ سَيِّئُ الْحِفْظِ.

قُلْتُ: وَقَدْ أَعْلَى أئمة الحديث بعض الزيادات بالشُّذُوذِ حَتَّى لَوْ رَوَاهَا ثَلَاثَةٌ،

أَوْ أَكْثَرُ فِي الصَّحِيحَيْنِ، أَوْ غَيْرِهِمَا.

\* فَقَدْ أَعْلَوْا زِيَادَةً: (فَصَاعِدًا)، بِالشُّذُوذِ، عِنْدَ مُسْلِمٍ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢

ص ٨) فِي حَدِيثِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه (لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ

فَصَاعِدًا)، رَغِمَ أَنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةَ رَوَاهَا ثَلَاثَةٌ مِنَ الرُّوَاةِ الثَّقَاتِ: قُتَيْبَةُ، وَأَحْمَدُ بْنُ

السَّرْحِ، وَمَعْمَرٌ.

\* وَمِمَّنْ أَعْلَى هَذِهِ الزِّيَادَةَ: (فَصَاعِدًا): الشَّيْخُ نَاصِرُ الدِّينِ الْأَلْبَانِيُّ رحمته الله

فَقَالَ: فِي «صَحِيحِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (ج ٣ ص ٤٠٦): (وَقَدْ أَخْرَجَاهُ - يَعْنِي: حَدِيثَ

عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ - مِنْ طُرُقٍ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، دُونَ قَوْلِهِ: (فَصَاعِدًا)، وَأَرَاهُ هُوَ

الْمَحْفُوظُ، فَقَدْ أَخْرَجَهُ سَائِرُ الْأَئِمَّةِ فِي كُتُبِهِمْ عَنْ بَضْعَةِ عَشَرَ حَافِظًا، كُلُّهُمْ عَنْ

سُفْيَانَ: بِدُونِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ...). اهـ.

\* وَكَذَلِكَ أَعْلَاهَا الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ رحمته الله فِي «جُزْءِ الْقِرَاءَةِ» (ص ٤).

قُلْتُ: فَافْطَنَ لِهَذَا تَرَشُّدًا وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

\* فَهَؤُلَاءِ<sup>(١)</sup> لَوْهُمْ هَمَّ ذَكَرُوا الزِّيَادَةَ، فَخَالَفُوا الْجَمَاعَةَ الَّذِينَ رَوَوْا: حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، بِدُونِ ذِكْرِ زِيَادَةٍ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْجَمَاعَةِ. قُلْتُ: وَلَقَدْ اعْتَبَرَ أَهْلُ الْحَدِيثِ وَجُوهَ التَّرْجِيحِ بِاعْتِبَارِ سَنَدِ الْحَدِيثِ. \* فَوُجُوهُ التَّرْجِيحِ بِاعْتِبَارِ حَالِ الرَّاويِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِهِ مِنْ حَيْثُ عَدَالَتِهِ وَضَبْطِهِ. فَإِذَا كَانَ رَاويِ أَحَدِهِمَا مُتَّفَقًا عَلَى عَدَالَتِهِ وَضَبْطِهِ، وَالْآخَرُ مُخْتَلَفًا فِي عَدَالَتِهِ، وَضَبْطِهِ؛ فَيَرْجَحُ الْحَدِيثُ الَّذِي اتَّفَقَ عَلَى عَدَالَةِ رَاوِيهِ، عَلَى الْحَدِيثِ الَّذِي اخْتَلَفَ فِي عَدَالَةِ رَاوِيهِ.

\* وَكَذَلِكَ اعْتَبَرَ أَهْلُ الْحَدِيثِ وَجُوهَ التَّرْجِيحِ بِاعْتِبَارِ مَجْمُوعَةِ الرُّوَاةِ لَضَبْطِهِمْ، أَيْ: بِاعْتِبَارِ قُوَّةِ السَّنَدِ فِي مَجْمُوعِهِ<sup>(٢)</sup>، لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ أَكْثَرُ حِفْظًا وَضَبْطًا مِنَ الْأَقَلِّ.

فَيَرْجَحُ مَا رَوَتْهُ الْجَمَاعَةُ مِنَ الرُّوَاةِ الثَّقَاتِ.

قَالَ الْعَلَّامَةُ الْقَاسِمِيُّ رحمته الله فِي «قَوَاعِدِ التَّحْدِيثِ» (ص ٣٢٣): (التَّرْجِيحُ بِكَثْرَةِ الرُّوَاةِ: فَيَرْجَحُ مَا رَوَاتُهُ أَكْثَرُ عَلَى مَنْ أَقَلُّ؛ لِقُوَّةِ الظَّنِّ بِهِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ). اهـ.

(١) يَعْنِي: عَبْدَ الرَّزَّاقِ، وَسُوَيْدَ بْنَ سَعِيدٍ، وَهَشَامَ بْنَ سَعْدٍ.

(٢) وَانْظُرْ: «الْكُوكَبُ الْمُنِيرُ» لِابْنِ النَّجَّارِ (ج ٤ ص ٦٣٦)، وَ«الْإِحْكَامُ» لِلْأَمِيدِيِّ (ج ٤ ص ٣٢٩)، وَ«الْمَحْضُولُ» لِلرَّازِيِّ (ج ٢ ص ٥٥٩)، وَ«قَوَاعِدُ التَّحْدِيثِ» لِلْقَاسِمِيِّ (ص ٣٢٣)، وَ«إِرْشَادُ الْفُحُولِ» لِلشُّوْكَانِيِّ (ص ٢٧٦)، وَ«الْغَايَةُ فِي شَرْحِ الْهِدَايَةِ» لِلْسَّخَاوِيِّ (ج ١ ص ٣٧٧)، وَ«التَّقْيِيدُ وَالْإِيضَاحُ» لِلْعِرَاقِيِّ (ص ٢٨٦).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ رحمته الله فِي «الْإِقْتِرَاحِ» (ص ٥٥): (يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ لِلتَّرْجِيحِ مَدْخَلٌ عِنْدَ تَعَارُضِ الرَّوَايَاتِ، فَيَكُونُ مَنْ لَمْ يُتَكَلَّمْ فِيهِ أَصْلًا رَاجِحًا عَلَى مَنْ قَدْ تُكَلَّمْ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ جَمِيعًا مِنْ رِجَالِ الصَّحِيحِ، وَهَذَا عِنْدَ وَقُوعِ التَّعَارُضِ). اهـ.  
وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رحمته الله: (الْحَدِيثُ إِذَا لَمْ تَجْمَعْ طُرُقَهُ لَمْ تَفْهَمْهُ، وَالْحَدِيثُ يُفَسَّرُ بَعْضُهُ بَعْضًا).<sup>(١)</sup>

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْمُبَارَكِ رحمته الله: (إِذَا أَرَدْتَ أَنْ يَصِحَّ لَكَ الْحَدِيثُ، فَاضْرِبْ بَعْضَهُ بِبَعْضٍ).<sup>(٢)</sup>

\* أَيُّ قَارِنِ بَيْنَ طُرُقِهِ، وَأَلْفَاظِهِ بِعَيْنِ فَاحِصَةٍ، وَنَظَرَةٍ نَاقِدَةٍ يَتَبَيَّنُ لَكَ الصَّحِيحُ مِنْهُ سَنَدًا، وَمَتْنًا.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ مَعِينٍ رحمته الله: (لَوْ لَمْ نَكْتُبِ الْحَدِيثَ مِنْ مِثَّةٍ وَجْهِ، مَا وَقَعْنَا عَلَى الصَّوَابِ).<sup>(٣)</sup>

(١) أَثَرٌ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ٢١٢)، بِإِسْنَادٍ حَسَنِ.

(٢) أَثَرٌ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ٢٩٦)، بِإِسْنَادٍ حَسَنِ.

(٣) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ جَبَّانٍ فِي «الْمَجْرُوحِينَ» (ج ١ ص ٣٣)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ٢١٢)، وَالْخَلِيلِيُّ فِي «الْإِرْسَادِ» (ج ٢ ص ٥٩٥)، وَاللَّفْظُ لِلْخَلِيلِيِّ، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٤) قُلْتُ: وَالْقَوْمُ يُفْتَنُونَ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ طَرِيقِ شَرِيطٍ، أَوْ كِتَابٍ؛ فَكَيْفَ يُصِيبُونَ الْحَقَّ!.

\* ثُمَّ لِلْحَدِيثِ شَوَاهِدٌ فِي الشَّفَاعَةِ بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه؛ مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ فِي الْأَلْفَاظِ، لَيْسَ فِيهَا ذِكْرُ زِيَادَةٍ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)؛ رَوَاهَا الثَّقَاتُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه؛ مِمَّا يَتَبَيَّنُ شُدُودُ هَذِهِ الزِّيَادَةِ.

(١) أَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

فَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» مُطَوَّلًا (ج ١١ ص ٤٤٤)، وَ(ج ١٣ ص ٤١٩)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٦ ص ٥٠٤)، وَفِي «السَّنَنِ الصُّغْرَى» (١١٤٠)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ١٦٢)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١١ ص ٤٠٧)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٣٨٣)، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «السُّنَنِ» (ج ٢ ص ٢٣٨)، وَالبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ» (ج ١٥ ص ١٧٣)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي «الرُّؤْيَةِ» (٣٢ و ٣٣)، وَالتَّطَبَّرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (ج ١٣ ص ١٥٥)، وَالْمَرْوَزِيُّ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ» (ج ١ ص ٢٩٢)، وَابْنُ مَنْدَهَ فِي «الْإِيمَانِ» (ج ٢ ص ٧٨٧)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (ص ٢٥٦)، وَفِي «الْبَعْثِ» (ص ١٧٦)، وَعُثْمَانُ الدَّارِمِيُّ فِي «الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ» (ص ٩١)، وَالْأَجَرِيُّ فِي «التَّصْدِيقِ» (ص ٦٥) مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: (قَالَ أَنَسٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ فَقَالَ ﷺ: هَلْ تُضَارُونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ. قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: هَلْ تُضَارُونَ فِي الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ لَيْسَ دُونَهُ سَحَابٌ. قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ، يَجْمَعُ اللَّهُ النَّاسَ، فَيَقُولُ: مَنْ كَانَ يَعْبُدُ شَيْئًا فَلْيَتَّبِعْهُ، فَيَتَّبِعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الشَّمْسَ، وَيَتَّبِعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الْقَمَرَ، وَيَتَّبِعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الطَّوَاغِيتَ، وَتَبَقَى هَذِهِ الْأُمَّةُ فِيهَا مُنَافِقُوهَا، فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ فِي غَيْرِ الصُّورَةِ

الَّتِي يَعْرِفُونَ، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ، هَذَا مَكَانُنَا حَتَّى يَأْتِينَا رَبُّنَا، فَإِذَا أَنَا رَبُّنَا عَرَفْنَاهُ، فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ فِي الصُّورَةِ الَّتِي يَعْرِفُونَ، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبُّنَا فَيَتَّبِعُونَهُ، وَيَضْرِبُ جِسْرَ جَهَنَّمَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُجِيزُ، وَدُعَاءُ الرُّسُلِ يَوْمَئِذٍ: اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ. وَبِهِ كَلَالِيْبُ مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ، أَمَا رَأَيْتُمْ شَوْكَ السَّعْدَانِ. قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَإِنَّهَا مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ، غَيْرَ أَنَّهَا لَا يَعْلَمُ قَدْرَ عَظَمَتِهَا إِلَّا اللَّهُ، فَتَخْطِفُ النَّاسَ بِأَعْمَالِهِمْ، مِنْهُمْ الْمُؤَبَّقُ<sup>(١)</sup> بِعَمَلِهِ وَمِنْهُمْ الْمُخْرَدَلُ<sup>(٢)</sup>، ثُمَّ يَنْجُو، حَتَّى إِذَا فَرَّغَ اللَّهُ مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ عِبَادِهِ، وَارَادَ أَنْ يُخْرِجَ مِنَ النَّارِ مَنْ أَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ، مِمَّنْ كَانَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَمَرَ الْمَلَائِكَةَ أَنْ يُخْرِجُوهُمْ، فَيَعْرِفُونَهُمْ بِعَلَامَةِ آثَارِ السُّجُودِ، وَحَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ مِنْ ابْنِ آدَمَ أَثَرِ السُّجُودِ، فَيُخْرِجُونَهُمْ قَدْ امْتَحَشُوا، فَيَصَبُّ عَلَيْهِمْ مَاءٌ يُقَالُ لَهُ مَاءُ الْحَيَاةِ، فَيَنْبُتُونَ نَبَاتَ الْحَبَّةِ فِي حِمِيلِ السَّيْلِ، وَيَبْقَى رَجُلٌ مُقْبِلٌ بِوَجْهِهِ عَلَى النَّارِ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، قَدْ قَشَبَنِي رِيحُهَا، وَأَحْرَقَنِي ذُكَاؤُهَا، فَاصْرِفْ وَجْهِي عَنِ النَّارِ، فَلَا يَزَالُ يَدْعُو اللَّهَ، فَيَقُولُ: لَعَلَّكَ إِنْ أَعْطَيْتَكَ أَنْ تَسْأَلَنِي غَيْرُهُ، فَيَقُولُ: لَا وَعِزَّتِكَ لَا أَسْأَلُكَ غَيْرُهُ، فَيَصْرِفُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ، ثُمَّ يَقُولُ بَعْدَ ذَلِكَ: يَا رَبِّ قَرِّبْنِي إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ، فَيَقُولُ: أَلَيْسَ قَدْ زَعَمْتَ أَنْ لَا تَسْأَلَنِي غَيْرُهُ، وَيَلْكَ ابْنُ آدَمَ مَا أَغْدَرَكَ، فَلَا يَزَالُ يَدْعُو، فَيَقُولُ: لَعَلِّي إِنْ أَعْطَيْتَكَ ذَلِكَ

(١) قَوْلُهُ ﷺ: (مِنْهُمْ: الْمُؤَبَّقُ)؛ يَعْنِي: الْهَالِكُ.

(٢) قَوْلُهُ ﷺ: (وَمِنْهُمْ: الْمُخْرَدَلُ)؛ أَيِ: الَّذِي قُطِعَ.

انظر: «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١١ ص ٤٥٤).

تَسْأَلُنِي غَيْرُهُ، فَيَقُولُ: لَا وَعِزَّتِكَ لَا أَسْأَلُكَ غَيْرُهُ، فَيُعْطِيهِ اللَّهُ مِنْ عُهُودٍ وَمَوَاقِيقَ أَنْ لَا يَسْأَلُهُ غَيْرُهُ، فَيُقَرَّبُهُ إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ، فَإِذَا رَأَى مَا فِيهَا سَكَتَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَسْكُتَ، ثُمَّ يَقُولُ: رَبِّ أَدْخِلْنِي الْجَنَّةَ، ثُمَّ يَقُولُ: أَوْ لَيْسَ قَدْ زَعَمْتَ أَنْ لَا تَسْأَلُنِي غَيْرُهُ، وَيُلِكَ ابْنُ آدَمَ مَا أَغْدَرَكَ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ لَا تَجْعَلْنِي أَشَقَى خَلْقِكَ، فَلَا يَزَالُ يَدْعُو حَتَّى يَضْحَكَ، فَإِذَا ضَحِكَ مِنْهُ أَذِنَ لَهُ بِالْدُّخُولِ فِيهَا، فَإِذَا دَخَلَ فِيهَا قِيلَ: تَمَنَّ مِنْ كَذَا، فَيَتَمَنَّى، ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: تَمَنَّ مِنْ كَذَا، فَيَتَمَنَّى، حَتَّى تَنْقَطِعَ بِهِ الْأَمَانِيُّ، فَيَقُولُ لَهُ: هَذَا لَكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ).

\* قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَذَلِكَ الرَّجُلُ آخِرُ أَهْلِ الْجَنَّةِ دُخُولًا.

\* قَالَ: وَأَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ جَالِسٌ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ: لَا يُغَيِّرُ عَلَيْهِ شَيْئًا مِنْ حَدِيثِهِ، حَتَّى انْتَهَى إِلَى قَوْلِهِ: (هَذَا لَكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ). قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (هَذَا لَكَ وَعَشْرَةُ أَمْثَالِهِ). قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ حَفِظْتُ: (مِثْلُهُ مَعَهُ).

وَأَخْرَجَهُ الْأَجَرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (٢٥٩) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، وَمُحَمَّدِ بْنِ ثَوْرٍ؛ كِلَاهُمَا: عَنْ مَعْمَرٍ بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» مُطَوَّلًا (ج ١١ ص ٤٤٤)، وَابْنُ مُنْدَه فِي «الْإِيمَانِ» (ج ٢ ص ٧٨٩)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ١٦٢)، وَابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «مُتَقَى الْعَوَالِي» (ص ١٦٦ و ١٦٧)، وَابْنُ عَبْدِ الْهَادِي فِي «مَسْأَلَةِ التَّوْحِيدِ وَفَضْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» (ص ٥٦)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٦٧)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٤٧٩)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (١١٤٨٨)، وَ(١١٦٤٧)، وَفِي «السَّنَنِ الصَّغْرَى» (ج ٢ ص ١٨١)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ٢٤٧)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (ص ١٣٩)، وَفِي «الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ» (ج ٢ ص ٦٦)،

وَالْأَجْرِيُّ فِي «التَّصْدِيقِ بِالنَّظَرِ إِلَى اللَّهِ فِي الْآخِرَةِ» (ص ٦٤)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٢٧٥) مِنْ طَرِيقِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَعَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» مُطَوَّلًا (ج ١٣ ص ٤١٩)، وَعُثْمَانُ الدَّارِمِيُّ فِي «الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ» (ص ٩٠)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٢٩٣)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٦ ص ٤٥٧)، وَاللَّالِكَايُ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (ج ٦ ص ١١٧٧)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ١٥٩)، وَابْنُ مَنْدَهَ فِي «الْإِيمَانِ» (ج ٢ ص ٧٨٤)، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «السُّنَّةِ» (ج ٢ ص ٢٣٨) مِنْ طَرِيقِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» مُطَوَّلًا (ج ١ ص ١٦٣)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ٢٤٦) مِنْ طَرِيقِ زُهَيْرِ بْنِ حَرْبٍ ثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ ثَنَا أَبِي بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَنْدَهَ فِي «الْإِيمَانِ» (ج ٢ ص ٧٨٦) مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِيِّ بْنِ سَعْدٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَنْدَهَ فِي «الْإِيمَانِ» (ج ٢ ص ٧٨٧) وَالْحَنَّاوِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ» (ق/ ٨٢/ ط) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ الزُّبَيْدِيِّ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ.

\* وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ مُطَوَّلًا، وَبَعْضُهُمْ مُخْتَصَرًا.

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٤٠٠) مِنْ طَرِيقِ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزِّنَادِ قَالَ أَخْبَرَنِي صَالِحُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ مَوْلَى التَّوَّامَةِ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (لَيَحْمَدَنَّ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى أَنْاسٍ (مَا عَمِلُوا مِنْ خَيْرٍ قَطُّ) فَيُخْرِجُهُمْ مِنَ النَّارِ بَعْدَ مَا احْتَرَفُوا فَيَدْخُلُهُمُ الْجَنَّةُ بِرَحْمَتِهِ بَعْدَ شَفَاعَةٍ مَنْ يَشْفَعُ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

قُلْتُ: وَرِوَايَةُ صَالِحِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ رِوَايَةٌ شاذَّةٌ بِلا شَكٍّ، لِأَنَّ صَالِحَ بْنَ أَبِي صَالِحٍ وَإِنْ كَانَ صَدُوقًا، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ لِاخْتِلَافِهِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِمَا خَالَفَ فِيهِ.<sup>(١)</sup>

\* فَخَالَفَ الثَّقَاتُ الْأَثْبَاتُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بِذِكْرِ زِيَادَةٍ: (مَا عَمِلُوا مِنْ خَيْرٍ قَطُّ)، وَهُمْ: رَوَوْا حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، بِدُونِ ذِكْرِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ، كَمَا سَبَقَ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ص ٤٨٨): «صَدُوقٌ اخْتَلَطَ بِآخِرِهِ».

وَقَالَ الشَّيْخُ مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ رحمته الله فِي «الشَّفَاعَةِ» (ص ١٤٤): (الْحَدِيثُ

ضَعِيفٌ: لِأَنَّ فِي سَنَدِهِ صَالِحَ بْنَ أَبِي صَالِحٍ مَوْلَى التَّوَّامَةِ، وَهُوَ صَالِحُ بْنُ نَبْهَانَ، مُخْتَلَطٌ). اهـ.

(١) انظر: «الكوكب النبوي» لابن الكيال (ص ٢٥٨)، و«المختلطين» للعلائي (ص ٥٨).

قُلْتُ: وَأَنْتَ تَرَى بِأَنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةَ، لَا يَذْكُرُهَا؛ إِلَّا الَّذِي سَاءَ حِفْظُهُ بِسَبَبِ  
الِاخْتِلَاطِ وَغَيْرِهِ، مِمَّا يَتَبَيَّنُ شُدُودُهَا، وَإِلَّا لِمَاذَا الرُّوَاةُ الثَّقَاتُ الْأَثْبَاتُ لَمْ يَذْكُرُوا هَذِهِ  
الزِّيَادَةَ؟!

قُلْتُ: ثُمَّ إِنَّ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، لَا يَكْتُمُونَ حِينَ  
الطَّعْنِ فِي الْحَدِيثِ مِنْ جِهَةِ إِسْنَادِهِ فَقَطْ، بَلْ كَثِيرًا مَا يَنْظُرُونَ إِلَى مَتْنِهِ أَيْضًا فَإِذَا  
وَجَدُوهُ غَيْرَ مُتَلَائِمٍ مَعَ نُصُوصِ الشَّرِيعَةِ، أَوْ قَوَاعِدِهَا؛ لَمْ يَتَرَدَّدُوا فِي الْحُكْمِ عَلَيْهِ  
بِالشُّدُودِ، وَغَيْرِهِ.

قُلْتُ: وَالْوَهْمُ يَتَعَلَّقُ بِالْخَلَلِ فِي ضَبْطِ الرَّاويِ لِلْحَدِيثِ، وَالْحِفَاطُ قَدْ عَنَّا  
بِضَبْطِ مَثَوْنِ السُّنَنِ نَفْسِهَا أَشَدَّ الْإِعْتِنَاءِ، فَكَانُوا يَعْرِضُونَ مَا يُرِيبُهُمْ مِنْهَا مِنْ أَلْفَاظٍ، أَوْ  
رَوَايَاتٍ، وَعَلَى مَا عَلِمُوا مِنْ قَوَاعِدِ شَرْعِيَّةٍ مُقَرَّرَةٍ، أَوْ نُصُوصٍ قَاطِعَةٍ مِنَ الْكِتَابِ  
وَالسُّنَنِ، فَإِذَا خَالَفَتْ الْأَلْفَاظُ، أَوْ الرُّوَايَاتُ ذَلِكَ طَرَحُوهَا جَانِبًا، وَحَكَمُوا عَلَى رَاوِيهَا  
بِالْوَهْمِ، وَلَمَعْرِفَةِ نَمَاجٍ مِنْ ذَلِكَ يَكْفِي أَحَدُنَا مُطَالَعَةَ كُتُبِ الْعِلَلِ وَالرِّجَالِ، كُلُّ ذَلِكَ  
صِيَانَةٌ لِلْسُّنَنِ مِنْ أَنْ يَدْخُلَهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا.<sup>(١)</sup>

(١) وَمِنْ هُنَا نَشَأُ عِلْمُ عِلَلِ الْحَدِيثِ لَهُ أُسُسُهُ، وَقَوَاعِدُهُ، وَرِجَالُهُ الَّذِي يَعْنِي بَسْطُ الثَّقَاتِ، وَبَيَانُ الْوَهْمِ الْوَاقِعِ  
فِي رَوَايَاتِهِمْ، لِأَنَّ النَّاسَ عَادَةً يَتَلَقَّوْنَ أَحَادِيثَ هَؤُلَاءِ الثَّقَاتِ بِالْقَبُولِ، وَالتَّسْلِيمِ ظَهَرَتْ مِنْ خِلَالِ ذَلِكَ جَلَالَةُ  
الْمُسْتَعْلِ بِهَذَا الْعِلْمِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ١ ص ٢٠٢): (وَالثَّقَّةُ إِذَا حَدَّثَ بِالْخَطَا، فَيُحْمَلُ عَنْهُ،  
وَهُوَ لَا يَشْعُرُ أَنَّهُ خَطَا، يُعْمَلُ بِهِ عَلَى الدَّوَامِ لِلْوُثُوقِ بِتَقْلِهِ، فَيَكُونُ سَبَبًا لِلْعَمَلِ بِمَا لَمْ يَقُلْهُ الشَّرْعُ). اهـ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ رَحِمَهُ فِي «الْمَجْرُوحِينَ» (ج ١ ص ٢٧): عِنْدَمَا ذَكَرَ جِهَادَ الصَّحَابَةِ، وَنَقَدَهُمْ لِلْحَدِيثِ، وَقَبُولَهُ: (ثُمَّ أَخَذَ مَسْلَكَهُمْ - أَيِ: الصَّحَابَةِ - وَاسْتَنْ لِسِتَّتِهِمْ، وَاهْتَدَى بِهِدْيِهِمْ، فِيمَا اسْتَتُوا مِنَ التَّقِظِ فِي الرُّوَايَاتِ جَمَاعَةً مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ سَادَاتِ التَّابِعِينَ). اهـ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو الشَّيْخِ فِي «الْعُظْمَةِ» مُطَوَّلًا (ص ١٣٦ و ١٤٣) مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ يَزِيدَ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ كَعْبٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ. وَفِيهِ: (وَلَمْ يَبْقَ فِي النَّارِ أَحَدٌ (عَمِلَ لِلَّهِ خَيْرًا قَطُّ) قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: بَقِيتُ أَنَا، وَأَنَا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ، ثُمَّ يَدْخُلُ كَفَّهُ فِي جَهَنَّمَ، فَيُخْرِجُ مَا لَا يُحْصِي عَدَدَهُ أَحَدٌ إِلَّا هُوَ).

قُلْتُ: وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ أَيْضًا لَا يُحْتَجُّ بِهِ، فِيهِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ يَزِيدَ، وَهُوَ مَجْهُولٌ، وَلَعَلَّ فِي الظَّاهِرِ أَنَّهُ تَصْحِيفٌ، وَصَوَابُهُ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ رَافِعٍ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ يَزِيدَ، كَمَا فِي: «الْمَطْبُوعَةِ الْأُخْرَى»، لِكِتَابِ «الْعُظْمَةِ» (ج ٣ ص ٨٢٢) بِرَقْمِ (٣٨٦)، وَكَمَا فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ (ج ٣ ص ٨٣٨) بِرَقْمِ (٣٨٧).

قُلْتُ: وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ، أَخْرَجَهُ الْمَرْوَزِيُّ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ» (ج ١ ص ٢٨٣) بِرَقْمِ (٢٧٣)، وَأَبُو الشَّيْخِ فِي «الْعُظْمَةِ» (ج ٣ ص ٨٣٨) بِرَقْمِ (٣٨٧)، وَابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «الْأَهْوَالِ» (ص ٨٦) مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَافِعٍ الْمَدَنِيِّ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ كَعْبٍ عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

ﷺ به، وهذا يؤكد ما صوّبناه، ومع ذلك فسندُه لا يُحتجُّ به لجهالة مُحَمَّد بنِ يزيد،  
وَضَعْفِ إِسْمَاعِيل بنِ رَافِعِ المَدَنِيِّ،<sup>(١)</sup> وَرَجُلٍ لَمْ يُسَمَّ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «الْأَهْوَالِ» (ص ١٦٩) مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيل بنِ رَافِعٍ  
عَنْ مُحَمَّد بنِ كَعْبٍ عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ به.  
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ كَسَابِقِهِ، مُنْكَرٌ.

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَحَادِيثِ الطُّوَالِ» (ص ٥٦) مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيل بنِ  
رَافِعٍ عَنْ مُحَمَّد بنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّد بنِ كَعْبٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ به.  
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ كَسَابِقِهِ، مُنْكَرٌ.

وَانْظُرْ: «الْجَرَحَ وَالتَّعْدِيلَ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٨ ص ١٢٦).  
٢) وَأَمَّا حَدِيثُ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ ﷺ.

فَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» مُطَوَّلًا (ج ١٣ ص ٤٧٣ وَ ٤٧٤)، وَمُسْلِمٌ فِي  
«صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٨٢)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (١١١٣١)، وَأَبُو عَوَانَةَ  
فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ١٨٣)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٩ ص ٦٦)،  
وَالْقُسْطَلَانِيُّ فِي «إِرْشَادِ السَّارِي» (ج ١٥ ص ٥٥١)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١  
ص ٢٦١)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (٤٣٥٠)، وَابْنُ مَنْدَه فِي «الْإِيمَانِ» (ج ٢  
ص ٨٤١)، وَالبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ١٥ ص ١٥٧)، وَالْمِزِّيُّ فِي «تَهْذِيبِ

(١) قُلْتُ: وَالْحَدِيثُ فِي سَنَدِهِ اخْتِلَافٌ لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ بَسْطِهِ، وَهُوَ يُعْرَفُ بِحَدِيثِ الصُّورِ.

وَانْظُرْ: «التَّارِيخَ الْكَبِيرَ» (ج ١ ص ٢٦٠)، وَ«الْكَامِلَ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٦ ص ٢٢٧).

الْكَمَالِ» (ج ٢٨ ص ٢٤١)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «إِبْطَاتِ الشَّفَاعَةِ» (ص ٢٣)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١٠ ص ٤٢)، وَفِي «الْإِعْتِقَادِ» (ص ٧٧)، وَالْمَرْوَزِيُّ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ» (ج ١ ص ٢٨٩) مِنْ طُرُقٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا مَعْبُدُ بْنُ هِلَالٍ الْعَنْزِيُّ قَالَ: اجْتَمَعْنَا نَاسٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، فَذَهَبْنَا إِلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، وَذَهَبْنَا مَعَنَا بِثَابِتِ الْبُنَانِيِّ إِلَيْهِ، يَسْأَلُهُ لَنَا عَنْ حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ، فَإِذَا هُوَ فِي قَصْرِهِ، فَوَافَقْنَاهُ يُصَلِّي الصُّحَى، فَاسْتَأْذَنَّا فَأَذِنَ لَنَا وَهُوَ قَاعِدٌ عَلَى فِرَاشِهِ، فَقُلْنَا لِثَابِتٍ: لَا تَسْأَلْهُ عَنْ شَيْءٍ أَوَّلَ مِنْ حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ، فَقَالَ: يَا أَبَا حَمْزَةَ، هَؤُلَاءِ إِخْوَانُكَ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، جَاؤُوكَ يَسْأَلُونَكَ عَنْ حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ، فَقَالَ رضي الله عنه: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ رضي الله عنه قَالَ: (إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ مَا جَ¹) النَّاسُ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ، فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ: اشْفَعْ²) لَنَا إِلَى رَبِّكَ، فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِإِبْرَاهِيمَ فَإِنَّهُ خَلِيلُ الرَّحْمَنِ³)، فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ، فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِمُوسَى فَإِنَّهُ كَلِيمُ اللَّهِ، فَيَأْتُونَ مُوسَى، فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِعِيسَى فَإِنَّهُ رُوحُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ⁴)، فَيَأْتُونَ عِيسَى فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِمُحَمَّدٍ صلوات الله عليه، فَيَأْتُونََنِي، فَأَقُولُ: أَنَا لَهَا، فَاسْتَأْذِنُ⁵) عَلَى رَبِّي فَيُؤْذَنُ لِي،

(١) مَا جَ النَّاسُ: اضْطَرَبُوا، وَاخْتَلَطُوا.

(٢) يُقَالُ: «شَفَعْتُ»: مِنَ التَّشْفِيعِ، وَهُوَ تَفْوِيضُ الشَّفَاعَةِ إِلَيْهِ وَالْقَبُولُ مِنْهُ. (خَرَدَلَةُ؛ أَي: مِنَ الْإِيمَانِ، وَالْخَرَدَلَةُ وَاحِدَةٌ: الْخَرْدَلُ، وَهُوَ تَبْتُ صَغِيرُ الْحَبِّ، وَهَذَا تَمْثِيلٌ لِلْقَلَّةِ.

(٣) «خَلِيلُ الرَّحْمَنِ»: هُوَ الَّذِي أَحَبَّهُ مَحَبَّةً كَامِلَةً، لَا نَقْصَ فِيهَا، وَلَا خَلَلَ.

(٤) «رُوحُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ»: أَيِ الَّذِي خَلَقَهُ مُبَاشَرَةً بِكَلِمَةٍ مِنْهُ دُونَ وَاسِطَةٍ أَبِ.

(٥) «فَاسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي»: أَتَوَسَّلُ إِلَيْهِ أَنْ يَأْذَنَ لِي بِالشَّفَاعَةِ.

وَيُلْهِمُنِي مَحَامِدَ<sup>(١)</sup> أَحْمَدُهُ بِهَا لَا تَحْضُرُنِي الْآنَ، فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ، وَأَخِرُّ<sup>(٢)</sup> لَهُ سَاجِدًا، فَيَقَالُ: يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ وَقُلْ يُسْمَعُ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، أُمِّي أُمِّي، فَيَقَالُ: انْطَلِقْ فَأَخْرِجْ مِنْهَا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ شَعِيرَةٍ مِنْ إِيْمَانٍ، فَانْطَلِقْ فَأَفْعَلْ، ثُمَّ أَعُوذُ فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا، فَيَقَالُ: يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ وَقُلْ يُسْمَعُ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، أُمِّي أُمِّي، فَيَقَالُ: انْطَلِقْ فَأَخْرِجْ مِنْهَا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ أَوْ خَرْدَلَةٍ مِنْ إِيْمَانٍ، فَانْطَلِقْ فَأَفْعَلْ، ثُمَّ أَعُوذُ فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا، فَيَقَالُ: يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعُ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ أُمِّي أُمِّي، فَيَقُولُ: انْطَلِقْ فَأَخْرِجْ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ أَذْنَى أَذْنَى مِثْقَالِ حَبَّةٍ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ فَأَخْرِجْهُ مِنَ النَّارِ، فَانْطَلِقْ فَأَفْعَلْ).

فَلَمَّا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِ أَنَسٍ، قُلْتُ لِبَعْضِ أَصْحَابِنَا: لَوْ مَرَرْنَا بِالْحَسَنِ، وَهُوَ مُتَوَارٍ<sup>(٣)</sup> فِي مَنْزِلِ أَبِي خَلِيفَةَ، فَحَدَّثْنَاهُ بِمَا حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه، فَأَتَيْنَاهُ فَسَلَّمْنَا عَلَيْهِ فَأَذِنَ لَنَا، فَقُلْنَا لَهُ: يَا أَبَا سَعِيدٍ، جِئْنَاكَ مِنْ عِنْدِ أَخِيكَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، فَلَمْ نَرِ مِثْلَ مَا

(١) «يُلْهِمُنِي مَحَامِدَ»: يُلْقِي فِي نَفْسِي مَعَانِي لِلْحَمْدِ لَمْ تُسَبِّحْ لِي.

(٢) «أَخِرُّ»: أَسْقُطُ عَلَى وَجْهِي.

انْظُرْ: «فَتَحَ الْبَارِي» لِابْنِ حَبَرٍ (ج ١٣ ص ٤٧٥ و ٤٧٦)، وَ«عُمْدَةُ الْقَارِي» لِلْعَيْنِيِّ (ج ٢٠ ص ٣٦١).

وَ(٣٦٢)، وَ«إِرْشَادُ السَّارِي» لِلْقُسْطَلَانِيِّ (ج ١٥ ص ٥٤٩ و ٥٥٢).

(٣) «مُتَوَارٍ»: مُخْتَفٍ فِي مَنْزِلِ أَبِي خَلِيفَةَ الطَّائِفِيِّ الْبَصْرِيِّ، خَوْفًا مِنَ الْحَجَّاجِ، «بِالْحَسَنِ» الْبَصْرِيِّ.

حَدَّثَنَا فِي الشَّفَاعَةِ، فَقَالَ: هِيهِ<sup>(١)</sup>، فَحَدَّثْنَاهُ بِالْحَدِيثِ، فَانْتَهَى إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ، فَقَالَ: هِيهِ، فَقُلْنَا: لَمْ يَزِدْ لَنَا عَلَى هَذَا، فَقَالَ: لَقَدْ حَدَّثَنِي، وَهُوَ جَمِيعٌ<sup>(٢)</sup>، مُنْذُ عَشْرِينَ سَنَةً، فَلَا أَذْرِي أَنَسِيَ أَمْ كَرِهَ أَنْ تَتَكَلَّمُوا<sup>(٣)</sup>، قُلْنَا يَا أَبَا سَعِيدٍ فَحَدَّثْنَا: فَضَحِكَ وَقَالَ: خُلِقَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا، مَا ذَكَرْتُهُ إِلَّا وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أُحَدِّثَكُمْ، حَدَّثَنِي كَمَا حَدَّثَكُمْ بِهِ، وَقَالَ: (ثُمَّ أَعُودُ الرَّابِعَةَ فَأُحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ، ثُمَّ أَخْرَجُهُ سَاجِدًا، فَيَقَالُ: يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمِعْ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ ائْذَنْ لِي فَيَمْنُ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَيَقُولُ: وَعِزَّتِي وَجَلَالِي وَكِبْرِيَائِي وَعَظَمَتِي لِأُخْرِجَنَّ مِنْهَا مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ).

قَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ١ ص ٢٨٦): (وَفِي رِوَايَةٍ: مَعْبُدِ بْنِ هِلَالٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ: مَا دَلَّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ، لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِهِ).

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٢٩٦)، وَالْمَرْوَزِيُّ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ» (ج ١ ص ٢٧٢ و ٢٧٣)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٢٥٣)؛ مُطَوَّلًا مِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه: مَرْفُوعًا، وَفِيهِ بَلْفُظٌ (فَيَقَالُ: أَخْرِجْ مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ). وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(١) «هِيهِ»: زِدْ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ.

(٢) «وَهُوَ جَمِيعٌ»: مُجْتَمِعٌ، وَهُوَ الرَّجُلُ الَّذِي بَلَغَ أَشُدَّهُ، أَرَادَ أَنَّهُ كَانَ شَابًّا حِينَ حَدَّثَهُ بِذَلِكَ.

(٣) «تَتَكَلَّمُوا»: تَعْتَمِدُوا عَلَى الشَّفَاعَةِ فَتَتْرَكُوا الْعَمَلَ.

انظُرْ: «إِرْشَادَ السَّارِي» لِلْقُسْطَلَانِيِّ (ج ١ ص ٥٥٣).

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ١٤٤)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٥٠٢)، وَالضَّيَاءُ فِي «الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ» (ج ٦ ص ٣٢٢)، وَابْنُ مَنْدَه فِي «الْإِيمَانِ» (ج ٢ ص ٨٤٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ» (ج ٥ ص ٤٧٩)، وَالذَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٢٧)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٦ ص ٣٣٠)، وَالْمَرْوَزِيُّ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ» (ج ١ ص ٢٧٦) مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَسَامَةَ بْنِ الْهَادِ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: مَرْفُوعًا، وَفِيهِ: (فَيَقُولُ: أَذْهَبَ إِلَى أُمَّتِكَ فَمَنْ وَجَدَتْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنَ الْإِيمَانِ، فَأَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ فَأَذْهَبَ، فَمَنْ وَجَدَتْ فِي قَلْبِهِ ذَلِكَ، أَذْخَلَتْهُمْ الْجَنَّةَ، وَفُرِغَ مِنْ حِسَابِ النَّاسِ، وَأَدْخَلَ مَنْ بَقِيَ مِنْ أُمَّتِي النَّارَ مَعَ أَهْلِ النَّارِ، فَيَقُولُ أَهْلُ النَّارِ: مَا أَغْنَى عَنْكُمْ، إِنَّكُمْ كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ اللَّهَ، لَا تُشْرِكُونَ بِهِ شَيْئًا، فَيَقُولُ الْجَبَّارُ: بَعْزَتِي لِأُغْتَنِّيَهُمْ مِنَ النَّارِ، فَيُرْسَلُ إِلَيْهِمْ، فَيَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ، قَدْ امْتَحَشُوا، فَيَدْخُلُونَ فِي نَهْرٍ الْحَيَاةِ، فَيَسْبُتُونَ فِيهِ، كَمَا يَنْبُتُ الْحَبَّةُ فِي غُثَاءِ السَّيْلِ).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَقَالَ ابْنُ مَنْدَه فِي «الْإِيمَانِ» (ج ٢ ص ٨٤٧): هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ مَشْهُورٌ عَنْ ابْنِ الْهَادِ.

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي «إِبْطَاتِ الشَّفَاعَةِ» (ص ٢٦): هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

وَأَخْرَجَهُ الْمَرْوَزِيُّ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ» (ج ١ ص ٢٧٩) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي أُوَيْسٍ حَدَّثَنِي أَخِي عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ زِيَادِ النَّمِيرِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٨٢)، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ فِي «الْمُتَخَبِّ مِنَ الْمُسْنَدِ» (ص ٣٥٤)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ١٨٤)، وَاللَّكَايُ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (ج ٦ ص ١١٠٠)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ١٧٧)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٩٦٦)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ١٧٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٢٥٩٣)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «الزُّهْدِ» (٨٥١)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (٣٢٧٣) مِنْ طُرُقٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (يَقُولُ اللَّهُ: أَخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ بَرَّةً، أَخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ شَعِيرَةً، أَخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ ذَرَّةً).

\* وَتَابَعَهُ هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ، وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١٣ ص ٣٩٢)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٨٢)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ١٨٤)، وَابْنُ مَاجَهَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٢ ص ١٤٤٢)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ١١٦)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ» (ج ١٥ ص ١٩١)، وَفِي «التَّفْسِيرِ» (ج ٣ ص ٢٠٤)، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي «الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ» (ج ١ ص ٤٨٧)، وَ(ج ٢ ص ١١٨)، وَفِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ١ ص ٢٨٥)، وَفِي «الْإِعْتِقَادِ» (ص ٩٠ وَ ٢٤٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٢٥٩٣)، وَالْمَرْوَزِيُّ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ» (ج ١ ص ٢٧١)، وَابْنُ مَنْدَهَ فِي «الْإِيمَانِ» (ج ٢ ص ٨٠٩)، وَفِي «التَّوْحِيدِ» (ج ٣ ص ٩٠)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١

ص ٢٦٦)، والطَّيَالِسِيُّ فِي «المُسْنَدِ» (١٩٦٦)، وابنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «السُّنَّةِ» (ص ٣٧٨)، وَفِي «الرُّهْدِ» (٨٤٩)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١ ص ٣٣٨)، وابنُ مَرْدَوَيْهِ فِي «ثَلَاثَةِ مَجَالِسَ مِنْ أَمَالِيهِ» (ص ٢٠٦)، وابنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «المُصَنَّفِ» (ج ١ ص ٤٥٠)، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ فِي «المُتَخَبِ مِنَ الْمُسْنَدِ» (ص ٣٥٧)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «المُسْنَدِ» (ج ٥ ص ٣٠٥ و ٣٣١ و ٣٥١)، وَالْخَلَّالُ فِي «السُّنَّةِ» (ج ٥ ص ٥٢)، وَاللَّكَاثِيُّ فِي «الإِعْقَادِ» (ج ٦ ص ١٩٩)، وابنُ خُزَيْمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٤٦٢)، وَأَبُو الْقَاسِمِ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي «الْحُجَّةِ» (ج ٢ ص ٣٩٤)؛ بَلْفَظٍ: (يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ شَعِيرَةً، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ بُرَّةً، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ ذَرَّةً).

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٨ ص ٣٠٠) مُخْتَصَرًا، وَالْأَجَرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (ج ٣ ص ١٢٢٨) مِنْ طَرِيقِ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه بِهِ. وَأَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٣٠٠) مِنْ طَرِيقِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ قَالَ حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه بِهِ. وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

\* وَتَابَعَهُ: مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ ثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه بِهِ. أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ١ ص ٢٨٦). وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ ضِيَاءُ الدِّينِ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ» (ج ٧ ص ٢٤٩ و ٢٥٠) مِنْ طَرِيقِ حَرْبِ بْنِ مَيْمُونٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنْسٍ عَنِ أَنْسٍ رضي الله عنه بِهِ. وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

قَالَ ضِيَاءُ الدِّينِ الْمَقْدِسِيُّ: (فَقَدْ وَرَدَ فِي «الصَّحِيحِ» مِنْ حَدِيثِ أَنْسٍ، حَدِيثُ الشَّفَاعَةِ؛ إِلَّا أَنَّ هَذَا فِيهِ أَلْفَاظٌ لَيْسَتْ فِي ذَلِكَ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ رحمته الله فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ١ ص ٢٨٦): (هَذَا الْحَدِيثُ يَجْمَعُ شَفَاعَةَ النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَهْلِ الْجَمْعِ، حَتَّى يُرِيحَهُمْ مِنْ مَكَانِهِمُ الَّذِي بَلَّغُوا فِيهِ مِنَ الْغَمِّ وَالْكَرْبِ مَا لَا يُطِيقُونَ مِنْ طُولِ الْقِيَامِ فِي الشَّمْسِ، ثُمَّ شَفَاعَتُهُ لِأَهْلِ الذُّنُوبِ مِنْ أُمَّتِهِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ رحمته الله فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ١ ص ٢٨٦): (وَفِي كُلِّ ذَلِكَ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ يَشْفَعُ لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِهِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ رحمته الله فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ١ ص ٢٩٥): (وَقَدْ ثَبَتَ بِمَا ذَكَرْنَا، أَنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَخْلُدُ فِي النَّارِ بِذُنُوبِهِ، غَيْرَ أَنَّ الْقَدَرَ الَّذِي يَبْقَى فِيهَا غَيْرُ مَعْلُومٍ، وَالَّذِي تَلَحُّقُهُ الشَّفَاعَةُ ابْتِدَاءً حَتَّى لَا يُعَذَّبَ أَصْلًا غَيْرُ مَعْلُومٍ فَالذَّنْبُ خَطَرُهُ عَظِيمٌ، وَشَأْنُهُ جَسِيمٌ وَرَبُّنَا غَفُورٌ رَحِيمٌ، عِقَابُهُ شَدِيدٌ أَلِيمٌ). اهـ.

قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الَّذِينَ يَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ عَمِلُوا أَعْمَالًا، لَكِنْ دَخَلُوا النَّارَ بِسَبَبِ ذُنُوبِهِمْ، ثُمَّ أُدْخِلُوا الْجَنَّةَ عَلَى مَا عِنْدَهُمْ مِنْ إِيْمَانٍ، وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ عَمَلٍ، فَافْظَنُ لِهَذَا.

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الرَّسَالَةِ الْوَافِيَةِ» (ص ١١٢): (وَمِنْ قَوْلِهِمْ - يَعْنِي: أَهْلُ السُّنَّةِ - إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُشْفَعُ نَبِيُّهُ ﷺ، وَأَهْلَ بَيْتِهِ وَصَحَابَتَهُ، وَمَنْ يَشَاءُ مِنْ صَالِحِ عِبَادِهِ، فِي عُصَاةِ أَهْلِ مِلَّتِهِ، وَيَخْرِجُ بِشَفَاعَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ النَّارِ قَوْمًا: بَعْدَ مَا امْتَحَشُوا فِيهَا وَصَارُوا حُمَمًا، وَيَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ، وَيُغْسَلُونَ فِي مَاءِ الْحَيَاةِ فَتَنْبُتُ لِحُومُهُمْ كَمَا تَنْبُتُ الْحَبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ، عَلَى مَا أَتَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ الصَّحَاحُ عَنْ الرَّسُولِ ﷺ). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١ ص ١٤٨): (وَأَمَّا شَفَاعَتُهُ ﷺ؛ لِأَهْلِ الذُّنُوبِ مِنْ أُمَّتِهِ، فَمُتَّفَقٌ عَلَيْهَا بَيْنَ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَسَائِرِ أَيْمَةِ الْمُسْلِمِينَ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ، وَأَنْكَرَهَا كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ، وَالْخَوَارِجِ وَالزَّيْدِيَّةِ). اهـ.

وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «رِسَالَتِهِ إِلَى أَهْلِ الثَّغْرِ» (ص ٩٠): (أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ شَفَاعَةَ النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِهِ، وَعَلَى أَنَّهُ يُخْرِجُ مِنَ النَّارِ قَوْمًا مِنَ النَّارِ، بَعْدَ أَنْ صَارُوا حُمَمًا). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِثْبَاتِ الشَّفَاعَةِ» (ص ٢٠): (نُؤْمِنُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُخْرِجُ مِنَ النَّارِ مَنْ فِي قَلْبِهِ أَذْنَى وَزَنْ ذَرَّةٍ مِنْ إِيْمَانٍ؛ بِرَحْمَتِهِ، وَكَرَمِهِ، وَشَفَاعَةِ نَبِيِّهِ ﷺ، وَغَيْرِ ذَلِكَ). اهـ.

(٣) وَأَمَّا حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٧٧ و ١٧٨)، وَابْنُ شاذَانَ فِي «حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ» (ص ١٠٥)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ٢٨٣)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ١٣٩) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه، وَفِيهِ: (ثُمَّ تَحَلَّى الشَّفَاعَةَ، وَيَشْفَعُونَ حَتَّى يُخْرِجَ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ شَعِيرَةً، فَيُجْعَلُونَ بِفَنَاءِ الْجَنَّةِ، وَيَجْعَلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ يَرُشُونَ عَلَيْهِمُ الْمَاءَ حَتَّى يَنْبُتُوا نَبَاتَ الشَّيْءِ فِي السَّيْلِ، وَيَذْهَبُ حُرَاقُهُ).

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٧٨)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «السُّنَنِ» (ص ٤٠٤)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٤٦٦ و ٤٦٧)، وَاللَّاكِنَّا فِي «الْإِعْتِقَادِ» (ج ٦ ص ١٠٩٢ و ١٠٩٣)، وَالْحَمِيدِي فِي «الْمُسْنَدِ» (١٢٤٥)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ١٢ ص ١٧٧)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ١ ص ٢٩٤)، وَفِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١٠ ص ١٩١)، وَفِي «الْإِعْتِقَادِ» (ص ٢٥٢)، وَابْنُ سَمْعُونٍ فِي «الْأَمَالِي» (ص ١٨٩)، وَالْأَجُرِّي فِي «الشَّرِيعَةِ» (ج ٣ ص ١٢٣١) مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو سَمِعَ جَابِرًا رضي الله عنه يَقُولُ: سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم بِأَذُنِهِ يَقُولُ: (إِنَّ اللَّهَ يُخْرِجُ نَاسًا مِنَ النَّارِ فَيَدْخُلُهُمُ الْجَنَّةَ).

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٧٨)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ٢٦٣) مِنْ طَرِيقِ قَيْسِ بْنِ سُلَيْمٍ الْعَنْبَرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي يَزِيدُ الْفَقِيرُ حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: (إِنَّ قَوْمًا يُخْرِجُونَ مِنَ النَّارِ يَحْتَرِقُونَ فِيهَا، إِلَّا دَارَاتِ وُجُوهُهُمْ، حَتَّى يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ).

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٤٠٩)، وَابْنُ الْجَعْدِ فِي «حَدِيثِهِ»  
(٢٦٣٩ وَ ٢٦٤٣)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ٣٢٥) مِنْ طَرِيقِ زُهَيْرِ بْنِ مُعَاوِيَةَ  
عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه بِهِ.

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَأَبُو الزُّبَيْرِ تَوْبَعٌ، كَمَا سَبَقَ.  
قُلْتُ: فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ تَدُلُّ عَلَى شُدُودِ الْأَحَادِيثِ الْمُتَقَدِّمَةِ جَمِيعَهَا مِنْ جِهَةِ  
مَا فِيهَا مِنْ ذِكْرِ زِيَادَةٍ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)، وَهُوَ الصَّوَابُ بِلا رَيْبٍ.  
\* ثُمَّ إِنَّ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، لَا يَكْتَفُونَ حِينَ الطَّعْنِ  
فِي الْحَدِيثِ مِنْ جِهَةِ إِسْنَادِهِ فَقَطُّ، بَلْ كَثِيرًا مَا يَنْظُرُونَ إِلَى مَتْنِهِ أَيْضًا، فَإِذَا وَجَدُوهُ غَيْرَ  
مُتَلَائِمٍ مَعَ نُصُوصِ الشَّرِيعَةِ، أَوْ قَوَاعِدِهَا، لَمْ يَتَرَدَّدُوا فِي الْحُكْمِ عَلَيْهِ بِالشُّدُودِ وَغَيْرِهِ.  
قُلْتُ: وَلَا رَيْبَ أَنَّ الصَّوَابَ مَعَ الَّذِينَ لَمْ يَذْكُرُوا زِيَادَةً: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا  
قَطُّ)؛ لِأَنَّ النُّصُوصَ فِي عَدَمِ ذِكْرِهَا مُحْكَمَةٌ.

\* وَقَدْ رَوَى حَدِيثُ الشَّفَاعَةِ فِي: «الصَّحِيحِ» مِنْ طَرِيقِ الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ، كَمَا  
سَبَقَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، غَيْرَ أَنَّ فِي  
هَذَا أَلْفَاظًا لَيْسَ فِيهَا كَلِمَةُ (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)، وَ(بَغَيْرِ عَمَلٍ عَمِلُوهُ وَلَا خَيْرٍ قَدَّمُوهُ)،  
وَ(بَغَيْرِ عَمَلٍ عَمِلُوهُ وَلَا قَدَمٍ قَدَّمُوهُ).

\* وَهَذَا مَا تَيَسَّرَ جَمْعُهُ، مِمَّا لَهُ صِلَةٌ بِالْبَابِ مِنْ أَحَادِيثِ الشَّفَاعَةِ، وَإِلَّا  
أَحَادِيثُ الشَّفَاعَةِ كَثِيرَةٌ، وَأَنَا اقْتَصَرْتُ عَلَى الْأَقْرَبِ مِنَ أَلْفَاظِ الْبَابِ، وَقَدْ بَسَطْتُ  
الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ لِعِظَمِ الْفَائِدَةِ الْمُتَرَتِّبَةِ مِنْ مَعْرِفَةِ الْأَحْكَامِ فِي هَذِهِ الرُّوَايَاتِ.

قُلْتُ: فَكَذَلِكَ هَذِهِ الشَّوَاهِدُ ذَكَرَهَا الثَّقَاتُ الْأَثْبَاتُ فِي أَحَادِيثِ الشَّفَاعَةِ، وَلَمْ يَذْكُرُوا: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)؛ فَهِيَ رَوَايَاتُ الْجَمَاعَةِ، وَرَوَايَاتُ الْجَمَاعَةِ أَوْلَى أَنْ تَكُونَ مَحْفُوظَةً.

\* إِذَا يَسُوعُ لَنَا وَيَدْفَعُنَا إِلَى الْقَطْعِ، وَالْجَزْمِ بِعَدَمِ صِحَّةِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ).

قُلْتُ: وَهَذِهِ اللَّفْظَةُ تُعْتَبَرُ مِنَ الْأَلْفَاظِ الَّتِي تُنْكَرُ عَلَى الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «صَحِيحِهِ».

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٨ ص ٧٣)، بَعْدَمَا عَلَّقَ عَلَى: «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» قَالَ: (وَأَمَّا - صَحِيحُ - مُسْلِمٍ فَفِيهِ أَلْفَاظٌ عُرِفَ أَنَّهَا غَلَطٌ). اهـ.

قُلْتُ: وَعَلَى فَرَضِ صِحَّةِ زِيَادَةِ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)؛ فَهِيَ تُعْتَبَرُ مِنَ الزِّيَادَاتِ الْمُجْمَلَةِ الَّتِي تَحْتَاجُ إِلَى تَفْسِيرٍ، لِأَنَّ أَحَادِيثَ الشَّفَاعَةِ جَاءَتْ مُجْمَلَةً وَمُفَسَّرَةً، وَمُخْتَصَرَةً وَمُتَقَصَّاةً، كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ الْإِمَامُ ابْنُ خُزَيْمَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «كِتَابِ التَّوْحِيدِ» فِي غَيْرِ مَا مَوْضِعٍ، وَعَلَيْهِ فَتُحْمَلُ الْأَحَادِيثُ الْمُجْمَلَةُ عَلَى الْمُفَسَّرَةِ، طَالَمَا أَنَّ الْجَمْعَ مُمَكِّنٌ مِنْ جِهَةِ الْقَوَاعِدِ الْحَدِيثِيَّةِ.<sup>(١)</sup>

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ خُزَيْمَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّوْحِيدِ» (ج ٢ ص ٦٠٢): (فَأَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ رُبَّمَا اخْتَصَرُوا أَخْبَارَ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا حَدَّثُوا بِهَا، وَرُبَّمَا اقْتَصَوْا الْحَدِيثَ بِتَمَامِهِ، وَرُبَّمَا

(١) وَالْغَالِبُ فِي خَطَأٍ مَنْ أَخْطَأَ فِي فَهْمِهِ هَذَا الْبَابِ، هُوَ عَدَمُ جَمْعِ طُرُقِ أَحَادِيثِ الشَّفَاعَةِ، وَإِدْرَاكِ هَذِهِ الْحَقِيقَةِ.

كَانَ اخْتِصَارُ بَعْضِ الْأَخْبَارِ، أَنَّ بَعْضَ السَّامِعِينَ، يَحْفَظُ بَعْضَ الْخَبَرِ، وَلَا يَحْفَظُ جَمِيعَ الْخَبَرِ، وَرَبَّمَا نَسِيَ بَعْدَ الْحِفْظِ بَعْضَ الْمَتْنِ، فَإِذَا جُمِعَتِ الْأَخْبَارُ كُلُّهَا، عُلِمَ حِينَئِذٍ جَمِيعُ الْمَتْنِ وَالسَّنَدِ، وَدَلَّ بَعْضُ الْمَتْنِ عَلَى بَعْضٍ، كَذِكْرِنَا أَخْبَارَ النَّبِيِّ ﷺ فِي كُتُبِنَا، نَذَكُرُ الْمُخْتَصَرَ مِنْهَا، وَالْمُتَقَصِّصَ مِنْهَا، وَالْمُجْمَلَ وَالْمُفَسَّرَ، فَمَنْ لَمْ يَفْهَمْ هَذَا الْبَابَ لَمْ يَحِلَّ لَهُ تَعَاطِي عِلْمِ الْأَخْبَارِ، وَلَا ادِّعَاؤُهَا. اهـ.

قُلْتُ: وَالنَّاطِرُ فِي أَحَادِيثِ الشَّفَاعَةِ يَجِدُ هَذَا بِجَلَاءٍ، بَلْ لَا تَكَادُ تَرَى حَدِيثًا فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا وَفِيهِ إِجْمَالٌ، أَوْ إِنْهَامٌ<sup>(١)</sup>، وَالْمَوْفَّقُ مَنْ وَفَّقَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

قَالَ الْإِمَامُ الشَّاطِبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمُؤَافَقَاتِ» (ج ٥ ص ٤٠١): (فَالْمُجْمَلُ: الشَّأْنُ فِيهِ طَلَبُ الْمُبَيِّنِ، أَوْ التَّوَقُّفُ). اهـ.

قُلْتُ: بَلِ الْمُجْمَلُ مَا لَا يَكْفِي وَحْدَهُ فِي الْعَمَلِ بِهِ، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرًا حَقًّا.<sup>(٢)</sup>  
قَالَ الْإِمَامُ الشَّاطِبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمُؤَافَقَاتِ» (ج ٤ ص ٦٣٧): (فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا، فَإِنْ وَجِدَ فِي الشَّرِيعَةِ مُجْمَلٌ، أَوْ مُبْهَمٌ الْمَعْنَى، أَوْ مَا لَا يُفْهَمُ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُكَلَّفُ

(١) وَلِذَلِكَ يَجِبُ تَجَنُّبُ الْحُكْمِ فِي الْفِقْهِ؛ بِأَحَادِيثٍ مُجْمَلَةٍ، إِلَّا بِأَدَلَّةٍ مُفَسَّرَةٍ لَهَا تُبَيِّنُ الْحُكْمَ الصَّحِيحَ فِيهَا.

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: (يَجْتَنِبُ الْمُتَكَلِّمُ فِي الْفِقْهِ هَذَيْنِ الْأَصْلَيْنِ: الْمُجْمَلُ وَالْقِيَاسُ).

\* ذَكَرَهُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي «إِعْلَامِ الْمُوقِعِينَ» (ج ٢ ص ٦٠) مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْمِثْمُونِيِّ.

(٢) انْظُرْ: «الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٧ ص ٣٩١).

بِمُقْتَضَاهُ، لِأَنَّهُ تَكْلِيفٌ بِالْمَحَالِّ، وَطَلَبُ مَا لَا يُنَالُ، وَإِنَّمَا يَظْهَرُ هَذَا الْإِجْمَالُ فِي الْمُتَشَابِهِ<sup>(١)</sup> الَّذِي قَالَ اللَّهُ فِيهِ: ﴿وَأَخْرُ مُتَشَابِهَاتٍ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ٧]. اهـ.

\* وَعَلِمَ أَنَّ الْمَقْصُودَ الشَّرْعِيَّ مِنَ الْخِطَابِ الْوَاردِ عَلَى الْمُكَلِّفِينَ تَفْهِيمُ مَا لَهُمْ، وَمَا عَلَيْهِمْ، مِمَّا هُوَ مَصْلَحَةٌ لَهُمْ فِي دُنْيَاهُمْ وَأُخْرَاهُمْ، وَهَذَا يَسْتَلْزِمُ كَوْنَهُ بَيِّنًا وَاضِحًا لَا إِجْمَالُ فِيهِ وَلَا اشْتِبَاهٌ، وَلَوْ كَانَ فِيهِ بِحَسَبِ هَذَا الْقَصْدِ اشْتِبَاهٌ وَإِجْمَالٌ لَنَاقَضَ أَصْلَ مَقْصُودِ الْخِطَابِ، فَلَمْ تَقَعْ فَائِدَةٌ، وَذَلِكَ مُمْتَنِعٌ مِنْ جَهَةِ رَعْيِ الْمَصَالِحِ تَفْضُلًا، أَوْ انْحِتَامًا، أَوْ عَدَمِ رَعْيِهَا إِذْ لَا يُعْقَلُ خِطَابُ مَقْصُودٍ مِنْ غَيْرِ تَفْهِيمٍ مَقْصُودٍ.<sup>(٢)</sup>

قَالَ الْإِمَامُ الشَّاطِبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمُؤَافَقَاتِ» (ج ٣ ص ٣٢٨): (إِذْ قَدْ تَبَيَّنَ فِي بَابِ الْإِجْمَالِ وَالْبَيَانِ، أَنَّ الْمُجْمَلَ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ تَكْلِيفٌ إِنْ كَانَ مَوْجُودًا؛ لِأَنَّهُ إِذَا أُنْ يَقَعَ بَيَانُهُ بِالْقُرْآنِ الصَّرِيحِ، أَوْ بِالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، أَوْ بِالْإِجْمَاعِ الْقَاطِعِ، أَوْ لَا، فَإِنْ وَقَعَ بَيَانُهُ بِأَحَدِ هَذِهِ، فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ الضَّرْبِ الْأَوَّلِ مِنَ التَّشَابُهِ، وَهُوَ الْإِضَافِيُّ وَإِنْ لَمْ يَقَعْ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فَالْكَلَامُ فِي مُرَادِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ غَيْرِ هَذِهِ الْوُجُوهِ تَسَوَّرَ عَلَى مَا لَا يُعْلَمُ، وَهُوَ غَيْرُ مَحْمُودٍ). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٧ ص ٣٨٦): (وَقَدْ قَالَ كَثِيرٌ مِنَ السَّلَفِ<sup>(٣)</sup>: إِنْ الْمُحْكَمَ مَا يُعْمَلُ بِهِ، وَالْمُتَشَابِهَ مَا يُؤْمَنُ بِهِ، وَلَا يُعْمَلُ بِهِ). اهـ.

(١) انْظُرْ: لِلْفَائِدَةِ الْمَوْقِفَ السَّلِيمَ مِنَ الْمُتَشَابِهِ: «الْقَوَاعِدُ الْحَسَنَةُ لِتَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» لِلشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّعْدِيِّ (ص ٧٠ - ٧١)، وَ«إِعْلَامُ الْمُوقِعِينَ» لِابْنِ الْقَيِّمِ (ج ٢ ص ٢٩٤ وَ ٢٩٥ وَ ٣٠٤).

(٢) انْظُرْ: «الْمُؤَافَقَاتِ» لِلشَّاطِبِيِّ (ج ٤ ص ١٤٠).

(٣) انْظُرْ: الْأَثَارَ الْوَارِدَةَ فِي ذَلِكَ عِنْدَ الطَّبْرِيِّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٣ ص ١٨٥ - ١٨٦).

\* وَالنَّبِيُّ ﷺ كَانَ مُبَيَّنًا بِقَوْلِهِ، وَفِعْلِهِ، وَإِقْرَارِهِ؛ لِمَا كَانَ مُكَلَّفًا بِذَلِكَ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].  
قُلْتُ: فَكَانَ ﷺ مُبَيَّنًا لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ فِي أَحْكَامٍ كَثِيرَةٍ<sup>(١)</sup>.

\* وَعَلَى الْجُمْلَةِ: فَالْمُرَاعَى هَا هُنَا، مَوَاضِعُ طَلَبِ الْبَيَانِ الشَّافِي الْمُخْرِجِ عَنِ الانْحِرَافِ عَنِ الْفَهْمِ الصَّحِيحِ، لِنُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَالرَّادُّ إِلَى الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ، وَمَنْ تَأَمَّلَ سِيرَ السَّلَفِ الصَّالِحِ فِي هَذَا الْمَعْنَى تَبَيَّنَ مَا تَقَرَّرَ بِحَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ هَذِهِ الْجُمْلَةِ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)، بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْحُكْمِ الصَّحِيحِ فِيهَا حَتَّى يَظْهَرَ مِنْهَا الْغَرَضُ الْمَطْلُوبُ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

\* وَهُنَا يَجِبُ أَنْ يَرَعَى مَا يَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى صَحِيحٍ فِي الْإِعْتِبَارِ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فِي الْجُمْلَةِ بَيْنَ الْمُخْتَلِفِينَ، وَيَكُونُ اللَّفْظُ الْمُؤَوَّلُ قَابِلًا لَهُ بِحَسَبِ لُغَةِ الْعَرَبِ - كَمَا بَيَّنَّ ابْنُ خَزِيمَةَ وَغَيْرُهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ - جَارِيًا ذَلِكَ عَلَى سَنَنِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَاللَّفْظُ إِذَا كَانَ قَابِلًا بِحَسَبِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ؛ فَالْحَمْلُ عَلَى اللُّغَةِ أَوْلَى مِنَ الْحَمْلِ عَلَى غَيْرِهَا.

\* فَيَحْمَلُ لَفْظُ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)، عَلَى الْعَمَلِ الْيَسِيرِ<sup>(٢)</sup> لِصَحَّةِ الْمَعْنَى فِي الْإِعْتِبَارِ بِأَنْ يَكُونَ مُتَّفَقًا مَعَ الشَّرِيعَةِ، قَابِلًا لَهُ بِوَجْهِ مِنْ وَجُوهِ الدَّلَالَةِ الْحَقِيقِيَّةِ فِي النُّصُوصِ الْأُخْرَى<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «الموافقات» للشَّاطِئِي (ج ٤ ص ٧٣) فِي الْبَيَانِ وَالْإِجْمَالِ.

(٢) وَيُرَادُّ بِهَا نَفْيُ الْكَمَالِ وَالتَّمَامِ فِي الْعَمَلِ. وَذَلِكَ لِضَعْفِ إِيْمَانِهِمْ بِسَبَبِ مُبَالَغَتِهِمْ، وَإِسْرَافِهِمْ فِي فِعْلِ الْمَعَاصِي.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٧ ص ٦٢١): (وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ الدِّينَ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ قَوْلٍ وَعَمَلٍ، وَأَنَّهُ يُمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ مُؤْمِنًا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ بِقَلْبِهِ، أَوْ بِقَلْبِهِ وَلِسَانِهِ، وَلَمْ يُؤَدِّ وَاجِبًا ظَاهِرًا، وَلَا «صَلَاةً»، وَلَا «زَكَاةً»، وَلَا «صِيَامًا»، وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْوَاجِبَاتِ [أَوْ] لَا لِأَجْلِ أَنْ اللَّهَ أَوْجَبَهَا، مِثْلَ أَنْ يُؤَدِّيَ الْأَمَانَةَ أَوْ يَصْدُقَ الْحَدِيثَ، أَوْ يَعْدِلَ فِي قِسْمِهِ وَحُكْمِهِ، مِنْ غَيْرِ إِيْمَانٍ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، لَمْ يَخْرُجْ بِذَلِكَ مِنَ الْكُفْرِ، فَإِنَّ الْمُشْرِكِينَ، وَأَهْلَ الْكِتَابِ يَرَوْنَ وَجُوبَ هَذِهِ الْأُمُورِ، فَلَا يَكُونُ الرَّجُلُ مُؤْمِنًا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ مَعَ عَدَمِ شَيْءٍ مِنَ الْوَاجِبَاتِ الَّتِي يَخْتَصُّ بِإِجَابِهَا مُحَمَّدٌ ﷺ). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٧ ص ٦١١): (وَمِنْ الْمُمْتَنِعِ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ مُؤْمِنًا إِيْمَانًا ثَابِتًا فِي قَلْبِهِ بِأَنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْهِ: «الصَّلَاةَ»، وَ«الزَّكَاةَ»، وَ«الصِّيَامَ»، وَ«الْحَجَّ»، وَيَعِيشُ دَهْرَهُ لَا يَسْجُدُ لَهُ سَجْدَةً، وَلَا يَصُومُ مِنْ رَمَضَانَ، وَلَا يُؤَدِّي لِلَّهِ زَكَاةً، وَلَا يَحُجُّ إِلَى بَيْتِهِ، فَهَذَا مُمْتَنِعٌ، وَلَا يَصْدُرُ هَذَا إِلَّا مَعَ نِفَاقٍ فِي الْقَلْبِ، وَزَنْدَقَةٍ لَا مَعَ إِيْمَانٍ صَحِيحٍ، وَلِهَذَا إِنَّمَا يَصِفُ سُبْحَانَهُ بِالْإِمْتِنَاعِ عَنِ السُّجُودِ الْكُفَّارِ). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الْأَجْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْأَرْبَعِينَ» (ص ١٣٥): (اعْلَمُوا رَحِمَنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ أَنَّ الَّذِي عَلَيْهِ عُلَمَاءُ الْمُسْلِمِينَ: أَنَّ الْإِيْمَانَ وَاجِبٌ عَلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ: وَهُوَ

(٣) قُلْتُ: وَمَنْ تَرَكَ اللَّفْظَ الظَّاهِرَ الصَّرِيحَ الْمُفَسَّرَ، فَهُوَ تَرَكَ الدَّلِيلَ لِغَيْرِ شَيْءٍ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ فَبَاطِلٌ، لِأَنَّ لَا يَلْزَمُ نَفْسَهُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَدِلَّةِ، فَيَبْطُلُ الرَّاجِحُ جُمْلَةً اعْتِمَادًا عَلَى الْمَرْجُوحِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

التَّصَدِيقُ بِالْقَلْبِ، وَإِفْرَارٌ بِاللِّسَانِ، وَعَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ. وَلَا تُجْزَى مَعْرِفَةٌ بِالْقَلْبِ،  
وَالنُّطْقُ بِاللِّسَانِ حَتَّى يَكُونَ مَعَهُ عَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ.

\* فَإِذَا كَمَلْتَ الْخِصَالَ الثَّلَاثُ كَانَ مُؤْمِنًا. فَأَلْعَمَالُ بِالْجَوَارِحِ تَصَدِيقٌ عَنِ  
الْإِيمَانِ بِالْقَلْبِ وَاللِّسَانِ.

\* فَمَنْ لَمْ يَصْدُقِ الْإِيمَانَ بِعَمَلِهِ، وَبِجَوَارِحِهِ مِثْلُ: «الطَّهَّارَةِ»، وَ«الصَّلَاةِ»،  
وَ«الزَّكَاةِ»، وَ«الصَّيَامِ»، وَ«الْحَجِّ»، وَ«الْجِهَادِ» أَشْبَاهُ لِهَذِهِ، وَرَضِيَ لِنَفْسِهِ الْمَعْرِفَةَ  
وَالْقَوْلَ، دُونَ الْعَمَلِ لَمْ يَكُنْ مُؤْمِنًا، وَلَمْ تَنْفَعُهُ الْمَعْرِفَةُ وَالْقَوْلُ). اهـ.  
قُلْتُ: وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فِي الْجُمْلَةِ بَيْنَ الْمُخْتَلِفِينَ.<sup>(١)</sup>

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الصَّوَاغِقِ الْمُرْسَلَةِ» (ج ١ ص ١٨٧):  
(وَبِالْجُمْلَةِ: فَالتَّأْوِيلُ الَّذِي يُوَافِقُ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ النُّصُوصُ وَجَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ وَيُطَابِقُهَا:  
هُوَ التَّأْوِيلُ الصَّحِيحُ.

\* وَالتَّأْوِيلُ الَّذِي يُخَالِفُ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ النُّصُوصُ وَجَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ هُوَ التَّأْوِيلُ  
الْفَاسِدُ). اهـ.

قُلْتُ: إِذَا فَعَلَى فَرَضٍ صِحَّةُ زِيَادَةٍ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)<sup>(٢)</sup>، لَا يَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى  
أَنَّهُ لَآ تَرْكُوا الْعَمَلَ مُطْلَقًا، وَإِنَّمَا يُرَادُ بِهَا نَفْيُ الْكَمَالِ.

(١) وَعَلَى هَذَا يَجِبُ أَنْ تَرْجَعَ إِلَى أَصْلٍ مُعْتَبَرٍ فِي صُلْبِ الْعِلْمِ، لِقَطْعِ النَّزَاعِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، لِأَنَّ الشَّرِيعَةَ إِنَّمَا  
هِيَ بَيَانٌ وَهُدًى.

لَأَنَّ لَا بُدَّ مِنْ اعْتِبَارِ هَذِهِ الرَّوَايَةِ ضَمَّنَ بَاقِي الطَّرِيقِ، وَالرَّوَايَاتِ، وَالشَّوَاهِدِ الْوَارِدَةِ فِي هَذَا الْبَابِ.

\* وَمِنْ هُنَا يَجِبُ مَعْرِفَةُ كَيْفِيَّةِ اسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ مِنْ نُصُوصِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وَمَا يُؤَوَّلُ إِلَيْهَا، وَمَعْرِفَةُ طُرُقِ دَلَالَةِ النَّصِّ عَلَى الْمَعَانِي الصَّحِيحَةِ الْوَاضِحَةِ الدَّلَالَةِ.

لَأَنَّ مِهْمَةَ أَهْلِ الْعِلْمِ اقْتِبَاسُ الْأَحْكَامِ مِنْ أَصُولِهَا، وَعَمَلُهُمْ يَتَطَلَّبُ فِيهِ النَّصِّ، وَفَهْمُهُ الْفَهْمَ الصَّحِيحَ، إِذْ لَا يُمَكِّنُ لَهُ اسْتِنْبَاطُ الْحُكْمِ مِنَ النَّصِّ؛ إِلَّا إِذَا أَدْرَكَ الْمَعْنَى الصَّحِيحَ، وَعَرَفَ مَرْمَى اللَّفْظِ وَمَدْلُولَهُ.

\* وَفَهْمُ النَّصِّ يَتَوَقَّفُ عَلَى مَعْرِفَةِ الْأَلْفَافِ الْوَاضِحَةِ الْبَيِّنَةِ فِي النُّصُوصِ الْأُخْرَى، وَبَيَانِهَا فِي لُغَةِ الْعَرَبِ، وَمَا تَدُلُّ عَلَيْهَا أَلْفَاظُهَا مُجْمَلَةً، أَوْ مُفَسَّرَةً. فَلَيْسَتْ الْأَلْفَافُ فِي النُّصُوصِ فِي دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ مِنَ الْوُضُوحِ وَالْخَفَاءِ، فَهِيَ تَتَفَاوَتْ دَرَجَتُهَا وَوُضُوحُهَا.

قُلْتُ: وَقَدْ يُعْرَفُ الْحُكْمُ مِنْ صَرِيحِ عِبَارَةِ النَّصِّ، أَوْ بِوَاسِطَةِ إِشَارَةِ النَّصِّ الَّتِي تُوَمِّئُ إِلَى الْمَعْنَى، أَوْ مِنْ طَرِيقِ دَلَالَةِ الْإِقْتِضَاءِ بِتَقْدِيرِ لَفْظٍ لَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِهِ، وَقَدْ يَكُونُ النَّصُّ صَرِيحًا فِي الْحُكْمِ أَوْ لَى بِالْحُكْمِ مِنْ غَيْرِ الصَّرِيحِ، فَيُحْكَمُ بِالْمُصَرِّحِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ أَوْلَى بِالْحُكْمِ.

(٢) وَحَمَلَهَا بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى تَرْكِ الْفَرَائِضِ، وَمِنْهَا: الصَّلَاةُ، وَتَرْكُ مَطْلَقِ الْعَمَلِ، وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ، كَمَا سَوْفَ يَأْتِي تَفْصِيلُ ذَلِكَ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

\* ثُمَّ إِنَّ اللَّفْظَ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى قَدْ يَكُونُ مُفَسَّرًا فِي نَصٍّ آخَرَ مَقْصُورًا عَلَى حُكْمٍ مَا، أَوْ حُكْمٍ مُعَيَّنٍ فَيَتَعَيَّنُ الْحُكْمُ بِجَمِيعِ الْأَلْفَاظِ الْمُتَقَارِبَةِ فِي الْحُكْمِ؛ فَيُحْكَمُ بِهَا عَلَى أَنَّهَا الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ، وَذَلِكَ عَلَى إِفَادَةِ الْمَعْنَى الْمُفَسَّرِ لِمُجْمَلِ نَصٍّ، أَوْ نَصِّينَ، أَوْ أَكْثَرَ.<sup>(١)</sup>

قُلْتُ: وَلَا يُحْكَمُ بِالنَّصِّ الْمُجْمَلِ مَعَ وُجُودِ النَّصِّ الْمُفَسَّرِ لَهُ، لِأَنَّ الْمَعْنَى يَحْتَمِلُهُ بِدَلِيلٍ، فَصَرَفَهُ إِلَى الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّ أَوْلَى.<sup>(٢)</sup>

\* إِذَا فِيلَزِمُ مِنْ تَفْسِيرِ لَفْظٍ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)، بِالنُّصُوصِ الْأُخْرَى الْمُفَسَّرَةِ بِالْعَمَلِ الْيَسِيرِ وَالَّذِي يُؤْهِلُهُمْ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَالَّذِي أَوْصَلَهُمْ إِلَى هَذَا الْحَالِ ارْتِكَابُهُمُ الْمُخَالَفَاتِ الشَّرْعِيَّةَ مِمَّا أضعَفَ إِيْمَانَهُمْ حَتَّى اسْتَحَقُّوا الْعَذَابَ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى بِالنَّارِ.

\* فَأَلْفَاظُ الْأَحَادِيثِ قُيِّدَتْ بِحَالَةٍ مُعَيَّنَةٍ، أَلْفَاظُهَا تَدُلُّ عَلَى حُكْمٍ مُعَيَّنٍ، مَا لَمْ يَرِدْ دَلِيلٌ يَدُلُّ عَلَى غَيْرِهِ.

\* فَدَلِيلٌ دَلَّ عَلَى مُجْمَلٍ وَهُوَ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)، وَلَكِنْ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى تَفْسِيرِهِ بِالْعَمَلِ الصَّالِحِ الْيَسِيرِ الَّذِي أَوْصَلَ بَعْضَهُمْ إِلَى أَنْ يَكُونَ إِيْمَانُهُ كـ «شَعِيرَةٍ»،

(١) وَلِهَذَا وَضَعَ عُلَمَاءُ الْأُصُولِ مِنَ الْقَوَاعِدِ وَالضُّوَابِطِ هِيَ فِي الْحَقِيقَةِ مُسْتَمَدَّةٌ مِنَ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ؛ لِيَضْبُطَ الْأَلْفَاظِ الْمُجْمَلَةَ، وَالْمُفَسَّرَةَ، وَالْمُشْتَبَهَةَ، وَالْوَاضِحَةَ.

(٢) وَانْظُرْ: «الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٣٤ ص ٤٣)، وَ(ج ٣١ ص ١٣٨)، وَ«الْفَقِيهَ وَالْمُتَّقَةَ» لِلْخَطِيبِ (ج ١ ص ١١١)، وَ«رُوضَةَ النَّاظِرِ» لِابْنِ قُدَامَةَ (ج ٢ ص ١٩٤)، وَ«شَرْحَ الْكُوكَبِ الْمُنِيرِ» لِابْنِ النَّجَّارِ (ج ٣ ص ٤٧٤)، وَ«مَذْكُرَةَ الشَّنْفِيطِيِّ» (ص ٢٣٥).

وَبَعْضُهُمْ كـ «خَرْدَلَةٍ»، وَبَعْضُهُمْ كـ «ذَرَّةٍ»، وَاتَّحَدَتْ الْأَدِلَّةُ عَلَى ذَلِكَ فَكَانَتْ هِيَ الْأُولَى.

قُلْتُ: فَيَحْمَلُ هُنَا الْمُجْمَلُ عَلَى الْمُفَسِّرِ، وَهَذَا بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ، كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي: «أُصُولِ الْفِقْهِ»، لِأَنَّ دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى الْحَمْلِ، إِذْ لَا تَنَافِي فِي الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا، وَلَا تَعَارُضَ بَيْنَهُمَا<sup>(١)</sup>، بَلْ مِنَ الْمُنَاسِبِ حَمْلُ لَفْظِ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)، عَلَى الْأَلْفَافِ الْأُخْرَى الَّتِي تَدُلُّ عَلَى الْعَمَلِ الْيَسِيرِ مِنَ الْخَيْرِ، كَمَا فِي حَدِيثِ: أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ نَفْسِهِ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه.

وَأَمَّا أَنْ يَحْكَمَ بِالْمُجْمَلِ مَعَ وُجُودِ الْمُفَسِّرِ، فَهَذَا عَيْنُ الْغَلَطِ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهَذَا تَحْكَمٌ، وَهُوَ بَاطِلٌ.

لِأَنَّ الْمُفَسِّرَ: هُوَ اللَّفْظُ الَّذِي دَلَّ عَلَى مَعْنَاهُ دَلَالَةً أَكْثَرَ وَضُوحًا، وَبَيَانًا مِنَ النَّصِّ الظَّاهِرِ، بِحَيْثُ لَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ.

\* فَهُوَ يُزِيلُ الْخَفَاءَ الْمُحِيطَ بِاللَّفْظِ، وَيُزِيلُ إِجْمَالَهُ، وَيَجْعَلُهُ وَاضِحًا لِلْحُكْمِ بِهِ، فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ قَطْعًا؛ لِأَنَّهُ مُحْكَمٌ.

وَالْمُحْكَمُ: هُوَ اللَّفْظُ الَّذِي دَلَّ بِصِغَتِهِ عَلَى مَعْنَاهُ دَلَالَةً وَاضِحَةً، لَا تَحْتَمِلُ تَأْوِيلًا، وَلَا غَيْرَهُ.

(١) فَلَا بُدَّ أَنْ يُجْعَلَ أَحَدُهُمَا أَصْلًا، وَيُنْبَنَى الْآخَرُ عَلَيْهِ، بِاعْتِبَارِ أَنَّ الْعَمَلَ الصَّالِحَ مَأْمُورًا بِهِ عَلَى جَمِيعِ الْعِبَادِ، فَكَانَ أَوْلَى بِأَنْ يُجْعَلَ فَاعِلُ الْعَمَلِ الصَّالِحِ كَثِيرًا، أَوْ قَلِيلًا أَصْلًا؛ لِيَكُونَ لِلْأَصْلِ فَائِدَةٌ، وَيُنْبَنَى الْفَرْعُ عَلَى الْأَصْلِ، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

قُلْتُ: وَاللَّفْظُ الْمُحْكَمُ يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ قَطْعًا، دُونَ تَرَدُّدٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَ

مَعْنَاهُ.<sup>(١)</sup>

\* إِذَا فَالَنَصُّ الْمُفَسَّرُ، وَالْمُحْكَمُ يُوجِبَانِ الْحُكْمَ قَطْعًا، وَيَقِينًا، وَهَذَا هُوَ

الْأَصْلُ.

لِأَنَّ الْعَمَلَ بِالْأَوْضَحِ وَالْأَقْوَى أَوْلَى وَأُخْرَى، لِأَنَّ فِيهِ جَمْعًا بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ

بِحَمَلِ ظَاهِرِ النَّصِّ عَلَى احْتِمَالِهِ الْآخَرَ الْمُوَافِقَ لِلنَّصِّ الْمُفَسَّرِ<sup>(٢)</sup>، الْمُبَيِّنَ لِلْمُشْكِلِ

لَا يَضَاحِ مَذْلُولِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ مُجْمَلٍ، وَعَامٍّ، وَمُطْلَقٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.<sup>(٣)</sup>

قُلْتُ: وَهَذَا بَيَانٌ فَحُكْمُهُ تَابِعٌ لِمَا هُوَ بَيَانٌ لَهُ؛ لِأَنَّهُ حُكْمُ الشَّرْعِ فِي تِلْكَ

الْمَسْأَلَةِ، فَالِدَّالُ بِمَنْطُوقِهِ أَوْلَى، وَيَتَرَجَّحُ الْعَمَلُ بِهِ.

(١) انظر: «رَوْضَةُ النَّاطِرِ» لِابْنِ قُدَّامَةَ (ج ١ ص ٤٠٩)، وَ«الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ١٣ ص ١١٠ وَ ١١١ وَ ١٢٠)،

وَ«شَرْحَ الْكُوكَبِ الْمُنِيرِ» لِابْنِ النَّجَّارِ (ج ٤ ص ٦١٩ وَ ٦٢٧)، وَ«الرِّسَالَةَ» لِلشَّافِعِيِّ (ص ٣٤١ وَ ٣٤٢)،

وَ«مَذْكُرَةَ» الشَّنْقِيطِيِّ (ص ٢٢٤ وَ ٣١٧).

(٢) وَالْحَقُّ أَنَّ النَّصَّ الْمُجْمَلُ لَا يَتَرَجَّحُ فِيهِ التَّفْسِيرُ، إِلَّا مِنَ النَّصِّ الْخَارِجِيِّ.

(٣) وَانظر: «الْعُدَّة» لِأَبِي يَعْلَى (ج ١ ص ٥٧٨)، وَ«الْمَحْصُولُ» لِلْفَخْرِ الرَّازِيِّ (ج ١ ص ١٣)، وَ«رَوْضَةُ النَّاطِرِ»

لِابْنِ قُدَّامَةَ (ج ٢ ص ١٦٧)، وَ«إِرْشَادُ الْفُحُولِ» لِلشُّوْكَانِيِّ (ص ١٦٠)، وَ«الْإِحْكَامُ» لِلْأَمِيدِيِّ (ج ٢ ص ١٦٣)،

وَ«بَيَانُ الْمُخْتَصَرِ» لِلْأَصْفَهَانِيِّ (ج ٢ ص ٤٢٤)، وَ«الْمُسَوَّدَةُ» لِأَلِ تَيْمِيَّةَ (ص ٣٥٢)، وَ«إِجَابَةُ السَّائِلِ»

لِلصَّنْعَانِيِّ (ص ٤١٩)، وَ«أَصْوَاءُ الْبَيَانِ» لِلشَّنْقِيطِيِّ (ج ١ ص ٣٥٨)، وَ(ج ٤ ص ٣٢٠)، وَ(ج ٧ ص ١٩٩)،

وَ«الْمَدْخَلُ» لِابْنِ بَدْرَانَ (ص ٣٢٨)، وَ«إِعْلَامُ الْمُوقِعِينَ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ٢ ص ١٤٨)، وَ«الْفَقِيهَ وَالْمُتَفَقِّهَ»

لِلخَطِيبِ (ج ١ ص ٢١٩).

قَالَ الْخَطِيبُ رحمته فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَّقَةِ» (ج ١ ص ٢٣٢): (أَمَّا الْمُبَيَّنُ فَهُوَ: مَا اسْتَقْلَّ بِنَفْسِهِ فِي الْكَشْفِ عَنِ الْمُرَادِ، وَلَمْ يَفْتَقِرْ فِي مَعْرِفَةِ الْمُرَادِ إِلَى غَيْرِهِ، وَذَلِكَ عَلَى ضَرَبَيْنِ:

ضَرْبٌ يُفِيدُ بِنُطْقِهِ، وَضَرْبٌ يُفِيدُ بِمَفْهُومِهِ.

فَالَّذِي يُفِيدُ بِنُطْقِهِ هُوَ: النَّصُّ، وَالظَّاهِرُ، وَالْعُمُومُ.

فَالنَّصُّ: كُلُّ لَفْظٍ دَلَّ عَلَى الْحُكْمِ بِصَرِيحِهِ، عَلَى وَجْهِ لَا احْتِمَالَ فِيهِ.

\* مِثْلُ: قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزِّنَا﴾ [الْإِسْرَاءُ: ٣٢]، ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ

الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الْإِسْرَاءُ: ٣٣]، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْأَلْفَاظِ الصَّرِيحَةِ فِي بَيَانِ الْأَحْكَامِ.

وَالظَّاهِرُ: كُلُّ لَفْظٍ احْتَمَلَ أَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا أَظْهَرَ مِنَ الْآخَرِ.

\* كَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَنْوَاعِ الْخِطَابِ الْمَوْضُوعَةِ لِلْمَعَانِي

الْمَخْصُوصَةِ الْمُحْتَمَلَةِ لِغَيْرِهَا.

وَالْعُمُومُ: مَا عَمَّ شَيْئَيْنِ فَصَاعِدًا.

وَأَمَّا الضَّرْبُ الَّذِي يُفِيدُ بِمَفْهُومِهِ فَهُوَ: فَحْوَى الْخِطَابِ، وَلَحْنُ الْخِطَابِ،

وَدَلِيلُ الْخِطَابِ.

فَفَحْوَى الْخِطَابِ: مَا دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ مِنْ جِهَةِ التَّنْبِيهِ. كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَقُلْ

لَهُمَا أَفٌ﴾ [الْإِسْرَاءُ: ٢٣]، فِيهِ تَنْبِيهُ عَلَى النَّهْيِ عَنْ ضَرْبِهِمَا وَسَبِّهِمَا، لِأَنَّ الضَّرْبَ

وَالسَّبَّ أَعْظَمُ مِنَ التَّأْفِيفِ.

وَأَمَّا لَحْنُ الْخِطَابِ فَهُوَ: مَا دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ مِنَ الضَّمِيرِ الَّذِي لَا يَتِمُّ الْكَلَامُ إِلَّا بِهِ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠]؛ وَمَعْنَاهُ: فَضْرَبَ فَانْفَجَرَتْ.

\* وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا: حَذْفُ الْمُضَافِ، وَإِقَامَةُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَهُ: كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]؛ وَمَعْنَاهُ: اسْأَلِ أَهْلَ الْقَرْيَةِ.

\* وَلَا خِلَافَ أَنَّ هَذَا، كَالْمَنْطُوقِ بِهِ فِي الْإِفَادَةِ وَالْبَيَانِ.

وَأَمَّا دَلِيلُ الْخِطَابِ فَهُوَ: أَنَّ يُعَلَّقَ الْحُكْمُ عَلَى إِحْدَى صِفَتَيْ الشَّيْءِ، فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا عَدَاهَا بِخِلَافِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ﴾ [الحجرات: ٦]، فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْعَدْلَ، إِنْ جَاءَ بِنَبَأٍ لَمْ يُتَبَيَّنْ.

\* وَكَذَلِكَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦]؛ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَبْتُوتَاتِ غَيْرُ الْحَوَامِلِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِنَّ الْإِنْفَاقُ.

وَأَمَّا الْمُجْمَلُ فَهُوَ: مَا لَا يُعْقَلُ مَعْنَاهُ مِنْ لَفْظِهِ، وَيَقْتَرِفُ فِي مَعْرِفَةِ الْمُرَادِ إِلَى غَيْرِهِ.

\* مِثَالُ ذَلِكَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١]، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوهَا

عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا»<sup>(١)</sup>. فَالْحَقُّ الْمَذْكُورُ فِي الْآيَةِ، وَالْمَذْكُورُ فِي الْحَدِيثِ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَجْهُولُ الْجِنْسِ وَالْقَدَرِ، فَيَحْتَاجُ إِلَى الْبَيَانِ. اهـ.

قُلْتُ: فَالْعَمَلُ بِالرَّاجِحِ مُتَعَيِّنٌ؛ لِأَنَّهُ تَرْجِيحٌ بِدَلِيلٍ.

\* وَكَذَلِكَ هَذِهِ الزِّيَادَةُ مُشْتَبِهَةٌ.

وَطَرِيقُهُ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنْ يُحْمَلَ الْمُتَشَابَهُ عَلَى الْمُحْكَمِ.<sup>(٢)(٣)</sup>

قَالَ شَيْخُنَا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْعُثَيْمِينِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْخِلَافِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ» (ص ٥): (مِنَ الْمَعْلُومِ عِنْدَ جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ مِمَّا فَهَمُوهُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْهُدَى، وَدِينِ الْحَقِّ، وَهَذَا يَتَضَمَّنُ أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ بَيَّنَ هَذَا الدِّينَ بَيَانًا، شَافِيًا، كَافِيًا، لَا يَحْتَاجُ بَعْدَهُ إِلَى بَيَانٍ). اهـ.

قُلْتُ: إِذَا لَا بُدَّ مِنْ اعْتِبَارِ هَذِهِ الرِّوَايَةِ ضِمْنَ بَاقِي الرِّوَايَاتِ، وَالشَّوَاهِدِ الْوَارِدَةِ فِي الْبَابِ، الَّتِي تُبَيِّنُ مُرَادَ اللَّهِ تَعَالَى، وَرَسُولِهِ ﷺ فِي الْمَعْنَى الصَّحِيحِ لَزِيَادَةِ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ).

\* فَالرِّوَايَاتُ الْأُخْرَى تُبَيِّنُ بَأْنَ هَؤُلَاءِ الْعِبَادَةِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ دَخَلُوا النَّارَ بِسَبَبِ ذُنُوبِهِمْ وَضَعْفِ إِيْمَانِهِمْ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَكُونُ إِيْمَانُهُ قَدَرُ الذَّرَّةِ مِنَ الْخَيْرِ فِي قَلْبِهِ،

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٧٢٨٤)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٠) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) وَانْظُرْ: «الْخِلَافُ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، أَسْبَابُهُ وَمَوْقِفَاتُ مِنْهُ» لِشَيْخِنَا الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ الْعُثَيْمِينِ (ص ١٨).

(٣) قُلْتُ: وَهَذَا مِنْ أَسْبَابِ الْخِلَافِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ أَنْ يُفْهَمَ مِنَ الدَّلِيلِ خِلَافُ مُرَادِ اللَّهِ تَعَالَى، وَرَسُولِهِ ﷺ.

وَهَذَا لَا يَكُونُ؛ إِلَّا مِنَ الْمُسْلِمِ، ثُمَّ يَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ لِبَقَاءِ شَيْءٍ يَسِيرٍ مِنَ الْخَيْرِ فِيهِمْ، وَهَذَا تَفْسِيرٌ لِرِيَادَةِ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)، وَإِلَيْكَ الدَّلِيلُ:

(١) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (يُدْخِلُ اللَّهُ أَهْلَ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ بِرَحْمَتِهِ، وَيُدْخِلُ أَهْلَ النَّارِ النَّارَ، ثُمَّ يَقُولُ: انْظُرُوا مَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ فَأَخْرِجُوهُ، فَيُخْرَجُونَ مِنْهَا حُمَمًا قَدِ امْتَحَشُوا فَيُلْقَوْنَ فِي نَهْرِ الْحَيَاةِ، فَيَنْبُتُونَ فِيهِ كَمَا تَنْبُتُ الْحَبَّةُ إِلَى جَانِبِ السَّيْلِ، أَلَمْ تَرَوْهَا كَيْفَ تَخْرُجُ صَفْرَاءَ مُلْتَوِيَةً).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٤٩١٩)، وَ (٧٤٣٦)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٧٢)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٤٥٦)، وَابْنُ مَنْدَه فِي «الْإِيْمَانِ» (ج ٢ ص ٨٠٥)، وَفِي «الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ» (ص ٣٦)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ٢٥١)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ١٨٥)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٤٩٨)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «السُّنَنِ» (ص ٣٩١)، وَالبُغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ» (ج ١٥ ص ١٩٠)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٤٢٣)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي «الرُّؤْيَا» (ص ١٠٠)، وَأَبُو الْقَاسِمِ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي «الْحُجَّةِ» (ج ٢ ص ٢٣٧)، وَالْأَجَرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (ص ٢٦٠)، وَاللَّكَاثِيُّ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (٨١٨)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ» (ص ٣٤٤)، وَفِي «شُعَبِ الْإِيْمَانِ» (ج ١ ص ٢٨٩)، وَفِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١٠ ص ١٩١)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ٩٤)، وَابْنُ مَاجَهَ فِي «سُنَنِ» (ج ١ ص ٢٣)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٦ ص ٥٣٣)، وَفِي «السُّنَنِ الصَّغْرَى» (ج ٨ ص ١١٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِ» (ج ٥

ص ٣١٤)، وَالْخَلَالُ فِي «السُّنَّةِ» (ج ١ ص ٤٦)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ٣٥٠)، وَالْمُؤَيَّدُ الطُّوسِيُّ فِي «الْأَرْبَعِينَ عَنِ الْمَشَايخِ الْأَرْبَعِينَ» (ص ٩٢)، وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ فِي «الْمُتَخَبِّ مِنَ الْمُسْنَدِ» (٨٦١)، وَأَسَدُ بْنُ مُوسَى فِي «الزُّهْدِ» (ص ٥٢)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْأَرْبَعِينَ» (ق / ١ / ط) مِنْ طَرِيقِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى بْنِ عُمَارَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٧٢)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «السُّنَنِ» (ج ٢ ص ٤٤١)، وَالِدَارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٤٢٧)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ٧)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ٢٥٢)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ١٨٦)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٤٦١)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (ج ١ ص ٢٤٨)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ١ ص ٢٩٣)، وَفِي «الْإِعْتِقَادِ» (ص ٤٠)، وَابْنُ مَنْدَهَ فِي «الْإِيمَانِ» (ج ٢ ص ٨٨٢)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٣٤٨) مِنْ طَرِيقِ أَبِي مَسْلَمَةَ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (أَمَّا أَهْلُ النَّارِ الَّذِينَ هُمْ أَهْلُهَا، فَإِنَّهُمْ لَا يَمُوتُونَ فِيهَا وَلَا يَحْيَوْنَ، وَلَكِنْ نَاسٌ أَصَابَتْهُمْ النَّارُ بِذُنُوبِهِمْ فَأَمَاتَهُمْ إِمَاتَةً حَتَّى إِذَا كَانُوا فَحْمًا، أُذِنَ بِالشَّفَاعَةِ، فَجِيءَ بِهِمْ صَبَائِرٌ<sup>(١)</sup> صَبَائِرٌ، فَبُثُّوا عَلَى أَنْهَارِ الْجَنَّةِ، ثُمَّ قِيلَ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ أَفِيضُوا عَلَيْهِمْ، فَيَنْبُتُونَ نَبَاتَ الْحَبَّةِ تَكُونُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ).

(١) أَيِ جَمَاعَاتٍ.

انظر: «المُصْبَحُ الْمُنِيرُ» لِلْفَيْوُمِيِّ (ص ١٨٥).

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «السُّنَّةِ» (ص ٢٨٤) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه: مُطَوَّلًا؛ وَفِيهِ: (فَيَقُولُ اللَّهُ: انْظُرُوا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ زَنَةُ دِينَارٍ مِنْ إِيْمَانٍ فَأَخْرِجُوهُ قَالَ فَيُخْرِجُونَهُ ثُمَّ يَقُولُ: انْظُرُوا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ فَأَخْرِجُوهُ قَالَ فَيُخْرِجُونَهُ؛ قَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ رضي الله عنه: بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ اللَّهِ، قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ: فَأَظَنَّهُ يُرِيدُ ﴿وَإِنْ كَانَ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ﴾ [الْأَنْبِيَاءُ: ٤٧]، قَالَ: فَيُقَذَّفُونَ فِي نَهْرٍ يُقَالُ لَهُ نَهْرُ الْحَيَاةِ، قَالَ فَيَنْبُتُونَ كَمَا تَنْبُتُ الْحَبَّةُ فِي حِمْلٍ السَّيْلِ أَمَا تَرَوْنَ مَا يَكُونُ مِنَ النَّبْتِ...).

وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، وَلَيْسَ فِيهِ زِيَادَةٌ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ).

وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رحمته الله فِي «ظِلَالِ الْجَنَّةِ» (ص ٢٨٤): (إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، وَهُوَ

عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ).

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٥٢١) بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَمَتْنُهُ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ

يَسْقُهُ بِتَمَامِهِ.

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ١٥)؛ مُطَوَّلًا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

بْنِ إِسْحَاقَ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه؛ وَفِيهِ

بِلَفْظٍ: (فَيَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: انْظُرُوا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ زَنَةُ دِينَارٍ مِنْ إِيْمَانٍ فَأَخْرِجُوهُ،

قَالَ: فَيُخْرِجُونَهُ، قَالَ: ثُمَّ يَقُولُ: مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ زَنَةُ قِيرَاطٍ مِنْ إِيْمَانٍ فَأَخْرِجُوهُ، قَالَ:

فَيُخْرِجُونَهُ، قَالَ: ثُمَّ يَقُولُ: مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ فَأَخْرِجُوهُ قَالَ:

فَيُخْرِجُونَهُ، قَالَ: ثُمَّ يَقُولُ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ: بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ اللَّهِ، قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ

بُنْ إِسْحَاقَ: وَأَظْنُهُ يَعْنِي قَوْلَهُ ﴿وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، قَالَ: فَيُخْرِجُونَ مِنَ النَّارِ فَيَطْرَحُونَ فِي نَهْرٍ يُقَالُ لَهُ نَهْرُ الْحَيَوَانِ، فَيَنْبُتُونَ كَمَا تَنْبُتُ الْحَبُّ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ (...). وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

(٢) وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه؛ فِي حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ، وَفِيهِ: (ثُمَّ تَحِلُّ الشَّفَاعَةُ، وَيَشْفَعُونَ حَتَّى يُخْرِجَ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ شَعِيرَةً، فَيُجْعَلُونَ بِفَنَاءِ الْجَنَّةِ، وَيُجْعَلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ يَرُشُونَ عَلَيْهِمُ الْمَاءَ حَتَّى يَنْبُتُوا نَبَاتَ الشَّيْءِ فِي السَّيْلِ، وَيَذْهَبُ حُرَاقُهُ).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٧٧ و ١٧٨)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ٢٨٣)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ١٣٩)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ٣٦٣)، وَالْحُمَيْدِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٢٤٥)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ١٢ ص ١٧٧)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «السُّنَّةِ» (ص ٤٠٤)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٤٦٦ و ٤٦٧)، وَاللَّاكَايُ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (ج ٦ ص ١٠٩٢)، وَابْنُ سَمْعُونٍ فِي «الْأَمَالِي» (١٨٩)، وَابْنُ الْمُظَفَّرِ فِي «حَدِيثِ شُعْبَةَ» (ص ١٢٢ و ١٢٣)، وَسَعْدَانُ الْمَخْرَمِيُّ فِي «جُزْئِهِ» (ص ٣٥)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «إِبْطَاتِ الشَّفَاعَةِ» (ص ٥٦ و ٥٧)، وَالْأَجَرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (ج ٣ ص ١٢٣١)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ١ ص ٢٩٤)، وَفِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١٠ ص ١٩١)، وَفِي «الْإِعْتِقَادِ» (ص ٢٥٢)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٤٠٩)، وَابْنُ الْجَعْدِ فِي «حَدِيثِهِ» (٢٦٣٩ و ٢٦٤٣) مِنْ طَرُقٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه بِهِ.

٣) وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ شَعِيرَةً، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ بَرَّةً، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ ذَرَّةً).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١٣ ص ٤٧٣ و ٤٧٤)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٨٢)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «المُسْتَخْرَج» (ج ١ ص ٢٦٦)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «المُسْتَخْرَج» (ج ١ ص ١٨٤)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (١١١٣١)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «المُسْنَد» (٤٣٥٠)، وَابْنُ مَنْدَه فِي «الإِيمَان» (ج ٢ ص ٨٤١)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّة» (ج ١٥ ص ١٥٧)، وَفِي «تَفْسِيرِهِ» (ج ٣ ص ٢٠٤)، وَالْمَرْزِيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَال» (ج ٢٨ ص ٣٤١)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١٠ ص ٤٢)، وَفِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّة» (ج ٥ ص ٤٧٩)، وَفِي «الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَات» (ج ١ ص ٤٨٧)، وَالْمَرْوَزِيُّ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاة» (ج ١ ص ٢٨٩)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيد» (ج ١٩ ص ٦٦)، وَالْقُسْطَلَانِيُّ فِي «إِرْشَادِ السَّارِي» (ج ١٥ ص ٥٥١)، وَأَحْمَدُ فِي «المُسْنَد» (ج ١ ص ٢٩٦)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «التَّوْحِيد» (ص ٢٥٣)، وَالدَّارِمِيُّ فِي «المُسْنَد» (ج ١ ص ٢٧)، وَالضَّيَاءُ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ» (ج ٦ ص ٣٢٣)، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ فِي «الْمُنْتَحَب» (ص ٣٥٤)، وَاللَّالِكَايِيُّ فِي «الْإِعْتِقَاد» (ج ٦ ص ١١٠٠)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «مُسْكِلِ الْأَثَار» (ج ١٤ ص ١٧٧)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «المُسْنَد» (١٩٦٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِ» (٢٥٩٣)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «الزُّهْد» (٨٥١)، وَفِي «السُّنَّة» (ص ٣٧٨)، وَابْنُ مَاجَه فِي «سُنَنِ» (ج ٢ ص ١٤٤٢)، وَابْنُ أَبِي

شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١١ ص ٤٥٠)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «إِثْبَاتِ الشَّفَاعَةِ» (ص ٢٢)،  
وَالْخَلَّالُ فِي «السُّنَّةِ» (ج ٥ ص ٥٢)، وَأَبُو الْقَاسِمِ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي «الْحُجَّةِ» (ج ٢  
ص ٣٩٤)، وَالْأَجَرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (ج ٣ ص ١٢٢٨)، وَالنَّقَّاسُ فِي «فَوَائِدِ  
الْعِرَاقِيِّينَ» (ص ١٠١)، وَابْنُ أَبِي دَاوُدَ فِي «الْبَعْثِ» (ص ٩٨)، وَأَسَدُ بْنُ مُوسَى فِي  
«الزُّهْدِ» (ص ٥٢) مِنْ طُرُقٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٨٢) مِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ حَدَّثَنَا  
مَعْبُدُ بْنُ هِلَالٍ الْعَنْزِيُّ قَالَ: انْطَلَقْنَا، إِلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - ثُمَّ ذَكَرَ: حَدِيثَ الشَّفَاعَةِ -،  
وَفِيهِ: (فَيُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعُ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ،  
فَأَقُولُ: أُمِّي أُمِّي، فَيُقَالُ لِي: انْطَلِقْ، فَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرَدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ؛  
فَأَخْرَجَهُ مِنْهَا، فَاَنْطَلِقْ فَأَفْعَلْ... فَيُقَالُ لِي: انْطَلِقْ فَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ أَذْنَى أَذْنَى أَذْنَى مِنْ  
مِثْقَالِ حَبَّةٍ مِنْ خَرَدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ؛ فَأَخْرَجَهُ مِنَ النَّارِ، فَاَنْطَلِقْ فَأَفْعَلْ).

قُلْتُ: فَدَلَّتْ هَذِهِ الرُّوَايَاتُ عَلَى تَفْسِيرٍ مَا أَجْمَلَ؛ مِنْ قَوْلِهِ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا  
قَطُّ)، وَأَنَّهُ يَقْصِدُ بِهِ الْعَمَلَ الْيَسِيرَ مِنَ الْخَيْرِ، وَهَذَا لَا يَقَعُ إِلَّا مِنَ الْمُسْلِمِ بِسَبَبِ  
ضَعْفِ إِيْمَانِهِ، وَإِسْرَافِهِ فِي الْمَعَاصِي وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

قَالَ الْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ رحمته الله فِي «مُسْكِلِ الْأَنْبَارِ» (ج ١٤ ص ١٧٥): (وَأَنْتُمْ  
تَرَوْنَ عَنِ النَّبِيِّ صلی الله علیه وسلم قَالَ: أَنَّهُ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ  
مِنْ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ ذَرَّةً). اهـ

قُلْتُ: وَأَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ لَيْسَ نَفْيُ مُطْلَقِ الْعَمَلِ، وَأَنَّهُ يَدْخُلُ فِي عُمُومِهَا الصَّلَاةُ، بِدَلَالَةِ آثَارِ السُّجُودِ الَّتِي حُرِّمَتْ عَلَى النَّارِ لِكَوْنِهِمْ يُصَلُّونَ.<sup>(١)</sup>  
وَالَيْكَ الدَّلِيلُ:

(١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه - فِي حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ - وَفِيهِ: (حَتَّى إِذَا فَرَغَ اللَّهُ مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعِبَادِ، وَأَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ بِرَحْمَتِهِ مَنْ أَرَادَ مِنَ أَهْلِ النَّارِ، أَمَرَ الْمَلَائِكَةَ أَنْ يُخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا، مِمَّنْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَرْحَمَهُ، مِمَّنْ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَيَعْرِفُونَهُمْ فِي النَّارِ بِأَثَرِ السُّجُودِ، تَأْكُلُ النَّارُ ابْنَ آدَمَ إِلَّا أَثَرَ السُّجُودِ، حَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ أَثَرَ السُّجُودِ، فَيُخْرِجُونَ مِنَ النَّارِ قَدْ امْتَحَشُوا، فَيَصَبُّ عَلَيْهِمْ مَاءُ الْحَيَاةِ، فَيَنْبُتُونَ تَحْتَهُ، كَمَا تَنْبُتُ الْحَبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١٣ ص ٤١٩)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٦٥)، وَالْمَرْوَزِيُّ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ» (ج ١ ص ٢٩٢)، وَابْنُ مَنْدَةَ فِي «الْإِيمَانِ» (ج ٢ ص ٧٨٧)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٢٧٥)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ٢٤٧)، وَالْأَجَرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (ص ٢٥٩)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٦ ص ٤٥٧)، وَفِي «السُّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ٢ ص ١٨١) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ.

(١) لِأَنَّ أَثَرَ السُّجُودِ لَا يَأْتِي إِلَّا كَوْنُ الْعَبْدِ يُصَلِّي.

\* فَعَلِمَ بِذَلِكَ أَنَّهَا تَتَضَمَّنُ الصَّلَاةَ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ ذِكْرُ أَثَرِ السُّجُودِ. وَهَذَا مُسْتَفَادٌ مِنْ مَجْمُوعِ

الرُّوَايَاتِ.

٢) وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِنْ قَوْمًا يُخْرِجُونَ مِنَ النَّارِ يَخْتَرِقُونَ فِيهَا، إِلَّا دَارَاتِ وُجُوهُهُمْ<sup>(١)</sup>، حَتَّى يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ).  
أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٧٨)، وَابْنُ مَنْدَه فِي «الْإِيمَانِ» (ج ٢ ص ٨٢٩) مِنْ طَرِيقِ قَيْسِ بْنِ سُلَيْمٍ الْعَنْبَرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي يَزِيدُ الْفَقِيرُ حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

\* وَقَدْ بَيَّنَّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِظَمَ قَدْرِ الصَّلَاةِ، وَمَنْزِلَتِهَا فِي الْإِسْلَامِ، وَلَا يُحَافِظُ عَلَيْهَا؛ إِلَّا مُسْلِمٌ فَقَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَلْقَى اللَّهَ عَدًّا مُسْلِمًا؛ فَلْيُحَافِظْ عَلَى هَؤُلَاءِ الصَّلَوَاتِ، حَيْثُ يُنَادَى بِهِنَّ، فَإِنَّ اللَّهَ شَرَعَ لِنَبِيِّكُمْ ﷺ سُنَنَ الْهُدَى، وَإِنَّهُنَّ مِنْ سُنَنِ الْهُدَى... الْحَدِيثُ).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٤٥٣)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٣٨٢ و ٤٥٥)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٣١٣)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٢ ص ٧)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٥٨)، وَابْنُ مَاجَه فِي «سُنَنِهِ» (ج ١ ص ٢٥٥)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٢ ص ٢٤٩ و ٢٥٠)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ١ ص ١٤٨)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٢٩٧)، وَفِي «السُّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ٢ ص ٨٤) مِنْ طَرِيقِ عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

(١) دَارَاتِ وُجُوهُهُمْ: جَمْعُ دَارَةٍ، وَهِيَ مَا يُحِيطُ بِالْوَجْهِ مِنْ جَوَانِبِهِ، وَمَعْنَاهُ: أَنَّ النَّارَ لَا تَأْكُلُ دَارَةَ الْوَجْهِ؛ لِكَوْنِهَا مَحَلَّ السُّجُودِ بِسَبَبِ صَلَاتِهِمْ.

انْظُرْ: «الْنِّهَايَةُ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (ج ٢ ص ١٣٩).

\* بَلْ حُدَيْفَةُ رضي الله عنه: لَمَّا رَأَى رَجُلًا، لَا يَتِمُّ الرُّكُوعَ، وَالسُّجُودَ، قَالَ لَهُ: (مَا صَلَّيْتَ: وَلَوْ مَتَّ مَتَّ عَلَى غَيْرِ الْفِطْرَةِ، الَّتِي فَطَرَ اللَّهُ مُحَمَّدًا ﷺ). فَمَا بِأَلَكَ الَّذِي لَا يُصَلِّي، وَلَا يَعْمَلُ عَمَلًا قَطُّ.

قَالَ الْإِمَامُ الْمَرْوَزِيُّ رحمته الله فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ» (ج ٢ ص ١٠٠٩): (قَالَ ﷺ فِي حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ: الَّذِي رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ، وَأَبُو سَعِيدٍ جَمِيعًا رضي الله عنهما): (أَنَّهُمْ يُخْرَجُونَ مِنَ النَّارِ، يُعْرَفُونَ بِآثَارِ السُّجُودِ)، قَدْ بَيَّنَّ لَكَ أَنَّ الْمُسْتَحِقِّينَ لِلْخُرُوجِ مِنَ النَّارِ بِالشَّفَاعَةِ هُمُ الْمُصَلُّونَ). اهـ.

قُلْتُ: وَهَذِهِ النُّصُوصُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَؤُلَاءِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا يُصَلُّونَ، وَيَحُجُّونَ، وَيَصُومُونَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ.

وَإِلَيْكَ الدَّلِيلُ أَيْضًا:

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، وَفِيهِ: (إِذَا خَلَصَ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ النَّارِ فَأَمِنُوا... يَقُولُونَ رَبَّنَا إِخْوَانُنَا الَّذِينَ كَانُوا يُصَلُّونَ مَعَنَا، وَيَصُومُونَ مَعَنَا، وَيَحُجُّونَ مَعَنَا، فَأَدْخَلْتَهُمُ النَّارَ، فَيَقُولُ: اذْهَبُوا، فَأَخْرِجُوا مَنْ قَدْ عَرَفْتُمْ؛ فَيَأْتُونَهُمْ فَيَعْرِفُونَهُمْ بِصُورَتِهِمْ، لَا تَأْكُلُ النَّارُ صُورَهُمْ...).

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (٢٠٨٥٧)، وَمِنْ طَرِيقِهِ: أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ٩٤ و ٩٥)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٥٠١٠)، وَفِي «السُّنَنِ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٢٧٣) مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ بِهِ.

الصُّغْرَى» (ج ٨ ص ١١٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٢٥٩٨)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٤٨٠) مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٥٢١)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «السُّنَّةِ» (ص ٢٨٤)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ١٦) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ؛ بِطَوِيلِهِ: وَقَالَ: فَمَا أَحَدُكُمْ فِي حَقِّ يَعْلَمُ أَنَّهُ حَقٌّ لَهُ بِأَشَدِّ مُنَاشَدَةٍ مِنْهُمْ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ سَقَطُوا فِي النَّارِ، يَقُولُونَ: أَيُّ رَبِّ كُنَّا نَغْزُوا جَمِيعًا، وَنَحْجُّ جَمِيعًا، وَنَعْتَمِرُ جَمِيعًا، فَبِمَ نَجُونا الْيَوْمَ وَهَلَكُوا، قَالَ: فَيَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: انْظُرُوا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ زَنَةُ دِينَارٍ مِنَ الْإِيمَانِ فَأَخْرَجُوهُ... (الْحَدِيثُ).<sup>(١)</sup> وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رحمته الله فِي «ظِلَالِ الْجَنَّةِ» (ص ٢٨٤): (إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، وَهُوَ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ).

(١) قُلْتُ: وَأَيْضًا هَذَا الْعَمَلُ الصَّالِحُ الَّذِي فِي قَوْلِهِ: «لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ»، هُوَ زَائِدٌ عَلَى الْأُصُولِ كَ«التَّوْحِيدِ، وَالصَّلَاةِ»، وَغَيْرِ ذَلِكَ، كَمَا فِي هَذِهِ الرِّوَايَاتِ، وَالْأُخْرَى، كَمَا سَوْفَ تَأْتِي فَتَنَبَّهُ. وَانْظُرْ: «إِكْمَالُ الْمُعْلَمِ بِفَوَائِدِ مُسْلِمٍ» لِلْقَاضِي عِيَاضٍ (ج ١ ص ٥٦٦).

قُلْتُ: وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ تَدُلُّ أَيْضًا؛ بَأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ يَعْرِفُونَ إِخْوَانَهُمُ الَّذِينَ فِي النَّارِ بِصُورِهِمْ، أَوْ وُجُوهِهِمْ<sup>(١)</sup>، فَإِنَّ مِنْهُمْ: مَنْ أَخَذَتْهُ النَّارُ إِلَى كَعْبِيهِ، أَوْ رُكْبَتَيْهِ، أَوْ حَقْوِيهِ، أَوْ ثَدْيِيهِ، أَوْ عُنُقِهِ، وَلَا تَغْشَى النَّارُ الْوُجُوهُ، فَالْمَعْرِفَةُ تَكُونُ بِالْوَجْهِ أَيْضًا، لَا بِمُجَرَّدِ أَثَرِ السُّجُودِ فِي الْوَجْهِ فَقَطْ.

\* وَالرَّوَايَةُ الَّتِي فِيهَا: إِدَارَاتُ الْوُجُوهِ لَيْسَتْ بِصَرِيحَةٍ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا أَثَرُ السُّجُودِ فَقَطْ.

فَقَدْ قَالَ الْعَلَامَةُ الْأَبْيُّ جَمَلُهُ فِي «إِكْمَالِ إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» (ج ١ ص ٥٨٦):  
(قَوْلُهُ: الْإِدَارَاتُ الْوُجُوهُ، جَمْعُ دَارَةٍ، وَهُوَ مَا يُحِيطُ بِالْوَجْهِ مِنْ جَوَانِيهِ، وَالْمُرَادُ الْوَجْهُ كُلُّهُ، لِأَنَّ فِيهِ مَحَلَّ السُّجُودِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مَحَلَّ السُّجُودِ مِنْهُ فَقَطْ، وَهُوَ الْجَبْهَةُ وَالْأَنْفُ، وَجُمِعَتِ الدَّارَاتُ بِحَسَبِ الْأَشْخَاصِ). اهـ.

\* إِذَا دَارَاتُ: جَمْعُ دَارَةٍ، وَهِيَ مَا يُحِيطُ بِالْوَجْهِ مِنْ جَوَانِيهِ<sup>(٢)</sup>.  
\* هَذَا مَعَ؛ أَنَّ رِوَايَةَ: (فَيَأْتُونَهُمْ فَيَعْرِفُونَهُمْ بِصُورَتِهِمْ لَا تَأْكُلُ النَّارُ صُورَهُمْ)؛ صَرِيحَةٌ فِي أَنَّ عَرَفُوهُمْ مِنْ صُورِهِمْ وَوُجُوهِهِمْ<sup>(٣)</sup>، لَا بِمُجَرَّدِ أَثَرِ السُّجُودِ فِي الْوَجْهِ فَقَطْ.<sup>(٤)</sup>

(١) لَيْسَ فَقَطْ يَعْرِفُونَهُمْ بِأَثَرِ السُّجُودِ، بَلْ أَنَا يُعْرِفُونَ مِنْ صُورِهِمْ وَوُجُوهِهِمْ، وَأَنَاسٌ يُعْرِفُونَ بِأَثَرِ السُّجُودِ؛ فَتَنَبَّهَ لِذَلِكَ.

(٢) انْظُرْ: «الدِّيَّاجَ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ» لِلشَّيْطَانِيِّ (ج ١ ص ٢٥١).

(٣) فَهَذِهِ عَلَامَاتُ أُخْرَى لِمَعْرِفَةِ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ فِي النَّارِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ خُرَيْمَةَ رحمته الله فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٤٧٩): (بَابُ ذِكْرِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا أَرَادَ بِقَوْلِهِ: «فَيَصِيرُونَ فَحَمًّا»؛ أَيُّ: أَبْدَانَهُمْ خَلَا صُورَهُمْ، وَأَثَارِ السُّجُودِ مِنْهُمْ، إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ أَكْلَ أَثَرِ السُّجُودِ مِنْ أَهْلِ التَّوْحِيدِ). اهـ.

\* فَالْمُؤْمِنُونَ يَعْرِفُونَ إِخْوَانَهُمْ بِصُورِهِمْ وَوُجُوهِهِمْ فِي جَمِيعِ الدَّفْعَاتِ، لِأَنَّ النَّارَ لَا تَغْشَى جَمِيعَ أَبْدَانِهِمْ، إِنَّمَا تَغْشَاهُمْ عَلَى حَسَبِ أَعْمَالِهِمْ، بِاسْتِثْنَاءِ الْوَجْهِ فِي بَعْضِهِمْ، وَالْوَجْهِ وَغَيْرِهِ فِي الْبَعْضِ الْآخَرِ.

قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيُّ رحمته الله فِي «الْمُفْهِمِ» (ج ١ ص ٤٤٩): (فَتَكُونُ النَّارُ لَمْ تَقْرَبْ صُورَهُمْ، وَلَا وَجُوهُهُمْ بِالتَّغْيِيرِ، وَلَا الْأَكْلِ). اهـ.

\* وَأَيْضًا جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُمْ عَلَامَةً أُخْرَى، وَهِيَ مَسْأَلَةُ الْوِزْنِ، سَوَاءٌ كَانَ وَزْنُ شَعِيرَةٍ، أَوْ بُرَّةٍ، أَوْ خَرْدَلَةٍ، أَوْ ذَرَّةٍ، أَوْ قِيرَاطٍ، أَوْ نِصْفِ قِيرَاطٍ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، مِمَّا جَاءَ فِي الرِّوَايَاتِ.<sup>(١)</sup>

(٤) وَالَّذِينَ خَرَجُوا، هُمْ: مُوحَّدُونَ غَيْرُ مُشْرِكِينَ، كَمَا: هُوَ صَرِيحٌ فِي رِوَايَةِ: أَبِي هُرَيْرَةَ وَغَيْرِهِ، وَلَوْ كَانُوا مُشْرِكِينَ لَخُلِدُوا فِي النَّارِ، وَلَمْ يَخْرُجُوا مِنْهَا، وَالْأَمْرُ الْمُهْمُّ أَنَّ الرَّجُلَ لَا يَكُونُ مُوحَّدًا؛ إِلَّا إِذَا كَانَ مَعَهُ مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ، وَمِنْهَا: الصَّلَاةُ. فَلَوْ كَانَ الْعَبْدُ لَا يَعْمَلُ عَمَلًا صَالِحًا - وَأَخْصَصَ بِالذِّكْرِ الصَّلَاةَ - أَوْ كَانَ يُصَلِّي: صَلَاةَ اللَّاهِبِينَ الْغَافِلِينَ، لَمَا كَانَ لَهُ مِنَ الْإِيمَانِ فِي قَلْبِهِ، لِتَرْكِهِ لِجَمِيعِ عَمَلِ الْجَوَارِحِ - وَأَهْمُّهُ الصَّلَاةُ - فَإِنَّ عَمَلِ الْجَوَارِحِ - عَمَلًا وَتَرَكَ - يُؤَثِّرُ فِي الْقَلْبِ قُوَّةً، وَضَعْفًا؛ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

(١) وَلَوْ سَلَّمْنَا بِأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ قَدْ أَخْرَجُوا مِنْ عَرَفُوهُ بِأَثَرِ السُّجُودِ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُمْ أَخْرَجُوا جَمِيعَ مَنْ فِيهِ أَثَرُ السُّجُودِ، إِنَّمَا أَخْرَجُوا مَنْ عَرَفُوا فَقَطْ، وَلَا يُقَالُ: إِنَّ الْمُؤْمِنِينَ بِاجْتِمَاعِهِمْ يَعْرِفُونَ كُلَّ الْمُصَلِّينَ، لِأَنَّ هَذَا - كَمَا سَبَقَ - غَيْرُ مُسَلَّمٍ بِهِ فِي ذَاتِهِ.

قُلْتُ: وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُعَذِّبُ قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْإِيمَانِ، ثُمَّ يُخْرِجُهُمْ بِالشَّفَاعَةِ حَتَّى لَا يَبْقَى فِي النَّارِ، إِلَّا مَنْ ذَكَرَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ \* قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ \* وَلَمْ نَكُ نُطْعِمِ الْمَسْكِينِ \* وَكُنَّا نَحُوسُ مَعَ الْخَائِضِينَ \* وَكُنَّا نَكْذِبُ يَوْمَ الدِّينِ \* حَتَّى أَنَا الْيَقِينُ \* فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [الْمُدَّثِّرُ: ٤٢ - ٤٨].

قُلْتُ: هَلْ تَرَوْنَ فِي هَؤُلَاءِ خَيْرًا.

\* إِذَا لَا يَتْرُكُ اللَّهُ تَعَالَى فِي النَّارِ أَحَدًا فِيهِ خَيْرٌ؛ إِلَّا أَخْرَجَهُ لِمَا فِي قَلْبِهِ مِنَ الْإِيمَانِ.

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: (قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ [هُود: ١٠٧]، فَإِنَّمَا يَقَعُ الْإِسْتِثْنَاءُ عِنْدَنَا عَلَى أَهْلِ التَّوْحِيدِ... لِمَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ لَهُ شَفَاعَةً لِأَهْلِ الذُّنُوبِ، فَهَذَا مَا أَوْلُنَا).<sup>(١)</sup>

\* وَيُؤَيِّدُهُ: حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (لَا يَدْخُلُ<sup>(٢)</sup> النَّارَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيمَانٍ، وَلَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ كِبَرٍ).

\* وَأَيْضًا فَإِنَّ هَؤُلَاءِ الشَّافِعِينَ لَيَسُوا كُلَّ الْمُصَلِّينَ، بِدَلِيلِ أَنَّهُمْ يُشْفَعُونَ فِي بَعْضِ الْمُصَلِّينَ. وَمَنْ ادَّعَى غَيْرَ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ الدَّلِيلُ الصَّرِيحُ.

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ حَرْبُ الْكُرْمَانِيِّ فِي «مَسَائِلِهِ» (ص ٤٣٠).

(٢) يَعْنِي: لَا يَدْخُلُ فِي النَّارِ، كَمَا سَوْفَ يَأْتِي مِنْ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ.

وَانْظُرْ: «مُشْكِلُ الْأَثَارِ» لِلطَّحَاوِيِّ (ج ١ ص ١٧٩).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٩١)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٤ ص ٣٦١)،  
وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٤٥١)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٨ ص ٤٧٦)،  
وَج ٩ ص ٢٢٦)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٣٨٤)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي  
«الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ٣١)، وَابْنُ مَنْدَه فِي «الْإِيمَانِ» (ج ٢ ص ٥٨٩)، وَالْبَغَوِيُّ فِي  
«شَرْحِ السُّنَنِ» (ج ١٣ ص ١٦٥)، وَابْنُ مَاجَه فِي «سُنَنِهِ» (ج ١ ص ٢٢)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي  
«صَحِيحِهِ» (ج ٧ ص ٤٠٥)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٩ ص ٨٩)،  
وَالْجَرَّكَانِيُّ فِي «جُزْئِهِ» (ص ٩٢)، وَالْقَشِيرِيُّ فِي «الرِّسَالَةِ» (ص ١١٥)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي  
«شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٥ ص ١٦١)، وَفِي «الْأَدَابِ» (٦٦١)، وَابْنُ الْأَعْرَابِيِّ فِي  
«الْمُعْجَمِ» (ج ٣ ص ٣٦٢)، وَابْنُ خَارِي فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٥ ص ٢)، وَأَبُو الشَّيْخِ  
فِي «طَبَقَاتِ الْمُحَدِّثِينَ» (٢٠٦)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «أَخْبَارِ أَصْبَهَانَ» (ج ٢ ص ١٨٤)،  
وَفِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ١٦٧)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٥ ص ١٥٥)،  
وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٤ ص ٣٥١)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (١٠٠٠١)،  
وَالطَّحَاوِيُّ فِي «مُسْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ١٨٤) مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ عَنْ  
عَلْقَمَةَ بْنِ قَيْسٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

قَالَ الْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مُسْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ١٨٣): (فِي هَذَا  
الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، الْأَوَّلُ مِنْهُمَا عَلَى نَفْيِ دُخُولِ مَعَهُ التَّخْلِيدِ،  
وَإِثْبَاتِ التَّخْلِيدِ لِمَنْ سِوَاهُمْ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٧ ص ٤٠٥): (فِي هَذَا الْخَبَرِ،

مَعْنَيَانِ اثْنَانِ:

أَحَدُهُمَا: لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ خَرْدَلٍ مِنْ كِبَرٍ، أَرَادَ بِهِ جَنَّةً عَالِيَةً يَدْخُلُهَا غَيْرُ الْمُتَكَبِّرِينَ.

وَقَوْلُهُ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ النَّارَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ حَبَّةٌ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ»، أَرَادَ بِهِ نَارًا سَافِلَةً<sup>(١)</sup> يَدْخُلُهَا غَيْرُ الْمُسْلِمِينَ.

وَالْمَعْنَى الثَّانِي: لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ أَصْلًا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ خَرْدَلٍ مِنْ كِبَرٍ، أَرَادَ بِالْكِبَرِ: الشُّرْكَ، إِذِ الْمُشْرِكُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ أَصْلًا.

وَقَوْلُهُ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ النَّارَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ»، أَرَادَ بِهِ عَلَى سَبِيلِ الْخُلُودِ، حَتَّى يَصِحَّ الْمَعْنِيَانِ مَعًا). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ خُزَيْمَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٦٢١): (فَمَعْنَى: هَذِهِ الْأَخْبَارُ الَّتِي فِيهَا ذَكَرَ بَعْضُ الذُّنُوبِ الَّذِي يَرْتَكِبُهُ بَعْضُ الْمُؤْمِنِينَ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَعْنِي: قَالَ: إِنَّ مُرْتَكِبَهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، مَعْنَاهَا: أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْعَالِي مِنَ الْجَنَانِ، الَّتِي هِيَ دَارُ الْمُتَّقِينَ الَّذِينَ لَمْ يَرْتَكِبُوا تِلْكَ الذُّنُوبَ، وَالْخَطَايَا وَالْحُوبَاتِ، وَقَدْ كُنْتُ أَقُولُ، وَأَنَا

(١) قَالَ حَرْبُ الْكُرْمَانِيِّ فِي «الْمَسَائِلِ» (ص ٤٢٩): سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ نَصْرِ الْفَرَّاءَ قَالَ: نَازَلْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ حَرْبٍ، وَعُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدٍ التَّيْمِيَّ، وَأَبَا عُبَيْدٍ: دَخَلَ كَلَامٌ، بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ قَالُوا: (إِنَّ لِلنَّارِ جُورَانِي وَبَرَانِي). فَلَا يَدْخُلُ أَهْلُ التَّوْحِيدِ مَدْخَلَ أَهْلِ الْكُفْرِ، وَالنِّفَاقِ، لِأَنَّ مَنْ أَدْخَلَ مَدْخَلَ أَهْلِ الْكُفْرِ، وَالنِّفَاقِ، لَا يَخْرُجُ مِنْهُ أَبَدًا، أَمَا تَسْمَعُ؟ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى \* الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى﴾ [الْبَلَدُ: ١٥ - ١٦]... فَمَعْنَى الْحَدِيثِ: أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ أَهْلُ التَّوْحِيدِ مَدْخَلَ أَهْلِ الْكُفْرِ، وَالنِّفَاقِ، وَهُوَ جَوْفُ النَّارِ، وَأَسْفَلُهُ يَقُولُ اللَّهُ: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ [النِّسَاء: ١٤٥]، وَتِلْكَ النَّارُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ). اهـ.

حَدَّث: جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ؛ مَعْنَى: أَخْبَارِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ النَّارَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيْمَانٍ»<sup>(١)</sup>؛ أَي: لَا يَدْخُلُ النَّارَ دُخُولَ الْأَبَدِ، كَدُخُولِ أَهْلِ الشَّرْكِ، وَالْأَوْثَانِ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمَّا أَهْلُ النَّارِ الَّذِينَ هُمْ أَهْلُهَا لَا يَمُوتُونَ فِيهَا، وَلَا يَحْيَوْنَ»؛ الْأَخْبَارُ الَّتِي قَدْ أَمْلَيْتَهَا بِتَمَامِهَا، أَوْ يَكُونُ مَعْنَاهَا أَي: لَا يَدْخُلُونَ النَّارَ مَوْضِعَ الْكُفَّارِ، وَالْمُشْرِكِينَ مِنَ النَّارِ، إِذِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، قَدْ أَعْلَمَ أَنَّ النَّارَ: سَبْعَةُ أَبْوَابٍ، وَأَخْبَرَ أَنَّ لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزْءًا مَقْسُومًا، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ﴾ [الْحَجَرُ: ٤٤]؛ فَمَعْنَى: هَذَا الْخَبَرُ قَدْ يَكُونُ أَنَّهُمْ لَا يَدْخُلُونَ النَّارَ مَوْضِعَ الْكُفَّارِ مِنْهَا. اهـ.

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» (ج ١ ص ٥٦٠): (وَذَكَرَ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ فِي الْمُعَذِّبِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ: «أَنَّ النَّارَ لَا تَأْكُلُ أَثَرَ السُّجُودِ»، وَفِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ: (يُحَرِّمُ صُورَهُمْ عَلَى النَّارِ)، دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ عَذَابَ الْمُؤْمِنِينَ الْمُذْنِبِينَ بِالنَّارِ خِلَافُ عَذَابِ الْكَافِرِينَ، وَأَنَّهَا لَا تَأْتِي عَلَى جَمِيعِهِمْ). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١ ص ١٧٥): (وَأَنْتُمْ تَرَوُونَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَنَّهُ يُخْرِجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، وَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ ذَرَّةً). اهـ.

(١) قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الدَّاءِ وَالِدَوَاءِ» (ص ١١٣): (وَلِهَذَا السَّبَبِ يَتَقَاوَتُ النَّاسُ فِي الْإِيْمَانِ وَالْأَعْمَالِ، حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى أَدْنَى مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْقَلْبِ). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ حَرْبُ الْكِرْمَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمَسَائِلِ» (ص ٤٣٠): (وَأَمَّا مَعْنَى؛  
حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ: (أَنَّهُ يُخْرَجُ مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ خَرَدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ)، إِنَّمَا  
مَعْنَاهُ: أَنْ يُخْرَجَ مِنْ بَرَّانِي النَّارِ). اهـ.

\* وَهَؤُلَاءِ مَعَهُمْ شَهَادَةٌ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَهَذِهِ الشَّهَادَةُ؛ مَعْنَاهَا: التَّوْحِيدُ  
الْخَالِصُ لِلَّهِ تَعَالَى، لَا مُجَرَّدَ التَّلَفُّظِ بِهَا. وَعَلِمَ بِذَلِكَ أَيُّضًا، أَنَّهَا تَتَضَمَّنُ الصَّلَاةَ،  
وَالدَّلِيلَ عَلَى ذَلِكَ: ذِكْرُ أَثَرِ السُّجُودِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْعَلَامَاتِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى إِسْلَامِهِمْ،  
وَهَذَا مُسْتَفَادٌ مِنْ مَجْمُوعِ الرِّوَايَاتِ.

قُلْتُ: ثُمَّ إِنَّ لَفْظَةَ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)، لَا تَدُلُّ بِحَالٍ عَلَى امْتِنَاعِ وَقُوعِ  
الْعَمَلِ مِنَ الْعِبَادِ الَّذِينَ دَخَلُوا النَّارَ بِسَبَبِ ذُنُوبِهِمْ مُطْلَقًا، بَلْ قَدْ تَطَلَّقَ مَعَ وَقُوعِ بَعْضِ  
الْأَعْمَالِ الْيَسِيرَةِ، وَإِنَّمَا يُرَادُ بِهَا نَفْيُ الْكَمَالِ، وَالتَّامِّ<sup>(١)</sup>؛ فَتَنَبَّهَ.  
وَإِلَيْكَ الدَّلِيلُ:

(١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (إِنَّ رَجُلًا لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ،  
وَكَانَ يُدَايِنُ<sup>(٢)</sup> النَّاسَ، فَيَقُولُ لِرَسُولِهِ: خُذْ مَا تَيْسَّرَ، وَاتْرُكْ مَا عَسَرَ، وَتَجَاوَزْ، لَعَلَّ اللَّهَ  
تَعَالَى أَنْ يَتَجَاوَزَ عَنَّا، فَلَمَّا هَلَكَ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ: هَلْ عَمِلْتَ خَيْرًا قَطُّ؟ قَالَ: لَا،

(١) وَمَا وَقَعَ فِي أَعْمَالِهِمْ مِنَ الْخَلَلِ، وَالنَّقْصِ؛ إِلَّا بِسَبَبِ عَمَلِهِمْ فِي الْمَعَاصِي.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الدَّاءِ وَالِدَوَاءِ» (ص ١٢٤): (فَمِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ: أَنَّ الذُّنُوبَ وَالْمَعَاصِي  
تَضُرُّ وَلَا بُدَّ وَأَنَّ ضَرَرَهَا فِي الْقَلْبِ كَضَرَرِ السُّمُومِ فِي الْأَبْدَانِ عَلَى اخْتِلَافِ دَرَجَاتِهَا فِي الضَّرَرِ، وَهَلْ فِي  
الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ شَرٌّ وَدَاءٌ؛ إِلَّا سَبَبُ الذُّنُوبِ وَالْمَعَاصِي). اهـ.

(٢) فَقَوْلُهُ ﷺ: (وَكَانَ يُدَايِنُ النَّاسَ...)؛ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَعَهُ: عَمَلًا ظَاهِرًا.

إِلَّا أَنَّهُ كَانَ لِي غُلَامٌ وَكُنْتُ أَدَايُنُ النَّاسَ، فَإِذَا بَعَثْتُهُ لِيَتَقَاضَى، قُلْتُ لَهُ: خُذْ مَا تَيْسَّرَ، وَاتْرُكْ مَا عَسَرَ، وَتَجَاوَزْ لَعَلَّ اللَّهَ يَتَجَاوَزُ عَنَّا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: قَدْ تَجَاوَزْتَ عَنكَ).

حَدِيثٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٦ ص ٩١)، وَفِي «السُّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ٧ ص ٣١٨)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ٢٨٥)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١١ ص ٤٢٢)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ٢ ص ٢٨)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٧ ص ٥٣٣)، وَالْقَاضِي أَبُو يَعْلَى فِي «سِتَّةِ مَجَالِسَ مِنْ أَمَالِيهِ» (ص ٥١)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٨ ص ٤١) مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنِ ابْنِ عَجَلَانَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٤ ص ٣٠٩) وَعَزَاهُ لِلنَّسَائِيِّ.

\* وَأَضْلَهُ فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (ج ٤ ص ٣٠٩)، وَ«صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٥٦٢)؛ مِنْ حَدِيثِ: أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، وَيَأْتِي تَفْصِيلُ ذَلِكَ.

قُلْتُ: فَأُطْلِقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ: «لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ»، مَعَ أَنَّهُ كَانَ يَنْظُرُ الْمُعْسِرَ، وَيَتَجَاوَزُ عَنْهُ، وَهَذَا مَفْهُومٌ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ.

وَمَا حَثَّهُ عَلَى هَذِهِ الْخَصْلَةِ الطَّيِّبَةِ؛ إِلَّا بِسَبَبِ إِيْمَانِهِ الَّذِي فِي قَلْبِهِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته الله فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٨ ص ٤١): (فَقَوْلُ هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي: «لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ»، غَيْرَ تَجَاوُزِهِ عَنْ غُرْمَائِهِ: (لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَتَجَاوَزَ

عَنَّا؛ إِيْمَانٌ، وَإِفْرَارٌ بِالرَّبِّ، وَمُجَازَاتِهِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ الْآخَرُ: (خَشَيْتُكَ يَا رَبِّ) إِيْمَانٌ بِاللَّهِ، وَاعْتِرَافٌ لَهُ بِالرُّبُوبِيَّةِ). اهـ.

(٢) وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (حُوسِبَ رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ فَلَمْ يُوْجَدْ لَهُ مِنَ الْخَيْرِ شَيْءٌ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ رَجُلًا مُوسِرًا فَكَانَ يُخَالِطُ النَّاسَ فَيَقُولُ لِغُلَامِهِ تَجَاوَزْ عَنِ الْمُعْسِرِ، فَقَالَ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا لِمَلَأْتَكْتِهِ نَحْنُ أَحَقُّ بِذَلِكَ تَجَاوَزُوا عَنْهُ).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٥٦١)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (١٣٠٧)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤ ص ١٢٠)، وَالتَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٥٣٧)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١١ ص ٤٢٧)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٣٥٦)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ٢ ص ٢٩) مِنْ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه بِهِ.

قُلْتُ: فَأُطْلِقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَمْ يُوْجَدْ لَهُ مِنَ الْخَيْرِ شَيْءٌ، مَعَ أَنَّهُ كَانَ يَنْظُرُ الْمُعْسِرَ، وَيَتَجَاوَزُ عَنْهُ، وَيُخَالِطُ النَّاسَ لِلْمُسَاعَدَةِ، وَغَيْرِهَا.

(٣) وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (نَزَعَ رَجُلٌ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ غُصْنَ سِوَاكِ عَنِ الطَّرِيقِ، إِمَّا كَانَ فِي شَجَرَةٍ فَقَطَعَهُ وَأَلْقَاهُ، وَإِمَّا كَانَ مَوْضِعًا فَأَمَاطَهُ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ بِهَا فَأَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ).

حَدِيثٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٥ ص ٤٠٨)؛ بِهَذَا اللَّفْظِ: مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ.

قُلْتُ: فَأُطْلَقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ: «لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ»، مَعَ أَنَّهُ أَمَاطُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَهَذَا مَفْهُومٌ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ.

\* وَهَذَا يُبَيِّنُ أَنَّ الْإِيمَانَ فِي قَلْبِهِ وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا، فَجَعَلَهُ الْإِيمَانُ، أَنْ يَعْمَلَ لِمُسَاعَدَةِ النَّاسِ، وَبِذَلِكَ دَخَلَ الْجَنَّةَ.

\* وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَتَبَادَرُ إِلَى ذِهْنِ السَّامِعِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى زِيَادَةِ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)؛ أَيِ: الْمَقْصُودُ بِهَا الْعَمَلُ الْيَسِيرُ.<sup>(١)</sup>

قُلْتُ: لِأَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يَنْتَفِي الْعَمَلُ مِنَ الْعَبْدِ نَهَائِيًّا ثُمَّ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ!

٤) وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ عليه السلام فِي حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ وَفِيهِ: (يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَنَا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ، أَدْخِلُوا جَنَّتِي مَنْ كَانَ لَا يُشْرِكُ بِي شَيْئًا، قَالَ: فَيَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ، قَالَ: ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: انظُرُوا فِي النَّارِ، هَلْ تَلْقَوْنَ مِنْ أَحَدٍ عَمِلَ خَيْرًا قَطُّ، قَالَ: فَيَجِدُونَ فِي النَّارِ رَجُلًا، فَيَقُولُ لَهُ: هَلْ عَمِلْتَ خَيْرًا قَطُّ؟ فَيَقُولُ: لَا، غَيْرَ أَنِّي كُنْتُ

(١) وَمِثْلُهُ: قَوْلُ ابْنِ الْقَيِّمِ رحمته الله، فِي زِيَادَةِ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ):

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رحمته الله فِي «الدَّاءِ وَالِدَوَاءِ» (ص ٧١): (وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي النَّارِ: «أَعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ» [البقرة: ٢٤]، فَقَدْ قَالَ فِي الْجَنَّةِ: «أَعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ» [أَلْ عَمْرَان: ١٣٣]، وَلَا يُنَافِي إِعْدَادُ النَّارِ لِلْكَافِرِينَ أَنْ يَدْخُلَهَا الْفُسَّاقُ وَالظَّالِمَةُ، وَلَا يُنَافِي إِعْدَادُ الْجَنَّةِ لِلْمُتَّقِينَ، أَنْ يَدْخُلَهَا مَنْ فِي قَلْبِهِ أَذْنَى مِثْقَالِ ذَرَّةٍ مِنَ الْإِيمَانِ، وَلَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ). اهـ.

قُلْتُ: فَأُثْبِتَ، أَوَّلًا الْإِيمَانَ، بِأَذْنَى مِثْقَالِ ذَرَّةٍ، ثُمَّ ذَكَرَ الزِّيَادَةَ لِيُبَيِّنَ بِأَنَّ الْإِيمَانَ الْقَلِيلَ يَكُونُ مِنَ الْعَمَلِ الْقَلِيلِ.

أَسَامِخُ النَّاسَ فِي الْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ، فَيَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: اسْمَحُوا لِعَبْدِي كَأَسْمَاحِهِ إِلَى عِبِيدِي، ثُمَّ يُخْرِجُونَ مِنَ النَّارِ رَجُلًا آخَرَ فَيَقُولُ لَهُ: عَمِلْتَ خَيْرًا قَطُّ؟ فَيَقُولُ: لَا، غَيْرَ أَنِّي قَدْ أَمَرْتُ وَلَدِي إِذَا مِتُّ فَأَحْرِقُونِي بِالنَّارِ، ثُمَّ اطْحَنُونِي حَتَّى إِذَا كَانَ مِثْلَ الْكُحْلِ فَادْهَبُوا بِي إِلَى الْبَحْرِ فَادْزُونِي فِي الرِّيحِ، فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: لِمَ فَعَلْتَ ذَلِكَ؟ قَالَ: مِنْ مَخَافَتِكَ، قَالَ: فَيَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: انْظُرْ إِلَى مُلْكٍ أَعْظَمَ مُلْكٍ لَكَ مِثْلُهُ وَعَشْرَةَ أَمْثَالِهِ).

### حَدِيثٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخَرَجِ» (ج ١ ص ١٧٥)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٣١٠)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٦٤٧٦)، وَالدَّارِمِيُّ فِي «الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ» (١٨١)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «السُّنَّةِ» (ص ٣٣٥ و ٣٦٧)، وَالبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ١٤٩)، وَالْأُمَوِيُّ فِي «مُسْنَدِ الصَّدِيقِ» (ص ٤٨)، وَالبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٨ ص ١٨٥)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (ج ١ ص ١٢٢)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «مُسْكِلِ الْأَثَارِ» (١٥٥٦)، وَضِيَاءُ الدِّينِ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ» (ج ١ ص ١٢٢)، وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ فِي «التَّارِيخِ» (ج ٢ ص ٥٥)، وَالدَّهَبِيُّ فِي «إِثْبَاتِ الشَّفَاعَةِ» (ص ٢٩)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٤)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (٥٦)، وَالدُّوْلَابِيُّ فِي «الْكُنَى» (ج ٢ ص ١٥٥)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْعِلَلِ الْمُتَنَاهِيَةِ» (ج ٢ ص ٩٢٠) مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَعَامَةَ الْعَدَوِيِّ عَنْ أَبِي هُنَيْدَةَ الْبَرَاءِ بْنِ نَوْفَلٍ عَنْ وَالَانَ الْعَدَوِيِّ عَنْ حُذَيْفَةَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رضي الله عنه بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ، وَوَالِانُ الْعَدَوِيُّ، وَثِقَةُ ابْنِ مَعِينٍ، وَابْنُ حِبَّانَ، وَرَوَى عَنْهُ اثْنَانِ.<sup>(١)</sup>

وَالْحَدِيثُ حَسَنُهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «ظِلَالِ الْجَنَّةِ» (ص ٣٣٥).

\* وَذَكَرَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «الزَّوَائِدِ» (ج ١٠ ص ٣٧٤) ثُمَّ قَالَ: رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو يَعْلَى، وَالْبَزَّازُ، وَرِجَالُهُمْ ثِقَاتٌ.

\* وَوَالِانُ الْعَدَوِيُّ: هُوَ وَالِانُ بْنُ بُهَيْسٍ الْعَدَوِيُّ، وَيُقَالُ، وَالِانُ بْنُ قَرْفَةَ، ذَكَرَهُ أَيْضًا الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٨ ص ١٨٥)، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ جَرَحًا وَلَا تَعْدِيلًا، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: «بَصْرِيٌّ ثِقَةٌ»، كَمَا فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٩ ص ٤٣).

وَالْحَدِيثُ ذَكَرَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١ ص ١٨٩؛ مَسْأَلَةٌ رَقْم: ١٤) ثُمَّ قَالَ: (يُرْوَاهُ أَبُو نَعَامَةَ... إِلَى أَنْ قَالَ: (وَرَوَاهُ الْجَرِيرِيُّ عَنْ أَبِي هُنَيْدٍ وَأَسْنَدُهُ عَنْ حُذَيْفَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَذْكُرُوا؛ فِيهِ: أَبَا بَكْرٍ ﷺ، وَوَالِانُ غَيْرُ مَشْهُورٍ، إِلَّا فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَالْحَدِيثُ غَيْرُ ثَابِتٍ). اهـ.

\* وَتَعَقَّبَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «لِسَانِ الْمِيزَانِ» (ج ٦ ص ٢٦٣): بِقَوْلِهِ: (كَذَا قَالَ، وَقَدْ قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: بَصْرِيٌّ: «ثِقَةٌ»، وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ»، وَأَخْرَجَ حَدِيثَهُ فِي «صَحِيحِهِ». قُلْتُ: وَكَذَا أَخْرَجَهُ أَبُو عَوَانَةَ، وَهُوَ مِنْ زِيَادَاتِهِ عَلَى مُسْلِمٍ). اهـ.

قُلْتُ: غَايَةُ مَا أَعْلَلَ بِهِ هَذَا الْحَدِيثُ أَمْرَانِ:

(١) انْظُرْ: «تَعْجِيلَ الْمَنْفَعَةِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٢٨٧)، وَ«لِسَانَ الْمِيزَانِ» لَهُ (ج ٧ ص ٣١٣)، وَ«الثَّقَاتِ» لِابْنِ حِبَّانَ (ج ٣ ص ٢٧٨)، وَ«الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٩ ص ٤٣)، وَ«الْعِلَلِ» لِلدَّارَقُطْنِيِّ (ج ١ ص ١٩٠).

الأول: جهالة والآن.

الثاني: كون الجريري أسقط أبا بكر رضي الله عنه من السند.

والجواب عن الأول: أن والآن، قد روى عنه أبو هنيئة، كما عند ابن خزيمة

في «التوحيد».

\* وأما رواية: الجريري؛ بإسقاط أبي بكر رضي الله عنه من السند؛ فلا تضر، لأن

حذيفة بن اليمان هو صحابي، وعلى فرض أنه لم يسمعه من أبي بكر رضي الله عنه؛ فهو:

مرسل صحابي، ومراسيل الصحابة حجة؛ كما هو معروف عند أهل الحديث.<sup>(١)</sup>

فائدة:

قال المحدث الشيخ مقبل بن هادي الوادعي رحمته الله في «الشفاعة» (ص ٣٣):

(والآن: وثقه ابن معين، كما في تعجيل المنفعة، وروى عنه اثنان، كما في «التوحيد»

لابن خزيمة، فحديثه يصلح في الشواهد والمتابعات، وما انفرد به يتوقف فيه، وقد

انفرد هنا بالسجود مرتين قدر جمعة، ويقول: «ادعوا الصديقين»<sup>(٢)</sup>، وتقديمهم على

(١) انظر: «النكت على كتاب ابن الصلاح» لابن حجر (ج ٢ ص ٥٧١)، و«التقييد والإيضاح» للعراقي (ج ١

ص ٤٠٦)، و«تدريب الراوي» للسيوطي (ج ١ ص ٢٠٧)، و«علوم الحديث» لابن الصلاح (ص ٣٠٨).

(٢) قال الإمام ابن خزيمة رحمته الله في «التوحيد» (٥٣١): (إنَّ اللَّفْظَةَ الَّتِي فِي خَبَرِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رضي الله عنه، قَبْلَ ذِكْرِ

الأنبياء معنيين:

أحدهما: الصديقون من الأنبياء، أي: الأفضل منهم، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى

بَعْضٍ﴾ [الإسراء: ٥٥]، فيكون منهم صديقون بعد نبينا المصطفى صلوات الله عليه، ثم يقال: ادع الأنبياء، أي: غير

الصديقين الذين قد شفَعُوا قَبْلَ.

الأنبياء، وبِقِصَّةِ الَّذِي أَوْصَى بِأَنْ يُحْرَقَ، وَقِصَّةِ الْوَصِيَّةِ: بِالْإِحْرَاقِ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»  
 فِي غَيْرِ حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ، وَمِنْ غَيْرِ هَذِهِ الطَّرِيقِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ). اهـ.  
 قُلْتُ: وَفِي الْحَدِيثِ أَلْفَاظٌ مُنْكَرَةٌ، وَالْأَصْلُ فِيهِ الشَّاهِدُ.  
 قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «إِثْبَاتِ الشَّفَاعَةِ» (ص ٣٠): هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.  
 قُلْتُ: وَلِلْحَدِيثِ شَوَاهِدٌ سَبَقَ ذِكْرُهَا.  
 قُلْتُ: وَأَصْلُ الْحَدِيثِ فِي: «الصَّحِيحَيْنِ».

\* فَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٧٣١)، وَالْقُسْطَلَانِيُّ فِي «إِرْشَادِ  
 السَّارِي» (ج ٥ ص ٤١)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٧ ص ٥٣٤)، وَفِي «السَّنَنِ  
 الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٣٥٦)، وَالِدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٣٢٤)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي  
 «مُسْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ١٤٨) مِنْ طَرِيقِ زُهَيْرِ بْنِ مُعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ  
 أَنَّ رِبْعِيَّ بْنَ حِرَاشٍ حَدَّثَهُ أَنَّ حُذَيْفَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (تَلَقَّتِ الْمَلَائِكَةُ رُوحَ  
 رَجُلٍ - أَيْ اسْتَقْبَلَتْ - مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، قَالُوا: أَعْمَلْتَ مِنَ الْخَيْرِ شَيْئًا؟ قَالَ: كُنْتُ  
 أَمُرُ فِتْيَانِي <sup>(١)</sup> أَنْ يُنْظَرُوا <sup>(٢)</sup> الْمُعْسِرَ <sup>(٣)</sup> وَيَتَجَاوَزُوا <sup>(٤)</sup> عَنِ الْمُوسِرِ <sup>(٥)</sup>، قَالَ: فَتَجَاوَزُوا عَنْهُ).

وَالْمَعْنَى الثَّانِي: أَنَّ الصَّدِيقِينَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ مِمَّنْ يَأْمُرُهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِأَنْ يَشْفَعُوا، فَتَكُونُ هَذِهِ الشَّفَاعَةُ الَّتِي  
 يَشْفَعُهَا الصَّدِيقُونَ مِنْ أُمَّةِ النَّبِيِّ ﷺ بِأَمْرِهِ، شَفَاعَةً لِلنَّبِيِّ ﷺ مُضَافَةً إِلَيْهِ لِأَنَّهُ الْأَمْرُ، كَمَا قَدْ أَعْلَمْتُ مِنْ مَوَاضِعَ  
 مِنْ كُتُبِي: أَنَّ الْفِعْلَ يُضَافُ إِلَى الْأَمْرِ، كإِضَافَتِهِ إِلَى الْفَاعِلِ فَتَكُونُ هَذِهِ الشَّفَاعَةُ مُضَافَةً إِلَى النَّبِيِّ ﷺ لِأَمْرِهِ بِهَا،  
 وَمُضَافَةً إِلَى الْمَأْمُورِ بِهَا؛ فَيَشْفَعُ، لِأَنَّهُ الشَّافِعُ بِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ. اهـ.

(١) فِتْيَانِي: جَمْعُ فَتَى، وَهُوَ الْأَجِيرُ وَالْخَادِمُ.

(٢) يُنْظَرُوا: مِنَ الْإِنْظَارِ، وَهُوَ الْإِمْهَالُ.

وَفِي رِوَايَةٍ: (يَا رَبِّ مَا عَمِلْتُ شَيْئًا أَرْجُو بِهِ كَثِيرًا).  
قُلْتُ: وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ تُبَيِّنُ بَأَنَّهُ كَانَ يَعْمَلُ عَمَلًا قَلِيلًا، وَلَمْ يَتْرِكِ الْعَمَلَ مُطْلَقًا؛  
فَتَنَبَّهُ.

وَلِذَلِكَ قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٤ ص ٣٠٩): (وَفِي  
حَدِيثِ الْبَابِ: وَالَّذِي قَبْلَهُ أَنَّ الْيَسِيرَ مِنَ الْحَسَنَاتِ إِذَا كَانَ خَالِصًا لِلَّهِ، كَفَّرَ كَثِيرًا مِنَ  
السَّيِّئَاتِ) <sup>(١)</sup>. اهـ.

قُلْتُ: فَلَا إِيمَانَ إِلَّا بِعَمَلٍ.

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: (الْإِيمَانُ لَا يَكُونُ، إِلَّا بِعَمَلٍ) <sup>(٢)</sup>.  
وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٨٤٣)، وَالْمَحَامِلِيُّ فِي «الْأَمَالِي»  
(ص ٣٠٣)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «مُسْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ١٤٩)، وَالْمَرَاغِي فِي

(٣) الْمُعْسِرُ: الَّذِي تَعَسَّرَ عَلَيْهِ سَدَادُ الدِّينِ.

(٤) يَتَجَاوَزُوا: يَتَسَامَحُوا فِي الْإِقْتِضَاءِ، وَالِاسْتِيفَاءِ فِي الْأَمْوَالِ.

(٥) الْمُؤَسِّرُ: يَعْنِي يَأْخُذُ الشَّيْءَ الْيَسِيرَ، وَهُوَ النَّاقِصُ عَنِ الْإِسْتِيفَاءِ.

انظر: «الْمُنْهَاجُ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ١٠ ص ٢٢٤) وَ«فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٤ ص ٣٠٨) وَ«إِزْشَادُ السَّارِي»  
لِلْقُسْطَلَانِيِّ (ج ٥ ص ٤١).

(١) قُلْتُ: وَلَا يَتَصَوَّرُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَتَجَاوَزُ عَنْ عَبْدٍ لَا يَعْمَلُ عَمَلًا نِهَائِيًّا، بَعْدَ أَنْ أَوْجَبَ عَلَيْهِ الْعَمَلَ فِي الدُّنْيَا،  
وَرَتَّبَ عَلَيْهِ دُخُولَ الْجَنَّةِ، أَوْ النَّارِ، اللَّهُمَّ غُفْرًا.

(٢) أَكْثَرُ صَحِيحٍ.

أَخْرَجَهُ الْخَلَّالُ فِي «السُّنَّةِ» (ج ٣ ص ٥٦٦)، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

«الْأَرْبَعِينَ» (ص ٦٩)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٥ ص ٣٩٩)، وَابْنُ مَاجَهَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٢ ص ٨٠٨)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٣٠٦)، وَالْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٧ ص ٢٤٥)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١٧ ص ٢٣١)، وَبَحْشَلُ فِي «تَارِيخِ وَاسِطٍ» (ص ٩٧) مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ رَبِيعٍ عَنْ حُذَيْفَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: (مَاتَ رَجُلٌ، فَقِيلَ لَهُ، قَالَ: كُنْتُ أَبَايُعُ النَّاسَ، فَأَتَجَوَّزُ عَنِ الْمُوسِرِ، وَأَخَفُّ عَنِ الْمُعْسِرِ، فُغْفِرَ لَهُ).

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١٢٧٣)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٥ ص ٣٩٥)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٥ ص ٤٣٠)، وَالْبَزَّازُ فِي «مُسْنَدِهِ» (ج ٧ ص ٢٤٤)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١٧ ص ٢٣١)، وَابْنُ الْجَوَزِيِّ فِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ٢ ص ٣٢٩) مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَوَانَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ عَنْ رَبِيعٍ بْنِ حِرَاشٍ قَالَ: قَالَ حُذَيْفَةُ رضي الله عنه سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: (إِنَّ رَجُلًا كَانَ فِيْمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، أَتَاهُ الْمَلِكُ لِيَقْبِضَ رُوحَهُ، فَقِيلَ لَهُ: عَمِلْتَ مِنْ خَيْرٍ؟ قَالَ: مَا أَعْلَمُ، قِيلَ لَهُ: انْظُرْ، قَالَ: مَا أَعْلَمُ شَيْئًا غَيْرَ أَنِّي كُنْتُ أَبَايُعُ النَّاسَ فِي الدُّنْيَا وَأُجَارِيهِمْ، فَاَنْظُرُ الْمُوسِرَ وَأَتَجَوَّزُ عَنِ الْمُعْسِرِ، فَأَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ).

\* قَالَ حُذَيْفَةُ رضي الله عنه وَسَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: (إِنَّ رَجُلًا حَضَرَهُ الْمَوْتُ، فَلَمَّا يَسَسَ مِنَ الْحَيَاةِ أَوْصَى أَهْلَهُ إِذَا مِتُّ فَاجْمَعُوا لِي حَطْبًا كَثِيرًا، وَأَوْقِدُوا فِيهِ نَارًا، حَتَّى إِذَا أَكَلْتُ لَحْمِي وَخَلَصْتُ إِلَى عَظْمِي فَامْتَحِشْتُ، فَخَذُّوْهَا فَاطْحَنُوهَا، ثُمَّ انْظُرُوا

يَوْمًا رَاحًا<sup>(١)</sup>، فَأَذْرُوهُ فِي الْيَمِّ<sup>(٢)</sup>، فَفَعَلُوا، فَجَمَعَهُ اللَّهُ فَقَالَ لَهُ: لِمَ فَعَلْتَ ذَلِكَ؟ قَالَ: مِنْ خَشْيَتِكَ، فَغَفَرَ اللَّهُ لَهُ).

\* قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ عُبَيْدُ بْنُ عَمْرٍو رضي الله عنه: وَأَنَا سَمِعْتُهُ يَقُولُ ذَلِكَ: «وَكَانَ نَبَّاشًا»؛

يَعْنِي: لِلْقُبُورِ.

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١١٩٤) مِنْ طَرِيقِ زُهَيْرٍ حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ، أَنَّ حُذَيْفَةَ: حَدَّثَهُمْ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (تَلَقَّتِ الْمَلَائِكَةُ رُوحَ رَجُلٍ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَقَالُوا: أَعْمَلْتَ مِنَ الْخَيْرِ شَيْئًا؟ قَالَ: لَا. قَالُوا: تَذَكَّرْ. قَالَ: كُنْتُ أَذَابِنُ<sup>(٣)</sup> النَّاسَ. فَأَمُرُ فِتْيَانِي أَنْ يُنْظَرُوا الْمُعْسِرَ وَيَتَجَوَّزُوا<sup>(٤)</sup> عَنِ الْمُوسِرِ، قَالَ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: تَجَوَّزُوا عَنْهُ).

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١١٩٥)، وَبَحْثُ شُلٍّ فِي «تَارِيخٍ وَاسِطٍ» (ص ٨٨)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١٧ ص ٢٣٣)، وَالْمَحْمِلِيُّ فِي «الْأَمَالِيِّ» (ص ٣٠٢) مِنْ طَرِيقِ نُعَيْمِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ قَالَ اجْتَمَعَ حُذَيْفَةُ، وَأَبُو مَسْعُودٍ: فَقَالَ حُذَيْفَةُ رضي الله عنه: (رَجُلٌ لَقِيَ رَبَّهُ فَقَالَ: مَا عَمِلْتَ؟ قَالَ: مَا

(١) «رَاحَ»، أَي: ذِي رِيحٍ شَدِيدَةٍ.

(٢) «الْيَمِّ»، الْبَحْرُ.

(٣) يُدَايِنُ النَّاسَ: يَبِيعُهُمْ مَعَ تَأْخِيرِ الثَّمَنِ إِلَى أَجَلٍ.

(٤) قَوْلُهُ ﷺ: «وَيَتَجَوَّزُوا»: التَّجَاوَزُ، وَالتَّجَوُّزُ مَعْنَاهُمَا: الْمُسَامَحَةُ فِي الْإِفْتِصَاءِ، وَالِاسْتِيفَاءِ، وَقَبُولُ مَا فِيهِ نَقْصٌ يَسِيرٌ.

انْظُرْ: «الْمِنْهَاجَ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ١٠ ص ٢٢٤)، وَ«فَتْحَ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٤ ص ٣٠٨).

عَمِلْتُ مِنَ الْخَيْرِ، إِلَّا أَنِّي كُنْتُ رَجُلًا ذَا مَالٍ. فَكُنْتُ أَطَالِبُ بِهِ النَّاسَ، فَكُنْتُ أَقْبَلُ الْمَيْسُورَ، وَآتَجَاوِزُ عَنِ الْمَعْسُورِ<sup>(١)</sup>، فَقَالَ: تَجَاوِزُوا عَنْ عَبْدِي).

\* قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ رضي الله عنه: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ.

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١١٩٥) مِنْ طَرِيقِ أَبِي خَالِدٍ الْأَحْمَرِ عَنْ سَعْدِ بْنِ طَارِقٍ عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ عَنْ حُذَيْفَةَ رضي الله عنه: (أَتَى اللَّهَ بِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِهِ، آتَاهُ اللَّهُ مَالًا، فَقَالَ لَهُ: مَاذَا عَمِلْتَ فِي الدُّنْيَا) قَالَ: وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا، قَالَ: يَا رَبِّ! أَتَيْتَنِي مَالَكَ، فَكُنْتُ أَبَايِعُ النَّاسَ، وَكَانَ مِنْ خُلُقِي الْجَوَازُ<sup>(٢)</sup>، فَكُنْتُ أَتَيْسِرُ عَلَى الْمُوسِرِ وَأَنْظِرُ الْمُعْسِرَ، فَقَالَ اللَّهُ: أَنَا أَحَقُّ بِذَا مِنْكَ تَجَاوِزُوا عَنْ عَبْدِي).

\* فَقَالَ عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ الْجُهَنِيُّ<sup>(٣)</sup>، وَأَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ: هَكَذَا سَمِعْنَاهُ مِنْ

فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١١٩٥)، وَابْنُ مَاجَهَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٢ ص ٨٠٨)، وَصَدْرُ الدِّينِ الْبُكْرِيُّ فِي «الْأَرْبَعِينَ» (ص ١٥٣) مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ عَنْ عَبْدِ

(١) أَي: أَخَذْتُ مَا تَيْسَرَ، وَأَسَامِحُ بِمَا تَعَسَرَ.

(٢) «الْجَوَازُ»: أَيِ التَّسَاهُلِ وَالتَّسَاهُلِ فِي الْبَيْعِ وَالْإِقْتِضَاءِ، وَمَعْنَى: الْإِقْتِضَاءِ الطَّلَبُ.

(٣) وَهَذَا الْحَدِيثُ: إِنَّمَا هُوَ مَحْفُوظٌ، لِأَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ: عُقْبَةُ بْنُ عَمْرِو الْبَدْرِيِّ وَحَدَّثَهُ، وَلَيْسَ لِعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ فِيهِ رَوَايَةٌ.

قَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ: (وَالْوَهْمُ: فِي هَذَا الْإِسْنَادِ مِنْ أَبِي خَالِدٍ الْأَحْمَرِ قَالَ: وَصَوَابُهُ، عُقْبَةُ بْنُ عَمْرِو، أَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ). اهـ.

انظر: «الْمِنْهَاجُ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ١٠ ص ٢٢٤).

الملك بن عمير عن ربعي بن حراش عن حذيفة عن النبي ﷺ: (أن رجلاً مات فدخل الجنة... الحديث).

قال البخاري رحمه الله في «صحيحه» (ج ٢ ص ٣٧١): (وقال أبو مالك عن ربعي: «كنت أيسر على المؤسر، وأنظر المؤسر»، وتابعه: شعبة عن عبد الملك عن ربعي. وقال أبو عوانة عن عبد الملك عن ربعي: (أنظر المؤسر، وأتجاوز عن المؤسر)، وقال نعيم بن أبي هند عن ربعي: (فأقبل من المؤسر، وأتجاوز عن المؤسر).

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (ج ٢ ص ٧٣١)، وابن حبان في «صحيحه» (ج ٧ ص ٢٥٠)، والقسطلاني في «إرشاد الساري» (ج ٥ ص ٤٣) من طريق الزبيدي عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: (كان تاجر يداين الناس، فإذا رأى مؤسراً قال لفيئانه: تجاوزوا عنه، لعل الله أن يتجاوز عنا، فتجاوز الله عنه).

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (ج ٣ ص ١٢٨٣)، ومسلم في «صحيحه» (ج ٣ ص ١١٩٦)، وأحمد في «المسنَد» (ج ٢ ص ٢٦٣)، والبخاري في «شرح السنة» (ج ٨ ص ١٩٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (ج ٧ ص ٥٣٤) من طريق إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: (كان رجل يداين الناس... الحديث).

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١١٩٦)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٧ ص ٢٥٢)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٣٥٦) مِنْ طَرِيقِ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١١٩٦) مِنْ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ عَنْ شَقِيقٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (حُوسِبَ رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَلَمْ يَوْجَدْ لَهُ مِنَ الْخَيْرِ شَيْءٌ، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يُخَالِطُ النَّاسَ، وَكَانَ مُوسِرًا، فَكَانَ يَأْمُرُ غُلَمَانَهُ أَنْ يَتَجَاوَزُوا عَنِ الْمُعْسِرِ، قَالَ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: نَحْنُ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْهُ تَجَاوَزُوا عَنْهُ).

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: (أَنَّ رَجُلًا كَانَ قَبْلَكُمْ، رَغَسَهُ <sup>(١)</sup> اللَّهُ مَا لَا فَقَالَ لِبَنِيهِ لَمَّا حُضِرَ: أَيُّ أَبٍ كُنْتُ لَكُمْ؟ قَالُوا: خَيْرَ أَبٍ، قَالَ: فَإِنِّي لَمْ أَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ، فَإِذَا مِتُّ فَأَخْرِقُونِي، ثُمَّ اسْحَقُونِي <sup>(٢)</sup>، ثُمَّ ذَرُونِي <sup>(٣)</sup> فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ <sup>(٤)</sup>، فَفَعَلُوا، فَجَمَعَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فَقَالَ: مَا حَمَلَكَ؟ قَالَ: مَخَافَتُكَ، فَتَلَقَّاهُ بِرَحْمَتِهِ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١٢٨٣)، وَ(ج ٥ ص ٢٣٧٨)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٢١١١ وَ ٢١١٢)، وَالْقُسْطَلَانِيُّ فِي «إِرْشَادِ السَّارِي»

(١) رَغَسَهُ: أَيُّ أَعْطَاهُ.

(٢) اسْحَقُونِي: مِنَ السَّخَقِ، وَهُوَ أَشَدُّ الدَّقِّ.

(٣) ذَرُونِي: انْثَرُونِي، وَفَرَّقُونِي.

(٤) عَاصِفٌ: شَدِيدُ الرِّيحِ.

انْظُرْ: «إِرْشَادَ السَّارِي» لِلْقُسْطَلَانِيِّ (ج ٧ ص ٤٩١ وَ ٤٩٢).

(ج ٧ ص ٤٩٠) مِنْ طُرُقٍ عَنْ قَتَادَةَ سَمِعْتُ عُقْبَةَ بْنَ عَبْدِ الْغَاثِ سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ بِهِ، فِي حَدِيثِ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ: (فَإِنَّهُ لَمْ يَتَسَّرْ عِنْدَ اللَّهِ خَيْرًا)، قَالَ فَسَرَهَا قَتَادَةُ: لَمْ يَدَّخِرْ عِنْدَ اللَّهِ خَيْرًا.

\* وَفِي حَدِيثِ شَيْبَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: (فَإِنَّهُ وَاللَّهِ مَا ابْتَأَرَ عِنْدَ اللَّهِ خَيْرًا)، وَفِي حَدِيثِ: أَبِي عَوَانَةَ: (مَا امْتَأَرَ بِالْمِيمِ، وَفِي حَدِيثِ شُعْبَةَ: (وَإِنَّ اللَّهَ يَقْدِرُ عَلَيَّ أَنْ يُعَذِّبَنِي).

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٦ ص ٢٧٢٦)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ١١١٢) مِنْ طَرِيقِ مُعْتَمِرِ بْنِ سُلَيْمَانَ سَمِعْتُ أَبِي حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَبْدِ الْغَاثِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلًا فِيمَنْ سَلَفَ، أَوْ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ - يَعْنِي مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ -)، وَفِيهِ: (فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: كُنْ، فَإِذَا هُوَ رَجُلٌ قَائِمٌ، قَالَ اللَّهُ: أَيُّ عَبْدِي مَا حَمَلَكَ عَلَى أَنْ فَعَلْتَ مَا فَعَلْتَ؟ قَالَ: مَخَافَتُكَ... الْحَدِيث).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (قَالَ رَجُلٌ لَمْ يَعْمَلْ حَسَنَةً<sup>(١)</sup> قَطُّ لِأَهْلِهِ إِذَا مَاتَ فَحَرَّقُوهُ، ثُمَّ أَذْرُوا نِصْفَهُ فِي الْبَرِّ وَنِصْفَهُ فِي الْبَحْرِ فَوَاللَّهِ لَيَنْ قَدَرَ<sup>(٢)</sup> اللَّهُ

(١) الْحَسَنَةُ: الْمُرَادُ بِهَا هُنَا الْعَمَلُ، وَالْخَيْرُ؛ كَمَا فِي الرُّوَايَاتِ الْأُخْرَى، وَلَيْسَ الْمُرَادُ مِنْ ذَلِكَ تَرْكُ الْعَمَلِ بِالْكُلِّيَّةِ؛ فَتَنَبَّهُ.

(٢) وَأَمَّا قَوْلُهُ: (فَوَاللَّهِ لَيَنْ قَدَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ): فَقَدْ اخْتَلَفَ فِي مَعْنَاهُ: فَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: هَذَا رَجُلٌ جَهْلٌ بَعْضَ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهِيَ الْقُدْرَةُ، فَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ مَا يَشَاءُ قَدِيرٌ، قَالُوا: وَمَنْ جَهْلٌ صِفَةً مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ

عَلَيْهِ لِيُعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا لَا يُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ، فَلَمَّا مَاتَ الرَّجُلُ فَعَلُوا مَا أَمَرَهُمْ، فَأَمَرَ اللَّهُ الْبَرَّ فَجَمَعَ مَا فِيهِ، وَأَمَرَ الْبُحْرَ فَجَمَعَ مَا فِيهِ ثُمَّ قَالَ: لِمَ فَعَلْتَ هَذَا؟ قَالَ: مِنْ خَشْيَتِكَ. يَا رَبِّ وَأَنْتَ أَعْلَمُ فَغَفَرَ اللَّهُ لَهُ).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٢١١٠)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٤ ص ٣٨٩)، وَمَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١ ص ٢٤٠)، وَأَبُو مُصْعَبٍ الزُّهْرِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١ ص ٣٩٢)، وَالْجَوْهَرِيُّ فِي «مُسْنَدِ الْمَوْطَأِ» (ص ٤٤٥)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٨ ص ٣٨)، وَابْنُ الْقَاسِمِ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٣٦٠)، وَالْحَدَّثَانِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٣٧٥) مِنْ طَرِيقِ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ.

تَعَالَى، وَأَمِنَ بِسَائِرِ صِفَاتِهِ، وَعَرَفَهَا لَمْ يَكُنْ بِجَهْلِهِ بَعْضُ صِفَاتِ اللَّهِ كَافِرًا، قَالُوا: وَإِنَّمَا الْكَافِرُ مَنْ عَانَدَ الْحَقَّ لَا مَنْ جَهِلَهُ، وَهَذَا قَوْلُ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَمَنْ سَلَكَ سَبِيلَهُمْ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ. وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: أَرَادَ بِقَوْلِهِ: «لَيْنَ قَدَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ»، مِنَ الْقَدَرِ الَّذِي هُوَ الْقَضَاءُ، وَلَيْسَ مِنْ بَابِ الْقُدْرَةِ، وَالِاسْتِطَاعَةِ فِي شَيْءٍ قَالُوا: وَهُوَ: مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى، فِي ذِي النُّونِ: «إِذْ ذَهَبَ مُغْنَضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ» [الأنبياء: ٨٧].

انظر: «التَّمْهِيدُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ١٨ ص ٤٢).

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٨ ص ٤٢): «وَلِلْعُلَمَاءِ: فِي تَأْوِيلِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ قَوْلَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا مِنَ التَّقْدِيرِ وَالْقَضَاءِ، وَالْآخَرُ: أَنَّهَا مِنَ التَّقْيِيرِ وَالتَّضْيِيقِ. وَكُلُّ مَا قَالَهُ الْعُلَمَاءُ فِي تَأْوِيلِ هَذِهِ الْآيَةِ، فَهُوَ جَائِزٌ فِي تَأْوِيلِ هَذَا الْحَدِيثِ، فِي قَوْلِهِ: (لَيْنَ قَدَرَ اللَّهُ عَلَيَّ) فَأَحَدُ الْوُجْهَيْنِ تَقْدِيرُهُ: كَانَ الرَّجُلُ قَالَ: (لَيْنَ كَانَ قَدْ سَبَقَ فِي قَدَرِ اللَّهِ وَقَضَائِهِ، أَنْ يُعَذَّبَ كُلُّ ذِي جُرْمٍ عَلَى جُرْمِهِ، لِيُعَذَّبَنِي اللَّهُ عَلَى إِجْرَامِي وَذُنُوبِي عَذَابًا لَا يُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ غَيْرِي، وَالْوَجْهُ الْآخَرُ: تَقْدِيرُهُ، وَاللَّهُ لَيْنَ ضَيَّقَ اللَّهُ عَلَيَّ، وَبَالَغَ فِي مُحَاسَبَتِي، وَجَزَائِي عَلَى ذُنُوبِي لِيَكُونَ ذَلِكَ). اهـ.

\* وفي رواية، أبي مُصعبٍ: (لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ)، وفي روايةٍ الحَدَّثَانِيَّ: (كَانَ رَجُلٌ لَمْ يَعْطِ أَنْ يَعْمَلَ خَيْرًا قَطُّ).

قُلْتُ: وَهَذِهِ الرُّوَايَاتُ تُفَسِّرُ الْحَسَنَةَ، فِي رِوَايَةٍ: مُسْلِمٍ، وَمَالِكٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ.  
\* وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٦ ص ٢٧٢٥)، مَرْفُوعًا:  
(قَالَ رَجُلٌ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ، فَإِذَا مَاتَ.... الْحَدِيثُ).

قُلْتُ: فَقَوْلُهُ: «لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ»، فَهَذَا تَفْسِيرٌ أَيْضًا، لِلْفَظِ: «لَمْ يَعْمَلْ حَسَنَةً قَطُّ»، فَافْطَنْ لِهَذَا.

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١٢٨٣)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»  
(ج ٤ ص ٢١١٠)، وَابْنُ مَاجَهٍ فِي «سُنَنِ» (ج ٢ ص ١٤٢١)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ»  
(ج ٢ ص ٢٦٩)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١١ ص ٢٨٣) مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ عَنْ  
الزُّهْرِيِّ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (كَانَ رَجُلٌ  
يُسْرِفُ عَلَى نَفْسِهِ - يَعْنِي: يُبَالِغُ فِي الْمَعَاصِي - فَلَمَّا حَضَرَهُ<sup>(١)</sup> الْمَوْتُ... الْحَدِيثُ).

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٢١١٠)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ  
الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٦٦٦)، وَفِي «السُّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ٤ ص ١١٣)، وَالْمَرَاغِيُّ فِي  
«الْأَرْبَعِينَ» (ص ٨٤) مِنْ طَرِيقِ الزُّبَيْدِيِّ عَنِ الزُّهْرِيِّ حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ  
بْنُ عَوْفٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ.

(١) حَضَرَهُ الْمَوْتُ: أَيَّ جَاءَهُ الْمَوْتُ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ صَاعِدٍ فِي «زَوَائِدِ الزُّهْدِ» (ص ٣٧٢) مِنْ طَرِيقِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَبِي مَنِيعٍ عَنْ جَدِّهِ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٣٠٤) مِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتِ الْبَنَانِيِّ عَنْ أَبِي رَافِعٍ الصَّائِغِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (كَانَ رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ إِلَّا التَّوْحِيدَ، فَلَمَّا اخْتُصِرَ قَالَ لِأَهْلِهِ: انْظُرُوا إِذَا أَنَا مُتُّ أَنْ يُحْرِقُوهُ حَتَّى يَدْعُوهُ حُمَمًا، ثُمَّ اطْحَنُوهُ، ثُمَّ اذْرُوهُ فِي يَوْمٍ رَاحٍ، فَلَمَّا مَاتَ فَعَلُوا ذَلِكَ بِهِ، فَإِذَا هُوَ فِي قَبْضَةِ اللَّهِ، فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: يَا بَنَ آدَمَ، مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا فَعَلْتَ؟ قَالَ: أَيُّ رَبِّ مِنْ مَخَافَتِكَ، قَالَ: فَغَفَرَ لَهُ بِهَا، وَلَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ إِلَّا التَّوْحِيدَ).

وِإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَقَدْ ذَكَرَ: مُرْسَلًا، مَقْرُونًا مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ، وَابْنِ سِيرِينَ.

وَالْحَدِيثُ صَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الصَّحِيحَةِ» (ج ٧ ص ١٠٦).

\* وَتَابِعَهُ عَلَى الْمَوْصُولِ: يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتِ

الْبَنَانِيِّ بِهِ، عِنْدَ أَحْمَدَ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٣٩٨).

وِإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

قُلْتُ: وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ يُفَسَّرُ بَعْضُهَا بَعْضًا، فِي رَفْعِ الْإِشْكَالِ، فِي نَفْيِ إِيْمَانِ

الرَّجُلِ، فَافْطَنُ لِهَذَا.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٨ ص ٤٠): (رُويَ مِنْ

حَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ؛ أَنَّهُ قَالَ: (قَالَ رَجُلٌ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا

قَطُّ إِلَّا التَّوْحِيدَ)، وَهَذِهِ اللَّفْظَةُ إِنْ صَحَّتْ<sup>(١)</sup>، رَفَعَتِ الْإِشْكَالَ فِي إِيمَانِ هَذَا الرَّجُلِ، وَإِنْ لَمْ تَصَحَّ مِنْ جِهَةِ النَّقْلِ، فَهِيَ صَحِيحَةٌ، مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، وَالْأُصُولُ كُلُّهَا تَعْضُدُهَا، وَالنَّظَرُ يُوجِبُهَا، لِأَنَّهُ مُحَالٌ غَيْرُ جَائِزٍ أَنْ يَغْفَرَ لِلَّذِينَ يَمُوتُونَ، وَهُمْ: كُفَّارٌ، لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَخْبَرَ أَنَّهُ: «لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ»، لِمَنْ مَاتَ كَافِرًا، وَهَذَا مَا لَا مَدْفَعَ لَهُ، وَلَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ أَهْلِ الْقِبْلَةِ، وَفِي هَذَا الْأَصْلِ مَا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: (لَمْ يَعْمَلْ حَسَنَةً قَطُّ)، أَوْ: (لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ)، لَمْ يُعَذِّبْهُ - إِلَّا مَا عَدَا التَّوْحِيدَ مِنَ الْحَسَنَاتِ وَالْخَيْرِ، وَهَذَا سَائِعٌ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ، جَائِزٌ فِي لُغَتِهَا أَنْ يُؤْتَى بِلَفْظِ الْكُلِّ، وَالْمُرَادُ الْبَعْضُ، وَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ مُؤْمِنًا، قَوْلُهُ حِينَ قِيلَ لَهُ: (لَمْ فَعَلْتَ هَذَا؟ فَقَالَ: مِنْ خَشْيَتِكَ يَا رَبِّ)، وَالْخَشْيَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا لِلْمُؤْمِنِ مُصَدِّقٍ، بَلْ مَا تَكَادُ تَكُونُ إِلَّا لِلْمُؤْمِنِ عَالِمٍ؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا تَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فَاطِرُ: ٢٨]، قَالُوا: كُلُّ مَنْ خَافَ اللَّهَ آمَنَ بِهِ وَعَرَفَهُ، وَمُسْتَحِيلٌ أَنْ يَخَافَهُ مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهِ، وَهَذَا وَاضِحٌ لِمَنْ فَهَمَ، وَالْهَمَ رُشِدَهُ). اهـ.

قُلْتُ: وَهَذَا الْكَلَامُ اسْتَحْسَنَهُ؛ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ نَاصِرُ الدِّينِ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ فِي «الصَّحِيحَةِ» (ج ٧ ص ١١١): (هَذَا كُلُّهُ كَلَامُ الْحَافِظِ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ، وَهُوَ كَلَامٌ قَوِيٌّ مَتِينٌ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ إِمَامًا فِي الْعِلْمِ، وَالْمَعْرِفَةِ؛ بِأُصُولِ الشَّرِيعَةِ وَفُرُوعِهَا، جَزَاهُ اللَّهُ عَنِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ خَيْرًا). اهـ.

(١) قُلْتُ: صَحَّتْ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، كَمَا سَبَقَ تَخْرِيجُهَا.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٢ ص ٤٩١) بَعْدَ أَنْ سَأَلَ الْحَدِيثَ؛ بِرَوَايَةِ: «الصَّحِيحِ»، وَذَكَرَ أَنَّهُ حَدِيثٌ مُتَوَاتِرٌ: (وَهُنَا أَضْلَانٌ عَظِيمَانِ: أَحَدُهُمَا: مُتَعَلِّقٌ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ الْإِيمَانُ بِأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. وَالثَّانِي: مُتَعَلِّقٌ بِالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَهُوَ الْإِيمَانُ بِأَنَّ اللَّهَ يُعِيدُ هَذَا الْمَيِّتَ، وَيَجْزِيهِ عَلَى أَعْمَالِهِ، وَمَعَ هَذَا فَلَمَّا كَانَ مُؤْمِنًا بِاللَّهِ فِي الْجُمْلَةِ، وَمُؤْمِنًا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ فِي الْجُمْلَةِ، وَهُوَ أَنَّ اللَّهَ يُثِيبُ، وَيُعَاقِبُ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَقَدْ عَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا<sup>(١)</sup> وَهُوَ خَوْفُهُ مِنَ اللَّهِ أَنْ يُعَاقِبَهُ عَلَى ذُنُوبِهِ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ بِمَا كَانَ مِنْهُ مِنَ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ). اهـ.

وَقَالَ الشَّيْخُ نَاصِرُ الدِّينِ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ فِي «الصَّحِيحَةِ» (ج ٧ ص ١١٢): (وَحُلَّاصَتُهُ: أَنَّ الرَّجُلَ النَّبَّاشَ كَانَ مُؤْمِنًا مُوَحِّدًا، وَأَنَّ أَمْرَهُ أَوْ لَادَهُ بِحَرْقِهِ إِنَّمَا كَانَ، إِمَّا لِجَهْلِهِ بِقُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى إِعَادَتِهِ - وَهَذَا مَا أَسْتَبَعِدُهُ أَنَا - أَوْ لِفِرْطِ خَوْفِهِ مِنْ عَذَابِ رَبِّهِ، فَغَطَّى الْخَوْفُ عَلَى فَهْمِهِ، كَمَا قَالَ ابْنُ الْمُلْتَمِزِ؛ فِيمَا ذَكَرَهُ الْحَافِظُ (١١ / ٣١٤)، وَهُوَ الَّذِي يَتَرَجَّحُ عِنْدِي مِنْ مَجْمُوعِ رَوَايَاتِ قِصَّتِهِ.

\* وَسَوَاءٌ كَانَ هَذَا، أَوْ ذَاكَ فَمِنْ الْمَقْطُوعِ بِهِ أَنَّ الرَّجُلَ لَمْ يَصُدْرُ مِنْهُ مَا يُنَافِي تَوْحِيدَهُ، وَيَخْرُجُ بِهِ مِنَ الْإِيمَانِ إِلَى الْكُفْرِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ لَمَا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ، كَمَا تَقَدَّمَ تَحْقِيقُهُ مِنْ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ). اهـ.

(١) قُلْتُ: فَبَيْنَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ، بِأَنَّ الرَّجُلَ كَانَ يَعْمَلُ عَمَلًا صَالِحًا، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فِيمَا سَبَقَ، وَأَمَّا أَنْ نَظُنَّ بِأَنَّهُ لَمْ يَعْمَلْ أَيَّ عَمَلٍ، فَهَذَا لَا يُنْصَوِّرُ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

قُلْتُ: بَلْ هَذَا الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِ التَّوْحِيدِ - كَمَا سَبَقَ -، وَقَدْ تَرَكَ بَعْضَ الْعَمَلِ  
الرَّائِدِ عَلَى الْأُصُولِ - كِ «التَّوْحِيدِ وَالصَّلَاةِ» وَغَيْرِ ذَلِكَ - مِنَ النَّوَافِلِ: «فَلَمْ يَعْمَلْهَا  
قَطُّ»، وَهَذِهِ لَا تَضُرُّ الْعَبْدَ مَا دَامَ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَمُوَحِّدٌ لِلَّهِ تَعَالَى، وَإِلَيْكَ  
الدَّلِيلُ.

(١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (كَانَ رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ لَمْ يَعْمَلْ  
خَيْرًا قَطُّ إِلَّا التَّوْحِيدَ، فَلَمَّا اخْتُصِرَ قَالَ لِأَهْلِيهِ: انْظُرُوا إِذَا أَنَا مُتُّ أَنْ يُحْرِقُوهُ حَتَّى  
يَدْعُوهُ حُمَمًا، ثُمَّ اطْحَنُوهُ، ثُمَّ اذْرُوهُ فِي يَوْمٍ رَاحٍ<sup>(١)</sup>، فَلَمَّا مَاتَ فَعَلُوا ذَلِكَ بِهِ، فَإِذَا هُوَ  
فِي قَبْضَةِ اللَّهِ، فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: يَا بَنَ آدَمَ، مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا فَعَلْتَ؟ قَالَ: أَيُّ رَبِّ مِنْ  
مَخَافَتِكَ، قَالَ: فَغَفَرَ لَهُ بِهَا، وَلَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ إِلَّا التَّوْحِيدَ).

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٣٠٤) مِنْ طَرِيقِ أَبِي كَامِلٍ مُظَفَّرٍ  
الْخُرَاسَانِيِّ ثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.  
وَعَبَّرَ وَاحِدٌ عَنِ الْحَسَنِ، وَابْنُ سِيرِينَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قُلْتُ: وَلِلْحَدِيثِ إِسْنَادَانِ:

أَوَّلُهُمَا: عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتِ الْبَنَانِيِّ عَنْ أَبِي رَافِعِ الصَّائِغِ عَنْ أَبِي  
هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

(١) أَيُّ: فِي يَوْمٍ رِيحٍ.

قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادٌ مُتَّصِلٌ صَحِيحٌ، وَقَدْ صَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الصَّحِيحَةِ» (ج ٧ ص ١٠٦).

ثَانِيَهُمَا: عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ عَنِ الْحَسَنِ وَابْنِ سِيرِينَ مُرْسَلًا.  
قُلْتُ: وَهَذَا ضَعِيفٌ، لِإِرْسَالِهِ، وَلِجَهَالَةِ الَّذِينَ رَوَى عَنْهُمْ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ.  
\* وَتَابِعُهُ عَلَى الْإِسْنَادِ الْمُتَّصِلِ يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ حَدَّثَنَا حَمَادٌ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٣٩٨).  
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَالصَّوَابُ: هُوَ الْمُتَّصِلُ.

قُلْتُ: فَقَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ إِلَّا التَّوْحِيدَ)، يُدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا الْعَبْدَ مِنَ الْمُوَحِّدِينَ الْمُؤْمِنِينَ فَغُفِرَ لَهُ، وَدَخَلَ الْجَنَّةَ بِنَاءً عَلَى وُجُودِ الْعَمَلِ الصَّالِحِ عِنْدَهُ<sup>(١)</sup>، فَتَبَّهَ.

(٢) وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ((أَنَّ رَجُلًا لَمْ يَعْمَلْ مِنَ الْخَيْرِ شَيْئًا قَطُّ إِلَّا التَّوْحِيدَ فَلَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ قَالَ لِأَهْلِهِ إِذَا أَنَا مِتُّ فَخُذُونِي وَاحْرِقُونِي حَتَّى تَدْعُونِي حُمَمَةً، ثُمَّ اطْحَنُونِي، ثُمَّ اذْرُونِي فِي الْبَحْرِ فِي يَوْمٍ رَاحٍ، قَالَ: فَفَعَلُوا بِهِ ذَلِكَ، قَالَ: فَإِذَا هُوَ فِي قُبْضَةِ اللَّهِ، قَالَ: فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ قَالَ: مَخَافَتُكَ، قَالَ: فَغُفِرَ اللَّهُ لَهُ)).

(١) وَأَنَّهُ كَانَ يَعْمَلُ عَمَلًا صَالِحًا، لَمْ يَتْرُكِ الْعَمَلَ الْكُلِّيَّ، فَافْهَمْ لِهَذَا تَرَشُّدًا.

## حديث صحيح

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٣٩٨) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ إِسْحَاقَ  
أَخْبَرَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه  
بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ، وَهُوَ فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ، وَإِنْ كَانَ مَوْقُوفًا، كَمَا هُوَ  
مَعْرُوفٌ؛ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

قَالَ الشَّيْخُ نَاصِرُ الدِّينِ الْأَلْبَانِيُّ رحمته الله فِي «الصَّحِيحَةِ» (ج ٧ ص ١٠٦): (وَهُوَ  
فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ، كَمَا لَا يَخْفَى).

وَأَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٢٨٥) وَ(ج ٨ ص ٤٧٠) مِنْ طَرِيقِ  
أَبِي كُرَيْبٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ هِشَامٍ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ  
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه مَوْقُوفًا بِهِ، وَزَادَ فِيهِ: (وَكَانَ الرَّجُلُ نَبَاشًا، فَعَفَّرَ لَهُ لِحْوَفِهِ).  
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: قَدِيمُ السَّمَاعِ مِنْ أَبِي إِسْحَاقَ.

وَذَكَرَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (ج ١٠ ص ١٩٤)، ثُمَّ قَالَ: رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى  
بِسَنَدَيْنِ، وَرَجَالُهُمَا رِجَالُ الصَّحِيحِ.

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (١٠٤٦٧) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ  
إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ مَعْنٍ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ الْأَعْمَشِ  
عَنْ شَقِيقٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه بِهِ، ثُمَّ قَالَ فِي آخِرِهِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلی الله علیه وسلم:  
(فَوَقَعَ فِي يَدِ اللَّهِ، فَقَالَ: مَا حَمَلَكَ عَلَى الَّذِي صَنَعْتَ؟ قَالَ: مَخَافَتُكَ. قَالَ: قَدْ غَفَرْتُ  
لَكَ). وَإِسْنَادُهُ مُنْكَرٌ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٩ ص ٤٢٢) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا أَبُو الْجَوَابِ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ قَرْمٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ شَقِيقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، مَوْقُوفًا بِهِ.

وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ فِيهِ سُلَيْمَانُ بْنُ قَرْمٍ الْبَصْرِيُّ، وَهُوَ سَيِّئُ الْحِفْظِ، كَمَا فِي «التَّقْرِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٤١١).

وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعَ الزَّوَائِدِ» (ج ١٠ ص ١٩٤): وَإِسْنَادُ ابْنِ مَسْعُودٍ حَسَنٌ، وَقَالَ أَيُّضًا: رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى بِسَنَدَيْنِ، وَرَجَالُهُمَا رَجَالُ الصَّحِيحِ، وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ بِنَحْوِهِ. وَإِسْنَادُهُ مُنْقَطِعٌ، وَرَوَى بَعْضُهُ مَرْفُوعًا، أَيُّضًا بِإِسْنَادٍ مُتَّصِلٍ، وَرَجَالُهُ رَجَالُ الصَّحِيحِ، غَيْرَ أَبِي الزَّعَرَاءِ، وَهُوَ: «ثِقَةٌ».

قُلْتُ: إِذَا فَهَذَا الرَّجُلُ كَانَ يَعْمَلُ الْأَعْمَالَ الصَّالِحَةَ، لَكِنْ لِإِسْرَافِهِ فِي الْمَعَاصِي كَانَ يُسِيءُ الظَّنَّ بِعَمَلِهِ، فَيُظَنُّ أَنَّهُ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ، وَذَلِكَ بِقَوْلِهِ (رَبِّ مَا كُنْتُ أَعْمَلُ خَيْرًا)، كَمَا فِي رِوَايَةِ: أَحْمَدَ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣٨ ص ٤٤٩).

وَإِلَيْكَ الدَّلِيلُ أَيُّضًا:

(١) عَنْ حَدِيثَةِ رضي الله عنها عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (كَانَ رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ يُسِيءُ الظَّنَّ بِعَمَلِهِ فَلَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ قَالَ لِأَهْلِهِ إِذَا أَنَا مِتُّ فَأَحْرِقُونِي ثُمَّ أَطْحَنُونِي، ثُمَّ اذْرُونِي فِي الْبَحْرِ فَإِنَّ اللَّهَ يَقْدِرُ عَلَيَّ لَمْ يَغْفِرْ لِي قَالَ فَأَمَرَ اللَّهُ الْمَلَائِكَةَ فَتَلَقَّتْ رُوحَهُ فَقَالَ لَهُ مَا حَمَلَكَ عَلَيَّ مَا فَعَلْتَ، قَالَ: يَا رَبِّ مَا فَعَلْتُ إِلَّا مِنْ مَخَافَتِكَ فَغَفَرَ اللَّهُ لَهُ).

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٦٦٧)، وَفِي «السُّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ٤ ص ١١٣) مِنْ طَرِيقِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ أَنَبَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ عَنْ حُذَيْفَةَ رضي الله عنه بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ، رِجَالُهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ، وَقَدْ صَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ سُنَنِ النَّسَائِيِّ» (ج ٢ ص ٤٤٧).

(٢) وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (حُوسِبَ رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَلَمْ يَوْجَدْ لَهُ مِنَ الْخَيْرِ شَيْءٌ، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يُخَالِطُ النَّاسَ، وَكَانَ مُوسِرًا، فَكَانَ يَأْمُرُ غُلَمَانَهُ أَنْ يَتَجَاوَزُوا عَنِ الْمُعْسِرِ، قَالَ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: نَحْنُ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْهُ تَجَاوَزُوا عَنْهُ).<sup>(١)</sup>

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١١٩٦)، وَالبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ الْمُفْرَدِ» (٢٩٣)، وَالتَّطَبَّرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١٧ ص ٢٠١)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٧ ص ١١)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤ ص ١٢٠)، وَهَنَادٌ فِي «الزُّهْدِ» (١٠٧٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٣ ص ٥٩٩)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٧ ص ٢٥٢)، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٣٥٦)، وَفِي «شُعَبِ

(١) وَيَبْنِي ابْنُ الْجَوْزِيِّ: بِأَنَّ الَّذِي لَا يَعْمَلُ أَيَّ عَمَلٍ فَهُوَ كَافِرٌ، فَكَيْفَ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ؟!.

فَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ رحمته الله فِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ٦ ص ١١٧): (فَإِنْ قِيلَ: هَذَا الَّذِي مَا عَمِلَ خَيْرًا قَطُّ كَافِرٌ، فَكَيْفَ يُغْفَرُ لَهُ؟ فَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: هَذَا رَجُلٌ لَمْ يَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ فَعَمِلَ بِخُصْلَةٍ مِنَ الْخَيْرِ). اهـ.

قُلْتُ: وَقَدْ بَيَّنَّا بِأَنَّ الرَّجُلَ كَانَ يَعْمَلُ الْخَيْرَ الْقَلِيلَ كَمَا قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ، مَعَ بَقَاءِ الْأُصُولِ فِيهِ، لَكِنَّ الشَّدِيدَ لَنَا عَلَى أَنَّ الَّذِي لَا يَعْمَلُ أَيَّ عَمَلٍ فَهُوَ كَافِرٌ.

الإيمان» (ج ٧ ص ٥٣٣)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ٢ ص ٢٩) مِنْ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ عَنْ شَقِيقٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رضي الله عنه بِهِ.

قُلْتُ: إِذَا فُاطَلَا عَلَى أَنْفُسِهِمَا أَنَّهُمَا: «لَمْ يَعْمَلَا خَيْرًا قَطُّ»، مَعَ أَنَّ الْأَوَّلَ كَانَ يُسَامِحُ النَّاسَ فِي الْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ، وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ شَيْءٌ مِنَ الْإِيمَانِ، وَالْإِيمَانُ جَاءَهُ عَنْ طَرِيقِ الْعَمَلِ، وَإِنْ كَانَ يَسِيرًا.

وَالثَّانِي: كَانَ يَخَافُ<sup>(١)</sup> اللَّهَ تَعَالَى، وَيُسَيِّئُ الظَّنَّ بِعَمَلِهِ<sup>(٢)</sup> لِإِسْرَافِهِ فِي الْمَعَاصِي، وَقَدْ تَابَ عَنْ ذَلِكَ أَيْضًا، وَهَذَا هُوَ طَرِيقُ الْإِيمَانِ، لِأَنَّ لَا يَخَافُ الْعَبْدُ مِنْ اللَّهِ، إِلَّا إِذَا كَانَ فِي قَلْبِهِ الْإِيمَانُ، وَهَذَا الْإِيمَانُ أَتَى بِسَبَبِ الْعَمَلِ، وَإِنْ كَانَ يَسِيرًا، وَهَذَا طَرِيقُ لُغَةِ الْعَرَبِ، كَمَا سَبَقَ.

(١) كَمَا قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: (وَكَانَ الرَّجُلُ نَبَاشًا، فَغَفَرَ لَهُ لِخَوْفِهِ).

أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٢٨٥)، وَ(ج ٨ ص ٤٧٠)، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٢) وَلِذَلِكَ قَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ رحمته الله: (إِنَّ الْمُؤْمِنَ أَحْسَنَ الظَّنِّ بِرَبِّهِ فَأَحْسَنَ الْعَمَلِ، وَإِنَّ الْفَاجِرَ أَسَاءَ الظَّنِّ بِرَبِّهِ فَأَسَاءَ الْعَمَلِ).

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الزُّهْدِ» (ص ٤٠٢)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحَلِيَّةِ» (ج ٢ ص ١٤٤) مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ بِهِ.

وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي «الدَّاءِ وَالِدَوَاءِ» (ص ٧٣).

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رحمته الله فِي «الدَّاءِ وَالِدَوَاءِ» (ص ٧٦): (وَمَنْ تَأَمَّلَ هَذَا الْمَوْضِعَ حَقَّ التَّأَمُّلِ عَلِمَ أَنَّ

حُسْنَ الظَّنِّ بِاللَّهِ هُوَ حُسْنُ الْعَمَلِ نَفْسِهِ). اهـ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته فِي «الدَّاءِ وَالِدَوَاءِ» (ص ١١٦): (وَهُوَ سُبْحَانَهُ كَمَا جَعَلَ الرَّجَاءَ؛ لِأَهْلِ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ، فَكَذَلِكَ جَعَلَ الْخَوْفَ، لِأَهْلِ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ، فَعَلِمَ أَنَّ الرَّجَاءَ، وَالْخَوْفَ النَّافِعَ، هُوَ مَا اقْتَرَنَ بِهِ الْعَمَلُ). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ خُزَيْمَةَ رحمته فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٥٢١): (هَذِهِ اللَّفْظَةُ: «لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ»، مِنَ الْجِنْسِ الَّذِي تَقُولُ الْعَرَبُ: يَنْفِي الْإِسْمَ عَنِ الشَّيْءِ لِنَقْصِهِ عَنِ الْكَمَالِ وَالْتِمَامِ، فَمَعْنَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ: «لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ»<sup>(١)</sup> عَلَى الْكَمَالِ وَالْتِمَامِ، لَا عَلَى مَا أَوْجَبَ عَلَيْهِ، وَأَمَرَ بِهِ). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَوَانَةَ رحمته فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ١٨١): (بَيَانُ الدَّلِيلِ: عَلَى أَنَّ الشَّفَاعَةَ لِمَنْ قَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» وَكَانَ فِي قَلْبِهِ شَيْءٌ مِنَ الْخَيْرِ، وَأَنَّهُ لَا تَحْرِقُ النَّارُ صُورَهُمْ، وَأَنَّ الشَّفَاعَةَ لَا تَنْفَعُ مَنْ قَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، وَلَمْ يَكُنْ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ شَيْءٌ). اهـ.

قُلْتُ: فَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى إِخْرَاجِ مَنْ بَقِيَ مِنْ أَهْلِ التَّوْحِيدِ مِنَ النَّارِ، وَخُلُودِ الْكُفَّارِ، وَالْمُنَافِقِينَ فِيهَا.<sup>(٢)</sup>

قُلْتُ: وَأَيْضًا هَذَا الرَّجُلُ، كَمَا دَلَّ قَوْلُهُ بِأَنَّهُ تَائِبٌ إِلَى رَبِّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، بِدَلِيلِ أَنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا رحمته ذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ فِي «كِتَابِ التَّوْبَةِ» (ج ٤ ص ٢١١٠)،

(١) وَلَا يُقَالُ: بَانَ هُوَ لَا جَاءُوا بِإِيمَانٍ مُجَرَّدٍ لَمْ يَضُمُوا إِلَيْهِ شَيْئًا مِنَ الْعَمَلِ، فَتَنَبَّهَ.

(٢) انْظُرْ: «الْمُفْهَم» لِلْقُرْطُبِيِّ (ج ١ ص ٤٢١)، وَ«إِرْشَادُ السَّارِي» لِلْقَسْطَلَانِيِّ (ج ١٥ ص ٤٠٣)، وَ«التَّوْحِيدَ»

لِابْنِ خُزَيْمَةَ (ص ٦٢١).

وَكَذَلِكَ هَذَا: صَنِيعُ الْحَافِظِ الْبَيْهَقِيِّ رحمته، فَإِنَّهُ ذَكَرَهُ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٥ ص ٤٣٠)؛ بَابٌ: فِي مُعَالَجَةِ كُلِّ ذَنْبٍ بِالتَّوْبَةِ، وَمَنْ مَاتَ بِتَوْبَةٍ غُفِرَ لَهُ ذَنْبُهُ، وَدَخَلَ الْجَنَّةَ، حَتَّى لَوْ أَسْرَفَ فِي الْمَعَاصِي.

وَالْيَكُ الدَّلِيلُ:

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رحمته أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (كَانَ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ رَجُلٌ قَتَلَ تِسْعَةً وَتَسْعِينَ نَفْسًا، فَسَأَلَ عَنْ أَعْلَمِ أَهْلِ الْأَرْضِ فَدُلَّ عَلَى رَاهِبٍ فَأَتَاهُ فَقَالَ: إِنَّهُ قَتَلَ تِسْعَةً وَتَسْعِينَ نَفْسًا فَهَلْ لَهُ مِنْ تَوْبَةٍ؟ فَقَالَ: لَا، فَقَتَلَهُ فَكَمَّلَ بِهِ مِائَةً. ثُمَّ سَأَلَ عَنْ أَعْلَمِ أَهْلِ الْأَرْضِ فَدُلَّ عَلَى رَجُلٍ عَالِمٍ فَقَالَ: إِنَّهُ قَتَلَ مِائَةً نَفْسٍ فَهَلْ لَهُ مِنْ تَوْبَةٍ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، وَمَنْ يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّوْبَةِ، انْطَلِقْ إِلَى أَرْضٍ كَذَا وَكَذَا فَإِنَّ بِهَا أَنَسًا يَعْبُدُونَ اللَّهَ تَعَالَى فَاعْبُدِ اللَّهَ مَعَهُمْ، وَلَا تَرْجِعْ إِلَى أَرْضِكَ فَإِنَّهَا أَرْضُ سُوءٍ. فَاَنْطَلَقَ حَتَّى إِذَا نَصَفَ الطَّرِيقَ أَتَاهُ الْمَوْتُ فَاخْتَصَمَتْ فِيهِ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ وَمَلَائِكَةُ الْعَذَابِ فَقَالَتْ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ: جَاءَ تَائِبًا مُقْبِلًا بِقَلْبِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.

وَقَالَتْ مَلَائِكَةُ الْعَذَابِ: إِنَّهُ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ. فَأَتَاهُمُ مَلَكٌ فِي صُورَةِ آدَمِيٍّ فَجَعَلُوهُ بَيْنَهُمْ أَيْ حَكَمًا فَقَالَ: قِيسُوا مَا بَيْنَ الْأَرْضَيْنِ فَإِلَى أَيَّتَهُمَا كَانَ أَذْنَى فَهُوَ لَهُ؟ فَقَاسُوا فَوَجَدُوهُ أَذْنَى إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي أَرَادَ فَقَبَضَتْهُ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ).<sup>(١)</sup>

قُلْتُ: وَالشَّفَاعَةُ مَخْصُوصَةٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ فِي الْمُذْنِبِينَ مِنْ أُمَّتِهِ، الَّذِينَ مَاتُوا بِلَا تَوْبَةٍ، فَشَفَاعَتُهُ ﷺ لِلْمُذْنِبِينَ بِالتَّجَاوُزِ عَنْ ذُنُوبِهِمْ.<sup>(٢)</sup>

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٦ ص ٥١٢)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١٧ ص ٨٢).

\* إِذَا الْمُجْمَلُ لَا يَكْفِي وَحْدَهُ فِي الْعَمَلِ، حَتَّى يَتَبَيَّنَ الْمُرَادُ مِنْهُ، وَلَا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ خَارِجِيٍّ صَحِيحٍ، فَهُوَ مُخْتَاجٌ إِلَى الْبَيَانِ.<sup>(١)</sup>

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ خُرَيْمَةَ رحمته الله فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٤١٨): (إِذَا جُمِعَتِ الْأَخْبَارُ كُلُّهَا عُلِمَ حِينَئِذٍ جَمِيعُ الْمَتْنِ، وَاسْتُدِلَّ بِبَعْضِ الْمَتْنِ عَلَى بَعْضٍ). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ خُرَيْمَةَ رحمته الله فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٥٠٥): (لَيْسَ خَبَرٌ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه) «أَخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَفِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ بُرَّةً»، خِلَافَ هَذِهِ الْأَخْبَارِ الَّتِي فِيهَا: «فِي قَلْبِهِ مِنَ الْإِيمَانِ مَا يَزِنُ كَذًّا»، إِذِ الْعِلْمُ مُحِيطٌ أَنَّ الْإِيمَانَ مِنَ الْخَيْرِ لَا مِنَ الشَّرِّ، وَمَنْ زَعَمَ مِنْ: «الْغَالِيَةِ الْمُرْجِيَّةِ» أَنَّ ذِكْرَ الْخَيْرِ فِي هَذَا الْخَبَرِ لَيْسَ بِإِيمَانٍ كَانَ مُكَذَّبًا لِهَذِهِ الْأَخْبَارِ الَّتِي فِيهَا «أَخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْإِيمَانِ كَذًّا»، فَيَلْزَمُهُمْ: أَنْ يَقُولُوا: هَذِهِ الْأَخْبَارُ كُلُّهَا غَيْرُ ثَابِتَةٍ، أَوْ يَقُولُوا: إِنَّ الْإِيمَانَ لَيْسَ بِإِيمَانٍ، أَوْ يَقُولُوا: إِنَّ الْإِيمَانَ لَيْسَ بِخَيْرٍ، وَمَا لَيْسَ بِخَيْرٍ فَهُوَ شَرٌّ، وَلَا يَقُولُ مُسْلِمٌ: إِنَّ الْإِيمَانَ لَيْسَ بِخَيْرٍ، فَافْهَمُهُ لَا تُغَالِطُ). اهـ.

قُلْتُ: وَأَكْثَرُ أَهْلِ زَمَانِنَا لَا يَفْهَمُونَ هَذِهِ الصَّنَاعَةَ، وَلَا يُمَيِّزُونَ بَيْنَ الْخَبَرِ الْمُجْمَلِ، وَبَيْنَ الْخَبَرِ الْمُفَسَّرِ، وَبَيْنَ الْخَبَرِ الْمُخْتَصَرِ، وَبَيْنَ الْخَبَرِ الْمُتَقَصِّصِ، وَغَيْرِ

(٢) وَانْظُرْ: «إِثْبَاتُ الشَّفَاعَةِ» لِلدَّهْيِيِّ (ص ٢٢).

(١) وَانْظُرْ: «الْفَقِيهَةُ وَالْمُتَّفَقَةُ» لِلْخَطِيبِ (ج ١ ص ٧٥)، وَ«أَضْوَاءُ الْبَيَانِ» لِلشَّنَقِيطِيِّ (ج ١ ص ٩٣)، وَ«مُذَكَّرَةٌ» لَهُ

(ص ٢٤٦)، وَ«شَرْحُ الْكُوكَبِ الْمُنِيرِ» لِابْنِ النَّجَّارِ (ج ٣ ص ٤١٤)، وَ«رَوْضَةُ النَّاطِرِ» لِابْنِ قُدَامَةَ (ج ٢

ص ٤٣)، وَ«الرَّسَالَةُ» لِلشَّافِعِيِّ (ص ٣٢٢).

ذَلِكَ. فَيَحْتَجُّونَ بِالْخَبَرِ الْمُجْمَلِ، وَيَدْعُونَ الْخَبَرَ الْمُفَسَّرَ، أَوْ يَحْتَجُّونَ بِالْخَبَرِ الْمُخْتَصَرِ، وَيَدْعُونَ الْخَبَرَ الْمُتَقَصِّى... وَهَكَذَا، وَهَذَا لَيْسَ طَرِيقَ الْعِلْمِ.<sup>(١)</sup>

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ خُزَيْمَةَ رحمته الله فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٥٠٠): (أَنَّ الْأَخْبَارَ رُوِيَتْ عَلَى مَا كَانَ يَحْفَظُهَا رَوَاتُهَا، مِنْهُمْ مَنْ كَانَ يَحْفَظُ بَعْضَ الْخَبَرِ، وَمِنْهُمْ مَنْ كَانَ يَحْفَظُ الْكُلَّ، فَبَعْضُ الْأَخْبَارِ رُوِيَتْ مُخْتَصَرَةً، وَبَعْضُهَا مُتَقَصَّاةٌ، فَإِذَا جُمِعَ بَيْنَ الْمُتَقَصِّى مِنَ الْأَخْبَارِ، وَبَيْنَ الْمُخْتَصَرِ مِنْهَا، بَانَ حَيْثُ الْعِلْمُ وَالْحُكْمُ). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ خُزَيْمَةَ رحمته الله فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٥٨١): (وَلَا يَزَالُ يُسْمَعُ أَهْلُ الْجَهْلِ، وَالْعِنَادُ: يَحْتَجُّونَ بِأَخْبَارٍ مُخْتَصَرَةٍ غَيْرِ مُتَقَصَّاةٍ، وَبِأَخْبَارٍ مُجْمَلَةٍ غَيْرِ مُفَسَّرَةٍ، وَلَا يَفْهَمُونَ أَصُولَ الْعِلْمِ، يَسْتَدِلُّونَ بِالْمُتَقَصِّى مِنَ الْأَخْبَارِ عَلَى مُخْتَصَرِهَا، وَبِالْمُفَسَّرِ مِنْهَا عَلَى مُجْمَلِهَا، قَدْ ثَبَتَ الْأَخْبَارُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِلَفْظَةٍ لَوْ حُمِلَتْ عَلَى ظَاهِرِهَا، كَمَا حَمَلَتْ الْمُرْجئةُ الْأَخْبَارَ الَّتِي ذَكَرْنَا فِي شَهَادَةِ: «أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، عَلَى ظَاهِرِهَا لَكَانَ الْعَالَمُ بِقَلْبِهِ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُسْتَحَقًّا لِلْجَنَّةِ، وَإِنْ لَمْ يَقَرَّ بِذَلِكَ لِسَانُهُ، وَلَا أَقَرَّ بِشَيْءٍ مِمَّا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِالْإِقْرَارِ بِهِ، وَلَا آمَنَ بِقَلْبِهِ بِشَيْءٍ أَمَرَ اللَّهُ بِالْإِيمَانِ بِهِ، وَلَا عَمِلَ بِجَوَارِحِهِ شَيْئًا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ، وَلَا انْزَجَرَ عَنْ شَيْءٍ حَرَّمَهُ اللَّهُ). اهـ.

قُلْتُ: إِذَا فَلَا يَجُوزُ تَرْكُ الْإِسْتِدْلَالِ بِالْأَخْبَارِ الْمُبَيَّنَةِ، الْمُفَسَّرَةِ، الْمُتَقَصَّاةِ.<sup>(٢)</sup>

(١) وَانْظُرْ: «التَّوْحِيدَ» لِابْنِ خُزَيْمَةَ (ص ٤٨٨).

(٢) وَانْظُرْ: «التَّوْحِيدَ» لِابْنِ خُزَيْمَةَ (ص ٥٨٨).

\* وَالْبَيَانُ وَالتَّفْسِيرُ يَحْصُلُ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ مِنْ رَسُولِهِ ﷺ، أَوْ مِنْ قَوْلِ أَهْلِ لُغَةِ الْعَرَبِ.

\* ثُمَّ إِنَّ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُبَيِّنُ بَأْنَ آخِرِ أَهْلِ النَّارِ خُرُوجًا مِنَ النَّارِ، هُوَ الرَّجُلُ الَّذِي يَبْقَى مُقْبِلًا بِوَجْهِهِ عَلَى النَّارِ، وَهُوَ آخِرُ أَهْلِ الْجَنَّةِ دُخُولًا الْجَنَّةَ، وَلَمْ يَكُنْ مِنَ الْقَبْضَةِ الَّذِينَ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)، لِأَنَّ هَؤُلَاءِ آخِرُ الْعِبَادِ خُرُوجًا مِنَ النَّارِ؛ كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ، وَهَذَا مُخَالَفٌ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الَّذِي فِيهِ آخِرُ أَهْلِ النَّارِ خُرُوجًا، هُوَ الرَّجُلُ الْمُقْبِلُ بِوَجْهِهِ عَلَى النَّارِ، مِمَّا تَبَيَّنَ شُدُودُ هَذِهِ الزِّيَادَةِ، وَإِلَيْكَ الدَّلِيلُ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ - وَفِيهِ: (ثُمَّ يَفْرُغُ اللَّهُ مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعِبَادِ، وَيَبْقَى رَجُلٌ مُقْبِلٌ بِوَجْهِهِ عَلَى النَّارِ، هُوَ آخِرُ أَهْلِ النَّارِ دُخُولًا الْجَنَّةَ، يَقُولُ: أَيُّ رَبِّ اصْرِفْ وَجْهِي عَنِ النَّارِ، فَإِنَّهُ قَدْ قَشَبَنِي رِيحُهَا، وَأَحْرَقَنِي ذِكَاؤُهَا، فَيَدْعُو اللَّهَ بِمَا شَاءَ أَنْ يَدْعُوهُ، ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ: هَلْ عَسَيْتَ أَنْ أُعْطِيَْتَ ذَلِكَ أَنْ تَسْأَلَنِي غَيْرَهُ، يَقُولُ: لَا وَعِزَّتِكَ لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهُ، وَيُعْطِي رَبُّهُ مِنْ عُهُودٍ وَمَوَائِقَ مَا شَاءَ، فَيَصْرِفُ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ، فَإِذَا أَقْبَلَ عَلَى الْجَنَّةِ وَرَأَاهَا سَكَتَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَسْكُتَ، ثُمَّ يَقُولُ: أَيُّ رَبِّ قَدَّمَنِي إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ، يَقُولُ اللَّهُ لَهُ: أَلَسْتَ قَدْ أُعْطِيَْتَ عُهُودَكَ وَمَوَائِقَكَ أَنْ لَا تَسْأَلَنِي غَيْرَ الَّذِي أُعْطِيَْتَ أَبَدًا، وَيَلْكَ يَا بَنَ آدَمَ مَا أَغْدَرَكَ، يَقُولُ: أَيُّ رَبِّ، وَيَدْعُو اللَّهَ حَتَّى يَقُولَ: هَلْ عَسَيْتَ أَنْ أُعْطِيَْتَ ذَلِكَ أَنْ تَسْأَلَ غَيْرَهُ، يَقُولُ: لَا وَعِزَّتِكَ لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهُ، وَيُعْطِي مَا شَاءَ مِنْ عُهُودٍ وَمَوَائِقَ، فَيَقْدُمُهُ إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ، فَإِذَا قَامَ إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ انْفَهَقَتْ لَهُ الْجَنَّةُ، فَرَأَى مَا فِيهَا مِنَ الْخَبَرَةِ وَالسُّرُورِ، فَيَسْكُتُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ

يَسْكُتُ، ثُمَّ يَقُولُ: أَيُّ رَبِّ أَدْخَلَنِي الْجَنَّةَ، فَيَقُولُ اللَّهُ: أَلَسْتَ قَدْ أُعْطِيتَ عُهُودَكَ وَمَوَائِقَكَ أَنْ لَا تَسْأَلَ غَيْرَ مَا أُعْطِيتَ، فَيَقُولُ: وَيْلَكَ يَا بَنَ آدَمَ مَا أَغْدَرَكَ، فَيَقُولُ: أَيُّ رَبِّ لَا أَكُونَنَّ أَشَقَى خَلْقِكَ، فَلَا يَزَالُ يَدْعُو حَتَّى يَضْحَكَ اللَّهُ مِنْهُ، فَإِذَا ضَحِكَ مِنْهُ قَالَ لَهُ: ادْخُلِ الْجَنَّةَ، فَإِذَا دَخَلَهَا قَالَ اللَّهُ لَهُ: تَمَنَّهُ، فَسَأَلَ رَبَّهُ وَتَمَنَّى، حَتَّى إِنَّ اللَّهَ لَيَذْكُرُهُ، يَقُولُ: كَذَا وَكَذَا، حَتَّى انْقَطَعَتْ بِهِ الْأَمَانِيُّ، قَالَ اللَّهُ: ذَلِكَ لَكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ).

\* قَالَ عَطَاءُ بْنُ زَيْدٍ: وَأَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ، لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِهِ شَيْئًا، حَتَّى إِذَا حَدَّثَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ: (ذَلِكَ لَكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ). قَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ: (وَعَشْرَةُ أَمْثَالِهِ مَعَهُ). يَا أَبَا هُرَيْرَةَ. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: مَا حَفِظْتُ إِلَّا قَوْلَهُ: (ذَلِكَ لَكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ). قَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ: أَشْهَدُ أَنِّي حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَوْلَهُ: (ذَلِكَ لَكَ وَعَشْرَةُ أَمْثَالِهِ).

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَذَلِكَ الرَّجُلُ آخِرُ أَهْلِ الْجَنَّةِ دُخُولًا الْجَنَّةِ. (١)

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١٣ ص ٤١٩) مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ عَنِ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عَطَاءِ اللَّيْثِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قُلْتُ: وَدَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى، أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَدْ أَقْرَأَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَلَى رِوَايَتِهِ هَذِهِ، وَأَنَّ هَذَا اللَّفْظَ الْمَذْكُورَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: مُفَسَّرٌ لِمَا أَجْمَلَ، مِنْ قَوْلِهِ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ) (٢)؛ فِي حَدِيثِ: أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ

(١) فَهَذَا الرَّجُلُ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ، بِمَا بَقِيَ لَهُ مِنْ صَالِحِ عَمَلِهِ، لَا بِشَفَاعَةِ مَخْلُوقٍ، فَتَنَبَّهُ.

(٢) عَلَى فَرَضِ صِحَّتِهَا.

لَيْسَ نَفْيُ مُطْلَقِ الْعَمَلِ، وَأَنَّهُ يَدْخُلُ فِي عُمُومِهِ الصَّلَاةُ، بِدَلَالَةِ آثَارِ السُّجُودِ، الَّتِي حُرِّمَتْ عَلَى النَّارِ.<sup>(١)</sup>

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ خُزَيْمَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٣٩٣): (فَهَذِهِ الْمَقَالَةُ تُثَبِّتُ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَدْ حَفَظَ هَذَا الْخَبَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، عَلَى مَا رَوَاهُ<sup>(٢)</sup> أَبُو هُرَيْرَةَ...). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ خُزَيْمَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٥٤٤): (بَابُ ذِكْرِ الْبَيَانِ: أَنَّ الرَّجُلَ الَّذِي ذَكَرْنَا صِفَتَهُ وَخَبَرْنَا أَنَّهُ آخِرُ أَهْلِ النَّارِ خُرُوجًا مِنَ النَّارِ، مِمَّنْ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ زَحْفًا، لَا مِمَّنْ يَخْرُجُ بِالشَّفَاعَةِ: وَهُوَ آخِرُ أَهْلِ الْجَنَّةِ دُخُولًا الْجَنَّةَ، وَأَنَّ مَنْ يَخْرُجُ بِالشَّفَاعَةِ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ قَبْلَهُ، وَأَنَّ هَذَا الْوَاحِدَ يَبْقَى بَعْدَهُمْ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، ثُمَّ يَدْخُلُهُ اللَّهُ بَعْدَ ذَلِكَ الْجَنَّةَ بِفَضْلِهِ، وَرَحْمَتِهِ، لَا بِشَفَاعَةِ أَحَدٍ). اهـ.

\* وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ الَّذِينَ يَدْخُلُونَ النَّارَ مِنَ الْمُوَحِّدِينَ الْمُصَلِّينَ، وَيُعِيرُهُمُ الْمُشْرِكُونَ بِذَلِكَ، ثُمَّ يُخْرِجُهُمُ اللَّهُ تَعَالَى عِنْدَ ذَلِكَ لِمَا مَعَهُمْ مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ، وَمِنْهَا الصَّلَاةُ بِدَلِيلِ مَا جَاءَ فِي الْأَحَادِيثِ؛ بِأَنَّهُمْ يَعْبُدُونَ اللَّهَ تَعَالَى. وَإِلَيْكَ الدَّلِيلُ:

(١) عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَفِيهِ: (مَا أَغْنَى عَنْكُمْ إِنَّكُمْ كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ اللَّهَ، لَا تُشْرِكُونَ بِهِ شَيْئًا).

(١) انْظُرْ: «الْإِيمَانُ» لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَمْرِو عَبْدِ الْمُنْعِمِ (ص ١٣٩).

(٢) وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ: لَيْسَ فِيهِ زِيَادَةٌ: «لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ»، وَعَلَى ذَلِكَ لَا تُعْتَبَرُ هَذِهِ الزِّيَادَةُ، فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، لِأَنَّهُ حَفَظَ الْحَدِيثَ، كَمَا حَفَظَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ؛ فَافْطَنَ لِهَذَا.

### حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ١٤٤)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٥٠٢)، وَضِيَاءُ الدِّينِ فِي «الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ» (ج ٦ ص ٣٢٣)، وَابْنُ مَنْدَه فِي «الْإِيمَانِ» (ج ٢ ص ٨٤٦)، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ» (ج ٥ ص ٤٧٩)، وَالدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٢٧)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٦ ص ٣٣٠)، وَالْمُرُوزِيُّ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ» (ج ١ ص ٢٧٦) مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ يَزِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَسَامَةَ بْنِ الْهَادِ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ مَنْدَه فِي «الْإِيمَانِ» (ج ٢ ص ٨٤٧): هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ مَشْهُورٌ عَنْ ابْنِ الْهَادِ.

\* وَقَدْ فُسِّرَ هَذَا الْقَوْلُ: بِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

(٢) وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مَرْفُوعًا، وَفِيهِ: (حَتَّى إِذَا أَرَادَ اللَّهُ رَحْمَةً مَنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ أَمَرَ الْمَلَائِكَةَ أَنْ يُخْرِجُوا مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ، فَيُخْرِجُونَهُمْ، وَيَعْرِفُونَهُمْ بِأَثَرِ السُّجُودِ).

\* وَفِي رِوَايَةٍ (حَتَّى إِذَا فَرَعَ اللَّهُ مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعِبَادِ، وَأَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ بِرَحْمَتِهِ مَنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، أَمَرَ الْمَلَائِكَةَ أَنْ يُخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا، مِمَّنْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَرْحَمَهُ، مِمَّنْ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَيَعْرِفُونَهُمْ فِي النَّارِ بِأَثَرِ السُّجُودِ، تَأْكُلُ النَّارُ مِنْ ابْنِ آدَمَ إِلَّا أَثَرَ السُّجُودِ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٨٦)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٨٢)،  
وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٦ ص ٥٠٤)، وَفِي «السُّنَنِ الصُّغْرَى» (١١٤٠)،  
وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «المُصَنَّفِ» (ج ١١ ص ٤٠٧)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «المُسْنَدِ» (٢٣٨٣)،  
وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «السُّنَّةِ» (٢٣٨)، وَ(٢٣٩)، وَ(٢٤٠)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي  
«المُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ١٦٢)، وَابْنُ الْمُبَارَكِ فِي «الزُّهْدِ» (٢٨٤)، وَالْبَغَوِيُّ فِي  
«شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ١٥ ص ١٧٣)، وَالِدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الرُّوْيَةِ» (٣٢ و ٣٣)، وَالطَّبْرِيُّ فِي  
«تَفْسِيرِهِ» (ج ١٣ ص ١٥٥)، وَالْمَرْوَزِيُّ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ» (ج ١ ص ٢٩٢)،  
وَابْنُ مَنْدَةَ فِي «الْإِيمَانِ» (ج ٢ ص ٧٨٧)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (ص ٢٥٦)، وَفِي  
«الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ» (ج ٢ ص ٦٦)، وَفِي «الْبَعْثِ» (ص ١٧٦)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي  
«التَّوْحِيدِ» (ص ٤٨٠)، وَعُثْمَانُ الدَّارِمِيُّ فِي «الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ» (ص ٩١)، وَابْنُ  
عَبْدِ الْهَادِي فِي «مَسْأَلَةٍ فِي التَّوْحِيدِ وَفَضْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» (ص ٥٦)، وَالْأَجْرِيُّ فِي  
«التَّصْدِيقِ» (ص ٦٥)، وَفِي «الشَّرِيعَةِ» (٢٥٩)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «المُسْتَخْرَجِ» (ج ١  
ص ٢٤٧)، وَاللَّاكَايُ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (ج ٦ ص ١١٧٧) مِنْ طُرُقٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه

به.

قُلْتُ: فَبَيَّنَ هَذَا الْحَدِيثُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ إِخْرَاجِ مَنْ كَانَ يَشْهَدُ: «أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا  
اللَّهُ»، أَنَّهُ لَا يُصَلِّي، أَوْ أَنَّهُ يَتَلَفَّظُ بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ دُونَ شَيْءٍ مِنْ عَمَلِ الْجَوَارِحِ، وَأَهَمُّ  
ذَلِكَ عِنْدَنَا جَمِيعًا بِالنِّسْبَةِ لِلْعَمَلِ: «الصَّلَاةُ».

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ بَطَّة رحمته الله فِي «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٧٩٥): (فَقَدْ تَلَوْتُ  
عَلَيْكُمْ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مَا يَدُلُّ الْعُقَلَاءَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ،

وَأَنَّ مَنْ صَدَقَ بِالْقَوْلِ، وَتَرَكَ الْعَمَلَ كَانَ مُكَذِّبًا وَخَارِجًا مِنَ الْإِيمَانِ، وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ قَوْلًا إِلَّا بِعَمَلٍ، وَلَا عَمَلًا إِلَّا بِقَوْلٍ). اهـ.

وَأَمَّا قَوْلُ أَهْلِ الْجَنَّةِ: هُوَ لَا عِتْقَاءَ الرَّحْمَنِ أَدْخَلَهُمُ الْجَنَّةَ (بِغَيْرِ عَمَلٍ عَمِلُوهُ وَلَا قَدَمٍ قَدَمُوهُ).

\* فِزْيَادَةُ: «بِغَيْرِ عَمَلٍ عَمِلُوهُ وَلَا قَدَمٍ قَدَمُوهُ»، زِيَادَةُ شَاذَةٌ كَذَلِكَ، كَمَا سَبَقَ. أَخْرَجَهَا الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١٣ ص ٤٢١)، وَغَيْرُهُ: مِنْ رِوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ الْمِصْرِيِّ، وَهُوَ مُخْتَلِطٌ قَالَ عَنْهُ أَحْمَدُ: مَا أَذْرِي أَيْ شَيْءٍ يَخْلِطُ فِي الْأَحَادِيثِ، وَقَدْ سَبَقَتْ هَذِهِ الرِّوَايَةُ.

انْظُرْ: «التَّهْذِيبَ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٤ ص ٩٤).

ثُمَّ عَلَى فَرَضِ صِحَّتِهَا لَا تَدُلُّ عَلَى «عَدَمِ الْعَمَلِ» لِأُمُورٍ:  
أَوَّلًا: هَذِهِ اللَّفْظَةُ لَا تَدُلُّ بِحَالٍ عَلَى امْتِنَاعِ وَقُوعِ الْعَمَلِ مِنْهُمْ مُطْلَقًا، بَلْ قَدْ تَطَلَّقَ مَعَ وَقُوعِ يَسِيرِ الْأَعْمَالِ، وَإِنَّمَا يُرَادُ بِهَا نَفْيُ الْكَمَالِ، وَهَذَا مَفْهُومٌ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ، كَمَا سَبَقَ.

ثَانِيًا: لَا يَتَصَوَّرُ مِنَ الْعَبْدِ الْمُسْلِمِ انْتِفَاءُ الْعَمَلِ مُطْلَقًا، مَعَ وُجُودِ الْإِيمَانِ فِي قَلْبِهِ، حَتَّى لَوْ كَانَ يَسِيرًا، وَلِذَلِكَ مَا دَخَلَ الْجَنَّةَ بَعْدَ تَعَذُّبِهِ، إِلَّا لَوْجُودِ الْإِيمَانِ فِي قَلْبِهِ، وَهَذَا طَرِيقُ الْمُوَحِّدِينَ الْمُقْصِرِينَ فِي الْآخِرَةِ.

ثَالِثًا: فَلَمْ يَرِدْ مَا يَدُلُّ عَلَى تَرْكِ الْعَمَلِ مُطْلَقًا، إِلَّا مِنْ قَوْلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَهُمْ إِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ عَلَى حَسَبِ ظَاهِرِ مَا يَعْلَمُونَ مِنْ حَالِهِمْ، وَهَذَا شَأْنُ الْعِبَادِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَا يَعْلَمُونَ مِنَ الْأُمُورِ إِلَّا مَا عَلَّمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، وَقَدْ يَخْفَى عَلَيْهِمْ بَعْضُ

الأُمُور، حَتَّى لَوْ كَانُوا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ لَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَتَبَ عَلَى بَنِي آدَمَ ذَلِكَ حَتَّى فِي  
الْآخِرَةِ.<sup>(١)</sup>

\* وَلِذَلِكَ أَخْرَجُوا مِنْ عَرْفُوهُ، وَبَقِيَ أَنَاسٌ مِنْ أَهْلِ التَّوْحِيدِ، لَمْ يَعْرِفْهُمْ أَهْلُ  
الْجَنَّةِ، وَاللَّهُ يَعْلَمُ بِهِمْ، فَأَخْرَجَهُمْ لِمَا فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْإِيمَانِ.<sup>(٢)</sup>  
وَإِلَيْكَ الدَّلِيلُ:

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه وَفِيهِ (قَوْلَ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ بِأَشَدَّ  
مُنَاشِدَةً لِلَّهِ، فِي اسْتِقْصَاءِ الْحَقِّ لِلَّهِ، مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لِلَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ فِي  
النَّارِ. قَالُوا: كَانُوا يَصُومُونَ مَعَنَا، وَيَحُجُّونَ، وَيُصَلُّونَ، فَيُقَالُ لَهُمْ: أَخْرَجُوا مِنْ عَرْفَتُمْ  
صُورَهُمْ فَتَحَرَّمْ صُورَهُمْ عَلَى النَّارِ فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا قَدْ أَخَذَتِ النَّارُ إِلَى نِصْفِ  
سَاقِيهِ وَإِلَى رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ يَقُولُونَ: يَا رَبَّنَا مَا بَقِيَ فِيهَا أَحَدٌ مِمَّنْ أَمَرْتَنَا بِهِ فَيَقُولُ ارْجِعُوا  
فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ دِينَارٍ مِنْ خَيْرٍ فَأَخْرِجُوهُ. فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا. ثُمَّ  
يَقُولُونَ: رَبَّنَا لَمْ نَذَرْ فِيهَا أَحَدًا مِمَّنْ أَمَرْتَنَا بِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: ارْجِعُوا. فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي

(١) وَهَذِهِ سُنَّةُ اللَّهِ تَعَالَى فِي خَلْقِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

(٢) قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيُّ رحمته الله فِي «الْمُفْهِمِ» (ج ١ ص ٤٤٢): (قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَمْ نَذَرْ فِيهَا خَيْرًا، مَعَ أَنَّهُ  
تَعَالَى مُخْرِجٌ بَعْدَ ذَلِكَ جُمُوعًا كَثِيرَةً مِمَّنْ يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَهُمْ مُؤْمِنُونَ قَطْعًا، وَلَوْ لَمْ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ لِمَا  
خَرَجُوا بِوَجْهِهِ مِنَ التَّوْحِيدِ). اهـ.

قَلْبِهِ<sup>(١)</sup> مِثْقَالَ نِصْفِ دِينَارٍ مِنْ خَيْرٍ فَأَخْرِجُوهُ. فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا. ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا لَمْ نَذَرْ فِيهَا أَحَدًا مِمَّنْ أَمَرْتَنَا بِهِ. فَيَقُولُ: ارْجِعُوا. فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ فَأَخْرِجُوهُ. فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا. ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا لَمْ نَذَرْ فِيهَا خَيْرًا<sup>(٢)</sup>.

وفي رواية: (رَبَّنَا لَمْ نَذَرْ فِيهَا أَحَدًا).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٧٠)، وَابْنُ مَنْدَه فِي «الْإِيمَانِ» (ج ٢ ص ٨٠٢) مِنْ طَرِيقٍ عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ ثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ الصَّنَعَانِيُّ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه.

\* وَسُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ الْحَدَّثَانِيُّ تَوْبَعٌ، تَابَعَهُ: مَخْلَدُ بْنُ يَزِيدَ، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ.

فَأَخْرَجَهُ أَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ١٦٩) مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنْ مَخْلَدِ بْنِ يَزِيدَ ثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

وإسناده صحيح.

وَيُؤَيِّدُهُ: مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَه فِي «سُنَنِهِ»، مُطَوَّلًا (ج ١ ص ٢٣) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى ثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَنْبَأَنَا مَعْمَرٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ

(١) وَقَوْلُهُ: «فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ»، هَذَا يُبَيِّنُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَعْلَمُهُمْ ذَلِكَ بِحَسَبِ طَبِيعَةِ الْإِنْسَانِ الَّذِي يَغْتَرِيهِ بَعْضُ الْقُصُورِ فِي الْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ، وَلِذَلِكَ أَخْرَجُوا بَعْضَ النَّاسِ وَتَرَكُوا الْبَعْضَ، كَمَا فِي الرِّوَايَاتِ الصَّحِيحَةِ، لِأَنَّ لَا يَلْزَمُ مَعْرِفَتُهُمْ مَا فِي الْقُلُوبِ أَنْ يَعْرِفُوا الْجَمِيعَ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ خَفَاءُ الْبَعْضِ عَلَيْهِمْ.

(٢) فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»: «لَمْ نَذَرْ فِيهَا خَيْرًا»، أَيُّ: صَاحِبِ خَيْرٍ، وَهَذَا عَلَى حَسَبِ عِلْمِهِمْ، كَمَا فِي رِوَايَةِ الْحَافِظِ: ابْنِ مَنْدَه رحمته الله الْمَذْكُورَةِ.

أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه وَفِيهِ: (فَيَقُولُ أَذْهَبُوا فَأَخْرِجُوا مَنْ عَرَفْتُمْ مِنْهُمْ، فَيَأْتُونَهُمْ فَيَعْرِفُونَهُمْ بِصُورِهِمْ... الْحَدِيثُ).  
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

\* وَمَعْمَرٌ، تَابِعَ: مَيْسَرَةَ فِي رِوَايَتِهِ.

وَالْحَدِيثُ صَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ سُنَنِ ابْنِ مَاجَهَ» (ج ١ ص ١٦).

\* وَلِلْحَدِيثِ شَوَاهِدُ بِهَذِهِ الْأَلْفَاظِ، سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهَا.

قُلْتُ: فَهَذِهِ اللَّفْظَةُ لَيْسَ فِيهَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ هَؤُلَاءِ: «لَمْ يَعْمَلُوا عَمَلًا قَطُّ وَخَيْرًا قَطُّ»، إِلَّا مِنْ قَوْلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ عَلَى حَسَبِ مَا عَلَّمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي أَنْاسٍ دُونَ أَنْاسٍ، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ النُّصُوصِ.

قُلْتُ: فَقَوْلُ أَهْلِ الْجَنَّةِ: «هَؤُلَاءِ عُتَقَاءُ الرَّحْمَنِ أَدْخَلَهُمُ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ عَمَلٍ عَمَلُوهُ، وَلَا خَيْرٍ قَدُمُوهُ»<sup>(١)</sup>، هَذَا عَلَى حَسَبِ عِلْمِهِمْ وَمَعْرِفَتِهِمْ، وَذَلِكَ لِنَقْصِ عِلْمِ الْخَلْقِ حَتَّى فِي الْآخِرَةِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: «فَيُخْرِجُونَ مَنْ عَرَفُوا»، وَقَوْلِهِ: «فَأَخْرِجُوا مَنْ عَرَفْتُمْ»، وَقَوْلِهِمْ: «رَبَّنَا لَمْ نَذَرْ فِيهَا أَحَدًا مِمَّنْ أَمَرْتَنَا بِهِ»<sup>(٢)</sup>.

(١) قُلْتُ: وَهَذَا عَلَى فَرَضِ صِحَّةِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ كَمَا سَبَقَ.

(٢) وَيَتَكَرَّرُ مِنْهُمْ هَذَا مِرَارًا، مِمَّا يَتَبَيَّنُ بِأَنَّ أَنْاسًا لَمْ يُعْرِفُوا مِنْ قَبْلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَذَلِكَ بِحَسَبِ عِلْمِهِمْ، وَإِلَّا لِمَادَا يَتَكَرَّرُ مِنْهُمْ ذَلِكَ مِرَارًا، كَمَا فِي الرَّوَايَةِ، فَيَقُولُونَ: «رَبَّنَا لَمْ نَذَرْ فِيهَا أَحَدًا»، وَقَدْ بَقِيَ أَنْاسٌ فِي النَّارِ لَمْ يَعْرِفْهُمْ أَهْلُ الْجَنَّةِ.

\* وَقَدْ صَرَحَ الْإِمَامُ ابْنُ خُزَيْمَةَ رحمته، بِأَنَّ شَفَاعَةَ النَّبِيِّ ﷺ فِيمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ كَذَا وَكَذَا مِنْ إِيْمَانٍ، أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ الْبَعْضُ، لَا الْكُلَّ.

فَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ خُزَيْمَةَ رحمته فِي «التَّوْحِيدِ» (ج ٢ ص ٧٢٧): (بَابُ ذِكْرِ الدَّلِيلِ: أَنَّ جَمِيعَ الْأَخْبَارِ الَّتِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا لَهَا، إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ، فِي شَفَاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ، فِي إِخْرَاجِ أَهْلِ التَّوْحِيدِ مِنَ النَّارِ إِنَّهَا هِيَ أَلْفَاظُ عَامَّةٌ، مُرَادُهَا خَاصٌّ، قَوْلُهُ: «أَخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ وَزُنْ كَذَا مِنَ الْإِيْمَانِ»، أَنَّ مَعْنَاهُ بَعْضُ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ قَدْرُ ذَلِكَ الْوِزْنِ مِنَ الْإِيْمَانِ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ أَعْلَمَ أَنَّهُ يَشْفَعُ ذَلِكَ الْيَوْمَ أَيْضًا غَيْرُهُ، فَيُشْفَعُونَ، فَيَأْمُرُ اللَّهُ أَنْ يُخْرَجَ مِنَ النَّارِ بِشَفَاعَةِ غَيْرِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ، مَنْ كَانَ فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْإِيْمَانِ قَدْرُ مَا أَعْلَمَ أَنَّهُ يَخْرُجُ بِشَفَاعَةِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ، - إِلَى أَنْ قَالَ -: وَمَعْرُوفٌ أَيْضًا فِي لُغَةِ الْعَرَبِ الَّذِينَ بَلَّغَتْهُمْ حُوطِينًا أَنْ يُقَالَ: أَخْرَجَ النَّاسَ مِنْ مَوْضِعٍ كَذَا وَكَذَا، أَوْ الْقَوْمَ أَوْ مَنْ كَانَ مَعَهُ كَذَا أَوْ عِنْدَهُ كَذَا، وَإِنَّمَا يُرَادُ بَعْضُهُمْ، لَا جَمِيعُهُمْ لَا يُنْكَرُ مَنْ يَعْرِفُ لُغَةَ الْعَرَبِ أَنَّهَا بَلْفَظِ الْعَامِّ يُرِيدُ الْخَاصَّ، وَقَدْ بَيَّنَّا مِنْ هَذَا النَّحْوِ مِنْ كِتَابِ رَبَّنَا، وَسُنَّةِ نَبِيِّنَا الْمُصْطَفَى ﷺ فِي كِتَابِ مَعَانِي الْقُرْآنِ، وَفِي كُتُبِنَا الْمُصَنَّفَةِ مِنَ الْمُسْنَدِ فِي الْفِقْهِ مَا فِي بَعْضِهِ الْغَنِيَّةُ، وَالْكَفَايَةُ لِمَنْ وَفَّقَ لِفَهْمِهِ، كَانَ مَعْنَى الْأَخْبَارِ الَّتِي قَدَّمْتُ ذِكْرَهَا فِي شَفَاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ عِنْدِي خَاصَّةٌ، مَعْنَاهَا: أَخْرِجُوا مِنَ النَّارِ، مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْإِيْمَانِ كَذَا، أَيْ غَيْرُ مَنْ قَضَيْتُ إِخْرَاجَهُ مِنَ النَّارِ، بِشَفَاعَةِ غَيْرِ النَّبِيِّ

(١) وَهِيَ الشَّفَاعَةُ الْعُظْمَى، وَهِيَ أَوْلَى الشَّفَاعَاتِ... وَالنَّبِيُّ ﷺ أَوَّلُ مَنْ يَشْفَعُ فِي إِخْرَاجِ بَعْضِ الْمُؤَحِّدِينَ مِنَ النَّارِ.

ﷺ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، وَالصَّادِقِينَ وَالشُّفَعَاءِ غَيْرُهُ، فَمَنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فِي الدُّنْيَا، يُصَلُّونَ، وَيَصُومُونَ مَعَهُمْ، وَيَحْجُونَ مَعَهُمْ، وَيَغْزُونَ مَعَهُمْ، قَدْ قَضَيْتُ أَنِّي أَشْفَعُهُمْ فِيهِمْ، فَأَخْرِجُوهُمْ مِنَ النَّارِ بِشَفَاعَتِهِمْ). اهـ.

قُلْتُ: وَمَا قَالَهُ فِي حَقِّ النَّبِيِّ ﷺ، هُوَ كَذَلِكَ فِي حَقِّ شَفَاعَةِ الْمُؤْمِنِينَ فِي إِخْوَانِهِمْ، فَإِنَّهُمْ أَمُرُوا بِإِخْرَاجِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ وَزُنْ كَذَا، أَوْ مِثْقَالُ كَذَا مِنَ الْإِيمَانِ، ثُمَّ أَمَرَ الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بِإِخْرَاجِ مَنْ كَانَ عِنْدَهُ نَفْسُ الْقَدْرِ مِنَ الْإِيمَانِ.

\* مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ لَمْ يُخْرِجُوا الْكُلَّ، وَالْقَرِينَةُ لِهَذَا أَيْضًا فَوْقَ مَا سَبَقَ مِنْ بُرْهَانٍ أَنَّهُمْ أَمُرُوا بِأَنْ يُخْرِجُوا مَنْ عَرَفُوا مِنْ إِخْوَانِهِمْ، فَالَّذِينَ لَمْ يَعْرِفُوهُمْ لَمْ يَدْخُلُوا فِي ذَلِكَ الْأَمْرِ أَصْلًا.<sup>(١)</sup>

قُلْتُ: إِذَا فَالْرَّوَايَاتُ الَّتِي فِيهَا: «لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ»، مَحْمُولَةٌ عَلَى أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» وَلَا بُدَّ، كَمَا فِي الرَّوَايَاتِ السَّابِقَةِ، وَالرَّوَايَاتُ الَّتِي جَاءَتْ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، مَحْمُولَةٌ أَيْضًا عَلَى أَنَّهُمْ لَمْ يَأْتُوا بِمَا يُنَاقِضُهَا، وَلَا بُدَّ، كَمَا أَوْضَحَتِ الرَّوَايَاتُ الْأُخْرَى.

\* لِأَنَّ مَنْ خَرَجُوا هُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، كَمَا هُوَ صَرِيحُ رِوَايَةِ: أَبِي هُرَيْرَةَ وَغَيْرِهِ، وَلَوْ كَانُوا مِنْ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ لَخَلَدُوا فِي النَّارِ، وَلَمْ يُخْرِجُوا مِنْهَا.<sup>(٢)</sup>

(١) قُلْتُ: وَلَوْ أَخْرَجَ الْمُؤْمِنُونَ الْبَاقِي أَيَّ سَائِرِ الدَّفْعَاتِ الَّتِي يَشْفَعُ فِيهَا الْمُؤْمِنُونَ، لَا بَاقِيَ مَنْ كَانَ كَذَلِكَ مِنَ أَهْلِ النَّارِ. لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ ذَلِكَ لَمَا بَقِيَ لِشَفَاعَةِ الْأَنْبِيَاءِ وَغَيْرِهِمْ شَيْءٌ.

(٢) إِذَا فَلَا بُدَّ مِنْ تَخْصِيصِ عُمُومِ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ، بِلَفْظَةٍ: «لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ».

قُلْتُ: وَهَذَا مُسْتَفَادٌ مِنْ مَجْمُوعِ الرِّوَايَاتِ الَّتِي سَبَقَتْ، وَمَنْ ضَيَّعَهُ وَلَمْ يُصِبْهُ - لَا سِيَّمَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ - فَاتَهُ عِلْمٌ كَثِيرٌ، وَأَخْطَأَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ<sup>(١)</sup>.

\* لِأَنَّ إِعْمَالَ الدَّلِيلَيْنِ أَوْلَى مِنْ إِهْمَالِ أَحَدِهِمَا، وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ ضَرُورِيَّةٌ فِي تَشْرِيعِ الْأَحْكَامِ عِنْدَ وُجُودِ الْأَدِلَّةِ الْمُجْمَلَةِ وَالْمُفَسَّرَةِ<sup>(٢)</sup>.

قَالَ الْحَافِظُ السُّبْكِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ الْإِبْهَاجِ» (ج ٣ ص ٢١٠): (وَإِذَا تَعَارَضَ فَإِنَّمَا يُرَجَّحُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ إِذَا لَمْ يُمْكِنْ الْعَمَلُ بِكُلِّ مَنِهْمَا، فَإِنْ أَمْكَنَ - وَلَوْ مِنْ وَجْهِهِ - فَلَا يُصَارُ إِلَى التَّرْجِيحِ لِأَنَّ إِعْمَالَ الدَّلِيلَيْنِ أَوْلَى مِنْ إِهْمَالِ أَحَدِهِمَا بِالْكُلِّيَّةِ، لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الدَّلِيلِ الْإِعْمَالُ لَا الْإِهْمَالُ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمِنْهَاجِ» (ج ١ ص ١٤٩): (ثُمَّ الْمُخْتَلِفُ قِسْمَانِ: أَحَدُهُمَا: يُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا، فَيَتَعَيَّنُ وَيَجِبُ الْعَمَلُ بِالْحَدِيثَيْنِ جَمِيعًا، وَمَهُمَا أَمْكَنَ حَمْلُ كَلَامِ الشَّارِعِ عَلَى وَجْهِهِ، يَكُونُ أَعَمَّ لِلْفَائِدَةِ تَعَيَّنِ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ). اهـ.

وَقَالَ الْفَقِيهُ الْقَرَفِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَنْفِيحِ الْفُصُولِ» (ص ٤٢١): (إِذَا تَعَارَضَ دَلِيلَانِ فَالْعَمَلُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ وَجْهِهِ، أَوْلَى مِنَ الْعَمَلِ بِأَحَدِهِمَا). اهـ.

(١) فَالْقَوَاعِدُ الْمُسْتَفَادَةُ مِنْ مَجْمُوعِ الرِّوَايَاتِ، وَقَدْ أَشَارَ لِذَلِكَ: ابْنُ خُزَيْمَةَ، كَمَا سَبَقَ، فَبِالْجَمْعِ بَيْنَ الرِّوَايَاتِ يَتَّضِحُ بَعْدَ هَذَا الْإِحْتِمَالِ.

(٢) وَانْظُرْ: «الْوَجِيزَ فِي إِیْضَاحِ قَوَاعِدِ الْفَقْهِ الْكُلِّيَّةِ» لِلْبُورْنِيِّ (ص ٢٥٧)، وَ«مَوْسُوعَةَ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ» لَهُ (ج ٢ ص ٢١٩).

وَقَالَ أَبُو زَهْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «أُصُولِ الْفَقْهِ» (ص ١٨٤): (وَمِنْ التَّوْفِيقِ أَنْ يُؤَوَّلَ

أَحَدُ النَّصِّينِ بِحَيْثُ يَتَلَاقَى مَعَ النَّصِّ الْآخَرِ). اهـ.

قُلْتُ: فَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ تُعْطِي حُكْمًا مُفِيدًا حَسَبَ مُقْتَضَى الْأَدِلَّةِ، وَإِيْهْمَالُهَا هُوَ

إِيْهْمَالٌ لِلْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ، وَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنْ ثَمَرَةٍ عِلْمِيَّةٍ مُفِيدَةٍ.<sup>(١)</sup>

\* فَالْعَالَمُ عَلَيْهِ أَنْ يَصُونَ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ، وَإِلَّا أَلْغَى بَعْضُ الْأَحْكَامِ، وَهُوَ لَا

يَشْعُرُ.

إِذَا فَلَوْ تَرَكَنَا الرُّوَايَاتِ الْأُخْرَى، كَحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَغَيْرِهِ، لَلَزِمَ مِنْ ذَلِكَ

إِهْدَارُ الْأَدِلَّةِ السَّابِقَةِ الَّتِي تُفَسِّرُ الْمَقْصُودَ.

\* ثُمَّ إِنَّ الْمُخَالَفَ لَيْسَ مَعَهُ إِلَّا ظَاهِرٌ جُمْلَةً مُجْمَلَةً وَهِيَ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا

قَطُّ)، وَ(أَدْخَلَهُمُ اللَّهُ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ عَمَلٍ عَمِلُوهُ، وَلَا خَيْرٍ قَدَّمُوهُ)، فِي رِوَايَةِ أَبِي سَعِيدٍ

الْخُدْرِيِّ، وَقَدْ فَصَّلْتُ هَذِهِ الْجُمْلَةَ فِي مَوَاضِعٍ أُخْرَى مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ،

وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَغَيْرِهِمَا.

\* فَكَيْفَ يُؤَوَّلُ كُلُّ هَذِهِ الرُّوَايَاتِ، وَيُهْدَرُ تِلْكَ الْأَدِلَّةُ لِجُمْلَةٍ مُجْمَلَةٍ مُشْتَرَكَةٍ

قَدْ فَصَّلْتُ فِي مَوَاضِعٍ أُخْرَى، كَمَا سَبَقَ.

قُلْتُ: فَالْوَاجِبُ حَمْلُهَا عَلَى الْمَعْنَى الْمُفِيدِ لِلْحُكْمِ، لِأَنَّ خِلَافَهُ إِيْهْمَالٌ وَإِلْغَاءٌ

لِلْحُكْمِ الْمُفَسَّرِ الصَّحِيحِ الْمُتَرَجِّحِ.

(١) وَهَذَا كُلُّهُ يَدُلُّنَا عَلَى أَهْمِيَّةِ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ وَضُرُورَتِهَا فِي تَشْرِيعِ الْأَحْكَامِ.

قُلْتُ: وَمِنْهُجُ التَّوْفِيقِ وَالتَّرْجِيحِ مِنَ الْأُمُورِ الْأَسَاسِيَّةِ، لِفَهْمِ مَعَانِي الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ، فَهَمًّا، سَلِيمًا، وَهُوَ مِنْ أَهَمِّ الْأَدَوَاتِ لِاسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، اسْتِنْبَاطًا، صَحِيحًا، وَجَهْلُهُ يُؤَدِّي بِالنَّاظِرِ فِي مُخْتَلَفِ الْحَدِيثِ إِلَى التَّخَبُّطِ، وَعَدَمِ الْوُصُولِ إِلَى الْحُكْمِ الصَّحِيحِ، فَهُوَ مِنْ أَهَمِّ الْعُلُومِ الَّتِي يَخْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَتِهَا: الْعُلَمَاءُ، وَطَلَبَةُ الْعِلْمِ.

قَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّقْرِيبِ» (ج ٢ ص ١٩٧): (هَذَا فَنٌّ مِنْ أَهَمِّ الْأَنْوَاعِ، وَيَضْطَرُّ إِلَى مَعْرِفَتِهِ جَمِيعُ الْعُلَمَاءِ مِنَ الطَّوَائِفِ). اهـ.

قُلْتُ: وَأَيْضًا فَإِنَّ التَّوْفِيقَ وَالتَّرْجِيحَ بَيْنَ مُخْتَلَفِ الْحَدِيثِ، لَا يُؤْهَلُ لَهُ إِلَّا الْمُجْتَهِدُونَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، الْمُتَعَمِّقُونَ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ، وَيَقْصُرُ عَنْهُ الْمُقَلِّدُونَ الْمُتَعَالِمُونَ<sup>(١)</sup> الْمُقَلِّدُونَ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الصَّلَاحِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمُقَدِّمَةِ» (ص ٢٨٥): (وَإِنَّمَا يَكْمُلُ لِلْقِيَامِ بِهِ الْأَيْمَةُ الْجَامِعُونَ بَيْنَ صِنَاعَتِي الْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ، الْغَوَاصُونَ عَلَى الْمَعَانِي الدَّقِيقَةِ).<sup>(٢)</sup> اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمِنْهَاجِ» (ج ١ ص ١٤٩): (وَإِنَّمَا يَقُومُ بِذَلِكَ غَالِبًا الْأَيْمَةُ الْجَامِعُونَ بَيْنَ الْحَدِيثِ، وَالْفِقْهِ، وَالْأُصُولِيِّونَ الْمُتَمَكِّنُونَ فِي ذَلِكَ،

(١) «الْفُصَّاصُ وَالْوُعَاظُ»، وَغَيْرُهُمْ.

(٢) قُلْتُ: وَقَدْ يَنْشَأُ هَذَا الْاِخْتِلَافُ فِي الْأَحَادِيثِ بِسَبَبِ اخْتِلَافِ الرُّوَاةِ فِي الْجَفْظِ وَالضَّبْطِ.

الغائضون في المعاني الدقيقة، الراضون أنفسهم في ذلك، فمن كان بهذه الصفة لم يشكّل عليه شيء من ذلك إلا النادر في بعض الأحيان). اهـ.

قلت: ومن المعلوم أنّ الأحاديث النبوية، إنّما جاءت للعمل بها، وفي حالة التعارض الظاهري بينها يكون الجمع بين الأحاديث هو السبيل إلى تحقيق الغاية التي جاءت من أجلها حيث إنّ الجمع بين الأحاديث يؤدي إلى إعمالها جميعاً، أمّا دفع التعارض بالترجيح الصوري، بلا دليل كـ: «ترجيح المجمع على المفسر»، فإنه لا يحقق الإعمال لجميع الأدلة، بل يعمل ببعضها، ويترك البعض الآخر، فيجب إذاً الالتزام بالأصل في أنّ إعمال الأدلة أولى من إعمالها.<sup>(١)</sup>

قال الحافظ الخطيب رحمه الله في «الفيح والمفتق» (ج ٢ ص ٢٢٢): (وكلماً

احتمل حديثان، أن يستعملا معاً استعملاً معاً، ولم يعطل واحد منهما الآخر). اهـ.

وقال اللكنوي رحمه الله في «الأجوبة الفاضلة» (ص ١٩٦): (والذي يظهر

اعتباره هو تقديم الجمع على الترجيح، لأنّ في تقديم الترجيح يلزم ترك العمل بأحد الدليلين من غير ضرورة داعية إليه، وفي تقديم الجمع يمكن العمل بكل منهما على ما هو عليه). اهـ.

قلت: فإن أمكن الجمع والترجيح على ما هو عليه للأحاديث المفسرة، فهذا هو العلم فافطن لهذا ترشّد.

(١) انظر: «التمهيد» للأسنوي (ص ٥٠٦)، و«الأشباه والنظائر» للسيوطي (ص ١٢٨)، و«الأشباه والنظائر»

لابن نجيم (ص ١٣٥).

وَقَالَ الْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مُسْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١ ص ٣): (إِنِّي نَظَرْتُ فِي الْأَثَارِ الْمَرْوِيَةِ عَنْهُ رَحِمَهُ اللَّهُ، بِالْأَسَانِيدِ الْمَقْبُولَةِ الَّتِي نَقَلَهَا ذَوُوا التَّحْقِيقِ فِيهَا، وَالْأَمَانَةَ عَلَيْهَا وَحُسْنَ الْأَدَاءِ لَهَا، فَوَجَدْتُ فِيهَا أَشْيَاءَ مِمَّا سَقَطَتْ مَعْرِفَتُهُ، وَالْعِلْمُ بِمَا فِيهَا عَنْ أَكْثَرِ النَّاسِ، فَمَالَ قَلْبِي إِلَى تَأْمُلِهَا، وَتَبَيَّنَ مَا قَدَرْتُ عَلَيْهِ مِنْ مُسْكِلِهَا، وَمِنْ اسْتِخْرَاجِ الْأَحْكَامِ الَّتِي فِيهَا، وَمِنْ نَفْيِ الْإِحَالَاتِ عَنْهَا، وَأَنْ أَجْعَلَ ذَلِكَ أَبْوَابًا أَذْكَرُ فِي كُلِّ بَابٍ مِنْهَا مَا يَهَبُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِي مِنْ ذَلِكَ فِيهَا، حَتَّى أُبَيِّنَ مَا قَدَرْتُ عَلَيْهِ مِنْهَا). (١) اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ خُرَيْمَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (لَيْسَ ثَمَّ حَدِيثَانِ مُتَعَارِضَانِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَمَنْ وَجَدَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَلْيَأْتِنِي لِأَوْفَ لَهُ بَيْنَهُمَا). (٢) اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الرَّسَالَةِ» (ص ٢١٣): (وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَرَبِيٌّ اللَّسَانِ وَالذَّارِ، فَقَدْ يَقُولُ: الْقَوْلُ عَامًّا يُرِيدُ بِهِ الْعَامُّ، وَعَامًّا يُرِيدُ بِهِ الْخَاصُّ). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الرَّسَالَةِ» (ص ٣٤١): (كُلُّ كَلَامٍ كَانَ عَامًّا ظَاهِرًا فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَهُوَ عَلَى ظُهُورِهِ وَعُمُومِهِ، حَتَّى يُعْلَمَ حَدِيثُ ثَابِتٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يُرِيدُ بِالْجُمْلَةِ الْعَامَّةِ فِي الظَّاهِرِ بَعْضَ الْجُمْلَةِ دُونَ بَعْضٍ). اهـ.

(١) وَقَدْ اجْتَهَدَ الطَّحَاوِيُّ فِي تَحْقِيقِ مَا فَصَدَ إِلَيْهِ فَأَبَانَ كَثِيرًا مِمَّا سَقَطَتْ مَعْرِفَتُهُ عَلَى النَّاسِ، وَأَزَالَ الْإِشْكَالَ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ، وَحَرَصَ عَلَى جَمْعِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ، وَكَانَ يَذْكُرُ الْحَدِيثَ، وَيُبَيِّنُ الْمُرَادَ مِنْهُ بِذِكْرِ أَحَادِيثَ أُخْرَى تُبَيِّنُهُ، وَكَثِيرًا مَا يَجْمَعُ بَيْنَ حَدِيثَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ.

(٢) انْظُرْ: «اِخْتِصَارَ عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ كَثِيرٍ (ص ١٧٠)، مَعَ شَرْحِهِ «الْبَاعِثُ الْحَيْثُ» لِلشَّيْخِ أَحْمَدَ شَاكِرٍ.

قُلْتُ: وَالْمُطْلَقُ عَلَى إِطْلَاقِهِ هُوَ الظَّاهِرُ، وَلَا يُعَدَّلُ هَذَا الظَّاهِرُ الشَّائِعُ إِلَى التَّقْيِيدِ إِلَّا بِدَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَى إِرَادَةِ هَذَا الْقَيْدِ، وَظَاهِرُ الْأَمْرِ الْوُجُوبُ فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِالظَّاهِرِ، وَلَا يُحْمَلُ الْأَمْرُ عَلَى النَّدْبِ، أَوْ الْإِزْشَادِ إِلَّا بِدَلِيلٍ، وَكَذَلِكَ النَّهْيُ ظَاهِرُ التَّحْرِيمِ، فَلَا يَتَحَقَّقُ مَذْلُولُهُ إِلَّا بِالْكَفِّ، وَلَا يُحْمَلُ النَّهْيُ عَلَى الْكَرَاهَةِ إِلَّا بِدَلِيلٍ.<sup>(١)</sup>

\* وَكَذَلِكَ يُرَجَّحُ الْحَدِيثُ بِأَمْرٍ خَارِجِيٍّ، أَيْ: فِي تَرْجِيحِ الْحَدِيثِ الَّذِي وَافَقَهُ دَلِيلٌ آخَرُ فِي الْحُكْمِ، وَهَذَا قَوْلُ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ.<sup>(٢)</sup>

\* لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ التَّرْجِيحِ الْمُفَسِّرِ بَيَانَ الْحُكْمِ الصَّحِيحِ فِي أَحَدِ الدَّلِيلَيْنِ، وَقَدْ وَضَحَ أَنَّ الْحُكْمَ الصَّحِيحَ فِي الدَّلِيلِ الَّذِي وَافَقَهُ دَلِيلٌ آخَرُ، فَوَجَبَ تَرْجِيحُهُ.<sup>(٣)</sup>

قُلْتُ: وَأَحَادِيثُ الْبَابِ عَمَلٌ بِهَا جَمِيعُ الْأُمَّةِ فِي مَسْأَلَةِ الشَّفَاعَةِ لِلْمُسْلِمِينَ، فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهَا، لِأَنَّ التَّرْجِيحَ بِعَمَلِ جَمِيعِ الْأُمَّةِ أَوْلَى، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.



(١) انظر: «التمهيد» لأبي الخطاب (ج ١ ص ٨).

(٢) انظر: «روضة الناظر» لابن قدامة (ص ٢٠٩)، و«شرح الكوكب المنير» لابن النجار (ج ٤ ص ٦٣٥)، و«التمهيد» لأبي الخطاب (ج ٣ ص ٢١٧)، و«إرشاد الفحول» للشوكاني (ص ٢٨٠)، و«المحصول» للرازي (ج ٢ ص ٥٣٤).

(٣) ومن المعلوم أن صحة الحديث أيضًا هي الأساس قبل أي مرجح، ويبلغ الحديث أعلى مراتب الصحة إذا كان متفقًا عليه، ويزداد قوة إذا وافقته أحاديث أخرى كما في مسألتنا هذه.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ

حَدِيثِ: «لَرَجُلٌ عَبْدُ اللَّهِ أَثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ أَحَدٍ»،  
الَّذِي اسْتَدُلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ الَّذِي يُوزَنُ: الْعَامِلُ فِي الْمِيزَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَهُوَ لَا  
يَصِحُّ

عَنْ زُرَّ بْنِ حُبَيْشٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه؛ (أَنَّهُ كَانَ يَجْتَنِي سِوَاكَ مِنَ  
الْأَرَاكِ، وَكَانَ دَقِيقَ السَّاقَيْنِ، فَجَعَلَتِ الرِّيحُ تَكْفُوهُ، فَضَحِكَ الْقَوْمُ مِنْهُ، فَقَالَ رَسُولُ  
اللَّهِ ﷺ: مِمَّ تَضْحَكُونَ؟، قَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، مِنْ دِقَّةِ سَاقِيهِ، فَقَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ،  
لَهُمَا أَثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ مِنْ أَحَدٍ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

اِخْتَلَفَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ:

\* فَرَوَاهُ: حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ، عَنْ زُرَّ بْنِ حُبَيْشٍ، عَنْ  
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه : (أَنَّهُ كَانَ يَجْتَنِي سِوَاكَ مِنَ الْأَرَاكِ، وَكَانَ دَقِيقَ السَّاقَيْنِ،  
فَجَعَلَتِ الرِّيحُ تَكْفُوهُ، فَضَحِكَ الْقَوْمُ مِنْهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مِمَّ تَضْحَكُونَ؟، قَالُوا:  
يَا نَبِيَّ اللَّهِ، مِنْ دِقَّةِ سَاقِيهِ، فَقَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَهُمَا أَثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ مِنْ أَحَدٍ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٤٢٠ و ٤٢١)، وَابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ  
الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ١٥٥)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٧٠٦٩)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي

«تاريخ دمشق» (ج ٣٣ ص ١١٠)، وابن الجوزي في «صفة الصفوة» (ج ١ ص ٣٩٩)، وفي «جامع المسانيد» (ج ٥ ص ١٥٥)، والشاشي في «المسند» (٦٦١)، وأبو القاسم الأصبهاني في «سير السلف» (ج ٢ ص ٤٦٦)، والطياشي في «المسند» (٣٥٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨٤٥٢)، والبراز في «المسند» (ج ٥ ص ٢٢١ و ٢٢٢)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (ج ١ ص ١٢٧)، وأبو يعلى في «المسند» (٥٣١٠)، و(٥٣٦٥).

قلت: وهذا سنده منكر، وله علتان:

الأولى: عاصم بن أبي النجود الكوفي، وهو كثير الخطأ، سيئ الحفظ<sup>(١)</sup>، يعتبر بحديثه في موافقته لرواية الحفاظ الأثبات.

قال الحافظ ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (ج ٦ ص ٣٢٠) عن عاصم بن أبي النجود: (وكان ثقة، إلا أنه كان كثير الخطأ في حديثه).

وقال الحافظ يعقوب بن سفيان: (في حديثه اضطراب<sup>(٢)</sup>).

وقال الحافظ ابن علية: (سيئ الحفظ<sup>(٣)</sup>).

(١) انظر: «تهذيب الكمال» للمزي (ج ١٣ ص ٤٧٧)، و«الكامل في أسماء الرجال» للمقدسي (ج ٦ ص ٤٨)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (ج ٦ ص ٢٧١)، و«تاريخ دمشق» لابن عساكر (ج ٢٥ ص ٢٢٤ و ٢٣٩).  
(٢) أنكر صحيح.

أخرج ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (ج ٢٥ ص ٢٢٤).  
وإسناده صحيح.

ودكره المزي في «تهذيب الكمال» (ج ١٣ ص ٤٧٧)، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» (ج ٦ ص ٢٧٢).

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالْتِعْدِيلِ» (ج ١ ص ٣٤١): (مَحَلُّهُ عِنْدِي:  
مَحَلُّ الصَّدَقِ، صَالِحُ الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ الْحَافِظِ).  
وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ خِرَاشٍ: (فِي حَدِيثِهِ نُكْرَةٌ).<sup>(١)</sup>  
\* وَقَالَ الْحَافِظُ الْعُقَيْلِيُّ: (لَمْ يَكُنْ فِيهِ: إِلَّا سُوءُ الْحِفْظِ).<sup>(٢)</sup>  
وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّارَقُطْنِيُّ: (فِي حِفْظِهِ شَيْءٌ).<sup>(٣)</sup>  
وَلِذَلِكَ قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ص ٤٧١): (صَدُوقٌ: لَهُ أَوْهَامٌ).  
\* وَسُئِلَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ عَنْ حَدِيثِ عَاصِمٍ، فَقَالَ: (مُضْطَرَبٌ).<sup>(٤)</sup>

(٣) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالْتِعْدِيلِ» (ج ٦ ص ٣٤١).  
وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الْمَرْيُ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٣ ص ٤٧٨).

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٢٥ ص ٢٣٩).  
وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الْمَرْيُ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ١٣ ص ٤٧٨)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ٦ ص ٢٧٣).  
(٢) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٢٥ ص ٢٣٩).  
وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الْمَرْيُ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ١٣ ص ٤٧٨)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ٦ ص ٢٧٣).  
(٣) انْظُرْ: «السُّؤَالَاتِ لِلْبَرْقَانِيِّ» (٣٣٨).

(٤) انْظُرْ: «الْعِلَلُ، وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ» رِوَايَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ (ج ٣ ص ٢٦).

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ» (ج ٢ ص ٣٢٥): (صَدُوقٌ: يَهُمُّ).  
 \* ثُمَّ إِنَّهُ اضْطَرَبَ فِيهِ: فَقَدْ رَوَاهُ زَائِدَةُ بْنُ قُدَامَةَ، وَهُوَ ثَقَّةٌ ثَبَتَ: عَنْ عَاصِمِ بْنِ  
 أَبِي النَّجُودِ، عَنْ زُرِّ بْنِ حُبَيْشٍ بِهِ، مُرْسَلًا، وَلَمْ يَذْكُرْ: ابْنَ مَسْعُودٍ.  
 قُلْتُ: وَهَذِهِ عَلَّةٌ أُخْرَى تَقْدَحُ فِي ثُبُوتِ هَذَا الْحَدِيثِ.  
 \* وَثَمَّةٌ أَمْرٌ آخَرُ: وَهُوَ أَنَّ الْمَتْنَ فِيهِ نَكَارَةٌ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ جَاءَ فِيهِ: أَنَّ الصَّحَابَةَ رضي الله عنهم،  
 قَدْ ضَحِكُوا مِنْ دِقَّةِ سَاقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه.  
 \* وَهَذَا مُتَنَافٍ مَعَ سُلوِكِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، وَأَخْلَاقِهِمُ الرِّفِيعَةِ، فَكَيْفَ يَفْعَلُونَ  
 ذَلِكَ، وَلَا سِيَّمًا وَأَنَّ الرَّسُولَ صلى الله عليه وسلم كَانَ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ، فَهَذَا فِعْلٌ غَرِيبٌ، وَلَا يَتَصَوَّرُ حَدُوثُهُ  
 مِنْ صَحَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم.  
 قُلْتُ: فَهَذِهِ عَلَّةٌ أُخْرَى تَقْدَحُ فِي الْحَدِيثِ بِالْكُلِّيَّةِ، وَلَا يَصِحُّ.  
 \* وَالْحَدِيثُ رُويَ مِنْ أَوْجِهٍ أُخْرَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَكُلُّهَا لَا تَصِحُّ.  
 قُلْتُ: وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ الْبَصْرِيُّ سَاءَ حِفْظُهُ لَمَّا كَبُرَ، فَيُخْطِئُ وَيُخَالِفُ أَحْيَانًا.<sup>(١)</sup>  
 قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ص ٢٦٩) عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ: «وَتَغَيَّرَ  
 حِفْظُهُ بِآخِرِهِ».

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «الْمُغْنِي فِي الضُّعْفَاءِ» (ج ١ ص ١٨٩): (حَمَّادُ بْنُ  
 سَلَمَةَ: إِمَامٌ ثَقَّةٌ، لَهُ أَوْهَامٌ وَغَرَائِبُ، وَغَيْرُهُ أَثْبَتُ مِنْهُ).

(١) وَأَنْظَرُ: «مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ١ ص ٥٩٠)، وَ«الْمُغْنِي فِي الضُّعْفَاءِ» لَهُ (ج ١ ص ١٨٩)، وَالتَّهْذِيبُ  
 التَّهْذِيبُ لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ١١).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٩٣): (وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: وَإِنْ كَانَ مِنَ الثَّقَاتِ إِلَّا أَنَّهُ سَاءَ حِفْظُهُ فِي آخِرِ عُمُرِهِ، فَالْحِفَاطُ لَا يَحْتَجُّونَ بِمَا يُخَالِفُ فِيهِ، وَيَتَجَنَّبُونَ مَا يَتَفَرَّدُ بِهِ، عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ خَاصَّةً وَأَمْثَالِهِ).

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: (كَانَ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: يُخْطِئُ، وَخَطَأٌ كَثِيرًا).<sup>(١)</sup>

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْخَلَائِفَاتِ» (ج ٢ ص ٥٠) عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ: (لَمَّا طَعَنَ<sup>(٢)</sup> فِي السَّنِّ سَاءَ حِفْظُهُ، فَلِذَلِكَ تَرَكَ الْبُخَارِيُّ الْاِحْتِجَاجَ بِحَدِيثِهِ... فَالْاِحْتِیَاطُ لِمَنْ رَاقَبَ اللَّهَ أَلَّا يَحْتَجَّ بِمَا يَجِدُ فِي أَحَادِيثِهِ، مِمَّا يُخَالِفُ الثَّقَاتَ).

قُلْتُ: وَهَذَا يَنْطَبِقُ عَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ الَّتِي تَكَلَّمْنَا عَلَيْهَا.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْخَلَائِفَاتِ» (ج ٤ ص ٢١٠): (سَاءَ حِفْظُهُ فِي آخِرِ عُمُرِهِ، فَالْحِفَاطُ لَا يَحْتَجُّونَ بِمَا يُخَالِفُ فِيهِ، وَيَتَجَنَّبُونَ مَا يَتَفَرَّدُ بِهِ).

قُلْتُ: فَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، الرَّاوي لِهَذَا الْحَدِيثِ غَيْرُ مُحْتَجٍّ بِهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، لِمُخَالَفَتِهِ: لِلثَّقَاتِ الْحِفَاطِ.

قُلْتُ: وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَإِنْ كَانَ أَثَبَتَ النَّاسُ فِي ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ، وَحُمَيْدِ الطَّوِيلِ؛ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يَهُمُّ فِي حَدِيثِ غَيْرِهِمَا.

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي يَعْلَى فِي «طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ» (ج ٢ ص ٣٨٥) رِوَايَةً: مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى النَّيْسَابُورِيِّ.

(٢) يَعْنِي: كَبُرَ فِي السَّنِّ.

قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «التَّمْيِيزِ» (ص ٢١٨): (وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: يُعَدُّ عَنْهُمْ إِذَا حَدَّثَ عَنْ غَيْرِ ثَابِتٍ، -كَحَدِيثِهِ هَذَا وَأَشْبَاهِهِ-... فَإِنَّهُ يُخْطِئُ فِي حَدِيثِهِمْ كَثِيرًا).  
وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو يَعْلَى الْخَلِيلِيُّ فِي «الْمُتَتَحَبِّ مِنَ الْإِرْشَادِ» (ج ١ ص ١٧٦):  
(وَالَّذِي عَلَيْهِ حُفَاطُ الْحَدِيثِ: الشَّاذُّ: مَا لَيْسَ لَهُ إِلَّا إِسْنَادٌ وَاحِدٌ، يَشُدُّ بِذَلِكَ شَيْخُ ثِقَةٍ كَان، أَوْ غَيْرِ ثِقَةٍ).

وَقَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ» (ج ٣ ص ٤٠٨): (وَقَدْ عَلِمَ مِنْ قَاعِدَةِ الْمُحَدِّثِينَ، وَغَيْرِهِمْ، أَنَّ مَا خَالَفَ الثَّقَاتِ: كَانَ حَدِيثُهُ، شَاذًا، مَرْدُودًا).  
وَأُورِدَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعَ الزَّوَائِدِ» (ج ٩ ص ٢٨٩)، ثُمَّ قَالَ: (رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو يَعْلَى، وَالْبَزَّازُ، وَالطَّبْرَانِيُّ مِنْ طُرُقٍ، وَفِي بَعْضِهَا: «لَسَاقَا ابْنِ مَسْعُودٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَشَدُّ، وَأَعْظَمُ مِنْ أَحَدٍ»، وَفِي بَعْضِهَا: «بَيْنَا هُوَ يَمْشِي وَرَاءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِذْ هَمَزَهُ أَصْحَابُهُ أَوْ بَعْضُهُمْ»، وَأَمَثَلَ طُرُقَهَا فِيهِ عَاصِمُ بْنُ أَبِي النَّجُودِ، وَهُوَ حَسَنُ الْحَدِيثِ، عَلَى ضَعْفِهِ، وَبَقِيَّةُ رِجَالٍ: أَحْمَدُ، وَأَبِي يَعْلَى، رِجَالُ الصَّحِيحِ).  
\* وَرَوَاهُ: زَائِدَةُ بْنُ قُدَامَةَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ، عَنْ زُرِّ بْنِ حُبَيْشٍ قَالَ:  
(جَعَلَ الْقَوْمُ يَضْحَكُونَ مِمَّا تَصْنَعُ الرِّيحُ بَعْدَ اللَّهِ تَلْقِيهِ، قَالَ: فَقَالَ ﷺ: لَهُوَ أَثْقَلُ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِيزَانًا مِنْ أَحَدٍ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١٢ ص ١١٣).

هَكَذَا: مُرْسَلًا، وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ مَسْعُودٍ<sup>(١)</sup>، وَهَذِهِ عَلَّةٌ أُخْرَى فِي السَّنَدِ، تَقْدَحُ فِي ثُبُوتِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ عَاصِمُ بْنُ أَبِي النَّجُودِ الْأَسَدِيُّ، وَهُوَ وَإِنْ كَانَ صَدُوقًا؛ إِلَّا أَنَّهُ فِيهِ كَلَامٌ مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ<sup>(٢)</sup>، وَقَدْ خَالَفَ هُنَا: وَرَوَاهُ مُرْسَلًا، وَفِيهِ أَلْفَاظٌ مُنْكَرَةٌ، فَهُوَ لَا يَقْرَأُ بِمِثْلِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ إِلَّا مَا وَافَقَ الثَّقَاتِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٦ ص ٣٢٠) عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ: (وَكَانَ ثِقَةً، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ كَثِيرَ الْخَطَا فِي حَدِيثِهِ).

وَقَالَ الْحَافِظُ يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ: (فِي حَدِيثِهِ اضْطِرَابٌ).<sup>(٣)</sup>

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عُليَّةَ: (سَيِّئُ الْحِفْظِ).<sup>(٤)</sup>

(١) وَهَذَا التَّخْلِيطُ مِنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ؛ فَإِنَّهُ سَيِّئُ الْحِفْظِ، وَيَهُمُّ فِي الْحَدِيثِ.

(٢) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمُزِّيِّ (ج ١٣ ص ٤٧٧)، وَ«الْكَمَالُ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ» لِلْمَقْدِسِيِّ (ج ٦ ص ٤٨)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٦ ص ٢٧١)، وَ«تَارِيخُ دِمَشْقَ» لِابْنِ عَسَاكِرَ (ج ٢٥ ص ٢٢٤ و ٢٣٩).  
(٣) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٢٥ ص ٢٢٤).

وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الْمُزِّيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ١٣ ص ٤٧٧)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ٦ ص ٢٧٢).

(٤) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٦ ص ٣٤١).

وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الْمُزِّيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٣ ص ٤٧٨).

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالْتِعْدِيلِ» (ج ١ ص ٣٤١): (مَحَلُّهُ عِنْدِي:  
 مَحَلُّ الصَّدَقِ، صَالِحُ الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ الْحَافِظِ).  
 وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ خِرَاشٍ: (فِي حَدِيثِهِ نُكْرَةٌ).<sup>(١)</sup>  
 وَقَالَ الْحَافِظُ الْعُقَيْلِيُّ: (لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا سُوءُ الْحِفْظِ).<sup>(٢)</sup>  
 وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّارَقُطْنِيُّ: (فِي حِفْظِهِ شَيْءٌ).<sup>(٣)</sup>  
 وَلِذَلِكَ قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ص ٤٧١): (صَدُوقٌ لَهُ أَوْهَامٌ).  
 \* وَسُئِلَ: زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ عَنْ حَدِيثِ عَاصِمٍ، فَقَالَ: (مُضْطَرَبٌ).<sup>(٤)</sup>  
 وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «مِيزَانِ الْإِعْدَالِ» (ج ٢ ص ٣٢٥): (صَدُوقٌ يَهُمُّ).  
 وَأَوْرَدَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «كَشَفِ الْأَسْتَارِ» (ج ٣ ص ٢٤٩).

(١) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٢٥ ص ٢٣٩).  
 وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.وَذَكَرَهُ الْمُزِّيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ١٣ ص ٤٧٨)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ٦ ص ٢٧٣).  
 (٢) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٢٥ ص ٢٣٩).  
 وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.وَذَكَرَهُ الْمُزِّيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ١٣ ص ٤٧٨)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ٦ ص ٢٧٣).  
 (٣) أَنْظَرُ: «السُّؤَالَاتُ» لِلْبَرْقَانِيِّ (٣٣٨).

(٤) أَنْظَرُ: «الْعِلَلُ، وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ» رِوَايَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ (ج ٣ ص ٢٦).

\* وَرَوَاهُ: الْعَوَّامُ بْنُ حَوْشَبٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ: (أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ رضي الله عنه صَعِدَ شَجَرَةً، فَجَعَلُوا يَضْحَكُونَ مِنْ دِقَّةِ سَاقِيهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَتَضْحَكُونَ؟ لَهُمَا أَثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ مِنْ جَبَلٍ أُحَدِّدُ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ١٥٥)، وَالشَّاشِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٤٢١).

وَهَذَا مِنْ حَدِيثِ مَرَّاسِيلِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ<sup>(١)</sup> عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، فَلَا سَنَدٌ مُنْقَطِعٌ.

\* فَهَذِهِ الرِّوَايَةُ مُرْسَلَةٌ، لَا تَصِحُّ، وَهَذَا الْحَدِيثُ رُويَ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ، مَرْفُوعًا، وَلَا يَصِحُّ أَيْضًا، وَقَدْ تَقَدَّمَ.

\* وَرَوَاهُ: جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ، عَنِ الْمُعَلَّى بْنِ عُرْفَانَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَسَاقَا ابْنِ مَسْعُودٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَشَدُّ وَأَعْظَمُ مِنْ أُحُدٍ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

\* بِدُونِ ذِكْرِ الْقِصَّةِ.

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٧ ص ٢٢١٤).

(١) فإبراهيم بن يزيد التيمي لم يسمع من ابن مسعود، وهو لم يدرك زمن القصة، يعني: هذا الزمان. وأنظر: «تهذيب الكمال» للمزي (ج ٢ ص ٢٣٢).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ وَاهٍ، فِيهِ مُعَلَّى بْنُ عُرْفَانَ، وَهُوَ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ.

قَالَ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ

الذَّهَبِيُّ: «مَتْرُوكٌ»<sup>(١)</sup>.

\* وَرَوَاهُ: جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ، أَنَّ الْمُعَلَّى بْنَ عُرْفَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ يَقُولُ:

سَمِعْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ رضي الله عنه يَقُولُ: لَمَّا قَتَلْتُ أَبَا جَهْلٍ أَنَا، وَابْنَا عَفْرَاءَ، تَعَامَزَ أَصْحَابُ

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ لِقُوَّةِ أَبِي جَهْلٍ، وَضَعَفِ قُوَّةُ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَدَقَّةُ سَاقِيهِ، فَلَحَنَ إِلَيْهِمْ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَلَامًا قَالَ: (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَسَاقَا عَبْدِ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَثْقَلُ مِنْ أَحَدٍ).

حَدِيثُ مُنْكَرٍ

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٣٣ ص ١١٣).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ وَاهٍ، فِيهِ مُعَلَّى بْنُ عُرْفَانَ، وَهُوَ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ.

قَالَ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ

الذَّهَبِيُّ: «مَتْرُوكٌ»<sup>(٢)</sup>.

(١) انْظُرْ: «الضُّعْفَاءَ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِلْبُخَارِيِّ (ص ٣٥٩)، وَ«التَّارِيخَ الْكَبِيرَ» لَهُ (ج ٧ ص ٣٩٥)، وَ«التَّارِيخَ

الْأَوْسَطَ» لَهُ أَيْضًا (ج ٣ ص ٥٠٤)، وَ«الضُّعْفَاءَ» لِلْعُقَيْلِيِّ (ج ٦ ص ٥٩)، وَ«لِسَانَ الْمِيزَانِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٨

ص ١١٢)، وَ«الْمُعْنَى فِي الضُّعْفَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٢ ص ٦٧٠)، وَ«دِيوان الضُّعْفَاءِ» لَهُ (ص ٣٩٤)، وَ«الْكَامِلُ فِي

الضُّعْفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٩ ص ٥٩٥).

(٢) انْظُرْ: «الضُّعْفَاءَ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِلْبُخَارِيِّ (ص ٣٥٩)، وَ«التَّارِيخَ الْكَبِيرَ» لَهُ (ج ٧ ص ٣٩٥)، وَ«التَّارِيخَ

الْأَوْسَطَ» لَهُ أَيْضًا (ج ٣ ص ٥٠٤)، وَ«الضُّعْفَاءَ» لِلْعُقَيْلِيِّ (ج ٦ ص ٥٩)، وَ«لِسَانَ الْمِيزَانِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٨

ص ١١٢)، وَ«الْمُعْنَى فِي الضُّعْفَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٢ ص ٦٧٠)، وَ«دِيوان الضُّعْفَاءِ» لَهُ (ص ٣٩٤)، وَ«الْكَامِلُ فِي

الضُّعْفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٩ ص ٥٩٥).

\* وَقَدْ اضْطَرَبَ مُعَلَّى بْنُ عُرْفَانَ فِي مَتْنِهِ، فَمَرَّةً: يَذْكُرُ الْحَدِيثَ، بِدُونِ الْقِصَّةِ، وَمَرَّةً: يَذْكُرُ الْقِصَّةَ، لَكِنْ بِذِكْرِهِ لِقِصَّةِ أَبِي جَهْلٍ فِي الْمَعْرَكَةِ، دُونَ ذِكْرِ قِصَّةِ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي رُكُوبِهِ الشَّجَرَةَ، وَهِيَ الْأَصْلُ. وَهَذَا التَّخْلِيْطُ، مِنْ مُعَلَّى بْنِ عُرْفَانَ.

وَرَوَاهُ: مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي فَاطِمَةَ أَبُو جَعْفَرٍ -بِمَصْرَ-، ثنا أَسَدُ بْنُ مُوسَى، ثنا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ قَالَ: أَنْبَأَنِي أَبُو وَائِلٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ رضي الله عنه يَقُولُ: لَمَّا قَتَلْتُ أَبَا جَهْلٍ، قَالَ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: قُوَّةُ ابْنِ مَسْعُودٍ بِقُوَّةِ أَبِي جَهْلٍ، وَحَمْسُ سَاقِ عَبْدِ اللَّهِ وَدِقَّتُهُ، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَرَفَ إِلَيْهِمْ بَصَرَهُ، وَلَحَنَ كَلَامَهُمْ، ثُمَّ قَالَ: (وَالَّذِي نَفْسُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ، لَسَاقَا عَبْدِ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَشَدُّ وَأَعْظَمُ مِنْ أَحَدٍ وَحِرَاءٍ). زَادَ: «حِرَاءٍ».

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «الْأَفْرَادِ» (ص ٤٠٩)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٣ ص ١١٣ و ١١٤).

وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: «غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ مَسْعُودٍ، تَفَرَّدَ بِهِ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ عَنْهُ، وَتَفَرَّدَ بِهِ أَسَدٌ عَنْ جَرِيرٍ، وَتَفَرَّدَ بِهِ ابْنُ أَبِي فَاطِمَةَ عَنْ أَسَدٍ، وَلَمْ نَكْتُبْهُ، إِلَّا عَنْ شَيْخِنَا<sup>(١)</sup> هَذَا، وَكَانَ مِنَ الثَّقَاتِ».

(١) يَعْنِي: الْقَاضِي الْحُسَيْنَ الْأَنْطَاكِيَّ.

وَهَكَذَا: أوردَهُ الْحَافِظُ مُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرٍ الْمَقْدِسِيُّ فِي «أَطْرَافِ الْغَرَائِبِ وَالْأَفْرَادِ» (ج ٤ ص ١٦٧).

وَقَدْ أَعْلَهُ الْحَافِظُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٣٣ ص ١١٤).  
قُلْتُ: وَإِسْنَادُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ بْنِ مَالِكٍ الثَّقَفِيُّ، تَغَيَّرَ حِفْظُهُ،  
وَاخْتَلَطَ، وَرَوَاتُهُ لِهَذَا الْحَدِيثِ تَدُلُّ عَلَى اخْتِلَاطِهِ.<sup>(١)</sup>

\* وَجَرِيرُ بْنُ حَارِظٍ بْنُ زَيْدِ الْبَصْرِيِّ، رَوَى عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، بَعْدَ  
الِاخْتِلَاطِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي الْحَدِيثِ، وَلِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ.

\* وَأَهْلُ الْبَصْرَةِ: فَإِنَّ أَحَادِيثَهُمْ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، مِمَّا سَمِعَ بَعْدَ الْاخْتِلَاطِ؛  
لِأَنَّهُ قَدِمَ عَلَيْهِمْ فِي آخِرِ عُمُرِهِ، فَهُوَ مُضْطَرِبُ الْحَدِيثِ.

\* لِذَلِكَ: أَخْرَجَ لَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» حَدِيثًا وَاحِدًا، مَقْرُونًا، وَلَمْ يُخْرِجْ  
لَهُ مُسْلِمٌ شَيْئًا.

\* وَجَرِيرُ بْنُ حَارِظٍ بْنُ زَيْدِ أَبُو النَّضْرِ الْبَصْرِيُّ: لَهُ أَوْهَامٌ إِذَا حَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ،  
بَلْ يَأْتِي أحيانًا بِالْعَجَائِبِ، وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ.

(١) انْظُرْ: «الْمُخْتَلَطِينَ» لِلْعَلَّائِيِّ (ص ٨٢)، وَ«الْكُوكِبَ النَّبَرَاتِ» لِابْنِ الْكَيْالِ (ص ٣١٩)، وَ«اخْتِلَاطَ الرِّوَاةِ  
الثَّقَاتِ» لِابْنِ سَعِيدٍ (ص ١٢٥)، وَ«هَدْيَ السَّارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٤٢٥)، وَ«تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ج ٢  
ص ٢٢)، وَ«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لَهُ أَيْضًا (ج ٧ ص ٢٠٣)، وَ«سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٦ ص ١١٠)،  
وَ«دِيَوَانَ الضَّعَفَاءِ» لَهُ (ص ٢٧٥)، وَ«مَرْحَ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ٢ ص ٧٣٤).

قَالَ أَحْمَدُ: «جَرِيرٌ كَثِيرُ الْغَلَطِ»، وَقَالَ السَّاجِي: «صَدُوقٌ حَدَّثَ بِأَحَادِيثَ، وَهَمَّ فِيهَا، وَهِيَ مَقْلُوبَةٌ»، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ: «كَانَ جَرِيرٌ يَهْمُ فِي الشَّيْءِ»، وَقَالَ الْأَزْدِيُّ: «أَحَادِيثُهُ مَقْلُوبَةٌ، وَلَمْ يَكُنْ بِالْحَافِظِ»<sup>(١)</sup>.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٦ ص ١٤٤) عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ: (كَانَ يُخْطِئُ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرَ مَا كَانَ يُحَدِّثُ مِنْ حِفْظِهِ).

وَقَالَ الْحَافِظُ التِّرْمِذِيُّ فِي «الْعِلَلِ الْكَبِيرِ» (ج ١ ص ١٣١): (قُلْتُ: لِلْبُخَارِيِّ، كَيْفَ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ؟، قَالَ: هُوَ صَحِيحُ الْكِتَابِ؛ إِلَّا أَنَّهُ رُبَّمَا وَهَمَ فِي الشَّيْءِ).

\* وَرَوَاهُ: ابْنُ أَبِي فَدْيِكٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ ابْنِ أَبِي حَرْمَلَةَ مَوْلَى حُوَيْطِبٍ، أَنَّ سَارَةَ بِنْتَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَخْبَرَتْهُ، أَنَّ أَبَاهَا أَخْبَرَهَا، قَالَ: بَيْنَمَا هُوَ يَمْشِي وَرَاءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِذَا هَمَزَهُ أَصْحَابُهُ أَوْ بَعْضُهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَعَبْدُ اللَّهِ فِي الْمَوَازِينِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَثْقَلُ مِنْ أُحُدٍ)، كَانَتْهُمْ عَجَبُوا مِنْ خِفَّتِهِ. أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٧ ص ٢٢١٤)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ١ ص ٤٨٠).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ مُوسَى بْنُ يَعْقُوبَ الزَّمْعِيُّ، وَهُوَ سَيِّئُ الْحِفْظِ، ضَعِيفٌ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ.

(١) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَبَّارٍ (ج ٢ ص ٥٧٢)، وَ«فَتْحُ الْبَارِي» لَهُ (ج ٥ ص ٢١٠)، وَ«إِكْمَالُ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لِمُغَلَّطَايَ (ج ٣ ص ١٨٠ و ١٨١)، وَ«شَرْحُ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ١ ص ٢٦٤)، وَ«الْعِلَلُ الْكَبِيرِ» لِلتِّرْمِذِيِّ (ج ١ ص ١٣١).

قَالَ عَنْهُ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: «ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، مُنْكَرُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «لَيْسَ بِالْقَوِيِّ»، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: «لَا يُحْتَجُّ بِهِ»، وَقَالَ أَحْمَدُ: «لَا يُعْجِبُنِي حَدِيثُهُ»<sup>(١)</sup>.

\* وَسَارَةُ بِنْتُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، لَا تُعْرَفُ، تَرْجَمَهَا الْحَافِظُ ابْنُ نُفْطَةَ فِي «الاسْتِذْرَاكِ عَلَى الْإِكْمَالِ» (ج ٣ ص ١١٦).

\* وَرَوَاهُ: سَهْلُ بْنُ حَمَّادٍ أَبُو عَتَّابٍ الدَّلَّالُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ قُرَّةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: (كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، عَلَى شَجَرَةٍ يَجْتَنِي لَهُمْ مِنْهَا، فَهَبَّتِ الرِّيحُ، فَكَشَفَ لَهُمْ عَنْ سَاقِيهِ، فَضَحِكُوا مِنْ دِقَّةِ سَاقِيهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَهُمَا أَثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ أُحُدٍ).

#### حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ٣ ص ٣١٧)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْأَثَارِ» (ص ١٦٣ - مُسْنَدُ عَلِيٍّ)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١٩ ص ٢٨)، وَعَبْدُ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٣٢٠)، وَالْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٦٧٧)، وَيَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (ج ٢ ص ٥٤٦)، وَابْنُ جُمَيْعٍ فِي «مُعْجَمِ الشُّيُوخِ» (ص ١٣٤)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ١ ص ١٤٨)، وَابْنُ مَعِينٍ فِي «التَّارِيخِ» (ج ٣ ص ٥٩)، وَالرُّوْيَانِيُّ فِي «مُسْنَدِ الصَّحَابَةِ» (٩٤٨)، وَابْنُ

(١) انْظُرْ: «تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٣ ص ٥٠١)، وَ«تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ص ٩٨٧)، وَ«تَارِيخَ دِمَشْقَ» لِابْنِ عَسَاكِرَ (ج ١٣ ص ٢٦)، وَ«الضُّعَفَاءَ وَالْمُتْرُوكِينَ» لِلنَّسَائِيِّ (ص ٢٢٣)، وَ«الْعِلَالَ» لِلدَّارَقُطْنِيِّ (ج ٥ ص ١١٣).

الْجَعْدُ فِي «حَدِيثِهِ» (١٠٩٢)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٣٣ ص ١١١)،  
وَالذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ١ ص ٤٧٩ و ٤٨٠).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ سَهْلُ بْنُ حَمَادٍ الدَّلَّالُ، وَهُوَ لَا بَأْسَ بِهِ، وَقَدْ أَسْنَدَ  
الْحَدِيثَ، وَهُوَ مُرْسَلٌ عَلَى الصَّوَابِ.

\* فَأَخْطَأَ سَهْلُ بْنُ حَمَادٍ الدَّلَّالُ فِي وَصْلِهِ لِلْحَدِيثِ، وَهُوَ غَيْرُ مَشْهُورٍ فِي  
الْحَدِيثِ، فَهُوَ صَالِحُ الْحَدِيثِ.<sup>(١)</sup>

وَقَالَ الْبَزَّازُ: «لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ شُعْبَةَ إِلَّا سَهْلٌ».

وَقَالَ الْحَاكِمُ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ.

وَلَيْسَ هُوَ كَمَا قَالَ؛ لِضَعْفِ الْحَدِيثِ.

\* وَقَدْ أَعْلَاهُ الْحَافِظُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٣٣ ص ١١٢)؛ بِقَوْلِهِ:

«وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا، أَسْنَدَ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنْ شُعْبَةَ غَيْرِ أَبِي عَتَّابِ الدَّلَّالِ».

\* ثُمَّ أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٣٣ ص ١١٢) مِنْ طَرِيقِ بَهْرٍ، ثَنَا

شُعْبَةَ، ثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ قُرَّةَ قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، ثُمَّ قَالَ: «وَلَمْ يُجَاوِزْ بِهِ

مُعَاوِيَةُ بْنُ قُرَّةَ».

يَعْنِي: مُرْسَلًا، لَمْ يَقُلْ: عَنْ أَبِيهِ: قُرَّةَ، وَهَذِهِ عَلَّةٌ أُخْرَى تَقْدَحُ فِي ثُبُوتِ

الْحَدِيثِ، وَهَذَا مِنَ الْاِخْتِلَافِ.

(١) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَبَرٍ (ج ٥ ص ٤٧٧)، وَ«التَّارِيخُ» لِلدَّارِمِيِّ (ص ١١٩)، وَ«الْجَرَحُ

وَالْتَعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٤ ص ١٩٦)، وَ«إِكْمَالُ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لِمُغْلَطَايَ (ج ٦ ص ١٣٢)، وَ«الْكَامِلُ فِي

الضُّعْفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٤ ص ٤١٩).

\* وَذَكَرَ هَذَا الْخِلَافَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ١ ص ٤٧٨)؛ بِقَوْلِهِ:  
(وَرَوَاهُ: جَرِيرٌ، عَنْ مُغِيرَةَ، وَرَوَى حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زُرٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ  
نَحْوَهُ، وَرَوَاهُ أَبُو عَتَّابٍ الدَّلَالُ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ بْنِ إِيَّاسٍ الْمُرَنِّيِّ، عَنْ  
أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ).

وَأَوْرَدَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «إِتْحَافِ الْمَهَرَةِ» (١٦٣٣٣).

وَأَوْرَدَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (ج ٩ ص ٢٨٩)، ثُمَّ قَالَ: (رَوَاهُ الْبَزَّارُ،  
وَالطَّبْرَانِيُّ وَرَجَالُهُمَا، رِجَالُ الصَّحِيحِ).

وَذَكَرَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «كَشَفِ الْأَسْتَارِ» (ج ٣ ص ٢٤٨).

\* وَرَوَاهُ: شُعْبَةُ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ: (أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ذَهَبَ يَأْتِي النَّبِيَّ ﷺ  
بِالسَّوَالِ، فَجَعَلُوا يَنْظُرُونَ إِلَى دِقَّةِ سَاقِهِ، أَوْ يَعْجَبُونَ مِنْ دِقَّةِ سَاقِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَهُمَا  
أَثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ مِنْ أَحَدٍ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (١١٧٤)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ»

(ج ٣٣ ص ١١٢).

وَهُوَ: مُرْسَلٌ.

قَالَ يُونُسُ بْنُ حَبِيبٍ -رَاوِي الْمُسْنَدِ-: «هَكَذَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَقَالَ غَيْرُ أَبِي

دَاوُدَ: عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ أَبِيهِ».

فَهُوَ: حَدِيثٌ مُضْطَرَبٌ.

\* وَرَوَاهُ: مُغِيرَةُ بْنُ مِقْسَمٍ الضَّبِّيُّ، عَنْ أُمِّ مُوسَى قَالَتْ: سَمِعْتُ عَلِيًّا عليه السلام يَقُولُ:  
 (أَمَرَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله ابْنَ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، فَصَعِدَ عَلَى شَجَرَةٍ، أَمَرَهُ أَنْ يَأْتِيَهُ مِنْهَا بِشَيْءٍ، فَنَظَرَ  
 أَصْحَابُهُ إِلَى سَاقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ حِينَ صَعِدَ الشَّجَرَةَ، فَضَحِكُوا مِنْ حُمُوشَةٍ<sup>(١)</sup>  
 سَاقِيهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: مَا تَضْحَكُونَ؟ لَرَجُلٍ عَبْدُ اللَّهِ أَثْقَلَ فِي الْمِيزَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ  
 مِنْ أَحَدٍ)

### حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ١١٤)، وَالْبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ الْمُنْفَرِدِ»  
 (٣٧)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «الْأَحَادِثِ وَالْمَثَانِي» (ج ١ ص ١٨٧)، وَابْنُ سَعْدٍ فِي  
 «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ١٥٥)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٧  
 ص ٢٢٢٩)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٤٠٩ و ٤٤٦)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «تَهْذِيبِ  
 الْآثَارِ» (ص ١٦٢-مُسْنَدُ عَلِيٍّ)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «تَارِيخِ الْإِسْلَامِ» (ص ٣٨٣)، وَفِي  
 «السِّيَرِ» (ج ١ ص ٤٧٧)، وَضِيَاءُ الدِّينِ الْمُقَدِّسِيِّ فِي «الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ» (ج ٢  
 ص ٤٢١)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١٢ ص ١١٤)، وَيَعْقُوبُ بْنُ سُلَيْمَانَ فِي  
 «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (ج ٢ ص ٥٤٦ و ٥٤٧)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٣٣  
 ص ١٠٨ و ١٠٩).

(١) حُمُوشَةُ سَاقِيهِ: دَقَّةُ سَاقِيهِ.

انْظُرْ: «تَهْذِيبَ الْآثَارِ» لِلطَّبْرِيِّ (ص ١٦٤).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ: أُمُّ مُوسَى، وَهِيَ مَجْهُولَةٌ<sup>(١)</sup>، لَا يُحْتَجُّ بِهَا.  
 \* وَأُمُّ مُوسَى هَذِهِ، ذَكَرَهَا الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «الْمِيزَانِ» (ج ٤ ص ٦١٤)، ثُمَّ قَالَ: (تَفَرَّدَ عَنْهَا: مُغِيرَةُ بْنُ مِقْسَمٍ).  
 وَأُورِدَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعَ الزَّوَائِدِ» (ج ٩ ص ٢٨٨)، ثُمَّ قَالَ: «رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو يَعْلَى، وَالطَّبْرَانِيُّ، وَرِجَالُهُمْ، رِجَالُ الصَّحِيحِ، غَيْرَ أُمِّ مُوسَى، وَهِيَ ثِقَةٌ».  
 بَلْ هِيَ: مَجْهُولَةٌ.

قَالَ الْإِمَامُ الطَّبْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَهْذِيبِ الْأَثَارِ» (ص ١٦٣): (وَقَدْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَذْهَبِ الْآخَرِينَ سَقِيمًا غَيْرَ صَحِيحٍ؛ لِإِلْعَالٍ:  
 إِحْدَاهَا: أَنَّهُ خَبِرَ لَا يُعْرَفُ لَهُ مَخْرَجٌ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يَصْحُحُ، إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَالْخَبَرُ إِذَا انْفَرَدَ بِهِ عَنْهُمْ مُنْفَرِدٌ: وَجَبَ التَّشَبُّتُ فِيهِ.  
 وَالثَّانِيَةُ: أَنَّ أُمَّ مُوسَى لَا تُعْرَفُ فِي نَقْلَةِ الْعِلْمِ، وَلَا يُعْلَمُ رَاوٍ رَوَى عَنْهَا غَيْرُ مُغِيرَةٍ، وَلَا يَثْبُتُ بِمَجْهُولٍ مِنَ الرِّجَالِ فِي الدِّينِ حُجَّةٌ، فَكَيْفَ مَجْهُولَةٌ مِنَ النِّسَاءِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الطَّبْرِيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْأَثَارِ» (ص ١٦٣): «وَهَذَا خَبَرٌ عِنْدَنَا صَحِيحٌ سَنَدُهُ».

وَفِيهِ نَظَرٌ، لِضَعْفِ سَنَدِهِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي مَتْنِهِ وَسَنَدِهِ.

(١) انْظُرْ: «تَهْذِيبَ الْأَثَارِ» لِلطَّبْرِيِّ (ص ١٦٣)، وَ«مِيزَانَ الْأَعْتَدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٤ ص ٦١٤)، وَ«تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ١٣٨٦).

فَهُوَ: حَدِيثٌ مُضْطَرَبٌ.

قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الصَّحِيحَةِ» (ج ٦ ص ٥٧٢): (فَقَدْ جَاءَ فِي «التَّهْذِيبِ»:  
رَوَى عَنْهَا مُغِيرَةُ بْنُ مِقْسَمٍ الضَّبِّي، قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: حَدِيثُهَا مُسْتَقِيمٌ، يُخْرِجُ حَدِيثُهَا  
اعْتِبَارًا، وَقَالَ الْعَجَلِيُّ: «كُوفِيَّةٌ ثَقَّةٌ».

قُلْتُ<sup>(١)</sup>: وَهَذَا التَّوْثِيقُ غَيْرُ مُعْتَمَدٍ؛ لِأَنَّهَا فِي حُكْمِ الْمَجْهُولَةِ، الَّتِي لَا تُعْرَفُ، فَهُوَ  
جَارٍ عَلَى طَرِيقَةِ ابْنِ حَبَّانَ فِي تَوْثِيقِهِ، لِلْمَجْهُولِينَ، كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ.

\* وَالْعَجَلِيُّ: هُوَ عُمْدَةُ الْهَيْثَمِيِّ فِي تَوْثِيقِهِ إِيَّاهَا فِي قَوْلِهِ فِي «الْمَجْمَعِ»  
«٢٨٨-٢٨٩»: «رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو يَعْلَى، وَالطَّبْرَانِيُّ، وَرِجَالُهُمُ رِجَالُ الصَّحِيحِ،  
غَيْرُ أُمِّ مُوسَى، وَهِيَ ثَقَّةٌ»؛ وَلِذَلِكَ لَمْ يَزِدِ الْحَافِظُ عَلَى قَوْلِهِ فِيهَا: مَقْبُولَةٌ. اهـ  
\* وَرَوَاهُ: مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْوَاسِطِيُّ، ثَنَا تَمِيمُ بْنُ الْمُتَصَرِّ، ثَنَا إِسْحَاقُ  
الْأَزْرَقُ، عَنْ شَرِيكِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ أَبِي الصُّحَى، عَنِ الْأَزْهَرِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ  
بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: صَعِدْتُ أَرَاكَةَ لِأَجْنِي مِنْهَا أَرَاكَةً، فَجَعَلَ أَصْحَابِي يَتَعَجَّبُونَ مِنْ  
خَفَّتِي، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: (مَا تَعَجَّبُونَ؟ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَهُوَ أَثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ يَوْمَ  
الْقِيَامَةِ مِنْ أَحَدٍ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٧ ص ٢٢٩)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي  
«الْأَحَادِ وَالْمَثَانِي» (ج ١ ص ١٨٨).

(١) يُعْنِي: الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ: شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّخَعِيُّ، وَهُوَ سَيِّئُ الْحِفْظِ.  
 قَالَ عَنْهُ ابْنُ مَعِينٍ: «لَا يُتَقَنَّ، وَيَغْلُطُ»، وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ: «سَيِّئُ الْحِفْظِ  
 جِدًّا»، وَقَالَ الْجَوْزْجَانِيُّ: «شَرِيكٌ، سَيِّئُ الْحِفْظِ، مُضْطَرِبُ الْحَدِيثِ، مَائِلٌ»، وَقَالَ أَبُو  
 زُرْعَةَ الرَّازِيُّ: «كَانَ كَثِيرَ الْخَطَا»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «شَرِيكٌ، وَقَدْ كَانَ لَهُ أَغَالِيطٌ»، وَقَالَ  
 ابْنُ عَدِيٍّ: «إِنَّمَا أَتَى فِيهِ مِنْ سُوءِ حِفْظِهِ»<sup>(١)</sup>.

\* وَجَابِرُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ الْحَارِثِ الْجُعْفِيُّ، هُوَ ضَعِيفٌ، رَافِضِيٌّ<sup>(٢)</sup>.  
 \* وَرَوَاهُ: يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عُقْبَةَ الْمَدَنِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ شِهَابٍ  
 يَقُولُ: إِنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ رضي الله عنه طَلَعَ شَجَرَةً يَجْنِيهَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ  
 النَّبِيِّ ﷺ: مَا أَدَقَّ سَاقِيكَ يَا ابْنَ أُمِّ عَبْدِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَهُمَا  
 فِي الْمِيزَانِ أَثْقَلُ مِنْ أَحَدٍ، وَقَدْ اغْتَبْتَهُ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ فِي «الْجَامِعِ فِي الْحَدِيثِ» (ج ٢ ص ٦٥١).  
 هَكَذَا: مُرْسَلًا، عَنْ الزُّهْرِيِّ، وَهَذَا مِنَ الْاِخْتِلَافِ.  
 \* وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ الْغَافِقِيُّ، يُخْطِئُ، وَيُخَالِفُ الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ.

(١) وَانْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٥ ص ٦٦٢)، وَ«التَّقْرِيبُ» لَهُ (ص ٤٣٦)، وَ«الْكَامِلُ فِي  
 الضُّعَفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٤ ص ٤٦١)، وَ«تَارِيخُ بَغْدَادَ» لِلْخَطِيبِ (ج ١٠ ص ٣٩٠)، وَ«أَحْوَالُ الرِّجَالِ»  
 لِلْجَوْزْجَانِيِّ (ص ٩٢)، وَ«الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٤ ص ٣٦٧)، وَ«الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى» لِابْنِ سَعْدٍ  
 (ج ٦ ص ٣٥٦).

(٢) انْظُرْ: «تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ١٩٢).

\* فَحَدِيثُهُ هَذَا مُنْكَرٌ.

قَالَ عَنْهُ أَحْمَدُ: «سَيِّئُ الْحِفْظِ»، وَقَالَ مَرَّةً: «يُخْطِئُ خَطَأً كَثِيرًا»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «لَيْسَ بِالْقَوِيَّ»، وَقَالَ السَّاجِيُّ: «صَدُوقٌ يَهُمُّ»، وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «صَدُوقٌ، رُبَّمَا أَخْطَأَ».<sup>(١)</sup>

قَالَ الْحَافِظُ النَّسَائِيُّ فِي «عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» (ص ٢٩٧) عَنْ يَحْيَى الْغَافِقِيِّ: (عِنْدَهُ أَحَادِيثٌ مَنَاقِيرٌ، وَلَيْسَ هُوَ ذَاكَ الْقَوِيَّ فِي الْحَدِيثِ).  
وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ١ ص ١١٣): (فِي بَعْضِ أَحَادِيثِهِ اضْطِرَابٌ).

قُلْتُ: وَهَذَا الْحَدِيثُ، مِنْ مَنَاقِيرِ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ الْغَافِقِيِّ<sup>(٢)</sup>، فَهُوَ: لَا يُحْتَمَلُ تَفَرُّدُهُ، بِهَذَا اللَّفْظِ.

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو زُرْعَةَ الدَّمَشَقِيُّ (ج ١ ص ٤٤٢): (عَنْ أَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ: كَانَ يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، مِنْ وَجُوهِ أَهْلِ مِصْرَ، وَرُبَّمَا زَلَّ فِي حِفْظِهِ).

(١) انْظُرْ: «الْعِلَلُ وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ» لِأَحْمَدَ (ج ٢ ص ١٣١ و ١٣٢)، وَ «الْجَرَحَ وَالتَّعْدِيلَ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٩ ص ١٢٨)، وَ «الضُّعْفَاءَ لِلنَّسَائِيِّ» (ج ١ ص ١٠٧)، وَ «الضُّعْفَاءَ لِلْعُقَيْلِيِّ» (ج ٦ ص ٣٤٢)، وَ «تَهْذِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ٣١ ص ٢٣٦)، وَ «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ١٠٤٩)، وَ «تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ج ١٤ ص ٣٦٩)، وَ «إِكْمَالَ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لِمُعَلِّطَايَ (ج ١٢ ص ٢٨٨ و ٢٨٩)، وَ «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» لِابْنِ سَعْدٍ (ج ٧ ص ٥١٦)، وَ «السُّؤَالَاتِ» لِلْبَرْذَعِيِّ (٤٣٣).

(٢) وَانْظُرْ: «شَرَحَ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ٢ ص ٥٩٩).

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ شَاهِينَ فِي «تَارِيخِ أَسْمَاءِ الثَّقَاتِ» (ص ٣٣١): (قَالَ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ: لَهُ أَشْيَاءُ يُخَالِفُ فِيهَا). يَعْنِي: يُخَالِفُ الثَّقَاتِ فِي الْأَحَادِيثِ الَّتِي يَرْوِيهَا.

\* وَرَوَاهُ: يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ سِنَانِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْحَنْفِيِّ، عَنْ أَبِي الْوَلِيدِ سَعِيدِ بْنِ مِينَا قَالَ: (لَمَّا فَرَعَ أَهْلُ مُوتَةَ، وَرَجَعُوا أَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالسَّيْرِ إِلَى مَكَّةَ، فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى مَرِّ الظَّهْرَانِ نَزَلَ بِالْعَقَبَةِ، وَأَرْسَلَ الْجُنَاةَ يَجْتَنُونَ الْكَبَاثَ<sup>(١)</sup>، فَقُلْتُ لِسَعِيدٍ: وَمَا هُوَ؟ قَالَ: ثَمَرُ الْأَرَاكِ، فَانْطَلَقَ ابْنُ مَسْعُودٍ ﷺ فِيمَنْ يَجْتَنِي، فَجَعَلَ الرَّجُلُ إِذَا أَصَابَ حَبَّةً طَيِّبَةً قَذَفَهَا فِيهِ، وَكَانُوا يَنْظُرُونَ إِلَى دِقَّةِ سَاقِي ابْنِ مَسْعُودٍ وَهُوَ يَرْقَى فِي الشَّجَرَةِ فَيَضْحَكُونَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تَعْجَبُونَ مِنْ دِقَّةِ سَاقِيهِ، فَوَالَّذِي نَفْسِي فِي يَدِهِ، لَهُمَا أَثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ مِنْ أُحُدٍ، وَكَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ ﷺ مَا اجْتَنَى مِنْ شَيْءٍ، جَاءَ بِهِ وَخِيَارُهُ فِيهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ:

هَذَا جَنَائِي وَخِيَارُهُ فِيهِ إِذْ كُلُّ جَانٍ يَدُهُ إِلَى فِيهِ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ» (ج ٥ ص ٢٩)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٣٣ ص ١١٣).

هَكَذَا: مُرْسَلًا.

وَنَقَلَهُ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «الْبَدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ» (ج ٤ ص ٢٨٨)، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

(١) الْكَبَاثُ: النَّصِيجُ مِنْ ثَمَرِ الْأَرَاكِ.

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٩ ص ٢٨٩)، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، وَذَكَرَ الْقِصَّةَ: (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: وَاللَّهِ أَنَّهُمَا لَا تُثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ مِنْ أَحَدٍ).

\* وَإِسْنَادُهُ وَاهٍ، فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الْعَرَزَمِيُّ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ.<sup>(١)</sup>

قَالَ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «الضُّعْفَاءِ وَالْمَتْرُوكِينَ» (ص ٣٤١): (تَرَكَهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ، وَيَحْيَى الْقَطَّانُ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ص ٨٧٤): (مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الْعَرَزَمِيُّ: مَتْرُوكٌ).

وَأَوْرَدَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (ج ٩ ص ٢٨٩)، ثُمَّ قَالَ: «رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ، وَفِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الْعَرَزَمِيُّ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ».

\* وَرَوَاهُ: بَكْرُ بْنُ سَهْلٍ، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ حَبِيبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: (أَنَّهُ صَعِدَ يَوْمًا سِدْرَةً، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَا أَذَقَ سَاقِيهِ؟، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا بَنُ مَسْعُودٍ أَرْجَحُ فِي الْمِيزَانِ مِنْ أَحَدٍ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٣٣ ص ١١١).

وَقَالَ ابْنُ عَسَاكِرٍ: «هَذَا مُنْقَطِعٌ، ضَمْرَةُ لَمْ يُدْرِكْ ابْنُ مَسْعُودٍ».

فَهُوَ: مُرْسَلٌ.

(١) انظر: «الضُّعْفَاءُ لِلْعَقْلِيِّ» (ج ٥ ص ٣٣٤)، وَ«الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٨ ص ٢)، وَ«الْكَامِلُ فِي الضُّعْفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٩ ص ١٧)، وَ«التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ١ ص ١٧١)، وَ«تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ٢٦ ص ٤٣).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ وَاهٍ، فِيهِ بَكْرُ بْنُ سَهْلٍ الدَّمِيَّاطِيُّ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ.<sup>(١)</sup>  
قَالَ عَنْهُ النَّسَائِيُّ: «ضَعِيفٌ»<sup>(٢)</sup>، قُلْتُ: وَرَوَاتُهُ لِهَذَا الْحَدِيثِ، تَدُلُّ عَلَى ضَعْفِهِ،  
وَنَكَارَةِ حَدِيثِهِ.

قَالَ الْعَلَّامَةُ الْمُعَلِّمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَعْلِيْقِهِ عَلَى الْفَوَائِدِ الْمَجْمُوعَةِ» (ص ١٣٥  
و ٢٢٦ و ٢٤٤): (ضَعْفُهُ النَّسَائِيُّ، وَلَهُ زَلَّاتٌ تُثَبِّتُ وَهْنَهُ). اهـ.

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الْمُعَلِّمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَعْلِيْقِهِ عَلَى الْفَوَائِدِ الْمَجْمُوعَةِ» (ص ٤٦٧  
و ٤٨١): (ضَعْفُهُ النَّسَائِيُّ، وَهُوَ أَهْلُ ذَلِكَ؛ فَإِنَّ لَهُ أَوَابِدًا). اهـ.

\* وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ الْمِصْرِيُّ: فِي حِفْظِهِ شَيْءٌ، وَهُوَ كَثِيرُ الْغَلَطِ<sup>(٣)</sup>، وَأَنْكَرَ  
الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَلَيْهِ أَحَادِيثَ.

قُلْتُ: فَأَخْطَأَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ الْمِصْرِيُّ، فِي ذِكْرِهِ: «السَّدْرَةُ»، وَوَهَمَ فِي  
الْإِسْنَادِ أَيْضًا، وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ مِنْ تَخَالِيطِهِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الْمَجْرُوحِينَ» (ج ٢ ص ٤٠) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ:  
(مَنْكَرُ الْحَدِيثِ جَدًّا، رَوَى عَنِ الْأَثْبَاتِ مَا لَيْسَ مِنْ حَدِيثِ الثَّقَاتِ).

(١) انْظُرْ: «مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ لِلذَّهَبِيِّ» (ج ١ ص ٣٤٦)، وَ «لِسَانَ الْمِيزَانِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ٥١).

(٢) انْظُرْ: «مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ لِلذَّهَبِيِّ» (ج ١ ص ٣٤٦).

(٣) وَأَنْظُرْ: «تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٥١٥)، وَ «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ج ٥ ص ٢٥٦)، وَ «لِسَانَ  
الْمِيزَانِ» لَهُ أَيْضًا (ج ٧ ص ٢٦٤)، وَ «الْمُغْنَى فِي الضُّعْفَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ١ ص ٣٤٢)، وَ «الضُّعْفَاءُ» لِلْعَقِيلِيِّ  
(ج ٢ ص ٢٦٧).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعْفَاءِ» (ج ٤ ص ١٥٢٥): (هُوَ عِنْدِي مُسْتَقِيمُ الْحَدِيثِ، إِلَّا أَنَّهُ يَقَعُ فِي حَدِيثِهِ فِي أَسَانِيدِهِ، وَمُتُونِهِ غَلَطٌ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْخَلِيلِيُّ فِي «الْمُتَخَبِّ مِنَ الْإِرْشَادِ» (ج ١ ص ٤٠٠): (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ كَاتِبُ اللَّيْثِ كَبِيرٌ، لَكِنَّهُمْ لَمْ يَتَّفِقُوا عَلَيْهِ، لِأَحَادِيثَ رَوَاهَا يُخَالِفُ فِيهَا).  
وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «الْمُغْنِي فِي الضُّعْفَاءِ» (ج ١ ص ٣٥٢): (صَالِحُ الْحَدِيثِ لَهُ مَنَاكِيرُ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «هَدْيِ السَّارِي» (ص ٤١٤): (ظَاهِرُ كَلَامِ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةِ، أَنَّ حَدِيثَهُ فِي الْأَوَّلِ كَانَ مُسْتَقِيمًا، ثُمَّ طَرَأَ عَلَيْهِ فِيهِ تَخْلِيطٌ).  
\* فَيَتَحَصَّلُ: مِنْ هَذَا التَّفْصِيلِ فِي تَخْرِيجِ الْحَدِيثِ، أَنَّ الرُّوَاةَ، قَدْ اضْطَرَبُوا فِي سَنَدِهِ، وَفِي مَتْنِهِ.

أَمَّا الْإِسْنَادُ:

فَمَرَّةً يُرْوَى: عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ، عَنْ زُرِّ بْنِ حُبَيْشٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، مَوْصُولًا.

وَمَرَّةً يُرْوَى: عَنْ زَائِدَةَ بْنِ قُدَامَةَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ، عَنْ زُرِّ بْنِ حُبَيْشٍ، مُرْسَلًا، وَلَمْ يَذْكُرْ: ابْنُ مَسْعُودٍ.

وَمَرَّةً يُرْوَى: عَنِ الْعَوَّامِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، مُرْسَلًا.

وَمَرَّةً يُرْوَى: عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَوْنٍ، عَنِ الْمُعَلَّى بْنِ عُرْفَانَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، مَوْصُولًا.

وَمَرَّةً يُرَوَّى: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي فَاطِمَةَ، عَنْ أَسَدِ بْنِ مُوسَى، عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ.  
وَمَرَّةً يُرَوَّى: عَنْ ابْنِ أَبِي قُدَيْكٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ ابْنِ أَبِي حَرْمَلَةَ مَوْلَى حُوَيْطِبٍ، أَنَّ سَارَةَ بِنْتَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِيهَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ.  
وَمَرَّةً يُرَوَّى: عَنْ سَهْلِ بْنِ حَمَادٍ الدَّلَّالِ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، مَوْصُولًا.

وَمَرَّةً يُرَوَّى: عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، مُرْسَلًا، وَلَمْ يَذْكُرْ: عَنْ أَبِيهِ.  
وَمَرَّةً يُرَوَّى: عَنْ مُغِيرَةَ بْنِ مِقْسَمٍ، عَنْ أُمِّ مُوسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ.  
وَمَرَّةً يُرَوَّى: عَنْ إِسْحَاقَ الْأَزْرَقِ، عَنْ شَرِيكِ، عَنْ جَابِرِ الْجُعْفِيِّ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنِ الْأَزْهَرِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، مَوْصُولًا.  
وَمَرَّةً يُرَوَّى: عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عُقْبَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، مُرْسَلًا.  
وَمَرَّةً يُرَوَّى: عَنْ يُونُسَ بْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ سِنَانِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْحَنْفِيِّ، عَنْ أَبِي الْوَلِيدِ سَعِيدِ بْنِ مِينَا، مُرْسَلًا.

وَمَرَّةً يُرَوَّى عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، مَوْصُولًا.  
وَمَرَّةً يُرَوَّى: عَنْ بَكْرِ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ حَبِيبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ.

\* فَهَذَا اضْطِرَابٌ شَدِيدٌ مِنَ الرُّوَاةِ فِي سَنَدِ الْحَدِيثِ، يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِهِ.

وَأَمَّا الْمَتْنُ:

فَنَارَةٌ يَذْكُرُ: «أَنَّهُ كَانَ يَجْتَنِي سِوَاكَ مِنَ الْأَرَاكِ» بِالْقَصَّةِ.

وَتَارَةً يُذَكِّرُ: «جَعَلَ الْقَوْمُ يَضْحَكُونَ» دُونَ ذِكْرِ: رُكُوبِهِ عَلَى الشَّجَرَةِ.  
 وَتَارَةً يُذَكِّرُ: الشَّاهِدُ فَقَطْ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَسَاقَا ابْنِ مَسْعُودٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ  
 أَشَدُّ وَأَعْظَمُ مِنْ أَحَدٍ»، دُونَ ذِكْرِ: الْقِصَّةِ.  
 وَتَارَةً يُذَكِّرُ: «لَمَّا قَتَلْتُ أَبَا جَهْلٍ»، فَذَكَرَ: قِصَّةَ الْمَعْرَكَةِ، دُونَ ذِكْرِ: قِصَّةِ رُكُوبِهِ  
 عَلَى الشَّجَرَةِ.

وَهَذَا مِنَ الْاضْطِرَابِ.  
 وَتَارَةً يُذَكِّرُ: «ضَحِكُ الصَّحَابَةِ».  
 وَتَارَةً لَا يُذَكِّرُ: «ضَحِكُ الصَّحَابَةِ».  
 وَتَارَةً يُذَكِّرُ: «بَيْنَمَا هُوَ يَمْشِي وَرَاءَ رَسُولِ اللَّهِ»، دُونَ ذِكْرِ: قِصَّةِ الشَّجَرَةِ، وَلَا  
 قَتْلِ أَبِي جَهْلٍ.  
 وَتَارَةً يُذَكِّرُ: «لَمَّا فَرَّغَ أَهْلُ مُؤْتَةَ، وَرَجَعُوا: أَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالسَّيْرِ إِلَى  
 مَكَّةَ».

وَهُنَاكَ: أَلْفَاظُ أُخْرَى فِي الْحَدِيثِ.  
 وَهَذَا الْاضْطِرَابُ يُعِلُّ الْحَدِيثَ، وَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرُّوَاةَ، لَمْ  
 يَضْبُطُوا قِصَّةَ ابْنِ مَسْعُودٍ هَذِهِ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى ضَعْفِ حَدِيثِ حُذَيْفَةَ رضي الله عنه: «يُدْرُسُ الْإِسْلَامُ كَمَا يَدْرُسُ وَشْيُ الثَّوْبِ، حَتَّى لَا يَدْرَى مَا صِيَامٌ، وَلَا صَلَاةٌ، وَلَا نُسُكٌ، وَلَا صَدَقَةٌ»

عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (يُدْرُسُ الْإِسْلَامُ كَمَا يَدْرُسُ وَشْيُ الثَّوْبِ، حَتَّى لَا يَدْرَى مَا صِيَامٌ وَلَا صَلَاةٌ وَلَا نُسُكٌ وَلَا صَدَقَةٌ، وَلَيْسَرَى عَلَى كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي لَيْلَةٍ، فَلَا يَبْقَى فِي الْأَرْضِ مِنْهُ آيَةٌ، وَتَبْقَى طَوَائِفُ مِنَ النَّاسِ، الشَّيْخُ الْكَبِيرُ وَالْعَجُوزُ، يَقُولُونَ: أَدْرَكْنَا آبَاءَنَا عَلَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَتَحْنُ نَقُولُهَا). فَقَالَ لَهُ صِلَّةٌ: مَا تُغْنِي عَنْهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَهُمْ لَا يَدْرُونَ مَا صَلَاةٌ وَلَا صِيَامٌ وَلَا نُسُكٌ وَلَا صَدَقَةٌ؟ فَأَعْرَضَ عَنْهُ حُذَيْفَةُ، ثُمَّ رَدَّهَا عَلَيْهِ ثَلَاثًا، كُلَّ ذَلِكَ يُعْرِضُ عَنْهُ حُذَيْفَةُ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْهِ فِي الثَّالِثَةِ، فَقَالَ: يَا صِلَّةُ، تُنْجِيهِمْ مِنَ النَّارِ، ثَلَاثًا <sup>(١)</sup>.

(١) عَنِ الْإِمَامِ شُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ رحمته الله قَالَ: (لَا يَجِئُكَ الْحَدِيثُ الشَّاذُّ إِلَّا مِنَ الرَّجُلِ الشَّاذِّ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (ج ١ ص ٨١)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْكَفَايَةِ» (٣٩٥). وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ فِي «مَعْرِفَةِ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ» (ص ٦٥).  
قُلْتُ: فَلَا يُقْبَلُ حَدِيثُ مَنْ كَثُرَتِ الشَّوَاذُ وَالْمَنَاقِيرُ فِي حَدِيثِهِ.  
وَانْظُرْ: «مَعْرِفَةُ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الصَّلَاحِ (ص ٦٤).

## حديث منكر

\* اختلف في هذا الحديث على رفعه ووقفه:

فرواه: علي بن محمد الطنافسي، حدثنا أبو معاوية، عن أبي مالك الأشجعي، عن ربيعي بن حراش عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (يدرس الإسلام كما يدرس وشي الثوب، حتى لا يدرى ما صيام ولا صلاة ولا نُسك ولا صدقة، وليسر على كتاب الله عز وجل في ليلة، فلا يبقى في الأرض منه آية، وتبقى طوائف من الناس، الشيخ الكبير والعجور، يقولون: أدركنا آباءنا على هذه الكلمة: لا إله إلا الله، فنحن نقولها)، فقال له صله: ما تغني عنهم لا إله إلا الله، وهم لا يدرسون ما صلاة ولا صيام ولا نُسك ولا صدقة؟ فأعرض عنه حذيفة، ثم ردها عليه ثلاثاً، كل ذلك يعرض عنه حذيفة، ثم أقبل عليه في الثالثة فقال: يا صله، تنجيهم من النار، ثلاثاً. <sup>(١)</sup>

## حديث منكر

أخرجه ابن ماجة في «سننه» (ج ٥ ص ١٧٣).

قلت: وهذا سنده منكر، وقد أخطأ أبو معاوية، وهو محمد بن خازم الضري في رفعه، وهو موقوف على الصواب، فقد وهم فيه وخالف الثقات <sup>(٢)</sup>، فهو حديث منكر.

(١) هو: صله بن زفر العبيسي، صاحب حذيفة بن اليمان رضي الله عنه.

\* وصلة بن زفر ليس من رواة الحديث، بل كان جالساً، بينت ذلك رواية نعيم بن حماد.

(٢) وانظر: «تهذيب الكمال» للمزي (ج ٢٥ ص ١٢٨ و ١٣٢)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (ج ١١

ص ٤٧٢ و ٤٧٥)، و«العلل ومعرفة الرجال» لأحمد (ج ١ ص ٣٧٨).

\* وَأَبُو مُعَاوِيَةَ: أَحْفَظُ النَّاسِ لِحَدِيثِ الْأَعْمَشِ، وَيَضْطَرُّ فِي حَدِيثِ غَيْرِهِ، فَلَا يَضْبِطُهُ، فَقَدْ خَالَفَ الثَّقَاتُ فِي رَفْعِ الْحَدِيثِ، وَحَدِيثِ الْبَابِ مِنْهُ.

\* وَهَذَا الْحَدِيثُ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ مَشْهُورُونَ، لَكِنَّهُ مَعْلُولٌ وَمُنْقَطِعٌ؛ فَإِنَّ أَبَا مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرَ لَمْ يَسْمَعْ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، فَلَا عِبْرَةَ بِمَنْ صَحَّحَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّبِعْ لِعَلَّتِهِ الْخَفِيَّةُ!

فَعَنِ الْإِمَامِ ابْنِ خَرَّاشٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ: (صَدُوقٌ، وَهُوَ فِي الْأَعْمَشِ ثِقَةٌ، وَفِي غَيْرِهِ فِيهِ اضْطِرَابٌ).<sup>(١)</sup>

وَعَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (أَبُو مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرُ فِي غَيْرِ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ مُضْطَرِبٌ، لَا يَحْفَظُهَا: حِفْظًا جَيِّدًا).<sup>(٢)</sup>

وَعَنِ الْإِمَامِ ابْنِ نُمَيْرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (كَانَ أَبُو مُعَاوِيَةَ لَا يَضْبِطُ شَيْئًا مِنْ حَدِيثِهِ، صَبْطُهُ لِحَدِيثِ الْأَعْمَشِ، كَانَ يَضْطَرُّ فِي غَيْرِهِ اضْطِرَابًا شَدِيدًا).<sup>(٣)</sup>

(١) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٥ ص ٢٤٨).  
وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الْمَرْيُ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٢٥ ص ١٣٢)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ١١ ص ٤٧٥).  
(٢) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «الْعِلَلِ وَمَعْرِفَةِ الرِّجَالِ» (ج ١ ص ٣٨٦).  
وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الْمَرْيُ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٢٥ ص ١٢٨)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ١١ ص ٤٧٢).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّقْرِيبِ» (ص ٨٤٠): (مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ الضَّرِيرُ، أَبُو مُعَاوِيَةَ: ثِقَةٌ، أَحْفَظُ النَّاسِ لِحَدِيثِ الْأَعْمَشِ، وَقَدْ يَهْمُ فِي حَدِيثِ غَيْرِهِ).  
قُلْتُ: فَأَحَادِيثُ أَبِي مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرِ فِيهَا أَحَادِيثُ مُضْطَرَبَةٌ، يَرْفَعُ مِنْهَا أَحَادِيثَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ مَوْقُوفَةٌ.

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو دَاوُدَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «السُّؤَالَاتِ» (ص ٩٢): (أَبُو مُعَاوِيَةَ إِذَا جَازَ حَدِيثَ الْأَعْمَشِ، كَثُرَ خَطُؤُهُ).

وَقَالَ ابْنُ مُحَرَّرٍ فِي «مَعْرِفَةِ الرِّجَالِ» (ص ١٤١): سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ مُحَمَّدِ بْنِ خَازِمٍ، قُلْتُ: كَيْفَ هُوَ فِي غَيْرِ الْأَعْمَشِ؟ فَقَالَ: (ثِقَةٌ، وَلَكِنَّهُ يُخْطِئُ).

\* ثُمَّ أَبُو مُعَاوِيَةَ لَمْ يَسْمَعْ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، فَلَمْ يُصَرِّحْ بِالتَّحْدِيثِ فِي جَمِيعِ الطَّرِيقِ، فَلَا إِسْنَادُ مُتَقَطِّعٌ.

وَهُوَ أَيْضًا مُدَلِّسٌ، وَصَفَهُ الْحَافِظُ الدَّارِقُطَنِيُّ بِالتَّدْلِيسِ<sup>(١)</sup>، وَقَدْ عَنَعَ الْإِسْنَادَ، وَلَمْ يُصَرِّحْ بِالتَّحْدِيثِ، وَهَذَا يُؤَيِّدُ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ الْحَدِيثَ مِنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، وَهَذَا أَحَدُ صُورِ التَّدْلِيسِ الْمَرْدُودِ.

(٣) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٥ ص ٢٤٥).

وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(١) انْظُرْ: «تَعْرِيفُ أَهْلِ التَّقْدِيسِ بِمَرَاتِبِ الْمُؤَصِّفِينَ بِالتَّدْلِيسِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ١٢٦).

وإليك الدليل أيضًا:

فَعَنِ ابْنِ عَمَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرَ يَقُولُ: (كُلُّ حَدِيثٍ أَقُولُ فِيهِ: «حَدَّثَنَا» فَهُوَ مَا حَفِظْتُهُ مِنْ فِيِّ الْمُحَدِّثِ، وَمَا قُلْتُ: «وَذَكَرَ فُلَانٌ»، فَهُوَ مَا لَمْ أَحْفَظْهُ مِنْ فِيهِ) <sup>(١)</sup>.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ سَعْدٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٦ ص ٣٩٢) عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ: (كَانَ ثِقَةً، كَثِيرَ التَّدْلِيلِ).

وَعَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شَيْبَةَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ قَالَ: (كَانَ مِنَ الثَّقَاتِ، وَرُبَّمَا دَلَّسَ) <sup>(٢)</sup>.

\* وَأُصُولُ أَيْمَةِ الْحَدِيثِ فِي إِعْلَالِ الْحَدِيثِ أَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا يَرُدُّونَ حَدِيثًا، لِمُجَرَّدِ عَنَنْهُ الْمُدَلِّسِ، بَلْ أَحْيَانًا يُعْلِنُونَ الْحَدِيثَ بِأَنَّ الرَّاويَ قَدْ دَلَّسَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بِعَيْنِهِ بِالْقَرَأَتَيْنِ تَحْفُهُ، حَيْثُ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ سَمَاعًا، وَقَدْ أَرْسَلَهُ، وَهُوَ مُنْقَطِعٌ، وَمَرْجِعُ ذَلِكَ عِنْدَ الْأَيْمَةِ إِلَى مُقَارَبَةِ الْأَسَانِيدِ وَالْأَلْفَاظِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، حَتَّى يَتَبَيَّنَ مَوْضِعُ الْخَلَلِ فِي الْحَدِيثِ، وَحَدِيثُ الْبَابِ مِنْ هَذَا النَّوعِ.

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٥ ص ٢٤٧).

وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٥ ص ٢٤٩).

وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الْمَزِّيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٢٥ ص ١٣٢).

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو صِيرِي فِي «مِصْبَاحِ الرِّجَالَةِ» (ج ٣ ص ٢٥٤): «هَذَا إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، رِجَالُهُ ثِقَاتٌ».

وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ، لِإِخْتِلَافِ فِي إِسْنَادِ الْحَدِيثِ وَضَعْفِهِ.

\* وَقَوَّى إِسْنَادَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ، وَلَمْ يُصِبْ.

فَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ١٣ ص ١٦): «يُؤَيِّدُ ذَلِكَ، مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ بِسَنَدٍ قَوِيٍّ، عَنْ حُذَيْفَةَ رضي الله عنه».

\* وَسَكَتَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الصَّحِيحَةِ» (ج ١ ص ١٧٢)؛ عَنْ رِوَايَةِ ابْنِ مَاجَةَ وَالْحَاكِمِ.

وَصَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ» (ج ٢ ص ٣٧٨) وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَضْطِرَابِ أَسَانِيدِهِ وَضَعْفِهَا.

\* وَرَوَاهُ أَبُو كُرَيْبٍ <sup>(١)</sup>، أَنَبَأَ أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (يُدْرُسُ الْإِسْلَامُ كَمَا يَدْرُسُ وَشْيُ الثَّوْبِ، حَتَّى لَا يَدْرَى مَا صِيَامٌ وَلَا صَدَقَةٌ وَلَا نُسْكٌ، وَيَسْرَى عَلَى كِتَابِ اللَّهِ فِي لَيْلَةٍ فَلَا يَبْقَى فِي الْأَرْضِ مِنْهُ آيَةٌ، وَيَبْقَى طَوَائِفُ مِنَ النَّاسِ الشَّيْخُ الْكَبِيرُ وَالْعَجُوزُ الْكَبِيرَةُ، يَقُولُونَ: أَذْرَكْنَا آبَاءَنَا عَلَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَنَحْنُ نَقُولُهَا). قَالَ صَلََةُ بْنُ زُفَرٍ لِحُذَيْفَةَ: فَمَا تُغْنِي عَنْهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَهُمْ لَا يَدْرُونَ مَا صِيَامٌ وَلَا صَدَقَةٌ وَلَا نُسْكٌ؟ فَأَعْرَضَ

(١) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ بْنِ كُرَيْبٍ الْهَمْدَانِيُّ، وَهُوَ: «ثِقَةٌ حَافِظٌ».

انظر: «تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٨٨٥).

عَنْهُ حُدَيْفَةُ، فَرَدَّدَهَا عَلَيْهِ ثَلَاثًا، كُلُّ ذَلِكَ يُعْرِضُ عَنْهُ حُدَيْفَةُ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْهِ فِي الثَّالِثَةِ فَقَالَ ﷺ: «يَا صِلَةَ تُنْجِيهِمْ مِنَ النَّارِ».

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ» (ج ١٠ ص ٢٩٧ و ٢٩٨)،  
وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٢ ص ٣٥٦).

وَقَالَ الْحَاكِمُ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَلَيْسَ هُوَ كَمَا قَالَ،  
لِضَعْفِ الْحَدِيثِ، فِيهِ أَبُو مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرُ، وَهُوَ يَهُمُّ وَيُخَالِفُ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ فِي هَذَا  
الْحَدِيثِ<sup>(١)</sup>.

\* وَرَوَاهُ أَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ، عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ  
حُدَيْفَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (يُدْرُسُ الْإِسْلَامَ كَمَا يَدْرُسُ وَشْيُ الثَّوْبِ).  
أَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٧ ص ٢٥٩).

هَكَذَا رَوَاهُ مُخْتَصَرًا دُونَ ذِكْرِ قَوْلِ حُدَيْفَةَ ﷺ: «تُنْجِيهِمْ مِنَ النَّارِ»، مِمَّا يَدُلُّ  
عَلَى اضْطِرَابِ الرُّوَاةِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَهُوَ لَا يَصِحُّ.

\* فَمَرَّةً: يُذَكِّرُ الْمَرْفُوعُ وَالْمَوْقُوفُ مَعًا، وَمَرَّةً: يُذَكِّرُ الْمَرْفُوعُ دُونَ الْمَوْقُوفِ،  
وَمَرَّةً: يُذَكِّرُ الْمَوْقُوفُ، وَمَرَّةً يُذَكِّرُ: مُطَوَّلًا، وَمَرَّةً يُذَكِّرُ مُخْتَصَرًا.

(١) انظر: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّي (ج ٢٥ ص ١٢٨ و ١٣٢)، و«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١١ ص ٤٧٢ و ٤٧٥).

قُلْتُ: فَظَهَرَ بِهَذَا أَنَّ هَذَا الْإِخْتِلَافَ إِنَّمَا هُوَ مِنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرِ، اضْطَرَبَ فِيهِ وَلَمْ يُقَمْ الْحَدِيثُ.

فَهُوَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَهُوَ مُضْطَرَبٌ سَنَدًا وَمَتْنًا

\* وَرَوَاهُ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ<sup>(١)</sup>، ثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (يَدْرُسُ الْإِسْلَامُ كَمَا يَدْرُسُ وَشْيُ الثَّوْبِ، لَا يَدْرِي مَا صِيَامٌ وَلَا صَدَقَةٌ وَلَا نُسْكٌ، وَيُسْرَى عَلَى كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي لَيْلَةٍ فَلَا يَبْقَى فِي الْأَرْضِ مِنْهُ آيَةٌ، وَيَبْقَى طَوَائِفُ مِنَ النَّاسِ: الشَّيْخُ الْكَبِيرُ، وَالْعَجُوزُ الْكَبِيرَةُ، يَقُولُونَ: أَدْرَكْنَا آبَاءَنَا عَلَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَتَحْنُ نَقُولُهَا). فَقَالَ لَهُ صِلَّةٌ: فَمَا تُغْنِي عَنْهُمْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، لَا يَدْرُونَ مَا صِيَامٌ، وَلَا صَدَقَةٌ، وَلَا نُسْكٌ؟ فَأَعْرَضَ عَنْهُ حُذَيْفَةُ رضي الله عنه، فَرَدَّدَ عَلَيْهِ ثَلَاثًا، كُلُّ ذَلِكَ يُعْرِضُ عَنْهُ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْهِ فِي الثَّلَاثَةِ، فَقَالَ: (يَا صِلَّةُ، تُنْجِيهِمْ مِنَ النَّارِ، تُنْجِيهِمْ مِنَ النَّارِ، تُنْجِيهِمْ مِنَ النَّارِ).

أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ» (ج ١٠ ص ٤٣٣).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ أَبُو مُعَاوِيَةَ، وَقَدْ اضْطَرَبَ فِيهِ، وَخَالَفَ الثَّقَاتِ الْحَفَاطَ، هَذَا مِنْ جِهَةٍ.

(١) فَهَذَا خَطَأٌ فِي الْمَطْبُوعِ، وَالصَّوَابُ: أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ الْعُطَارِدِيُّ، فَحَرَّفَ اسْمُ «أَحْمَدَ» إِلَى: «مُحَمَّدٍ» فِي «الْمُسْتَدْرَكِ».

انظر: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ١ ص ٥١)، وَ«إِتْحَافُ الْمَهْرَةِ» لَهُ (ج ٤ ص ٢٧٨).

\* وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، فَإِنَّ أَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ الْجَبَّارِ الْعُطَارِدِيَّ، وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، قَالَ عَنْهُ أَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ: «لَيْسَ بِالْقَوِيِّ عِنْدَهُمْ»، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «ضَعِيفٌ»<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ ابْنُ حَبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٨ ص ٤٥): «رُبَّمَا خَالَفَ». قُلْتُ: فَهَذَا الْحَدِيثُ خَطَأٌ، وَإِنَّمَا خَطَّوْهُ مِنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ فِي رَفْعِهِ؛ لِأَنَّهُ فِي حِفْظِهِ شَيْءٌ، فِيهِمْ وَيُخَالِفُ، فَحَدِيثُهُ هَذَا غَيْرُ مَحْفُوظٍ. وَالْحَدِيثُ: أَخْرَجَهُ الدَّيْلَمِيُّ فِي «الْفِرْدَوْسِ بِمَثُورِ الْخِطَابِ» (ج ٥ ص ٤٧٢)؛ مَرْفُوعًا.

وَذَكَرَهُ السُّيُوطِيُّ فِي «الدَّرِّ الْمَشُورِ» (ج ٩ ص ٤٣٨)، وَالْهِنْدِيُّ فِي «كَنْزِ الْعُمَالِ» (ج ١٤ ص ٢١٤)، وَالْقُرْطُبِيُّ فِي «الْجَامِعِ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ١٠ ص ٣٢٦)، وَابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١١ ص ٤٠٨)، وَ(ج ٣٥ ص ١٦٥).

وَخَالَفَهُمْ: نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ، فَرَوَاهُ مَوْفُوفًا فِي كِتَابِهِ: «الْفِتَنِ» (ج ٢ ص ٥٩٨)؛ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنِي أَبُو مَالِكٍ الْأَشْجَعِيُّ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ خِرَاشٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رضي الله عنه قَالَ: (يُدْرُسُ الْإِسْلَامُ كَمَا يُدْرُسُ وَشْيُ الثَّوْبِ، حَتَّى لَا يُدْرَى مَا صِيَامٌ وَلَا صَدَقَةٌ وَلَا نُسْكٌ، وَيَسْرَى عَلَى كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى فِي لَيْلَةٍ، فَلَا يُتْرَكُ فِي الْأَرْضِ مِنْهُ آيَةٌ، وَتَبْقَى طَوَائِفُ مِنَ النَّاسِ فِيهِمُ الشَّيْخُ الْكَبِيرُ، وَالْعَجُوزُ الْكَبِيرَةُ، يَقُولُونَ: أَدْرَكْنَا أَبَاءَنَا عَلَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَنَحْنُ نَقُولُهَا).

(١) وَانْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١ ص ١٣١)، وَ«تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ص ٩٣).

\* قَالَ لَهُ صَلَٰةُ بَنِي زُفَرٍ: -وَهُوَ جَالِسٌ مَعَهُ-: وَمَا تُغْنِي عَنْهُمْ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، وَهُمْ لَا يَدْرُونَ مَا صِيَامٌ، وَلَا صَدَقَةٌ، وَلَا نُسْكٌ؟ فَأَعْرَضَ عَنْهُ حُذَيْفَةُ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: «يَا صَلَٰةُ: هِيَ تُنَحِّهِمْ». مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا.

هَكَذَا أَوْفَقَهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرُ <sup>(١)</sup>، فَمَرَّةً يَرْفَعُهُ، وَمَرَّةً يُوقِفُهُ، وَهَذَا مِنَ الْإِخْتِلَافِ عَلَيْهِ.

\* وَقَدْ أَعْلَلَهُ الْحَافِظُ الْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٧ ص ٢٦٠) بِالْوُقُوفِ، بِقَوْلِهِ: (وَهَذَا الْحَدِيثُ قَدْ رَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنْ أَبِي مَالِكٍ، عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُوقُوفًا، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا أَسَنَدَهُ إِلَّا أَبَا كُرَيْبٍ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ).

وَخَالَفَ أَبَا مُعَاوِيَةَ: أَبُو عَوَانَةَ الْوَضَّاحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْيَشْكُرِيُّ، فَرَوَاهُ مُوقُوفًا، عَنْ أَبِي مَالِكٍ، عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مُوقُوفًا عَلَيْهِ. أَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٧ ص ٢٦٠).

وَكَذَا أَخْرَجَهُ مُسَدِّدٌ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ٢٥٤-مِصْبَاحُ الزُّجَاجَةِ) مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَوَانَةَ الْوَضَّاحِ الْيَشْكُرِيِّ عَنْ أَبِي مَالِكٍ، بِإِسْنَادِهِ وَمَتْنِهِ. قُلْتُ: وَأَبُو عَوَانَةَ الْيَشْكُرِيُّ أَثْبَتُ مِنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرِ فِي الْحَدِيثِ، فَيُقَدَّمُ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup>.

(١) وَهَذَا وَافَقَ الثَّقَاتِ الْحَفَاطَ فِي وَقْفِهِ، مِمَّا يَدُلُّ أَنَّ الْمَوْقُوفَ هُوَ الْمَحْفُوظُ.

(٢) وَانْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٤ ص ١٨٣)، وَ«الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٩ ص ١٤٠)، وَ«تَارِيخُ بَغْدَادَ» لِلْخَطِيبِ (ج ١٥ ص ٦٤٤)، وَ«الْكَمَالُ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ» لِعَبْدِ الْغَنِيِّ الْمَقْدِسِيِّ (ج ٩ ص ١٧٣)، وَ«تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ٣٠ ص ٤٤٦ و ٤٤٧).

\* وَأَبُو عَوَانَةَ<sup>(١)</sup> أَوْفَقَهُ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ، وَقَدْ تُوْبِعَ عَلَى وَفْقِهِ، وَهُوَ الصَّوَابُ.  
 قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ص ١٠٣٦): (وَصَّاحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ  
 الْيَشْكُرِيُّ، أَبُو عَوَانَةَ، ثِقَةٌ ثَبَّتَ).

وَعَنِ الْإِمَامِ عَفَّانِ بْنِ مُسْلِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (كَانَ أَبُو عَوَانَةَ صَحِيحَ الْكِتَابِ، كَثِيرَ  
 الْعَجْمِ وَالنَّقْطِ، وَكَانَ ثَبَّتًا).<sup>(٢)</sup>

وَعَنِ الْإِمَامِ يَعْقُوبَ بْنِ شَيْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (ثَبَّتَ، صَالِحُ الْحِفْظِ، صَحِيحُ  
 الْكِتَابِ).<sup>(٣)</sup>

\* فَرَوَايَةُ أَبِي مُعَاوِيَةَ الْمَرْفُوعَةُ شَاذَةٌ، وَالْمَحْفُوظَةُ رِوَايَةُ أَبِي عَوَانَةَ وَمَنْ وَافَقَهُ.  
 فَظَهَرَ بِذَلِكَ شُدُوزُ رِوَايَةِ أَبِي مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرِ.

(١) وَأَبُو عَوَانَةَ، وَهُوَ وَصَّاحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْيَشْكُرِيُّ، أَحْفَظُ.

(٢) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالْتَعْدِيلِ» (ج ٩ ص ٤٠)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ١٥  
 ص ٦٤٢).

وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ١٤ ص ١٨٣)، وَالْمِزِّيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٣٠ ص ٤٤٦).

(٣) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ١٥ ص ٦٤٤).

وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ١٤ ص ١٨٧).

\* فَحَدِيثُ أَبِي مُعَاوِيَةَ، قَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ أَنَّ رَفَعَ هَذَا الْحَدِيثِ وَهُمْ، إِنَّمَا هُوَ مَوْقُوفٌ مِنْ قَوْلِ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رضي الله عنه، كَمَا رَوَاهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الثَّقَاتِ الْحَفَاطِ عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ.

\* وَتَابِعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ بْنِ غَزْوَانَ الضَّبِّيُّ <sup>(١)</sup>، فَرَوَاهُ فِي كِتَابِهِ: «الدُّعَاءِ» (ص ٧٧)؛ مَوْقُوفًا: عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ خِرَاشٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ رضي الله عنه قَالَ: (يُدْرُسُ الْإِسْلَامُ كَمَا يُدْرُسُ وَشْيُ الثَّوْبِ، فَيُصْبِحُ النَّاسُ لَا يُدْرُونَ مَا صَلَاةٌ، وَلَا صِيَامٌ، وَلَا نُسُكٌ، غَيْرَ أَنَّ الرَّجُلَ وَالْعَجُوزَ يَقُولُونَ: قَدْ أَدْرَكْنَا النَّاسَ وَهُمْ يَقُولُونَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَنَحْنُ نَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ).

فَقَالَ صَلَاةٌ: وَمَا تُغْنِي عَنْهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَهُمْ لَا يُدْرُونَ مَا صَلَاةٌ، وَلَا صِيَامٌ، وَلَا نُسُكٌ؟ فَقَالَ حُذَيْفَةُ رضي الله عنه: (مَا تُغْنِي عَنْهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَا صَلَاةُ؟! يَنْجُونَ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مِنَ النَّارِ).

وَتَابِعَهُمَا عَلَى الْمَوْقُوفِ خَلْفُ بْنُ خَلِيفَةَ <sup>(٢)</sup> الْأَشْجَعِيُّ، فَرَوَاهُ عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ خِرَاشٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ رضي الله عنه قَالَ: (يُوشِكُ أَنْ يُدْرَسَ الْإِسْلَامُ كَمَا يُدْرَسُ وَشْيُ الثَّوْبِ، وَيَقْرَأُ النَّاسُ الْقُرْآنَ لَا يَحِدُّونَ لَهُ حِلَاوَةً، فَيَسْتَوْنَ لَيْلَةً، وَيُصْبِحُونَ

(١) وَهُوَ ثَقَّةٌ، مِنْ رِجَالِ «الصَّحِيحَيْنِ».

انظر: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٢ ص ٢٢٨)، وَ«تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ص ٨٨٩)، وَ«التَّارِيخُ» لِابْنِ مَعِينٍ (٥٥١).

(٢) وَهُوَ مِنْ رِجَالِ مُسْلِمٍ.

انظر: «تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٢٩٩).

وَقَدْ أُسْرِيَ بِالْقُرْآنِ وَمَا كَانَ قَبْلَهُ مِنْ كِتَابٍ، حَتَّى يُتَنَزَّعَ مِنْ قَلْبِ شَيْخٍ كَبِيرٍ، وَعَجُوزٍ كَبِيرَةٍ، فَلَا يَعْرِفُونَ وَقْتَ صَلَاةٍ، وَلَا صِيَامٍ، وَلَا نُسُكٍ، حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ مِنْهُمْ: إِنَّا سَمِعْنَا النَّاسَ يَقُولُونَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَتَحْنُ نَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ).

فَقَالَ صَلَّةُ بْنُ زُرْفَرٍ: فَمَا يُغْنِي عَنْهُمْ قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَهُمْ لَا يَعْرِفُونَ وَقْتَ صَلَاةٍ، وَلَا صَوْمٍ، وَلَا نُسُكٍ؟ فَقَالَ لَهُ حُذَيْفَةُ رضي الله عنه: (مَا قُلْتَ يَا صَلَّةُ؟ قَالَ: قُلْتُ: كَذَا وَكَذَا، قَالَ: يَنْجُونَ مِنَ النَّارِ يَا صَلَّةُ).

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ١ ص ٤٠٠).

\* فَاخْتَلَفُوا عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَهَذَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ قَدْ اضْطُرَبَ فِيهِ، وَلَمْ يُضَبَطْ سَنَدُهُ وَلَا لَفْظُهُ.

فَهُوَ حَدِيثٌ شَاذٌ لَا يَصِحُّ، لِذَلِكَ لَا يُبْنَى عَلَيْهِ حُكْمٌ فِي الدِّينِ؛ لِأَنَّ أَبَا مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرَ قَدْ خَالَفَ الثَّقَاتِ جَمِيعًا، فَرَفَعَ الْمَوْقُوفَ <sup>(١)</sup> وَزَادَ فِيهِ، وَالْمَعْرُوفُ وَقْفُهُ عَلَى حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رضي الله عنه.

فَهُوَ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ.

قُلْتُ: وَالْحَدِيثُ لَا يَثْبُتُ مِنَ الْوُجْهَيْنِ، يَعْنِي: لَا يَصِحُّ الْمَرْفُوعُ، وَلَا يَصِحُّ الْمَوْقُوفُ؛ لِلِاخْتِلَافِ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ، فَأَفْهَمَ لِهَذَا تَرَشُّدُ.

(١) هَذَا مَا عَلِمْتُ مَا فِيهِ مِنْ نَكَارَةِ الْمَتْنِ، وَاضْطِرَابِ إِسْنَادِهِ.

قُلْتُ: وَأَبُو مُعَاوِيَةَ يَهْمُ فِي الْحَدِيثِ، وَالْحِفَاطُ يَخْتَلِفُونَ فِيهِ.

فَعَنِ الْإِمَامِ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ رحمته قَالَ: (كَانُوا يَكْرَهُونَ غَرِيبَ الْكَلَامِ، وَغَرِيبَ الْحَدِيثِ) <sup>(١)</sup>.

\* لَذَا كَانَ مِنْ قَوَاعِدِ أَيْمَةِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ: «لَيْسَ كُلُّ مَا صَحَّ سَنَدُهُ فِي الظَّاهِرِ، صَحَّ مَتْنُهُ».

قُلْتُ: وَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ أَكَّدَ عَلَيْهَا أَهْلُ الْحَدِيثِ، وَعَمِلُوا بِهَا فِي نَقْدِ الْحَدِيثِ مِنْ جِهَةِ مَتْنِهِ، حَيْثُ لَمْ يَنْسَبُوا أَمْرَ صِحَّةِ الْإِسْنَادِ فِي الظَّاهِرِ، لِغَرَابَةِ الْمَتْنِ، أَوْ شُدُودِهِ، وَنَكَارَتِهِ، وَهَذَا أَصْلٌ. قُلْ مَنْ يَفْهَمُهُ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الصَّلَاحِ رحمته فِي «مَعْرِفَةِ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٤): (قَدْ يُقَالُ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَا يَصِحُّ، لِكَوْنِهِ شَاذًا أَوْ مُعَلَّلًا). اهـ  
وَقَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رحمته فِي «التَّقْرِيبِ» (ص ٦): (لِأَنَّهُ قَدْ يَصِحُّ أَوْ يَحْسُنُ الْإِسْنَادُ دُونَ الْمَتْنِ لِشُدُودِهِ أَوْ عِلَّةٍ). اهـ.

(١) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الرَّامَهُزْمِيُّ فِي «الْمُحَدَّثِ الْفَاصِلِ» (٧٧٤)، وَالْخَطِيبُ فِي «شَرْفِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ» (٢٦٠)، وَفِي «الْكَفَايَةِ» (٣٩٦)، وَفِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاويِ» (١٣٣١)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٥ ص ٣٠٠)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «الرِّسَالَةِ» (ص ٢٩)، وَالسَّمْعَانِيُّ فِي «أَدَبِ الْإِمْلَاءِ» (١٦٤).  
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «اِخْتِصَارِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ٤٣): (وَالْحُكْمُ بِالصَّحَّةِ أَوْ الْحُسْنِ عَلَى الْإِسْنَادِ، لَا يَلْزَمُ مِنْهُ الْحُكْمُ بِذَلِكَ عَلَى الْمَتْنِ، إِذْ قَدْ يَكُونُ شَاذًا أَوْ مُعَلَّلًا). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ السُّيُوطِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَدْرِيبِ الرَّاوي» (ج ١ ص ١١٦): (لِأَنَّهُ قَدْ يَصِحُّ أَوْ يَحْسُنُ الْإِسْنَادُ، لِثِقَةِ رِجَالِهِ دُونَ الْمَتْنِ؛ لِشُدُوزِ أَوْ عِلَّةٍ). اهـ  
قُلْتُ: قَدْ يَصِحُّ الْإِسْنَادُ فِي الظَّاهِرِ لِثِقَةِ رِجَالِهِ، وَلَا يَصِحُّ الْحَدِيثُ لِشُدُوزِ أَوْ عِلَّةٍ<sup>(١)(٢)</sup>.

ثُمَّ هَذَا الْحَدِيثُ مُخَالِفٌ لِأُصُولِ الْقُرْآنِ وَأُصُولِ السُّنَّةِ فِي ثُبُوتِ تَأْدِيَةِ الْأَعْمَالِ عَلَى الْعَبْدِ فِي الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ، وَيَحْرُمُ تَرْكُهَا، وَمَنْ نَطَقَ بِ«الشَّهَادَتَيْنِ» وَتَرَكَ الْأَرْكَانَ فَقَدْ كَفَرَ بِالْإِسْلَامِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦].

(١) وَقَدْ لَا يَصِحُّ السَّنَدُ، وَيَصِحُّ الْمَتْنُ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى، وَهَذَا بِحَسَبِ ثُبُوتِ أُصُولِ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي الْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ.

(٢) وَأَنْظَرُ: «فَتْحُ الْمُغِيثِ» لِلْسَّخَاوِيِّ (ج ١ ص ٦٢)، وَ«الْخُلَاصَةُ» لِلطَّيْبِيِّ (ص ٦)، وَ«التَّبَصُّرَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ» لِلْعِرَاقِيِّ (ج ١ ص ١٠٧)، وَ«تَوْضِيحُ الْأَفْكَارِ» لِلصَّنْعَانِيِّ (ج ١ ص ٢٣٤).

\* وَقَدْ بَيَّنَّ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ ذَلِكَ، وَأَنَّ بَعْضَ الْأَحَادِيثِ إِذَا خَالَفتِ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ، فَهِيَ غَلَطٌ فِي الدِّينِ، وَلَا يُحْتَجُّ بِهَا، حَتَّى لَوْ كَانَتْ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»، فَتَعْتَبَرُ غَلَطًا فِي الشَّرْعِ.

فَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْجَوَابِ الصَّحِيحِ لِمَنْ بَدَّلَ دِينَ الْمَسِيحِ» (ج ٢ ص ٤٤٣): (وَكَذَلِكَ «صَحِيحُ مُسْلِمٍ»، فِيهِ أَلْفَاظٌ قَلِيلَةٌ غَلَطٌ، وَفِي نَفْسِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ مَعَ «الْقُرْآنِ»<sup>(١)</sup> مَا يُبَيِّنُ غَلَطَهَا). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْجَوَابِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٤٤٣): فِي تَعْلِيلِهِ لِحَدِيثٍ: «أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ التُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ»: (صَرَّحَ الْبُخَارِيُّ فِي «تَارِيخِهِ الْكَبِيرِ»، أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ كَعْبِ الْأَحْبَارِ؛ كَمَا قَدْ بُسِطَ فِي مَوْضِعِهِ، وَالْقُرْآنُ يَدُلُّ عَلَى غَلَطِ هَذَا، وَيُبَيِّنُ أَنَّ الْخَلْقَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ، وَثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ). اهـ.

قُلْتُ: فَحَدِيثُ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مُخَالِفٌ لِلْقُرْآنِ، وَالسُّنَّةِ؛ فَهُوَ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ.



(١) مِثْلُ حَدِيثِ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الَّذِي اسْتَدَلَّ هَذَا: «الْمُتَعَالِمُ» عَلَى إِرْجَائِهِ، وَهُوَ مُخَالِفٌ لِأُصُولِ الْقُرْآنِ، فَهُوَ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ.

وَانْظُرْ: «جَلَاءَ الْأَفْهَامِ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ص ٢٤٢ و ٢٥٢).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى ضَعْفِ أَحَادِيثِ فِي الْعِيدَيْنِ إِذَا اجْتَمَعَا، وَأَنَّهُ تَسْقُطُ صَلَاةُ الْجُمُعَةِ إِذَا  
اجْتَمَعَتْ مَعَ صَلَاةِ الْعِيدِ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ، وَهَذَا بَاطِلٌ فِي الدِّينِ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (قَدْ اجْتَمَعَ فِي يَوْمِكُمْ هَذَا عِيدَانِ،  
فَمَنْ شَاءَ أَجْزَاهُ مِنَ الْجُمُعَةِ، وَإِنَّا مُجَمِّعُونَ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

اِخْتُلِفَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فِي مَتْنِهِ، وَفِي سَنَدِهِ:

\* فَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُصَفَّى، وَعُمَرُ بْنُ حَفْصٍ الْوَصَائِي، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ  
حَنَانَ الْحِمَصِيُّ، وَيَزِيدُ بْنُ عَبْدِ رَبِّهِ الْجُرْجِسِيُّ، جَمِيعُهُمْ: عَنْ بَقِيَّةَ بْنِ الْوَلِيدِ  
الْحِمَصِيِّ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ مِقْسَمٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ  
رُفَيْعٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (قَدْ اجْتَمَعَ فِي  
يَوْمِكُمْ هَذَا عِيدَانِ، فَمَنْ شَاءَ أَجْزَاهُ مِنَ الْجُمُعَةِ، وَإِنَّا مُجَمِّعُونَ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (١٠٧٣)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٢ ص ٣٤٤)،  
وَالْفَرْيَابِيُّ فِي «أَحْكَامِ الْعِيدَيْنِ» (١٥٠)، وَالْمُخَلَّصُ فِي «الْمُخَلَّصَاتِ» (ج ٢  
ص ٢١٨)، وَالسَّلْفِيُّ فِي «الْمَشِيخَةِ الْبَغْدَادِيَّةِ» (ج ٢ ص ٢٤٩)، وَالْحَاكِمُ فِي  
«الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ٢ ص ٢٩)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٣١٨)، وَابْنُ عَبْدِ

البر في التمهيد» (ج ١٠ ص ٢٧١)، وفي «الاستذكار» (ج ٧ ص ٢٢٨)، وابن ماسي في «الفوائد» (٣١)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (ج ٣ ص ١٢٩)، وابن شاهين في «جزء من حديثه» (٣٨)، وابن الجارود في «المنتقى من السنة المسندة» (ص ١٠٧)، والطحاوي في «بيان مشكل أحاديث رسول الله ﷺ» (ج ٣ ص ١٩٠)، وابن الجوزي في «التحقيق في مسائل الخلاف» (ج ٤ ص ٩٧)، وفي «العلل المتناهية» (ج ١ ص ٤٦٩)، والمراغي في «عوالي المجيزين» (ص ٨٣)، وابن البهلول في «الأمالي» (ق/ ١١ / ط).

وأورده ابن حجر في «إتحاف المهرة» (١٨١٠٥).

وفي رواية: الفريابي في «أحكام العيدين» (ص ٢١١)؛ بلفظ: (وإنما مجمعون إن شاء الله).

\* وكذا في رواية: أبي طاهر السلفي في «المشيخة البغدادية» (ج ١ ص ٢٤٩).  
وفي رواية: ابن عبد البر في «التمهيد» (ج ١٠ ص ٢٧٢)؛ بلفظ: (فمن شاء أجزأته الجمعة، وإنما مجمعون إن شاء الله).

وفي رواية: الخطيب في «تاريخ بغداد» (ج ٣ ص ١٢٩)؛ بلفظ: (فمن شاء منكم أجزأه من الجمعة، فإنما مجمعون إن شاء الله).  
وعبرهم.

وفي رواية: الطحاوي في «مشكل الآثار» (ج ٣ ص ١٩٠): (اجتمع عيدان على عهد النبي ﷺ، في يوم، فقال ﷺ: أيما شئتم أجزأكُم).

\* وَهَذَا اللَّفْظُ: وَهُمْ، وَهُوَ مِنَ الْإِخْتِلَافِ فِي الْمَتْنِ، دُونَ أَنْ يَذْكَرَ: «فَمَنْ شَاءَ أَجْزَأَهُ مِنَ الْجُمُعَةِ، وَإِنَّا مُجْمَعُونَ».

\* وَهُوَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ بَقِيَّةُ بَنِي الْوَلِيدِ الْحِمَاصِيِّ، فَقَدْ رَوَى لَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيقًا، وَمُسْلِمٌ حَدِيثًا، وَاحِدًا: مُتَابِعَةً، وَهُوَ مَوْصُوفٌ بِتَدْلِيلِ التَّسْوِيَةِ، حَيْثُ إِنَّهُ يَرْوِي عَنِ الضُّعَفَاءِ، وَالْمَجْهُولِينَ، فَلَا يُقْبَلُ حَدِيثُهُ، إِلَّا إِذَا صَرَّحَ بِالتَّحْدِيثِ فِي طَبَقَاتِ السَّنَدِ كُلِّهَا.<sup>(١)</sup>

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٠ ص ٢٧٢): (وَهَذَا الْحَدِيثُ لَمْ يَرَوْهُ -فِيمَا عَلِمْتُ عَنْ شُعْبَةَ- أَحَدٌ مِنْ ثِقَاتِ أَصْحَابِهِ الْحُقَافِ).

\* وَإِنَّمَا رَوَاهُ عَنْهُ: بَقِيَّةُ بَنِي الْوَلِيدِ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ فِي شُعْبَةَ، أَصْلًا، وَرِوَايَتُهُ عَنْ أَهْلِ بَلَدِهِ: أَهْلِ الشَّامِ فِيهَا كَلَامٌ.

\* وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ يُضَعِّفُونَ بَقِيَّةَ عَنِ الشَّامِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ، وَلَهُ مَنَاكِيرُ، وَهُوَ ضَعِيفٌ لَيْسَ مِمَّنْ يُحْتَجُّ بِهِ.

\* وَقَدْ رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، مُرْسَلًا، قَالَ: «اجْتَمَعَ عِيدَانِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّا مُجْمَعُونَ، فَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَجْمَعَ

(١) انْظُرْ: «تَعْرِيفُ أَهْلِ التَّقْدِيسِ بِمَرَاتِبِ الْمُؤَصِّفِينَ بِالتَّدْلِيلِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٦٩ و ١٦٣)، وَ«تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ص ١٧٤)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لَهُ أَيْضًا (ج ٤ ص ٢٠٢)، وَ«مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ١ ص ٣٣١)، وَ«تَذْكِرَةُ الْحُقَافِ» لَهُ (ج ١ ص ٢٨٩)، وَ«بَيَانُ الْوَهْمِ وَالْإِيْهَامِ» لِابْنِ الْقَطَّانِ (ج ٤ ص ١٦٨).

فَلْيُجْمَعِ، وَمَنْ شَاءَ أَنْ يَرْجَعَ فَلْيَرْجَعْ»، فَاقْتَصَرَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى ذِكْرِ إِبَاحَةِ الرَّجُوعِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْإِجْزَاءَ).

وَقَالَ الْحَاكِمُ: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ؛ فَإِنَّ بَقِيَّةَ بَنِ الْوَلِيدِ، لَمْ يُخْتَلَفْ فِي صَدَقِهِ إِذَا رَوَى عَنِ الْمَشْهُورِينَ، وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ، وَالْمُغِيرَةَ، وَعَبْدِ الْعَزِيزِ، وَكُلُّهُمْ مِمَّنْ يُجْمَعُ حَدِيثُهُ».

\* وَهَذَا خَطَأٌ مِنَ الْحَاكِمِ، وَلَيْسَ هُوَ كَمَا قَالَ؛ لِضَعْفِ الْإِسْنَادِ، وَاضْطِرَابِهِ.

\* وَهَذَا الْحَدِيثُ: قَدْ وَهَمَ فِيهِ بَقِيَّةُ بَنِ الْوَلِيدِ، وَقَدْ تَفَرَّدَ بِهِ عَنْ شُعْبَةَ بَنِ الْحَجَّاجِ، مِنْ دُونِ أَصْحَابِهِ الثَّقَاتِ الْمُكْثَرِينَ عَنْهُ فِي الْحَدِيثِ؛ مِنْهُمْ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، وَعَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ غُنْدَرٌ، وَيَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، وَالطَّيَالِسِيُّ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، وَمُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ الْعَبْرِيُّ، وَعَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ الصَّفَّارُ، وَغَيْرُهُمْ.<sup>(١)</sup>

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٤٤٩)، مِنْ رِوَايَةِ: مُحَمَّدِ بْنِ الْمُصَفَّى، عَنْ بَقِيَّةَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ الضَّبِّيِّ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَوْصُولًا، ثُمَّ قَالَ: (رَوَاهُ أَيْضًا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُنِيبٍ الْمَرْوَزِيُّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَقِيقٍ، ثنا أَبُو حَمْزَةَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، مَوْصُولًا، وَرَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَأَرْسَلَهُ).

(١) وَانْظُرْ: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ١٢ ص ٤٨٦)، وَ«سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلدَّهْلِيِّ (ج ٧ ص ٢٠٢)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٤ ص ٢٣٨).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٤٥٠): (وَيُرَوَّى عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، مَوْصُولًا، مُقَيَّدًا بِأَهْلِ الْعَوَالِي، وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ. \* وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مُقَيَّدًا بِأَهْلِ الْعَالِيَةِ، إِلَّا أَنَّهُ مُنْقَطِعٌ).

\* وَقَدْ أَنْكَرَ أَيْمَةُ الْحَدِيثِ، هَذَا الْحَدِيثَ عَلَى بَقِيَّةِ بْنِ الْوَلِيدِ، فَرَوَاهُ مَوْصُولًا، وَرَوَاهُ الْجَمَاعَةُ: مُرْسَلًا، وَهُوَ الصَّوَابُ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْإِسْتِذْكَارِ» (ج ٧ ص ٢٧): (وَقَدْ رُوِيَ حَدِيثُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، مُسْنَدًا، وَإِنْ كَانَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ قَالَ: إِنَّ الْمُرْسَلَ فِيهِ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، حَدِيثٌ، شَرِيفٌ).

وَقَالَ أَبُو بَكْرِ الْأَثَرْمُ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: (بَلَّغَنِي أَنَّ بَقِيَّةَ رَوَى عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فِي الْعِيدَيْنِ يَجْتَمِعَانِ فِي يَوْمٍ»، مِنْ أَيْنَ جَاءَ بَقِيَّةٌ بِهَذَا؟؛ كَأَنَّهُ يُعْجَبُ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: قَدْ كَتَبْتُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ، عَنْ بَقِيَّةَ، عَنْ شُعْبَةَ: حَدِيثَيْنِ لَيْسَ هَذَا فِيهِمَا، وَإِنَّمَا رَوَاهُ النَّاسُ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، مُرْسَلًا).<sup>(١)</sup>

(١) أَثَرُ صَحِيحٍ.

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادٍ» (ج ٣ ص ١٢٩).  
وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَعَنِ الْبُرْقَانِيِّ قَالَ: وَقَالَ لَنَا الدَّارَقُطْنِيُّ: (هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، مِنْ حَدِيثِ مُغِيرَةَ، وَلَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ غَيْرُ شُعْبَةَ).

\* وَهُوَ أَيْضًا غَرِيبٌ عَنْ شُعْبَةَ، لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ غَيْرُ بَقِيَّةٍ.

\* وَقَدْ رَوَاهُ زِيَادُ الْبَكَّائِيُّ، وَصَالِحُ بْنُ مُوسَى الطَّلْحِيُّ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، مُتَّصِلًا.

\* وَرَوَى عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ غَرِيبٌ عَنْهُ.

\* وَرَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مُرْسَلًا، وَلَمْ يَذْكُرُوا أَبَا هُرَيْرَةَ<sup>(١)</sup>.

\* فَأَخْطَأَ بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ الْحِمَصِيُّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَخَالَفَ الثَّقَاتِ، وَذَلِكَ: أَنَّهُ وَصَلَهُ، وَهُوَ: مُرْسَلٌ، فَأَخْطَأَ عَلَى شُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ فِي وَصْلِهِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ<sup>(٢)</sup>.

قَالَ عَنْهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: «يُحَدِّثُ الْمَنَاكِيرَ عَنِ الْمَشَاهِيرِ»<sup>(٣)</sup>.

(١) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٣ ص ١٢٩).

وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) انْظُرْ: «تَنْفِيحُ التَّحْقِيقِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٤ ص ٩٧ و ٩٨)، وَ«الْعِلَالُ الْمُتَنَاهِيَّة» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (ج ١ ص ٤٧٠)، وَ«تَارِيخِ بَغْدَادَ» لِلْخَطِيبِ (ج ٣ ص ١٢٩)، وَ«تَلْخِصُ الْحَيِّيرِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٩٤)، وَ«الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ الْكُبْرَى» لِلْأَشْهَلِيِّ (ج ١ ص ٤٨٤)، وَ(ج ٤ ص ٥٥٩).

(٣) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الْمَجْرُوحِينَ» (ج ١ ص ٢٠٠).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٧ ص ١٢٣): عَنْ بَقِيَّةَ بْنِ الْوَلِيدِ:  
(فِي حَدِيثِهِ: مَنَاقِبٌ، إِلَّا أَنَّ أَكْثَرَهَا عَنِ الْمَجَاهِيلِ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْخَلَائِفَاتِ» (ج ١ ص ٤٩٧): (وَقَدْ ذَكَرْنَا: أَنَّ مَا يَرْوِيهِ  
بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ عَنِ الضُّعَفَاءِ وَالْمَجْهُولِينَ، فَلَيْسَ بِمَقْبُولٍ مِنْهُ، كَيْفَ وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى  
أَنَّ بَقِيَّةَ بْنَ الْوَلِيدِ: لَيْسَ بِحُجَّةٍ).

\* فَهَذَا الْحَدِيثُ، خَطَأٌ مِنْ بَقِيَّةَ بْنِ الْوَلِيدِ، وَهُوَ مُدْلَسٌ أَيْضًا.

\* فَهُوَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٥ ص ٣٨٧): (وَحَدِيثُ الْمُغِيرَةِ عَنْ  
عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ شُعْبَةَ، إِلَّا بِقِيَّةَ، وَحَدِيثُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ،  
عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، مُرْسَلًا).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْعِلَالِ الْمُتَنَاهِيَةِ» (ج ١ ص ٤٧٠): (وَكَذَا قَالَ  
أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، إِنَّمَا رَوَاهُ النَّاسُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، مُرْسَلًا، وَتَعَجَّبَ مِنْ بَقِيَّةَ بْنِ الْوَلِيدِ:  
كَيْفَ رَفَعَهُ، وَقَدْ كَانَ بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ، يَرْوِي عَنِ الضُّعَفَاءِ، وَيُدْلِّسُ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ» (ج ٤ ص ٩٨):  
(وَكَذَا قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، إِنَّمَا رَوَاهُ النَّاسُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، مُرْسَلًا، وَتَعَجَّبَ مِنْ بَقِيَّةَ  
كَيْفَ رَفَعَهُ، وَقَدْ كَانَ بَقِيَّةُ يَرْوِي عَنِ ضَعَفَاءٍ، وَيُدْلِّسُ).

\* وَمِنْ ثَمَّ، فَإِنَّ الْمَحْفُوظَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، رِوَايَةُ الْجَمَاعَةِ الْمُرْسَلَةِ، وَهُوَ مَعَ إِرْسَالِهِ: مُنْكَرٌ.

قَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَالِ» (ج ١٠ ص ٢١٧): (يُرْوَاهُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ رَفِيعٍ، وَقَدْ اخْتَلَفَ عَنْهُ: فَرواهُ زِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَكَّائِيُّ، وَالْمُغِيرَةُ بْنُ مُقْسِمٍ مِنْ رِوَايَةِ بَقِيَّةٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْهُ).

\* وَقَالَ وَهْبُ بْنُ حَفْصٍ، عَنِ الْجَدِّيِّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رَفِيعٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ مُغِيرَةَ.

\* وَقَالَ أَبُو بَلَالٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رَفِيعٍ، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ: عَنْ هُذَيْلِ الْكُوفِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رَفِيعٍ، كُلُّهُمْ قَالُوا: عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

\* وَكَذَلِكَ قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرِيَّابِيُّ، عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رَفِيعٍ.

\* وَخَالَفَهُ: الْحَمِيدِيُّ، عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، فَأَرْسَلَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَبَا هُرَيْرَةَ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ.

\* وَكَذَلِكَ رَوَاهُ أَبُو عَوَانَةَ، وَزَائِدَةُ، وَشَرِيكٌ، وَجَرِيرٌ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، وَأَبُو حَمْزَةَ السُّكْرِيُّ؛ كُلُّهُمْ: عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رَفِيعٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ: مُرْسَلًا، وَهُوَ الصَّحِيحُ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ» (ج ٢ ص ٦٢٢): (وَصَحَّحَ الدَّارَقُطْنِيُّ إِرسَالَهُ، لِروَايَةِ حَمَّادٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، وَكَذَا صَحَّحَ ابْنُ حَنْبَلٍ إِرسَالَهُ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْإِسْتِذْكَارِ» (ج ٧ ص ٢٧): (وَعَلَى أَيِّ حَالٍ كَانَ، فَهُوَ عِنْدَ جَمَاعَةِ الْعُلَمَاءِ، خَطَأً، وَلَيْسَ عَلَى الْأَصْلِ الْمَأْخُوذِ بِهِ).

\* وَالْمُغِيرَةُ بِنُ مِقْسَمِ الصَّبِيِّ، وَهُوَ مُدْلَسٌ، وَقَدْ عَنَعَنَ وَلَمْ يُصَرِّحْ بِالتَّحْدِيثِ.<sup>(١)</sup>  
وَعَلَى هَذَا فَإِنَّ الْحَدِيثَ: مُنْكَرٌ، لَا يَثْبُتُ، وَلَا تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ؛ فِي مُقَابِلِ مَا سَيَأْتِي  
أَيْضًا ذِكْرُهُ مِنَ الْآيَاتِ، وَالْأَحَادِيثِ، الْقَاضِيَةِ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ، وَلَمْ يَتْرُكْهَا أَبَدًا، حَتَّى لَوْ صَادَفَتْ صَلَاةَ الْعِيدِ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْعِلَالِ» (ج ٢ ص ٥٧١): (وَسَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثٍ، رَوَاهُ بَقِيَّةٌ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ مُغِيرَةَ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اجْتَمَعَ عِيدَانِ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ»؟).

\* قَالَ أَبِي: رَوَاهُ أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ قَالَ: «شَهِدْتُ الْحَجَّاجَ بْنَ يُونُسَ، وَاجْتَمَعَ عِيدَانِ فِي يَوْمٍ، فَجَمَعُوا، فَسَأَلْتُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ؛ قُلْتُ: كَانَ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَشْرَ سِنِينَ، فَهَلْ اجْتَمَعَ عِيدَانِ؟، قَالُوا: نَعَمْ»، قَالَ أَبِي: هَذَا أَشْبَهُ.

(١) انْظُرْ: «تَعْرِيفُ أَهْلِ التَّقْدِيسِ بِمَرَاتِبِ الْمُؤَصِّفِينَ بِالتَّذْلِيلِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ١٥٥)، وَ«تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ص ٩٦٦)، وَ«مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٤ ص ١٦٥)، وَ«الْمُعْنَى فِي الضُّعْفَاءِ» لَهُ (ج ٢ ص ٦٧٣).

\* وَرَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ سَمِينَةَ، وَالْحَسَنُ بْنُ قَزَعَةَ، جَمِيعُهُمْ: عَنْ زِيَادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَكَّائِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: (اجْتَمَعَ عِيدَانِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ)، فَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ اجْتَمَعَ عِيدُكُمْ هَذَا وَالْجُمُعَةُ، وَإِنَّا مُجْتَمِعُونَ، فَمَنْ شَاءَ أَنْ يُجْمَعَ، فَلْيُجْمَعْ). فَلَمَّا صَلَّى الْعِيدَ، جَمَعَ. وَفِي رِوَايَةٍ: (فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَشْهَدَ الْجُمُعَةَ مِنْكُمْ، فَلْيَشْهَدْهَا).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٥ ص ٣٨٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٤٤٩)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعَفَاءِ» (ج ٣ ص ١٩٢)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٠ ص ٢٧٣)، وَفِي «الِاسْتِذْكَارِ» (ج ٧ ص ٢٨). وَفِي رِوَايَةٍ: الْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٥ ص ٣٨٦)؛ بِلَفْظٍ: (اجْتَمَعَ عِيدَانِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ... اجْتَمَعَ فِي يَوْمِكُمْ هَذَا عِيدَانِ فَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَجْزَأَهُ مِنَ الْجُمُعَةِ، وَإِنَّا مُجْتَمِعُونَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ).

وَفِي رِوَايَةٍ: ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الِاسْتِذْكَارِ» (ج ٧ ص ٢٨)؛ بِلَفْظٍ: (اجْتَمَعْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي يَوْمٍ عِيدٍ، وَيَوْمٍ جُمُعَةٍ، فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَذَا يَوْمٌ قَدْ اجْتَمَعَ لَكُمْ فِيهِ عِيدَانِ عِيدُكُمْ هَذَا، وَالْجُمُعَةُ، وَإِنِّي مُجْمَعٌ فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَشْهَدَ الْجُمُعَةَ مِنْكُمْ فَلْيَشْهَدْهَا، فَلَمَّا رَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَمَعَ بِالنَّاسِ).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ زِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَكَّائِيِّ، لَهُ أَوْهَامٌ عَنِ الثَّقَاتِ، وَهَذِهِ مِنْهَا.

قَالَ عَنْهُ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: «كَانَ ضَعِيفًا»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «لَيْسَ بِالْقَوِيَّ»، وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: «كَانَ ضَعِيفًا»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ»<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الْمَجْرُوحِينَ» (ج ١ ص ٣٨٤): (كَانَ: فَاحِشَ الْخَطَأِ، كَثِيرَ الْوَهْمِ، لَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِخَبَرِهِ إِذَا انفردَ، وَكَانَ ابْنُ مَعِينٍ: سَيِّئَ الرَّأْيِ فِيهِ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعَفَاءِ» (ج ٣ ص ١٩٢): (وَهَذَا يَرْوِيهِ: عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، مَعَ زِيَادِ الْبَكَّائِيِّ: صَالِحُ بْنُ مُوسَى الطَّلْحِيُّ. \* وَرَوَى: عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، وَلَا أَعْلَمُ يَرْوِيهِ عَنْ شُعْبَةَ، غَيْرَ بَقِيَّةِ بْنِ الْوَلِيدِ).

\* وَخَالَفَهُمْ ابْنُ مَاجَةَ، فَرَوَاهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُصَفَّى الْحِمَصِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنِي مُغِيرَةُ الضَّبِّيُّ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (اجْتَمَعَ عِيدَانِ فِي يَوْمِكُمْ هَذَا، فَمَنْ شَاءَ أَجْزَأَهُ مِنَ الْجُمُعَةِ، وَإِنَّا مُجْمَعُونَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

(١) انظر: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لابْنِ حَبْرٍ (ج ٤ ص ٥٦٤)، وَ«تَارِيخُ بَغْدَادَ» لِلْخَطِيبِ (ج ٩ ص ٥٠١)، وَ«إِكْمَالُ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لِمُغْلَطَايَ (ج ٥ ص ١١٤)، وَ«التَّارِيخُ» لِلدُّورِيِّ (ج ٣ ص ٢٧٨)، وَ«الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٣ ص ٥٣٨)، وَ«تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمَزِّيِّ (ج ٩ ص ٤٨٨)، وَ«الضُّعَفَاءُ وَالمُتْرُوكِينَ» لِلنَّسَائِيِّ (ص ٢٠٤)، وَ«الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى» لِابْنِ سَعْدٍ (ج ٦ ص ٣٩٦)، وَ«مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٢ ص ٩١).

أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٢ ص ٣٤٤).

فَوَهُمَ ابْنُ مَاجَةَ: مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْقَزْوِينِيُّ، وَجَعَلَهُ مِنْ مُسْنَدِ: «ابْنِ عَبَّاسٍ»، وَهُوَ مِنْ مُسْنَدِ: «أَبِي هُرَيْرَةَ».

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَلْخِصِ الْحَبِيرِ» (ج ٢ ص ٩٤): (وَوَقَعَ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنِ: «ابْنِ عَبَّاسٍ»، بَدَلًا: «أَبِي هُرَيْرَةَ»، فَهُوَ وَهُمْ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «النُّكْتِ الطَّرَافِ» (ج ٤ ص ٣٨٣): (قَدْ قَالَ ابْنُ مَاجَةَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ: مَا أَظُنُّ إِلَّا أَنِّي وَهَمْتُ فِي: «ابْنِ عَبَّاسٍ»، وَالصَّوَابُ: عَنْ «أَبِي هُرَيْرَةَ»).

قُلْتُ: وَهَذَا مِنَ الْإِضْطِرَابِ فِي الْحَدِيثِ.

فَهُوَ: لَا يَصِحُّ.

\* وَخَالَفَ: أَبُو بَلَالٍ الْأَشْعَرِيُّ، فَرواهُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَيَّاشٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ بِهِ مَوْصُولًا: (اجْتَمَعَ عِيدَانِ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الدَّارُقُطْنِيُّ فِي «الْغَرَائِبِ وَالْأَفْرَادِ» (ج ٥ ص ٣٥٦).

قَالَ الْحَافِظُ الدَّارُقُطْنِيُّ: «تَفَرَّدَ بِهِ أَبُو بَلَالٍ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَيَّاشٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْهُ: مُتَّصِلًا».

وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّارُقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١٠ ص ٢١٥): «وَقَالَ أَبُو بَلَالٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَيَّاشٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ».

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ أَبُو بَلَالٍ، وَهُوَ مِرْدَاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَارِثِ الْأَشْعَرِيِّ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ.<sup>(١)</sup>  
 قَالَ عَنْهُ ابْنُ حِبَّانَ: «يُغْرَبُ وَيَتَفَرَّدُ»، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ أَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ: «لَيْسَ الْحَدِيثُ».<sup>(٢)</sup>

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «نَتَائِجِ الْأَفْكَارِ» (ج ١ ص ٢٢٧)؛ عَنْ بَلَالٍ الْأَشْعَرِيِّ: (مِرْدَاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، هُوَ مِنْ وَلَدِ: أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ: ضَعَفَهُ جَمَاعَةٌ).  
 \* وَفِيهِ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ الْأَسَدِيُّ، وَهُوَ كَثِيرُ الْغَلَطِ فِي الْحَدِيثِ، وَيُخَالِفُ فِي رَوَايَتِهِ لِلثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ، وَهَذِهِ مِنْهَا.

قَالَ عَنْهُ أَحْمَدُ: «أَبُو بَكْرٍ: كَثِيرُ الْخَطَأِ جِدًّا، إِذَا حَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ»، وَقَالَ أَبُو نُعَيْمٍ ابْنُ دُكَيْنٍ: «لَمْ يَكُنْ فِي شَيْءٍ خَنَا: أَحَدٌ أَكْثَرَ غَلَطًا مِنْهُ»، وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ الرَّفَاعِيُّ: «كَانَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ: كَثِيرَ الْغَلَطِ»، وَقَالَ الْبَزَّازُ: «لَمْ يَكُنْ بِالْحَافِظِ»، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ: كَثِيرُ الْغَلَطِ»، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: «لَيْسَ هُوَ بِالْقَوِيِّ»، وَقَالَ أَبُو أَحْمَدَ

(١) انظر: «الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى» لابن عبد البر (ج ٢ ص ٦٣٥)، و«لسان الميزان» لابن حجر (ج ٧ ص ٢٢)، و«ميزان الاعتدال» للذهبي (ج ٤ ص ٨٨)، و«الأسامي والكنى» للحاكم (ج ٢ ص ٣٦٦)، و«فتح الباب في الكنى والألقاب» لابن منده (ص ١٧٠)، و«ذيل ميزان الاعتدال» للعراقي (ص ٤٦٨).

(٢) انظر: «لسان الميزان» لابن حجر (ج ٧ ص ٢٢)، و«ميزان الاعتدال» للذهبي (ج ٤ ص ٨٨)، و«المعني في الضعفاء» له (ج ٢ ص ٧٧٥)، و«بيان الوهم والإيهام» لابن القطان (ج ٣ ص ٢٢٧)، و«الثقات» لابن حبان (ج ٩ ص ٢)، و«ذيل ميزان الاعتدال» للعراقي (ص ٤١٧).

الْحَاكِمُ: «لَيْسَ بِالْحَافِظِ عَنْدهُمْ»، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: «يَهْمُ فِي حَدِيثِهِ، وَفِي حِفْظِهِ شَيْءٌ»، وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ: «فِي حَدِيثِهِ: اضْطِرَابٌ»، وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: «كَثِيرُ الْغَلَطِ»<sup>(١)</sup>.

قُلْتُ: أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ الْأَسَدِيُّ، يَضْطَرِبُ فِي الْحَدِيثِ، وَيُخَالِفُ الْحَفَاطَ الْأَثْبَاتَ.

\* فَهُوَ: غَيْرُ مَحْفُوظٍ.

\* وَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (إِذَا اجْتَمَعَ عِيدَانِ فِي يَوْمٍ أَجْرَاهُمُ الْأَوَّلُ).  
حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الذَّهَبِيُّ فِي «تَرْجَمَةِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ» (ص ٤٦).

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: «حَدِيثٌ ضَعِيفٌ».

\* وَعِلَّتُهُ: مُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ الْيَمَامِيُّ، وَهُوَ سَيِّءُ الْحِفْظِ، وَقَدْ اخْتَلَطَ، فَلَا يُحْتَجُّ

به<sup>(٢)</sup>.

(١) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٥ ص ١١٧ و ١١٨ و ١١٩)، وَ «الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى» لِابْنِ سَعْدٍ (ج ٨ ص ٥٠٨)، وَ «الاسْتِغْنَاءُ فِي مَعْرِفَةِ الْمَشْهُورِينَ مِنْ حَمَلَةِ الْعِلْمِ بِالْكُنَى» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ١ ص ٤٤٦)، وَ «الْأَسَامِي وَالْكُنَى» لِأَبِي أَحْمَدَ الْحَاكِمِ (ج ٢ ص ١٤٢)، وَ «تَارِيخُ بَغْدَادَ» لِلْخَطِيبِ (ج ١٦ ص ٥٤٩ و ٥٥١)، وَ «الْمُسْنَدُ لِلْبَزَّازِ» (ج ١ ص ٦٦)، وَ «السُّنَنُ» لِلتِّرْمِذِيِّ (ج ٤ ص ٢٧٨)، وَ «التَّارِيخُ» لِابْنِ طَهْمَانَ (ص ٣٩)، وَ «الضُّعَفَاءُ لِلْعُقَيْلِيِّ» (ج ٢ ص ١٨٨)، وَ «سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٨ ص ٥٠١)، وَ «مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» لَهُ (ج ٤ ص ٥٠٠)، وَ «تَارِيخُ الْإِسْلَامِ» لَهُ أَيْضًا (ج ١٣ ص ٤٩٦).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ص ٨٣١): (صَدُوقٌ: ذَهَبَتْ كُتُبُهُ، فَسَاءَ حِفْظُهُ، وَخَلَطَ كَثِيرًا، وَعَمِيَ فَصَارَ يُلَقَّنُ).

قُلْتُ: وَهَذَا الْحَدِيثُ أَتَى مِنْ تَخَالِيطِهِ.

وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: «مُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ لَيْسَ بِشَيْءٍ»، وَقَالَ أَحْمَدُ: «لَا يُحَدِّثُ عَنْهُ إِلَّا مَنْ هُوَ شَرٌّ مِنْهُ»<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ فِي «أَهْوَالِ الْقُبُورِ» (ص ١٥٣): (وَمُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ، هُوَ الْيَمَامِيُّ، ضَعِيفٌ).

وَقَالَ الْحَافِظُ السُّيُوطِيُّ فِي «النُّكْتِ الْبَدِيعَاتِ عَلَى الْمَوْضُوعَاتِ» (ص ١٢٣): (مُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ، لَيْسَ بِشَيْءٍ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (ج ٣ ص ٤٦): «مُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ».

\* وَخَالَفَهُمْ: سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، فَأَرْسَلَهُ: وَرَوَاهُ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ: يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ الصَّنْعَانِيُّ، وَأَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، وَالطَّيَالِسِيُّ، وَالْحُسَيْنُ بْنُ حَفْصٍ، جَمِيعُهُمْ: عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ ذَكْوَانَ أَبِي صَالِحٍ قَالَ: (اجْتَمَعَ عِيدَانِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّكُمْ قَدْ أَصَبْتُمْ خَيْرًا وَذِكْرًا، وَإِنَّا

(٢) وَانْظُرْ: «الْمُخْتَلِطِينَ» لِلْعَلَاءِيِّ (ص ١٠٨)، وَ«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَبَرٍ (ج ٩ ص ٨٨)، وَ«مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٣ ص ٤٩٦)، وَ«الْمَوْضُوعَاتِ» لِابْنِ الْجَوَازِيِّ (ج ٣ ص ٢٣١).

(١) انْظُرْ: «الْمَوْضُوعَاتِ» لِابْنِ الْجَوَازِيِّ (ج ٣ ص ٢٣١).

مُجَمَّعُونَ، فَمَنْ شَاءَ أَنْ يُجَمَعَ فَلْيُجَمَعْ، وَمَنْ شَاءَ أَنْ يَرْجَعَ فَلْيَرْجَعْ). وَفِي رِوَايَةٍ: (اجْتَمَعَ عِيدَانِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَوْمَ جُمُعَةٍ، وَيَوْمَ عِيدٍ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ مُرْسَلٌ

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «المُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٣٠٤)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٤٥٠)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «بَيَانِ مُشْكِلِ أَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» (ج ٣ ص ١٩١).

فَرَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، مُرْسَلًا، وَهُوَ ثِقَةٌ، مَتَقَنٌ، حَافِظٌ.

\* وَتَابَعَهُ: جَمَاعَةٌ، فَرَوَوْهُ، مُرْسَلًا، أَيْضًا: وَلَمْ يَذْكُرُوا: «أَبَا هُرَيْرَةَ» فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ.

قَالَ الْحَافِظُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١٠ ص ٢١٧): (رَوَاهُ أَبُو عَوَانَةَ<sup>(١)</sup>، وَزَائِدَةُ، وَشَرِيكٌ، وَجَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، وَأَبُو حَمْزَةَ السُّكْرِيُّ؛ كُلُّهُمْ: عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، مُرْسَلًا، وَهُوَ الصَّحِيحُ).

\* فَهَذِهِ الرِّوَايَةُ الْمُرْسَلَةُ، هِيَ الصَّحِيحَةُ، مِنْ رِوَايَةِ: سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، وَجَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، وَأَبِي عَوَانَةَ، وَزَائِدَةَ بْنِ قَدَامَةَ، وَأَبِي حَمْزَةَ السُّكْرِيِّ.

\* وَأَخْطَأَ بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ الْحِمَصِيُّ، وَغَيْرُهُ، فِي وَصْلِ هَذَا الْحَدِيثِ.<sup>(٢)</sup>

(١) وَهُوَ: الْوَصَّاحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الشُّكْرِيُّ، وَكَذَا ذَكَرَ الْحَافِظُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ، رِوَايَتُهُ فِي «الْعِلَلِ» (ج ٢ ص ٥٧٢)، وَفِيهَا: «فَسَأَلْتُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ»، وَلَمْ يَذْكُرْ: «أَبَا صَالِحٍ».

\* إِنَّمَا هُوَ: عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،  
مُرْسَلًا.

قَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٤٥٠): (وَرَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ  
عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، فَأَرْسَلَهُ).

\* وَرَوَاهُ أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ، فَقُلْتُ: كَانَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَشْرَ سِنِينَ بِالْمَدِينَةِ فَمَا اجْتَمَعَ عِيدَانِ فِي يَوْمٍ، قَالُوا: بَلَى، قَامَ فَحَمِدَ  
اللَّهَ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ اجْتَمَعَ لَكُمْ عِيدَانِ، وَقَدْ أَصَبْتُمْ ذِكْرًا وَخَيْرًا، وَإِنَّا  
مُجَمِّعُونَ، فَمَنْ شَاءَ أَنْ يَأْتِيَنَا، فَلْيَأْتِنَا، وَمَنْ شَاءَ أَنْ يَجْلِسَ، فَلْيَجْلِسْ، فَلَقِيتُ ذُكْوَانَ أَبَا  
صَالِحٍ، فَقَالَ لِي مِثْلَ مَا قَالَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، مُرْسَلٌ

أَخْرَجَهُ الْفَرَايِبِيُّ فِي «أَحْكَامِ الْعِيدَيْنِ» (١٥١)، فَأَرْسَلَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ: «أَبَا هُرَيْرَةَ».  
هَكَذَا: مُرْسَلًا، وَهُوَ الصَّوَابُ.

\* وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الرُّوَاةَ الَّذِينَ وَصَلُوا الْحَدِيثَ، عَامَّتُهُمْ فِيهِمْ ضَعْفٌ.

\* وَأَمَّا الَّذِينَ أَرْسَلُوهُ، فَعَامَّتُهُمْ: ثِقَاتٌ، حُفَاطٌ.

(٢) وَانْظُرْ: «التَّحْقِيقَ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ» لِابْنِ الْجَوَازِيِّ (ج ٤ ص ٩٨)، وَ«الْعِلَلُ الْمُتَنَاهِيَّة» لَهُ (ج ١  
ص ٤٧٠)، وَ«الْتَّمَهُيدَ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ١٠ ص ٢٧٣)، وَ«الْعِلَلُ» لِلدَّارِ قُطَيْبِيِّ (ج ١٠ ص ٢١٧)، وَ«تَلْخِصَ  
الْحَبِيرِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٦٢٢).

وَذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَلْخِصِ الْحَبِيرِ» (ج ٢ ص ٩٤)؛ رِوَايَةً: ابْنِ عُيَيْنَةَ الْمُؤَصُولَةِ، ثُمَّ قَالَ: «إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ».

قَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ: (وَرَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مُرْسَلًا، وَلَمْ يَذْكُرُوا أَبَا هُرَيْرَةَ).<sup>(١)</sup>

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: (قَدْ كَتَبْتُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ، عَنْ بَقِيَّةٍ، عَنْ شُعْبَةَ: حَدِيثَيْنِ، لَيْسَ هَذَا فِيهِمَا، وَإِنَّمَا رَوَاهُ النَّاسُ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، مُرْسَلًا).<sup>(٢)</sup>

\* فَالْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَنْكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ، وَضَعَفَهُ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٥ ص ٣٨٦): (وَحَدِيثُ الْمُغِيرَةِ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ: لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ شُعْبَةَ وَأَسْنَدَهُ؛ إِلَّا بِقِيَّةٍ، وَحَدِيثُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، مُرْسَلًا).

\* فَالْمَحْفُوظُ، هُوَ الْمُرْسَلُ.

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٣ ص ١٢٩).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٣ ص ١٢٩).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

قُلْتُ: وَهَذَا الْحَدِيثُ<sup>(١)</sup>، فَإِنَّهُ مُعَارِضٌ بِحَدِيثِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رضي الله عنه، حَيْثُ إِنَّهُ رضي الله عنه كَانَ يُقِيمُ: «صَلَاةَ الْعِيدِ»، وَ«صَلَاةَ الْجُمُعَةِ»، جَمِيعًا إِذَا اجْتَمَعَا فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ، وَلَمْ يُرَخَّصْ رضي الله عنه لِلنَّاسِ الَّذِينَ حَضَرُوا: «صَلَاةَ الْعِيدِ»، أَنْ يَتْرُكُوا: «صَلَاةَ الْجُمُعَةِ» مَعَ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّهَا فَرَضٌ فِي الْقُرْآنِ، وَالسُّنَّةِ.

\* فَدَلَّ الْحَدِيثُ، مِنْ فِعْلِهِ رضي الله عنه، عَلَى عَدَمِ الرُّخْصَةِ لِلْمَأْمُومِ فِي عَدَمِ شُهُودِ: «صَلَاةِ الْجُمُعَةِ»، لِمَنْ شَهِدَ: «صَلَاةَ الْعِيدِ».

\* وَدَلَّ عَلَى إِقَامَةِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، لِلصَّلَاتَيْنِ جَمِيعًا، وَلَمْ يَقُلْ لِلنَّاسِ: «مَنْ شَاءَ أَنْ يُصَلِّيَ، فَلْيُصَلِّ»، أَوْ «مَنْ شَاءَ أَنْ يُجَمَّعَ، فَلْيُجَمَّع».

\* فَقَدْ اجْتَمَعَ الْعِيدُ، وَالْجُمُعَةُ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، وَلَمْ يُرَخَّصْ رضي الله عنه لِلْمُصَلِّينَ، أَنْ يَتْرُكُوا: «صَلَاةَ الْجُمُعَةِ»، وَذَلِكَ لِفَرَضِ: «صَلَاةِ الْجُمُعَةِ»، عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ.

وَالَيْكَ الدَّلِيلُ:

فَعَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رضي الله عنه قَالَ: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، يَقْرَأُ فِي الْعِيدَيْنِ، وَفِي الْجُمُعَةِ بِ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]، وَ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْعَاشِيَةِ﴾ [العَاشِيَةُ: ١]، قَالَ: وَإِذَا اجْتَمَعَ الْعِيدُ وَالْجُمُعَةُ، فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ، يَقْرَأُ بِهِمَا أَيْضًا فِي الصَّلَاتَيْنِ).

(١) يَعْنِي: حَدِيثٌ: «إِذَا اجْتَمَعَ عِيدَانِ»، وَهُوَ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ.

وَفِي رِوَايَةٍ: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَقْرَأُ فِي الْعِيدَيْنِ، وَفِي الْجُمُعَةِ: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الْأَعْلَى: ١]، وَ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾ [الْغَاشِيَةِ: ١]، وَرُبَّمَا اجْتَمَعَا فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ فَقَرَأَ بِهِمَا).

وَفِي رِوَايَةٍ: (فَإِذَا اجْتَمَعَ الْعِيدُ وَالْجُمُعَةُ، فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ، قَرَأَ بِهِمَا جَمِيعًا فِي الْجُمُعَةِ، وَالْعِيدِ).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٨٧٨)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (١١٢٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُخْتَصَرِ مِنَ السُّنَنِ» (٥٣٣)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٢٨٨ و ٣٠٣)، وَ(ج ١٠ ص ٣٣٢)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «السُّنَنِ» (١٢٨١)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤ ص ٢٧٣ و ٢٧٧)، وَالدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٥٦٨)، وَ(١٦٠٧)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٧ ص ٢٥١)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٨٣٢)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «مُخْتَصَرِ الْمُخْتَصَرِ مِنَ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ» (١٤٦٣)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ١٨٠ و ٢٩٨)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٢ ص ٤٦٣)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ عَلَى التَّقَاسِيمِ وَالْأَنْوَاعِ» (ج ٧ ص ٦١ و ٦٢)، وَالشَّافِعِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٤٦٣)، وَالْحَمِيدِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٩٢١)، وَابْنُ الْجَعْدِ فِي «حَدِيثِهِ» (٨٤٤)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي «الْمُنْتَقَى فِي السُّنَنِ الْمُسْنَدَةِ» (٣٠٠)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ الْمُخْتَلَفَةِ الْمَأْثُورَةِ» (ج ١ ص ٤١٣)، وَالْمُسْتَعْفِرِيُّ فِي «فَصَائِلِ الْقُرْآنِ» (٩٩٣)، وَ(٩٩٤)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١ ص ٤٧١ و ٤٩٦)، وَ(ج ٢ ص ٧)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٤ ص ٢٨٣)، وَ(ج ٤ ص ٢٨٧)، وَالْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٨

ص ١٩٣)، وَالْعُقَيْلِيُّ فِي «الضُّعَفَاءِ» (ج ١ ص ٢٦٣)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٢٠١ و ٢٩٤)، وَفِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٢ ص ٤٨٨)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٢١ ص ١٣٢ و ١٣٦)، وَفِي «الْمُعْجَمِ الصَّغِيرِ» (١٠٤٢)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (ج ٢ ص ٤٠٥)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ٧ ص ٢٢٩)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٦ ص ٣٢٥)، وَعَبْدُ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٤٧٣)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ٤ ص ٢٧٢)، وَفِي «الْأَنْوَارِ فِي سَمَائِلِ الْمُخْتَارِ» (٦٤١)، وَفِي «مَعَالِمِ التَّنْزِيلِ» (ج ٤ ص ٣٤٦) مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَالْقَاسِمِ بْنِ مَعْنٍ، وَشُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ، وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، وَجَرِيرَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، وَأَبِي عَوَانَةَ، وَمِسْعَرِ بْنِ كِدَامٍ، وَغَيْلَانَ بْنِ جَامِعٍ، جَمِيعُهُمْ: عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُتَشِيرِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رضي الله عنه بِهِ.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

وَقَالَ الْبَغَوِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ».

وَبَوَّابٌ عَلَيْهِ الْحَافِظُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٣٥٨)؛ بَابُ: اجْتِمَاعِ الْعِيدِ وَالْجُمُعَةِ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ، وَصَلَاةُ الْإِمَامِ بِالنَّاسِ الْعِيدَ، ثُمَّ الْجُمُعَةَ، وَإِبَاحَةُ الْقِرَاءَةِ فِيهِمَا جَمِيعًا بِسُورَتَيْنِ بَأَعْيَانِهِمَا.

وَبَوَّابُ الْحَافِظِ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ٢ ص ٢٨٨)؛ اجْتِمَاعُ الْعِيدَيْنِ وَشُهُودُهُمَا.

قُلْتُ: فَهَذَا الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ؛ بِإِقَامَةِ الصَّلَاتَيْنِ لِلنَّاسِ، وَهُوَ الْقَاضِي بَعْدَ جَوَازِ التَّخَلُّفِ عَنْ شُحُودِ: «صَلَاةِ الْجُمُعَةِ»، لِمَنْ شَهِدَ: «صَلَاةَ الْعِيدِ».

\* وَحَدِيثُ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رضي الله عنه، هُوَ أَصَحُّ حَدِيثٍ، فِي هَذَا الْبَابِ، وَهُوَ قَاطِعٌ لِلنِّزَاعِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٠ ص ٢٧١): (وَأَمَّا الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: إِنَّ الْجُمُعَةَ تَسْقُطُ بِ«الْعِيدِ»، وَلَا تُصَلَّى ظَهْرًا، وَلَا جُمُعَةً؛ فَقَوْلُ بَيْنِ الْفَسَادِ، وَظَاهِرُ الْخَطَأِ، مَتْرُوكٌ مَهْجُورٌ، لَا يُعْرَجُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الْجُمُعَةُ: ٩]، وَلَمْ يَخُصَّ يَوْمَ عِيدٍ مِنْ غَيْرِهِ).

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلَّى بِالْأَثَارِ» (ج ٥ ص ٨٩): (الْجُمُعَةُ فَرَضٌ، وَالْعِيدُ تَطَوُّعٌ، وَالتَّطَوُّعُ لَا يُسْقِطُ الْفَرَضَ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٠ ص ٢٧٧): (وَإِذَا احْتَمَلْتَ هَذِهِ الْأَثَارُ مِنَ التَّأْوِيلِ مَا ذَكَرْنَا؛ لَمْ يَجْزُ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَذْهَبَ إِلَى سُقُوطِ فَرَضِ الْجُمُعَةِ، عَمَّنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الْجُمُعَةُ: ٩]، وَلَمْ يَخُصَّ اللَّهُ تَعَالَى، وَرَسُولُهُ ﷺ؛ يَوْمَ عِيدٍ مِنْ غَيْرِهِ مِنْ وَجْهِ تَجَبُّ حُجَّتِهِ، فَكَيْفَ بِمَنْ ذَهَبَ إِلَى سُقُوطِ الْجُمُعَةِ، وَالظَّهْرِ الْمُجْتَمِعِ عَلَيْهِمَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ، بِأَحَادِيثَ لَيْسَ مِنْهَا حَدِيثٌ إِلَّا وَفِيهِ مَطْعَنٌ لِأَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ، وَلَمْ يُخْرِجِ الْبُخَارِيُّ، وَلَا مُسْلِمٌ بْنُ الْحَجَّاجِ، مِنْهَا: حَدِيثًا وَاحِدًا، وَحَسْبُكَ بِذَلِكَ ضَعْفًا لَهَا).

وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: (اجْتَمَعَ عِيدَانِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى بِالنَّاسِ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ شَاءَ أَنْ يَأْتِيَ الْجُمُعَةَ فَلْيَأْتِهَا، وَمَنْ شَاءَ أَنْ يَتَخَلَّفَ فَلْيَتَخَلَّفْ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٢ ص ٣٤٤ و ٣٤٥)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعْفَاءِ» (ج ٦ ص ٤٥٥)، وَابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ» (٧٩٧)، وَفِي «الْعِلَلِ الْمُتَنَاهِيَّةِ» (ج ١ ص ٤٧٠) مِنْ طَرِيقِ جُبَارَةَ بْنِ الْمُغَلِّسِ قَالَ: حَدَّثَنَا مِنْدَلُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ.  
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ وَاهٍ؛ وَلَهُ عِلَّتَانِ:

الْأُولَى: جُبَارَةُ بْنُ الْمُغَلِّسِ الْحِمَانِيُّ، قَالَ عَنْهُ الدَّارَقُطْنِيُّ: «مَتْرُوكٌ»، وَقَالَ الْبُزَّارُ: «كَانَ كَثِيرَ الْخَطَأِ»، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: «فِي أَحَادِيثِهِ مَنَاقِبٌ»، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: «كَذَّابٌ»، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: «حَدِيثُهُ مُضْطَرَبٌ».<sup>(١)</sup>

الثَّانِيَةُ: مِنْدَلُ بْنُ عَلِيٍّ الْعَنْزِيُّ، قَالَ عَنْهُ أَحْمَدُ: «ضَعِيفُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: «لَهُ غَرَائِبٌ وَأَفْرَادٌ»، وَقَالَ السَّاجِيُّ: «لَيْسَ بِثَقَّةٍ، رَوَى مَنَاقِبَ»، وَقَالَ الْجَوْزُجَانِيُّ: «ذَاهِبُ الْحَدِيثِ».<sup>(٢)</sup>

(١) انظر: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٥٤٣ و ٥٤٥)، وَ«شَرْحُ سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ» لِمُغَلَّطَايَ (ج ١ ص ١٢٢)، وَ«الْمَجْرُوحِينَ» لِابْنِ جَبَّانَ (ج ١ ص ٢٢١)، وَ«السُّؤَالَاتِ» لِلْبُرْقَانِيِّ (ص ٢٠)، وَ«السُّؤَالَاتِ» لِلْأَجَرِيِّ (ج ١ ص ١٥٢)، وَ«التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ٤ ص ١٠٤٥)، وَ«الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى» لِابْنِ سَعْدٍ (ج ٦ ص ٤١٥).

(٢) انظر: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٣ ص ٢٩٦ و ٢٩٩)، وَ«الْعِلَلُ وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ» لِأَحْمَدَ (ج ١ ص ٤١٢)، وَ«الْجَرَحُ وَالْتَعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٨ ص ٤٣٥)، وَ«الشَّجَرَةُ فِي أَحْوَالِ الرِّجَالِ» لِلْجَوْزُجَانِيِّ (ص ١٠٦)، وَ«إِكْمَالُ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لِمُغَلَّطَايَ (ج ١١ ص ٣٠٦)، وَ«الضُّعْفَاءُ لِلنَّسَائِيِّ» (ص ٢٣٠).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْعِلَلِ الْمُتَنَاهِيَّةِ» (ج ١ ص ٤٧٣): (وَهَذَا لَا يَصِحُّ، مِنْدَلُ بْنُ عَلِيٍّ: ضَعِيفٌ جِدًّا، وَأَمَّا جُبَارَةُ: فَلَيْسَ بِشَيْءٍ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّلْخِصِ» (ج ٢ ص ٦٢٢): (وَأِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ).  
وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو صِيرِيٍّ فِي «زَوَائِدِ ابْنِ مَاجَةَ» (ج ١ ص ١٥٥): (إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ؛ لِضَعْفِ جُبَارَةَ، وَمَنْدَلٍ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ» (ج ٤ ص ٩٩): (وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ؛ فَإِنَّ مَنْدَلَ بْنَ عَلِيٍّ: «ضَعِيفٌ»، وَجُبَارَةَ: لَيْسَ بِشَيْءٍ أَصْلًا، قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: هُوَ «كَذَّابٌ»).

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١٢ ص ٤٣٥)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعَفَاءِ» (ج ٣ ص ٣٨٢) مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ رَاشِدِ السَّمَكَ، ثَنَا عَطَاءُ بْنُ أَبِي رِبَاحٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: (اجْتَمَعَ عِيدَانِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَوْمَ فِطْرِ وَجُمُعَةٍ، فَصَلَّى بِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، صَلَاةَ الْعِيدِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ بِوَجْهِهِ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّكُمْ قَدْ أَصَبْتُمْ خَيْرًا وَأَجْرًا، وَإِنَّا مُجَمِّعُونَ، فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُجَمِّعَ مَعَنَا فَلْيُجَمِّعْ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى أَهْلِهِ فَلْيَرْجِعْ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ سَعِيدُ بْنُ رَاشِدِ السَّمَكَ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، لَا

يُحْتَجُّ بِهِ.<sup>(١)</sup>

(١) أَنْظَرُ: «لِسَانَ الْمُبِيرَانِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٤ ص ٤٨)، وَ«الْكَامِلِ فِي الضُّعَفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٣ ص ٣٨٢).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعْفَاءِ» (ج ٣ ص ٣٨٢): (وَلَسَعِيدُ بْنُ رَاشِدٍ، غَيْرُ مَا ذَكَرْتُ مِنَ الْحَدِيثِ: شَيْءٌ يَسِيرٌ، وَرَوَايَاتُهُ عَنْ عَطَاءٍ، وَابْنِ سِيرِينَ، وَغَيْرِهِمَا: لَا يَتَابَعُهُ أَحَدٌ عَلَيْهَا).

\* وَهَذَا الْحَدِيثُ، لَيْسَ مِنْ حَدِيثِ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ.  
فَهُوَ: حَدِيثٌ غَيْرٌ مَحْفُوظٌ.

وَعَنْ إِيَّاسِ بْنِ أَبِي رَمْلَةَ الشَّامِيِّ قَالَ: شَهِدْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ، وَهُوَ يَسْأَلُ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ قَالَ: (أَشْهَدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِيدَيْنِ اجْتَمَعَا فِي يَوْمٍ؟، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَكَيْفَ صَنَعَ؟، قَالَ: صَلَّى الْعِيدَ، ثُمَّ رَخَّصَ فِي الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: مَنْ شَاءَ أَنْ يُصَلِّيَ، فَلْيُصَلِّ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ١ ص ٦٤٦)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٥٥٢)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٣ ص ١٩٤)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ١ ص ٤١٥)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٢ ص ١٨٨)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ص ٩٤)، وَالْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٠ ص ٢٤١)، وَالذَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٢٩٢)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤ ص ٣٧٢)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٥ ص ٢١٠)، وَالْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ١ ص ٤٣٨)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الِاسْتِذْكَارِ» (ج ٧ ص ٢٨)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٣٥٩)، وَعَبْدُ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٤٧٥)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «بَيَانِ مُشْكِلِ أَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» (ج ٢ ص ٥٣)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٣١٧)، وَفِي

«السَّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ١ ص ٢٠٨)، وفي «مَعْرِفَةِ السَّنَنِ» (ج ٥ ص ١١٦)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ١ ص ٢٨٨)، وَيَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (ج ١ ص ٣٠٣)، وَابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ» (ج ٤ ص ٩٥)، وَفِي «الْعِلَالِ الْمُتَنَاهِيَةِ» (ج ١ ص ٤٧٤)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلِّ بِالْآثَارِ» تَعْلِيلًا (ج ٥ ص ٨٩) مِنْ طَرِيقِ إِسْرَائِيلَ بْنِ يُونُسَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ إِيَّاسِ بْنِ أَبِي رَمْلَةَ الشَّامِيِّ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ إِيَّاسُ بْنُ أَبِي رَمْلَةَ الشَّامِيُّ، وَهُوَ مَجْهُولٌ، لَا يُحْتَجُّ

بِهِ. <sup>(١)</sup>

وَنَقَلَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبَرٍ فِي «التَّلْخِصِ» (ج ٢ ص ٦٢١)؛ عَنْ ابْنِ الْمُنْذِرِ: (هَذَا حَدِيثٌ لَا يَثْبُتُ، وَإِيَّاسُ بْنُ أَبِي رَمْلَةَ مَجْهُولٌ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْقَطَّانِ فِي «بَيَانِ الْوَهْمِ وَالْإِيْهَامِ» (ج ٤ ص ٢٠٤): (وَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ: إِيَّاسِ بْنِ أَبِي رَمْلَةَ، قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: لَا يَثْبُتُ هَذَا، فَإِنَّ إِيَّاسًا: مَجْهُولٌ، وَهُوَ كَمَا قَالَ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي فِي «التَّنْفِيحِ» (ج ٢ ص ٧٤): (وَلَيْسَ لِإِيَّاسٍ فِي «الْمُسْنَدِ»، غَيْرُ هَذَا الْحَدِيثِ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٣٥٩): (إِنْ صَحَّ الْخَبَرُ؛ فَإِنِّي لَا أَعْرِفُ إِيَّاسَ بْنَ أَبِي رَمْلَةَ، بَعْدَالَةِ، وَلَا جَرَحَ).

(١) انْظُرْ: «مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ١ ص ٢٨٢)، وَ«الصَّحِيحِ» لِابْنِ خُزَيْمَةَ (ج ٢ ص ٣٥٩)، وَ«بَيَانِ الْوَهْمِ وَالْإِيْهَامِ» لِابْنِ الْقَطَّانِ (ج ٤ ص ٢٠٤).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ص ١٥٦): (إِيَّاسُ بْنُ أَبِي رَمْلَةَ الشَّامِيُّ: مَجْهُولٌ، مِنْ الثَّالِثَةِ).

وَوَثَّقَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٤ ص ٣٦)؛ عَلَى قَاعِدَتِهِ فِي تَوْثِيقِ الْمَجَاهِيلِ.

\* وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ كَعَادَتِهِ، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ !.

وَقَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ» (ج ٤ ص ٣٢٠): «إِسْنَادٌ جَيِّدٌ»، وَفِيهِ نَظَرٌ.  
\* وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَخْطُبُ فِي عِيدَيْنِ اجْتَمَعَا، فَقَالَ: (قَدْ وَافَقَ هَذَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْعَالِيَةِ، فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَشْهَدَ الْجُمُعَةَ فَلْيَشْهَدْ، وَمَنْ قَعَدَ، قَعَدَ مِنْ غَيْرِ حَرَجٍ).  
حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْأُمِّ» (ج ١ ص ٢١٢)، وَفِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٣٢٤)،  
وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٣١٨)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٥ ص ١١٦)،  
وَالْفَرْيَابِيُّ فِي «أَحْكَامِ الْعِيدَيْنِ» (ص ٢٢٢)، وَالْحُمَيْدِيُّ فِي «تَارِيخِ عُلَمَاءِ الْأَنْدَلُسِ»  
(ج ١ ص ٣٦٢) مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ، لَكِنَّهُ مُرْسَلٌ؛ فَالْإِسْنَادُ لَا يُحْتَجُّ بِهِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٥ ص ١١٦): «هَذَا مُرْسَلٌ».

وَعَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ قَالَ: (اجْتَمَعَ عِيدَانِ فِي يَوْمٍ، فَقَالَ: مَنْ أَرَادَ أَنْ يُجْمَعَ فَلْيُجْمَعْ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَجْلِسَ فَلْيَجْلِسْ).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ<sup>(١)</sup> فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٣٠٥)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٢ ص ١٨٧)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٤ ص ٢٩٠)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الِاسْتِذْكَارِ» (ج ٧ ص ٢٤) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَامِرٍ الثَّعْلَبِيُّ، قَالَ عَنْهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو زُرْعَةَ: «ضَعِيفُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «لَيْسَ بِالْقَوِيَّ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «لَيْسَ بِالْقَوِيَّ»، وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: «كَانَ ضَعِيفًا فِي الْحَدِيثِ»، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: «لَيْسَ بِذَلِكَ الْقَوِيَّ»، وَقَالَ يَحْيَى الْقَطَّانُ: «تَعْرِفُ وَتُنْكِرُ»، وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: «لَيْسَ بِالْقَوِيَّ عِنْدَهُمْ»<sup>(٢)</sup>.

قَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَالِ» (ج ٤ ص ١٢٤)؛ عَنْ الثَّعْلَبِيِّ: (مُضْطَرَبُ الْحَدِيثِ).

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ: (ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، رُبَّمَا رَفَعَ الْحَدِيثَ، وَرُبَّمَا وَقَفَهُ)<sup>(٣)</sup>.

(١) وَوَقَعَ عِنْدَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: عَنْ «عَبْدِ اللَّهِ»، بَدَلُ: «عَبْدِ الْأَعْلَى».

(٢) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ١٦ ص ٣٥٥)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٧ ص ٤٣٨)، وَ«الْعِلَالُ وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ» لِأَحْمَدَ (ج ١ ص ٣٩٤)، وَ«الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٦ ص ١٢٦)، وَ«الضُّعَفَاءُ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِلنَّسَائِيِّ (ص ٢٢٤)، وَ«الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى» لِابْنِ سَعْدٍ (ج ٨ ص ٤٥٣)، وَ«الْعِلَالُ» لِلدَّارِقُطْنِيِّ (ج ٢ ص ١٦٨).

(٣) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

وعليه: فلا يصح نسبة هذا القول إلى علي بن أبي طالب عليه السلام.

\* ورواه عبد الرزاق عن معمر، عن صاحب له: (أن علي بن أبي طالب عليه السلام:  
كان إذا اجتمعوا في يوم واحد، صلى في أول النهار: العيد، وصلى في آخر النهار:  
الجمعة).

أثر منكر

أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (ج ٤ ص ٣٥).

قلت: وهذا سنده منكر؛ فيه رجل لم يسم.

\* وهو من الاختلاف.

وأخرجه الفريابي في «أحكام العيدين» (ص ٦٤) من طريق قتادة عن الحسن  
البصري قال: (اجتمع عيدان على عهد علي بن أبي طالب عليه السلام، فصلّى أحدهما، ولم  
يُصل الآخر).

أثر منكر

قلت: وهذا سنده منكر؛ فيه قتادة بن دعامه السدوسي، وهو مدلس، وقد

عننه، ولم يصرح بالتحديث.<sup>(١)</sup>

\* وهذا من مراسيل الحسن البصري أيضاً، وهي من أضعف المراسيل.<sup>(٢)</sup>

أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (ج ٦ ص ٢٦).

وإسناده صحيح.

(١) انظر: «طبقات المدلسين» لابن حجر (ص ٣١).

وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٣٠٥) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ:  
أَخْبَرَنِي جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: (أَنْهَمَا اجْتَمَعَا - أَيُّ: الْفِطْرِ وَالْجُمُعَةِ - وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالْكُوفَةِ، فَصَلَّى، ثُمَّ صَلَّى الْجُمُعَةَ، وَقَالَ حِينَ صَلَّى الْفِطْرَ: مَنْ كَانَ هَا هُنَا، فَقَدْ  
أَذْنًا لَهُ، كَأَنَّهُ لِمَنْ حَوْلَهُ، يُرِيدُ الْجُمُعَةَ).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُعْضَلٌ، جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ: رِوَايَتُهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي  
طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مُعْضَلَةٌ.

وَأَخْرَجَهُ الْفَرِيَابِيُّ فِي «أَحْكَامِ الْعِيدَيْنِ» (ص ٢١٨)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي  
«الْإِسْتِذْكَارِ»؛ تَعْلِيلًا (ج ٧ ص ٢٤)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٢ ص ١٨٧) مِنْ  
طَرِيقِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: (اجْتَمَعَ عِيدَانِ عَلَى عَهْدِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهُ فَقَالَ: إِنَّ هَذَا يَوْمٌ اجْتَمَعَ فِيهِ عِيدَانِ، فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُجَمَعَ مَعَنَا فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ كَانَ  
مُتَنَحِّيًا فَإِنَّ لَهُ رُخْصَةً).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ لِأَنَّ رِوَايَةَ: مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيٍّ: مُرْسَلَةٌ.<sup>(١)</sup>

(٢) انْظُرْ: «الْمَرَّاسِيلَ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ص ٣٦)، وَ«تُحْفَةَ التَّحْصِيلِ» لِلْعِرَاقِيِّ (ص ٥٦).

(١) انْظُرْ: «الْمَرَّاسِيلَ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ص ١٨٦)، وَ«جَامِعَ التَّحْصِيلِ» لِلْعَلَّائِيِّ (ص ٣٢٧).

وَعَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ قَالَ: (صَلَّى بِنَا ابْنُ الرَّبِيعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي يَوْمٍ عِيدٍ، فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ أَوَّلِ النَّهَارِ، ثُمَّ رُحْنَا إِلَى الْجُمُعَةِ، فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْنَا، فَصَلَّيْنَا وَحْدَانَا، وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِالطَّائِفِ، فَلَمَّا قَدِمَ ذَكَرْنَا ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: أَصَابَ السُّنَّةُ).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرَبٌ

اِخْتُلِفَ فِي هَذَا الْأَثَرِ عَلَى عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، فِي مَتْنِهِ، وَفِي سَنَدِهِ:

\* فَرَوَاهُ أَسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْكُوفِيُّ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ بِهِ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (١٠٧١)، وَالِدَّارَقُطْنِيُّ فِي «الْأَفْرَادِ» (ج ١ ص ٦٠٥

و٦٠٦)، وَضِيَاءُ الدِّينِ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ» (ج ١١ ص ١٩١).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ الْأَعْمَشُ، وَقَدْ تَفَرَّدَ بِهِ، وَلَمْ يُتَابِعْ عَلَيْهِ، وَهُوَ

مُدَلِّسٌ، وَلَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُصَرِّحْ هُنَا بِسَمَاعِهِ مِنْهُ.

\* وَالْأَعْمَشُ لَا يُعْرِفُ لَهُ سَمَاعٌ مِنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، وَهُوَ يَرْوِي عَنْهُ بِوَاسِطَةٍ،

وَمَا رَوَاهُ عَنْهُ بِدُونِ وَاسِطَةٍ، فَهُوَ مُدَلِّسٌ. <sup>(١)</sup>

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ص ٤١٤): (سُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ الْأَسَدِيُّ،

الْأَعْمَشُ: ثِقَةٌ، حَافِظٌ، لَكِنَّهُ يُدَلِّسُ، مِنْ الْخَامِسَةِ).

فَهُوَ: حَدِيثٌ غَيْرٌ مَحْفُوظٌ.

(١) انظر: «الثَّقَاتُ» لابْنِ حِبَّانَ (ج ٤ ص ٣٠٢)، و«مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٢ ص ٢٢٤)، و«لِسَانُ الْمِيزَانِ»

لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٦ ص ٥٦٩)، و«تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ص ٤١٤).

\* وَالْأَعْمَشُ قَدْ خَالَفَ: ابْنُ جُرَيْجٍ، وَمَنْصُورُ بْنُ زَادَانَ فِي رِوَايَتِهِمَا عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، فَهُوَ: حَدِيثٌ شَاذٌ.

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ صَدِّيقٌ فِي «الرَّوْضَةِ النَّدِيَّةِ» (ج ١ ص ٣٥٦): (رَوَى النَّسَائِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ: أَنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ... فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَمَّا بَلَغَهُ ذَلِكَ: «أَصَابَ السُّنَّةَ»، وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ).

\* وَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ، عَنِ الصَّحَّاحِ بْنِ مَخْلَدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قَالَ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ: (اجْتَمَعَ يَوْمَ جُمُعَةٍ، وَيَوْمَ فِطْرِ عَلَى عَهْدِ ابْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: عِيدَانِ اجْتَمَعَا فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ، فَجَمَعَهُمَا جَمِيعًا: فَصَلَّاهُمَا رَكَعَتَيْنِ بُكْرَةً، لَمْ يَزِدْ عَلَيْهِمَا حَتَّى صَلَّى الْعَصْرَ).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرَبٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (١٠٧٢).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ ابْنُ جُرَيْجٍ، وَهُوَ مُدَلِّسٌ، وَقَدْ عَنَعْنَهُ، وَلَمْ يُصَرِّحْ بِالتَّحْدِيثِ؛ فَالْإِسْنَادُ ضَعِيفٌ.<sup>(١)</sup>

قَالَ أَبُو بَكْرِ الْأَثْرُمُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ قَالَ: (إِذَا قَالَ: ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ فُلَانٌ، وَقَالَ فُلَانٌ، وَأُخْبِرْتُ جَاءَ بِمَنَاكِيرٍ).<sup>(٢)</sup>

(١) انْظُرْ: «تَعْرِيفُ أَهْلِ التَّقْدِيسِ بِمَرَاتِبِ الْمُؤَصِّفِينَ بِالتَّدْلِيسِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ١٤١)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ج ٦ ص ٤٠٢).

(٢) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ١٠ ص ٤٠٥).

\* وَابْنُ جُرَيْجٍ: قَدْ خَالَفَ الْأَعْمَشَ، وَمَنْصُورَ بْنِ زَادَانَ، فِي رِوَايَتِهِمَا عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ؛ فَهُوَ حَدِيثٌ شَاذٌ أَيْضًا.

\* وَرَوَاهُ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ الْفَلَّاسُ، ثَنَا أَبُو عَاصِمٍ الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ قَالَ: (اجْتَمَعَ يَوْمَ فِطْرِ، وَيَوْمَ جُمُعَةٍ، رَمَانَ ابْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقَالَ: أَصَابَ).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرَبٌ

أَخْرَجَهُ الْفَرِيَابِيُّ فِي «أَحْكَامِ الْعِيدَيْنِ» (١٥٣).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ ابْنُ جُرَيْجٍ، وَهُوَ مُدَلَّسٌ، وَقَدْ عَنَعْنَهُ، وَلَمْ يُصَرِّحْ بِالتَّحْدِيثِ؛ فَالْإِسْنَادُ ضَعِيفٌ.<sup>(١)</sup>

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ص ٦٢٤): (عَبْدُ الْمَلِكُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جُرَيْجٍ الْمَكِّيُّ، ثِقَةٌ، وَكَانَ يُدَلِّسُ، وَيُرْسِلُ، مِنَ السَّادِسَةِ).

\* وَصَحَّحَ إِسْنَادَهُ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ» (ج ٤ ص ٤١٣)؛ ثُمَّ قَالَ:

«عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ».

\* وَفِيهِ نَظَرٌ.

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الْمِزِّيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ١٨ ص ٣٤٨).

(١) انْظُرْ: «تَعْرِيفُ أَهْلِ التَّقْدِيسِ بِمَرَاتِبِ الْمُؤَصِّفِينَ بِالتَّدْلِيلِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ١٤١)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ»

لَهُ (ج ٦ ص ٤٠٢)، وَ«مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٢ ص ٦٥٩)، وَ«تَذْكِرَةُ الْحَفَاطِ» لَهُ (ج ١ ص ١٦٩).

\* وَرَوَاهُ هُشَيْمُ بْنُ بِشِيرٍ الْوَاسِطِيُّ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ زَادَانَ الْوَاسِطِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ قَالَ: (اجْتَمَعَ عِيدَانِ فِي عَهْدِ ابْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه، فَصَلَّى بِهِمُ الْعِيدَ، ثُمَّ صَلَّى بِهِمُ الْجُمُعَةَ، صَلَاةَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرَبٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٥٢).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ هُشَيْمُ بْنُ بِشِيرٍ الْوَاسِطِيُّ، وَهُوَ مُدَلِّسٌ، وَقَدْ عَنَعَنَهُ، وَلَمْ يُصَرِّحْ بِالتَّحْدِيثِ؛ فَالْإِسْنَادُ ضَعِيفٌ.<sup>(١)</sup>

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ص ١٠٢٣): (هُشَيْمُ بْنُ بِشِيرٍ الْوَاسِطِيُّ، ثِقَةٌ، ثَبَّتْ، كَثِيرُ التَّدْلِيلِ، وَالْإِرْسَالِ الْخَفِيِّ، مِنَ السَّابِعَةِ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَعْرِيفِ أَهْلِ التَّقْدِيسِ» (ص ١٥٨): (هُشَيْمُ بْنُ بِشِيرٍ الْوَاسِطِيُّ مِنْ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ، مَشْهُورٌ بِالتَّدْلِيلِ، مَعَ ثِقَتِهِ).

\* وَمَنْصُورُ بْنُ زَادَانَ هُنَا قَدْ خَالَفَ: الْأَعْمَشَ، وَابْنَ جُرَيْجٍ فِي رِوَايَتِهِمَا، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ؛ فَهُوَ حَدِيثٌ شَاذٌ أَيْضًا.

\* فَالرُّوَاةُ اضْطَرَبُوا فِي أَلْفَاظِ هَذَا الْأَثَرِ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، وَحَيْثُ بَيَّنَّا أَنَّهُ يَحْكِي وَاقِعَةً لَمْ يَشْهَدَهَا.

(١) انْظُرْ: «تَعْرِيفُ أَهْلِ التَّقْدِيسِ بِمَرَاتِبِ الْمُؤَصِّفِينَ بِالتَّدْلِيلِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ١٥٨)، وَ«تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ص ١٠٢٣)، وَ«مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٤ ص ٣٠٦)، وَ«تَذْكِرَةُ الْحُفَّاطِ» لَهُ (ج ١ ص ٢٤٨).

فَجَاءَ فِي رِوَايَةِ الْأَعْمَشِ: «أَنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه، لَمْ يَخْرُجْ لِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ، فَصَلَّى النَّاسُ: صَلَاةَ الظُّهْرِ وَحْدَانًا!». .

وَفِي رِوَايَةٍ: «ذَكَرَ لِابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، فَقَالَ: أَصَابَ السُّنَّةَ».

وَوَقَعَ فِي رِوَايَةٍ: ابْنِ جُرَيْجٍ: «أَنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه، صَلَّى الْعِيدَ، ثُمَّ لَمْ يَزِدْ عَلَيْهَا حَتَّى صَلَّى الْعَصْرَ، وَمِنَ النَّاسِ مَنْ صَلَّى الظُّهْرَ!». .

وَوَقَعَ فِي رِوَايَةٍ: ابْنِ جُرَيْجٍ «فَذَكَرَ ذَلِكَ لِابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، فَقَالَ: أَصَابَ!». .  
وَفِي رِوَايَةِ الْأَعْمَشِ: «أَصَابَ السُّنَّةَ».

وَوَقَعَ فِي رِوَايَةٍ: مَنْصُورٍ: «أَنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه، صَلَّى بِهِمُ الْعِيدَ، ثُمَّ صَلَّى بِهِمُ الْجُمُعَةَ: صَلَاةَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا».

\* فَهَذِهِ أَلْفَاظُ مُضْطَرِبَةٌ، وَوَاضِحَةٌ، وَهِيَ مُتَعَارِضَةٌ، لَا تَصِحُّ.

فَمَرَّةٌ يَقُولُ: «أَنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ لَمْ يُصَلِّ شَيْئًا فِيمَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعِيدِ، وَصَلَاةِ الْعَصْرِ».

وَمَرَّةٌ قَالَ: «أَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ لِلنَّاسِ لَمَّا اجْتَمَعُوا لَهُ لِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ».

وَمَرَّةٌ قَالَ: «أَنَّهُ خَرَجَ فَصَلَّى بِالنَّاسِ الظُّهْرَ أَرْبَعًا».

\* فَهِيَ آثَارُ مُضْطَرِبَةٍ، غَرِيبَةٌ، مَعَ ضَعْفِ أَسَانِيدِهَا.

\* وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قَالَ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ: (إِنْ اجْتَمَعَ يَوْمُ

الْجُمُعَةِ، وَيَوْمُ الْفِطْرِ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ، فَلْيَجْمَعُهُمَا، فَلْيُصَلِّ رَكَعَتَيْنِ فَقَطْ حَيْثُ يُصَلِّي

صَلَاةَ الْفِطْرِ، ثُمَّ هِيَ، هِيَ حَتَّى الْعَصْرِ).

\* وَلَمْ يَذْكُرْ صَلَاةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه فِي هَذَا الْمَتْنِ.

\* ثُمَّ أَخْبَرَنِي عِنْدَ ذَلِكَ قَالَ: (اجْتَمَعَ يَوْمُ فِطْرٍ، وَيَوْمُ جُمُعَةٍ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ فِي زَمَانِ ابْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه، فَقَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ: عِيدَانِ اجْتَمَعَا فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ، فَجَمَعَهُمَا جَمِيعًا، جَعَلَهُمَا وَاحِدًا، فَصَلَّيْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَيْنِ بُكْرَةً، صَلَاةَ الْفِطْرِ، ثُمَّ لَمْ يَزِدْ عَلَيْهَا، حَتَّى صَلَّيْتُ الْعَصْرَ).

\* فَقَدْ ذَكَرْهُنَا صَلَاةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه.

\* قَالَ: (فَأَمَّا الْفُقَهَاءُ، فَلَمْ يَقُولُوا فِي ذَلِكَ، وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَفْقَهُ، فَأَنكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَلَقَدْ أَتَيْنَا أَنَا ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَصَلَّيْتُ الظُّهْرَ يَوْمَئِذٍ).

\* قَالَ: (حَتَّى بَلَغْنَا بَعْدَ أَنَّ الْعِيدَيْنِ كَانَا إِذَا اجْتَمَعَا: كَذَلِكَ صَلَّيَا وَاحِدَةً، وَذَكَرَ ذَلِكَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُمْ أَنَّهَا كَانَا يَجْمَعَانِ إِذَا اجْتَمَعَا، قَالَ: وَرَأَى أَنَّهُ وَجَدَهُ فِي كِتَابٍ لِإِلْيَ، زَعَمَ).

أَثَرُ مُنْكَرٍ، مُضْطَرَبٌ

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٣٣ و ٣٤)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٤ ص ٢٨٩)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٠ ص ٢٦٩)، وَفِي «الِاسْتِذْكَارِ» (ج ٧ ص ٢٦).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ كَسَابِقِهِ.

\* فَدَخَلَ حَدِيثٌ، فِي حَدِيثٍ.

\* فَهِيَ: أَلْفَاظٌ مُضْطَرِبَةٌ، لَا تَصِحُّ، وَهِيَ ظَاهِرَةٌ.

\* وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي بَعْضُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْهُمْ: (أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم اجْتَمَعَ فِي زَمَانِهِ يَوْمُ جُمُعَةٍ، وَيَوْمُ فِطْرٍ، أَوْ يَوْمُ جُمُعَةٍ

وَأُضْحَى، فَصَلَّى بِالنَّاسِ الْعِيدَ الْأَوَّلَ، ثُمَّ خَطَبَ: فَأَذِنَ لِلْأَنْصَارِ فِي الرَّجُوعِ إِلَى  
الْعَوَالِي، وَتَرَكَ الْجُمُعَةَ، فَلَمْ يَزَلِ الْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ بَعْدُ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٣٤).

وَهُوَ مُرْسَلٌ، لَا يَصِحُّ.

\* وَهَذَا مِنَ الْإِخْتِلَافِ.

\* وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَحَدَّثْتُ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَعَنْ أَبِي صَالِحٍ الزِّيَّاتِ:

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اجْتَمَعَ فِي زَمَانِهِ يَوْمَ جُمُعَةٍ، وَيَوْمَ فِطْرٍ، فَقَالَ: إِنَّ هَذَا الْيَوْمَ قَدْ اجْتَمَعَ فِيهِ  
عِيدَانِ، فَمَنْ أَحَبَّ فَلْيَنْقَلِبْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْتَظِرَ، فَلْيَنْتَظِرْ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٣٥).

وَهُوَ مُرْسَلٌ، لَا يَصِحُّ.

\* وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، فِي: (جَمْعِ ابْنِ

الزُّبَيْرِ رضي الله عنه، بَيْنَهُمَا يَوْمَ جَمَعَ بَيْنَهُمَا قَالَ: سَمِعْنَا ذَلِكَ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: أَصَابَ،  
عِيدَانِ اجْتَمَعَا فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرَبٌ

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٣٤)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْأَوْسَطِ»

(ج ٤ ص ٣٣١).

فَهُوَ: حَدِيثٌ مُضْطَرَبٌ.

\* ابن جريج، مرة: يرويه: عن عطاء بن أبي رباح، ومرة: يرويه: عن أبي الزبير.

\* أبو الزبير: إنه يحكي واقعة لم يشهدها.

فهو: حديث، غير محفوظ.

\* وهذا السياق، يدل على أن أبا الزبير، لم يسمعه: من ابن عباس؛ فهو:

مرسل<sup>(١)</sup>.

\* ورواه يحيى بن سعيد القطان، وسليم بن أخضر، كلاهما: عن عبد الحميد

بن جعفر المدني قال: حدثني وهب بن كيسان قال: (اجتمع عيدان على عهد ابن

الزبير رضي الله عنه)، فأخر الخروج حتى تعالى النهار، ثم خرج فخطب فأطال الخطبة، ثم نزل

فصلى ركعتين، ولم يصل للناس يومئذ الجمعة، فعاب ذلك ناس من بني أمية بن عبد

شمس، فذكر ذلك، لابن عباس رضي الله عنهما، فقال: أصاب السنة، فذكر ذلك لابن الزبير

رضي الله عنه، فقال: رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه، واجتمع على عهده عيدان، فصنع هكذا).

أثر منكر، مضطرب

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (ج ٢ ص ٣١١)، وفي «المجتبى» (ج ٣

ص ١٩٤)، والحاكم في «المستدرک» (ج ١ ص ٢٩٦)، وابن المنذر في «الأوسط»

(ج ٤ ص ٢٨٨)، وابن خزيمة في «مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي

ﷺ» (١٤٦٥)، وابن حزم في «المحلى بالآثار» (ج ٥ ص ١٢٩).

(١) انظر: «تحفة التحصيل» للعراقي (ص ٢٨٧)، و«تحفة الأشراف» للمزي (٦٤٥٢).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ، وَهُوَ يُخْطِئُ، وَيُخَالِفُ.

قَالَ عَنْهُ الْحَافِظُ النَّسَائِيُّ فِي «الضُّعْفَاءِ» (ص ٢٢٥): (لَيْسَ بِالْقَوِيِّ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٧ ص ١٢٢): (رُبَّمَا أَخْطَأَ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ص ٥٦٤): (صَدُوقٌ: رُمِيَ بِالْقَدَرِ، وَرُبَّمَا وَهَمَ).

وَضَعَّفَهُ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «المُحَلَّى بِالْأَثَارِ» (ج ٥ ص ١٢٩)؛ بِقَوْلِهِ: «لَيْسَ بِالْقَوِيِّ».

\* وَقَدْ دَخَلَ حَدِيثُ: ابْنِ الزُّبَيْرِ، مَعَ حَدِيثِ: ابْنِ عَبَّاسٍ، وَمَعَ حَدِيثِ: عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ.

فَهُوَ: حَدِيثٌ مُضْطَرَبٌ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٠ ص ٢٧٤): «هَذَا حَدِيثٌ اضْطَرَبَ فِي إِسْنَادِهِ».

\* وَالْأَثَرُ ضَعَّفَهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «المُحَلَّى بِالْأَثَارِ» (ج ٥ ص ١٢٩).

وَقَالَ الْحَاكِمُ: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ»، وَفِيهِ نَظَرٌ.

\* وَرَوَاهُ أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ قَالَ: (اجْتَمَعَ عِيدَانِ فِي عَهْدِ ابْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه، فَأَخْرَجَ الْخُرُوجَ، ثُمَّ خَرَجَ، فَخَطَبَ فَأَطَالَ الْخُطْبَةَ، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَخْرُجْ إِلَى الْجُمُعَةِ، فَعَابَ ذَلِكَ أَتَانَسَ عَلَيْهِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ: ابْنُ

عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: أَصَابَ السُّنَّةَ، فَبَلَغَ ابْنُ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ: شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَصَنَعَ كَمَا صَنَعْتُ).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرَبٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٥١).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ وَلَهُ عِلَّتَانِ:

الأُولَى: سُلَيْمَانُ بْنُ حَيَّانَ أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، وَهُوَ يُخْطِئُ فِي الْحَدِيثِ.<sup>(١)</sup>

الثَّانِيَةُ: عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ، لَهُ أَوْهَامٌ، وَهَذِهِ مِنْهَا.<sup>(٢)</sup>

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٠ ص ٢٧٤): «هَذَا حَدِيثٌ

اضْطَرَبَ فِي إِسْنَادِهِ».

\* وَخَالَفَهُمْ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُمْرَانَ الْبَصْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ:

أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ قَالَ: (اجْتَمَعَ عِيدَانِ عَلَى عَهْدِ ابْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَصَلَّى

الْعِيدَ، وَلَمْ يَخْرُجْ إِلَى الْجُمُعَةِ، قَالَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ، لِابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: مَا أَمَاطَ

عَنْ سُنَّةِ نَبِيِّهِ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِابْنِ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ: هَكَذَا صَنَعَ بَنَا عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرَبٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٠ ص ٢٧٤).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ وَلَهُ عِلَّتَانِ:

(١) انْظُرْ: «تَهْذِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمَزِّيِّ (ج ١١ ص ٣٩٤)، وَ«تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ص ٤٠٦).

(٢) انْظُرْ: «الثَّقَاتِ» لِابْنِ حَبَّانَ (ج ٧ ص ١٢٢)، وَ«الضَّعَفَاءَ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِلنَّسَائِيِّ (ص ٢٢٥)، وَ«التَّقْرِيبِ»

لِابْنِ حَجَرَ (ص ٥٦٤)، وَ«الْمُحَلَّلِي بِالْآثَارِ» لِابْنِ حَزْمٍ (ج ٥ ص ١٢٩).

الأولى: عبد الله بن حمران البصري؛ فإنه يخطئ ويهم، وهذا ظاهر<sup>(١)</sup>.

قال الحافظ ابن حبان في «الثقات» (ج ٨ ص ٣٣٢): «يخطئ».

وقال الحافظ ابن حجر في «التقريب» (ص ٥٠١): «صدوق، يخطئ قليلاً».

\* وهذا الحديث، من خطئه.

الثانية: عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله الأنصاري؛ فإنه يهم في الحديث.

قال الحافظ ابن حجر في «التقريب» (ص ٥٦٤): «صدوق رمي بالقدر، وربما

وهم».

وقال الحافظ ابن عبد البر في «التمهيد» (ج ١٠ ص ٢٧٤): (هذا حديث:

اضطرب في إسناده:

\* فرواه يحيى القطان قال: حدثنا عبد الحميد بن جعفر، عن وهب بن كيسان.

\* ذكره أحمد بن شعيب النسوي، عن سوار<sup>(٢)</sup>، عن القطان، عن عبد الحميد بن

جعفر، لم يقل: عن أبيه، عن وهب بن كيسان).

\* فمرة: عن عبد الحميد بن جعفر، عن وهب بن كيسان.

\* ومرة: عن عبد الحميد بن جعفر، عن أبيه، عن وهب بن كيسان.

وهذا: من الإضطراب.

(١) فرواية: عبد الله بن حمران، هذه وهم بزيادة رجل في الإسناد.

(٢) في: «السنن» للنسائي (ج ٣ ص ١٦٤)، وقع: عن محمد بن بشار قال: حدثنا يحيى القطان.

\* وَخَالَفَهُمْ: هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، فَرَوَاهُ عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ قَالَ: (اجْتَمَعَ عِيدَانِ فِي يَوْمٍ، فَخَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه، فَصَلَّى الْعِيدَ بَعْدَمَا ارْتَفَعَ النَّهَارُ، ثُمَّ دَخَلَ فَلَمْ يَخْرُجْ حَتَّى صَلَّى الْعَصْرَ، قَالَ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِنَافِعٍ، أَوْ ذَكَرَ لَهُ، فَقَالَ: ذَكَرَ ذَلِكَ لِابْنِ عُمَرَ، فَلَمْ يُنْكِرْهُ).

أَثَرُ مُنْكَرٍ، مُضْطَرَبٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٥٢).

قُلْتُ: وَهَذِهِ الرَّوَايَةُ أَيْضًا: وَهُمْ مِنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ.

\* وَقَدْ شَكَّ فِيهِ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَضْبِطْهُ، لَا سِيَّمَا، وَهُوَ مِمَّا

حَدَّثَ بِهِ بِالْعِرَاقِ.<sup>(١)</sup>

\* وَالْمَعْرُوفُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الَّذِي سُئِلَ عَنْ فِعْلِ ابْنِ الزُّبَيْرِ، هُوَ ابْنُ عَبَّاسٍ.

فَهُوَ: حَدِيثُ مُنْكَرٍ، لَا يَصِحُّ.

(١) قَالَ أَحْمَدُ: «كَانَ رِوَايَةُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ عَنْهُ أَحْسَنُ، أَوْ قَالَ: أَصَحُّ»، وَقَالَ ابْنُ رَجَبٍ: «وَهَذَا مِمَّا يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ أَنَّ حَدِيثَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ عَنْهُ، كَمَالِكٍ، وَغَيْرِهِ، أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَهْلِ الْعِرَاقِ عَنْهُ»، وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: «أَنَّ يَحْيَى الْقَطَّانَ كَانَ يُضَعِّفُ أَشْيَاءَ حَدَّثَ بِهَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ، لِاضْطِرَابِ حِفْظِهِ، بَعْدَمَا أَسَنَّ»، وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ: «ثِقَةٌ ثَبَتٌ، لَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ شَيْءٌ، إِلَّا: بَعْدَمَا صَارَ إِلَى الْعِرَاقِ؛ فَإِنَّهُ انْبَسَطَ فِي الرَّوَايَةِ عَنْ أَبِيهِ؛ فَأَنكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ أَهْلُ بَلَدِهِ، وَالَّذِي نَرَى: أَنَّ هِشَامًا تَسَهَّلَ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ، أَنَّهُ كَانَ لَا يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ إِلَّا بِمَا سَمِعَهُ مِنْهُ، فَكَانَ تَسَهُّلُهُ أَنَّهُ أَرْسَلَ عَنْ أَبِيهِ، مِمَّا كَانَ يَسْمَعُهُ مِنْ غَيْرِ أَبِيهِ، عَنْ أَبِيهِ»، وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خِرَاشٍ: «بَلَّغَنِي أَنَّ مَالِكًا نَقَمَ عَلَى هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ حَدِيثَهُ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ، وَكَانَ لَا يَرْضَاهُ».

وَانْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١١ ص ٤٥)، وَ «سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلدَّهْلِيِّ (ج ٦ ص ٣٥)، وَ

«شَرَحَ عَلَّلِ التَّرْمِذِيُّ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ٢ ص ٦٧٨).

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمُحَلَّى بِالْأَثَارِ» (ج ٥ ص ١٢٩): (وَإِذَا اجْتَمَعَ عِيدٌ فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ، صَلَّى لِلْعِيدِ، ثُمَّ لِلْجُمُعَةِ، وَلَا بُدَّ، وَلَا يَصِحُّ أَثَرٌ بِخِلَافِ ذَلِكَ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٠ ص ٢٧٠): (لَيْسَ فِي حَدِيثِ: ابْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ صَلَّى مَعَ صَلَاةِ الْعِيدِ، رَكَعَتَيْنِ لِلْجُمُعَةِ، وَأَيُّ: الْأَمْرَيْنِ كَانَ، فَإِنَّ ذَلِكَ: أَمْرٌ مَتْرُوكٌ، مَهْجُورٌ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الِاسْتِذْكَارِ» (ج ٧ ص ٢٥): (وَقَدْ رُوِيَ فِي هَذَا الْبَابِ عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ، وَعَطَاءٍ: قَوْلُ مُنْكَرٍ، أَنْكَرَهُ فَقَهَاءُ الْأَمْصَارِ، وَلَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ مِنْهُمْ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الِاسْتِذْكَارِ» (ج ٧ ص ١٢٦): (أَمَّا فِعْلُ ابْنِ الزُّبَيْرِ... فَلَا وَجْهَ فِيهِ عِنْدَ جَمَاعَةِ الْفُقَهَاءِ، وَهُوَ عِنْدَهُمْ خَطَأٌ).  
تَنْبِيْهُ:

عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ قَالَ: (شَهِدْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فِي فِطْرِ، وَيَوْمِ جُمُعَةٍ: فَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ، فَقَالَ: إِنَّ هَذَا يَجْتَمِعُ فِيهِ عِيدَانِ مَنْ كَانَ هَا هُنَا مِنْ أَهْلِ الْعَوَالِي، فَقَدْ أَذِنَّا لَهُ، فَإِنْ شَاءَ أَنْ يَرْجِعَ، فَلْيَرْجِعْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَمْكُثَ، فَلْيَمْكُثْ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١٠ ص ٢٤)، وَمَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١ ص ١٦١)، وَالشَّافِعِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٣٢٥)، وَفِي «الْأُمَّ» (ج ١ ص ٢٣٩)، وَفِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٤١٦)، وَفِي «السُّنَنِ الْمَأْثُورَةِ» (ص ٢٣٨)، وَأَبُو مُصْعَبٍ الزُّهْرِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١ ص ٢٢٨)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٢ ص ١٨٧)، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٣١٩)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٥

ص ١١٧)، وَالْقُسْطَلَانِيُّ فِي «إِرْشَادِ السَّارِي» (ج ١٢ ص ٣٧٣)، وَالْقَعْنَبِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٢٦٠)، وَالْفَرْيَابِيُّ فِي «أَحْكَامِ الْعِيدَيْنِ» (ص ٦٣)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٢٨١)، وَأَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ فِي «عَوَالِي مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ» (ص ٧٢)، وَابْنُ الْقَاسِمِ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ١٢٩)، وَالْمِزِيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ١٠ ص ٢٨٩)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «بَيَانِ مُشْكِْلِ أَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» (ج ٢ ص ٥٦)، وَالْحَدَّثَانِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٢٠٣)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ عَلَى التَّقَاسِيمِ وَالْأَنْوَاعِ» (ج ٨ ص ٣٦٤)، وَابْنُ الْحَاجِبِ فِي «عَوَالِي مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ» (ص ٣٩٧)، وَالْجَحْدَرِيُّ فِي «حَدِيثِهِ» (ق/٤/ط)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٢ ص ٢٩١)، وَالْحُمَيْدِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٦)، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٨٨)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ١٤٢)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «مُسْنَدِ الشَّامِيِّينَ» (ص ٣٥٤)، وَالْجَوْهَرِيُّ فِي «مُسْنَدِ الْمَوْطَأِ» (ص ١٩٥)، وَالشَّحَامِيُّ فِي «تُخْفَةِ عِيدِ الْفِطْرِ» (ق/١٩١/ط)، وَأَبُو الْحَسَنِ الْأَزْدِيُّ فِي «حَدِيثِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ» (ق/٩/ط)، وَالْحَدَّادُ فِي «جَامِعِ الصَّحِيحَيْنِ» (١٢٣٣)، وَابْنُ بُكَيْرٍ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١ ص ٤٥٥) مِنْ طَرِيقِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ بِهِ.

قُلْتُ: وَحَدِيثُ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مُقَيَّدٌ بِأَهْلِ الْبَادِيَةِ، مَوْقُوفٌ عَلَيْهِ أَيْضًا.

قَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٤٥٠): (وَرُوي عَنْ

عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مُقَيَّدًا، بِأَهْلِ الْعَالِيَةِ، مَوْقُوفًا عَلَيْهِ). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «مُشْكِْلِ الْأَثَارِ» (ج ٣ ص ١٨٧)؛ بَعْدَ أَنْ أَخْرَجَ

حَدِيثَ: زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ: (أَنَّ الْمُرَادِينَ بِالرَّخْصَةِ فِي تَرْكِ الْجُمُعَةِ فِي هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ؛

هُم: أَهْلُ الْعَوَالِي الَّذِينَ مَنَازِلُهُمْ خَارِجَةٌ عَنِ الْمَدِينَةِ، مِمَّنْ لَيْسَتْ الْجُمُعَةُ عَلَيْهِمْ وَاجِبَةً؛ لِأَنَّهُمْ فِي غَيْرِ مِصْرٍ مِنَ الْأَمْصَارِ، وَالْجُمُعَةُ فَإِنَّمَا تَجِبُ عَلَى أَهْلِ الْأَمْصَارِ، وَفِي الْأَمْصَارِ، دُونَ مَا سَوَى ذَلِكَ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْقُسْطَلَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِرْشَادِ السَّارِي» (ج ١٢ ص ٣٧٣): (نَعَمْ يَحْتَمِلُ أَنََّّهُمْ لَمْ يَكُونُوا مِمَّنْ تَجِبُ عَلَيْهِمُ الْجُمُعَةُ، لِبُعْدِ مَنَازِلِهِمْ عَنِ الْجُمُعَةِ). اهـ.  
قُلْتُ: وَإِنْ سَلَّمْنَا لَهُمْ أَنْ يَحْتَجُّوا بِهَذَا الْأَثَرِ، فَهَذَا يَخْتَصُّ بِأَهْلِ الْعَوَالِي الَّذِينَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْمِصْرِ، وَحَضَرُوا صَلَاةَ الْعِيدِ، فَإِنْ شَاءُوا انْصَرَفُوا إِلَى أَهْلِيهِمْ، وَلَا يَعُودُونَ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَالِاخْتِيَارُ لَهُمْ أَنْ يُقِيمُوا حَتَّى يُجَمَّعُوا إِنْ قَدَرُوا.

قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْأَمِّ» (ج ١ ص ٢٣٩): (وَلَا يَجُوزُ هَذَا لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْمِصْرِ، وَحَمَلَ الْحَدِيثَ عَلَى مَنْ حَضَرَهُ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْمِصْرِ، فَيَنْصَرِفُوا إِنْ شَاءُوا إِلَى أَهْلِيهِمْ، وَلَا يَعُودُوا لِلْجُمُعَةِ، وَالِاخْتِيَارُ لَهُمْ أَنْ يُقِيمُوا حَتَّى يُجَمَّعُوا إِنْ قَدَرُوا). اهـ.

قُلْتُ: فَالرُّخْصَةُ مُقَيَّدَةٌ لِأَهْلِ الْعَوَالِي، وَالْأَمَاكِنِ الْبَعِيدَةِ، لِلْمَشَقَّةِ الَّتِي تَلْحَقُهُمْ عِنْدَ إِيَابَتِهِمْ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ.

وَعَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ، عَنِ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (وَلَمْ يَبْلُغْنِي أَنَّ أَحَدًا أَدَنَ لِأَهْلِ الْعَوَالِي غَيْرَ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ).<sup>(١)</sup>

(١) انْظُرْ: «الْمُسْتَقَى فِي سَرَحِ الْمُوطَّأ» لِلْبَاجِي (ج ١ ص ٣١٧).

وَعَنِ ابْنِ الْقَاسِمِ، عَنِ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ، وَأَنَّ الْجُمُعَةَ تَلْزِمُهُمْ عَلَى كُلِّ حَالٍ).<sup>(١)</sup>

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَاسِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْمُدَوَّنَةِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ١٥٣): (قَالَ مَالِكٌ: وَلَمْ يَبْلُغْنِي أَنَّ أَحَدًا أَذِنَ لِأَهْلِ الْعَوَالِي؛ إِلَّا عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَمْ يَكُنْ مَالِكٌ يَرَى الَّذِي فَعَلَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَكَانَ يَرَى أَنَّ مَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ، لَا يَضَعُهَا عَنْهُ إِذْنُ إِمَامٍ، وَإِنْ شَهِدَ مَعَ الْإِمَامِ قَبْلَ ذَلِكَ مِنْ يَوْمِهِ ذَلِكَ، عِيدًا). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْإِسْتِذْكَارِ» (ج ٧ ص ٢٤): (ذَهَبَ مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فِي إِذْنِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فِيمَا ذَهَبَ لِأَهْلِ الْعَوَالِي، إِلَى أَنَّهُ عِنْدَهُ غَيْرُ مَعْمُولٍ بِهِ، ذَكَرَ ابْنُ الْقَاسِمِ: عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: «لَيْسَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ»). اهـ.

وَقَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ: (إِنَّ إِذْنَ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كَانَ لِمَنْ لَا تَلْزِمُهُ الْجُمُعَةُ، مِنْ أَهْلِ الْعَوَالِي؛ لِأَنَّ الْجُمُعَةَ لَا تَجِبُ إِلَّا عَلَى أَهْلِ الْمَضَرِّ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ).<sup>(٢)</sup>

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْإِسْتِذْكَارِ» (ج ٧ ص ٢٥): (وَلَا يَخْتَلِفُ الْعُلَمَاءُ فِي وَجُوبِ الْجُمُعَةِ عَلَى مَنْ كَانَ بِالْمَضَرِّ بِالْغَا مِنْ الرِّجَالِ الْأَحْرَارِ سَمِعَ النِّدَاءَ، أَوْ لَمْ يَسْمَعْهُ). اهـ.

(١) انظر: «المُنْتَقَى فِي شَرْحِ الْمُوطَأِ» لِلْبَاجِي (ج ١ ص ٣١٧).

(٢) انظر: «الْإِسْتِذْكَارُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ٧ ص ٢٤).

\* ثُمَّ هَذِهِ الْأَثَارُ لَا تُقَاوِمُ مَا ثَبَتَ مِنَ الْأَدِلَّةِ الْقَطْعِيَّةِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، عَلَى فَرَضِيَّةِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى فَرَضِيَّتِهَا، وَإِذَا دَلَّ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ عَلَى فَرَضِيَّةِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، لَمْ يَجْزِ إِسْقَاطُهَا بِآثَارٍ مَوْقُوفَةٍ، أَوْ مَقْطُوعَةٍ، بِدُونِ دَلِيلٍ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَلَى إِسْقَاطِهَا إِذَا اجْتَمَعَتْ مَعَ الْعِيدِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٠ ص ٢٧٧): (وَإِذَا اخْتَمَلَتْ هَذِهِ الْأَثَارُ مِنَ التَّأْوِيلِ مَا ذَكَرْنَا، لَمْ يَجْزِ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَذْهَبَ إِلَى سُقُوطِ فَرَضِ الْجُمُعَةِ عَمَّنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الْجُمُعَةُ: ٩]، وَلَمْ يَخُصَّ اللَّهُ تَعَالَى، وَرَسُولُهُ ﷺ يَوْمَ عِيدٍ مِنْ غَيْرِهِ مِنْ وَجْهِ تَجَبُّ حُجَّتِهِ، فَكَيْفَ بِمَنْ ذَهَبَ إِلَى سُقُوطِ الْجُمُعَةِ وَالظُّهْرِ الْمُجْتَمِعِ عَلَيْهِمَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ، بِأَحَادِيثَ لَيْسَ مِنْهَا حَدِيثٌ؛ إِلَّا وَفِيهِ مَطْعَنٌ لِأَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْمُنْذِرِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٤ ص ٢٩١): (أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى وَجُوبِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، وَدَلَّتِ الْأَخْبَارُ الثَّابِتَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَنَّ فَرَائِضَ الصَّلَوَاتِ خَمْسٌ، وَصَلَاةُ الْعِيدَيْنِ لَيْسَتْ مِنَ الْخَمْسِ، وَإِذَا دَلَّ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِتِّفَاقُ عَلَى وَجُوبِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، وَدَلَّتِ الْأَخْبَارُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَنَّ فَرَائِضَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، وَصَلَاةُ الْعِيدَيْنِ لَيْسَتْ مِنَ الْخَمْسِ، وَإِذَا دَلَّ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِتِّفَاقُ عَلَى وَجُوبِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، وَدَلَّتِ الْأَخْبَارُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَنَّ صَلَاةَ الْعِيدِ تَطَوُّعٌ، لَمْ يَجْزِ تَرْكُ فَرَضٍ بِتَطَوُّعٍ). اهـ.

\* إِذَا لَا تَسْقُطُ الْجُمُعَةُ عَنْ مَنْ حَضَرَ الْعِيدَ، مَعَ الْإِمَامِ إِنْ اتَّفَقَ عِيدٌ فِي يَوْمِ

جُمُعَةٍ.<sup>(١)</sup>

\* وَهُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ.<sup>(٢)</sup>

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمَحَلِّي بِالْأَثَارِ» (ج ٥ ص ٨٩): (وَإِذَا اجْتَمَعَ

عِيدٌ فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ، صَلَّى لِلْعِيدِ، ثُمَّ لِلْجُمُعَةِ، وَلَا بُدَّ، وَلَا يَصِحُّ: أَثَرُ بِخِلَافِ ذَلِكَ). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٤١٧): (إِذَا كَانَ يَوْمُ الْفِطْرِ يَوْمَ

الْجُمُعَةِ صَلَّى الْإِمَامُ الْعِيدَ، حِينَ تَحِلُّ الصَّلَاةُ، ثُمَّ أَذِنَ لِمَنْ حَضَرَهُ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْمَضَرِّ فِي أَنْ يَنْصَرِفُوا إِنْ شَاءُوا إِلَى أَهْلِهِمْ، وَلَا يَعُودُونَ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَالْإِخْتِيَارُ لَهُمْ أَنْ يُقِيمُوا حَتَّى يُجَمِّعُوا، أَوْ يَعُودُوا بَعْدَ انْصِرَافِهِمْ إِنْ قَدَرُوا حَتَّى يُجَمِّعُوا... وَلَا يَجُوزُ هَذَا لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْمَضَرِّ أَنْ يَدْعُوا أَنْ يُجَمِّعُوا إِلَّا مِنْ عُدْرِ يَجُوزُ لَهُمْ لَهُ تَرْكُ الْجُمُعَةِ، وَإِنْ كَانَ يَوْمَ عِيدٍ). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلِّي بِالْأَثَارِ» (ج ٥ ص ٨٩): (الْجُمُعَةُ فَرَضٌ،

وَالْعِيدُ تَطَوُّعٌ، وَالتَّطَوُّعُ لَا يُسْقِطُ الْفَرَضَ). اهـ.

(١) قُلْتُ: وَالْقَوْلُ الرَّاجِحُ فِي حُكْمِ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ أَنَّهَا فَرَضٌ كِفَايَةً، إِذَا قَامَ بِهَا الْبَعْضُ سَقَطَتْ عَنْ الْبَاقِي.

\* إِذَا فَلَا يَجُوزُ تَرْكُ فَرَضٍ عَيْنٍ، بِفَرَضٍ كِفَايَةٍ لِعَدَمِ الدَّلِيلِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ عَلَى ذَلِكَ.

(٢) انظر: «الْمُنْتَقَى فِي شَرْحِ الْمَوْطَأِ» لِلْبَاجِي (ج ١ ص ٣١٧)، وَ«الْفَتَاوَى الْكُبْرَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ١ ص ١٧٣)،

وَالْإِسْتِذْكَارَ لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ٧ ص ٢٤)، وَ«عَوْنُ الْمَعْبُودِ» لِلْأَبَادِيِّ (ج ٣ ص ٤٠٩).

وَقَالَ الْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ٣ ص ١٨٩): (فَكَانَ أَهْلُ الْعَوَالِي، الَّذِينَ لَيْسُوا فِي مِصْرٍ مِنَ الْأَمْصَارِ، لَهُمْ التَّخَلُّفُ عَنِ الْجُمُعَاتِ، وَمَنْ كَانَ لَهُ التَّخَلُّفُ عَنِ الْجُمُعَاتِ، كَانَ لَهُ التَّخَلُّفُ عَنِ الْجَمَاعَاتِ). اهـ.

وَبَوَّابُ الْحَافِظِ عَبْدُ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٤٧٥)، بَابُ: إِثْمُ مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ.



## فهرس الأحاديث والآثار

| رقم الصفحة | طرف الحديث أو الأثر                                                                           |
|------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١١٩        | أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ وَهُوَ يَرْمِي الْجَمْرَةَ                                       |
| ٤٠٨        | أُنْبِيَ اللَّهُ بِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِهِ، آتَاهُ اللَّهُ مَالًا، فَقَالَ لَهُ مَاذَا عَمِلْتَ |
| ٥٠١، ٤٩٦   | اجْتَمَعَ عِيدَانِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ                                                    |
| ٥١٠        | اجْتَمَعَ عِيدَانِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ                                               |
| ٥٠٨، ٤٨٩   | اجْتَمَعَ عِيدَانِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ                                               |
| ٥١٦، ٥١٥   | اجْتَمَعَ عِيدَانِ عَلَى عَهْدِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ                                    |
| ٥٢٥، ٥٢٠   | اجْتَمَعَ عِيدَانِ فِي عَهْدِ ابْنِ الزُّبَيْرِ                                               |
| ٤٩٧        | اجْتَمَعَ عِيدَانِ فِي يَوْمِكُمْ هَذَا                                                       |
| ٥١٨        | اجْتَمَعَ يَوْمُ جُمُعَةٍ، وَيَوْمُ فِطْرِ                                                    |
| ٥٢٢، ٥١٩   | اجْتَمَعَ يَوْمُ فِطْرِ، وَيَوْمُ جُمُعَةٍ                                                    |
| ٤٩٦        | اجْتَمَعْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ فِي يَوْمٍ عِيدٍ، وَيَوْمٍ جُمُعَةٍ                        |
| ١٢٥        | أَحْسَنَهُمْ خُلُقًا                                                                          |
| ٥٠٠        | إِذَا اجْتَمَعَ عِيدَانِ فِي يَوْمٍ                                                           |
| ٣٤٩        | إِذَا أَرَدْتَ أَنْ يَصَحَّ لَكَ الْحَدِيثُ                                                   |
| ٧٨         | إِذَا تُوفِّيْتَ فَأَعْلِمُونِي                                                               |
| ٣٨٩        | إِذَا خَلَصَ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ النَّارِ فَأَمِنُوا                                          |
| ٢٩٦        | إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَلَكَ فَصُومُوا                                                          |
| ٢٥٣        | إِذَا سَمِعْتُمْ مَنْ يَغْتَرِي بِعِزِّ الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَعْضُوهُ                          |
| ٣٥٨        | إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ مَاجَ النَّاسِ بَعْضُهُمْ                                     |
| ١٨٨        | إِذَا لَمْ يُؤَدِّ الْمَرْءُ حَقَّ اللَّهِ، أَوِ الصَّدَقَةَ فِي إِبْلِهِ                     |
| ٥١١        | أَشْهَدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ عِيدَيْنِ اجْتَمَعَا                                          |

| رقم الصفحة | طرف الحديث أو الأثر                                                                      |
|------------|------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٧٩         | أَصَابَتْ سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ جِرَاحَةٌ                                                  |
| ١٢٩        | اصْبِرُوا، فَإِنَّهُ لَا يَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ إِلَّا الَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ |
| ٢٦٢        | أَعْصَكَ اللَّهُ بِهِنَّ أَيْبَكَ                                                        |
| ١١٤        | أَفْضَلُ الْجِهَادِ كَلِمَةٌ عَدَلٍ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ، أَوْ أَمِيرٍ جَائِرٍ       |
| ١٤٢        | أَقْبَلَ النَّبِيُّ مِنْ نَحْوِ بَثْرٍ جَمَلٍ فَلَقِيَهُ رَجُلٌ                          |
| ٤٠٥        | الْإِيمَانُ لَا يَكُونُ، إِلَّا بِعَمَلٍ                                                 |
| ٣٤٩        | الْحَدِيثُ إِذَا لَمْ تَجْمَعْ طُرُقَهُ لَمْ تَفْهَمْهُ                                  |
| ١٨٤        | الْحَيْلُ لِرَجُلٍ أَجْرٌ، وَلِرَجُلٍ سِتْرٌ                                             |
| ٢٩٥        | الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً، فَلَا تَصُومُوا                                   |
| ٦٧         | الْعَبْدُ الصَّالِحُ الَّذِي فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ                          |
| ٣٨٢        | أَمَّا أَهْلُ النَّارِ الَّذِينَ هُمْ أَهْلُهَا                                          |
| ١١٦        | أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ الدُّنْيَا خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ، وَإِنَّ اللَّهَ مُسْتَخْلِفُكُمْ     |
| ٤٦٠        | أَمَرَ النَّبِيُّ ابْنَ مَسْعُودٍ فَصَعِدَ عَلَى شَجَرَةٍ                                |
| ٣٧٩        | أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ                                                         |
| ٤٥٩        | أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ ذَهَبَ يَأْتِي النَّبِيَّ بِالسَّوَالِكِ                           |
| ٤٥٢        | أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ صَعِدَ شَجَرَةً، فَجَعَلُوا يَضْحَكُونَ                            |
| ٤٦٣        | إِنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ طَلَعَ شَجَرَةً يَجْنِيهَا                                         |
| ٥٢١        | إِنْ اجْتَمَعَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَيَوْمَ الْفِطْرِ                                    |
| ٢٢٢        | إِنَّ الَّذِي لَا يُؤَدِّي زَكَاةَ مَالِهِ                                               |
| ٤٢٢        | إِنَّ الْمُؤْمِنَ أَحْسَنَ الظَّنِّ بِرَبِّهِ فَأَحْسَنَ الْعَمَلِ                       |
| ٥٢٢        | أَنَّ النَّبِيَّ اجْتَمَعَ فِي زَمَانِهِ يَوْمَ جُمُعَةٍ                                 |
| ٥٢٣        | أَنَّ النَّبِيَّ اجْتَمَعَ فِي زَمَانِهِ يَوْمَ جُمُعَةٍ، وَيَوْمَ فِطْرِ                |
| ٨٦         | أَنَّ النَّبِيَّ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ                                   |

| رقم الصفحة | طرف الحديث أو الأثر                                                                      |
|------------|------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٩١         | أَنَّ النَّبِيَّ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ، وَهُوَ مُحْرِمٌ                                  |
| ١٨٧        | أَنَّ النَّبِيَّ سُئِلَ عَنِ الْحُمْرِ                                                   |
| ٤٠         | أَنَّ النَّبِيَّ صَعَدَ عَلَى قَبْرِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ                                 |
| ٤٨         | أَنَّ النَّبِيَّ قَالَ وَهُوَ قَائِمٌ عِنْدَ قَبْرِ سَعْدِ                               |
| ١٤٠        | أَنَّ النَّبِيَّ يَقُولُ فِي التَّيْمَمِ ضَرْبَةً لِلْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ              |
| ٤٢         | أَنَّ النَّبِيَّ يَوْمَ ذُنُبِ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ                                       |
| ٢٢٠        | أَنَّ تَمَنِّحَ الْعَزِيزَةَ، وَأَنَّ تُعْطِيَ الْكَرِيمَةَ                              |
| ٦٤         | أَنَّ جَبْرِيلَ أَتَى النَّبِيَّ حِينَ قُبِضَ سَعْدُ                                     |
| ٦٠         | أَنَّ جَبْرِيلَ أَتَى النَّبِيَّ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ، مُعْتَجِرًا بِعِمَامَةٍ           |
| ٦٤         | أَنَّ جَبْرِيلَ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ مُعْتَجِرًا بِعِمَامَةٍ                            |
| ٢٥٣        | أَنَّ رَجُلًا اعْتَرَى بَعْرَاءَ الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَعْصَهُ                             |
| ٢٦٣        | أَنَّ رَجُلًا اعْتَرَى فَأَعْصَهُ أَبْيًى بِهِنَ أَبِيهِ                                 |
| ٤٠٦        | إِنَّ رَجُلًا حَصَرَهُ الْمَوْتُ، فَلَمَّا نَيَْسَ مِنَ الْحَيَاةِ أَوْصَى أَهْلَهُ      |
| ٤٠٦        | إِنَّ رَجُلًا كَانَ فِيْمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، أَنَاهُ الْمَلِكُ لِيَقْبِضَ رُوحَهُ      |
| ٤١٠        | أَنَّ رَجُلًا كَانَ قَبْلَكُمْ، رَغَسَهُ اللَّهُ مَا لَا فَقَالَ لِسِنِيهِ لَمَّا حُضِرَ |
| ٣٩٧        | إِنَّ رَجُلًا لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ                                                |
| ٤١٨        | أَنَّ رَجُلًا لَمْ يَعْمَلْ مِنَ الْخَيْرِ شَيْئًا قَطُّ                                 |
| ٤٠٩        | أَنَّ رَجُلًا مَاتَ فَدَخَلَ الْجَنَّةَ                                                  |
| ٩٨         | أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌ                                        |
| ٤١         | أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ يَوْمَ تُوفِّيَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ                                |
| ٨٤         | إِنَّ صَمَةَ الْقَبْرِ أَصْلَهَا أَنَّهَا أُمُّهُمْ، وَمِنْهَا خُلِقُوا                  |
| ٥١٥        | أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ كَانَ إِذَا اجْتَمَعَ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ                |
| ٣٨٨، ٣٦٦   | إِنَّ قَوْمًا يُخْرِجُونَ مِنَ النَّارِ يَحْتَرِقُونَ فِيهَا                             |

| رقم الصفحة | طرف الحديث أو الأثر                                                                           |
|------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٢٥         | إِنْ كُنْتُ أَرَى لَوْ أَنَّ أَحَدًا أَعْفَى مِنْ صَغْطَةِ الْقَبْرِ                          |
| ٢٨         | إِنْ لِلْقَبْرِ صَغْطَةٌ، لَوْ نَجَا أَحَدٌ مِنْهَا                                           |
| ١٩، ١٧     | إِنْ لِلْقَبْرِ صَغْطَةٌ، وَلَوْ كَانَ أَحَدٌ نَاجِيًا مِنْهَا                                |
| ٢٢         | إِنْ لِلْقَبْرِ صَغْطَةٌ، وَلَوْ نَجَا، أَوْ سَلِمَ أَحَدٌ مِنْهَا                            |
| ١٥٣        | أَنَّ يَهُودِيَّةً أَتَتْ النَّبِيَّ بِشَاةٍ مَسْمُومَةٍ                                      |
| ٢٩٨        | إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ، لَا تَكْتُبُ وَلَا نَحْسُبُ                                        |
| ٢٣٣        | انْتَهَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ وَهُوَ جَالِسٌ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ                             |
| ٩١         | إِنَّمَا تَزَوَّجَهَا حَلَالًا                                                                |
| ١٣٠        | إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَصْنَعَ هَكَذَا                                                |
| ١٣٨        | إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَضْرِبَ بِيَدَيْكَ الْأَرْضَ                                   |
| ٤١١        | أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلًا فِيمَنْ سَلَفَ، أَوْ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ                          |
| ٤٦٦        | أَنَّهُ صَعِدَ يَوْمًا سِدْرَةً، فَقَالَ بَعْضُهُمْ مَا أَدَقَّ سَاقِيهِ                      |
| ٨٠         | إِنَّهُ ضَمَّ فِي الْقَبْرِ ضَمَةً                                                            |
| ٤٤٤        | أَنَّهُ كَانَ يَجْتَنِي سِوَاكَ مِنَ الْأَرَاكِ، وَكَانَ دَقِيقَ السَّاقَيْنِ                 |
| ١٢٨        | إِنَّهَا سَتَكُونُ بَعْدِي أَثَرَةً، وَأُمُورٌ تُتَكْرَرُ مِنْهَا                             |
| ٤٩         | إِنَّهَا كَانَتْ امْرَأَةً سَقَامَةً، فَذَكَرْتُ شِدَّةَ الْمَوْتِ، وَصَغْطَةَ الْقَبْرِ      |
| ٥١٦        | أَنَّهُمَا اجْتَمَعَا أَيُّ الْفِطْرِ وَالْجُمُعَةِ وَعَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ بِالْكُوفَةِ |
| ٦٨         | إِنِّي ذَكَرْتُ صَعْفَهَا، وَصَغْطَةَ الْقَبْرِ                                               |
| ١٥٩، ١٥٧   | إِنِّي لَا أَقْبَلُ هَدِيَّةَ مُشْرِكٍ                                                        |
| ١٥٧        | إِنِّي لَا أَقْبَلُ هَدِيَّةَ مُشْرِكٍ                                                        |
| ٣٨         | اهْتَزَّ الْعَرْشُ لِحُبِّ لِقَاءِ اللَّهِ سَعْدًا                                            |

| رقم الصفحة | طرف الحديث أو الأثر                                                                          |
|------------|----------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٦٥         | اهْتَزَّ الْعَرْشُ لِمَوْتِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ                                              |
| ٦٤، ٦٠     | اهْتَزَّ لَهُ الْعَرْشُ                                                                      |
| ١٥٣        | أُهِدِيَ لِلنَّبِيِّ جَبَّةٌ سُنْدُسٍ                                                        |
| ٩١         | أَوْهَمَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي مَيْمُونَةٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ مُحَرَّمٌ |
| ١٢٦، ١٢٣   | أَيُّ الْجِهَادِ أَفْضَلُ                                                                    |
| ٢١٥        | إِيَّاكَ وَأَخْفَافَ الْإِبِلِ،                                                              |
| ٢١٧        | أَيُّمَا رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ إِبِلٌ، لَا يُعْطِي حَقَّهَا                                    |
| ٤٥         | بَلَّغَنِي أَنَّهُ شَهِدَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ                        |
| ٤٥٦        | بَيْنَمَا هُوَ يَمْشِي وَرَاءَ رَسُولِ اللَّهِ إِذَا هَمَزَهُ أَصْحَابُهُ                    |
| ٢١١        | تَأْتِي الْإِبِلُ الَّتِي لَمْ تُعْطَ الْحَقَّ مِنْهَا                                       |
| ٢٠٩        | تَأْتِي الْإِبِلُ عَلَى صَاحِبِهَا، عَلَى خَيْرِ مَا كَانَتْ                                 |
| ٣٨٧        | تَأْكُلُ النَّارُ ابْنَ آدَمَ إِلَّا أَثَرَ السُّجُودِ،                                      |
| ٢٩٥        | تَرَاءَى النَّاسُ الْهَلَالَ                                                                 |
| ٨٨، ٨٧     | تَزَوَّجَ النَّبِيُّ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحَرَّمٌ                                            |
| ٩٨         | تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ بِسَرَفٍ، وَنَحْنُ حَلَالَانِ                                   |
| ٥٥         | تَضَاقُّ عَلَى صَاحِبِكُمْ قَبْرُهُ وَضَمَّ ضَمَّةً                                          |
| ٤٦٥        | تَعْجَبُونَ مِنْ دِقَّةِ سَاقِيهِ                                                            |
| ٤٠٤        | تَلَقَّتِ الْمَلَائِكَةُ رُوحَ رَجُلٍ أَيِ اسْتَقْبَلَتْ مِنْ كَانَ قَبْلَكُمْ               |
| ٤٠٧        | تَلَقَّتِ الْمَلَائِكَةُ رُوحَ رَجُلٍ مِنْ كَانَ قَبْلَكُمْ                                  |
| ٨٥         | تُوَفِّي سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ فَخَرَجَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ                               |
| ٥٣         | تُوَفِّيَتْ زَيْنَبُ ابْنَةُ رَسُولِ اللَّهِ                                                 |
| ٤٩         | تُوَفِّيَتْ زَيْنَبُ بِنْتُ النَّبِيِّ                                                       |

| رقم الصفحة              | طرف الحديث أو الأثر                                                                 |
|-------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------|
| ٥٢                      | تَوَفَّيْتُ رَيْتَبُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ                                         |
| ٣٨٤، ٣٦٦                | ثُمَّ تَحِلُّ الشَّفَاعَةُ، وَيَشْفَعُونَ                                           |
| ٤٢٧                     | ثُمَّ يَفْرُغُ اللَّهُ مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعِبَادِ                            |
| ٣٣٥                     | ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ                     |
| ١٢٠                     | جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ وَهُوَ عِنْدَ الْجُمُرَةِ الْأُولَى                   |
| ١٥٧                     | جَاءَ مُلَاعِبُ الْأَسِنَّةِ إِلَى النَّبِيِّ بِهَدِيَّةٍ                           |
| ١٥٦                     | جَاءَ مُلَاعِبُ الْأَسِنَّةِ إِلَى النَّبِيِّ رَسُولِ اللَّهِ بِهَدِيَّةٍ           |
| ١٥٤                     | جَاءَ مُلَاعِبُ الْأَسِنَّةِ، إِلَى النَّبِيِّ بِهَدِيَّةٍ                          |
| ١٤٨                     | جَاءَ مُلَاعِبُ الْأَسِنَّةِ، إِلَى النَّبِيِّ بِهَدِيَّةٍ                          |
| ٤٤٩                     | جَعَلَ الْقَوْمُ يَضْحَكُونَ مِمَّا تَصْنَعُ الرِّيحُ بِعَبْدِ اللَّهِ              |
| ٤٣٠                     | حَتَّى إِذَا أَرَادَ اللَّهُ رَحْمَةً مَنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ             |
| ٤٣٠، ٣٨٧                | حَتَّى إِذَا فَرَغَ اللَّهُ مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعِبَادِ                       |
| ٣٨٦                     | حَدِيثَ الشَّفَاعَةِ                                                                |
| ٤٢٧، ٤٠٠، ٣٨٧، ٣٨٤، ٣٥٨ | حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ                                                                |
| ٤٢١                     | حُوسِبَ رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ                                             |
| ٣٩٩                     | حُوسِبَ رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ فَلَمْ يَوْجَدْ لَهُ مِنَ الْخَيْرِ         |
| ٤١٠                     | حُوسِبَ رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَلَمْ يَوْجَدْ لَهُ مِنَ الْخَيْرِ شَيْءٌ |
| ١٢٤                     | خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ مِنْ رَمِي الْجِمَارِ مَا شِئًا                              |
| ١١٥                     | خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ خُطْبَةً بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَى مُغِيرَةَ بْنِ الشَّامِسِ |
| ٢٦٦                     | دَخَلَ الْجَنَّةَ رَجُلٌ فِي ذُبَابٍ، وَدَخَلَ النَّارَ رَجُلٌ فِي ذُبَابٍ          |
| ٥٨                      | دُفِنَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ، وَنَحْنُ مَعَ النَّبِيِّ                                |
| ٦١                      | ذُكِّرَ لَنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ                              |

| رقم الصفحة | طرف الحديث أو الأثر                                                      |
|------------|--------------------------------------------------------------------------|
| ٥٠         | ذَكَرْتُ ابْنَتِي وَصَعَفَهَا، وَعَذَابَ الْقَبْرِ                       |
| ٨٣         | ذَكَرْتُ ابْنَتِي، وَصَعَفَهَا، وَعَذَابَ الْقَبْرِ                      |
| ٥١         | ذَكَرْتُ رَيْتَبَ وَصَعَفَهَا، وَصَغْطَةَ الْقَبْرِ                      |
| ٤٦         | ذَكَرْتُ سَعْدًا، وَصَغْطَةَ الْقَبْرِ                                   |
| ٥٣         | ذَكَرْتُ صَغْطَةَ ابْنَتِي، وَشِدَّةَ عَذَابِ الْقَبْرِ                  |
| ٥٤         | ذَكَرْتُ صَمَّةَ الْقَبْرِ، وَشِدَّةَ الْمَوْتِ                          |
| ٢٥٩        | رَأَيْتُ رَجُلًا تَعَزَّى عِنْدَ أَبِي بَعْرَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ         |
| ٤٠٧        | رَجُلٌ لَقِيَ رَبَّهُ فَقَالَ مَا عَمِلْتُ                               |
| ٣٧         | سُبْحَانَ اللَّهِ! لَوْ انْفَلَتَ أَحَدٌ مِنْ صَغْطَةِ الْقَبْرِ         |
| ١٢٨        | سَتَكُونُ بَعْدِي أُمَرَاءُ، فَتَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ                 |
| ٥١٣        | سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَخْطُبُ فِي عِيدَيْنِ اجْتَمَعَا |
| ١٢٢        | سُئِلَ النَّبِيُّ وَهُوَ عِنْدَ الْجَمْرَةِ الْوُسْطَى                   |
| ١٢٠        | سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ حِينَ رَمَى الْجَمْرَةَ                           |
| ١٨٧        | سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ عَنِ الْحُمْرِ                                    |
| ٥٢٩        | شَهِدْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ فِي فِطْرٍ، وَيَوْمَ جُمُعَةٍ           |
| ٤٦٢        | صَعِدْتُ أَرَاكَةَ لِأَجْنِي مِنْهَا أَرَاكَةً                           |
| ٥١٧        | صَلَّى بِنَا ابْنُ الزُّبَيْرِ فِي يَوْمٍ عِيدٍ                          |
| ٢٩٦        | صُومُوا لِرُؤُوسِهِ وَأَفْطَرُوا لِرُؤُوسِهِ                             |
| ٣٨         | صُمَّ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ فِي الْقَبْرِ صَمَّةً                          |
| ٦٠         | عَجِبْتُ لِهَذَا الْعَبْدِ الصَّالِحِ، شُدَّ عَلَيْهِ فِي قَبْرِهِ       |
| ٢٧         | عَذَابُ الْقَبْرِ، لَوْ نَجَا مِنْهُ أَحَدٌ                              |
| ٣٩٣        | فَإِنَّمَا يَقَعُ الْإِسْتِثْنَاءُ عِنْدَنَا عَلَى أَهْلِ التَّوْحِيدِ   |
| ١٤٨        | فَإِنِّي لَا أَقْبَلُ هِدْيَةَ مُشْرِكٍ                                  |

| رقم الصفحة | طرف الحديث أو الأثر                                                            |
|------------|--------------------------------------------------------------------------------|
| ٢٧٦        | فَقَدِمْتُ السَّامَ، فَقَصَيْتُ حَاجَتَهَا، وَاسْتَهَلَّ عَلَيَّ رَمَضانُ      |
| ١٢٨        | فَكَانَ فِيمَا أَخَذَ عَلَيْنَا أَنْ بَايَعَنَا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ   |
| ٤٣٣        | فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ بِأَشَدَّ مُنَاشِدَةً   |
| ٤٦٢        | فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَهُوَ أَثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ                  |
| ٤٦٥        | فَوَالَّذِي نَفْسِي فِي يَدِهِ، لَهُمَا أَثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ               |
| ٣٨٦        | فَيَقَالُ يَا مُحَمَّدُ ارْزُقْ رَأْسَكَ                                       |
| ٣٣٢        | فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ فَيُخْرِجُ أَقْوَامًا                        |
| ٣٨٣        | فَيَقُولُ اللَّهُ انْظُرُوا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ زَنَّةٌ دِينَارٍ           |
| ٣٨٣        | فَيَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ انْظُرُوا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ              |
| ٣٣٣        | فَيَقُولُ أَهْلُ الْجَنَّةِ هَؤُلَاءِ عِتْقَاءُ الرَّحْمَنِ                    |
| ٣٥٠        | قَالَ أَنَاسُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ     |
| ٤١١        | قَالَ رَجُلٌ لَمْ يَعْمَلْ حَسَنَةً قَطُّ لِأَهْلِيهِ إِذَا مَاتَ فَحَرِّقُوهُ |
| ٤١٣        | قَالَ رَجُلٌ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ                                       |
| ٦٢         | قَالَ رَسُولُ اللَّهِ لِسَعْدِ يَوْمَ مَاتَ وَهُوَ يُدْفَنُ                    |
| ٤٨٧        | قَدْ اجْتَمَعَ فِي يَوْمِكُمْ هَذَا عِيدَانِ                                   |
| ٥١٣        | قَدْ وَاثَقَ هَذَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ                                |
| ١٥٦        | قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ بِهَدِيَّةٍ                                     |
| ٣٩٠        | قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ           |
| ٢٤٩        | قُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؛ فَإِنَّهَا تَنْفَعُ صَاحِبَهَا يَوْمًا      |
| ٤٥٧        | كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ عَلَى شَجَرَةٍ يَجْتَنِي لَهُمْ                          |
| ٤٠٩        | كَانَ تَاجِرٌ يُدَايِنُ النَّاسَ، فَإِذَا رَأَى مُعْسِرًا                      |
| ٤١٧، ٤١٤   | كَانَ رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ              |
| ٤٢٠        | كَانَ رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ يُسِيءُ الظَّنَّ بِعَمَلِهِ              |

| رقم الصفحة | طرف الحديث أو الأثر                                                             |
|------------|---------------------------------------------------------------------------------|
| ٤٠٩        | كَانَ رَجُلٌ يُدَايِنُ النَّاسَ                                                 |
| ٤١٣        | كَانَ رَجُلٌ يُسْرِفُ عَلَى نَفْسِهِ يَعْني يَبَالِغُ فِي الْمَعَاصِي           |
| ٥٠٣        | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ عَشْرَ سِنِينَ بِالْمَدِينَةِ فَمَا اجْتَمَعَ عِيدَانِ    |
| ٥٠٦، ٥٠٥   | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ يَقْرَأُ فِي الْعِيدَيْنِ                                 |
| ٤٢٤        | كَانَ فَيَمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ رَجُلٌ قَتَلَ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ نَفْسًا      |
| ٦١         | كَانَ يُقَصِّرُ فِي بَعْضِ الطَّهَوْرِ مِنَ الْبَوْلِ                           |
| ١٣٨        | كَانَ يَكْفِيكَ هَكَذَا، وَضَرَبَ بِيَدِهِ الْأَرْضَ                            |
| ١٢٥        | كَانَتْ فِي نَفْسِي مَسْأَلَةٌ قَدْ أَحْزَنَتْنِي                               |
| ٤٨٤        | كَانُوا يَكْرَهُونَ غَرِيبَ الْكَلَامِ، وَغَرِيبَ الْحَدِيثِ                    |
| ٤٧٥        | كُلُّ حَدِيثٍ أَقُولُ فِيهِ حَدَّثَنَا فَهُوَ مَا حَفِظْتُهُ                    |
| ١٢٠، ١١٩   | كَلِمَةٌ حَقٌّ تَقَالُ لِإِمَامٍ جَائِرٍ                                        |
| ١٢٣        | كَلِمَةٌ حَقٌّ عِنْدَ إِمَامٍ جَائِرٍ                                           |
| ١٢٢        | كَلِمَةٌ حَقٌّ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ                                         |
| ١٢٦، ١٢١   | كَلِمَةٌ عَدْلٍ عِنْدَ إِمَامٍ جَائِرٍ                                          |
| ١٢٤        | كَلِمَةٌ عِنْدَ إِمَامٍ جَائِرٍ                                                 |
| ٧٦         | كُنَّا فِي جَنَازَةٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ فَلَمَّا انْتَهَيْنَا إِلَى الْقَبْرِ |
| ١٥٣        | كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ثَلَاثِينَ وَمِائَةً                                     |
| ٢٦٠        | كُنَّا نُؤْمِرُ إِذَا اعْتَرَى رَجُلٌ                                           |
| ٢٦١        | كُنَّا نُؤْمِرُ إِذَا الرَّجُلُ تَعَرَّى بِعِزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ              |
| ٥٣         | كُنْتُ أَذْكَرُ ضَيْقِ الْقَبْرِ وَعَمَهُ وَصَعْفَ رَيْنَبَ                     |
| ٤٠٩        | كُنْتُ أُسْرِ عَلَى الْمُوسِرِ، وَأُنْظَرُ الْمُعْسِرَ                          |
| ٧٦         | كُنْتُ عِنْدَ عَائِشَةَ فَمَرَّتْ جَنَازَةُ صَبِيٍّ صَغِيرٍ                     |
| ٢٩٥        | لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَيْلَالَ                                       |

| رقم الصفحة | طرف الحديث أو الأثر                                                            |
|------------|--------------------------------------------------------------------------------|
| ٣٤٧        | لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَصَاعِدًا             |
| ٢٠٧        | لَا يَتْرُكُ رَجُلٌ إِبِلًا، أَوْ غَنَمًا، أَوْ بَقَرًا                        |
| ١١٢        | لَا يَتَزَوَّجُ الْمُحْرِمُ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى غَيْرِهِ                     |
| ٤٧١        | لَا يَجِئُكَ الْحَدِيثُ الشَّاذُّ إِلَّا مِنْ الرَّجُلِ الشَّاذِّ              |
| ٣٩٣        | لَا يَدْخُلُ النَّارَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيْمَانٍ |
| ١١٢        | لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى نَفْسِهِ                        |
| ١٠٣        | لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ، وَلَا يُنْكِحُ                                       |
| ١٠١        | لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ، وَلَا يُنْكِحُ وَلَا يَخْطُبُ                        |
| ٤٦٦        | لَا بَنُ مَسْعُودٍ أَرْجَحُ فِي الْمِيزَانِ مِنْ أَحَدٍ                        |
| ٤٦٠        | لَرَجُلٍ عَبْدُ اللَّهِ أَثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ                               |
| ٦٧         | لَسَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ، وَهُوَ يُدْفَنُ                                         |
| ٤٨         | لَقَدْ ضَغِطَ ضَغْطَةً، أَوْ هُمَزَ هُمَزَةً                                   |
| ٥٣         | لَقَدْ ضَغِطَتْ ضَغْطَةً سَمِعَ صَوْنَهَا                                      |
| ٦٨         | لَقَدْ ضَغِطَتْ ضَغْطَةً سَمِعَ صَوْنَهَا كُلَّ شَيْءٍ                         |
| ٥١         | لَقَدْ ضَغِطَهَا ضَغْطَةً بَلَغَتْ الْخَافِقَيْنِ                              |
| ٥٣         | لَقَدْ ضَغِطَهَا ضَغْطَةً سَمِعَهَا مَنْ بَيْنَ الْخَافِقَيْنِ                 |
| ٤٥         | لَقَدْ ضَمَّ صَاحِبُكُمْ ضَمَّةً ثُمَّ فُرِّجَ عَنْهُ                          |
| ٤٦         | لَقَدْ ضَمَّ ضَمَّةً اخْتَلَفَتْ مِنْهَا أَضْلَاعُهُ                           |
| ٣٣         | لَقَدْ ضَمَّ ضَمَّةً، ثُمَّ أَفْرِجَ عَنْهُ                                    |
| ٤٢         | لَقَدْ ضَمَّ ضَمَّةً، ثُمَّ رُخِيَ عَنْهُ                                      |
| ٤٤         | لَقَدْ ضَمَّ ضَمَّةً، ثُمَّ رُخِيَ عَنْهُ                                      |
| ٣٤         | لَقَدْ ضَمَّ، ثُمَّ فُرِّجَ عَنْهُ                                             |
| ٥٠         | لَقَدْ ضَمَّتْ ضَمَّةً سَمِعَهَا مَا بَيْنَ الْخَافِقَيْنِ                     |

| رقم الصفحة | طرف الحديث أو الأثر                                                       |
|------------|---------------------------------------------------------------------------|
| ٣٦         | لَقَدْ ضَمَّهُ الْقَبْرِ ضَمَّةً                                          |
| ٣٧         | لَقَدْ نَزَلَ لِمَوْتِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ        |
| ٣٦         | لَقَدْ هَبَطَ يَوْمَ مَاتَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ، سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ   |
| ٢٤٢        | لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ،                          |
| ٢٣         | لِلْقَبْرِ ضَغْطَةٌ، لَوْ نَجَا مِنْهَا أَحَدٌ، لَنَجَا مِنْهَا سَعْدُ    |
| ٤٤         | لَمَّا أُخْرِجَتْ جَنَازَةُ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ                           |
| ٧٨         | لَمَّا اسْتَقَرَّ بِفَاطِمَةَ بِنْتِ أَسَدٍ                               |
| ٦٨         | لَمَّا تُوفِّيَتْ زَيْنَبُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ                         |
| ٥٤         | لَمَّا تُوفِّيَتْ زَيْنَبُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ                         |
| ٤٦         | لَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ جَعَلَ يَبْكِي                               |
| ٥٠         | لَمَّا دَفِنَ رَسُولُ اللَّهِ ابْنَتَهُ جَلَسَ عِنْدَ الْقَبْرِ           |
| ٨٢         | لَمَّا دَفِنَ رَسُولُ اللَّهِ ابْنَتَهُ رُقِيَّةَ                         |
| ٤٦         | لَمَّا دَفِنَ رَسُولُ اللَّهِ سَعْدًا                                     |
| ٤٦٥        | لَمَّا فَرَغَ أَهْلُ مُؤْتَةَ، وَرَجَعُوا                                 |
| ٤٥٣        | لَمَّا قَتَلْتُ أَبَا جَهْلٍ أَنَا، وَأَبْنَا عَفْرَاءَ                   |
| ٤٥٤        | لَمَّا قَتَلْتُ أَبَا جَهْلٍ، قَالَ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ |
| ٦٧         | لَمَّا مَاتَ سَعْدُ، نَزَلَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ                 |
| ٥١         | لَمَّا مَاتَتْ زَيْنَبُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ                            |
| ٥٦         | لَمَّا وُضِعَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ فِي حُفْرَتِهِ                          |
| ٦٢، ٣٢     | لَهَذَا الْعَبْدُ الصَّالِحُ الَّذِي تَحَرَّكَ لَهُ الْعَرْشُ             |
| ٦٥         | لَهَذَا الْعَبْدُ الصَّالِحُ شُدَّ عَلَيْهِ فِي قَبْرِهِ                  |
| ٤٥٩        | لَهُمَا أَثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ مِنْ أَحَدٍ                              |
| ٤٥٢        | لَهُمَا أَثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ مِنْ جَبَلٍ أَحَدٍ                       |

| رقم الصفحة | طرف الحديث أو الأثر                                                      |
|------------|--------------------------------------------------------------------------|
| ٤٤٩        | لَهُوَ أَثْقَلُ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِيزَانًا مِنْ أَحَدٍ |
| ٦٩         | لَوْ أَفْلَتَ أَحَدٌ مِنْ ضَمَّةِ الْقَبْرِ                              |
| ٤٤         | لَوْ أَفْلَتَ أَحَدٌ مِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ، أَوْ ضَمَّةِ               |
| ٢٩         | لَوْ أَنَّ أَحَدًا نَجَا مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ                          |
| ١٣٠        | لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَجْنَبَ، فَلَمْ يَجِدِ الْمَاءَ شَهْرًا              |
| ٤٨         | لَوْ كَانَ أَحَدٌ نَاجِيًا مِنْهَا بِعَمَلٍ لَنَجَا مِنْهَا سَعْدٌ       |
| ٧٢         | لَوْ كَانَ نَجَا أَحَدٌ مِنْ ضَمَّةِ الْقَبْرِ                           |
| ٣٤٩        | لَوْ لَمْ تَكُتَبِ الْحَدِيثُ مِنْ مِثَّةٍ وَجْهٍ،                       |
| ٤٦         | لَوْ نَجَا أَحَدٌ مِنْ صُغْطَةِ الْقَبْرِ لَنَجَا سَعْدٌ                 |
| ٤٠         | لَوْ نَجَا أَحَدٌ مِنْ صُغْطَةِ الْقَبْرِ، لَنَجَا سَعْدٌ                |
| ٢٥         | لَوْ نَجَا أَحَدٌ مِنْ ضَمَّةِ الْقَبْرِ، لَنَجَا مِنْهَا سَعْدٌ         |
| ٤٢         | لَوْ نَجَا أَحَدٌ مِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ لَنَجَا سَعْدٌ                 |
| ٤١         | لَوْ نَجَا مِنْ صُغْطَةِ الْقَبْرِ أَحَدٌ لَنَجَا سَعْدٌ                 |
| ٢٦         | لَوْ نَجَا مِنْهُ أَحَدٌ، نَجَا مِنْهُ سَعْدٌ                            |
| ٥٥         | لَوْ نَجَا مِنْهَا أَحَدٌ لَنَجَا سَعْدٌ                                 |
| ٣٥٤        | لَيَتَحَمَدَنَّ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى أَنَّاسٍ               |
| ٤٨         | مَا أُجِيرَ مِنْ صُغْطَةِ الْقَبْرِ، وَلَا سَعْدٌ                        |
| ٧٨         | مَا أُعْفِيَ أَحَدٌ مِنْ صُغْطَةِ الْقَبْرِ                              |
| ٤٢٩        | مَا أُعْتِيَ عَنْكُمْ إِنَّكُمْ كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ اللَّهَ             |
| ٣٨٩        | مَا صَلَّيْتَ وَلَوْ مَتَّ مَتَّ عَلَى غَيْرِ الْفِطْرَةِ                |
| ٣٣٨        | مَا مُجَادَلَةٌ أَحَدُكُمْ يَكُونُ لَهُ الْحَقُّ عَلَى صَاحِبِهِ         |
| ٢٣٣        | مَا مِنْ رَجُلٍ تَكُونُ لَهُ إِبِلٌ، أَوْ بَقَرٌ، أَوْ غَنَمٌ            |
| ١٩٦        | مَا مِنْ رَجُلٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاةَ مَالِهِ                             |

| رقم الصفحة | طرف الحديث أو الأثر                                                     |
|------------|-------------------------------------------------------------------------|
| ٢١٦        | مَا مِنْ رَجُلٍ يَكُونُ لَهُ إِبِلٌ لَا يُؤَدِّي حَقَّهَا               |
| ٢١٤        | مَا مِنْ صَاحِبِ إِبِلٍ لَا يُؤَدِّي حَقَّهَا                           |
| ٢٣١        | مَا مِنْ صَاحِبِ إِبِلٍ لَا يُؤَدِّي حَقَّهَا                           |
| ٢٢٨        | مَا مِنْ صَاحِبِ إِبِلٍ، لَا يَفْعَلُ فِيهَا حَقَّهَا                   |
| ٢٣٠        | مَا مِنْ صَاحِبِ إِبِلٍ، وَلَا بَقَرٍ، وَلَا غَنَمٍ                     |
| ١٧٥        | مَا مِنْ صَاحِبِ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ لَا يُعْطِي حَقَّهَا              |
| ١٨١        | مَا مِنْ صَاحِبِ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ لَا يُؤَدِّي حَقَّهَا             |
| ١٦١        | مَا مِنْ صَاحِبِ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ، لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا    |
| ١٦٥        | مَا مِنْ صَاحِبِ ذَهَبٍ، وَلَا فِضَّةٍ                                  |
| ١٩٧        | مَا مِنْ صَاحِبٍ كَنْزٍ لَا يُؤَدِّي حَقَّهُ                            |
| ١٩٧        | مَا مِنْ صَاحِبٍ كَنْزٍ لَا يُؤَدِّي حَقَّهُ                            |
| ١٩٦        | مَا مِنْ صَاحِبٍ كَنْزٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاةَ مَالِهِ                    |
| ١٩٢        | مَا مِنْ صَاحِبٍ كَنْزٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاةَ                            |
| ٤٠٦        | مَاتَ رَجُلٌ، فَقِيلَ لَهُ، قَالَ كُنْتُ أَبَايَعُ النَّاسِ             |
| ٢٠٥        | مَنْ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاةَ                       |
| ٢٢٣        | مَنْ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا، فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاةَ                      |
| ٣١٠        | مِنْ اللَّهِ الْعِلْمُ، وَعَلَى رَسُولِ اللَّهِ الْبَلَاغُ              |
| ٢٥٩        | مَنْ تَعَزَّى بِعِزِّ الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَعِضُّوهُ                     |
| ٣٨٨        | مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَلْقَى اللَّهَ غَدًا مُسْلِمًا                       |
| ٢٤١        | مَنْ قَالَ عِنْدَ مَوْتِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَنْجَتْهُ يَوْمًا |
| ٢٤٨، ٢٤٥   | مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ نَفَعَتْهُ يَوْمًا مِنْ دَهْرِهِ   |
| ٢٤٢، ٢٣٨   | مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَنْجَتْهُ يَوْمًا مِنْ دَهْرِهِ  |
| ٢٤٧        | مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، نَفَعَتْهُ يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ |

| رقم الصفحة | طرف الحديث أو الأثر                                                                                  |
|------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٢٤٣، ٢٣٨   | مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، نَفَعَتْهُ يَوْمًا مِنْ دَهْرِهِ                               |
| ٨٢         | مَنْ قَرَأَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ مِنْ مَرَضِهِ الَّذِي يَمُوتُ فِيهِ                             |
| ٢٢٥        | مَنْ كَانَ عِنْدَهُ مَالٌ لَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ                                                     |
| ٢٠٣        | مَنْ كَانَ لَهُ مَالٌ فَلَمْ يُؤَدِّ حَقَّهُ                                                         |
| ٢١٤        | مَنْ مَاتَ وَعِنْدَهُ مَالٌ لَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ                                                   |
| ٦٥         | مَنْ هَذَا الْعَبْدُ الصَّالِحُ الَّذِي قَدْ مَاتَ، فَتَحَتْ لَهُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ               |
| ٦٥         | مَنْ هَذَا الْعَبْدُ الصَّالِحُ الَّذِي مَاتَ فَتُحِتْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ،                         |
| ٦٠         | مَنْ هَذَا الْعَبْدُ الصَّالِحُ الَّذِي مَاتَ؛ فَتُحِتْ لَهُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ                    |
| ٤٨         | مِنْ دِيلٍ مِنْ مَنَادِيلِهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا                                     |
| ٣٩٩        | نَزَعَ رَجُلٌ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ غُصْنَ سَوَاكٍ                                             |
| ٣٤         | هَذَا الَّذِي تَحَرَّكَ لَهُ الْعَرْشُ                                                               |
| ٦٧         | هَذَا الْعَبْدُ الصَّالِحُ لَقَدْ ضَيَّقَ عَلَيْهِ فِي قَبْرِهِ                                      |
| ٥٦         | هَذَا الْعَبْدُ الصَّالِحُ، لَقَدْ تَضَايَقَ عَلَيْهِ قَبْرُهُ                                       |
| ٩٢         | هَذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ يَزْعُمُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ نَكَحَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ |
| ٣٥٠        | هَلْ تُصَارُونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ                                                |
| ٣١٧        | هَلْ تُصَارُونَ فِي رُؤْيَا الشَّمْسِ بِالظَّهْرِ                                                    |
| ١٥٣        | هَلْ مَعَ أَحَدٍ مِنْكُمْ طَعَامٌ                                                                    |
| ٢٣٣        | هُمْ الْأَخْسَرُونَ وَرَبِّ الْكَعْبَةِ                                                              |
| ٣٣٢        | هَؤُلَاءِ الْجَهَنَّمِيُّونَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَخْرَجَهُمُ اللَّهُ                                |
| ٤٥٤        | وَالَّذِي نَفْسُ رَسُولِ اللَّهِ بِيَدِهِ، لَسَاقًا عَبْدُ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ               |
| ١٥٣        | وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَمَنَادِيلٌ سَعْدٌ                                             |

| رقم الصفحة              | طرف الحديث أو الأثر                                                                 |
|-------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------|
| ٤٥٢                     | وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَسَاقًا ابْنُ مَسْعُودٍ                                 |
| ٤٥٣                     | وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَسَاقًا عَبْدُ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ              |
| ٤٥٦                     | وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَعَبْدُ اللَّهِ فِي الْمَوَازِينِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ  |
| ٤٥٧                     | وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَهُمَا أَثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ                        |
| ٤٤٤                     | وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَهُمَا أَثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ مِنْ أَحَدٍ            |
| ٤٦٣                     | وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَهُمَا فِي الْمِيزَانِ أَثْقَلُ                        |
| ٣٢٨                     | وَمَنْ كَثُرَ تَخْلِيْفُهُ مِنَ الْمُحَدَّثِينَ                                     |
| ٣٢٨                     | وَمَنْ كَثُرَ غَلْطُهُ مِنَ الْمُحَدَّثِينَ،                                        |
| ٩٠                      | وَهُمْ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي تَرْوِيجِ مَيْمُونَةٍ وَهُوَ مُحَرَّمٌ                    |
| ٩١                      | وَهُمْ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَإِنْ كَانَتْ خَالَتُهُ                                     |
| ٣٠                      | يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ مِنْذُ يَوْمٍ حَدَّثْتَنِي بِصَوْتٍ مُنْكَرٍ، وَنَكِيرٍ |
| ٣١٧                     | يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ                        |
| ١٢٥                     | يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْإِيمَانُ                                                |
| ٢٦                      | يَا عَائِشَةُ تَعَوَّذِي بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ                           |
| ٦٤، ٦٠                  | يَا مُحَمَّدُ مَنْ هَذَا الْمَيِّتُ الَّذِي فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ      |
| ٦٧                      | يَا مُحَمَّدُ، رَجُلٌ مِنْ أُمَّتِكَ مَاتَ اهْتَرَّ لَهُ الْعَرْشُ                  |
| ٢١٢                     | يَأْتِي كَنْزُ أَحَدِكُمْ شُجَاعًا أَقْرَعَ                                         |
| ٢١١                     | يَتَّبِعُ أَحَدَكُمْ كَنْزُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ                                   |
| ٣٨٥، ٣٦٣                | يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ،                        |
| ٣٨١                     | يُدْخِلُ اللَّهُ أَهْلَ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، يُدْخِلُ مَنْ يَسَاءُ بِرَحْمَتِهِ   |
| ٤٧٨، ٤٧٧، ٤٧٦، ٤٧٢، ٤٧١ | يَدْرُسُ الْإِسْلَامَ كَمَا يَدْرُسُ وَشْيُ الثَّوْبِ                               |
| ٤٧٩                     |                                                                                     |
| ٤٨٢                     | يَدْرُسُ الْإِسْلَامَ كَمَا يَدْرُسُ وَشْيُ الثَّوْبِ،                              |

| رقم الصفحة | طرف الحديث أو الأثر                                                             |
|------------|---------------------------------------------------------------------------------|
| ٧٦         | يُضَعِّطُ الْمُؤْمِنُ فِي هَذَا ضَعْفَةً، تَزُولُ مِنْهَا حَمَائِلُهُ           |
| ٣٦٢        | يَقُولُ اللَّهُ أَخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ،  |
| ٣٣٨        | يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ قَدْ شَفَعَ الْمَلَائِكَةُ         |
| ٤٠٠        | يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنَا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ، أَذْخِلُوا جَنَّتِي |
| ٢١٠        | يَكُونُ كَنْزُ أَحَدِكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَجَاعًا أَفْرَعٌ                 |
| ٢١١، ٢١٢   | يَكُونُ كَنْزُ أَحَدِكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَجَاعًا أَفْرَعٌ                 |
| ٢١٠        | يَكُونُ كَنْزُ أَحَدِهِمْ شَجَاعًا أَفْرَعٌ                                     |
| ٤٨٢        | يُوشِكُ أَنْ يُدْرَسَ الْإِسْلَامُ كَمَا يُدْرَسُ وَشْيُ الثَّوْبِ،             |

## فهرس الرواة المتكلم فيهم بجرح أو تعديل

| رقم الصفحة | اسم الراوي                                                    |
|------------|---------------------------------------------------------------|
| ٤٥٢        | إِبْرَاهِيمُ التَّيْمِيُّ                                     |
| ٧٢         | إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَجَّاجِ السَّامِيُّ                     |
| ٢٠٨        | إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي عُبَيْدَةَ الْكُوفِيُّ |
| ٢٧١        | ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ                                          |
| ٥١٩، ٥١٨   | ابْنُ جُرَيْجٍ                                                |
| ١٩١        | ابْنُ لَهَيْعَةَ الْحَضْرَمِيُّ                               |
| ٤٩٨        | ابْنُ مَاجَةَ                                                 |
| ٢٤٣        | أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْفَارِسِيُّ                              |
| ٧٧         | أَبُو الْبَخْتَرِيِّ، سَعِيدُ بْنُ فَيْرُوزَ الطَّائِي        |
| ٤٥٥        | أَبُو النَّضْرِ الْبَصْرِيُّ                                  |
| ٥٠٠، ٤٩٩   | أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَيَّاشٍ الْأَسَدِيُّ،                      |
| ٤٩٩        | أَبُو بِلَالٍ، وَهُوَ مِرْدَاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ                |
| ٢٩         | أَبُو حُدَيْفَةَ مَوْسَى بْنُ مَسْعُودٍ النَّهْدِيُّ          |
| ٨٠         | أَبُو سُفْيَانَ طَرِيفُ بْنُ شَهَابٍ السَّعْدِيُّ             |
| ٣٧         | أَبُو عَتَّابٍ سَهْلُ بْنُ حَمَّادٍ الدَّلَّالُ               |
| ٢٦٤        | أَبُو عَثْمَانَ الْكِنْدِيُّ                                  |
| ٢١٧        | أَبُو عُمَرَ الْغُدَّانِيُّ                                   |
| ٢١٩        | أَبُو عُمَرَ الْغُدَّانِيُّ                                   |
| ٤٨٠        | أَبُو عَوَانَةَ الْيَسْكُرِيُّ                                |
| ١١٩        | أَبُو غَالِبٍ الْبَصْرِيُّ، نَزِيلُ أَصْبَهَانَ               |
| ٣٤٥        | أَبُو مَسْلَمَةَ سَعِيدُ بْنُ يَزِيدَ                         |
| ٤٧٨، ٤٧٢   | أَبُو مُعَاوِيَةَ                                             |

| رقم الصفحة | اسم الراوي                                                                    |
|------------|-------------------------------------------------------------------------------|
| ١٣٢        | أَبُو مُعَاوِيَةَ مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمِ التَّمِيمِيِّ الصَّرِيرُ الْكُوفِيُّ |
| ٤٧         | أَبُو مَعْشَرٍ نَجِيعُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّنْدِيُّ                   |
| ٥١         | أَبُو يَحْيَى الْأَصَمُّ                                                      |
| ١٥٥        | أَحْمَدُ الْبَالِسِيُّ                                                        |
| ٣٣٩        | أَحْمَدُ بْنُ أَبِي الْحَارِثِ                                                |
| ٣٤٧        | أَحْمَدُ بْنُ السَّرْحِ                                                       |
| ١٤٩        | أَحْمَدُ بْنُ بَكْرِ الْبَالِسِيِّ                                            |
| ٤٧٩        | أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ الْعَطَّارِ دِي                              |
| ٢٦         | أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَقَالِ الْحَرَّانِيِّ                  |
| ٣٣٩        | إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْخُتَلَبِيِّ                                    |
| ٣٣         | إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي مَسْعُودٍ أَبُو إِسْحَاقَ كَاتِبُ الْوَاقِدِيِّ       |
| ٢٧٧        | إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ الْمَدَنِيِّ                    |
| ٣٥٦        | إِسْمَاعِيلُ بْنُ رَافِعٍ                                                     |
| ٣٥٧        | إِسْمَاعِيلُ بْنُ رَافِعِ الْمَدَنِيِّ                                        |
| ٣٥٦        | إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ يَزِيدَ                                      |
| ٥١٧        | الْأَعْمَشُ                                                                   |
| ٤٦١        | أُمُّ مُوسَى                                                                  |
| ١٥٠        | الْأَوْزَاعِيُّ                                                               |
| ٥١٢        | إِيَّاسُ بْنُ أَبِي رَمْلَةَ الشَّامِيِّ                                      |
| ٤٨٩        | بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ الْحَمَصِيِّ                                        |
| ١٢٦        | بَكْرُ بْنُ خُنَيْسٍ الْكُوفِيُّ                                              |
| ٤٦٧        | بَكْرُ بْنُ سَهْلٍ الدَّمِيَّاطِيُّ                                           |
| ٢٥         | جَابِرُ بْنُ يَزِيدَ الْجُعْفِيُّ                                             |

| اسم الراوي                                                    | رقم الصفحة                           |
|---------------------------------------------------------------|--------------------------------------|
| جَابِرُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ الْحَارِثِ الْجُعْفِيُّ             | ٤٦٣                                  |
| الْجَارُودُ بْنُ يَزِيدَ النَّسَابُورِيُّ                     | ٦٩                                   |
| جُبَارَةُ بْنُ الْمُغَلِّسِ الْحِمَانِيُّ                     | ٥٠٩                                  |
| جَرِيرُ بْنُ حَازِمِ بْنِ زَيْدِ أَبُو النَّضْرِ الْبَصْرِيُّ | ٤٥٥                                  |
| جَرِيرُ بْنُ حَازِمِ بْنِ زَيْدِ الْبَصْرِيُّ                 | ٤٥٥                                  |
| جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ                          | ٥١٦                                  |
| حَبِيبُ بْنُ خَالِدِ الْأَسَدِيِّ                             | ٥٣                                   |
| حُدَيْجُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْكُوفِيُّ                         | ٢٤٦                                  |
| حَسَّانُ بْنُ عَلِيٍّ الْبَصْرِيُّ                            | ٤١                                   |
| الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ                                        | ٢٥٤، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١،<br>٢٦٣، ٥١٥ |
| الْحَسَنُ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ الْجُعْفِيُّ                    | ٣٠                                   |
| حَفْصُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَسَدِيِّ الْغَاضِرِيُّ            | ٢٤٨                                  |
| حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ الصَّنَعَانِيُّ                        | ١٦٩، ١٧٢، ٣٢٧                        |
| حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ الْعُقَيْلِيُّ                         | ١٦٨، ٣٢٤، ٣٣٠                        |
| حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ                                        | ٤٤٨، ٦٩                              |
| خَالِدُ بْنُ خِدَاشٍ الْبَصْرِيُّ                             | ٤٠                                   |
| خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الطَّحَّانُ                       | ٣٤٢                                  |
| خِلَاسُ بْنُ عَمْرِو الْهَجَرِيُّ                             | ٢١٥                                  |
| دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَطَّارُ                   | ٣٦                                   |
| زَائِدَةُ بْنُ قُدَّامَةَ                                     | ٤٤٧                                  |
| زَكَرِيَّا بْنُ سَلَامٍ أَبُو يَحْيَى الْأَصَمُّ              | ٥١                                   |
| زِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَكَّائِيُّ                    | ٤٩٦                                  |

| اسم الراوي                                          | رقم الصفحة              |
|-----------------------------------------------------|-------------------------|
| سَارَةُ بِنْتُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ        | ٤٥٧                     |
| سَعْدُ بْنُ الصَّلْتِ الْفَارِسِيُّ                 | ٢٥٠                     |
| سَعِيدُ الْجُرَيْرِيِّ                              | ٣٤٤                     |
| سَعِيدُ بْنُ أَبِي هِلَالٍ الْمِصْرِيُّ             | ٣٣١، ٤٣٢                |
| سَعِيدُ بْنُ شَيْبَةَ الْأَزْدِيِّ                  | ٢٦٢                     |
| سَعِيدُ بْنُ زَائِدٍ السَّمَاكِ                     | ٥١٠                     |
| سَعِيدُ بْنُ مَسْرُوقٍ الثَّوْرِيُّ                 | ٥١                      |
| سَعِيدُ بْنُ مَسْلَمَةَ الْأُمَوِيِّ                | ٩١                      |
| سَعِيدُ بْنُ يَزِيدَ                                | ٣٤٥                     |
| سَعِيدُ بْنُ يَزِيدَ الْأَزْدِيِّ                   | ٣٤٤                     |
| سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ                              | ٥٠٢                     |
| سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ                           | ١٨٨                     |
| سَلَمَةُ بْنُ شَيْبَةَ الْمِصْمَعِيِّ               | ٣٣٥                     |
| سُلَيْمَانُ بْنُ حَيَّانَ أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ | ٥٢٦                     |
| سُلَيْمَانُ بْنُ قُرْمٍ الْبَصْرِيُّ                | ٤٢٠                     |
| سُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ الْأَعْمَشَ              | ٢٦٧                     |
| سَهْلُ بْنُ حَمَادٍ الدَّلَالُ                      | ٤٥٨، ٣٧                 |
| سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانُ             | ١٩٨                     |
| سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ                               | ١٦٦                     |
| سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ الْحَذَنَانِيُّ               | ٣٢٧، ١٧٨، ٣٢٣، ٣٤٧، ١٦٤ |
| شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّخَعِيُّ            | ٤٦٣، ٢٠٦                |
| صَالِحُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ                          | ٣٥٤                     |
| صَفِيَّةُ بِنْتُ أَبِي عُبَيْدٍ                     | ٢٦                      |

| اسم الراوي                                                           | رقم الصفحة              |
|----------------------------------------------------------------------|-------------------------|
| طَارِقُ بْنُ شِهَابٍ                                                 | ٢٧٤، ١٢٤، ٢٦٨           |
| طَرِيفُ بْنُ شِهَابِ السَّعْدِيِّ                                    | ٨٠                      |
| عَاصِمُ بْنُ أَبِي النَّجُودِ                                        | ٤٥٠                     |
| عَاصِمُ بْنُ أَبِي النَّجُودِ الْأَسَدِيِّ                           | ٤٥٠، ٤٤٥، ٢٠٤           |
| عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَامِرٍ الثَّغَلِيّ                           | ٥١٤                     |
| عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ  | ٥٢٧، ٥٢٦، ٥٢٥           |
| عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ الْمَدَنِيِّ                       | ٣٣٤                     |
| عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شَرِيكَ النَّخَعِيِّ                         | ٢٠٦                     |
| عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ أَبِي عَمْرٍو الْأَوْزَاعِيِّ   | ١٥٠                     |
| عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ كَعْبِ بْنِ مَالِكِ الْأَنْصَارِيِّ          | ١٤٩                     |
| عَبْدُ الرَّزَاقِ بْنُ هَمَّامِ الصَّنْعَانِيِّ                      | ٣٤٧، ٣٣٦                |
| عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي رَوَادٍ                                 | ٤٦                      |
| عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عِمْرَانَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الزُّهْرِيِّ | ٧٩                      |
| عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مِقْلَاصٍ، وَالِدُ عَمَرٍ                     | ٤٢                      |
| عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُمْرَانَ الْبَصْرِيِّ                           | ٥٢٧                     |
| عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحِ الْمِصْرِيِّ                             | ٤٦٧                     |
| عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ اللَّيْثِيِّ                      | ١٢٧                     |
| عَبْدُ اللَّهِ بْنُ لَهَيْعَةَ الْحَضْرَمِيِّ                        | ٤٢، ٢٧                  |
| عَبْدُ الْمَجِيدِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَوَادٍ          | ٣٣٩                     |
| عَبْدُ الْمَجِيدِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَوَادٍ          | ٤٦                      |
| عُتَيْبُ بْنُ صَمْرَةَ                                               | ٢٦٠، ٢٥٩                |
| عُتَيْبُ بْنُ صَمْرَةَ السَّعْدِيُّ                                  | ٢٥٨، ٢٦١، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٥٦ |
| عُثْمَانُ بْنُ غِيَاثِ الرَّهْرَانِيِّ                               | ٣٤٣                     |

| رقم الصفحة | اسم الراوي                                              |
|------------|---------------------------------------------------------|
| ٣٣٨        | عُثْمَانُ بْنُ مَطَرٍ الشَّيْبَانِيُّ                   |
| ٢٦٢        | عَجْرَدُ بْنُ مِذْرَاحٍ التَّمِيمِيُّ                   |
| ٥١٧        | عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ                              |
| ٣٨         | عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ                                 |
| ٤٥٥        | عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ بْنِ مَالِكٍ الثَّقَفِيُّ       |
| ١١٤        | عَطِيَّةُ بْنُ سَعْدِ الْعَوْفِيِّ                      |
| ٢٢٢، ٢٢٠   | عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ الْعَجَلِيُّ                   |
| ٨٤         | الْعَلَاءُ بْنُ الْمُسَيْبِ بْنِ رَافِعِ الْكَاهِلِيِّ  |
| ٢٢٢        | عَلْقَمَةُ بْنُ بَجَالَةَ                               |
| ٢٢١        | عَلْقَمَةُ بْنُ بَجَالَةَ بْنِ الزُّبْرَقَانَ           |
| ١٢٤        | عَلْقَمَةُ بْنُ مَرْثَدٍ الْحَضْرَمِيُّ                 |
| ١١٧        | عَلِيُّ بْنُ زَيْدِ بْنِ جُدَعَانَ                      |
| ٣١         | عَلِيُّ بْنُ زَيْدِ بْنِ جُدَعَانَ التَّيْمِيُّ         |
| ٢٤٨        | عَلِيُّ بْنُ يَزِيدَ بْنِ سُلَيْمٍ الصُّدَائِيُّ        |
| ١٢٥        | عَمَّارُ بْنُ إِسْحَاقَ                                 |
| ٥٣         | عُمَرُ بْنُ أَبِي الرُّطَيْلِ                           |
| ٤٢         | عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مِقْلَاصٍ            |
| ٢٦٢        | عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ                             |
| ١٩٠        | عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ بْنِ يَعْقُوبَ الْمِصْرِيِّ     |
| ٢٤٧        | عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ الْكِلَابِيِّ                    |
| ٣٥         | عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَنْقَرِيُّ                   |
| ٣٤٤        | عَوْفُ بْنُ أَبِي جَمِيلَةَ الْأَعْرَابِيِّ             |
| ٢٤٠        | عَيْسَى بْنُ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيِّ |

| اسم الراوي                                                      | رقم الصفحة |
|-----------------------------------------------------------------|------------|
| عَنْدَرٌ                                                        | ١٩         |
| فَتَادَةُ بْنُ دَعَامَةَ السَّدُوسِيِّ                          | ٥١٥، ٢٦٣   |
| قُتَيْبَةُ                                                      | ٣٤٧        |
| قُرَيْبُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْأَصْمَعِيِّ،                  | ١٢٢        |
| مَالِكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَزْدِيُّ                        | ٨٢         |
| المُبَارَكُ بْنُ فَصَالَةَ الْبَصْرِيُّ                         | ٢٥٨        |
| مُحَاضِرُ بْنُ الْمُوَرِّعِ الْهَمْدَانِيُّ                     | ٢٦٩        |
| مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَرَمَةَ الْمَدَنِيِّ                      | ٢٧٨        |
| مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدَةَ الْكُوفِيُّ                     | ٢٠٨        |
| مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْفَارِسِيُّ                       | ٢٤٢        |
| مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ                                        | ١٤٩        |
| مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ بْنِ كُرَيْبٍ الْهَمْدَانِيُّ         | ٤٧٦        |
| مُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ الْيَمَامِيُّ                            | ٥٠٠        |
| مُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ بْنِ سَيَّارِ الْحَنْفِيِّ الْيَمَامِيُّ | ٧٧         |
| مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْبَصْرِيُّ                            | ١٩         |
| مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ الصَّرِيرِ                               | ٤٧٢        |
| مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ الْقَشِيرِيُّ                            | ٣٣٥        |
| مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْجَمُوحِ  | ٥٧         |
| مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الْعَرَزَمِيُّ                  | ٤٦٦        |
| مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ                                          | ٥١٦        |
| مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ وَاقِدٍ الْوَاقِدِيُّ                | ٥٥         |
| مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْعَبَّاسِ الْبَاهِلِيِّ           | ٢٦٣        |
| مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَلْقَمَةَ اللَّيْثِيِّ             | ٢١٢        |

| رقم الصفحة    | اسم الراوي                                                                         |
|---------------|------------------------------------------------------------------------------------|
| ٤٩، ٣٩        | مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ بْنِ عَزْوَانَ الصَّبِيّ                                    |
| ٢٣٢           | مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الطَّائِفِيُّ                                              |
| ١٥٠           | مُحَمَّدُ بْنُ مُصْعَبٍ الْقَرَقَسَانِيُّ                                          |
| ٣٣٥           | مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى النَّيْسَابُورِيُّ                                          |
| ٣٥٧           | مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ                                                             |
| ٤٩٨           | مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْقُرَويْنِيُّ                                             |
| ٥٧            | مَحْمُودُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْجَمُوحِ                     |
| ٤٩٩           | مِرْدَاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَارِثِ الْأَشْعَرِيِّ                            |
| ٣٧            | مُسْكِينُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ |
| ٥٧            | مُعَاذُ بْنُ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعِ الزُّرْقِيِّ                                   |
| ٨٤            | مُعَاوِيَةُ الْعَبْسِيُّ                                                           |
| ٤٥٣           | مُعَلَّى بْنُ عُرْفَانَ                                                            |
| ٣٤٧           | مَعْمَرٌ                                                                           |
| ٣٣٥           | مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ الْأَزْدِيُّ                                                 |
| ٤٩٥           | الْمُغِيرَةُ بْنُ مِقْسَمِ الصَّبِيّ                                               |
| ٥٠٩           | مِنْدَلُ بْنُ عَلِيٍّ الْعَنْزِيُّ                                                 |
| ٢٩            | مُوسَى بْنُ مَسْعُودِ النَّهْدِيِّ                                                 |
| ٤٥٦           | مُوسَى بْنُ يَعْقُوبَ الزَّمْعِيُّ                                                 |
| ٤٧            | نَجِيحُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّنْدِيُّ                                       |
| ٨٢            | نَصْرُ بْنُ حَمَادِ الْبَلْخِيُّ                                                   |
| ٦٨            | هَارُونُ بْنُ حَاتِمِ الْكُوفِيِّ                                                  |
| ٣٤٧، ٣٢٩، ١٧٧ | هَشَامُ بْنُ سَعْدِ الْمَدَنِيِّ                                                   |
| ١٦٦           | هَشَامُ بْنُ سَعْدِ الْمَدَنِيِّ                                                   |

| اسم الراوي                 | رقم الصفحة |
|----------------------------|------------|
| هشام بن سعد المدني         | ٣٢٦        |
| هشام بن عروة               | ٥٢٨        |
| هشيم بن بشير الواسطي       | ٥٢٠        |
| والان العدوي               | ٤٠٢        |
| والان بن بهيس العدوي       | ٤٠٢        |
| والان بن قرفة              | ٤٠٢        |
| الوضاح الشكري              | ٤٨٠        |
| وهيب بن خالد الباهلي       | ٣٤٢        |
| يحيى بن إبراهيم بن محمد    | ٢٠٧        |
| يحيى بن أيوب الغافقي       | ٤٦٣        |
| يزيد بن أبي زياد الخراساني | ٢٨         |
| يعقوب بن الوليد المدني     | ٢١٤        |

## فهرس الموضوعات

| الرقم | الموضوع                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                    | الصفحة |
|-------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------|
| (١)   | المُقَدِّمَةُ.....                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                         | ٥      |
| (٢)   | ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ حَدِيثِ: «إِنَّ لِلْقَبْرِ ضَغْطَةً، وَلَوْ كَانَ أَحَدٌ نَاجِيًا، مِنْهَا، نَجَا مِنْهَا سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ»، وَهَذَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا وُجُودَ لِلضَّغْطَةِ فِي الْقَبْرِ، لَا لِلرِّجَالِ، وَلَا لِلنِّسَاءِ، وَلَا لِلْكِبَارِ، وَلَا لِلصَّغَارِ، بَلْ وَلَا وُجُودَ لَهَا الْبَتَّةَ، لَا لِلْمُؤْمِنِ، وَلَا لِلْكَافِرِ، فَلَا وُجُودَ فِي الْقَبْرِ، إِلَّا النَّعِيمُ لِلْمُؤْمِنِ، وَالنَّارُ لِلْكَافِرِ، وَالْعَذَابُ لِلْعَاصِي الْمُسْلِمِ، إِنْ كَتَبَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ الْعَذَابَ فِي قَبْرِهِ، وَقَدْ ثَبَتَ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ..... | ١٧     |
| (٣)   | ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْمُحْرِمَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ، أَوْ يُزَوِّجَ، وَبَيَانُ عِلَّةِ حَدِيثِ: (أَنَّ النَّبِيَّ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةً وَهُوَ مُحْرِمٌ)، وَأَنَّهُ شَاذٌ لَا يُحْتَجُّ بِهِ فِي الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ.....                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                  | ٨٦     |
| (٤)   | ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ حَدِيثِ: «أَفْضَلُ الْجِهَادِ كَلِمَةُ حَقٍّ عِنْدَ سُلْطَانٍ ظَالِمٍ».....                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                 | ١١٤    |
| (٥)   | ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى إِعْلَالِ حَدِيثِ التَّيَمُّمِ فِي تَقْدِيمِ: «مَسْحُ الْكَفَيْنِ عَلَى مَسْحِ الْوُجْهِ»، وَالصَّحِيحُ بِتَقْدِيمِ: «مَسْحُ الْوُجْهِ عَلَى مَسْحِ                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                | ١٣٠    |

- .....«الْكُفَّيْن»
- (٦) ذَكَرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ، حَدِيثِ: «فَإِنِّي لَا أَقْبَلُ هَدِيَّةَ مُشْرِكٍ»..... ١٤٨
- (٧) ذَكَرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ حَدِيثِ: «مَا مِنْ صَاحِبِ كَنْزٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاتَهُ، إِلَّا أَحْمِي عَلَيْهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، فَيُجْعَلُ صَفَائِحَ، فَيَكْوَى بِهَا جَنْبَاهُ وَجَبِينُهُ، حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَ عِبَادِهِ، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، ثُمَّ يَرَى سَبِيلَهُ: إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ وَإِمَّا إِلَى النَّارِ»..... ١٦١
- (٨) ذَكَرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ حَدِيثِ: «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ نَفَعَتْهُ يَوْمًا مِنْ دَهْرِهِ»، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ فِي الْأُصُولِ، لِأَنَّهُ مُخَالَفٌ لِلرَّسُولِ..... ٢٣٨
- (٩) ذَكَرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ؛ حَدِيثِ: «إِذَا الرَّجُلُ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعْضَوْهُ بِهَنْ أَبِيهِ، وَلَا تَكْنُوا»..... ٢٥٣
- (١٠) ذَكَرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ حَدِيثِ: (دَخَلَ الْجَنَّةَ رَجُلٌ فِي ذُبَابٍ، وَدَخَلَ النَّارَ رَجُلٌ فِي ذُبَابٍ)، وَإِنْ كَانَ مِنْ حَدِيثِ: طَارِقِ بْنِ شَهَابِ الْبَجَلِيِّ..... ٢٦٦
- (١١) ذَكَرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ حَدِيثِ: كُرَيْبِ بْنِ أَبِي مُسْلِمٍ الْمَدَنِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما فِي: «رُؤْيَا الْهَلَالِ لِصَوْمِ رَمَضَانَ بِاخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ»، وَأَنَّهُ مَعْلُومٌ عِنْدَ أئِمَّةِ الْحَدِيثِ، وَقَدْ أَعْلَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ أَيْضًا فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»، بِمُخَالَفَتِهِ لِأُصُولِ السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ، ٢٧٦

- الَّتِي تَنْصُ عَلَى عَدَمِ اعْتِبَارِ اخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ فِي دُخُولِ رَمَضَانَ  
وُخُرُوجِهِ، بَلْ عَلَى جَمِيعِ الْأُمَّةِ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ أَنْ تَصُومَ لِرُؤْيَا  
الْهَيْلَالِ، وَتُفْطِرَ لِرُؤْيَايِهِ، وَتَعْمَلَ بِهَذِهِ الرُّؤْيَا الشَّرْعِيَّةِ لَصُومِ رَمَضَانَ...
- (١٢) ذَكَرَ الدَّلِيلُ عَلَى شُدُوزِ زِيَادَةِ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)؛ فِي حَدِيثِ ٣١٧  
الشفاعة، وَذَكَرَ الْفَهْمُ، وَالْمَعْنَى الصَّحِيحُ: لَتَفْسِيرِهَا.....
- (١٣) ذَكَرَ الدَّلِيلُ عَلَى ضَعْفِ حَدِيثِ: «لَرَجُلٌ عَبْدُ اللَّهِ أَثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ ٤٤٤  
يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ أَحَدٍ»، الَّذِي اسْتُدِلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ الَّذِي يُوزَنُ: الْعَامِلُ  
فِي الْمِيزَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَهُوَ لَا يَصِحُّ.....
- (١٤) ذَكَرَ الدَّلِيلُ عَلَى ضَعْفِ حَدِيثِ حُذَيْفَةَ: «يَدْرُسُ الْإِسْلَامُ كَمَا ٤٧١  
يَدْرُسُ وَشْيُ الثَّوْبِ، حَتَّى لَا يُدْرَى مَا صِيَامٌ، وَلَا صَلَاةٌ، وَلَا نُسُكٌ،  
وَلَا صَدَقَةٌ».....
- (١٥) ذَكَرَ الدَّلِيلُ عَلَى ضَعْفِ أَحَادِيثَ فِي الْعِيدَيْنِ إِذَا اجْتَمَعَا، وَأَنَّهُ تَسْقُطُ ٤٨٧  
صَلَاةُ الْجُمُعَةِ إِذَا اجْتَمَعَتْ مَعَ صَلَاةِ الْعِيدِ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ، وَهَذَا بَاطِلٌ  
فِي الدِّينِ.....

